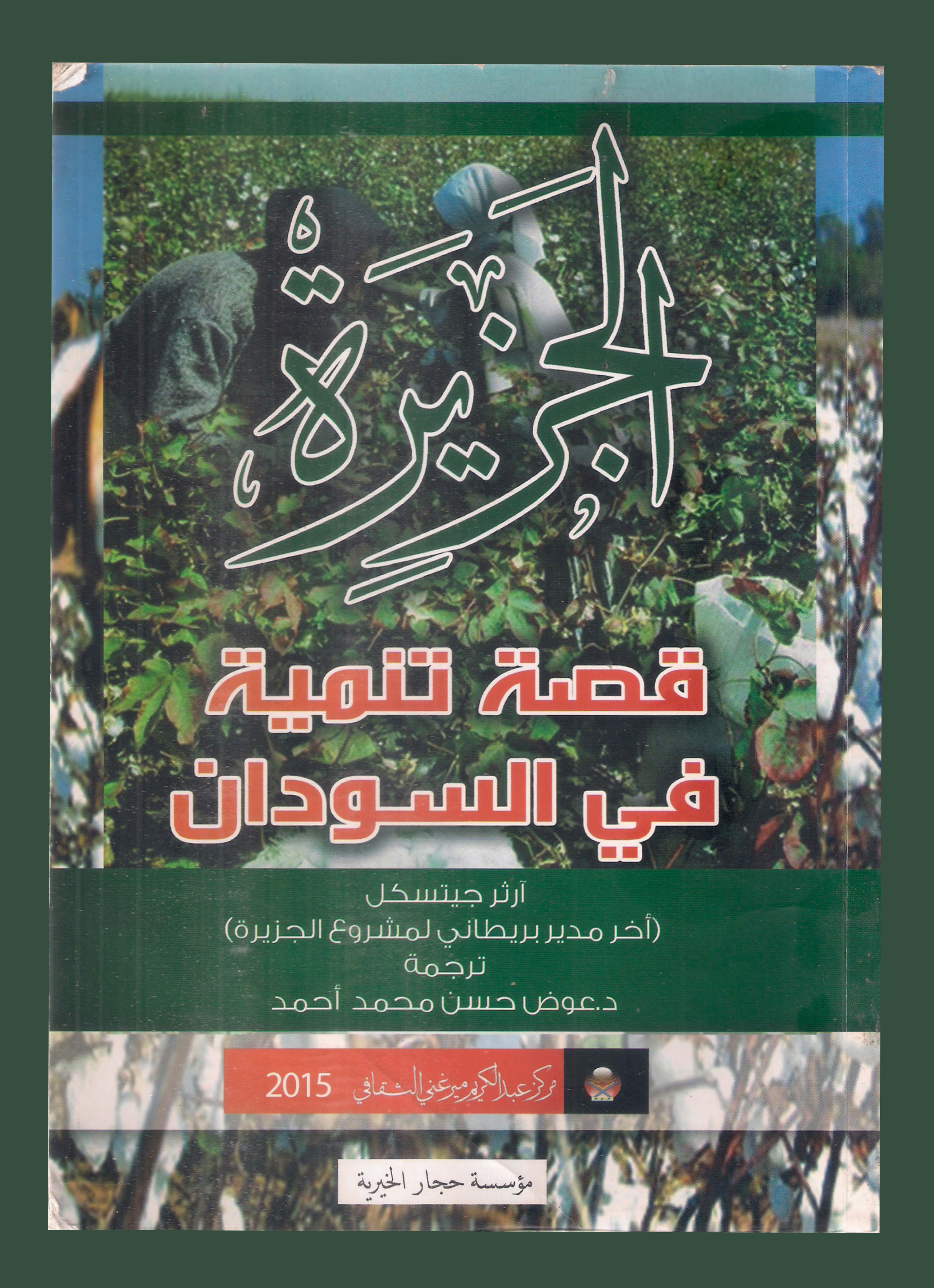

الجزيرة
قصة تنمية في السودان
آرثر جيتسكل
(أخر مدير بريطاني لمشروع الجزيرة)
ترجمة
د.عوض حسن محمد أحمد
مركز عبدالكريم ميرغني الثقافي 2015
مؤسسة حجار الخيرية



الجزيرة

قصة تنمية في السودان

آرثر جيتسكل

(آخر مدير بريطاني لمشروع الجزيرة)

ترجمة

د. عوض حسن محمد أحمد

فهرسة المكتبة الوطنيَّة أثناء النشر- السُّودان

Arthur Gaitskell 338.19624

A.أ

الجزيرة قصَّة تنمية في السُّودان / Arthur Gaitskell: ترجمة عوض حسن محمد أحمد

أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني، 2015 م.

450 ص: 24 سم.

ردمك 978-99942-56-74-7

1. السُّودان - التنمية الزِّراعيَّة. 2. السُّودان - السِّياسيَّة الزِّراعيَّة. .

د.عوض حسن محمد أحمد (مترجم) ب. العنوان.

First Published in September 2015

أم درمان – السُّودان

الطَّبعة الأولى - سبتمبر 2015

تصميم / معمر مكي عمر

تدقيق لغوي/ أحمد منصور سوركتي

شركة مطابع السودان للعملة المحدودة

استهلال

مِنْ مقولات فيكتوريا ملكة بريطانيا العظمى:

• في رفاهيتهم تكمن قوتنا، وفي رضائهم يتحقَّق أمننا وفي ثنائهم شرف عظيم لنا.

• الحُرِّيَّة لا تهبط على النَّاس. يجب السعي والارتقاء مِنْ أجلها. إنَّها نعمة يجب البذل مِنْ أجلها للاستمتاع بها.

مقولات محفورة في جدران البوَّابة الرَّئيسة لمبنى الحكومة المركزيَّة في نيودلهي– الهند.

المحتويات

المعايير الواردة في الكتاب

العملات:

□ الجنيه المصري العملة المتداولة في السودان حتى الاستقلال.

واحد جنيه = 100 قرشاً مصرياً .

□ الجنيه الاسترليني = 97.5 قرشاً مصرياً .

المكاييل:

□ الأردب (ذرة) 560 رطلاً في مديرية النيل الأزرق.

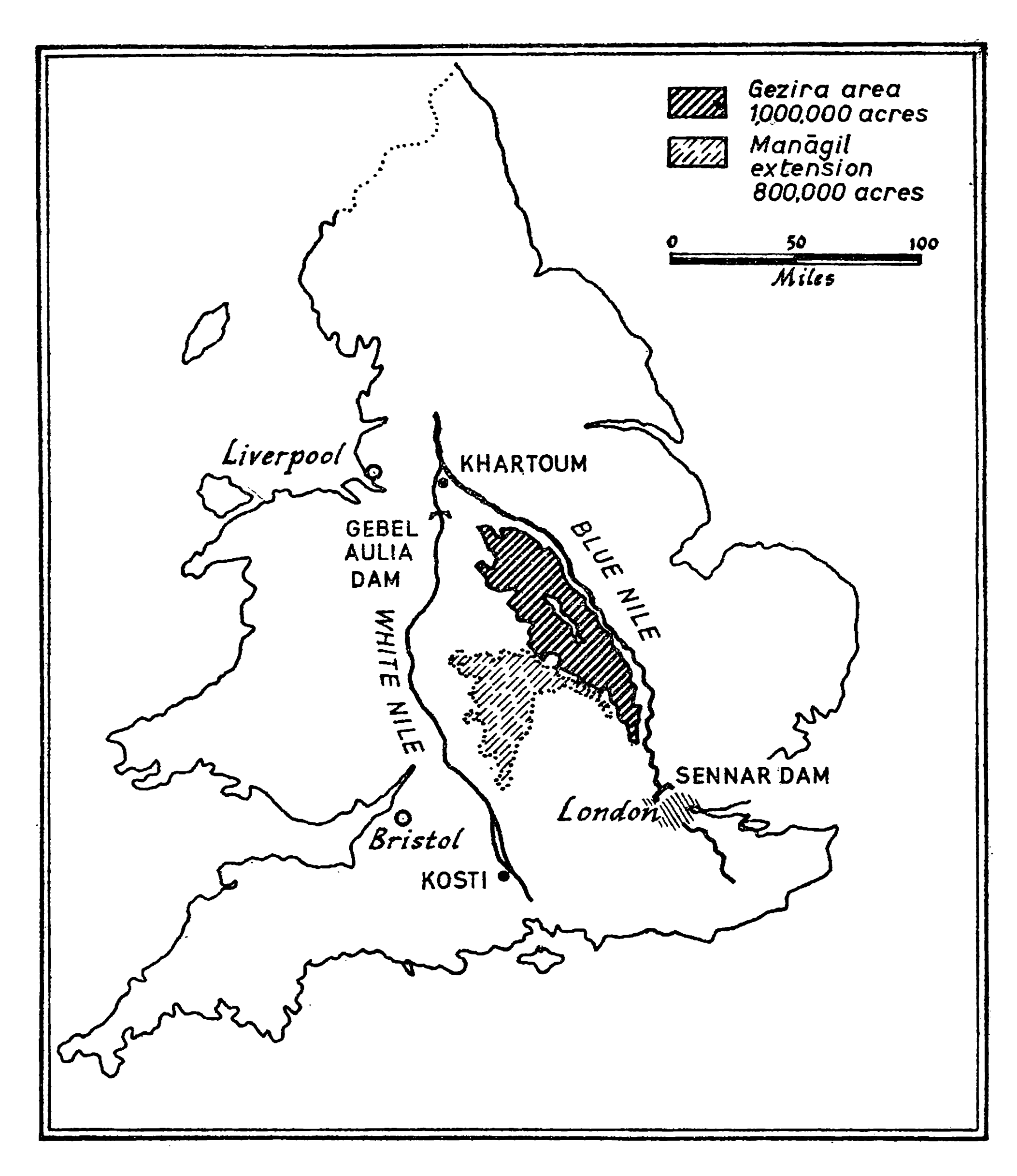
الأردب (ذرة) يعادل 336 رطلاً في بقية أنحاء السودان.

□ القنطار (القطن) يعادل 100 رطلاً محلوجاً (شعرة) .

القنطار (القطن غير المحلوج (الخام) يعادل 315 رطلاً .

المقاييس:

□ الفدان (مساحة الأرض يعادل 1.038 هكتاراً) .



I. *The Gezira scheme superimposed on the map of England*

مساحة الجزيرة مقارنة بمساحة إنجلترا

مُقدّمة الناشر
ونبذة عن المؤلّف

عندما تعرَّفت على السُّودان أوَّلاً خلال الفترة بين الحربين العالميتين زرت سهل الجزيرة المدهش، والذي بدا أكثر غرابة بأشكاله الهندسيَّة المنتظمة المتلألئة بشبكات قنوات الري. صرت أكثر ميلاً نحو الحاجة لنشر وعكس تلك المعرفة والإنجاز الفريد والنجاح للشراكة الاقتصاديَّة بين الحكومة الاستعماريَّة وشركة تجاريَّة وفقراء الزُّراع السُّودانيين شبه الرعاة. ذهبت بعيداً في تجميع المعلومات آملة أنْ أقدِّم شيئاً مِنْ أجل نشر تلك التجربة. ولكنِّي أدركت بأنَّ الأمر يقع خارج مقدراتي في علم الاقتصاد، وأنَّ التجربة يجب أنْ يعكسها مَنْ عاش دواخلها. بعد الحرب العالميَّة الثانية ومع تنامي التراجع والانسحاب العاطفي بسبب "الاستعمار" و "الاقتصاد الإمبريالي" مع الهجمة الشيوعيَّة والبديل الشيوعي أصبح ضروريّاً دراسة وعكس تجربة الجزيرة. وكان مِنْ حسن الطالع أنْ تمَّ إقناع المستر جيتسكيل Arthur Gaitskell لقبول زمالة بحثيَّة بكليَّة نيفيلد الجامعيَّة بإنجلترا ليتفرغ مِنْ مهامه العديدة لكتابة هذه القصَّة.

بعض الكلمات القليلة عن المؤلِّف يحتاجها مُحرِّر هذه المجموعة مِنَ الكتب لأهمِّيَّة موضوعاتها. ذلك لأنَّ المستر جيتسكيل قام بأكثر مِنَ السرد المطلوب عن تاريخ المشروع، المبني على وثائق شركة المَزَارع السُّودانيَّة Sudan Plantations Syndicate (SPS) وعلى تجاربه الخاصَّة. إنَّ سيرة المؤلِّف ترتبط طويلاً وعميقاً بالقضيَّة الأعظم في عصرنا هذا: وهي كيف للدُّول الغنيَّة والمتطوِّرة اقتصاديَّاً أنْ تساعد فقراء العالم لتنمية مواردهم دون خضوعهم السِّياسِي أو الاقتصادي.

تجربة المستر جيتسكل تؤهله تماماً لتوفير وعكس المعلومات عن المشروع، لأنَّه يعلم كلَّ صغيرة وكبيرة عن المشروع. بعد دراسته بـ(وينشستر) وتخرُّجه في "الكليَّة الجديدة أكسفورد" بإنجلترا غادر إلى السُّودان كمفتِّش للغيط في عام 1923، وترقى

عَبَر رئاسة ماليَّة المشروع إلى رئيس تنفيذي بالغيط، ثُمَّ مساعداً لمدير المشروع وخلال الفترة 1945 - 1950 أصبح المدير العام لمشروع الجزيرة، ثُمَّ ترقى خلال الفترة 1950 –1952 إلى الرئيس الأوَّل والمدير العام لمجلس إدارة مشروع الجزيرة بعد انتهاء عقد شركة المَزَارع السُّودانيَّة SPS في عام 1950، وبعد أيلولة المشروع لحكومة السُّودان قُبيل الاستقلال.

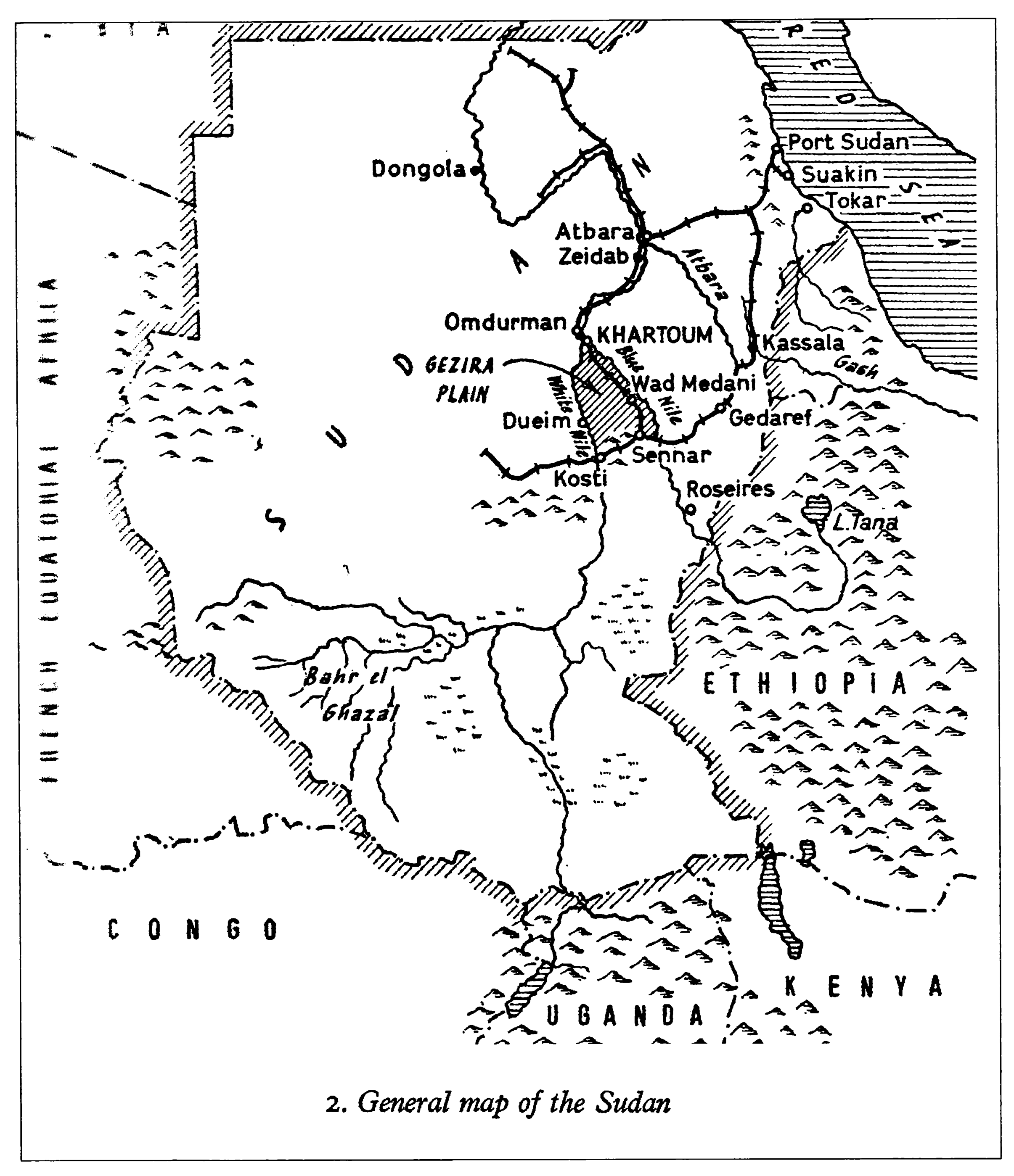
وبالتَّالي ليس هناك مَن هو أكثر تأهيلاً ومقدرة للكتابة عن مشروع أصبح مصدراً لدخل البلاد وموفراً لغذائها في ذلك المثلث الممتد بين النيلين.

وأيضاً وبوصفه عضواً في المجلس التنفيذي لحكومة السُّودان، 1945- 1950، ورئيساً لكليَّة الخرطوم الجامعيَّة، تمكَّن مِنَ التعرُّف على جوانب أُخرى عن السُّودان.

إضافة إلى ذلك، تقلَّد العديد مِنَ الوظائف منْها: رئيس لجنة تقصي الحقائق عن "الرعي في كلهاري" عام 1952م، وعضو اللَّجنة الملكيَّة لشرق إفريقيا (1953-1955م). والعضو البريطاني للَّجنة خبراء التنمية في إفريقيا، وعضو المجلس الأوروبي (1955- 1957، وعضو مجلس "الهيئة الاستعماريَّة" للتنمية منذ 1955م، ومحاضر بوزارة الخارجيَّة الأمريكيَّة عن السِّياسات الاستعماريَّة (1956).

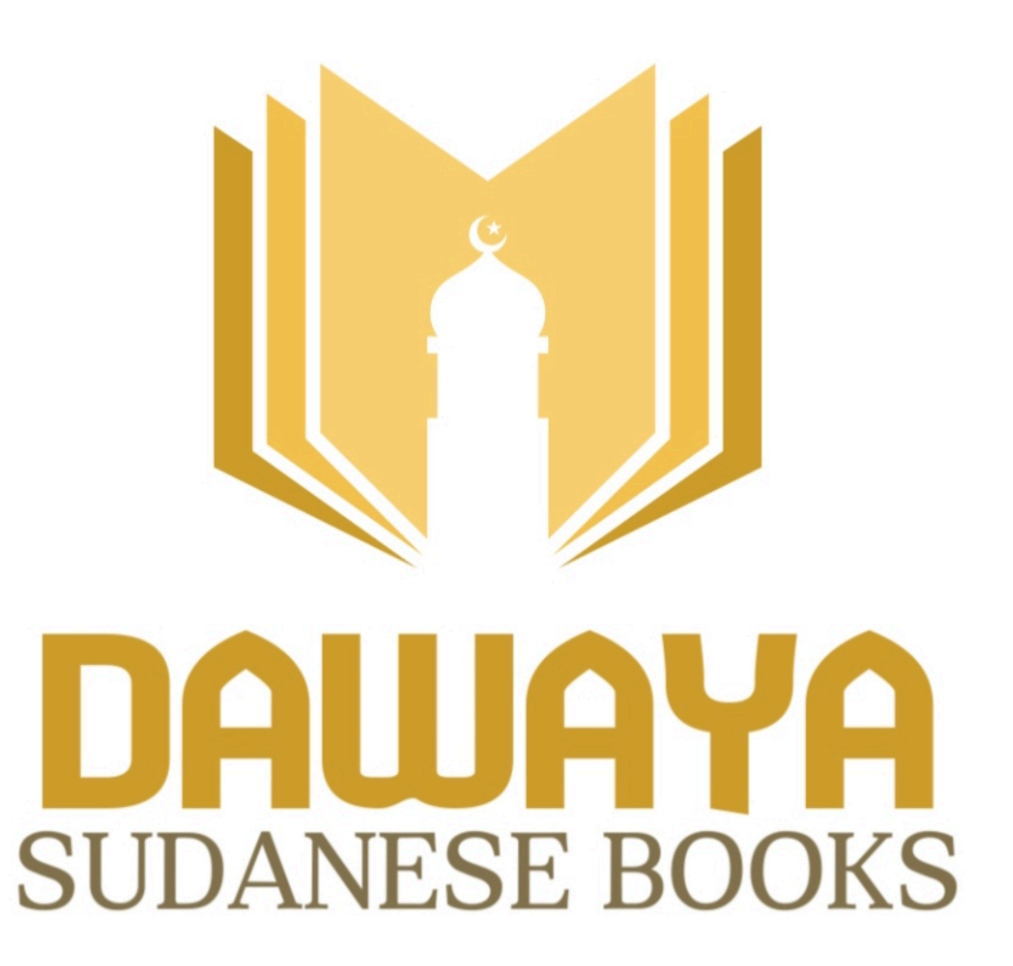
رأيت ضرورة إيراد كلّ هذه المهام لتمكين القارئ مِنْ تقدير وتقييم ما يرد مِنْ معلومات يُسطِّرها المستر جيتسكيل عن القضايا والاحتمالات التي تقف وراء محاولات الدُّول الغربيَّة لمساعدة فقراء العالم.

مارجري بيرهام(Perham)
كليَّة نيفيلد أكسفورد– إنجلترا 1959م.



2. *General map of the Sudan*

خريطة عامّة للسودان (آنذاك)


DAWAYA
SUDANESE BOOKS

مقدّمة المؤلّف

ارتبط الجانب العملي للحضارة دائماً بالأحلام وبعصور منَ الأفكار العظيمة. هذه قصَّة عن التأثير وتلاقح الأفكار حول مشروع للتنمية الماديَّة.

بدا لي ضرورة سردها لأسباب مختلفة. كان هناك الإنسان في القصَّة: إنسان ذلك السَّهل والوافدون. تجاربهم عكست العديد منَ التغيُّرات التي عايشناها مع بدايات القرن العشرين. إنَّها تعكس جزءاً يسيراً لَمَن سيخلفوننا. كانت هناك الأرض نفسها- واسعة مترامية، قصيَّة موحشة حيث الطبيعة القاسيَّة قزّمت الإنسان لقرون. معاً، الإنسان والأرض أصبحا مثالاً تاريخياً لما يدور عن أكثر المواضيع تناولاً في عصرنا هذا: البحث عن تحسين مستوى المعيشة في البلدان النامية. وما زلنا نبحث ونتحسّس الطُرُق المُثلى والأكثر كفاءة لحلِّ العديد مِنَ المعضلات التي ما زلنا نواجهها وتجلَّت في هذه القصَّة.

القصَّة عن الزراعة لا الصناعة، ولكن الأسئلة الكبرى والهامَّة تظلُّ هي الأسئلة نفسها وهي: الحاجة لرأس المال الأجنبي والخوف مِنْه. عن الاستثمارات المفيدة وعديمة الفائدة، اكتشاف المحصول النقدي للتصدير، والطريقة المُثلى لتسويقه في عالم متذبذب الأسعار والطلب. بعض الأسئلة تظلُّ خاصَّة بالزراعة- كالإنتاجيَّة وأمراض النبات. ولكن الأسئلة الأكثر إثارة تتعلَّق بقضايا المجتمع: النهوض مِنَ الأبويَّة الأجنبيَّة إلى الوطنيَّة، التوازن بين سيطرة الدَّولة، والعدالة في النموِّ الاقتصادي، وحُرِّيَّة الفرد، وصعوبات المشاركة بين الإدارات والمواطنين.

هذه القضايا وجّهت القصَّة نحو حدود العديد مِنَ العقبات، لاكتشاف البديل للشيوعيَّة في عالم غير منحاز.

سردت القصَّة في تسلسلها الزمني. ولهذا الأسلوب مسالبه. ربّما كان سهلاً للقارئ سرد كلِّ ما يتعلَّق بالتَّسويق في فصل واحد، والتنمية الاجتماعيَّة في فصل

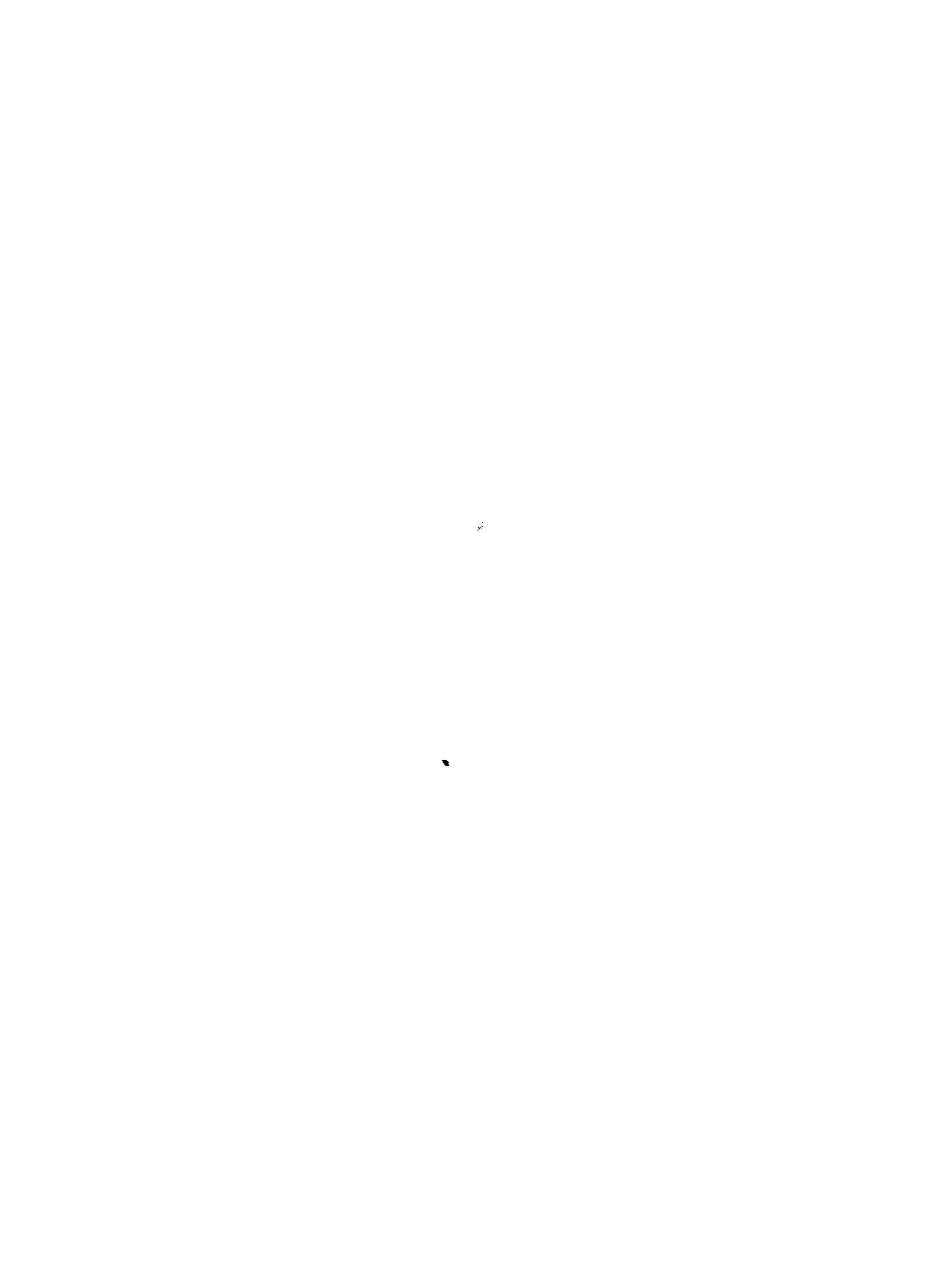
ثانٍ، والتَّاريخ المالي للمشروع في فصل ثالث. ولكن مثل هذا التقسيم كان سيتطلَّب تقاطع المراجع، مما قد يؤثِّر إلى حدٍّ ما في طمس حقيقة المعلومات. حقيقة التنمية ليست "كرص" الكتب في رفوف المكتبات، إنَّها أكثر شبهاً برحلة الأنهار. تلتقي أفرع الأنهار عند مجرى تيار النهر الرئيس ويجري حاملاً على صفحته جوانب عِدَّة في حقب مختلفة. وعليه اقتداءً بسريان النهر تناولت قصَّة المشروع.

آرثر جيتسكل

1959م

الجزء الأوّل

الينابيع وفروعها



الفصل الأوَّل

الجغرافيا والتَّاريخ

بدأت القصَّة في الربع الشَّمالي الشَّرقي مِنْ إفريقيا، في القطر الذي كان يُعرف بالسُّودان المصري الإنجليزي، والآن بالسُّودان المستقل. يقع السُّودان جنوب مصر، عاصمته الخرطوم يبعد حوالي 1،750 ميلاً شمال منابع النِّيل وحوالي 1،000 ميلاً جوياً عن القاهرة. السُّودان قطر واسع تقارب مساحته المليون ميلاً مربعاً، ما يعادل ثلاثة أرباع مساحة اتِّحاد الهند، ولكن يقارب تعداد سُكَّانه الاثنا عشر مليوناً فقط (في عام 1959م– المترجم).

جغرافيته تفسِّر ذلك. حدوده الشَّماليَّة تبدأ في صحراء تكاد تكون خارج نطاق الأمطار، على حدود الصَّحراء الكبرى. وحدوده الجنوبيَّة تمتدُّ داخل الغابات الاستوائيَّة مجاورة الكنغو. داخل هذه الحدود يزداد معدل هطول الأمطار تدريجياً مِنَ الشَّمال جنوباً، وهذا التفاوت في معدَّلات هطول الأمطار يُحدِّد سُبُل حياة الإنسان في السُّودان، جاعلاً مِنَ الإنسان بدوياً مُتنقِّلاً.

والمسافر طيراناً بارتفاع يعادل طيران طائر الكركي الأزرق، والمهاجر في الشِّتاء سنويَّاً جنوباً للسُّودان مِنْ روسيا، يمكن أنْ يشاهد مختلف النماذج الطبيعيَّة تحته. شمال الخرطوم لا يرى سوى بعض الإبل ترعى وسط القليل مِنْ شجيرات الشوك في الوديان الجافَّة. ويشاهد جنوب الخرطوم بعض المراعي للضَّأن والأغنام وبعض المناطق التي تستقبل طائر الكركي الأزرق المهاجر لفترة وجيزة محدودة، ويشاهد مساحات معدَّة لنظافة المحاصيل، وبعض الحواجز الطينيَّة لحجز مياه الأمطار لزراعة الذُّرة. وبعيداً في اتِّجاه الجنوب يزداد هطول الأمطار وتشاهد الحشائش الطويلة الكثيفة، ومراعي الأبقار وغابات السُّنط.

كلُّ هذا في السُّودان الشَّمالي، على هامش الشَّرق الأوسط والحضارة الإسلاميَّة. عند بدء هذه القصَّة، سكن هذه البلاد العرب البدو يرتحلون بمواشيهم يتبعون مواسم الأمطار ويزرعون الحبوب لغذائهم وإعاشتهم غير المستقرَّة، داخل هذه المساحات الشَّاسعة والآفاق الممتدة، والمسافات التي لَمْ تُطرق بعد، حيث تنساب مياه فرعي النِّيل، النِّيل الأبْيَض البطيء المترامي مِنْ منابع البحيرات العظمى في يوغندا، والنِّيل الأزرق، واهب الفيضان ينحدر مِنْ جبال أثيوبيا. وعندما تتناقص الأمطار شمالاً، وتسري الأنهار شمالاً، يضيف النِّيل سُبُلاً أُخرى لحياة الإنسان ولصورة حياة البداوة عامَّة. في المساحات الضيِّقة على ضفاف النِّيل، عندما تسمح منخفضات الأرض، ومع الجهود المثابرة المضنية بعائدها الضئيل توفِّر السواقي ما يروي المحاصيل دون الاعتماد على الأمطار ممَّا ساعد على نموِّ القرى المستقرَّة المنتشرة على مسافات متباعدة حول مجرى النِّيل حَتَّى مصر. وفي الجنوب حيث الأمطار الغزيرة تمتدُّ المستنقعات الشَّاسعة التي تُشكِّل حدوداً لجنوب السُّودان، وعندها تنتهي حدود الشَّرق الأوسط وتبدأ حدود إفريقيا. كلُّ هذا الجزء مِنَ المساحات الشَّاسعة يقع خارج النطاق المباشر لقصتنا.

الطائر الكركي الأزرق يُمثِّل شعاراً لمديريَّة النِّيل الأزرق، التي تحتوي الجزيرة، وتتميَّز بحزام مِنْ مناطق زراعة الذُّرة، والتي عندها ساعدت الطبيعة على الزراعة أوَّلاً وبالتَّالي نشأت القرى المستقرَّة بعضها بعيداً عن النهر.

واسم الجزيرة يشير إلى السَّهل الواسع بما يقارب الخمس ملايين هكتاراً، يقع بين النِّيلين الأزرق والأبْيَض شمال الخط الرابط بين كوستي سنار، قبل أنْ يلتقيا عند الخرطوم، والتي تعني ((خرطوم الفيل)). قبل تنمية المشروع، ظلَّت الجزيرة في مواسم الأمطار الغزيرة مصدر إنتاج وتوفير للحبوب لإعاشة كلِّ شمال السُّودان. أمَّا في مواسم شُحِّ الأمطار فلم يكن هناك مناص غير الاعتماد على الأنهار والسواقي.

مِنَ الصعب جدَّاً تخيُّل أيّ شيء أكثر تسطيحاً يشابه سهل الجزيرة العظيم الشَّاسع بطول مائتي ميلاً وثمانين ميلاً عرضاً.

بعض العلماء يدفعون بأنَّ التربة البنية المشَّقَّقة قد تكوَّنت باندفاع مِنْ داخل

الأرض بينما يعتقد البعض الآخر بأنَّها تمثِّل قاع مستنقعات واسعة تحوَّرت منذ عصور ما قبل التَّاريخ. وإلى يومنا هذا. توجد على مقربة مِنْ سطح الأرض مقابر لأقوام خَلت، إلى جانب بقايا مِنْ محار القواقع، مِمَّا يشير إلى ساكني المستنقعات في عصور غزيرة المياه منذ أزمان سحيقة.

عند بداية هذه القصَّة، كان السَّهل جافَّاً إلَّا أنَّه كان يحظى بجمال ذلك السَّهل الشَّاسع المنبسط. تظلُّ العين تبحث دون جدوى عن أيِّ شيء على مدِّ البصر لكسر الرتابة، وعند رؤيتها في أقصى حدود الجزيرة لتلال جبل موية يظهر سراب يخفي حقيقة ارتفاعها.

الجزيرة أرض السراب. في الشِّتاء عند الفجر يبدو الأفق كتلال قرمزيَّة محتوياً فراغاً شاسعاً مع انكسارات الضوء العجيبة عاكسة لقرى وحقول خارج نطاق المدى البصري. وعند رابعة النهار تبدو الأشرعة البيضاء بما يشابه المراكب الشراعيَّة في النهر، وعند إمعان النظر لا تكون سوى أعلام صغيرة على قبر رجل دين صالح. وماء السراب المتلألئ سرعان ما يختفي لمعانه عند الاقتراب منه. أرض قاسية، بها القليل مِنَ الأشجار الشوكيَّة، وفي الأيَّام الجافَّة الحارَّة صيفاً تتحوَّل الرياح الحلزونيَّة إلى أعاصير رمليَّة حاملة ذرات حارقة متطايرة، كما الأعاصير الرمليَّة في الصَّحراء.. ولكن عند هطول الأمطار تتكشف بانوراما الزوابع الرعديَّة عن عظمة متَّصلة مِنَ الخضرة تبدِّد منظر التربة الكالحة، وتنتشر في أوساطها الخضرة والزهور البريَّة مكوِّنة أبسطة مِنَ الزهور الحمراء والبيضاء والتي سرعان ما يتمُّ إبدالها بصفوف زراعات الذُّرة المنتظمة.

سُكَّان الجزيرة يتابعون تُغيُّرات الطقس:-

في الجزء الشَّمالي، حيث لا ضمان لهطول الأمطار يقيمون قراهم الدَّائمة بجانب النهر. والذين يعيشون في السَّهل لهم معسكراتهم الموسميَّة وإلى يومنا هذا يضربون خيامهم على النهج البدوي وسط الجزيرة الأكثر سُكَّاناً، وذلك للآمال المعقودة دائماً على خريف وافر، مع قلّة الحشائش الضَّارة بالزراعة، ممَّا ساعد وحفَّز قيام العديد مِنَ القرى الدَّائمة. أمَّا القسم الجنوبي حيث غزارة الأمطار والحشائش الطويلة

والشجيرات الشوكيَّة، ممَّا تصعب معها عمليَّة حشٍّ ونظافة الزراعات، تُستغل هذه المناطق لرعي الأبقار بدلاً عن زراعة المحاصيل. وهنا أيضاً تُقام القرى الدَّائمة مرَّة أُخرى بقرب النهر.

للزائر الغربي الغريب تعيد صورة الأرض والإنسان انطباعات الطفولة عن الكتاب المقدَّس، وتلمس الإرث المشترك القديم في طبيعته. المشاهد العابرة للصورة تعكس أهمِّيَّة قطعان الماشية، الخراف (بأشكالها المختلِفة)، وأغنام الفقراء، وقطعان الإبل للأغنياء، وانتشال الماء المتواصل مِنَ الآبار بواسطة مواعين مِنْ جلود الماشية (قرب)، ومجموعات النساء الجميلات في ثيابهن الدَّاكنة الزرقاء (زراق)، يحملن الأَحطاب على رؤوسهن، مجموعات مِنَ الجيران يعملون بصورة منسجمة في زراعة الذُّرة؛ ودق الذُّرة بالعصي ونظافتها بقذفها إلى أعلى بكواريق خشبيَّة لتذرو الرياح الأوشاب الخفيفة. ويبدو وقار الكبار الأبوي الذي يحدُّ مِنْ تهور الشباب وعنفهم، مع الهدوء الغامض في تصرُّفات النَّاس، وإجلالهم لعلماء الدِّين وإيمانهم بالمعجزات.

تأريخياً عكست البلاد الهجرة السلميَّة عبر قرون عديدة لمجموعات بدويَّة عربيَّة تعايشت مع السُكَّان الزنوج في مملكة الفونج. جذب العرب بثقافتهم العالية السُكَّان المحلِّيين إلى تعاليم الإسلام، واجتماعيَّاً تحوَّل السُكَّان عبر الأجيال المنحدرة إلى مجموعات قبليَّة مختلفة، يعودون بنسبهم إلى قبائل عربيَّة شهيرة. أسماء القرى تعكس ذلك التَّاريخ. تُسمَّى مُعظم القرى بأسماء ساميّة لمؤسسيها أو نسبها إلى أسماء الخالق، مثال: ود آدم، ود يعقوب، ود إبراهيم، بينما: عبد الرحمن، عبد الحكم وبركات، كانت تعني بالتوالي خادم الرحيم، وخادم العادل، وأماكن التبركات وكانت هناك بعض القرى غير عربيَّة الأصل مثل بيكا، وسوريبا ومارنجان تعود في أصلها لعهد أمراء ممالك الفونج. والأسماء مثل أبو حراز، وتمر هندي، والطلحة، والهشاب تعكس أهمِّيَّة بعض أسماء الأشجار الظليلة النَّادرة. أمَّا ما يتعلَّق باسم الحصاحيصا فهناك تفسير واحد فقط، وهو صرير تحدثه الرياح مع الشاطئ الرملي عند منحني النِّيل الأزرق قبالها.

وقع الحياة مرتبط بالطبيعة وتعوَّد النَّاس على شظف العيش القاسي. ليس

للوقت أهمِّيَّة تذكر، وسعادة النَّاس تكمن في سرد القصص والمشاركة في المناسبات الدِّينيَّة والاجتماعيَّة، وفي بعض الأحيان في النِّزاعات وفضِّها.

يلاحظ الأجنبي الثياب القطنيَّة البيضاء والعمائم لمجموعات منَ النَّاس في زياراتهم للقرى المجاورة. والشخصيَّة البارزة منهم تمتطي حماراً أبيضَ ضخماً، بينما يمتطي الآخرون حميراً أقلَّ حجماً، يمدون أرجلهم تتدلى منها (شباشبهم) العالقة بأصابعِ أرجلهم. وقد تتمُّ دعوة الأجنبي إلى منزل في القرية مزدحم بالجيران جالسين أرضاً لسماع شيخ ذي عمامة ضخمة جالساً على أريكة خالفاً رجليه مادحاً الزعيم الروحي المحلِّي. وخارج هذا المكان قد يلتقي الأجنبي بعابري السبيل، والغرباء عن المنطقة يحملون السهام والأقواس، والعصي والحراب، والسيوف ذات المقابض الصليبيَّة ممَّا يسود معه حذر مشهود ناتج عن سنوات منْ عدم الاستقرار والعنف، في بلاد تحكم رجالها غيرة الشرف ولا تأبه للمعاناة والألم.

وعند النهر تسمع صرير السواقي تجرها الثيران في دورانها، وتسمع صيحات صقور الأسماك، ورفرفة أجنحة طيور مالك الحزين الكسولة في المياه ممَّا يُضفي على المكان شعوراً بهدوء سرمدي وقدر محتوم. وعلى تلك الخلفيَّة، كان يجب تأسيس نظام حديث متفرِّد للزراعة.

تبدأ القصَّة في نهاية القرن التاسع عشر. ولكن الأحداث السَّابقة الضاربة في عمق الماضي، كان لها أثرها. ولكن مقدِّمة القصَّة يمكن إرجاعها لعام 1820م. في ذلك العام قام إسماعيل باشا، حفيد محمد علي حاكم مصر، بغزو وضمِّ السُّودان لمصر. وتبع ذلك حكم مصر للسُّودان لمدَّة خمسة وستين عاماً. تمَّ القضاء عليه بثورة وطنيَّة بقيادة المصلح الدِّيني المهدي والذي ادَّعى المهدويَّة، كمرسل مختار منْ عند ربه للإصلاح. لقي المهدي حتفه عام 1885م، عام انتصاره، ومنذ ذلك التَّاريخ وحَتَّى عام 1898م حكم السُّودان الخليفة عبد الله والذي عيَّنه المهدي خلفاً له. في عام 1898م، هُزم الخليفة في معركة أم درمان بواسطة جيش بريطاني- مصري مشترك، تحت إشراف وقيادة بريطانيَّة. وقُتل الخليفة بعدها في مواجهة عسكريَّة لاحقة.

لا بُدَّ منَ الإقرار بأنَّه في ذلك التَّاريخ، كان البريطانيون المتحكِّمين الحقيقيين في

سياسات مصر. بعد معركة أم درمان أُقيم حكم ثنائي بريطاني- مصري. وتمَّت تسميَّة البلاد رسمياً بالسُّودان المصري الإنجليزي.

وضعت السُّلطات العسكريَّة العليا والإداريَّة تحت إمرة الحاكم العام للسُّودان والذي تمَّ تعيينه بمرسوم خديوي بتوصية مِنَ الحكومة البريطانيَّة. وكانت لقرارات الحاكم العام قوَّة القانون.

وبدأ الحاكم العام البريطاني وقتها حكم السُّودان يساعده ضُبَّاط بريطانيون في كلِّ الوظائف الإداريَّة العليا، بينما احتل المصريون الوظائف الإداريَّة الأدنى. على افتراض أنَّ بريطانيا هي الشريك الأكبر، ومصر الشريك الأصغر ليظلّ السُّودان تحت وصايتهما.

كان ذلك الافتراض والحكم الثنائي حلاً لمشكلة السيادة، والتي أدَّت في السَّنوات التَّالية لوضع مختلف تماماً، مكَّن مِنْ تخطيط وتنفيذ إدارة السُّودان في تلك السَّنوات الباكرة بدرجة عالية وكفاءة مشهودة بواسطة الضُّباط الإداريين في مواقعهم المختلفة لتحرُّرهم مِنَ الالتزامات حيال المطالب الأجنبيَّة التي تُنظر في مصر، ولتحرُّرهم أيضاً مِنَ المسئوليَّة تجاه سكرتاريَّة المستعمرات في إنجلترا، لأنَّ السُّودان لَمْ يكن مستعمرة أو محميَّة، بل ظلَّ تحت الإشراف عن بُعد لممثِّل بريطانيا في مصر. أحد آثار تلك الاستقلاليَّة في اتِّخاذ القرارات شكَّلت وضعاً متميِّزاً في إدارة السُّودان تمثَّل في الروح الأبويَّة والاهتمام بمصالح المواطنين. تلك الروح شكَّلت المجرى الرئيس والأكثر فعاليَّة في سريان نهر الأحداث التي بلورت قصَّة التنمية في الجزيرة.

أحد أفرع نهر التنمية انحدر مِنَ الفترات السَّابقة للحكم المصري. وكان آخر حاكم عام للسُّودان ممثِّلاً للخديويَّة في مصر الجنرال تشارلس غردون (Gordon)، الذي عُرِف بشجاعته واستقلاليته وعطفه على المضطهدين. وكان منخرطاً نشطاً وبشكلٍ خاص في القضاء على تجارة الرقيق خلال فترة حكمه في السُّودان. الدراما التي صاحبت مقتله بحراب جيش المهدي خلال الهجوم على الخرطوم، خلقت لاسمه في بريطانيا جواً مِنَ التمجيد لتجعل منه بطلاً. وكان مقتله كما لو كان

لشخص انطوائي بينما كان يُمثِّل أصدق نوايا حضارتنا، وقد تركناه وحيداً لقوى سوء الإدارة التي تسبَّبت في اندلاع الثورة الهوجاء والتي عادت بالسُّودان إلى عهود العنف.

وتخليداً لذكراه في كاتدرائيَّة القديس بول بلندن ورد في المخطوطة المثبتة على الجدران ما يعكس رؤية جيله فيه:

((إلى الجنرال تشارلس غوردون، الذي بذل في كلِّ الأوقات والأماكن قدراته للضعفاء، ومعدنه النفيس للفقراء، وعطفه للذين يعانون، وقلبه لربه)).

وأحسن تشرشل (Churchill) نعيه واصفاً إياه:

((كان الأكثر زهداً بين الرجال. لَمْ تكن الثروة، والمكانة، والتميُّز الاجتماعي، ومباهج الحياة تعني له غير المجهول، والخطر، أو الموت مِنْ مكامن أُخرى. وكما قال أمرسون (Emerson): ((الشخصيَّة البارزة عادة ما تكون معروفة، لأمور غير مألوفة. تركت شخصيَّة غوردون انطباعاً خاصَّاً في ذاكرة بريطانيا)).

وكان أوَّل عمل قام به اللورد كتشنر (Kitchener)، قائد الجيش الإنجليزي – المصري، بعد معركة أم درمان إقامة قداس في الخرطوم في ذكرى غوردون، واتبع كتشنر ذلك بنشر نداء في إنجلترا لجمع تبرعات لبناء مدرسة في الخرطوم تخليداً لذكرى غوردون، وتمَّ ذلك، تعبيراً عن الأفكار والمُثل في ذكراه.

في مطلع عام 1899م أصدر لورد كتشنر مذكِّرة إلى حُكَّام المديريات مجدِّداً روح وأهداف وطُرُق الإدارة معدِّداً ما يلي:

1. ((الاقتلاع التام ومِنَ الجذور لنظام الحكم السَّابق لأنصار المهدي، وإفساح المجال للبدء في إقامة إدارة جديدة في اتِّساق تام مع احتياجات السُّودان.

2. الاعتبار الدَّقيق لوضع القوانين والنظم وإصدارها حسب الحاجة. ولكن ليس فقط مِنْ أجل إصدار قوانين، بل علينا النظر في تحسين وإقامة حكم جيِّد للبلاد.

3. إنَّ الواجب أمامنا جميعاً، هو كسب ثقة المواطنين وتنمية مواردهم، والارتقاء بهم لمستويات أعلى.

ويمكن إحداث ذلك بواسطة مُفتِّشي المراكز والتصاقهم الدَّائم مع المجموعات الموسرة والبارزة منَ المواطنين، والذين نأمل عن طريقهم التأثير التدريجي على مجموع السُكَّان. على مديري المديريات والمُفتِّشين التعرُّف على الشخصيَّات الوطنيَّة البارزة والمؤثِّرة في مناطقهم، والأظهار لهم، عن طريق الصداقة، والاهتمام بهمومهم وشئونهم الخاصَّة بأنَّنا نسعى أيضاً لتحسين أوضاعهم الخاصَّة. وبمجرد أنْ يدرك هؤلاء تماماً ما يحمله مفتِّشونا منْ نوايا صادقة، ليس فقط منْ أجل البلاد كُلِّها، ولكن أيضاً منْ أجل تحسين أوضاع أيّ فرد على صلة بهم، فإنَّ مجهودات مُفتِّشينا في حسن الإدارة سوف يتضاعف تأثيرها.

إنَّ مثل تلك الواجبات يمكن إصدارها في شكل منشورات أو مُذكِّرات أو قرارات ولكنَّها لن تفيد كثيراً، مقارنة بالمجهود الفردي المباشر للمفتِّش الإنجليزي، الذي يعمل باستقلاليَّة، منْ أجل هدف عام وسط المواطنين لكسب الثِّقة، وبعدها علينا النظر في التحديث والبعث والتطوُّر الاجتماعي والصناعي للسُّودان)).

إنَّ المواطنين، الذين كنَّا نسعى لتطوير مواردهم لمستويات أعلى بإعمال هذه السِّياسات، كان الأوروبيون وقتها يدركون بأنَّهم عاشوا في وضع متخلِّف جدَّاً ناتج عن فترة حكم المهديَّة. ولأسباب انعدام المواصلات والاتِّصالات ظلَّ الجنوب قصيّاً جدَّاً، وما زالت هناك حاجة لاستتباب الأمن والقانون بواسطة الحملات العسكريَّة. فقط الأراضي المطريَّة الصالحة للزراعة في المناطق الوسطي وعلى ضفاف الأنهار يمكن أنْ تدرَّ عائداً إلَّا أنَّ مُعظمها قد هُجر لأسباب المجاعة، والخدمة في جيوش الخليفة، والخضوع للنزع العشوائي لفوائض الإنتاج، ممَّا أدَّى إلى العزوف عن الإنتاج والاكتفاء بالحدِّ الأدنى للإنتاج للاستهلاك الأسري.

كان الاقتصاد في عام 1898م عبارة عن اقتصاد إعاشة، إلى جانب القليل منَ الصمغ العربي، والعاج، وريش النعام، والجلود للتصدير للأسواق الخارجيَّة. بلغت إيرادات العام الأوَّل فقط 35،000 جنيهاً مصرياً.

كتب كرومر (Cromer)، ممثِّل بريطانيا في مصر، في تقريره عن السنة الأولى للخارجيَّة البريطانيَّة ((إنَّ السُّودان في حالة متخلِّفة جدَّاً مقارنة بالوضع في مصر عند بدء الإصلاح بصورة جادَّة. إنَّ السعي مِنْ أجل إقامة الحضارة في السُّودان، ربّما لا يحمل نفس قسمات ما يحدث في مصر. عامل الزمن مطلوب قبل أيّ شيء آخر. وشرط النجاح الأساسي، كما اعتقد، أنْ تكون الخطوات محدَّدة، مع عدم التسرُّع في العمل مِنْ أجل الإصلاح)). لا نحتاج لذكر الحالة الاقتصاديَّة العامَّة كما قرَّر مستر جيمس كيري (Currie)، في تقريره الأوَّل عن التعليم، ((تجدر الإشارة هنا إلى أنَّنا نتعامل مع مواطنين غارقين في الفقر، في كلِّ البلاد وأصبح واضحاً بأنَّه وبالاعتماد على مساعدة مصر، لحلِّ أيِّ مشكلة حكوميَّة تتعقد الأمور بنقص حاد في الأموال، وعليه يجب التقدُّم ببطء وعدم الشروع في أيِّ مشروع بدون مردود اقتصادي حقيقي وحيوي للبلاد)).

أورد لورد كرومر (Cromer) في تقريره السَّنوي عام 1900م «أنَّ الاحتياجيْن الأكثر أهمِّيَّة وإلحاحاً في السُّودان، كما اعتقد، يتمثَّلان أوَّلاً، في زيادة عدد المسئولين (المُفتِّشين) البريطانيين. وثانياً،في توفير المال للسكك الحديديَّة والري. ولن يكون هناك أيّ تقدُّم يذكر في غياب التمويل.. وعليَّ أنْ أضيف بأنِّي لا أرى أيَّ بارقة أمل الآن في اسهام رأسمال القطاع الخاص غير المدعوم بأيِّ قدر كان للاستثمار في السُّودان».

قد ترتفع حواجب الدهشة حديثاً للافتراض الفج عن تفوُّق وتميُّز الحضارة الغربيَّة، والذي تُعبِّر عنه ما ورد أعلاه مِنْ اقتباسات خلال فترة الفورة الاستعماريَّة. والمثير أنَّ تلك الثِّقة والإيمان بافتراض التفوُّق الحضاري، أدَّت إلى جهد مقصود ومتعمد لأحداث التنمية مِنْ أجل ((تحقيق الحضارة))، ولكنَّها اصطدمت بالمعضلات الماليَّة، وكيفيَّة توفير رؤوس الأموال.

ورغم تغيُّر المُمثِّلين واللاعبين، واختلاف الشعارات فإنَّ ذات المواقف الدراميَّة مازالت تُمثَّل كثيراً على المسرح العالمي اليوم.

الفصل الثاني

٠تحسُّس الطريق نحو التنمية

في عرضه لسياسة الحكومة أورد الحاكم العام للسُّودان الجنرال وينجت (Wingate) في تقريره أهداف وأغراض التنمية:

«إنَّ الواجب الذي تضطَّلع به حكومة السُّودان لإنجازه يتمثَّل أساساً في نقل فوائد الحضارة للسُّكَّان، عن طريق تحقيق الأمن - بقدر الإمكان- لذواتهم وممتلكاتهم، عبر تحسين سُبُل المواصلات بين المساحات الشَّاسعة مِنَ الصَّحاري والمجاهل التي تفصل بين مراكز التجمُّعات السُكَّانيَّة الرَّئيسة ومناطق الإنتاج، وعبر رفع خصوبة الأراضي الغنيَّة طبيعيّاً بواسطة وسائل الري الصناعي المناسبة حسب الظروف المتباينة في هذا القطر الشَّاسع - وأخيراً إقامة ميناء على البحر الأحمر إلى جانب النقل النهري والسِّكك الحديديَّة التي تربط السُّودان بمصر- على أنْ ترتبط الميناء البحريَّة بطرق مواصلات سهلة مع الداخل حَتَّى يتمكَّن المواطنون مِنَ الحصول على متطلَّباتهم مِنَ الخارج، مع إمكانيَّة الانتفاع مِنْ أسواق خارجيَّة لمنتجاتهم الطبيعيَّة.»

إقامة البنى التحتيَّة الأساسيَّة للأشغال والخدمات، التي بدونها لا يمكن لبلد فقير ومجتمع متناثر مُشتَّت أنْ يحقِّق أيّ نموٍّ وتحسُّن في مستوى معيشته. هذه البنيات تمثِّل القطاع الأساسي للتنمية، ويستحيل بدونها أيُّ تقدُّم مادي، ولكنَّها في ذات الوقت عالية التكلفة ويصعب توفير تمويلها في بلد يرزح تحت فقرٍ متناهٍ في قلّة ماله وخبرات مواطنيه.

كيف يمكن للسُّودان حقيقة أنْ يموِّل مثل تلك الخطّط؟ اللورد كرومر (Cromer)

رفض قطعياً فرض الضرائب العالية على المواطنين. والتَّجارب المريرة السَّابقة لذلك الأسلوب وما أحدثه في السُّودان ومصر، اقنع اللورد كرومر (Cromer) بضرورة خفض الضرائب ليكون ذلك حجر الزاوية لسياسته. أدَّى ذلك إلى اطمئنان وهدوء عام وكان مدخلاً أوَّلياً وضروريّاً للتحسُّن المستمر.

أوضح اللورد كرومر (Cromer) المعضلة في تقريره لعام 1902 ((ما يحتاجه السُّودان أساساً توفير رأسمال على قدر ضخم، خاصَّة لتحسين سُبُل المواصلات الحاليَّة الخربة. أنَّه منْ غير المأمول أنْ نتوقَّع منَ القطاع الخاص غير المدعوم أنْ يقوم بذلك الواجب. لا بُدَّ منْ مرور وقت طويل قبل أنْ يتمَّ تخصيص المال المطلوب وبذلك يستحيل الوصول إلى نتيجة دون اللجوء إلى قرار حكومي للحصول على التمويل الضروري على حساب دافع الضرائب البريطاني. حَتَّى في حال إمكانيَّة ذلك، لا يمكن حسب تقديري أنْ يكون ذلك عادلاً أو مرغوباً. وفي ذات الوقت يبدو واضحاً بأنَّ حكومة السُّودان، لا يمكن لها دون دعم الحصول على قرض خارجي، أو أنْ توفِّر لوحدها منصرفات تفوق بقدر كبير حجم إيراداتها. لا يمكن الآن النظر في فرض ضرائب إضافيَّة في مصر، لمقابلة احتياجات السُّودان. وفي مثل تلك الظروف، ربّما تظهر المشكلة، في البداية، بلا حلّ)).

تمَّ العثور على حلٍّ، دون فرض ضرائب إضافيَّة في مصر ولكن كما أورد المستر كيري(Currie) في تقريره بأنَّ الحلَّ تمَّ اعتماداً على ((منحة مصريَّة كريمة)).

✓ **تمَّ تقديم المساعدة الماليَّة بثلاثة سُبُل:**

أولها – قُدِّم لسُلطة الحكم الثنائي مبلغ منَ المال منْ اعتمادات تمَّ التصويت عليها للحملة العسكريَّة، وساهمت بريطانيا فيها بـ 40%، وكانت لتمويل المشروع الأساسي وهو خط السِّكك الحديديَّة منَ الحدود المصريَّة إلى عطبرة مع امتداد الخط منْ عطبرة إلى الخرطوم بحري بتكلفة 400،000 جنيهاً مصرياً تمَّ تحويله كجزء منْ تكلفة حملة التمويل. ثانياً، وفَّرت مصر منحة مباشرة لدعم الميزانيَّة. وخلال الفترة 1899– 1912م قدَّمت مصر منحة تعادل 2،800،000 جنيهاً مصرياً دعماً لذلك الغرض.

بالإضافة إلى ذلك، كان هناك اسهام عسكري، وهو التَّكفُّل بتكلفة الجيش المصري المتواجد بالسُّودان لقوات الدفاع والأمن.

ثالثاً، قدَّمت مصر عدَّة قروض خلال الأعوام 1900–1910 م يصل مقدارها إلى 5،400،000 جنيهاً مصرياً لمشاريع التنمية. تلك المساهمات وفَّرت المال لبناء الخط الحديدي مِنْ عطبرة على النِّيل إلى الميناء الحديثة (بورتسودان)، لإنشاء مرابط عميقة بها. بعدها تمَّ التمكّن مِنْ بناء كبري النِّيل الأزرق عند الخرطوم، مع امتداد الخط الحديدي عبر الجزيرة وسنار وعبر النِّيل الأبْيَض لكوستي. لَمْ يتمْ وقتها وضع أيّ شروط لدفع أقساط القروض وأرباحها، ولَمْ يُؤبه لذلك حَتَّى العشرينات. فقط في عام 1938م تمَّ الاتِّفاق على دفع أقساط القرض البالغ 5،400،000 جنيهاً مصرياً، ليتمّ بدء دفعها قبل العام 1949م، بأقساط سنويَّة لا تقل عن 150،000 جنيهاً مصرياً، دون أيِّ التزامات مكتسبة أو أيِّ أرباح أُخرى. إنَّ تلك الشروط، والتي بموجبها تمَّ توفير القرض كمساعدة ماليَّة، برغم ما قد يحمله ذلك مِنْ فوائد لمصر، يجب أنْ ننظر إليه كقرض كريم وعظيم جدَّاً. تبدو تلك الأرقام ضئيلة جدَّاً، مقارنة بأرقامنا المتضخِّمة (1959)، إلَّا أنَّها كان ممكناً أنْ تكون عبئاً مستعصياً على التنمية، مقارنة بتكاليف تلك الأيَّام، إذا ما تمَّ الحصول وقتها على مثل ذلك القرض مِنَ البنوك التِّجاريَّة حسب شروطها.

رغم كلِّ ذلك، ظلَّت حكومة السُّودان في وضع مالي مهزوز، وكان عليها أنْ تبدأ فوراً في تطوير الإنتاج في السُّودان، لتصبح البلاد مستقلة ماليّاً بأسرع ما تيسَّر. ولكن وبالرغم مِنْ أنَّ بعض المواقع بدت ذات إمكانيّات للإنتاج، لكن استغلالها المباشر ووجه بعِدَّة صعوبات متداخلة.

كانت هناك معضلات البحث لاستغلال مياه النِّيل دون التأثير السلبي على مصر، والشكوك وعدم اليقين حول الحصول على أراض للتنمية دون الإضرار بمصالح السُّكَّان المحلِّيين. وموضوعات توفير المياه والأرض يُمثِّلان المحتويات الأساسيَّة لبقيَّة هذا الفصل. تاريخ السَّنوات العشر الأولى يعكس البناء التدريجي للثِّقة والتوازن المالي بالتجربة والخبرة التي تُكتَسب غالباً على حساب العديد مِنَ

العشرات، وساد وقتها شعار المرحلة ((البناء التدريجي)).

في غياب ثروات معدنيَّة معلومة، يظلُّ المصدر الأساسي للإنتاج الأرض، وبالتأكيد زيادة إنتاجها بالري. منذ عام 1900م كان الحاكم العام (وينجت) يربط بين الدخل والري، وظلَّ وقتها يتساءل ما إذا كان الإنتاج ممكناً حدوثه مستقبلاً في منطقة الجزيرة. وأشار:

((قطعت مؤخَّراً المسافة عبر الجزيرة مِنْ ود مدني على النِّيل الأزرق إلى الدويم في النِّيل الأَبْيَض، وهي مسافة تقدر بـ 80 ميلاً، عبر أرض مُسطَّحة تماماً، مزروعة جميعها بالذُّرة. وهو المحصول الوحيد الذي يُنتج خلال فترة الأمطار القصيرة، تُزرع الذُّرة وتُحصد خلال 60 إلى 80 يوماً. وعليه إذا أمكن ري تلك المساحات بنظام ري دائم، يمكن للجزيرة أنْ تصبح منتجاً ضخماً للحبوب، ليس فقط لمقابلة استهلاك السُّودان ولكن لمدِّ أقطار أخرى بالحبوب)).

العقبة الأولى بالطبع كانت غياب سُبُل المواصلات، وواصل تقريره:

((ولكن بدون سُبُل مواصلات جيِّدة فإنَّ تلك المنطقة الغنيَّة تعدُّ بالمقارنة قليلة الفائدة بالنظر إلى توفير الإيرادات. لقد أظهرت الإحصائيَّات بأنَّ مجموع ما تمَّ حصاده مِنْ منطقة عبود بالجزيرة بلغ 5،094 أردباً ولكن مِنْ تلك الكميَّة تمَّ دفع 1،960 أردباً أجراً لأصحاب الجمال الذين قاموا بترحيل الذُّرة للدويم. إنَّ إنشاء خط حديدي سوف يقلِّل بالطبع مِنْ مثل تلك التكلفة، ولكن بدون تحسين الري لرفع الإنتاجيَّة مع تنوُّع المحاصيل خلال كلِّ العام، أشكُّ في أنْ يكون الخط الحديدي ذا فائدة وجدوى ماديَّة)).

عدم وجود السِّكك الحديديَّة، كان له نفس الأثر السلبي في ترحيل الصمغ مِنْ داخل كردفان، حيث المصادر اللامتناهيَّة لتلك السِّلعة الثمينة؛ وأيضاً لترحيل الذُّرة مِنَ القضارف، حيث يبلغ سعر الأردب فيها 22 قرشاً بينما يباع في الخرطوم بـ 160 قرشاً. وفي شرق السُّودان أيضاً فإنَّ دلتا القاش، أحد المناطق القليلة المرويَّة خارج نطاق النِّيل، تنتج عينات ممتازة مِنَ القطن، ولكن تكلفة ترحيله بالجمال إلى البحر

الأحمر لا تُغطي تكلفة إنتاجه.

أمَّا على ضفاف النِّيل شمال الخرطوم لَمْ يكن مأمولاً تصدير أيّ محصول إلى الأسواق الأوروبيَّة، إذا وضعنا في الحسبان تكلفة ترحيله مِنَ الخرطوم إلى الإسكندريَّة. حينها أصبح سهلاً استيعاب الأمر في حال توفُّر التَمويل، أنْ تكون الأسبقيَّة لدى الحكومة إنشاء السِّكك الحديديَّة. وبفضل القرض المصري الكريم تمَّ الربط الحديدي للنِّيل بالبحر الأحمر عام 1906، وتمَّ إنشاء كبري النِّيل الأزرق عام 1909 وفي عام 1910 تمَّ مدّ الخط الحديدي عبر الجزيرة لسنار ثُمَّ عبر كبري النِّيل الأَبْيَض لكوستي.

في تلك المرحلة وخلال الفترة 1899 و1903 جرى استكشاف كلِّ مجاري النِّيل لدراسة إمكانيّات قيام مشاريع الري المستقبليَّة بواسطة مهندس الري البريطاني البارز سير وليام قارستين (Garstin) الذي كان في خدمة الحكومة المصريَّة.

قام (قارستين) لسنوات عديدة بالإشراف على العديد مِنْ مشاريع الري الهامَّة بمصر، والتي ساعدت أكثر مِنْ أيِّ شيء آخر في عبور مصر مِنَ الإفلاس إلى الازدهار الاقتصادي. وعندما قاربت نهاية إكمال مشاريع الري بمصر لتحقيق أغراضها، أصبحت مسألة التعامل مع مناطق النِّيل خارج حدودها يعتبر أيضاً أمراً مفيداً.

مصادر ومنابع النِّيل العظيم التي ظلَّت لغزاً للإنسان منذ عهد هيرودوتس (Herodotus)، لَمْ تكتشف إلَّا في منتصف القرن التاسع عشر بواسطة المكتشفين العظماء سبيك (Speke)، وبيرتون (Burton)، وبيكر (Baker) واستانلي (Stanley). في عام 1893 اقترح سير وليام ويلكوكس (Willcocks)، المدير العام لخزانات المياه في مصر، فكرة استخدام البحيرات الاستوائيَّة كخزانات، ومستودعات، ولكن لَمْ تتوفَّر حينها المعلومات الكافية التي يمكن الاعتماد عليها لإقامة وتأسيس مشاريع لذلك الغرض. قام (قارستين) وقتها بثلاث حملات لاستكشاف أعالي النِّيل الأَبْيَض ومنابعه في البحيرات الاستوائيَّة الكبرى. وقام مساعده المهندس ديوبيوس (Dupuis) باستكشاف منابع النِّيل الأزرق عند بحيرة تانا في أثيوبيا. وكانت تلك هي المرَّة الأولى التي يتمُّ فيها استكشاف منابع النِّيل بواسطة مهندسي ري أكفاء.

تقرير قارستين عن النِّيل الأَبْيَض يبدو وكأنَّه مذكرات يوميَّة لرحَّالة. كان اسم النِّيل الأَبْيَض في ذلك الوقت حصراً على امتداد النهر مِنْ بحيرة (نو) إلى الخرطوم. أمَّا جنوب بحيرة (نو) فكان يُسمَّى ببحر الجبل – (النهر المنحدر مِنَ الجبال)– ويتَّصل به مِنْ جهة الغرب بحر الغزال، ومِنَ الشَّرق نهر السوباط. ولبحر الجبل مجرى آخر بحر الزراف بطول 150 ميلاً. تلتقي هذه الأنهر مجتمعة قرب بحيرة (نو). تنحدر مياه تلك الأنهر مِنَ البحيرات الاستوائيَّة، والعديد مِنْ مجاري ومصادر لمياه منحدرة مِنْ سلسلة الجبال شبه الدائريَّة ومِنَ المرتفعات التي تُشكِّل الحدود الجنوبيَّة للسُّودان مع أثيوبيا، والكنغو.

المسافة بين الخرطوم وبحيرة ألبرت تقدر 1300 ميلاً نهرياً– ورغم طول المسافة فإنَّ الانحدار لا يتعدَّى 300 متراً فقط. يُحدِّد ذلك الانحدار الطفيف للغاية، هيئة وشكل وطبيعة تلك الأنهار، إلى جانب طبيعة المستنقعات.

قليل مَنْ شاهد تلك المنطقة البدائيَّة، أو كان لهم أدنى تقدير لحجم المستنقعات. خلال ثلثي العام وبطول 450 ميلاً نهرياً، تتعرَّج مجاري المياه ببطء عبر مساحات واسعة مِنَ المستنقعات، المكتظَّة بحشائش البردي العالية، والنباتات الهائمة الطافية. وبطول 250 ميلاً نهرياً بعد المستنقعات يمتدُّ شريط آخر واسع مِنَ المستنقعات على ضفتي النهر. وصف (قارستين) منطقة السدود:

«في كلِّ جوانب تلك المنطقة لا وجود لأيِّ أثر للحياة البشريَّة. تُعرف منطقة بحر الجبل بالمنطقة الشريرة بناموسها– وتستحقُّ ذلك الاسم. مع غروب الشَّمس تتطاير أمواج مِنَ النَّاموس تجعل الحياة قاسية. كلُّ المنطقة تعتريها وتلفها حالة مِنَ الوحشة لا يمكن وصفها بالكلمات.

يجب الوقوف عندها لإدراك حالتها. تُشكِّل حشائش البردي الداكنة الخضرة سياجاً في المجري برغم جمالها الحزين، ولكنَّه منظر ممل عندما يمتدُّ لكيلومترات وكيلومترات دون أيِّ تغيير في المشهد. وفي الحالات النَّادرة التي يمكن أنْ تنظر فيها مِنْ خلال هذا السياج لن تشعر بأيِّ تغيير. تمتدُّ الحشائش في كلِّ الاتِّجاهات ولمسافات شاسعة دون تغيير.

الهواء حار كما بخار الماء يحمل بعوض الملاريا. لا يمكن لأيّ إنسان البقاء في تلك المنطقة لمدّة دون الشعور بالإحباط. عبر تلك المناطق الوعرة يلتفّ ويتعرَّج النهر في شكل مستمر منَ الانحناءات المتواصلة. هذه التعرُّجات العديدة تنمُّ عن انخفاض الانحدار. ولولا تلك التعرُّجات والانحناءات، وتجاوز المستنقعات بين بور والنِّيل الأَبْيَض لكان الإنحدار مُقدَّراً)).

برغم إحباطه، بلوَّر (قارستين) أفكاراً أصبحت ذات تأثير في التفكير حول استغلال مياه النِّيل لعدَّة سنوات قادمات. قام بقياس وارد مياه بحر الجبل قبل دخولها منطقة المستنقعات وبعد خروجها. وجد بأنْ نصف حجم المياه يتمُّ فقدانه في المستنقعات نتيجة التَّبخر. وتوصَّل إلى أنَّه ليس مجدياً تخزين المياه في البحيرات الاستوائيَّة، برغم إمكانيَّة التخزين الضخمة. لأنَّ الجزء الأكبر منْ وارد المياه الفائض، يتمُّ فقدانه في عنق زجاجة منطقة المستنقعات. لا يمكن تخيُّل أيِّ نهر أقلّ فاعلية وأهمِّيَّة لإيصال الماء اقتصاديَّاً مثل بحر الجبل، ولا يمكن لأيّ شخص يقف عنده أنْ يفكِّر في مشاريع ري كبرى لمصلحة البلاد التي يمرُّ عبرها. ولكن إذا ما أمكن الالتفاف عليه وتجاوز منطقة المستنقعات، لتتدفَّق المياه شمالاً عبر قناة جيِّدة التشييد، يمكن التحكُّم في سريان المياه عبرها منْ بور إلى النِّيل الأَبْيَض وعليه يمكن بذلك الاستفادة بإضافة حجم فاقد المياه في المستنقعات الحالي لتوفير المياه اللازمة لاحتياجات مصر، ناهيك عن إمكانيّات التخزين المرتقب مستقبلاً في البحيرات الاستوائيَّة العظمى.

في ذلك الوقت كان المهندس ديوبيوس (Dupuis) يستكشف النِّيل الأزرق، ووجد صورة مغايرة تماماً لطبيعة النِّيل الأَبْيَض. المسافة بين الخرطوم وبحيرة تانا (منبع النِّيل الأزرق) تبعد بمقدار 850 ميلاً نهرياً، ولكن الانحدار في مستوى الأرض يعادل 1000 متراً. مثل ذلك الانحدار الكبير يمنع تكوين المستنقعات، وخلافاً لضحالة مجري وعمق النِّيل الأَبْيَض، تتدفَّق مياه النِّيل الأزرق باندفاع، مع القليل جدَّاً منْ فقدان المياه عبر مجراه الصخري العميق. جغرافيَّة مجرى النِّيل الأزرق وفَّرت خيارات لمواقع لإقامة الخزانات والسدود، إلى جانب بحيرة تانا نفسها. إلى جانب ذلك، المنحدر يعبر أراضٍ ومناطق تمتاز بأغنى أنواع التربة المُغطاة بالطمي

المتراكم في شرق السُّودان. وعلى جانبي النِّيل الأزرق تمتدُّ سهول خصبة لمسافات شاسعة، يبدو أنَّها لا تحتاج لشيء سوى الري لتصبح أعظم الأراضي إنتاجيَّة مثل أيّ أراضٍ خصبة في العالم. وبشكلٍ خاص سهل الجزيرة، يبدو وقد شاء له القدر بحكم طبيعته وإمكانيّاته تحقيق الإنتاجيَّة العالية إذا ما توفَّر الري، لأنَّ سهل الجزيرة ينحدر تدريجياً وبمعدل ضئيل مِنَ الجنوب الشَّرقي إلى الشَّمال الغربي مِنَ النِّيل الأزرق تجاه النِّيل الأبْيَض، ويمكن التحكُّم فيه بسهولة مِنْ موقع خزان واحد على النِّيل الأزرق.

الخلاصة أصبحت واضحة. بينما لا يمكن الاستفادة المُثلى مِنْ مياه النِّيل الأَبْيَض في السُّودان، إلَّا أنَّه يمكن الاستفادة منها بشكلٍ كبير لمنفعة مصر إذا ما أمكن تجاوز منطقة المستنقعات. أمَّا النِّيل الأزرق فيوفِّر إمكانات هائلة للسُّودان.

مصر، التي قامت حضارتها القديمة بالاعتماد الكُلِّي على النِّيل، أصبحت طبيعيّاً الاعتبار الأعظم في مُخطَّطات تطوُّر مشروعات مياه النِّيل. بعد عودته مِنْ رحلته الاستكشافيَّة للنِّيل الأزرق نظر (قارستين) وللمرَّة الأولى إلى الأبعد مِنْ احتياجات مصر وحدها. وكتب في عام في 1910م.

((إذا كانت الاعتبارات فقط مِنْ أجل مصر، لَمْ يكن ضروريّاً الذهاب إلى البعيد في أعالي النِّيل. بناء خزان في أسوان، يمكن دون شكٍّ تشييده ليخزن كميَّات كافية مِنَ المياه تقابل كلَّ احتياجات مصر مِنَ المياه. ولكن مثل تلك المنشأة سوف تترك ما وراءها مِنَ الدُّول المجاورة للنِّيل جنوباً غير مشمولة بذلك التطوير. يجب النظر في الحفاظ على مصالح تلك الدُّول بإقامة مشروع يضمن لها حصة مناسبة مِنَ المنافع المرتقبة.

بالرغم مِنْ أنَّ تحقيق مثل تلك المشاريع بدا مستبعداً، خاصَّة إذا ما وضع في الاعتبار قلّة أعداد سُكَّان السُّودان في ذلك الوقت، إلَّا أنَّ المال المبذول لدراسة مثل تلك المشاريع بصورة كاملة دقيقة يكون قد صُرِف فعلاً في موضعه المطلوب)).

وختم (قارستين) تقريره عام 1904 مشيراً:

((إنَّ الذين سوف يمنحون الشرف للمساعدة في تحقيق أهداف تلك المشروعات، سوف تكون لديهم الفرصة التي نادراً ما تتحقَّق لأغلب النَّاس. إنَّ إنقاذ أعالي النِّيل منَ المستنقعات التي تفقد أكثر منْ نصف حجم مواردها المائيَّة، إضافة إلى ضبط وتنظيم البحيرات العظمى، ممَّا يضيف تدفُّق المياه. ورفع مياه النِّيل الأزرق لتروي السهول الخصبة حول مجراه، مع ضمان مياه وافرة ومستدامة لمصر لكلِّ المساحات بين الشلالات والبحر الأبْيَض المتوسِّط، ولحماية القطر منَ الأخطار الماثلة دائماً منْ فيضانات النِّيل المدمِّرة، كلُّ تلك المهام تستحقُّ الاهتمام مقارنة بأيِّ مهام أُخرى سبق رصدها في تاريخ العالم. وإذا ما تمَّ تحقيقها بنجاح، سوف تترك خلفها تماثيل ورموزاً سوف تصمد لآماد طويلة تماثل ما شيدته الحضارات السَّابقة)).

في دراسته للخطوات الضروريَّة لزيادة وارد المياه لمصر، والذي تعتمد عليه التنمية المستقبليَّة لمصر، أوضح بأنَّ مجال العمل لتحقيق ذلك لا يكمن في مصر، ولكن في المديريات البعيدة في السُّودان. وكان ذلك بديهيَّاً بدرجة كبيرة. وحسب اعتقاد اللورد (كرومر) (Cromer) «إنَّ منْ يسيطر على منابع النِّيل، يسيطر بالتَّالي على إمداد مصر بالمياه». وأنَّ تلك الإضافة لخلاصة (قارستين) يجب أنْ تكون بالتأكيد قد أقنعت المتشكِّكين، بأنَّ هناك فائدة عظيمة لمصر باسهامها المالي منْ أجل تحقيق الاستقرار في السُّودان.

لقد تنفَّست مصر الصُّعداء بدحر حملة المهدويين العسكريَّة. وقد تلاشت كلُّ مخاوفها حول ضمان تدفُّق المياه. وحقيقة، فإنَّ القطر الذي كان يهيمن عليه أنصار المهدي سابقاً، كان يمكن تنفيذ مشاريع مياه فيه والتي كانت سوف تبرهن مدى أهمِّيَّة المشروعات القصوى لكلِّ سُكَّان وادي النِّيل.

ولكن كلَّ تلك الاعتبارات أدَّت إلى المزيد منَ الاحباطات. لا بُدَّ منْ مقابلة كلِّ احتياجات مصر منَ المياه وطمأنة السُّلطات بأنْ لا تتعارض مشاريع الري المرتقبة في السُّودان مع حجم كميَّات المياه المعتادة والمتوقَّعة مستقبلاً. لَمْ يكن ذلك رأياً اعتباطياً رسمياً. ولتفادي أيِّ مخاطر لتقسيم سُلطة المياه، أصرَّ (قارستين) نفسه بأنْ يكون

الإشراف على النِّيل وضبط تدفُّق المياه دائماً تحت سُلطة واحدة، والتي لَمْ تكن في ذلك الوقت غير سُلطة وزارة الأشغال العامَّة المصريَّة. الإشراف على مياه النِّيل تمَّ حصره بالتَّالي في القاهرة، والتصديقات للتصرُّف في مياه النِّيل تصدر مِنَ الحكومة المصريَّة قبل إقامة أو تركيب أيّ ماكينات سحب للمياه، أو حفر قنوات في أيِّ جزء مِنَ النِّيل أو فروعه، والسبب وراء ذلك الحظر الصارم، لأنَّ مصر ولسنوات عديدة احتاجت واستغلت كلَّ الوارد مِنَ المياه الفائضة في اتِّجاه البحر خلال انحسار النِّيل، بإقامة سدود ترابيَّة لقفل مصبَّات فروع النِّيل المؤدِّيَّة إلى البحر الأَبْيَض المتوسِّط سنويَّاً. وعليه فإنَّ أيّ مشاريع تنمية في السُّودان والتي قد تستغل مياه النِّيل خلال فترة انحسار النِّيل سوف يؤدِّي بالتَّالي إلى حرمان مصر مِنْ كميَّات المياه التي ظلَّت حقَّاً تاريخياً لها لاستغلالها واعتمادها عليها.

فترة انخفاض مياه النِّيل الحرجة تلك كانت تختلف مواعيدها مِنْ عام لآخر، ولكن ولأسباب الإشراف والضبط لتدفُّق المياه تمَّ تحديد هذه الفترة في السُّودان مِنَ الأوَّل مِنْ فبراير وحَتَّى 15 يوليو. وعليه، ورغم الكميَّات المطلوبة نتيجة المسح لري المحصولات، فإنَّ المياه لن تتوفَّر لها إلَّا بعد 16 يوليو وحَتَّى 31 مِنْ ديسمبر مِنْ كل عام، عندما يحمل الفيضان حينها كميَّات فائضة مِنَ المياه إلى البحر تفوق احتياجات مصر. وقد كان ذلك إجراءً اختيارياً، وقابلاً للشكِّ، فيما إذا كانت مياه الفيضان تلك، مع طقس السُّودان الحار خلال تلك الفترة، كافية ومناسبة لإنتاج بعض المحصولات الاقتصاديَّة مثل القطن، والقمح وقصب السكر. ويمكن أنْ تكون كافية لإنتاج ذرة إضافيَّة، ولكن محصول الذُّرة لن يُغطِّي تكلفة الري لوحده. إذا ما برهنت التَّجارب بأنَّ إنتاج تلك المحاصيل الاقتصاديَّة يتطلَّب مزيداً مِنَ المياه خلال فترة انحسار النِّيل، فلا بُدَّ إذاً مِنَ التَّغلُّب على معضلة قلّة المياه بحجز المياه خلف خزانات خلال فترة الفيضان لاستغلالها لاحقاً. ولكن إقامة الخزانات مُكلِّفة للغاية، وإنَّ تصميمها يتطلَّب معلومات دقيقة عن كميَّات المياه الإضافيَّة ـ خارج فترة الفيضان ـ لري تلك المحصولات الاقتصاديَّة. ولَمْ يكن هناك مال ولا معلومات حينها.

ولذلك السبب تحوَّل اهتمام الحكومة مجبرة حينها، بعيداً عن ري الجزيرة، مؤقَّتاً لمناطق مرويَّة، لا علاقة للنِّيل بها، مثل القاش ودلتا طوكر، وجزئيَّاً نحو النِّيل

الرئيس شمال الخرطوم، لاختبار ما إذا كان ري الحيضان يتطلَّب مياه الفيضان فقط أو قيام بعض المنشآت قليلة التكلفة الإضافيَّة، لتكون مخرجاً آنياً ومباشراً للتنمية. وقد أدَّى ذلك لاحباطات وعراقيل أخرى، تمثَّلت في كيفيَّة معالجة ملكيَّة الأراضي، وما العمل حيال الاستثمارات والامتيازات الأجنبيَّة، وكان ذلك مجالاً للبحث ممَّا كان له لاحقاً عميق الأثر في قصَّة مشروع الجزيرة وتاريخ السُّودان.

الفصل الثالث

قضايا الأرض والامتيازات الأجنبيَّة

كان الهدف الأساسي لسياسة الأراضي بعد إعادة فتح السُّودان هو إعادة المواطنين للعمل في الأرض للزراعة. خمسة عشر عاماً مِنْ عدم الاستقرار حول النِّيل أدَّى إلى هجر مُلَّاك الأراضي والمزارعين للزراعة. الأَمراض وتداعيات الحرب أدَّت إلى تقليص أعداد السُكَّان. والعديد مِنَ المزارع تمَّت زراعة أجزاء بسيطة منها، وانهارت السواقي، فيما عدا المناطق البدويَّة الواسعة في الأراضي المطريَّة، حيث الأراضي متوفِّرة تمتلكها القبيلة وتوزَّع بواسطة زعيم القبيلة لأفراد قبيلته. ولكن حول النِّيل حيث تتطلَّب الزراعة رأسمالاً محدَّداً مثل السواقي، والثيران، وبذلك أفرزت حقوقاً ثابتة للفرد في ملكيَّة الأرض يمكن أنْ تُباع، وتُورث وتؤجر، أو تُرهن مقابل المال، أو المشاركة في محصولها.

الثِّقة المتعاظمة - بعد إعادة الفتح - في عدالة السُّلطات الإداريَّة، مع الضرائب المناسبة، إلى جانب رغبة الحكومة نفسها لتحفيز الزراعة، أفرز ذلك الوضع أنواعاً دفينة مِنَ النِّزاعات وانطلقت موجات مِنَ الشكاوي والنِّزاعات حول حقوق ملكيَّة الأراضي. وبدون إقرار الحقوق المؤكَّدة لزراعة الأرض، وإعادة تأهيل السواقي لا يمكن تشجيع الزراعة. وكان لا بُدَّ مِنْ إصدار عاجل لتشريعات ملكيَّة واستغلال الأراضي. ولذلك الغرض فقد صدر في عام 1899م قانون ملكيَّة الأراضي، وتمَّ تكوين لجان تسوية قضايا الأراضي. وصدر أمر بأنْ تكون ملكيَّة أو إيجار الأرض لمدَّة خمس سنوات مِنْ تاريخ المطالبة بها، وإعطاء المالك أو المؤجر الحقّ الكامل في الحيازة في حالة عدم وجود أيِّ نزاع على مستويات أعلى. والحيازة المتواصلة منذ بدء الحكم الثنائي تضفي حقّ حيازتها ظاهرياً. بدأت لجان الأراضي أعمالها في الشَّمال في مديريَّة دنقلا مع بداية الحكم الثنائي، ولكن برزت صعوبة تمثَّلت في

قلّة الكوادر الفنيَّة لإدارة هذه اللجان، وبخاصَّة عدم وجود مساعدين أكفاء لتحديد وترسيم وتسجيل حدود الحيازات بدقَّة كأدلة وبراهين في حلِّ أيِّ نزاعات حول الأرض.

شكَّل التأخير الناتج عن صعوبات توفير الموظفين وضعاً إيجابياً بالرغم منْ ذلك وقتها. لأنَّ فتح السُّودان أفرز مدخلاً لمضاربات واسعة في الأراضي بواسطة الوطنيين والأجانب. وكان مصدر مُعظم تلك المضاربات نابعاً منْ مصر، حيث التوسُّع في استغلال الأراضي والأسعار العالية لبيعها نتيجة لقيام منشآت الري الحديثة، ممَّا صعَّد منْ حدَّة الطلب على الأراضي. ولذلك كان الهدف الثاني لسياسة الأراضي الإشراف على الأراضي وضبط تحويل حيازات الأراضي، بالطريقة التي تضمن عدم التضحية بالمزارع الوطني لصالح المضاربين، بينما تمَّ تشجيع المستثمرين الجادين منْ ذوي رؤوس الأموال لاستغلال الأراضي الفائضة المسجَّلة باسم الحكومة. ولتحقيق ذلك الهدف كان لا بُدَّ منْ إصدار قانون. لَمْ يكن سهلاً التوفيق بين هذين الهدفيْن المتمثِّليْن في حماية الحيازة والتنمية. وكان للتداخل بينهما الأثر الحاسم بالتَّالي في تركيبة مشروع الجزيرة لاحقاً.

شكَّلت الحماية، منْ وجهة نظر الحكومة، اعتباراً هامَّاً. وقد وفَّر ذلك الوضع فرصة ذهبيَّة لبعيدي النظر منَ المضاربين ممَن كانت لديهم رؤوس أموال لشراء أراضي المواطنين وبيعها لتحقيق مكاسب. أثار هذا الوضع مخاوف منْ أنَّ الذين لديهم القدرة لشراء الأراضي منَ المضاربين لا بُدَّ وأنْ يكونوا منْ كبار المُلَّاك الأثرياء والشركات، ممَّا قد ينتج عنه تحوُّل المزارعين إلى عُمَّال زراعيين أو مُستأجَرين صغار لزارعتها. تمثَّلت الحاجة المُلحَّة الأساسيَّة في إيقاف عمليَّات شراء الأرض بأسعار زهيدة منْ أناس لَمْ تكن لديهم معرفة بقيمة الأرض وما يتحصَّلون عليه منْ أسعار بخسة. والأمر الصادر بهذا الخصوص في عام 1900 عكس بوضوح ما كان منْ أمر التصرُّف في الأراضي وهو:

((بما أنَّه قد نما إلى علم سعادة الحاكم العام، بأنَّ هناك بعض الأشخاص يستغلون حاجة بعض مُلَّاك الأراضي في السُّودان للمال ويتحصَّلون بذلك على أراضي بعض

السُكَّان بأسعار زهيدة تقلُّ كثيراً عن القيمة الحقيقيَّة للأرض، وعليه أشير هنا، وإلى أنْ يحين الوقت الذي يتمُّ فيه إقامة سجلات الأراضي، كما ارتأي ذلك قانون الأراضي لعام 1899م، فإنَّ كلَّ العقودات الخاصَّة بمبايعات الأراضي يجب رفعها لمديري المديريات للتصديق عليها، وأنَّ لجان الأراضي قد مُنحت السُّلطة التي يمكن أنْ تعينها لمراجعة بنود كلِّ عقودات بيع الأراضي.. والتي لَمْ يتمْ إخطار مدير المديريَّة بها سابقاً)).

وبالرغم مِنْ ذلك استمرَّت المضاربات وتعاظمت خلال عام 1905 مع افتتاح خط سكك حديد البحر الأحمر، ومع التكهنات حول خطّط ري الجزيرة. في ذلك الحين علَّق حاكم مديريَّة سنار ((بأنَّه في بعض الأمور يحتاج بعض الأهالي إلى رعاية أبويَّة خاصَّة فيما يتعلَّق بالأرض، لأنَّ العديد منهم يتخلصون ببساطة مِنْ جزء أو كلِّ أراضيهم الموروثة مقابل أسعار زهيدة للغاية- مقابل جنيهات قليلة)).

كان أغلب المسؤليين البريطانيين في السُّودان، كما ورد في تقرير الحاكم العام في عام 1904 يدعون بشدَّة لخلق طبقة مُلَّاك زراعيين. وكان مِنْ أكبر المدافعين عن تلك الفلسفة الميجر ديكنسون (Dickinson)، مدير مديريَّة النِّيل الأزرق. وظلَّ مقتنعاً بأنَّ الأرض ليست سوى وسيلة لمقابلة احتياج النَّاس للوصول إلى درجة معقولة مِنَ الثراء، ممَّا يساعد على الزيادة الطبيعيَّة للسُكَّان، وكان على اعتقاد بأنَّ مُلَّاك الأرض مِنَ المزارعين الأثرياء الوطنيين يحقِّقون في الغالب على المدى البعيد مصلحة البلاد خلافاً لكبار مُلَّاك الأراضي مِنَ الأجانب، والذين عادة وبالتأكيد يشكِّلون غياباً عن أراضيهم.

وصدر قانون آخر في يوليو1905، شدَّد في أمر تحويل ملكيَّة الأراضي وضبط إجراءاتها. وأمر القانون بأنَّه لا يجوز لأيِّ مواطن بيع أورهن أو التخلُّص مِنَ الأرض، أو القيام بأيِّ تصرُّف آخر فيها دون موافقة مدير المديريَّة، وأنَّه في حالة عدم الموافقة فإنَّ أيّ تصرُّف في الأرض يعتبر باطلاً وغير قانوني، وأنَّ الأموال التي دُفعت في مثل تلك الحالات لا يمكن استرجاعها. وأكَّد القرار أنَّه لن تتمّ الموافقة على أيِّ عمليَّات بيع للأراضي ما لَمْ تكن مُسجَّلة.

في تسجليه لذلك القرار كشف وينجت (Wingate) عن بعض المشكلات في تنفيذ الهدف الثنائي للحماية والتنمية:-

((لا بُدَّ مِنْ حلٍّ مشكلة الأراضي. حَتَّى بعد تسجيل الأراضي سوف تستمر كلُّ العقود لضمانِ عدم إبعاد مُلَّاك الأرض الوطنيين وحمايتهم مِنْ قصر نظرهم. كانت هناك اعتراضات بديهيَّة حول وضع كلِّ معاملات الأراضي تحت سيطرة الحكومة، وليس ضد وضعها الأبوي الراعي الواضح لما يتعلَّق بإجراءات ومعاملات الأراضي - ولا أرى في مثل تلك الظروف كيف لا تكون نظرة حكومة السُّودان غير أبويَّة وراعيَّة لمصالح المزارعين- ولكن برزت عقبات في التنفيذ الفاعل لتلك الأجراءات. ليس هناك أدنى شكٍّ بأنَّه وبدون فرض مثل تلك القيود، فإنَّ كلَّ الأراضي سوف تتسرَّب مِنْ بين أيادي المزارعين لكبار المضاربين)).

فيما يتعلَّق بالجزيرة، كان لذلك القرار أثره الفاعل في حفاظ المزارعين المحليِّين على أراضيهم، لأنَّه لَمْ يبدأ المسح والتسجيل للأراضي في الجزيرة إلَّا في عام 1906م.

بحلول عام 1911م تمَّ مسح وتسجيل 944،000 فدان في الجزيرة. وعمليّاً تكاد تكون كلُّ المساحة مملوكة للسُّكَّان المحلِّيين، وكانت الأراضي المسجَّلة باسم الحكومة قليلة. وظلَّت المعضلة، التي كانت تواجه وينجت في عام 1905 حول كيفيَّة الحفاظ على قيود معاملات الأرض بعد تسجيلها، تطفو مِنْ جديد. وفور الانتهاء مِنْ مسح الجزيرة في عام 1912، صدر قرار آخر ينصُّ على عدم السماح ببيع أو التصرُّف في أراضي الجزيرة، (إلَّا في حالة أنْ يكون المشتري مِنْ مواطني نفس المحليَّة، وهو نوع مِنَ المعاملات التقليديَّة واعتبرها الحاكم أمراً معقولاً). في عام 1924، تحدَّث وزير الخارجيَّة البريطاني في البرلمان البريطاني إنابة عن حكومة السُّودان قائلاً:

((إنَّ نتيجة تلك السِّياسَة حول معاملات الأرض وضعت عمليّاً كلَّ أراضي الجزيرة تحت ملكيَّة المواطنين المحلِّيين، بعد توزيعها في حيازات صغيرة نسبياً، ممَّا يؤكِّد بأنَّه لَمْ يتمْ فقط إبعاد المضاربين الأجانب وحدهم، ولكن تمَّ أيضاً إقصاء الأثرياء مِنَ المضاربين الوطنيين، وأصبحت كلُّ الأراضي تحت ملكيَّة الزُّراع الحقيقيين والذين يقومون عمليّاً بزراعتها)).

وبما أنَّ تلك القوانين قد فُرضت لمصلحة المزارعين السُّودانيين، ولها علاقة خاصَّة بالجزيرة، فإنَّ الطلبات لمنح حيازة الأراضي لَمْ ينظر إليها في كلِّ الأماكن بعدم الرضا في تلك السَّنوات الباكرة مِنَ الحكم التنائي. وحسب وينجت فإنَّه في عام 1903م، أقرَّ أغلب الحكام بأنَّه ليس هناك رأس مال سوداني للاستثمار في التنمية، فإنَّ الاستثمار الزِّراعي الأجدى لا بُدَّ وأنْ يكون عن طريقِ منح امتيازات أراضٍ للأجانب في المناطق التي لا تتعارض ومصالح المزارعين المحلِّيين.

كان يعتقد حينها بأنَّ مثل تلك الأراضي متوفِّرة، خاصَّة حول نهر النِّيل الرئيس في المديريَّة الشَّماليَّة. وهناك حيث للمزارعين المحلِّيين سواقيهم على ضفاف النِّيل، بعض الأراضي الواسعة تمتدُّ على بُعد مئات قليلة مِنَ الأمتار مِنَ النِّيل، يمكن تطويرها فقط بتركيب طلمبات وشقِّ قنوات لريِّها.

كان واضحاً إنَّه بينما رحبَّ البعض مِنْ أعضاء الحكومة، ولا شكَّ العديد مِنْ خارجها بمنح امتيازات الحيازة للأراضي، عانى البعض معضلات كثيرة مِنْ ذلك الأمر. وقد أشار إلى ذلك مدير الزراعة في تقريره لعام 1904م.

((في البدء لا بُدَّ مِنَ الإشارة إلى الكيفيَّة التي ستتعامل بها مصلحة الزراعة بصورة مُرضية فيما يتعلَّق بالطلبات العديدة لحيازة الأرض، والتي يتمُّ استلامها منذ ارتفاع الطلب على القطن وبناء خط سكك حديد النِّيل– البحر الأحمر، وإقبال الرأسماليين والزراعيين نحو حيازة مساحات شاسعة للزراعة في السُّودان.

في أغلب الأماكن التي تمَّ طلبها، لَمْ يتمْ فيها بعد تقصي ملكيَّة المواطنين وتحديد وضعها. لَمْ يتمْ مسح تلك الأراضي ولَمْ تقم مصلحة للري لتصميم مشروعات لريِّها، ولا يعرف مقدار متطلَّبات مياه الري لمصر خلال الصيف، لتمكين السُّودان مِنْ استغلال المياه لأغراضه الخاصَّة.))

هذه المشكلات تمَّ رفعها إلى لجنة استشاريَّة مِنَ المسئولين في القاهرة، والتي قدَّم فيها لورد إدورار سيسيل (Cecil) تحليلاً مميَّزاً حول المواضيع المتداخلة وكيفيَّة التوفيق بينها. وتمثَّل المبدأ الأساسي والهام في اقتراحه بأنَّه يجب النظر إلى التنمية

بواسطة رأس المال الأجنبي كمسألة مراحل، وليس كأمر لامتيازات حيازة دائمة للأرض- والذي وجد له وضعاً مشابهاً فيما بعد تمثَّل في الطبيعة المؤقَّتة لدور رأس المال الأجنبي في مشروع الجزيرة، و تستحقُّ آراءه عرضها بشيء مِنَ التفصيل. يقول:

((أعتقد بأنَّه مِنْ المفيد أنْ أركِّز على مقترحي العام، بأنَّه لا بُدَّ مِنَ الحفاظ على اختلاف أساسي في سياستنا حول الأرض، فيما يتعلَّق بما يمكن أنْ نسميه المرحلة الأوَّليَّة - المبادرة- لتطوير الأرض، ممَّا يختلف تماماً عن الوضع الدائم لتسوية الأراضي في البلاد. إنَّ السُّودان لَمْ يكَن ولن يكون في يوم مِنَ الأيَّام مكاناً مناسباً للإقامة الدائمة للأوروبيين، ولهذا السبب مِنْ مصلحة حكومة السُّودان أنْ تشجِّع بقدر الإمكان مُلَّاك الأراضي الوطنيين.. ولكن لاستزراع هذه المساحات الشَّاسعة مِنَ الأراضي، والتي تحتاج للري لتصبح خصبة، لا بُدَّ مِنْ توفير قدر كبير مِنْ رأس المال.

وتحت هذه الظروف فإنَّني أؤمن بشدَّة بأنَّ الشركات ومجموعات المساهمة الرأسماليَّة يمكن أنْ تكون ذات فائدة عظيمة وأكبر للبلاد خلال المرحلة الأوَّليَّة للتنمية، مقارنة بأيِّ محاولات للاعتماد كليَّاً على الوكلاء الوطنيين. هناك خطورة خاصَّة، وهي أنْ يعتبر الوطنيون بأنَّ الحيازات الكبيرة للأراضي بواسطة الشركات الأجنبيَّة قد تُشكِّل تعارضاً مع مصالح مُلَّاك الأراضي الوطنيين.

لن يكون الأمر كذلك، فإنَّ مهمَّة هذه الشركات والشركات المساهمة هي الحيازة المؤقَّتة واستزراعها، وعندما تصبح الأرض ذات فائدة وتزداد قيمتها خلال مرحلة محدَّدة، يمكن التخلُّص مِنْ عقود الأرض التي تحصَّلوا عليها.

وإذا ما قدَّمت حكومة السُّودان الدعم لمُلَّاك الأراضي الوطنيين لشراء هذه الأراضي، تكون بذلك قد ساعدت في خلق طبقة مُلَّاك قادرة في السُّودان، وهذا في اعتقادي هو هدفها الأساسي وعليه تكون المرحلة الأوَّليَّة مِنْ جانب الحكومة تشجيع الشركات والشركات المساهمة ذات الكفاءة بأنْ تقدِّم لهم عروضاً عادلة تمكِّنهم خلال هذه المرحلة الأوَّليَّة مِنْ تحقيق مكاسب وأرباح مناسبة، ولكن وفي ذات

الوقت على الحكومة أنْ تحافظ جيِّداً على مصالح وحقوق الوطنيين في أيٍّ جزء مِنْ هذه الأراضي، بتقديم التعويضات المناسبة وبشكلٍ كامل لأيِّ صاحب أرض وطني، إذا كان ضروريّاً ولازماً نزع أرضه مِنْ أجل التنفيذ الكفء لمشاريع إنتاجيَّة ضخمة. السِّياسَة المستقبليَّة للحكومة يجب أَنْ تسعى لتسهيل تحويل هذه الأراضي المستثمرة مِنْ حيازة الشركات لصغار المُلَّاك الوطنيين)).

وكان مدير الزراعة يُشكِّك في المقدرة على السَّيطرة على شركات الأراضي– قائلاً: ((مِنْ تجاربي في بلدان أخرى، لا أعتقد بأنَّه يمكننا أنْ نضع في الحسبان إعادة مُعظم الأَراضي التي سوف نبيعها للرأسماليين الأوروبيين وللوطنيين. مساحات شاسعة مِنَ المزارع تمَّ الإبقاء عليها في الهند وسيلان كأملاك للرأسماليين الأوروبيين. وليس هناك أيُّ أمل في استرجاعها.

وفي اعتقادي الخاص أنَّ صغار مُلَّاك الأراضي الوطنيين سوف يميلون إلى ترك أراضيهم. الأراضي على ضفاف النِّيل سوف تصبح تحت ملكيَّة الرأسماليين الوطنيين والتي ربّما تتحوَّل في النهاية للأوروبيين.))

ولفترة ما يبدو أنَّ آراء لورد إدوارد سيسيل قد سادت. في يوليو 1904، عرضت حكومة السُّودان – أراضي الحكومة للبيع في حيازات تبلغ كلٌّ منها 10،000 فداناً وما يزيد، لريّها بالحياض.

لَمْ تكن أعداد مقدِّمي الطلبات قليلة، ولكن جميعها دون استثناء لَمْ يكن لديها رأس المال المطلوب. الملفات الحكوميَّة للأعوام 1904–1905 قد امتلأت برسائل في مسائل عديمة الفائدة وتحريات حول الحقوق، دون تحقيق أيّ تقدُّم. خلال عام، اتَّجهت سياسة الحكومة نحو رأي مدير الزراعة. لقد عكس عدم الاستجابة لعرض الحكومة، بأنَّ أغلب مُقدِّمي الطلبات مِنَ الأجانب لَمْ يكونوا سوى مضاربين في الأراضي، وربّما يكون عدم الثِّقة في تحقيق أرباح لهم سبباً في عدم جديَّة الطلبات أيضاً. إضافة إلى ذلك شكَّلت القضايا حول حقوق الوطنيين في هذه الأراضي، بالرغم مِنْ حدوثها مِنْ آن لآخر، عند الفيضان أو هطول الأمطار عندما تصبح الأرض قابلة للزراعة، شكَّلت معضلات يصعب تحديدها. كانت مديريَّة دنقلا الوحيدة التي يمكن

للحكومة فيها التعامل بصورة مقبولة مع الطلبات. ومنَ المجموع الكُلِّي للأراضي التي تمَّ مسحها والبالغ قدرها 53،000 فداناً كان للمُلَّاك الوطنيين 39،000 فداناً وللحكومة فقط 14،000 فداناً، وتلك المساحة لَمْ يكن عملياً تقسيمها لحيازات كلٍّ منها 10،000 فداناً. وكان على المديريات الأُخرى الانتظار حَتَّى تتمّ تسوية ملكيَّة الأراضي.

بدأ المؤيدون الأوائل لسياسة تشجيع الامتيازات إعادة النظر في مواقفهم. ونبَّه حاكم دنقلا إلى ازدياد إعداد السُكَّان وطالب بأنْ تُحفظ كلُّ الأراضي التي يمكن ريّها بواسطة السواقي للجيل التَّالي. وكان منْ رأي المصلحة القضائيَّة الاعتراف والتسليم الكامل بحقوق الأهالي السَّاريَّة حينها، وعلى الحكومة إنْ أرادت منح امتيازات أنْ تكون في مساحات حقوق المواطنين فيها جزئيَّة، على أنْ يتمَّ تعويض أصحابها بأراضٍ في المشاريع التي سيتمُّ ريّها. ظلَّ حاكم مديريَّة النِّيل الأزرق ثابتاً في موقفه ضد منح امتيازات للأجانب في مديريته. وكانت خلاصة التجربة أنْ تمَّ التصديق لامتياز أجنبي واحد فقط 10،000 فداناً في منطقة الزيداب والتي تبعد حوالي 180 ميلاً شمال الخرطوم. اعتبرت شروط وبنود التصديق كتوصية وأنموذج للآخرين. وعليه كان منح أيّ امتيازات يتوقَّف كلياً على المسح الدقيق للمحليَّات المعنيَّة، وعلى صاحب الامتياز أنْ يقدِّم برنامجاً مُصدقاً عليه لتطوير ما حاز عليه منْ أراضٍ.

لخَّص وينجت كلَّ تلك التجربة في تقريره لعام 1906، لمصلحة بعض منتقدي سياسته:

((لا شكَّ مطلقاً في الرغبة لجذب رأس المال الأجنبي في النهاية للمساعدة في تنمية السُّودان. ولكن في المقام الأوَّل يجب الاعتبار الدقيق للظروف التي يتمُّ تحتها منح امتيازات الأراضي. أدرك بأنَّ البطء في تحقيق هذا الأمر يمكن إرجاعه لضيق أفق المسئولين وتردِّدهم في تشجيع القطاع الخاص، لأنَّهم لَمْ يبذلوا القدر الكافي منَ الحماس في العمل منْ أجل تنمية البلاد. ولا أكون مبالغاً إنْ قلت بأنَّ كلَّ مستقبل السُّودان يعتمد على معالجة هذا الأمر وما يستحقّه منْ اهتمام.

ليست فقط الحقائق الماثلة والتي تتحدَّث عن نفسها، بل التَّجارب في بلدان أُخرى

أيضاً تعكس الأضرار التي قد تنتج عن التسرُّع غير المطلوب... وإلى أنْ يتمَّ التحقُّق مِنْ طبيعة حقوق الوطنيين بصورة واضحة، وإلى أنْ تتمَّ معالجة أمر هذه الحقوق وفرضها، لا يجوز منح أو تخصيص أيّ امتيازات. مازلت أعتقد أنَّ عدم الالتزام بذلك يشكِّل أعلى درجات الإهمال في معالجة هذه المسألة.

النتائج المخيبة للآمال في التنمية بواسطة القطاع الخاص على ضفاف النِّيل الرئيس تحت تلك الظروف، دفعت الحكومة إلى التوجُّه نحو مشروعات ري الفيضان لزيادة العائد مِنَ الأراضي. النجاح الأولي والذي تحقَّق نتيجة موسم فيضان ناجح، حفَّز الحكومة لاستثمار بعض رأسمالها الثمين آملة في تحقيق عائدات مقدَّرة مِنْ ضرائب المحاصيل الغذائيَّة المتوقَّعة. وخلال سنوات قليلة أدَّى عدم انتظام الفيضان وتذبذبه إلى خسائر فادحة. وأضحى واضحاً بأنَّ مستقبل التنمية الزِّراعيَّة على ضفاف النِّيل لا يمكن أنْ يعتمد على أعمال ري متدنِّيَّة الكفاءة، أو على فيضان غير مضمون وعليه لا بُدَّ مِنْ تركيب طلمبات ذات كفاءة عالية للري. المحاصيل النقديَّة وحدها القادرة على مقابلة تكاليف مثل تلك الآليَّات لحاجتها للري بعد الفيضان. لا يمكن لمصر أنْ توفِّر حصة كبيرة مِنَ المياه لري مثل تلك المحاصيل في مساحات واسعة إلَّا بحجز مياه الفيضان خلف خزان على النِّيل. هذه الحجَّة، بالطبع، أعادت الرؤية للمشروع الضخم لري أراضي الجزيرة، ولكن لَمْ يتوفَّر حينها التمويل اللازم لمشروع بذلك الحجم الضخم.

ربّما يتوفَّر التمويل في المستقبل، ولكن كان لا بُدَّ وقتها مِنَ التركيز على التحسُّن المالي البطئ المنتظم لعائدات مِنَ المحاصيل المختلفة- كالصمغ، ومضاعفة إنتاج الذُّرة المطريَّة، وزيادة صادر الجلود والمزيد مِنْ إنتاج قطن طوكر، والذي شكَّل المساهمة الأكبر.

لدلتا طوكر ثلاث ميزات عظيمة: قربها مِنَ البحر مع سهولة الترحيل منها، وأنْ لا علاقة لها بمياه النِّيل وبالتَّالي لا تخضع لقيود مصر على الري.

كما أنَّ ري أراضيها لا يُكلِّف أموالاً لأشغال الري الهندسيَّة. أراضي طوكر عبارة عن سهل مِنَ الطمي، وعبارة عن دلتا تصبّ فيها مياه فيضان فصل الخريف

المنحدرة منْ هضاب أريتريا. القطن، والذي يُشكِّل ثروة مصر، قد تمَّ استجلابه أساساً منَ السُّودان بواسطة ممتاز باشا، عندما كان حاكماً لسواكن قبل خمسين سنة سابقة)). (سابقة لعام –1906 المترجم)

تمَّت زراعة مساحات صغيرة بالقطن في طوكر خلال فترة المهديَّة. بعد الفتح توسَّعت زراعة القطن بصورة كبيرة، وارتفعت المساحة منْ 2،000 فداناً إلى 40،000 ما بين 1900 و1912 وقفز الإنتاج منْ 15،000 قنطاراً إلى 115،000 قنطاراً.

وكانت طوكر متقدِّمة في مجال آخر. كان هناك شكٌّ دائم حول حجم واتِّجاه مياه الفيضان، ممَّا يتعارض مع الزراعة المنتظمة في مساحات محدَّدة، ولهذا السبب لَمْ تكن هناك حقوق ملكيَّة أراضٍ محدَّدة. ولذلك تمَّ اعتبار دلتا طوكر أرضاً حكوميَّة، وتوزَّع الحيازات سنويَّاً بواسطة الحكومة لأصحاب الطلبات الراغبين في زراعتها. وكان للحاكم حقٌّ رفض طلبات المزارعين غير الأكفاء. ذلك الضرب منَ الإشراف برهن على فائدة حقيقيَّة للبلاد عندما أصبح ضروريّاً رفع نوعيَّة المنتج. كما تمَّ التخلُّص منْ زراعة البذور الفاسدة، واستبدالها ببذور توفِّرها الحكومة منْ أجل رفع مستوى النوعيَّة وبالتَّالي ارتفاع الأسعار حسب درجات الفرز.

وبذلك وفَّرت طوكر التجربة الأولى والميزة العظيمة في دعم الميزانيَّة والمزارعين نتيجة سياسة زراعيَّة حكوميَّة أشرفت عليهم وساعدتهم. أوضحت تجربة طوكر أيضاً بأنَّ التقدُّم الاقتصادي يمكن إنجازه بواسطة الوطنيين أنفسهم. وبرهنت بأنَّ الاستثمار الأجنبي ليس هو السبيل الوحيد للتنمية.

ورغم ذلك لَمْ تكن طوكر سوى البداية. وإنَّ أعظم فيضان فيها لا يمكن أنْ يُقارن بإمكانيّات النِّيل الأزرق الهائلة. في ذلك الحين كان يجري وضع الخطط بدقَّة تامَّة بواسطة مصلحة الري المصري بالسُّودان، بدأت في عام 1905 بواسطة مجموعة خبراء منَ الري المصري. بحلول عام 1907 تمَّ تحديد التضاريس وتحضير الخرط الكنتوريَّة. وبناءً على تلك المعلومات في عام 1908 وضع المهندس (دبويس) Dupuis الخطوط العريضة لمشروع الخزان، والذي تمَّ تحديده حينها بالقرب منْ جنوب سنار على النِّيل الأزرق ومع تحديد مجرى القناة الرَّئيسة لرى الجزيرة بالانسياب

مِنْ موقع بالقرب مِنْ مدني. قناة بذلك الحجم يمكن أنْ تتحكَّم في ري ما يقارب الثلاثة ملايين فداناً، وهي مساحة تفوق بكثير أيّ احتياجات محتملة لعدَّة سنوات مقبلة، قياساً بقلّة السُكَّان وصعوبة توفُّر العمالة. ولذلك السبب ولحداثة المشروع أصبح مُحبذاً إدخال الري تدريجياً، والبدء بمناطق الزراعة المطريَّة الأكثر تطوُّراً وتحوي العديد مِنَ القرى المأهولة.

القناة الرَّئيسة كان ممكناً إقامتها في أبعاد قصيرة نسبياً مع الاستعداد لتوسيعها مستقبلاً. وتمَّ اقتراح بزراعة ما يعادل مساحة نصف مليون فدان كمرحلة أولى، يمكن العمل على تطويرها بريّها وزراعتها خلال عشرة إلى خمسة عشر عاماً. ولكن المشكلة التي ظلَّت مهيمنة تمثَّلت في الحصول على الماء بصورة اقتصاديَّة قدر الإمكان دون الأضرار بمصالح مصر المائيَّة. ولهذا السبب رأي (قارستين) Garstin البدء بزراعة القمح في الجزيرة ـ لأسواق الجزيرة العربيَّة القريبة ـ لأنَّ نبات القمح لا يحتاج للماء في موسم الجفاف. الصعود المتعاظم لأهمِّيَّة القطن الاقتصاديَّة، أسرعت بضرورة تحديد مقدار الماء الذي يتطلَّبه محصول القطن خلال موسم الجفاف في الجزيرة. في نوفمبر مِنْ عام 1910 تمَّ تقديم اقتراح لإجراء تجربة دقيقة للإجابة على ذلك السؤال، لتحديد ما إذا كان ممكناً إنتاج قطن عالي الدرجة والجودة داخل حدود مشروع الجزيرة المروي المقترح.

إنَّ سياسة التطوير التدريجي خدمت البلاد تماماً وتمَّ حينها إنشاء سُبُل الاتِّصالات. وأصبح السُكَّان في تزايد وأكثر استقراراً مع استمرار عمليَّات تسجيل الأراضي. وحقَّق السُّودان حينها تحسُّناً مستمراً. إلَّا أنَّ الإيرادات لَمْ تفق المنصرفات حَتَّى عام 1913، قافزة مِنْ 35،000 جنيهاً مصرياً عام 1898 إلى 1،500،000 جنيهاً مصرياً عام 1913، ورغم ذلك لَمْ يكن هناك بصيص أمل للخروج مِنَ الوضع الاقتصادي البدائي دون إقامة صرح حديث متكامل للإنتاج المروي. وعلى ذلك التقت الدَّوافع حول النظرة الجديدة للتنمية.

ورد في تقرير القسم التِّجاري لمكتب الحاكم العام ما يلي:

((لقد تعرَّضت الحكومة لبعض النقد لكونها بطئيه وغير مُتحمِّسة لمشاريع

استغلال الأرض... ولكنني أود أنْ أوضح احباطات الأيَّام الأولى والتي تمثَّلت في عدم الاعتراف بأنَّ ليس لحكومة السُّودان حقّ النظر أبعد منَ الواجب المقدَّم المتمثِّل في التوفير لمصر حاجز صدّ منيع على حدودها الجنوبيَّة بأقلِّ تكلفة ممكنة. أمَّا الآن فقد برز وضع جديد. ويمكن تلخيص ذلك بأنَّه لا بُدَّ منْ تخطي سياسة التهدئة بل يجب توسيعها إلى سياسة تعترف بخلق مجتمع قائم في النهاية على أساس اقتصادي مستقل... والعامل المحفز والدافع لذلك هو الزيادة الكبيرة في زراعة القطن المطري في الجزيرة. مُعظم هذا القطن متدنِّي النوعيَّة يزرع ويتمُّ حصاده بإهمال، ولكنَّه قطن في النهاية، تتمُّ زراعته بواسطة المزارعين المحلِّيين دون مساعدة وفي ظروف قاسية للغاية.

هذه قاعدة يمكن الانطلاق منها والبناء عليها، وفي حالة الفراغ منْ إنشاء قناة الجزيرة العظيمة، فإنَّ تجارب المزارعين الأوَّليَّة ومعرفتهم بزراعة القطن سوف تكون عظيمة الفائدة.))

ما هو شكل العلاقة مع أولئك المزارعين المحلِّيين وكيفيَّة الاستغلال الأمثل للأرض زراعياً، ومن أين يمكن الحصول على رأس المال اللازم للمشروع- لأنَّه قد بدا واضحاً الاعتراض التام للحصول على التمويل منْ مصر- كانت تلك هي القضايا الثلاث المجهولة ومثار الاهتمام.

خلال ذلك المنعطف لمسيرة نهر التنمية، فإنَّ فرعاً جديداً بدأ يصبُّ في المجرى الرئيس لسياسة الحكومة، مُحدثاً تأثيراً هامَّاً على تلك التساؤلات والهموم الثلاث، ومُقدِّماً شخصيَّات جديدة لمسرح قصَّة الجزيرة.

الفصل الرابع

دخول القطاع الخاص

في عام 1903 عندما أبدت الحكومة رغبتها ورحَّبت بمساهمة رأس المال الخاص لتنمية وتطوير الأراضي حول نهر النِّيل، قدم إلى مصر الرأسمالي الأمريكي المستر لي هنت (Hunt)، بعد عشرين عاماً مِنَ الجهود المضنية قضاها في عِدَّة بلدان، لقضاء إجازة طويلة في مصر. وكان دائم الانجذاب مغامراً نحو البلدان والمناطق غير المستقرَّة. خلال تلك الإجازة ارتحل نحو منابع النِّيل في جنوب السُّودان وعند عودته تداول مع وينجت (Wingate) حول إمكانيّات زراعة القطن في السُّودان. وكان مِنْ بين مقترحاته تشجيع هجرة الزنوج الأمريكان المهرة مِنَ الولايات المتَّحدة كالحدادين، والميكانيكيَّة؛ ومزارعي صناعة الألبان الذين تمَّ تأهيلهم في معاهد تدريب زراعيَّة أمريكيَّة، للعمل في السُّودان كمدربين للسُّودانيين. والمؤكد أنَّ (هنت) قد بهر ونجت وكرومر (Cromer) كنموذج للرأسمالي صاحب الموارد والنوايا الصادقة لمشروعات التنمية. وعليه فقد تمَّ منحه الامتياز الأوحد المصدَّق به على النِّيل في مساحة 10،000 فداناً في الزيداب.

ومن أجل تنمية الزيداب أنشأ (هنت) في عام 1904م ((شركة المزارع التجريبيَّة السُّودانيَّة))، ((Sudan Experimental Plantations Syndicate Ltd.)) بالتعاون مع بعض الرأسماليين في لندن، خاصَّة ويرنر بيت (Beit) وشركاءه مِنْ بينهم فردريك اكتشين (Eckstein) الذي كان مِنْ أوَّل المبادرين في عمليَّات تعدين الذهب في مناطق الراند بجنوب إفريقيا.

تمَّ تركيب الطلمبة الأولى في عام 1906 لري 70 فداناً لزراعة القطن. وبحلول عام 1908 تمَّ ري 800 فداناً قطناً زائداً 800 فداناً قمحاً. كانت التكلفة الأساسيَّة عالية جدَّاً وبدرجة حرجة، كانت السَّنوات الأولى مجرد صرف على البنيات التحتيَّة والخدمات. سكن المنطقة في ذلك الوقت فقط 600 مِنَ السُّودانيين المحلِّيين القاطنين

حول مساحة ضيقة قرب ضفة النِّيل يروونها بواسطة سواقيهم. وكانت العمالة لتسوية الأرض وحفر القنوات في تلك الحيازة الجديدة، والتي تقع بين المساحة الضيقة المحازيَّة للنِّيل والصَّحراء، قد تمَّ استجلابها منْ مصر بتكلفة عالية. كما تمَّ استجلاب مجموعة واحدة منَ الزنوج المهاجرين. وكان (هنت) كثير التغيُّب عن الزيداب نسبة لمصالحه العديدة في بلدان أخرى. وفي ديسمبر منْ عام 1906، ونسبة لوضع الشركة المالي، تمَّ إيقاف راتبه السَّنوي والبالغ 3،000 جنيهاً مصرياً بوصفه مديراً للمشروع.

في مايو1907 تمَّ إعادة تنظيم الشركة تحت مُسمَّى الشركة الزِّراعيَّة السُّودانيَّة المحدودة ((Sudan Plantations Syndicate Ltd)) وأصبح (اكشتين) رئيساً لها، بالرغم منْ بقاء لي هنت مديراً حَتَّى عام 1909، حين حلَّ مكانه كمدير إداري الإسكتلندي ماكقليفري (Macgillivary) وكان يتمتَّع بالذكاء الخارق وقوَّة الشخصيَّة، وكان يشغل منصب أحد مدريري البنوك في القاهرة. وتمَّ تعيين إسكتلندي آخر الإسكندر ماكنتير (MacIntyre) المهندس الذي قام بتركيب الطلمبات، كمدير للمشروع. كما تمَّ تعيين إسكتلندي ثالث لورد لوفات (Lovat) لمجلس إدارة المشروع بتوصية منْ (هنت). وللغرابة وما يدعو للتعجُّب، اتبع لوفات نفس أسلوب (هنت) لتحقيق مصالحه الخاصَّة في المناطق غير المستقرَّة في العالم. وتعيين مثل تلك الشخصيَّة كانت له أهمِّيَّة كمؤشِّر لوضع الشركة في عالم المال والأعمال. وأخيراً، وكحدث أهم تمَّ تعيين مُفتِّشي غيط بريطانيين ممَّن كانوا يعملون في الأراضي الزِّراعيَّة المصريَّة ونالوا خبرات في ري المحاصيل والإشراف على المزارعين.

كان الإنتاج جيِّداً للمحاصيل في الزيداب خلال الأعوام 1908، 1909، بحصاد 1،380 فداناً قطناً و1،200 فداناً قمحاً، ولكن نسبة لنقص المياه، وارتفاع تكلفة الترحيل، وضعف العمالة، وقلَّة الخبرة والمهنيَّة، واللجوء لإيجار العمالة جزئيَّاً جعل الزراعة المباشرة غير مُربحة. في مارس 1908 قرَّر مجلس الإدارة الحدَّ منَ الصرف مستقبلاً ليكون 1،000 جنيهاً إسترلينياً في الشهر. تمَّ الإقلاع عن الزراعة بالعمالة المباشرة. وركَّزت الإدارة على ما بدا بأنَّه الأسلوب الأجدى والأوحد للتنمية- المتمثِّل في نظام الإيجار. سبق وتمَّت تجربة ذلك في عام 1906 بإيجار الأرض لعشرة

فلاحين مصريين في أراضي الشركة، لزراعة محاصيلهم مِنْ مواردهم تحت إشراف الشركة، حسب دورة المحاصيل المخطّط لها بواسطة الشركة، مع دفع تكلفة الري للشركة. قامت الشركة بإنشاء المحالج وشراء القطن والمحاصيل الأخرى النقديَّة لتسويقها بالجملة، وبدفع سلفيَّات كلِّ أسبوعين حسب مقدار ونوعيَّة العمل المبذول بواسطة المستأجر. استناداً على التقارير الدقيقة المقدَّمة بواسطة مُفتِّشي الغيط في عام 1907 كان هناك 25 مُستأجِراً وأصبح العدد في عام 1908، 102 مُستأجراً. حينها بدأ المزارعون السُّودانيون في تقديم طلباتهم وبتحليل العدد الكُلِّي للمُستأجرين في عام 1910 والبالغ عدده 381، مُستأجِراً كان هناك 100 مصرياً، 16 إغريقياً، واحد نمساوي، سوريان، وأكثر مِنْ مائتي سوداني جُلّهم مِنْ سُكّان المنطقة.

وجد تطوُّر نظام الإيجار ذلك في علاقته بالتمويل وأسلوب الإدارة مع المزارعين المحلِّيين، اهتماماً بالغاً مِنْ حكومة السُّودان. وكتب (وينجت) في تقريره عام 1908 بأنَّه قد وضح مِنَ التجربة في الزيداب بأنَّ استصلاح الأراضي للزراعة، يعدُّ مجالاً أكثر منفعة لشركات الأراضي عن الزراعة نفسها. وقد دفعه ذلك للتفكير في أنْ ينحصر دور الشركات في توفير وتطوير وسائل الري لأراضي المواطنين على ضفاف النِّيل، ودعوة الشركات للاستثمار والمساعدة في مجال التنمية. في عام 1908، ونسبة لفائض مياه طلمبات الشركة عن حاجتها، عرضت الفائض للإيجار للمزارعين المحلِّيين لري 1،400 فداناً بالقرب مِنَ المشروع، على ضفاف النِّيل بدلاً عن ريّها بالسواقي. وجد العرض ترحيباً مِنْ مُلَّاك المزارع الخاصَّة المحلِّيين ومِنَ الحكومة لأنَّ الري بالسواقي لَمْ يكن مناسباً ومُكلفاً لأنَّ ثيران جرِّ السواقي تلتهم جزءاً مقدراً مِنَ الإنتاج. لقد بُذِل كلُّ ما يلزم لإنجاح المشروع. وفَّرت الحكومة السلفيَّات ليتمَّ استردادها بعد الحصاد، لنظافة الأرض وحفر القنوات مع توفير الشركة لبذور القطن مجاناً.

اتَّضح قصور وعدم جدوى علاقة الإيجار مع المزارعين المحلِّيين مِنَ الناحية الاقتصاديَّة وعليه كان لا بُدَّ مِنْ تعديلها إلَّا أنَّها كانت ذات أهمِّيَّة قصوى كتجربة في تحديد مسار قصَّة مشروع الجزيرة فيما بعد.

بالنسبة للحكومة التي كانت قلقة ومهمومة بالتوفيق بين الحاجة لرأس المال الأجنبي وبين حماية وتنمية المجتمع المحلِّي، مع تعظيم إيرادات البلاد، فقد وفَّرت تجارب الزيداب ذلك التفاعل الهام.

بدأت تبرز معالم لمصالح غير مألوفة. فيما كانت الحكومة تسعى للتنمية مِنْ وجهة نظر اجتماعيَّة، كانت الشركة تعمل مِنْ أجل مصالحها الاقتصاديَّة. عشيَّة قيام أوَّل محطَّة تجريبيَّة في الجزيرة، تمَّ التعبير عن بعض الآراء والتوقُّعات في خطاب مشهود قدمه سير وليام ميثر (Mather) في أكتوبر 1910 في لقاء في مدينة مانشستر. وكان خطاب (ميثر) عاملاً مساعداً وحافزاً وله تأثيره على ما هو قائم مِنْ عناصر وقد دفع إلى مجرى نهر التنمية فرعاً ذا فاعلية، هذه المرَّة مِنْ إنجلترا، متمثِّلاً في الجمعيَّة البريطانيَّة لمنتجي القطن

(British Cotton Growing Association).

تمَّ تكوين جمعيَّة منتجي القطن البريطانيَّة في عام 1902 لتطوير إنتاج القطن في الإمبراطوريَّة البريطانيَّة. ضرورة وأهمِّيَّة عمل الجمعيَّة تمَّ الاعتراف به مؤخَّراً. ولكن في عام 1909 عندما فشل إنتاج القطن في مصر وأمريكا، انتبه الغزَّالون في لانكشير لخطورة الاعتماد على هذين القطريْن خاصَّة فيما يتعلَّق بالقطن طويل التيلة والذي تصاعد الطلب عليه لصناعة المنسوجات ذات الجودة العالية. هذا النوع مِنَ القطن لا يمكن زراعته في الهند أو غرب إفريقيا، ولَمْ يكن وارد الولايات المتَّحدة مُعتمداً عليه. بينما كان إنتاج ذلك النوع مِنَ القطن في حالة ثبات لعشر سنوات، وعمليّاً كانت كلُّ الأراضي القابلة للزراعة في مصر تحت ذلك النوع من القطن، وكانت الجمعيَّة البريطانيَّة لمنتجي القطن على علم بإمكانيَّة إنتاج السُّودان لتلك العينة مِنَ القطن، ممَّا كان يرد مِنْ طوكر، وبخاصَّة الواردات المتزايدة للقطن المروي مِنَ الزيداب.

وبدون العلاقة التي خلقها سير وليام (ميثر)، كان مشكوكاً فيما إذا كان ذلك الفرع لجمعيَّة المنتجين تحديداً سوف يصبُّ في نهر التنمية، لأنَّه سبق لذات الجمعيَّة أنْ اتَّصلت بكرومر (Cromer) قبل عدَّة سنوات بخصوص هذا الموضوع، وتمَّ إخطارها بأنَّه لا يمكنها القيام بأيٍّ عمل مفيد. وحقيقة كانت (لميثر) نفسه علاقة

بالسُّودان تُظهر بوضوح ما يمكن أنْ تلعبه وبقدر كبير المصالح الخاصَّة في تحديد مسار الأحداث النهائيَّة. ولكن صلة (ميثر) بالسُّودان لَمْ تكن اقتصاديَّة مطلقاً، بل كان رجل تعليم. قرَّر مدير التعليم – جيمس كيري (Currie)، والذي عكست تقاريره اهتماماً مدهشاً باحتياجات البلاد الاقتصاديَّة، قرَّر، بمجرد أنْ كشف قارستن (Garstin) عن الإمكانيّات الهائلة المرتقبة منَ الجزيرة، أنْ توفِّر إدارة التعليم الأسس لتدريب الفنيين السُّودانيين كمهندسين للأعمال المدنيَّة والميكانيكيَّة التي يتطلَّبها المستقبل. لَمْ تكن هناك أموال لذلك الغرض. لَمْ يكن هناك سوى طلب مساعدة الخيرين في بريطانيا. وقد كانت الاستجابة للأعمال الهندسيَّة منَ السير وليام (ميثر)، الذي قام بتأهيل وإمداد كليَّة غردون بالمعدَّات لأوَّل الورش الفنيَّة وأصبح مديراً لها.

تلك الصِّلة بين (ميثر) و(كيري)، جعلت ميثر يتردَّد منْ حين لآخر على السُّودان كزائر، له دراية بالمشاكل وله علاقات بالمسئولين في الجزيرة نفسها، وكان في ذات الوقت رئيساً للجمعيَّة البريطانيَّة لمنتجي القطن، وكان مصدر الاهتمام بواردات القطن.

في خطاب له في مانشستر عام 1910، قدَّم (ميثر) عرضاً حماسياً وإيجابياً عما يحدث في الزيداب. وضَّح نظام الإيجار، وكيف تمكَّنت الشركة منْ إنشاء محطَّة الطلمبات وحفر القنوات، وتوفير السلفيَّات المنتظمة لتغطية ومقابلة تكلفة مراحل الزراعة، حَتَّى يتمكَّن المزارع منْ مقابلة التكاليف منْ أرباح إنتاجه. وقدَّم نموذجاً لحساب المزارع للدخل والمنصرفات والتكاليف، اتَّضح منه بأنَّ صافي الربح يمكن أنْ يكون مرضياً جدَّاً.

وبصورة متفائلة للحدِّ البعيد، كما كشفت السَّنوات التَّالية، قدَّر (ميثر) أنَّ مساحة العشر فدانات للقطن يمكن أنْ تنتج ما مقداره 4،500 رطلاً منَ القطن الصافي المحلوج، و9،000 رطلاً منَ البذرة منْ إنتاجيَّة ½ 4 قنطار قطن للفدان، حسب النتائج أدناه بالجنيه المصري:

التكاليف (10 فداناً)	الدخل (10 فداناً)
الحلج والتعبئة 7 جنيهات مصرية	القطن (1 سنت للرطل) 225 جنيهاً
الترحيل للإسكندريَّة 17 جنيهاً مصرياً .	البذرة 30 جنيهاً
الإيجار (4 جنيهات للفدان) 40 جنيهاً مصرياً	الجملة 255 جنيهاً مصرياً
(سلفيَّات) الزراعة واللقيط30جنيه مصرياً	
الجملة 94 جنيهاً مصرياً	

أرباح المزارع : 255–94 = 161 جنيهاً مصرياً.

وتحدَّث عن الزيداب كدرس نموذجي مثالي لتنمية السُّودان عند التمكُّن مِنْ زراعة القطن بواسطة الطلمبات أو الري الانسيابي.

((لقد اتَّضح بأنَّ أساس النجاح تمثَّل في التعاون بين العمالة الوطنيَّة ومالكي المزارع. وكان الأثر على المزارعين تنامي احترام الذات ممَّا حفَّزهم للتطلُّع لتحقيق طموحاتهم ليصبحوا مزارعين يحوز كلّ منهم على ثلاثين فداناً مرويَّة، ليقوم كل مزارع منهم وأسرته بزراعتها بكفاءة لمصلحتهم. وخلافاً للنظرة السَّابقة السالبة لمستقبل الأهالي ومع تزايد السُكَّان فإنَّ النظام الذي تمَّ العمل به في الزيداب وفَّر قدراً عظيماً مِنَ الارتياح الواسع، نتيجة الجهود المضنية المتواصلة والتي تؤدِّي إلى زيادة السُكَّان المضَّطردة تحت ظروف اجتماعيَّة مُتحسِّنة، مع الثِّقة الأكيدة في مخدميهم الذين يدفعهم حسن نواياهم ومصالحهم الخاصَّة لرفع مستوى المزارعين ورعايتهم المستمرَّة)).

بالرجوع إلى المشروع الأكبر– مشروع الجزيرة، طلب (ميثر) بأنْ تقوم بريطانيا بدورها ومسئوليتها الخاصَّة لتطوير مشاريع الري في السُّودان. وإذا ما تمَّ قبول ذلك، فإنَّ هناك خيارين لتمويل مشروع الجزيرة. إما أنْ يتمَّ الحصول على رأس المال

بضمان الحكومة البريطانيَّة، لحكومة السُّودان التي سوف تقوم بإنشاء الخزان والقنوات. أو أنْ تخوِّل الحكومة البريطانيَّة حكومة السُّودان للعمل على الحصول على رأس مال بريطاني مِنْ شركات بريطانيَّة موثوق فيها في لندن لكي تقوم الحكومة بالبناء وتوفير المعينات والمتطلَّبات لإنتاج أجود أصناف الأقطان وتحضيرها للأسواق، مع العمل على تحضير وتطوير 500،000 فداناً بشروط تضمن للأهالي حقوق ملكيتهم لأراضيهم لتحقيق الفائدة الكاملة لهم بتوفير ريِّها. أمَّا الأراضي المملوكة للحكومة فيمكن إيجارها للشركة الزِّراعيَّة. وبذلك يمكن تقييم الضريبة لمجموع الأراضي المرويَّة للمزارعين والشركة الزِّراعيَّة، لتحقيق إيرادات للحكومة.

وخلص (ميثر) قائلاً:

((أدعوكم لاستغلال نفوذكم عبر جمعيَّة منتجي الأقطان لدفع الحكومة البريطانيَّة للتحرُّك دون إبطاء والقيام بدورها في تنمية السُّودان، في اتِّجاه الخطوط التي تطوَّعتُ باقتراحها. وإذا ما تقرَّر تبني مشروع الشركة الزِّراعيَّة، سوف تجدون الفرصة لدعمه، حَتَّى مِنْ منطلق المصلحة الذاتيَّة. ولكن، وبالنظرة المستقبليَّة لإمكانيّات الزيادة الهائلة لزراعة القطن في بلاد تحت السُّلطة الثنائيَّة المشتركة، مع السَّيطرة الكاملة للحكومة البريطانيَّة، يمكن أنْ تشعر الجمعيَّة بالفخر والامتنان في القيام بواجبها في إزاحة العقبات الكأداء والكارثيَّة التي تقف حجر عثرة أمام صناعة لانكشير. إلى جانب ذلك يمكن أنْ نشعر بالارتياح والرضا في سبيل سعينا للمساعدة في قيام مشاريع حضاريَّة لمنفعة أهل السُّودان الذين عانوا، لعهود طويلة مِنْ أسوأ أنواع الفاقة والآلام في تاريخ الإنسانيَّة، لينعموا بالحُرِّيَّة، والعدالة، والعمل الآمن، والحكم المنظم والنموّ الاقتصادي المضطرد)).

صدر قرار بالإجماع، ((بأنَّ اهتمام حكومة جلالة ملك بريطانيا سوف يوجِّه نحو الأهمِّيَّة القصوى لتشجيع زراعة القطن في السُّودان المصري الإنجليزي، مع ضرورة التبني الفوري للمشروع حسب الخطط المقدَّمة والمقترحة بواسطة سعادة السير وليام(ميثر)).

لقد جمع خطاب السير (ميثر) الشركة الزِّراعيَّة السُّودانيَّة وجمعيَّة منتجي

الأقطان البريطانيَّة في لقاء عام 1911، عندما أصبحت الشركة الزِّراعيَّة ذات صلة بالجزيرة، وفي ظروف، سيرد ذكر تفاصيلها في الفصل التَّالي، حازت جمعيَّة منتجي الأقطان البريطانيَّة على 5،000 سهماً قيمة كلٍّ منها واحد جنيه مصري منَ الشركة الزِّراعيَّة السُّودانيَّة، وانضم رئيس الجمعيَّة مستر هوتن (Hutton) إلى مجلس إدارة الشركة الزِّراعيَّة.

كانت تلك الصِّلة مفيدة للغاية لأنَّها ساعدت في فتح أوَّل الأسواق لقطن الجزيرة، وكان التأثير الرئيس لجمعيَّة الأقطان يتمثَّل في الضغط الذي يمكن أنْ تفرضه مجموعة تجاريَّة بذلك الحجم لتدفع الحكومة البريطانيَّة لضمان سلفيَّات حكومة السُّودان لتمويل مشروع الجزيرة.

وكان موقف الحكومة، كما عهدنا، بأنْ تظلَّ تنمية السُّودان مسئوليَّة مصر وليس بريطانيا. وبالرغم منْ أنْ توفير التمويل، خاصَّة لتطوير زراعة القطن في السُّودان، ممَّا يشكِّل منافسة لقطن مصر، الذي يعتبر محصولها الرئيس القومي، قد يكون صعباً الحصول على دعم المسئولين والمشرِّعين والوزراء المصريين لتمويل مشروع الجزيرة. والبديل بالتَّالي، كان الحكومة البريطانيَّة لتدعم المشروع الذي سبق ولَمْ يجد استجابة منَ الحكومة البريطانيَّة. ليس سهلاً أنْ نذكر اليوم، كيف كانت القروض والمنح الاستعماريَّة وبعض أشكال المساعدات تعدُّ جزءاً معلوماً منْ سياسة الحكومة، وكيف أضحى موقف الحكومة مختلفاً تجاه التنمية في المستعمرات في عام 1912. ظلَّ (وينجت) يلح وباستمرار على الحكومة البريطانيَّة طالباً القيام بدور تمويلي نشط لتنمية السُّودان، دون فائدة. وكان قد طلب قرضاً للسُّودان، مُعظمه لتطوير السِّكك الحديديَّة، ولكن وزارة الماليَّة البريطانيَّة لَمْ تسجب لذلك.

إنَّ توجُّهات الحكومة البريطانيَّة في تلك الأيَّام تتَّضح بشكلٍ جلي، منَ الاجتماع الذي تمَّ صدفة في سبتمبر 1912 بين (وينجت) ولويد جورج (George)، والذي كان حينها وزيراً للماليَّة. لقد تمَّت دعوة (وينجت) بواسطة الملك جورج الخامس في ضيافة قصر بالمورال لقضاء خمسة أيَّام، عندما تزامن وجود لويد (جورج) صدفة بالقصر. لقد حاول (وينجت) بكلِّ السُّبل للاجتماع بلويد (جورج)، دون فائدة.

في اليوم الأخير اندفع (وينجت) نحو لويد (جورج) أثناء الإفطار مع الملك طالباً سماعه لمدَّة عشر دقائق فقط، ولكنَّه رفض، ممَّا دفع (وينجت) ليتبع لويد لغرفته مِنْ أجل سماعه. وقد نجح أخيراً. وتحوَّلت العشر دقائق إلى ساعة مِنَ الزمن وصف (وينجت) خلالها المشاكل والإمكانيّات الكامنة في نهر النِّيل العظيم، وأخيراً وعد لويد (جورج) بتقديم المساعدة.

في ذلك الوقت وبمبادرة مِنْ (ميثر)، زار (هوتن) رئيس جمعيَّة منتجي الأقطان البريطانيَّة، الجزيرة في عام 1912 إنابة عن جمعيته، كما زارها المستر آرنو شميت (Schmidt) إنابة عن الجمعيَّة الفدراليَّة العالميَّة لغزل القطن.

وقد وجدت تقارير تلك الزيارات تداولاً واسعاً تكلَّلت باجتماع لجمعيَّة منتجي القطن البريطانيَّة مع رئيس الوزراء البريطاني. وأوردت صحيفة التايمز في عددها الصادر يوم 24 يناير 1913 سرداً شيقاً لما جرى في ذلك الاجتماع.

((في إجابته على وفد جمعيَّة منتجي القطن البريطانيَّة، أعلن المستر اسكويز (Asquith) بأنَّ الحكومة البريطانيَّة سوف تتقدَّم في أقرب فرصة ممكنة في الدَّورة القادمة بمشروع قرار، تمَّت صياغته، سيتمُّ بموجبه تفويض وزارة الماليَّة لضمان دفع فوائد القرض الذي سوف تتحصَّل عليه حكومة السُّودان بقدر يصل إلى ثلاثة ملايين جنيهاً إسترلينياً وكان مستر اسكويز حينها في صحبة مستر لويد (جورج)، وسير أدوارد قري (Grey) والمستر سيدني بوكستن (Buxton).

قدَّم لورد ديربي (Derby) وفد الجمعيَّة، وكان المتحدِّثون باسم الجمعيَّة دوق مالبروه، والمستر (هوتن)، والسير شارلس مكارا (Macara) والمستر هيل (Hill) النائب البرلماني، قال المستر هوتن إنَّ تطوير زراعة القطن في السُّودان المصري الإنجليزي يعدُّ الاقتراح الأهم الذي يحظى باهتمام جمعيتهم. وأنَّ سهل الجزيرة، الذي يُقدَّر 5،000،000 فداناً، مِنْ أجود وأخصب أنواع التربة لمحصول القطن، وتعادل مساحته الدلتا المصريَّة. ولكن الصعوبة الأساسيَّة، والتي يجب حلّها، هي إمكانيَّة زراعة القطن كمحصول شتوي، والتَّجارب التي أجريت في ذلك الصدد قد برهنت بشكلٍ قاطع إمكانيَّة نجاحه. وإنَّه يعتقد جازماً بأنَّ سهل الجزيرة سوف

ينتج أجود أنواع القطن في العالم كلّه، ولذلك نلجأ للحكومة البريطانيَّة للطلب منها المساعدة في تطوير وتنمية ذلك القطر العظيم. وفي ردِّه على ذلك قال المستر (اسكويز):

((لقد ظلَّلنا لفترة طويلة نضع في الاعتبار ما تتحدَّثون عنه منْ مثل هذه الفرص الخاصَّة بقدر كبير منَ المعرفة والتمكّن. عندما كنت في عام الماضي في مالطا وجدت الفرصة لإجراء العديد منَ المحادثات مع اللورد كتشنر (Kitchner)، وأوضح لي حينها العديد منَ الحقائق والاعتبارات والتي سردتها أنت اليوم لأنَّ (كتشنر) كان منْ أوائل المتحمسِّين، وأكثرهم قوَّة وسُلطة في المناداة بدعم مشروعكم. إنَّها قضيَّة مصلحة ليست وقفاً على لانكشير، ولكن لكلِّ بريطانيا ولكلِّ الإمبراطوريَّة، بأنْ ننمي ونكثف مواردنا المحتملة للحصول على إمدادات القطن، بزيادة المساحات التي تتمُّ زراعتها. وبما أنَّنا ليس فقط بصدد الاهتمام بصناعة القطن، وإنَّما نهتم أيضاً بتنمية السُّودان ونتعامل باعتبار ما تقدِّمونه منْ خطَّة أمامنا، بالتأكيد وحقيقة بالانحياز التام لمشروعكم)).

يسعى السُّودان المأزوم بالفقر، لرفع مستوى معيشته، محتاجاً في ذلك المساعدة منْ حليفين لكي يتحصَّل على رأس المال الأجنبي. الحليف الأوَّل يتمثَّل في تاجر تتملكه روح المغامرة، مستعدٌ للمخاطرة والدخول في مجالات مجهولة منَ النشاط وتحقيق الفوائد. والثاني هو الطلب الخارجي للمنتج الذي تكون البلاد مناسبة بشكل خاص لإنتاجه وتوفيره. العالم اليوم مندفع نحو التنمية، ولكن مازال الأمر صعباً للنجاح بدون هذين الحليفين.

الفصل الخامس

التخطيط للشراكة

بالرغم مِنْ أنَّه لَمْ يكن ممكناً الاستغناء عن الحلفاء الخارجيين للحصول على رأس المال الأجنبي، كان إداريو حكومة السُّودان مِنَ العسكريين البريطانيين ينظرون بعين الريبة لأولئك الحلفاء كما ينظر إليهم بقيَّة النَّاس في العالم النامي. وكالآخرين تخوَّف الإداريون مِنْ رأس المال الأجنبي، برغم الحاجة له، لأنَّه سوف يهيمن على الأوضاع وسيسحب حُرِّيَّة إشرافهم وتوجيههم للتطوُّر الطبيعي للبلاد بالطريقة التي يرونها. وشكَّل التداخل بين الحاجة وذلك التخوُّف والمساومة التي تمَّ الوصول إليها الموضوع الرئيس في المرحلة التَّالية لقصَّة مشروع الجزيرة.

في وصفنا لتأثير جمعيَّة منتجي القطن البريطانيَّة على الحكومة البريطانيَّة، نكون قد تجاوزنا تطوُّر أحداث القصَّة في الجزيرة نفسها. واتِّباعاً لمقترح مصلحة الزراعة لإجراء تجربة دقيقة، فقد تمَّ افتتاح أوَّل محطَّة طلمبات تجريبيَّة عام 1911 بواسطة الحكومة لري مساحة 600 فداناً تمَّ استئجارها مِنْ مُلَّاكها المحلِّيين بطيبة. دعت الحكومة الشركة الزِّراعيَّة السُّودانيَّة لإدارتها مقابل أجر، بانتهاج نفس التَّجارب والعمليَّات المتَّبعة في الزيداب. وخلافاً لما ارتأى كلٌّ مِنْ اسكويز (Asquith) و(ميثر) (Mather) مِنْ نظرة مستقبليَّة متفائلة ومبشرة للمزارعين، إلَّا أنَّ السُكَّان المحلِّيين في الجزيرة، الذين لَمْ يدركوا حينها ما يعنيه المشروع لهم، كانوا غير راضين عن ذلك التغيير. ولَمْ يتقدَّم أحد حينها لإيجار الأرض، كما حدث سابقاً في بداية مشروع الزيداب باستجلاب فلاحين مصريين في الزراعة المرويَّة كبداية، لذلك كان ضروريّاً استجلاب مزارعين ذوي تجربة مِنَ الزيداب ليكونوا أوَّل المُستأجرين، مِنْ أجل إثارة حبِّ الاستطلاع والرغبة والغيرة لدى المزارعين المحلِّيين وتقليد أساليبهم في الجزيرة.

أصابت تجربة طيبة في عاملها الأوَّل نجاحاً عظيماً. حقَّق المزارعون في المتوسِّط

منَ الثلاثين فداناً المُستأجَرة إنتاج قطن بلغ 5،300 رطلاً للفدان إلى جانب كميَّات كبيرة منَ الذُّرة والعلف. وتزامن ذلك مع فشل الخريف ذلك العام في الأراضي حول تلك المساحة الصغيرة المرويَّة. وعندما تقرَّر توسيع مشروع طيبة، في عامه التَّالي إلى 2،000 فداناً توافد النَّاس منْ كلِّ أنحاء الجزيرة، عارضين إيداع أموالهم، والمشغولات الذهبيَّة، وكلَّ أنواع المجوهرات في سعيهم الحثيث للحصول على عقود إيجار وقبولهم كمُستأجِرين للأراضي المرويَّة. في تقرير له آنذاك أثنى لورد كتشنر (Kitchener)، الذي زار حينها محطَّة طيبة ومشروعها، كثيراً على الشركة الزِّراعيَّة وعلى النتائج الباهرة، وأوصى بمنح المزارعين عديمي الخبرة مساحات بجانب مساحات ذوي الخبرة منْ مزارعي الزيداب. وعلَّق قائلاً:

((منَ المدهش أنْ ترى كيف أمكن لهؤلاء الجدد على زراعة القطن، تحت تأثير منْ جاورهم منْ ذوي الخبرة، تحقيق نتائج مماثلة، كما لو أنَّهم كانوا يمارسون زراعة القطن طيلة حياتهم. ولَمْ تكن هناك حاجة في الموسم التَّالي للاعتماد على مزارعي الزيداب)).

في الوقت الذي كان يتمُّ فيه التداول حول مستقبل المشروع برهنت التجربة في عامها الثاني على نجاح باهر. ومن أكثر الأشياء التي تدعو للرضا بذلك الإنجاز، الكيفيَّة التي تمكن بها أهالي المنطقة، رغم أنَّهم كانوا ولوقت قريب يستعملون أكثر أساليب الزراعة تخلُّفاً، ليتحوَّلوا باستيعاب إرشادات مندوبي الشركة الزِّراعيَّة لمزارعين أكفاء. وما تمَّ يدحض الفكرة القديمة القائلة بأنَّ الأعرابي لا يمكن أنْ يصبح مزارعاً جيِّداً.

وهذا يقودني إلى نقطة هامَّة جدَّاً، لها أثرها المباشر على أيِّ مشروع زراعي مروي في حجم مشروع الجزيرة، وهي بالتحديد، تعليم الأهالي أصحاب الأرض والمزارعين المحلِّيين. مُعظم الأرض في طيبة مملوكة للأهالي، الذين اعتادوا في مواسم الأمطار الجيِّدة على زراعة الذُّرة بأساليب متخلِّفة جدَّاً، دون اعتبار للحفاظ على خصوبة التربة باتِّباع نظام الدَّورة الزِّراعيَّة وغيرها. وبالتأكيد كان لا بُدَّ على المزارع وتحت نظام الري والتكثيف الزِّراعي، أنْ يتبع نظام الدَّورة الزِّراعيَّة السَّليمة واستعمال

أساليب حديثة. ولكي يؤدِّي ذلك كان لا بُدَّ مِنْ تعليمه. تمَّ ذلك في طيبة بشكلٍ محدود، ولكن أصبح مِنَ المهم جدَّاً، عندما يحين الوقت لري سهل الجزيرة بواسطة القناة لري مساحات شاسعة، ضرورة وجود أعداد كافية مِنَ المزارعين المحلِّيين ليتعرَّفوا ويتدرَّبوا على أساليب الري، وفلاحة أراضيهم بالطُرُق الاقتصاديَّة المثلي.

ولتحقيق ذلك، أشارت التَّجارب إلى ضرورة زيادة المساحات في طيبة، أو ربّما إقامة محطَّات طلمبات إضافيَّة في أماكن أُخرى.

إلى جانب ذلك، كان لا بُدَّ مِنْ إنشاء مزارع بذور للتمكُّن مِنْ إنتاج كمِيَّات كافية مِنْ بذور لأجود أصناف الأقطان تتناسب زراعتها مع طبيعة تلك المناطق، لتوزيعها للمزارعين.

ومناقشة تفاصيل الكيفيَّة المُثلى لتحقيق ذلك، تظلُّ خارج نطاق هذا التقرير، ولكن كلَّ المؤشِّرات أكَّدت على ضرورة العمل ((بنظام الإيجار)) شبيهاً بما هو مُطبق حينها في طيبة.

عادة ما يميل النَّاس، عند كتابة ما يقوم به البعض مِنْ أعمال، أنْ ينسبوا بعض الجوانب الهامَّة منها، لبعد نظر شخصيَّة بعينها. وبدون التقليل مِنْ دور الحكمة والعَزيمة للذين ظلَّوا على مسرح أحداث القصَّة، يجب القول بأنَّ ما ظلَّ يُعتبر مِنَ الخصائص البارزة للمشروع يرجع للشراكة الثلاثيَّة بين الحكومة والقطاع الخاص والمزارعين- والتي تحقَّقت وبقدر كبير نتيجة للضغوط مِنْ اتِّجاهات مختلفة، ونتاجاً لأحداث حرَّكها العديد مِنَ الأشخاص في الماضي. ومع ذلك كان الفاعل الأساسي في النهاية – اللورد (كتشنر). لَمْ يكن ممكناً في ذلك الوقت الشروع في أيِّ ترتيبات دون موافقته. كان الرئيس والحاكم، وكان لديه شخصيَّاً اهتمام خاص بالمسائل الإنسانيَّة المتعلِّقة بالأمر. ورسائل تلك الفترة تبرز بوضوح شخصيته المهيمنة، ومزيج الرهبة والحنكة للوصول إليه.

كان للورد كتشنر اهتمام شخصي بالسُّودانيين. وظلَّ لعدَّة سنوات، خلال عهد الخليفة، في مصر يتدرَّب مع الجيش المصري الإنجليزي مِنْ أجل إعادة احتلال

السُّودان. وكان يتلَّقى التقارير الاستخباراتيَّة عن الأوضاع في السُّودان. وربما يتذكَّر القارئ ما ورد في الفصل الأوَّل عن توليه قيادة الجيش ليصبح فيما بعد الحاكم العام للحكم الثنائي الجديد، وأنشأ المدرسة الأولى تخليداً لغوردون (Gordon)، ووضع الأُسس للإدارة الجديدة. وبعدها بقليل غادر إلى جنوب إفريقيا مُشاركاً في الحرب هناك وظلَّ بعيداً عن مسرح الأحداث في السُّودان لأكثر مِنْ عشر سنوات.

عاد عام 1911 ممثِّلاً للحكومة البريطانيَّة والقنصل العام في مصر، المنصب الذي سبق وشغله اللورد كرومر (Cromer) كما ورد في بداية هذه القصَّة. وقد تضمَّن المنصب مراقبة ما يجري مِنْ أحداث في السُّودان.

قبل عودته بقليل، بدأت الأحوال في الجزيرة تتَّجه نحو مسألتين هامتيْن. الأولى:مَن الذي سوف يدير مشروع الجزيرة؟ والثانية: شكل العلاقة الماليَّة بين المزارع ورأس المال والإدارة.

فيما يتعلَّق بالمسألة الأولى كانت هناك ضغوط مِنْ عدَّة جهات. زكَّت الشركة الزِّراعيَّة السُّودانيَّة القطاع الخاص لإدارة المشروع، خاصَّة مديرها العام صاحب السطوة، ماكقليفري (MacGillivary). ولَمْ يكن للشركة الزِّراعيَّة أيّ أمل للاستثمار في مناطق النِّيل الرَّئيسة نسبة للصعوبات الماليَّة التي واجهتها في الزيداب نفسها. إنَّ الصورة الزاهيَّة التي عكسها (ميثر) عن محصول 1909، قد تحطَّمت بشكل كبير، لأنَّه في عام التَّالي هبط متوسِّط إنتاج محصول القطن بما يقلُّ عن 1،000 رطلاً للمزارع الواحد، وخلال السَّنوات الثلاث التَّالية ظلَّ المتوسِّط أقلّ مِنْ 2،000 رطلاً – مقارنة بـ 4،500 رطلاً حسب توقع (ميثر). كان الاستثمار حينها أكثر جاذبيَّة بدرجة كبيرة. إلى جانب ذلك أدركت الشركة الزِّراعيَّة، بأنَّ أساليبها المتَّبعة في مشروع طيبة، يمكن تطبيقها بشكلٍ خاص في الجزيرة.

وجدت الشركة السُّودانيَّة التأييد التام مِنْ جمعيَّة منتجي القطن البريطانيَّة، التي تدين لها حكومة السُّودان بالفضل في تحقيق ضمان الحكومة البريطانيَّة لقرض التمويل، كما كانت تلحُّ وتضغط مِنْ أجل زيادة إنتاج القطن في السُّودان. كانت وجهة نظر الجمعيَّة واضحة في الخطاب الذي بعثه رئيسها المستر هوتن

(Hutton) إلى همبري (Himbury)، المدير العام للجمعيَّة، بعد زيارته لمشروع طيبة في عام 1912.

((لقد كانت تجربة الزيداب أكثر مِنْ مفيدة. كرماً منها قرَّرت حكومة السُّودان إسناد إدارة مشروع طيبة للسيِّد (مكقليفري). وفي هذا الصدد لا يمكن أنْ ننسى الخدمات التي لا تُقدَّر بثمنَ التي قدمها سير وليام (ميثر). ولجهوده تمَّ تعيين (ماكقليفري) مديراً للمشروع)). وقد أشار مؤكِّداً بأنَّ ((رجال التِّجارة المتميِّزين يمكن أنْ يؤدوا أعمالهم بدقَّة وكفاءة، مقارنة بالمسئولين الحكوميين- مهما كانت مقدراتهم.

مصانع لانكشير تحتاج القطن، ويمكن للسُّودان مدَّها بذلك، رغم أنَّه ربّما يُحتاج لبعض الوقت قبل أنْ تُنتج كميَّات وافرة حقَّاً. ولهذا يجب أنْ لا نفقد دقيقة واحدة. واعتقد بأنَّه لا بُدَّ مِنَ الإسراع، وعلينا أنْ نفعل أكثر مِنْ مجرد التخبط مِنْ جانبنا. ولحسن الحظ أنَّ اللورد (كتشنر) مهتم جدَّاً بالمشروع، لأنَّنا وبالتجربة ندرك، بأنْ تحرُّك المسئولين الحكوميين دائماً ما يضع العقبات أمَّا التقدُّم. المسئولون لديهم نوايا حسنة، ولكنَّهم في ذات الوقت يخشون ارتكاب الأخطاء أو الفشل وعليه غالباً ما يتحاشون القيام بأيِّ شيء.

الحاجة الملُحَّة الآن هي توفير التمويل للسكك الحديديَّة، وأعمال الري، والتنمية التِّجاريَّة، مع توفير الخبرات الاستشاريَّة المساعدة. وفيما يتعلَّق بالنقطة الأخيرة فإنَّنا نضع خبرات جمعيَّة منتجي القطن البريطانيَّة في خدمة حكومة السُّودان.

أمَّا فيما يتعلَّق برأس المال لدعم وتنمية التِّجارة، فإنَّ ذلك يتطلَّب دعماً يقدر بعدَّة ملايين، واعتقد بأنَّنا يمكن أنْ نعتمد على مساعدة المستر اكستين (Eckstein)، ولورد لوفات (Lovat) ومستر (مكقليفري) وأصدقاؤهم. أمَّا المال اللازم لتمويل السِّكك الحديديَّة، وأعمال الري، فإنِّي أعتقد بأنَّ على الحكومة أنْ توفِّره، وعندما أقول الحكومة هنا أقصد الحكومة البريطانيَّة)).

تمَّ تكوين لجنة للتنمية في الخرطوم، ولكن بينما أيَّد بعض الأعضاء آراء المستر

هوتن، تساءل البعض مشكِّكاً في وضع التنمية التِّجاريَّة تحت نفوذ رأس المال الخاص.
قبل أيّ شيء آخر برز الاقتراح بالشروع في قيام منطقة للتَّجارب في الجزيرة، بمبادرة مِنْ مصلحة زراعة الحكومة السُّودانيَّة. وقصدت المصلحة إدارة المزرعة التجريبيَّة بنفسها كخطوة لإدارة مشروع الجزيرة مستقبلاً، لما سبق لها مِنْ تجارب في مشروع طوكر.

قام المستر هيوسن (Hewison) مِنْ مصلحة الزراعة باختيار الأراضي للزراعة وموقع محطَّة الطلمبات. وقام مساعده مستر ديفي (Davie) بالحراثة وشقِّ القنوات، وتمَّ تحليل التربة بواسطة عالم كيمياء حكومي، وتركيب الطلمبات بواسطة مصلحة الأشغال.

كانت مصلحة الزراعة في مجموعها تضمُّ كُلاً مِنَ الكولونيل ويكلنسون (Wilkinson) مديراً للزراعة، وهو عسكري كان حاكماً لكسلا، مشهوراً بحذقه وهوايته للحدائق، يساعده (هيوسن)، و(ديفي)، وأحد الزراعيين البريطانيين إلى جانب مساعدين اثنين مِنَ المصريين. وبالتَّالي برزت التساؤلات حول إمكانيَّة تلك النواة الصغيرة مِنَ المسئولين بمصلحة الزراعة، القيام بإدارة مشروع بحجم الجزيرة، مخطَّط له أَنْ يكون مشروعاً ضخماً وعلى قدر عالٍ مِنَ التخصُّص، خاصَّة في وجود الشركة الزِّراعيَّة السُّودانيَّة. ولكن الحجَّة الرَّئيسة لتفعيل الشركة الزِّراعيَّة، والتي كانت حكومة السُّودان مدركة وواعية بوزنها والتَّجارب الناجحة التي حقَّقتها كشركة تجاريَّة، سوف يكون لها تأثير ووقع أكبر في بريطانيا عندما يتعلَّق الأمر بالسعي لتوفير قروض التمويل لمشروع الجزيرة الرئيس.

والقرار الذي تمَّ اتِّخاذه في عام 1910، بأَنْ تقوم الشركة الزِّراعيَّة، وليس مصلحة الزراعة، بإدارة مشروع طيبة، كان قد سبق عودة اللورد (كتشنر) لمسرح الأحداث. ولَمْ يتخذ حينها أيّ قرار حول مَنْ سيدير مشروع الجزيرة نفسه. وقد احتوت اتِّفاقيَّة تجربة إدارة مشروع طيبة، ضرورة أَنْ تبرهن التجربة بشكلٍ قاطع بأَنَّ القطن الذي يمكن زراعته بحجم تجاري، يجب أَنْ تتمَّ زراعته على الأقل لمدَّة أربع سنوات، ويمكن إنهاء التجربة إذا ما تمَّ تحقيق الهدف منها قبل ذلك. وتُركت

الترتيبات المستقبليَّة مفتوحة.

هناك جانب في اتِّفاقيَّة طيبة، سبَّب وقتها مشكلة كبيرة لحكومة السُّودان. لقد أدرك (ماكقليفري) تماماً أهمِّيته لحكومة السُّودان، ليس فقط كمصدر للكوادر المهنيَّة، وإنَّما أيضاً كحصان سباق رابح في الحصول على وجذب رؤوس الأموال. وعند موافقته لإدارة تجربة مشروع طيبة، كان قد تحصَّل على التزام منْ حكومة السُّودان، بأنَّه وفي حال نجاح التجربة، أنْ تمنح الحكومة الشركة الزِّراعيَّة 10،000 فداناً منْ أراضيها داخل المساحة التي سوف يتمُّ ريّها، أو 30،000 فداناً في الأراضي المطريَّة في الجزيرة. وبنهاية الموسم الثاني لتجربة مشروع طيبة، اتَّفقت كلُّ الأطراف بأنَّ التجربة كانت ناجحة، ولا بُدَّ منَ الإيفاء بالالتزام. ولكن وفي ذلك الأثناء اتَّضح في سجل قسم تسوية الأراضي، بأنَّ المساحة الكبيرة المطلوبة منَ الأراضي الحكوميَّة لا تتوفَّر إلَّا في الجزء الشَّمالي الطرفي منَ الجزيرة، حيث التربة فقيرة الخصوبة ولن تصلها قنوات الري المقترحة. وعمليّاً كانت كلُّ الأراضي المقترح ريّها مملوكة للأهالي. ولذلك واجهت حكومة السُّودان واللورد (كتشنر)، في عام 1913 معضلتان، الأولى منْ سيدير مشروع الجزيرة، والثانية كيفيَّة الإيفاء بالالتزام الموعود للشركة الزِّراعيَّة.

برز الرفض لإدارة المشروع بواسطة الشركة الزِّراعيَّة (التِّجاريَّة) ليس فقط منْ منطلق رغبة موظفي مصلحة الزراعة لتوسيع نشاطهم، ولكن صدر لأسباب أقوى تأثيراً وهي التخوُّف منْ استغلال الشركة الزِّراعيَّة لحكومة السُّودان.

وفي خطابه للميجور لي ستاك (Stack)، ممثل السُّودان في القاهرة، والذي عينه (وينجت) كضابط اتِّصال لتوضيح ودعم خطاباته ورسائله إلى الورد (كتشنر)، أشار وينجت (Wingate) إلى أنَّ حكومة السُّودان يجب أنْ تظلَّ حذرة في تعاملها مع هؤلاء السَّادة الذين يحذقون تفاصيل وفنون التعاملات التِّجاريَّة، والذين لن يتوانوا في التحايل واستغلال حكومة السُّودان منْ أجل مصالحهم، خاصَّة وإنَّه ليس لدى حكومة السُّودان تجارب في مثل تلك الأمور. لَمْ يذكر بالاسم المستر (ماكقليفري)، ولكن ملاحظاته تشير إلى ذلك. واستناداً إلى لي (ستاك)، فإنَّ اللورد

(كتشنر) بدوره شنَّ هجوماً ونقداً لاذعاً على حكومة السُّودان لعدم كفاءتها فيما يتعلَّق بمفاوضاتها مع المستر (ماكقليفري).

((عندما أقابل اللورد كتشنر للتحدُّث حول موضوع مشروع طيبة، كان دائماً ما يعود ويشير إلى الصفقة الخاسرة التي تمَّت مع الشركة الزِّراعيَّة، دون حصر تعليقه على الموضوع مكان البحث. وقد أوضحت له مراراً وتكراراً بأنَّ ذلك الاتِّفاق مع الشركة الزِّراعيَّة كان قد سبق رفعه إلى القنصل العام البريطاني في ذلك الحين ووافق عليه)). ولكن كانت للورد (كتشنر) معرفة ورغبة لدعم السُّودان، وكان يرى الأمور خلافاً لما قد يراه البعض ممَّن كانوا في مثل مكانته.

اتَّخذ كتشنر، في العام السَّابق، موقفاً أكثر تشدُّداً منْ موقف مجلس الحاكم العام فيما يتعلَّق بطلب الشركة الزِّراعيَّة لإعفائها منَ الضرائب نسبة لسوء إنتاج المحاصيل بالزيداب. في رسالة إلى (وينجت) في أبريل 1912 أشار لي (ستاك) إلى التَّالي:

((يعتقد اللورد كُتشنر بأنَّ طلبات (ماكقليفري) للإعفاء منَ الضرائب مضلِّلة وغير مقنعة، وعليه أرجو أنْ تقنع (ماكقليفري) بأنَّ لا يذهب لمقابلته، لأنَّ ذلك قد يقود لطريق مسدود، ولربما ولمجرد هفوة قد يؤدِّي ذلك إلى فقدان الشركة الزِّراعيَّة للسُّودان وللأبد، ما أراه في غير مصلحة السُّودان. ولقد أوضحت أيضاً للورد (كتشنر) فوائد إنجازات الشركة الزِّراعيَّة وأنَّ تجاربها تعدُّ ذات قيمة عالية للحكومة السُّودانيَّة، وأنَّ انسحابها منَ السُّودان بعد تلك السَّنوات العديدة، يمكن أنْ يكون له تأثير سلبي لدى الدَّوائر الماليَّة في إنجلترا.

إنَّ الأمور لا تسير بسهولة في الوقت الحالي خاصَّة فيما يتعلَّق بقضايا المجلس، لأنَّ مندوب الحكومة البريطانيَّة القنصل العام يميل - كما تعلم - إلى اتِّخاذ القرارات بعجلة، وعندما يتخذ قراره يَصعب بعدها الرجوع عنه. وكما تعلم، فإنَّه يتعامل فقط مع القرارات، ولا يتعامل مع الحجج المؤيدة أو المعارضة الموضوعة أمامه، والتي أقوم فيها بشرح فحوى رؤى الجانبين عند سؤاله)).

وكان التخوُّف منْ أنْ تنسحب الشركة السُّودانيَّة ـ الشركة التِّجاريَّة الوحيدة التي ظلَّت تنشط في السُّودان ـ قبل أنْ توافق الحكومة البريطانيَّة على ضمان القروض، ممَّا قد يجعل الحصول على أيِّ أموال للتنمية أمراً أكثر صعوبة، الأمر الذي أدَّى إلى منح (ماكقليفري) الامتيازات في عقد إدارة مشروع طيبة. وبناء على ذلك أوضح (وينجت) ذلك الجانب في ردِّه على انتقادات (كتشنر).

((شخصيَّاً كنت دائماً أفضل القرض الحكومي، وإذا ما كان ممكناً التحصُّل على أيِّ شكل منَ الوعود لتحقيق ذلك، وبالطبع كان ممكناً أنْ تكون شروط اتِّفاق إدارة طيبة مختلفة تماماً. للأسف كان علينا أنْ نرقص على القدمين (قرض حكومي ورأس المال الخاص) حسب مجرى الأمور. ورغم اتِّفاقي تماماً بأنَّه كان ممكناً الوصول إلى صفقة أفضل، في ظروف مختلفة، ولكن لا يجب أنْ ننسى بأنَّ الرأي العام البريطاني، وخاصَّة في لانكشير وبقدر كبير قد أدرك الإجراءات التي اتَّخذها مَنْ هم خارج السُّلطة أمثال سير (ميثر)، وجمعيه منتجي الأقطان البريطانيَّة، وفدراليَّة القطن، والشركة الزِّراعيَّة السُّودانيَّة. وبالطبع دافعوا عن ذلك نسبة لاعتبارات شخصيَّة تعلَّقت بالأمر إلى جانب ما رأوا فيه منْ فوائد ماديَّة.

أقدِّر موقف اللورد (كتشنر)، وأتجرأ وأقول بأنَّه ((يقدِّر موقفنا والأرجح بأنَّه لن يقول ذلك)).

حقيقة فإنَّ مواقف (كتشنر)، و(وينجت) أيضاً عكست قلقهما العظيم حول التداعيات السِّياسيَّة والاجتماعيَّة للبلاد، بإعطاء سُلطات إداريَّة واسعة لشركة تجاريَّة. إنَّ موقفهم المبدئي والصلب يرعى ويدعم مصالح الوطنيين. وكان هاجسهما الأعظم فقدان حُرِّيَّة التحكم لتحقيق ذلك الهدف. وفي ذلك الصدد كان للتردُّد التقليدي لدى الحكومة البريطانيَّة في تقديم أيّ عون مادي للسُّودان يشكِّل إحباطاً وهاجساً للحكومة. وكان ممكناً التحكُّم في الموقف إذا ما توفَّر التمويل الحكومي والخاص، ولكن في حالة عدم التحقُّق منَ التمويل الحكومي، فإنَّ التمويل التِّجاري الخاص غالباً ما يفرز تداعيات تغوُّل القطاع الخاص على موقف الحكومة السُّودانيَّة وسياساتها. وعكس وينجت وجهة النظر تلك في خطاب إلى لي (ستاك) في أبريل عام –1913 قائلاً:

((وحقيقة إذا ما رفضت الحكومة البريطانيَّة مساعدتنا، يكون منَ الأفضل حينها اللجوء إلى مساعدة الشركة الزِّراعيَّة بدلاً عن عدم تنمية الجزيرة بالمرَّة، ولكن في مثل هذه الحالة سوف يتحوَّل السُّودان في النهاية إلى ما يشابه الحال في روديسيا اليوم، بمعني أنَّ الشركة سوف تستحوذ على سُلطات تمكنها في النهاية مِنَ السُّلطة الشرعيَّة للحكم)).

المساومة الخاسرة لإدارة مشروع طيبة، أعطت الشركة الزِّراعيَّة موقع قدم في ذلك الاتِّجاه، ممَّا يختلف تماماً مع رؤية اللورد (كتشنر) حول احتياجات السُّودان. لقد وضعته الاتِّفاقيَّة أمام الالتزام للشركة الزِّراعيَّة، في الوقت الذي احتاج فيه لأموالها دون فقدان سُلطته على البلاد. إضافة إلى ذلك فإنَّه وبرغم تعهدات لويد جورج (George)، و(اسكويز) فإنَّ ضمان القرض للسُّودان لَمْ يكن مؤكَّداً بعد. وتطلَّب ذلك تشريعاً مِنَ البرلمان. بينما كان سوق المال في مطلع عام 1913 في أزمة حادَّة. ويشكِّل مبلغ ثلاثة ملايين إسترلينيَّة حينها مبلغاً ضخماً نسبياً.

وممَّا زاد الأمر سوءاً، أنَّ المبلغ المطلوب غير كاف. لقد تمَّ تقدير الثلاث ملايين جنيهاً إسترلينياً لتغطية أغراض أخرى إلى جانب مشروع الجزيرة، والذي قُدِّرت حاجته لمليون جنيهاً إسترلينياً فقط. ولكن لجنة خبراء الري، التي عاينت موقع الخزان والقنوات في عام 1913م، أشارت إلى ضرورة توفير مليوني جنيهاً إسترلينياً لأعمال الري في مشروع الجزيرة فقط لتكلفة الخزان والقنوات. وكان لا بُدَّ مِنْ أموال إضافيَّة لأشغال جانبيَّة، كتسوية سطح الأراضي، وحفر القنوات الفرعيَّة للحقول، وإنشاء المباني والمحالج والمكاتب ومصاريف العمليَّات الجارية الأخرى لحين بيع الأقطان. ولتوفير المرتَّبات للموظفين والسلفيَّات للمزارعين. وإذا ما أمكن للشركة الزِّراعيَّة توفير كلِّ ذلك، فإنَّها سوف تكون شريكاً جيِّداً. ولكن كيف (لكتشنر) تفادي استحواذها على القيادة؟

وكانت خطوة كتشنر الأولى قلب الطاولة على (ماكقليفري) بإصداره تعليمات بأنْ تتولَّى الحكومة إدارة طيبة بدلاً عن الشركة، حَتَّى تتمكَّن مصلحة الزراعة اكتساب خبرات الإدارة، ممَّا يعني بالتَّالي قفل الطريق أمام الشركة الزِّراعيَّة في

سعيها لإدارة مشروع الجزيرة، ولا يتبقَّى بذلك للشركة سوى التزام الحكومة الإيفاء بمنح الشركة الحيازة الموعودة التي مازالت مشكلة عالقة بين الطرفين. وكانت خطوة ذكيَّة مِنْ (كتشنر)، لأنَّه كانت لماكقليفري الرغبة الملّحة لإدارة مشروع الجزيرة الأهم اقتصادياً، أكثر مِنْ اهتمامه بمشكلة الأرض الموعودة فقيرة التربة، حَتَّى لو أدَّى ذلك إلى تكلفة الحكومة الكثير للإيفاء بالتزامها.

في خطاب شخصي، وصف المستر ديفي (Davie) مِنْ مصلحة الزراعة، الذي ذهب لتسلُّم إدارة مشروع طيبة مِنَ الشركة الزِّراعيَّة، وصف حالة القلق التي اعترت المستر (ماكقليفري) تلك الليلة، بتجواله طوال الليل حول بيت الضيافة مكان إقامتهما متسائلاً ما إذا كانت هناك عدالة في هذا العالم، وظلَّ على ذلك الحال إلى أنْ استدعاه اللورد (كتشنر) لزيارته في القاهرة.

وكانت (لكتشنر) في واقع الأمر خطّط أُخرى خفيَّة، وكان للقرار الذي اتَّخذه البرلمان البريطاني في عام 1913 بالموافقة على ضمان قرض السُّودان، ما يدعم موقف كتشنر تماماً في إملاء آرائه الخاصَّة.

اقترح كتشنر قبول الشركة الزِّراعيَّة شريكاً للحكومة السُّودانيَّة، لاستغلال مقدرات الشركة الفنيَّة والإداريَّة، وأموالها ولكن فقط خلال فترة محدَّدة، حسب التفكير والتوجُّهات السَّابقة للورد إدوارد سيسل (Cecil)، الذي وجَّه بأنْ تتمَّ التنمية على مراحل مناسبة وليس على الامتيازات الدائمة. وعملاً بتلك النظرة أنْ يتمَّ توقيع الاتِّفاقيَّة المبدئيَّة بين الشركة الزِّراعيَّة وحكومة السُّودان، لتسري لمدَّة عشر سنوات فقط قابلة للتجديد لخمس سنوات أُخرى.

وكان موضوع الفترة الزمنيَّة المناسبة للشركة الزِّراعيَّة للموافقة على الاتِّفاقيَّة بالطبع محلِّ مساومات مضنية، تناولت ما ستقوم به الشركة مِنْ واجبات ومقدار حصتها مِنَ الأرباح لما سوف تقدِّمه مِنْ تمويل. وبالفعل تمَّ تعديل الفترة الزمنيَّة التي سبقَ الاتِّفاق عليها مع تغيُّر تلك الظروف. ولكن الشرط الأساسي، المتمثِّل في أنْ تنال الشركة فترة امتياز محدَّدة مع حقِّ الحكومة الإنهاء المبكر للامتياز إذا ما رأت الحكومة بأنَّ إدارة الشركة للمشروع غير مُرضية لأسباب سياسيَّة. وكانت

الشروط الماليَّة للإنهاء المبكر للعقد مكان مساومة حُرَّة، وتحديد دقيق وكانت جزءاً منَ الاتِّفاق النهائي، الذي سوف يتمُّ عرضه بتفاصيل أدق لاحقاً. النقطة الهامَّة هنا أَنَّ نتاج آراء القوى المؤيدة والمعارضة للإدارة التِّجاريَّة للشركة الزِّراعيَّة تمثَّل في المساومة النهائيَّة وهي إدارة تجاريَّة لفترة محدَّدة.

وبينما تمَّ التداول والاتِّفاق على شكل الشراكة بين الشركة الزِّراعيَّة والحكومة، برزت حينها مشكلة موازية تمثَّلت في شكل العلاقة المستقبليَّة مع المزارعين. ومرَّة أخرى تداخلت قوى مختلفة توصَّلت أخيراً إلى القرار الحاسم بالتحوُّل منْ نظام الإيجار إلى الشراكة في المشروع.

طبقت الشركة الزِّراعيَّة نظام الإيجار الذي اتبعته في الزيداب على مشروع طيبة خلال موسمين لمعرفة جدواه. وحسب ذلك النظام الذي يغطي إيجار الأرض ورسوم المياه، والضريبة، تمَّ تحديد الإيجار تجريبياً ليكون جنيهين مصريين للفدان في الموسم الزِّراعي الأوَّل، تمَّ رفعه إلى جنيهين ونصف للفدان في الموسم التَّالي، ممَّا يُعدُّ إيجاراً زهيداً إذا ما وضع في الحسبان جودة إنتاج المحاصيل، وخسائر الحكومة البالغة 6،000 جنيهاً مصرياً لتشغيل محطَّة الطلمبات خلال الموسمين.

أحد أسباب تجربة مزرعة طيبة ـ كان بالطبع ـ الحصول على بعض المؤشِّرات عن العائد المتوقَّع ليس فقط لمصلحة للمزارع، ولكن للحكومة أيضاً لكي تحدِّد حجم استثمارها المالي مستقبلاً. منْ ذلك المنطلق فإنَّ نتائج تجربة طيبة أوضحت بجلاء الحاجة إلى رفع قيمة الإيجار.

بغضِّ النظر عن تجربة طيبة، فإنَّ نظام الإيجار في السَّنوات القليلة الماضية في الزيداب أفرزت مسالب خطيرة. بدت المسالب بشكلٍ خاص واضحة للعيان عندما وفَّرت الشركة الزِّراعيَّة المياه لري أراضي المزارعين الخاصَّة خارج المشروع. وممَّا يذكر أنَّ نظام الإيجار ذلك قد بدأ في عام 1909 بحماس وإقبال عظيمين منْ كلِّ الأطراف، وبموجبه وفَّرت الشركة الماء، وبذور القطن، وقامت الحكومة بتوفير السلفيَّات للمُلَّاك لحفر القنوات الجديدة. وبعد مرحلة أوَّليَّة ناجحة، فإنَّ موسماً فاشلاً للقطن بعدها أدَّى إلى تراجع المزارعين، وأصبح صعباً إقناع المزارعين بدفع

رسوم المياه للشركة الزِّراعيَّة مع فشل محصولهم. وكانت الشركة مُجبرة لإيقاف مدِّهم بالمياه، مع مقاضاة بعض مُلَّاك الأراضي. وفشلت الشركة الزِّراعيَّة حَتَّى داخل مشروعها في تحقيق أرباح معتبرة. وتمَّ إعلان أرباح أسهمها لأوَّل مرَّة بعد ثماني سنوات في عام 1912.

طلبت الشركة الزِّراعيَّة في عام 1911 منَ الحكومة بعض التعديلات في شروط امتياز مشروع الزيداب، خاصَّة ما يتعلَّق منها بضريبة الأرض، حَتَّى تتمكَّن منْ تحقيق أرباح معقولة، وعليه تمَّ تكوين لجنة منَ الحكومة والشركة لفحص الملفات والأداء. أوضحت نتيجة الفحص بأنَّ الدخل منَ الإيجار فقط لا يمكن أنْ يحقِّق قدراً كافياً منَ الأرباح لمقابلة رأس المال المستثمر، ولذلك تمَّ دعم إيرادات الشركة بأرباح بسيطة منْ رسوم الحليج والبذور، وفرق الأسعار التي تدفعها للمزارع بين شراء القطن وبيعه. ولجذب المزارعين كان لا بُدَّ وأنْ يكون الإيجار منخفضاً، لأنَّ فكرة الإيجار الثابت، دون مراعاة لمقدار المحصول المنتج، كانت غير مألوفة وغريبة بالنسبة للمزارعين، الذين خبروا التذبذبات الكبيرة في الإنتاج بسبب العوامل الطبيعيَّة والجراد وتغيُّر مستويات فيضان النِّيل.

الإيجارات المقرَّرة في الزيداب كانت تعادل 4 جنيهات مصريَّة لفدان القطن، 2½ للقمح و1½ جنيه للعلف. وكان مُقدَّراً بأنَّ الإيجار الكُلِّي، إذا ما تمَّت زراعة كلّ مساحة 10،000 فداناً سيحقِّق 24،000 جنيهاً مصرياً سنويَّاً، بينما تُقدَّر تكاليف العمليَّات والإحلال بما يعادل 21،000 جنيهاً مصرياً. ولكن في المواسم متدنِّيَّة الإنتاج، كما حدث في عام 1910، لَمْ تتمكَّن الشركة الزِّراعيَّة منْ تحصيل كلِّ الإيجارات، أو استرداد ما قدَّمته منْ سلفيَّات. المزارعون الذين يحقِّقون إنتاجيَّة عالية، كان يمكنهم دفع الإيجار، لكنَّهم يساهمون نسبياً بقدر زهيد، مقابل المال المستثمر للتنمية، بينما كان يمكنهم المساهمة بقدر أكبر في التنمية لولا نظام الإيجار الثابت. أمَّا المزارع الذي يفشل محصوله قد يجد الإيجار عبئاً ثقيلاً يمكن أنْ يحيله إلى مَدين. والحلّ المقترح بتحديد الإيجار حسب خصوبة التربة، كانت له مسالبه، لأنَّ ضعف وفشل الإنتاج لَمْ يكن بسبب نوعيَّة وخصوبة الأرض، وإنَّما لأسباب مناخيه أو لأمراض النبات.

برزت أسباب قويَّة تشكِّك فيما إذا كان نظام الإيجار مرضياً مِنْ وجهة نظر صاحب رأس المال المستثمر أو المزارع نفسه. التَّجارب المصريَّة في مجال الإيجار، والتي خبرها اللورد (كتشنر) نفسه وبعض معاونيه في الحكومة السُّودانيَّة، قد أثارت المخاوف، بأنَّ نظام الإيجار قد يؤدِّي في النهاية إلى الإضرار بمصلحة المزارعين قبل أيِّ طرفٍ آخر.

في مثل تلك الظروف، كان هناك استعداد عام للبحث عن نظام بديل. وبرز اقتراح محدَّد للشراكة، والذي شكَّل فيما بعد العلاقة الأساسيَّة في مشروع الجزيرة، أصدره المستر (ديفي) المفتِّش بمصلحة الزراعة السُّودانيَّة، الذي سبق وعيَّنته الحكومة لإدارة مشروع طيبة بدلاً عن الشركة الزِّراعيَّة. في عام 1912 تمَّ بناء منزل لسكنه في طيبة (وكان يُعرف مزاحاً بواسطة موظفي الشركة– ببرج المراقبة). صدرت له تعليمات لجمع كلِّ المعلومات الممكِّنة والمتوفِّرة عن تجربة مشروع طيبة، خاصَّة ما يتعلَّق بمقدار ما يمكن دفعه بواسطة المزارع.

فكر (ديفي) في البحث عن وضع الأراضي حول ضفاف النِّيل بجواره، وفي أحاديث ولقاءات عابرة مع الشيوخ، خاصَّة في منطقة فداسي، وبرسومات وخطوط على الرمال، وضحوا له أسلوبهم التقليدي المتَّبع في تقسيم المحصول إلى أسهم، يذهب الجزء الأكبر منها لمالك الأرض، ثُمَّ لمالك الساقيَّة ثُمَّ العامل. وعند زيارة اللورد (كتشنر) لطيبة في عام 1913م، تحدَّث (ديفي) إلى مساعد كتشنر كابتن فيزجيرالد (Fizgerald) موضِّحاً له النظام التقليدي المتَّبع لتقسيم المحصول. قال المستر فيزجيرالد: «إنَّ ذلك الأمر سيكون مكان اهتمام عظيم للورد كتشنر». وأخذه إلى اللورد كتشنر ليوضِّح له النظام الأهلي التقليدي، في الوقت الذي كان فيه (كتشنر) يبحث عن كيفيَّة تحقيق النجاح الاقتصادي لمشروع الجزيرة، لكي يتحصَّل المزارع على صفقة عادلة.

يُشكِّل ذلك النظام الأهلي نوعاً مِنَ الشراكة التي يتمُّ بمقتضاها إعطاء كلِّ عامل إنتاجي نسبة محدَّدة مِنَ المحاصيل حسب النظام التَّالي:

– صاحب الأرض يتحصَّل على 1/10 (عُشر) مِنَ المحاصيل.

- صاحب الساقيَّة يتحصَّل على 1/10 (عُشر) مِنَ المحاصيل.

- صاحب ثيران الجر يتحصَّل على 2/10 (عُشرين) مِنَ المحاصيل.

- مُورد علف ثيران الجر يتحصَّل 2/30 مِنَ المحصول.

- مُورد البذور ومعدات الزراعة يحصل على 4/30 مِنَ المحاصيل.

مجمل الأسهم أعلاه تصل إلى 6/10 مِنَ المحاصيل مِمَّا يترك للمزارع العامل 4/10 مِنَ المحاصيل.

وفي تطبيق ذلك التقليد على مشروع طيبة التجريبي يمكن القول بأنَّ البدائل الحديثة لوسائل الإنتاج يتمُّ توفيرها بواسطة الحكومة، التي تستأجر الأرض مِنْ مالكها، بينما يُمثِّل المزارع مكان العامل الزِّراعي التقليدي ولذلك المقترح أفضليته لأنَّه كان مألوفاً لدى الأهالي.

وقد ولَّد ذلك شعوراً بالارتياح لدى الحكومة، لرغبتها في حماية المزارعين، بأنَّ الأموال المدفوعة بواسطتهم لإيجار الأرض، ورسوم الماء، والضرائب، وغيرها مِنَ الرسوم المشابهة تتوقَّف على وتختلف حسب ما يحقِّقه المزارعون مِنْ أرباح مِنْ محاصيلهم. النظام يعطي الحكومة والمزارع علاقة متبادلة في حالتي النجاح أو الفشل، ويوفِّر طريقه عمليَّة للعلاقة بين الحكومة والشركة الزِّراعيَّة، بتحويل بعض مِنْ نصيب الحكومة للشركة مقابل الإدارة الفنيَّة والتخلُّص مِنْ بعض الالتزامات الماليَّة السَّابقة.

في عام 1913 عندما استدعى كتشنر كُلاً مِنْ (وينجت) و(ماكقليفري) لزيارته في القاهرة، قدَّم للأخير المقترحات الأساسيَّة التَّالية لتنمية وتطوير مشروع الجزيرة. الطلب المقدَّم يعني إلغاء اتِّفاق مشروع طيبة وكلَّ ما يتعلَّق به مِنْ حقوق والمقترحات هي:

1. تكلفة إيجار بالأرض مِنْ أصحابها المحلِّيين، وتوفير الري لها، وإقامة المنشآت

وصيانتها والقنوات تتحمَّلها الحكومة.

2. الشركة الزِّراعيَّة تقوم بدور عميل الحكومة، في توزيع الأراضي للمزارعين، وتوجِّه وتشرف على الزراعة، مع توفير السلفيَّات، كما الحال في مشروع طيبة.

3. الأرباح الكليَّة لكلِّ حوَّاشة على حدَّة توزَّع على النحو التَّالي:-

35% للحكومة- لتغطية تكلفة أرباح التمويل، والتأمين وصيانة أعمال الري والقنوات ولإيجار أرض الأهالي.

25% للشركة الزِّراعيَّة- لتغطية تكلفة الطرق، وتصريف المياه، والقنوات الفرعيَّة، ونظافة وتسوية الأرض، ومُرتَّبات المُفتِّشين الزراعيين، وموظفي الحسابات زائداً أرباح الشركة.

40% للمزارع لمقابلة تكلفة العمالة، والبذور، وإيجار آليَّات الزراعة، الحراثة، زائداً أرباح المزارع.

4. يسري أيّ اتِّفاق مبرم لمدَّة عشر سنوات، مع خيار إضافة خمس سنوات أُخرى.

بعد اجتماع عقد في لندن في 21 يوليو 1913 بين لورد (كتشنر)، و(وينجت) ومستشاري الحكومة مِنْ جانب وبين مديري الشركة الزِّراعيَّة في الجانب الآخر، والذي تمَّت فيه الموافقة المبدئيَّة على مقترحات القاهرة، التي سوف تخضع للاختبار التفصيلي في السُّودان في الشِّتاء التَّالي. ونالت الشركة الزِّراعيَّة مرَّة أُخرى إدارة مشروع طيبة بدءاً مِنْ أوَّل أغسطس التَّالي ولكن في تلك المرَّة دون رسوم إيجار لمصلحتها أو رسوم إيجار على المزارع، ولكن على أساس مقترح الشراكة التِّجاريَّة.

التحوُّل مِنْ نظام الإيجار إلى الشراكة لَمْ يكن في مصلحة المزارعين كما رأى المزارعون في مشروع طيبة، والذين قد استفادوا كثيراً مِنَ الإيجارات المنخفضة في الموسمين السَّابقين، خاصَّة وأنَّ التحوُّل تمَّ إقراره بعد بدء الموسم، ممَّا أدَّى إلى

الشعور بعدم الثِّقة فيه.

الطلبات بإعادة النظر، وبعض الاحتجاجات والاحتكاكات أدَّت إلى أنْ ينظر الميجور (ديكنسون) (Dickinson)، مدير مديريَّة النِّيل الأزرق في الأمر نفسه. وعكس تقريره صورة عن الصعوبة التي أفرزها الإيجار الاختباري المنخفض والرجوع عنه إلى نظام الشراكة الجديد، ويلقي الضوء على اجتماع العظماء في القاهرة وتداعياته، ومعلِّقاً:-

((ردة الفعل للغالبيَّة العظمى مِنَ المزارعين، فيما عدا واحد أو اثنين مِنَ الأشخاص المثيرين للشغب، كانت هادئة وموضوعيَّة خلال اليوم والأمس. لقد أوضحوا لي بأنَّه عند شروعهم العمل في الموسم الزِّراعي الجديد في مارس- أبريل كان ذلك على أساس علمهم التام بأنَّ الترتيبات ستظلُّ كما هي حسبما كانت في المواسم السَّابقة، فيما عدا اقتراح رفع رسوم الماء مِنْ $2\frac{1}{2}$ إلى 3 جنيهات إسترلينيَّة للفدان، وفيما بعد أخطرهم المستر (ديفي) وبوضوح بأنَّ رسوم المياه ستظلُّ كما هي دون أيِّ زيادة؛ بمعني آخر بأنَّ الترتيبات سوف تسير في كلِّ جوانبها على نفس المنوال السَّابق. والآن وبعد 4 إلى 5 أشهر مِنْ بدء العمل في الموسم، فقد تمَّ أخطارهم فجأة بأنَّ النظام بأكمله قد تغيَّر، وأنَّ أرباحهم سوف تعادل جزءاً مِنْ مجمل العائدات. إنَّهم واعون جدَّاً لمصالحهم ليدركوا وبوضوح التخفيضات الهائلة لإرباحهم باتِّباع النظام الجديد. ولهذا مِنَ الصعب جدَّاً عدم فهم مشاعر المزارعين بأنَّ الحكومة قد خذلتهم. ولقد عبَّر لي أحدهم اليوم ((نحن لا ندري ما يمكن أنْ يحدث بعد ذلك، ربّما تُضع القيود حول معاصمنا ونُقاد إلى السجون)).

وحسب تقديرات الميجور (ديكنسون)، مقارنة بالموسم السَّابق، بافتراض نفس معدَّلات الإنتاج والأسعار فإنَّ أرباح المزارع- حسب النظام الجديد، سوف تنخفض بمقدار 70% وكانت المقارنة كالتَّالي:

إيرادات الموسم السَّابق

عشرة أفدنة قطناً، إنتاج 5،5 قنطاراً للفدان متوسِّط 3،25 جنيهاً مصرياً للقنطار

= 179 جنيهاً مصرياً. عشرة أفدنة قمحاً إنتاج 5 أرادب بسعر 1،6 جنيهاً مصرياً للأردب = 80 جنيهاً مصرياً، عشرة أفدنة ذرة إنتاج 4 أرادب بسعر 1،88 جنيهاً للأردب = 43 جنيهاً مصرياً.

جملة الإيرادات = 302 جنيهاً مصرياً.

المنصرفات:

رسوم المياه 2،5 / للفدان = 75 جنيهاً مصرياً

تكلفة العمالة= 80 جنيهاً مصرياً

جملة المنصرفات = 155 جنيهاً مصرياً

الأرباح الصافيَّة = 302 – 155= 147 جنيهاً مصرياً

الإيرادات الموسم الحالي

40% منْ مجمل الإيرادات = 121 جنيهاً مصرياً

تكلفة العمالة= 80 جنيهاً مصرياً

صافي الربح = 41 جنيهاً مصرياً

وواصل الميجور ديكنسون

((لا يمكن توقُّع قبول المزارعين لانخفاض بهذا القدر في أرباحهم دون احتجاج وممانعة، ولقد عبَّرت الغالبيَّة العظمي منهم عن رغبتهم في التخلُّص منْ حوَّاشاتهم، مطالبين بتعويضات على ما صرفوه منْ أموالهم الخاصَّة، وعن جهودهم وما بذلوه منْ عمل غير مثمر خلال الأربعة والخمس أشهر الماضية، والذي كان ممكناً بذله في سواقيهم الخاصَّة، أو في تحضير الأراضي المطريَّة للخريف القادم. لا أعتقد بأنَّه يمكن لي أنْ أنتقد مشروع الشراكة الذي قرَّره خبراء أقدر منِّي، تحت ظروف ماليَّة

وعوامل أُخرى، لا أدركها جيِّداً، ولكنِّي لا أملك غير الشعور بأنَّ القرار للعمل بموجب نظام الشراكة الجديد، بعد مرور ثلث الموسم الزِّراعي، وبعد أنْ تمَّ إخطار المزارعين وبوضوح بأنَّهم يعملون بنفس النظام السَّابق، قد أدَّى إلى اهتزاز الثِّقة لدى المزارعين في عدالة تعاملنا معهم. التعويضات المجزية قد تساعد بعض الشيء في إصلاح الوضع)).

تمَّ منح بعض التعويضات للمزارعين. وقد أصرَّت الحكومة على قرارها بأنَّه سيتمَّ العمل بنظام الشراكة وليس الإيجار. والمزارعون الذين لا يودون العمل بذلك النظام سيتمُّ إبدالهم بسهولة بمزارعين آخرين. ربّما كان الوضع ذا أهمِّيَّة لأنَّه بعد سلسلة مِنَ المحصولات غير المجديَّة اقتصاديَّاً، مع قلَّة هطول الأمطار، فإنَّ ما كان متوقَّعاً مِنْ رخاء في الجزيرة كان قد تضاءل جدَّاً حسب تقرير حاكم الجزيرة لعام 1913.

ضمن طبيعة تجربة النسبة المئويَّة للأسهم ورد في بند مِنْ بنود الاتِّفاقيَّة بين الشركة والحكومة، إمكانيَّة رفع نسبة المزارع إذا ما ساعدت الظروف على ذلك. وفي واقع الأمر لَمْ يحدث أيُّ تغيير في النسبة حَتَّى عام 1950.

وبدأت الأمور تتحرَّك إلى الأمام. لقد زادت مساحة مشروع طيبة بمقدار 1000 فداناً، وقامت الشركة وعلى حسابها في عام 1914 ببناء محطَّة ضخ أُخرى لري 2000 فداناً في بركات، 12 ميلاً جنوب طيبة. لَمْ يتمْ بعد تبني مشروع الجزيرة الأساسي، لتطوير 500،000 فداناً، لأنَّه كان مشروعاً طموحاً للغاية مِنَ الناحية الماليَّة، ولذلك وبدلاً عنه تقرَّر زراعة 100،000 فداناً فقط.

مشروع قرار القرض الأوَّل الذي أجازه البرلمان البريطاني في عام 1913، تمَّ تعديله في عام 1914 لصرف مليون جنيهاً إسترلينياً، مِنْ جملة الثلاث ملايين، لتشييد الخزان والقنوات الرَّئيسة، ومن بينها القناة الرَّئيسة، التي تبدأ مِنْ سنار على مسافة 60 ميلاً جنوب بركات، والتي تمَّ افتتاحها في الأوَّل مِنْ يناير 1914.

وفي ذلك الوقت، الذي شهد نشاطاً متزايداً، نشبت الحرب العالميَّة الأولى 1914–1918، مِمَّا جمَّد كلَّ خطّط التنمية المستقبليَّة.

الفصل السادس

اتّفاقيّة شركة المَزَارِع السُّودانيّة

كان للحرب العالميَّة الأولى أثر واضح على مشروع الجزيرة. لقد وفَّرت تلك الفترة الزمنَ الكافي لتقييم الخبرات المتراكمة ونتائج محطتي التَّجارب في كلٍّ منْ طيبة وبركات. كانَ الوقت كافياً لدراسة وتقييم التفاصيل بصورة أكثر فعاليَّة ممَّا أدَّى إلى إحداث بعض التعديلات الهامَّة في خطّط الري والزراعة. وأثَّرت أيضاً علىَ القرار حول الأمر الحاسم المتعلِّق بالكيفيَّة التي سوف يتمُّ بها الحصول على الأراضي. ومنْ هم الزُّراع المُستأجرون للحوَّاشات؟. لقد وفَّرت الوقت لتطوير التوجُّهات، خاصَّة فيما يتعلَّق بأمرين، هما: الثِّقة بين الحكومة والشركة، كشركاء- وثقة السُّكَّان المحليِّين في المشروع المروي. منَ النتائج السلبيَّة للحرب التدهور المريع في قيمة النُّقود وبالتَّالي في ارتفاع التكاليف. وبنفس سبب الحرب ارتفعت أسعار القطن ممَّا جعل العائد الاقتصادي النظري عالياً أيضاً، وكان الأثر العملي المباشر على حكومة السُّودان الحاجة الماسَّة للمزيد منَ المال لبدء المشروع. وكان لذلك العائق العظيم في ذلك الوقت أثره في تأجيل الانتهاء منْ تشييد الخزان حَتَّى عام 1925، ممَّا مدَّ منْ فترة تحضير المشروع.

وما حدث منْ تغيُّر في قيمة النُّقود، تمثَّل في أنَّ التكلفة الأساسيَّة للتنمية كانت تبدو متدنِّيَّة بشكلٍ واضح في الفترة ما قبل 1914م، وانعكس التغيير فيما حدث بعد ذلك منْ أزمات متكرِّرة فيما تتعلَّق بقرض الجزيرة. نذكر بأنَّ التقديرات الأوَّليَّة المطلوبة كانت واحد مليون جنيهاً إسترلينياً، ارتفعت في عام 1913م إلى مليوني جنيهاً إسترلينياً للخزان والقنوات، منْ جملة ثلاث ملايين جنيهاً إسترلينياً بضمان وزارة الخزانة البريطانيَّة.

بعد الحرب ارتفعت تقديرات التكلفة في عام 1919م لأعمال الجزيرة وحدها إلى 4،900،000 جنيهاً إسترلينياً. وافقت وزارة الخزانة البريطانيَّة على مجابهة الوضع الجديد، وفي عام 1919م، وافقت الخزانة على ضمان الأرباح على قرض السُّودان البالغ قدره ستة ملايين جنيهاً إسترلينياً (بواقع 5.5% بسندات ضمان خلال الفترة 1929–1959م) ليكون هذا القرض بديلاً للقرض السَّابق الموعود ومقداره ثلاثة ملايين في عام 1913م، والذي لَمْ يتحقَّق.

إنَّ ارتفاع التكلفة بما يفوق الضعف لرأس المال المقدّر، كان يمكن أنْ يكون مغامرة خطيرة، إلَّا أنَّ السُّودان كان في وضع مريح لاحتوائه على أراضٍ إضافيَّة كافية يمكن ريّها مِنْ نفس الخزان، لكي يكون المشروع مجدياً ماليّاً لحكومة السُّودان، وأنْ لا يكون في ذات الوقت ضخماً جدَّاً ليصبح عبئاً على السُّكَّان والموارد المتاحة. فقد تقرَّر أنْ تزاد المساحة المرويَّة في عام 1919م إلى 300،000 فداناً بدلاً عن 100،000 فداناً المنظورة قبل الحرب. والمقدَّرة لزيادة الرقعة المرويَّة، في وقت اتَّسعت فيه الفجوة بشكلٍ كبير بين التكلفة وقيمة المحصول، شكَّلت المساهمة الأساسيَّة والرَّئيسة لبقاء مشروع الجزيرة في الأوقات الحرجة فيما بعد.

الحنين إلى زمنَ التكلفة المتدنِّيَّة قبل عام 1914م، يتراجع عند ذكر المجال الضيق لاستقطاب رؤوس الأموال الخاصَّة وقتها. وفي ذلك الصدد فإنَّ التَّاريخ التِّجاري للشركة الزِّراعيَّة حَتَّى عام 1919م، يستحقُّ السرد، لأنَّه يوضِّح إلى أيٍّ مدى كان النشاط التِّجاري وقتها يعتمد على جرأة نفر قليل مِنَ الأصدقاء، وبعض الشركات الخاصَّة القادرة على المخاطرة بأموال طائلة مِنْ مالها الخاص مقابل آمال تحفُّها المخاطر.

تمَّ تسجيل ((شركة المزارع التجريبيَّة السُّودانيَّة)) في عامٍ 1904م برأسمال اسمي مقداره 80،000 جنيهاً إسترلينياً في شكل أسهم قيمة كلٍّ منها جنيهاً إسترلينياً. تحصَّل أعضاء شركة ويرنهر ((Wernher)) وبيت ((Beit)) على 41،000 سهماً، تحصَّل كلٌّ منهما على 10.500 سهماً، وتحصَّل فليب (Phillps) على 5،000 واكستين (Eckstien) على 4،000 سهماً، والأمريكي لي هنت (Hunt) على 19،000 سهماً

وتحصَّل أمريكيون آخرون على 8،000 سهماً. كما تحصَّل مالك السفن دي كاستلون (Chastillon) على 10،000 سهماً، بينما تحصَّل إيرلنديان على 1،000 سهماً لكلٍّ منهما. تمَّ دفع الأسهم نقداً.

في عام 1907م حلَّت الشركة الزِّراعيَّة السُّودانيَّة مكان الشركة السَّابقة وبدأت سياسة العلاقة الزِّراعيَّة تتبدَّل منَ الاستزراع المباشر إلى نظام الإيجار. وكان هناك إحتياج للمزيد منَ المال للتشغيل، ولكن الشركة لَمْ تحقِّق أرباحاً لجذب المزيد منَ المستثمرين. وهنا تقدَّم لي (هنت) و(ماكقليفري) لإنقاذ الموقف. تمَّ بيع أرض عقاريَّة في الخرطوم بمساحة 100 هكتاراً، سبق وتمَّ شراءها بواسطة الشركة للمضاربة، للأمريكي لي (هنت) بمبلغ وقدره 40،000 جنيهاً إسترلينياً. وحقيقة تمَّ دفع المبلغ بواسطة (ماكقليفري) عندما حلَّ محل لي (هنت) كمدير لإدارة الشركة. وتمَّ وضع الـ 40،000 جنيهاً إسترلينياً كاحتياطي. قام لي (هنت) أيضاً باستقطاب 80،000 جنيهاً إسترلينياً كرأسمال للتشغيل في شكل سندات بـ 3½ %. قام (ماكقليفري) شخصيَّاً بوضع 22،000 جنيهاً إسترلينياً كسندات مباشرة تمَّ إضافتها ووضعها أيضاً كاحتياطي، ممَّا يعني بأنَّ (ماكقليفري) قد ساهم شخصيَّاً بما مقداره 62،000 جنيهاً إسترلينياً في رأسمال تشغيل الشركة. وباقي السندات والبالغة 58،000 جنيهاً إسترلينياً كانت أوَّل قسط على الشركة ليسترد في عام 1916م.

الإيرادات الأوَّليَّة منَ الزيداب والتي تحقَّقت في عام 1906م كان مقدارها 745 جنيهاً إسترلينياً. وبلغت في عام 1909م منْ مساحة 1،300 فداناً قطناً 12،700 جنيهاً إسترلينياً. وكانت عبارة عن إيرادات إجماليَّة. وفي عام 1910م، أيِّ بعد ست سنوات منَ البداية، تمَّ للمرَّة الأولى تقديم حساب الأرباح والخسائر.

أوضح ذلك الحساب لكلِّ تلك المدَّة ربحاً بلغ 8،934 جنيهاً إسترلينياً، ولكنَّه لَمْ يكن كافياً للتفكير في توزيعه لحَمَلة الأسهم. وخلال عام 1910م تمَّ رفع رأس المال المصدق به إلى 250،000 جنيهاً إسترلينياً نتيجة إصدار 170،000 سهماً بواقع جنيه إسترليني للسهم. ولكن تمَّ تخصيص 50،000 منها لشركة واحدة وهي شركة هيرش (Hirsh) بواقع جنيهين للسهم.

دفع أداء الشركة حَتَّى عام 1910م، البعض، ومنهم مِنْ ساهم لأوَّل مرَّة، بدفع ما يفوق قيمة الأسهم المحدَّدة. الواضح أنَّ ذلك الحماس لَمْ يكن نتيجة ما تحقَّق مِنْ أرباح ضئيلة، ولكن بدافع ما هو متوقَّع مستقبلاً ورهان على جاذبيَّة الجزيرة. لقد برهن مشروع الزيداب على أنَّ السُّودان يمكن أنْ ينتج قطناً عالي الجودة، ويحقِّق أسعاراً جيِّدة. وكان متوقَّعاً بأنْ تسلك الجزيرة نفس المنوال بعد بعض الوقت لأنَّ الشركة كانت تحظى بخبرات زراعيَّة، الشيء الذي تطابق مع مفاهيم وسياسة الحكومة في تعظيم الإيرادات. ولكن العام 1911م، أيّ العام الذي تلا زيادة رأس المال الجديد، شهد أسوأ وأدنى محصول وهو ما لَمْ يشهده مشروع الزيداب مِنْ قبل. سبق وأراد مدراء المشروع صرف أوَّل أرباح المشروع لحَمَلة الأسهم، ولكن قرَّروا صرف النظر عن ذلك نسبة لتدنِّي المحصول. ورغم ذلك شهد عام 1911م إسناد إدارة مشروع طيبة للشركة، كما شهد، استناداً على ذلك الإجراء، قرار جمعيَّة منتجي القطن البريطانيَّة شراء 5،000 سهماً بقيمة جنيهين للسهم، وانضم رئيس الجمعيَّة إلى مجلس إدارة الشركة. لقد وجد حَمَلة الأسهم في تلك المساهمة الكريمة تأكيداً وضماناً لاستثمارهم في المشروع وعلَّق أحدهم: ((إنَّ التقرير الأوَّل الذي تسلَّمناه مِنَ الإدارة لَمْ يكن مرضياً، ولكن انخراط الجمعيَّة البريطانيَّة لمنتجي الأقطان ومساهمتها في الاستثمار في المشروع أصبح دافعاً عظيماً لنا لأنَّ الجمعيَّة تدرك مستقبل ونجاح المشروع، ولَمْ تساهم ماليّاً فقط، بل أبدت اهتماماً نشطاً في إدارة الشركة)).

في عام 1912م بدأت الشركة في استلام دخلها عن إدارة مشروعي الزيداب وطيبة. وارتفعت الأرباح إلى ما يفوق 16،000 جنيهاً إسترلينياً، وانعكس ذلك في الاحتفاء بتوزيع أرباح الأسهم لأوَّل مرَّة في تاريخ الشركة بما يعادل 12½ %. وتكرَّر ذلك في عام 1913م. في عام 1914م بدأت عمليَّة الشراكة الجديدة والشروع في ترتيباتها في مشروع طيبة. ولكن كان المحصول حينها مُخيِّباً للآمال. وانخفض إنتاج الفدان عما كان يزيد عن 5 قناطير للفدان في الموسمين السَّابقين إلى 3،8 قنطاراً في عام الثالث. وبرزت مشاكل أُخرى. مع اندلاع الحرب العالميَّة، تدنَّت مستويات التَّسويق، ولَمْ يتمْ بيع ما يعادل نصف إنتاج القطن حَتَّى يناير 1915م. وفشل محصول القمح في

الزيداب. واتَّضح بأنَّ زراعة القمح ضمن الدَّورة الزِّراعيَّة أثَّرت سلباً على خصوبة التربة في الزيداب والجزيرة، وتقرَّر عدم زراعته. وأصبحت قضيَّة مديونيَّة المزارعين في الزيداب، الذين مازالوا يعملون بنظام الإيجار، أصبحت مثيرة للقلق وعليه قرَّر (ماكقليفري) صرف 5،000 جنيهاً إسترلينياً لإيجار الأرض وصرف 4،000 جنيهاً إسترلينياً منْ أرباح الشركة للمزارعين. أدَّى كلُّ ذلك إلى انخفاض صافي الأرباح إلى 5،000 جنيهاً إسترلينياً وانخفض عائد السَّهم إلى 5%.

شهد عام 1915م افتتاح محطَّة الضخ الجديدة في الجزيرة في بركات. وكان محصول القطن جيِّداً سجل 5،3 في بركات و5،16 قنطاراً للفدان في طيبة، ولكن سجلت الأسعار أدنى مستويات لها منذ أنْ بدأت الشركة في إنتاج القطن. وتدنَّت الأرباح إلى ما دون 2،000 جنيهاً إسترلينياً تمَّ الحفاظ على الـ 5% كعائد للسهم، ولكن على حساب ما سوف يتمُّ الحصول عليه مستقبلاً. في عام 1916م ارتفعت الأسعار بشكلٍ جيِّد، ولكن تدنَّت الإنتاجيَّة بشكلٍ كبير. وعليه تمَّ إيقاف صرف عائدات الأسهم كليَّاً ولَمْ يكن ذلك مواتياً للشركة لدفع ما عليها منَ السندات المستحقَّة ولكن تمكَّنت الشركة منْ تأجيل الدفع حَتَّى عام 1923م، على حساب رفع نسبة الأرباح منْ 3½% إلى 6%. في عام 1917م لَمْ يتحسَّن الإنتاج ولكن الأسعار كانت عالية جداً. ارتفعت الأرباح إلى 14،000 جنيهاً إسترلينياً وبلغ عائد السَّهم 10%. في عام 1918م ارتفعت الإنتاجيَّة مرَّة أُخرى واستمرَّت الأسعار في الارتفاع وقفزت الأرباح إلى 50،000 جنيهاً إسترلينياً وقيمة السَّهم إلى 25% وتمَّ إشهارها. وكان عام 1919م عاماً جيِّداً آخر. تمَّ سداد كلِّ المستحقات منَ السندات على الشركة بشكل كامل، أيّ قبل الموعد المحدَّد لاستحقاقها بينما حافظ عائد السَّهم على مستواه 25%.

كلُّ تلك الأرقام ترد مُفصَّلة في شكل جدول في نهاية الفصل السابع. ولكن ورد ذكرها هنا وصفاً حَتَّى أُعطي القارئ صورة ذهنيَّة لجانبين في عمليَّة التنمية، يتمُّ إسقاطهما في بعض الأحيان.

أحد جوانب التنمية طول المدَّة- ثماني سنوات- التي تمَّ خلالها قبول رأسمالي الشركة منَ المساهمين المغامرين، الذين دفعوا أموالاً كرأسمال للشركة دون

الحصول على أيٍّ عائد فوري عليها، ودون التأكُّد مِنْ أنَّهم سيحصلون على ذلك. والجانب الآخر تمثَّل في الكرِّ والفرِّ – المدِّ والجزر في نتائج الإنتاج وحالات الارتياح المتبوعة بالقلق والناتجة عن تذبذب الإنتاج والأسعار. وبدافع الرغبة العظيمة للاندفاع إلى الأمام في عمليَّة التنمية، تمكَّنت هذه الشركات التِّجاريَّة مِنَ البقاء، وحقَّقت قدراً مِنَ النجاح طغي على كلِّ المشاكل والصعوبات بتحقيق تراكم في المدَّخرات في نهاية المطاف. وساد الانطباع في بعض الأحيان بأنَّ قدراً مِنْ ارتفاع مستوى المعيشة، يمكن تحقيقه، اعتماداً فقط على تخطيط حسابي، وتوفير قروض كرأسمال مِنْ بنوك تجاريَّة حسب شروطها. ولكن التَّاريخ الباكر للشركة يعكس كيف كان عنصر المغامرة عظيم الفائدة وفعَّالاً في عمليَّة التنمية، وكم كان ضروريّاً اسهام رأس المال الناتج عن بيع الأسهم دون الاعتماد فقط على القروض البنكيَّة لمقابلة المخاطرة. وكم كان حيويّاً دور المغامرة الإنسانيَّة ودوافعها لدى مَنْ تولوا أمر إدارة الشركة وشعاراتها والعمل مع عدم التقيُّد بالربح أو الخسارة– مع ولوج المخاطر، ولو لا ذلك ما كان للتنمية أنْ تبدأ في السُّودان.

خلال سنوات الحرب ظلّ الاتِّفاق بين الحكومة والشركة حول إدارة مشروع الجزيرة مستقبلاً مُجمَّداً. وعشيَّة استئناف المفاوضات في شتاء عام 1918م توفي (ماكقليفري) بوباء نزلة البرد الأسبانيَّة. وخلفه ماكنيتر (Mackintyre) كمدير لإدارة الشركة لمواصلة المفاوضات مع الحكومة السُّودانيَّة عام 1919م. وما تمَّ التوصُّل إليه مِنْ اتِّفاق، بين الشركة والحكومة لتحديد الواجبات والأسهم للشركاء، أصبح الكتاب والمرجع التِّجاري لمشروع الجزيرة، بالرغم مِنْ إضافة أبواب أُخرى والتوقيع عليها في عام 1926م (ولَمْ يتمْ إكمالها نهائياً حَتَّى عام 1929م). بينما تمَّ الاتِّفاق على بعض التعديلات في الأعوام التَّالية.

مِنَ المفيد هنا ذكر بعض الجوانب لاتِّفاقيَّة 1919م التي تعكس بعض الأمور المحدَّدة، والتي رأت الحكومة الحفاظ عليها، مِنْ أجل المصلحة الوطنيَّة، ومصلحة الشركة التِّجاريَّة. مبدأ الشراكة، وتحديد شروط مساهمة الشركة التي سبق وتمّ التوصُّل إليها في اتِّفاقيَّة عام 1913 التي وفَّرت وضعاً ذا وجهين يضمن للحكومة سُلطة أكبر في الشراكة التِّجاريَّة الحاليَّة ومزيداً مِنَ الحُرِّيَّة مستقبلاً.

ولكن استمرَّ بعض القلق والمخاوف الرسميَّة حول نوايا الشركة وتصرُّفاتها مستقبلاً كمساهم رئيس. وكانت (لكتشنر) بعد إطلاعه على المسودة الأولى للاتِّفاق والتي تمَّت صياغتها وتحضيرها بواسطة بونهام كارتر (Carter) السكرتير القانوني، كانت له تحفُّظات مع إصراره على إضافة فقرة إلى الاتِّفاقيَّة تتضمَّن التزام الشركة العمل بموجب توجيهات وتوجُّهات الحكومة، إذا لَمْ يتعارض ذلك مع عمليَّة التنمية أو إعاقتها.

وكان هناك شكٌّ لدى الحكومة بأنَّ الشركة قد تحقِّق أرباحاً طائلة على حساب المزارع بأساليب غير عادلة، خاصَّة إذا ما تحقَّق لها الهيمنة الكاملة على القروض وأرباحها، ومبيعات البذور، ورسوم حلج القطن. في الزيداب حقَّقت الشركة بعض منْ أرباحها في عمليَّات بيع البذور ومن رسوم حلج الأقطان، إلى جانب هيمنتها على مبيعات الأقطان، وكانت للشركة صعوبات تتعلَّق بمديونيَّات المزارعين. وكانت لتجارب (كتشنر) مع مثل تلك المشاكل في مصر إثارة بعض المخاوف منْ أنْ تدفع الشركة المزارعين إلى المزيد منَ المديونيَّات المحبطة، وكان ذلك في مقدورها كإدارة. الشركة القانونيَّة (يونهام-كارتر) وكردٍّ على مخاوف (كتشنر) تساءلت عن إمكانيَّة إضافة بند عن (الأرباح العادلة) فيما يتعلَّق بدور الشركة كوكيل للقروض، والبذور والحلج لمنعها منْ تحقيق أرباح غير مقبولة منْ تلك العمليَّات الخدميَّة خارج أسهمها في الشراكة.

وعلَّق (وينجت) حول ردِّ فعل (كتشنر) بما يلي:

((يعترف (كتشنر) بحيرته حيال منع الشركة تحقيق أرباح طائلة نتيجة بيع البذور، والمعدَّات، والحلج... إلخ، ليصل إلى الحدِّ الذي يعتقد فيه بأنَّه يجب أنْ لا يسمح للشركة تحقيق أرباح تتعدى 5% لتلك الخدمات. وأشار لي بأنَّه أخطر (ماكقليفري) بذلك مباشرة وبوضوح. كان ذلك توجُّه جيِّد منْ جانبه، ولكنِّي أعتقد بأنَّنا يجب أنْ لا نتدخل بشكل سافر ودقيق في مثل تلك الأمور، عدا اهتمامنا برعاية مصالح المزارعين منَ الاستغلال الفاحش. واعتقد بأنَّه ولمصلحة الشركة أنْ تمتنع وتكفَّ عن استغلال المزارعين)).

بحلول عام 1919م، عكست تجارب الشركة تجاوز بعض تلك المخاوف. ولَمْ تعكس اتِّفاقيَّة 1919م أيّ غيرة فيما يتعلّق بالأرباح، ولكن بنودها عملت على إزالة تلك الشكوك.

فيما يتعلَّق برسوم حليج الأقطان، كان معلوماً في عام 1913م لَمْ يكن لدى الحكومة المال لإنشاء المحالج، وتكفَّلت الشركة بإنشاء المحالج، وامتلاكها، ممَّا يعني صعوبة تدخل الحكومة لضبط رسوم الحلج. بحلول عام 1919م تمكَّنت حكومة السُّودان الحصول على 400،000 جنيهاً إسترلينياً مِنْ قرض الـ 6 مليون جنيهاً إسترلينياً تحت ضمان الخزانة البريطانيَّة، لإنشاء محالج وأعمال أُخرى كدين على الشركة، على أنْ تتولَّى الشركة سداد أقساط القرض للحكومة بأرباح. وعلى الشركة الحصول على الآليَّات، وصيانتها وتشغيل المحالج، شريطة أنْ تتحصَّل على رسوم تغطِّي التكلفة الفعليَّة للعمليَّات.

فيما يتعلَّق بالقروض للمزارعين، أقرَّت اتِّفاقيَّة 1919م أنْ تقوم الشركة بتوفير قروض للبذور والآليَّات والعمالة والعمليَّات الزِّراعيَّة الأُخرى حسب احتياجاتهم الفعليَّة المقبولة، ويحقُّ للشركة رفض منح قروض لا علاقة لها بالإنتاج وللشركة الحقُّ في تحديد مقدار القرض على أنْ تتوافق الأرباح على مثل تلك القروض للمزارعين مع النُظم والموجِّهات التي تمَّ الاتِّفاق عليها مع الحكومة. وبعد انقضاء فترة سماح سداد الدِّيون، كان على الحكومة الالتزام بسداد متأخرات الدِّيون للشركة وبأرباحها وأنْ تتولَّى الحكومة بعدها استرداد المتأخِّرات مِنَ المزارعين. وللحدِّ مِنَ المديونيَّات الزائدة، غطَّت تلك الاتِّفاقيَّة فقط السلفيَّات خلال الاثني عشر شهراً السَّابقة.

وأخيراً، ولإزالة مخاوف (كتشنر) السَّابقة تمَّ وضع بند عام في اتِّفاقيَّة 1919م بأنْ تقوم الشركة ((بالتشاور مع الحكومة في كلِّ القضايا ذات الأهمِّيَّة التي تؤثِّر على التزامهما المشترك فيما يتعلَّق بمصالح الحكومة والشركة والمزارعين)).

بينما تمَّ إدارج تلك البنود لدرء شكوك الحكومة حيال الشركة الزِّراعيَّة، كان للشركة الزِّراعيَّة أيضاً بعض الشكوك المعيَّنة حول نوايا الحكومة. وأهمَّها ما يتعلَّق

بالمساحات ومدَّة امتياز الحيازة. بالطبع، إذا ما كان للشركة الزِّراعيَّة استرداد رأس مالها وتحقيق أرباح، فإنَّ ذلك يعتمد على عدد الأفدنة التي يمكن ريّها سنويّاً، وعلى عدد سنوات استغلالها، بغضِّ النظر عن تبعات عدم اليقين عن حجم الإنتاجيَّة والأسعار والتَّسويق. ظلَّ (كتشنر) في البداية مُتحفِّظاً وديكتاتورياً بشكلٍ سافر حول هذين الموضوعين. كان يتمنَّى أنْ لو كان بدء فترة امتياز الحيازة منْ تاريخ التوقيع على ضمان القرض بواسطة الحكومة البريطانيَّة، بغضِّ النظر عن المدَّة التي تمَّ فيها بناء الخزان والقنوات بواسطة الحكومة السُّودانيَّة ولحين ري الأراضي. وكان أيضاً متردِّداً في التضمين كتابة للحدِّ الأدنى لعدد الأفدنة التي يمكن استغلالها، وكان يتمنَّى أنْ لا يكون مُقيَّداً في اتِّخاذ ما يراه مناسباً فيما يتعلَّق بالتجديد لامتياز الحيازة للشركة بعد نهاية السَّنوات العشر الأولى.

بحلول عام 1919م على الاتِّفاقيَّة، تمكَّنت الشركة الزِّراعيَّة على إدراج بند يشير بأنَّ الاتِّفاقيَّة تظلُّ سارية لمدَّة عشر سنوات منْ تاريخ بدء الري منَ الخزان لمساحات لا تقلّ عن خمسين ألف فداناً لزراعة القطن في الموسم الزِّراعي. وفيما يتعلَّق بالتجديد للحيازة، فقد تمَّ بعد المساومة التوصُّل إلى بند يشترط قيام الشركة بالتزاماتها بصورة مُرضية وعادلة ومقنعة للحاكم العام، ليتمّ التجديد، هذا إذا لَمْ يكن هناك اعتراض لدى المندوب السامي ممثِّل الحكومة البريطانيَّة في مصر، على ضوء تقيُّد الشركة بالنظم في المنطقة والظروف السِّياسيَّة، ممَّا يمكِّن منَ التجديد لها لمدَّة أربع سنوات إضافيَّة وبنفس الشروط.

كانت الشركة أيضاً مهتمَّة بتأكيد عدم أخذ الحكومة ما أعطته بيد لتأخذه بيدها الأُخرى وتخوَّفت الشركة منْ أنَّه ربّما تفرض ضرائب تجعل أسهم الشراكة غير ذات قيمة، وربما يؤثِّر ذلك سلباً على نجاح المشروع في حال مباشرة الحكومة القيام بالعمليَّات لوحدها أو بالاتِّفاق مع شركة أُخرى داخل الأرض المرويَّة.

هذان التخوُّفان سبق وتمَّ التحوُّط لهما ببنود في الاتِّفاقيَّة. أوَّلاً، إعفاء الشركة منْ ضريبة الأرباح، أو الدخل، ومن رسوم الأراضي أو المياه المتَّبعة في السُّودان. ثانياً، إعطاء الشركة الضمان التام للقيام بوظائفها كاملة في المنطقة.

وتمَّ الاتِّفاق كما في عام 1913م بأنْ تُقسَّم جملة الأرباح 40% للمزارعين، و25 % للشركة و35% للحكومة. وجملة الأرباح تُمثِّل قيمة مبيعات كلِّ المنتج مِنَ القطن المستلَّم بواسطة الشركة مِنَ المزارعين، بعد خصم تكاليف الترحيل والحليج، والتأمين والمصروفات الأُخرى المتعلِّقة بالتَّسويق، ومن ضمنها ضريبة الصادر.

برز عدم يقين لدى الشركة فيما يتعلَّق بما سوف تتحصَّله الشركة مقابل قيمة استثمارها مِنَ الأرباح التي سوف تتحصَّل عليها خلال فترة امتياز الحيازة. كان الواجب الأوَّل على الشركة أنْ توفِّر الكادر المناسب والمؤهَّل للتوجيه والإرشاد والمراقبة والإشراف على المزارعين، مع القيام بواجبات الإدارة العامَّة. تلك تكاليف جارية، وكان ممكناً للشركة تقديرها مِنْ تجاربها السَّابقة. إضافة إلى ذلك كان على الشركة، وعلى نفقتها، النظافة وتسوية الأراضي والقيام بتشييد القنوات الفرعيَّة، وتوفير المساكن، والمخازن والمكاتب والمباني الأخرى، وتوفير الآليَّات الزِّراعيَّة الضخمة المطلوبة. كلُّها تكاليف ضروريَّة يمتدُّ نفعها لما بعد فترة الحيازة، وفي ذلك الصدد تمَّت صفقة هامَّة مِنْ نوع خاص.

لن تنال الشركة أيّ مقابل مِنَ الحكومة فيما يتعلَّق بتكلفة نظافة وتسوية الأراضي أو القنوات الفرعيَّة، وعليه كان يمكن أنْ تضيف تكاليف الاستهلاك إلى مصروفاتها السنويَّة الجارية.

فيما يتعلَّق بالمنازل، والمخازن والمكاتب والمباني الأُخرى والآليَّات الزِّراعيَّة الثقيلة فقد وافقت الحكومة على حيازتها عند نهاية فترة الامتياز بعد تقييمها، شريطة أنْ تكون تلك المباني قد سبق إقامتها بموافقة الحكومة، وظلَّت في حالة استعمال مستمر منتظم خلال العامين السَّابقين وأنْ تكون في حالة جيِّدة ومصانة.

تبقَّى أمر المحالج والذي كان موضوع اتِّفاق منفصل خاص. كان على الشركة توفير المحالج وإدارتها وصيانتها خلال فترة الامتياز، على أنْ يتمَّ تحديد مال احتياطي وتحسب لها قيمة إحلال بما يعادل 1.5 %مِنْ قيمة المباني و7.5% مِنْ قيمة ماكينات الحلج. تلك الدفعيَّات تخضع للمراجعة كَلّ أربعة أعوام. على أنْ تَتمَّ إضافة تقديرات الإحلال إلى تكلفة الحلج السنويَّة، المشتركة بين الأطراف الثلاثة.

وبنهاية فترة الامتياز على الحكومة أنْ تدفع للشركة القيمة الأساسيَّة للمحالج لتحوز عليها مع المال الاحتياطي.

تلك التفاصيل الواردة في اتِّفاقيَّة 1919م توضِّح وتعكس المرونة في التعامل المالي وتركيبته لتجاوز المخاوف الكامنة لدى المستثمرين الأجانب والحكومة وضامنيها والمزارعين. وقبل الدخول في المرحلة التَّالية، وكيف أمكن توفيق وضع المزارعين داخل ذلك الإطار، منَ المفيد، إلقاء النظر أوَّلاً للكشف عن الرؤية المستقبليَّة الواسعة لدى قيادات الشركة منَ المستثمرين في ذلك الوقت حيال نشاطهم الاقتصادي، وتحديدهم بسهولة لمصالحهم التِّجاريَّة ضمن أهداف أوسع.

في حديثه للمساهمين في اجتماع في ديسمبر 1919م، أورد (اكستين)، رئيس الشركة ما يلي:

((يسعدنا بشكلٍ خاص، أنْ نتمكن منْ أنْ نطلعكم اليوم على الاتِّفاقيَّة التي تأخَّرت كثيراً والتي نالت قدراً كبيراً منَ التفاوض مع حكومة السُّودان. إنَّها شراكة ثلاثيَّة الأضلاع، ولا يمكنني التركيز على أهمِّية هذا الجزء منَ الترتيب بشكلٍ خاص.

وحقيقة أعتقد بأنَّ ذلك الترتيب يعتبر مكسبنا منْ هذه الاتِّفاقيَّة)).

الشعور بالأهداف المشتركة المنجزة منْ خلال تلك الاتِّفاقيَّة كانت بارزة في خطابات (اكشتين) للمساهمين.

وقد تحدث في عام 1920م قائلاً:

((نقوم بعمل عملاق ضخم. إنَّ التزامنا لعظيم ويشكِّل مسئوليَّة ثقيلة ملقاة على عاتق المديرين. ليس علينا فقط النظر في مصلحة مساهمينا، ولكن علينا أيضاً اعتبار مصالح شركائنا، وبالتحديد الحكومة السُّودانيَّة، والمزارعين الوطنيين، والذين لا يُمثَّلون في إدارة هذه الشركة.))

وقد تناول اللورد لوفات (Lovat) نفس ذلك التوجُّه في عام 1925م، قائلاً

للمساهمين في الشركة:

((أحبُّ أنْ أذكِّركم بأنَّكم ليسوا فقط شركاءَ في مشروع زراعي ضخم، ولكنَّكم ترتبطون، ربّما، بواحد منْ أكبر المشروعات الاستعماريَّة للتنمية القائمة الآن. إنَّه ليس المشروع الذي يُحقِّق فوائد ماديَّة لبريطانيا وصناعة الأقطان فقط، ولكنَّه يضيف أيضاً وبشكلٍ واسع تحسين ورفاهيَّة المواطنين في مناطق تعاملها.))

كان (اكشتين) رئيساً للشركة حَتَّى عام 1927م، وفي خطابه الذي أعلن فيه تقاعده، قال:

((كلما دقَّقت النظر بإمعان في العمل الذي تقوم به الشركة في السُّودان، كلما كان واضحاً بالنسبة لي وتأكَّدت لدى الفوائد العظيمة لترتيبات التعاون المثمر والتي نعمل بموجبها، ليس فقط كشركاء أساسيين ذوي مصلحة، ولكن للبلاد بشكلٍ عام. هذه الحقيقة تجعلني أبادر لأقول بأنَّ بلدان المناطق المداريَّة، إذا ما حذت حذو السُّودان وتبنَّت بحُرِّيَّة تلك الترتيبات، وتناولت ورقة منْ كتاب حكومة السُّودان في هذا الصدد، سوف، وبكلِّ تأكيد، تحقِّق تنمية متسارعة لمواردها الطبيعيَّة، وسوف تنمِّي بالمثل رفاهيَّة وقناعة مواطنيها بشكلٍ كبير. وإذا ما سئلت عن تحديد السِّياسَة التي سوف يتَّخذها خلفي في رئاسة الشركة، فإنِّي سوف أجيب:

خلق ورعاية، ولأقصى حدٍّ ممكن، صلات عمل متناسقة، شكلاً وموضوعاً وروحاً مع الحكومة في الخرطوم، وبذل كلِّ الاحترام والاعتبار لمواطني السُّودان وإذا ما تمَّ اتِّباع ذلك سوف تظلُّ الأمور طيِّبة ومثمرة)).

الفصل السابع

مُلَّاك الأراضي واتِّفاقيَّة الإيجار للزراعة

بعد توقيع اتِّفاقيَّة 1919م، اتَّجهت حكومة السُّودان للشريك الآخر. وفَّرت المحطَّات التجريبيَّة في طيبة وبركات، والتي ظلَّت عاملة لأكثر مِنْ خمسة أعوام، وفَّرت نمطاً وخبرة مِنْ أجل أهداف الاتِّفاقيَّة الرَّئيسة: ((الالتزام المشترك بالشراكة مع الشركة لتطوير الزراعة في المناطق المرويَّة وإرشاد ومساعدة المزارعين)). ولكن اختيار قلَّة مِنَ المزارعين المتطوِّعين للعمل بموجب شراكة سنويَّة إيجاريه لوحدات مِنْ ثلاثين فداناً، في الأراضي التي استأجرتها الحكومة مِنْ مُلَّاكها للمحطتين التجريبيتين، شكَّلت صفقة صغيرة، مقارنة بالمساحات المراد ريّها لكلِّ السُكَّان داخل الـ 300،000 فداناً.

ولكن هل كانت الاتِّفاقيَّة مختلفة؟ وإذا ما ظلَّت عمليَّات الإرشاد والمساعدة والري ناجحة عمليّاً، كان لازماً تحضير الأرض وتخطيطها للتمكُّن مِنَ الاستغلال الأمثل للمياه، في وحدات كبيرة بالقدر الذي يتحقَّق فيه الدخل المناسب للمزارع، وأن لا تكون كبيرة بالقدر الذي يصعب معها القيام بمهامها الزِّراعيَّة، مع الالتزام العلمي السليم لاستغلالها. ولا يمكن تحقيق أيّ مِنْ ذلك، إذا تمَّ تقديم ذلك لمُلَّاك المساحات المتباعدة مِنَ الملكيَّات الخاصَّة.

برز أيضاً موضوع القيمة الإضافيَّة. إنَّ استثمار رأس المال الحكومي- والذي يُمثِّل استثماراً إنابة عن المجتمع جميعه، قد يؤدِّي إلى رفع قيمة الأرض مِنْ خمس شلنات أو عشرة، إلى عشرة أو عشرين جنيها للفدان. هل ستذهب تلك الزيادة إلى جيوب مُلَّاك الأراضي الذين لَمْ يساهموا في استصلاحها؟ وكيف يمكن أيضاً تفادي الإيجار مِنَ الباطن ونظام الشيل- والرهن مقابل الدِّيون. ولأجل حماية المزارع

الجاد، كان على الحكومة أنْ تضبط استغلال الأرض. كيف يمكنها أنْ تقوم بذلك وتحافظ في ذات الوقت على علاقات التعاون مع المواطنين؟ ما هي المكاسب أو المقابل الذي يمكن بذله، لمُلَّاك الأراضي المرويَّة للمشاركة في الزراعة، إذا ما قرَّرت الحكومة السَّيطرة على الأرض؟

هذه الأسئلة ظلَّت مكان اهتمام منذ عام 1912م، وحَتَّى عام 1919م حينما اتُّخذت الترتيبات للإجابة على الأسئلة حول موضوع استغلال الأراضي المرويَّة. وفي مارس عام 1920م صدر إعلان لكلِّ مُلَّاك الأراضي داخل الأراضي المرويَّة، وتضمَّن:

1. أنَّ الحكومة بصدد ري 300 ألف فداناً بواسطة خزان سنار. وخريطة الأراضي التي سيتمُّ ريّها مودعة بمكاتب الحكومات المحليَّة للإطلاع عليها.

2. سوف يُحتذى النظام العام المتَّبع في مشروعي طيبة وبركات.

3. مُلَّاك الأراضي لن يحرموا مِنْ حقوقهم وتظلُّ سارية فيما يتعلَّق بحُرِّيَّة تحويل ملكيتها، أو رهنها أو إيجارها لمواطني المنطقة.

4. سوف تقوم الحكومة بإيجار كلّ الأراضي المرويَّة داخل المشروع وتدفع إيجارها. ولكن الأراضي المطلوبة للأشغال الدائمة مِنْ قنوات ومبانٍ سوف تُشترى مباشرة بواسطة الحكومة.

5. سوف يكون الإيجار مبدئياً لفترة أربعين عاماً، وهي المدَّة المقرَّرة للحكومة لترد قرض تمويل ري المشروع. وكانت خطَّة الحكومة إيقاف الإيجار بعد أربعين عاماً، ولكنَّها احتفظت بحقِّها في تمديد المدَّة إذا ما كان ذلك ضرورياً للمصلحة العامَّة.

6. ولتقييم قيمة الإيجار خلال الأربعين عاماً، أوفي حالة تمديد المدَّة، وأيضاً فيما يتعلَّق بشراء الأراضي تحت الإشغال الثابتة مِنْ قنوات ومباني، فإنَّ الحكومة لن تضع في حسبانها أيّ زيادات على القيمة بسبب ري المشروع. وفيما يتعلَّق بقيمة إيجار الأرض سوف تضع الحكومة إيجاراً سنويَّاً ثابتاً للفدان، يتمُّ إعلانه قريباً.

7. أراضي المشروع المرويَّة سوف يتمُّ إيجارها للمزارعين بنفس الشروط المتَّبعة الآن في مشروعي طيبة وبركات.

8. في حالة تخصيص الأراضي للإيجار، فإنَّ مالكي الأراضي المُستأجَرة سوف يمنحون الفرصة لاستغلال المساحات التي يتمكَّنون مِنْ زراعتها في محيط أراضيهم بقدر الإمكان.

9. سوف يسمح للمزارعين إضافة إلى القطن، زراعة كميَّات كافية مِنَ الذُّرة لاستهلاكهم الخاص، وليس للبيع.

كان ذلك إعلاناً أوَّلياً. بعد نقاش مستفيض وتفاوض مع المزارعين والمواطنين سُلطات المديريَّة والجهات الأُخرى المعنيَّة تمَّ اعتماد المقترحات في وثيقة ((قانون أراضي الجزيرة)) لعام 1921م. ذلك الإجراء التمهيدي ذكَّر المواطنين بأسباب قرار الحكومة:

الفُرصة الطبيعيَّة تتمثَّل في ري الأراضي الواقعة بين النِّيلين الأَبْيَض والأزرق، والتي كانت تزرع فقط بطرق متخلِّفة بمحاصيل مطريَّة، مع تذكير المواطنين بالتكلفة العالية للأشغال والبنيات التحتيَّة المطلوبة، وبالقرض الضخم لتنفيذ تلك البنيات، وبدون تغيير حدود المساحات المملوكة حالياً، فإنَّه يصبح مِنَ المستحيل تنفيذ ري تلك الأراضي وزراعتها بشكلٍ تجاري استثماري اقتصادي، لأنَّ أغلب مُلَّاك الأراضي ليست لديهم خبرة بالري، ولن يكونوا قادرين على تحضير وزراعة أراضيهم، لأنَّ تلك الأراضي بوضعها آنذاك تزرع فقط عند هطول الأمطار الغزيرة ولذلك ظلَّت قيمة الأراضي المطريَّة متدنِّيَّة، بينما سوف تزيد قيمة تلك الأراضي وتتضاعف بشكلٍ كبير بإنجاز بنيات وأشغال الري الحكوميَّة. تلك كانت الأسباب التي جعلت الحكومة مُصرَّة على حيازة الأرض وإيجارها كما ورد في الإعلان أعلاه.

نصَّ القانون على تحديد قيمة الإيجار السَّنوي للفدان بعشرة قروش (شلنين). وبلغ التعويض في حالة الحيازة التامَّة وملكيَّة الحكومة للأرض جنيهاً واحداً مصرياً للفدان، ومثلت السِّعر الجاري حينها حَتَّى لأخصب الأراضي المطريَّة. ووضع النَّص

بنداً بأحقيَّة مُلَّاك الأراضي المرويَّة لحيازة حوَّاشات ولكن في حدود تشترط إمكانيَّة قيامهم بزراعتها بأنفسهم بالكفاءة المطلوبة، مع خضوعهم لنفس الشروط كبقيَّة المزارعين. احتفظت الحكومة بحقِّها في توزيع الأراضي غير المملوكة لأحد، وإيجارها للمزارعين القادرين على زراعتها حسب تقديرها.

ولحماية المزارعين مِنْ تجار الشيل والدائنين، فقد جرى تعديل في عام 1923م لقانون أراضي الجزيرة مِمَّا يجعل أيّ رهن أو رد أيّ دين على حساب المحصول للمؤجر لتغطية ديون الشيل، أمراً غير قانوني، لا يتمُّ إلَّا بموافقة الحكومة كتابة. تجارب المعضلات وبعض الصعوبات في الحصول على الحقوق المكتسبة على الدِّيون والتعويضات الخاصَّة بالعمل المأجور، دفعت الحكومة لتعديل بعض بنود قوانين 1921 و1923م، والعمل بموجبها بعد التعديلات في صياغة جديدة تضمَّنها ((قانون أراضي الجزيرة لعام 1927م)).

مِنَ الصعب جدَّاً عدم المبالغة في تأثير قانون الأراضي على النواحي الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة في المنطقة، وعبرها على كلِّ السُّودان. الملاحظ أنَّ الحكومة لَمْ تقم بتأميم الأرض. ربّما كان مستحيلاً أنْ تقدم على ذلك، ولكنَّها في ذات الوقت نالت ثقة وتعاون المواطنين، بإيجارها للأرض لمدَّة أربعين عاماً. أجلت الحكومة أمر القيمة المضافة لإيجار الأرض. سماحها لمُلَّاك الأراضي لتحويل الملكيَّة أو الرهن لأراضيهم لمزارعين مِنْ مناطقهم شكَّل ثغرة للحيازة والمضاربة التي قد تحدث عند قرب نهاية الأربعين عاماً، وتلك الثغرة شكَّلت قلقاً حقيقاً للحكومة فيما بعد.

رغم كلِّ ذلك، شكَّل قانون الأرض أسلوباً ذكياً للسيطرة على الأرض، دون إحداث قلاقل حول الحقوق الموروثة التقليديَّة للملكيَّة، مع منع مُلَّاك الأراضي مِنْ استغلال ذلك الحقّ لتحقيق مكاسب على حساب المستأجر لأرضه مستقبلاً. أصبح حقُّ الملكيَّة مجرد إيجار معلوم، فيه ضمان مقدّر لصاحب الأرض واستثمار مربح تدعمه القروض المدفوعة بواسطة الخزانة البريطانيَّة. ولكنَّه أصبح حقَّاً بعيداً تماماً عن عمليَّة الإيجار الجديد. بالحيازة وعقد الإيجار حلَّت الحكومة مكان صاحب الأرض ونالت بذلك 60% مِنَ المحصول النقدي لترد ما عليها مِنْ أقساط الاستثمار مع

تعظيم إيرادات الدَّولة، مع دفع جزء منْ تلك الإيرادات للشركة الزِّراعيَّة بصورة مؤقَّتة مقابل خدماتها. لَمْ تكن لأيٍّ منْ مُلَّاك الأراضي أيّ سُلطة لزيادة قيمة الإيجار على حساب نصيب المزارعين حسب ترتيبات العائدات الجديدة.

ونتجت عن تلك الترتيبات فوائد أُخرى، ببسط الحكومة سيطرتها على الأراضي واستغلالها مع الإصْرار على شروط الإيجار للمزارعين فيما يتعلَّق باقتصاديَّات عائدات الحوَّاشة المُستأجَرة القائمة على دورة زراعيَّة سليمة، وفَّرت الحكومة بذلك للمزارعين فوائد، عادة ما تتوفَّر فقط لإدارة المزارع الحكوميَّة الضخمة، وعلى ذلك الأساس أمكن الاستغلال الأمثل للعمليَّات الزِّراعيَّة الحديثة، مثال توفير القروض بأرباح زهيدة وتوفير الآليَّات والبذور المنتقاة، والسماد، الشراء منْ حساب مشترك لاحتياجات تأسيس المحصول، وفرز درجاته مع تحضيره وتجهيزه وتسويقه. تتمُّ كلُّ العمليَّات بتكلفة محدَّدة دون وسطاء.

حقَّقت إجراءات منع رهن الأرضِ المُستأجَرة، ومنع قبول أيّ قروض مقدَّمة للمزارع مقابل المحصول منْ جهات أُخرى غير الحكومة، ومع الاعتماد فقط على السلفيَّات حسب ترتيبات الشراكة. حقَّقت تلك الإجراءات الضمان للمزارع ضد أسوأ التداعيات؛ مثال فقدان حيازته لأرضه لتُّجار الشيل. وبمنح مُلَّاك الأراضي حيازات إيجار كغيرهم، حسب رؤية الحكومة شريطة مقدرتهم لزراعتها بأنفسهم وبكفاءة، مع الاحتفاظ بحقِّها في إيجارِ ما يزيد عن حاجة المالك، لمن تراه قادراً على زراعتها. تمَّ توزيع الحيازات بطريقة لَمْ تمكِّن إلَّا القليلين جدَّاً منَ المُلَّاك لحيازة أكثر منْ حوَّاشة واحدة. وبتلك الإجراءات تمَّ ضمان توزيع العائدات والفوائد على أكبر عدد منَ المواطنين.

البديهي أنَّ تلك الترتيبات الجديدة سيكون لها مستقبلاً تأثير على المجتمع، ولكن ما هو تأثيرها على المزارع الفرد؟ كانت الإجابة – خليط منَ السَّيطرة عليه مع مساعدته. والمساومة بين فقدان بعض حريته لتحقيق منافعه. وبمجرد أنْ أصبح مزارعاً فرداً مُستأجِراً للأرض، إنْ كان منْ مُلَّاك الأراضي أو غيرهم، فإنَّه قد انضم بذلك كفرد في منظومة ومؤسسة تسعى لتوفُّر له مزايا ومكاسب واضحة لرفع

مستوى معيشته. إلى جانب التسهيلات المذكورة أعلاه منْ أجل إنتاج المحصول النقدي القطن، فإنَّ توفير الري لزراعة قوته- الذُّرة، تعدُّ ميزة جاذبة للمزارع. حسب الدَّورة الزِّراعيَّة التجريبيَّة التي تمَّ تطبيقها أوَّلاً في مشروع طيبة، كان على المزارع قبول الشراكة في أرباح وعائدات كلّ إنتاجه منْ قطن وخلافه، ولكن بحلول عام 1919م تمَّ تعديل هذا الشرط، وأصبحت الشراكة في أرباح عائدات القطن فقط. تمَّ إبعاد القمح منَ الدَّورة، وأصبحت الدَّورة ثلاثيَّة: قطن، (ذرة أو علف (لوبيا)، وبور. وبذلك أصبحت الذُّرة واللوبيا حقَّاً خالصاً للمزارع. لا يدفع المزارع عنهما أجرة للأرض أو الماء. كما تمَّ إعفاء المزارع منْ كلِّ أشكال الضرائب العاديَّة على محاصيله الخاصَّة، وكان كلُّ ذلك مضمناً في نسبة الـ 60% التي تتحصَّل عليها الحكومة منْ فوائد القطن. تلك الامتيازات أضحت عائقاً عظيماً في السَّنوات التَّالية أمام جبايَّة إيرادات الحكومة المحليَّة.

كان صعباً بالطبع التنبؤ بما يمكن أنْ تحقِّقه مكاسب القطن مقارنة بما كان عليه الحال قبل إدخال نظام الري. أصدرت الحكومة صورة تقديريَّة للموازنة الاقتصاديَّة للمنطقة المرويَّة على النحو التَّالي: بلغت قيمة الإنتاج الكُلِّي للذُّرة في الماضي في مساحة 200،000 فداناً، والتي تمثِّل مساحة المشروع المراد ريِّها 100،000 جنيهاً مصرياً لإنتاج ما يعادل تقريباً 20،000 طناً. إنتاجيَّة الذُّرة لتلك المساحة قد تصل مستقبلاً إلى 17،500 طناً.

وفي حال عدم هطول الأمطار بالقدر الكافي، فإنَّ الأراضي المرويَّة سوف تنتج بالطبع محصولاً أكبر بكثير منَ الأراضي المطريَّة سابقاً. بالإضافة لذلك سوف تتوفَّر اللوبيا كعلف للحيوانات. فيما يتعلَّق بالقطن، فإنَّ إنتاجيَّة ثلاثة قناطير للفدان سوف تنتج 300،000 قنطاراً، تعادل قيمته، (بسعر 6 جنيهات للقنطار (أيّ 14،5 بنساً للرطل) 1،800،000 جنيهاً مصرياً. بذلك يقفز نصيب المزارعين بما يعادل 720،000 جنيهاً مصرياً. إضافة إلى ذلك تستفيد المنطقة عامَّة منْ منصرفات الحكومة والشركة الزِّراعيَّة منْ أنصبتهما في العمليَّات الزِّراعيَّة والإداريَّة ليصل إجمالي المال المتداول منْ إنتاج القطن إلى ما يقارب 1،000،000 جنيهاً مصرياً سنويَّاً، مقارنة بـ 100،000 جنيهاً مصرياً قبل إنتاج القطن في السَّابق لنفس المساحة.

يتحدَّد نصيب المزارعين مِنْ أرباح القطن بعد خصم ما تمَّ صرفه على الزراعة بـ 720،000 جنيهاً مصرياً ولكن حَتَّى بعد الخصم لن تقل أرباحهم عن 350،000 جنيهاً مصرياً مقارنة بما يقدر بـ 20،000 في السَّابق.

عكست تلك التقديرات الاقتصاديَّة للمنطقة تحسُّناً ملحوظاً، ولكن في مقابل كلِّ ذلك برزت بعض الهموم لتساور الأفراد. كان المزارع مسئولاً وعلى حسابه الخاص القيام بكلِّ العمليَّات في أرضه حَتَّى (لقيط) جني القطن وتسليمه إلى نقاط الاستلام المحليَّة. وحسب نظام مشروع طيبة تُحسب أرباح المزارع على النحو التَّالي:

يتمُّ فتح حساب لكلِّ مزارع على حدة بمكتب المشروع المحلِّي يتمُّ فيها تسجيل الكميَّة ودرجة الفرز لقطنه الخام في حسابه الدائن (له)، لا يتمُّ دفع القيمة عند الاستلام، ولكن ولكي لا تطول مدَّة انتظار المزارع لاستلام عائداته لحين تسويق وبيع القدر الكافي، كان يتمُّ تحديد قيمة تقديريَّة لعائدات المحصول مخصوماً منها تكلفة الترحيل والحلج، والتَّسويق، للوصول إلى رقم أولى للعائد الكُلِّي لكلِّ مِنَ الشركاء الثلاثة، المزارع، الحكومة والشركة الزِّراعيَّة. 40% مِنَ العائدات للمزارعين جميعاً، يتمُّ بعدها صرفها حسب الحساب الفردي لكلِّ مزارع مع اعتبار الوزن ودرجة الفرز التي سبق تسجيلها لمصلحته في حسابه الفردي.

هذه الدفعيَّة للحساب الفردي لكلِّ مزارع تمثِّل دفعة أوَّليَّة لمصلحته (حساب الدائن). مقابل ذلك في صفحة المنصرفات تدخل تكاليف الحراثة، والبذور إضافة إلى أيِّ سلفيَّات أُخرى. بعد خصم تلك السلفيَّات مِنَ العائد الأولي، يتحصَّل المزارع على أرباحه. مع تقدُّم عمليَّات التَّسويق ليتعدَّى مقداره التقديرات الأوَّليَّة (المحافظة)، يتحصَّل المزارعون على عائدات إضافيَّة مِنْ وقت لآخر وأطلق عليها ((الفروقات)) لمصلحة كلِّ مزارع. عند الفراغ مِنْ بيع كلِّ المحصول والحصول على القيمة النهائيَّة الكليَّة للمحصول، يتحصَّل المزارع أيضاً على نصيبه المتبقي مِنْ حساب العائدات النهائيَّة. مجموع ما يتحصَّل عليه المزارع مِنْ عائدات أوَّليَّة والإضافات التَّالية بعد بيع كلِّ المحصول يُمثِّل نصيبه مِنْ محصول القطن. بعد خصم كلِّ السلفيَّات مِنْ مجمل عائداته، ليتحصَّل المزارع على أرباحه الصافيَّة لذلك الموسم، وتحفظ

تفاصيلها في سجلات الشركة الزِّراعيَّة لكلِّ مزارع على حدِّة، وكان متاحاً للمزارع مراجعة عائداته حسب سجِّله لدى الشركة.

هَدَف ذلك النظام إلى مساعدة المزارع لاستلام عائداته بسرعة ودقَّة وشفافيَّة، رغم صعوبته وتعقيداته. ولكن كان لا بُدَّ مِنْ اتِّباعه لكي يتحصَّل المزارع على نصيب 40% مِنَ الربح الكُلِّي الصافي. وفيما يتعلَّق بالشراكة كانت حسابات الحليج والتَّسويق والعائدات مِنَ التَّسويق تُحفظ في رئاسة الشركة ببركات. إضافة إلى ذلك، وبما أنَّ عمليَّة التَّسويق تعتمد على السُّوق واحتياجه، فإنَّ مواقيت وحجم الأرباح والفروقات كان يصعب التنبؤ بها، ممَّا يعني بأنَّ ذلك النظام كان يبدو عبارة عن دفعيَّات أوَّليَّة جزافيَّة تقديريَّة مِنْ رئاسة الشركة، مع الاعتماد على الثِّقة في تقديراتها لقيمة القنطار ودرجات الفرز. نظام بيع القطن بقيمة ثابتة عند الاستلام، كما كان الحال مع العديد مِنَ المحصولات في البلدان الأُخرى، كان يمكن أنْ يكون سهلاً جدَّاً، ولكن تنقصه الدقَّة، إلى جانب عدم توزيع الصرفيَّات بشكلٍ واسع خلال الموسم.

برز أمر آخر يعدُّ هاجساً حول تقدير أرباح المزارع. بالرغم مِنْ أنَّه مِنْ ناحية حسابيَّة، بأرقام صحيحة بالسِّجلات، يمكن التحقُّق منها بواسطة مراجعين، إلَّا أنَّه لَمْ يتضمَّن ما يصرفه المزارع بجهوده الخاصَّة وأي تكاليف أُخرى يتكفَّل بها كإيجار عُمَّال زراعيين لمساعدته، والتي لا تدخل ضمن سلفيَّات الشركة. كان ذلك أمراً طبيعيّاً، لأنَّ الهدف مِنْ مشروع الجزيرة في الأساس تمثَّل في الاعتماد على مزارع مستقل يقوم بالعمليَّات الزِّراعيَّة دون أنْ يعتمد على إيجار آخرين.

ومع ذلك ظلَّت الهواجس حول كيفيَّة التوصُّل إلى نصيب المزارع، وإلى أيِّ مدى يشكِّل سجل الحسابات الصورة الحقيقيَّة لمستوى معيشة المزارع– وما إذا كانت نسبة 40% عادلة؟ –هواجس تطوَّرت بمرور الزمن لتصبح محوراً للجدل الواسع، وممَّا يثير الدهشة إنَّ مواطني الجزيرة قد تقبلوا ذلك التغيير الجذري في طريقة حياتهم، بل رحبوا به.. العديد مِنْ تقارير مُفتِّشي المديريَّة أفادوا في تقاريرهم عند بداية المشروع بأنَّ المزارعين كسالى، متعصِّبون ومحافظون– وقد ذهب أحدهم

إلى حدِّ قوله ((إنَّ عدم الاهتمام الواضح وسط الجزء الأعظم منَ المواطنين يجب التَّغلُّب عليه بالإقناع والحجَّة. وإنِّي قد علمت بأنَّ أحد الشيوخ قد حذر اتباعه بعدم إنشاء السواقي، مفتياً بأنَّ الأمطار التي يرسلها الله لزرعهم كافية لكلِّ احتياجاتهم. إضافة إلى ذلك ولسنوات عديدة اعتمدوا على الرقيق في الأعمال الصعبة والثقيلة)).

وقبولهم لنظام الشراكة بمشروع الجزيرة يبدو أكثر مدعاة للدهشة لقبولهم أسلوب العصا والجزرة. شمل التغيير مساحة 300،000 فداناً، ولَمْ يسمح لأيِّ مزارع أنْ يشذَّ عن تلك الترتيبات، لاتِّباع الأساليب السَّابقة، طالما أصبح حقُّه في حواشته مضموناً. وفي حالة مخالفة ترتيبات الشراكة، تتَّخذ إجراءات صارمة تحدُّ منْ حُرِّيَّة مثل ذلك السُّلوك.

الاتِّفاقيَّة الفرديَّة مع المُستأجِر، التي تمَّ تطبيقها في مشروعي طيبة وبركات، قد سبق الأخذ بها اهتداءً بتجربة الزيداب، وكانت تُجدّد في استمارة سنويَّة تحتوي على الشروط الملزمة ومنها: على المزارع فلاحة الأرض بكفاءة ملتزماً بالدَّورة الزِّراعيَّة المنصوص عليها، ولا يجوز للمُستأجِر تحويل حيازته أو إيجارها منَ الباطن بدون موافقة مكتوبة. وعليه قبول واتِّباع إرشادات وأوامر مُفتِّشي الشركة الزِّراعيَّة. وإذا ما أهمل المُستأجِر زراعته يمكن للشركة، دون موافقته، اتِّخاذ الإجراءات الكفيلة بسلامة المحصول، وإجباره لدفع كلّ تكلفة العمليَّات التي لَمْ يقم بها. وأخيراً فإنَّ أيّ خرق لشروط الإيجار قد يستدعي تدخُّل الحكومة، عبر وكيلها الشركة الزِّراعيَّة، لاستعادة الأرض لملكيتها وإنهاء عقد الإيجار.. خلاصة الأمر، على الورق تبدو العديد منَ الالتزامات جيِّدة، لا يعادلها إطمئنان بنفس القدر.

ومع ذلك لَمْ يكن هناك سوى جنود بُكْم لا يتصرَّفون. تشكَّل كلُّ الطاقم الإداري البريطاني في السُّودان في عام 1914م منْ 110 فرداً، عدا الفنيين. في عام 1908م، اغتال بعض سُكَّان منطقة الجزيرة مفتِّشاً بريطانياً ومأموراً مصرياً. إنَّ خضوعهم يمكن أنْ يكون اقتداءً بمثلين عربيين محلِّيين متداولين في تلك الأيَّام، خاصَّة وأنَّهم مولعون بالتعبير عن سلوكيَّاتهم بالأمثال يقول أحدهما ((منْ يملك السيف يملك الأرض)) والآخر ((الحكومة كالوالد)). لقد قبلوا حقيقة احتلال البلاد بالحرب، لتُدار

بعدالة في زمنَ السلم.

إلى جانب ذلك تمثَّل البرهان في المساحات التجريبيَّة. المخاوف النظريَّة تفقد أهميتها مقارنة بالتَّجارب العمليَّة لمن كانوا مزارعين، وتجدر الإشارة هنا إلى مذكِّرة الحكومة في مارس 1920م، والتي اجتهدت الحكومة لتؤكِّد فيها بأنَّ المقترحات الجديدة سوف تماثل ما تمَّ تطبيقه منْ ترتيبات في مشروعي طيبة وبركات. الأسعار العالية جداً، والخارجة عن المألوف، للقطن في عام 1919م حقَّقت أرباحاً هائلة لأولئك المزارعين.

بعد توقيع الاتِّفاقيَّة مباشرة، شرعت الشركة الزِّراعيَّة بدعم منَ الحكومة إنشاء مشاريع ري تجريبيَّة بالطلمبات، بهدف تكوين نواة منَ الإداريين والمزارعين المتدرِّبين على ذلك النظام، وإعدادهم لحين قيام الخزان وزراعة كلِّ مساحة الـ 300،000 فداناً ريّاً. باستعمال الطلمبات تمَّ ري 19،500 فداناً في الحاج عبد الله خلال الفترة 21–1922. كما تمَّ إضافة 30،000 فداناً خلال الأعوام 23– 1924 بواسطة طلمبات بود النو. بتلك الطريقة تمَّ ري ما يعادل خمس المساحة المقرَّرة، قبل انسياب مياه الخزان للمرَّة الأولى على كلِّ المساحة المقرَّرة في موسم 25– 1926م.

لعب المفتِّشون الدّور الهام في التَّغلُّب على سلوكيَّات الخمول وعدم الاهتمام مع نشر الثِّقة في نوايا وأهداف الحكومة. لقد أوكل للمستر كلارك (Clarke)، بوصفه ضابطاً إدارياً، قضايا توزيع الحوَّاشات والإيجار، والبت في القضايا المتعلِّقة بذلك بين المواطنين، إلى جانب خدمات الري والعلاقة مع الشركة الزِّراعيَّة.

عاش (كلارك) وسط المواطنين، وكان بالنسبة للعديد منَ السُكَّان المُمثِّل الوحيد للحكومة الذي تعاملوا معه.. شخصيته العطوفة وفرصته السانحة لشغل تلك الوظيفة سهّلت الأمور وعكست مثالاً حميماً لوظيفة الحكومة. وكان ضرورياً أيضاً إقناع المزارعين وكسب ثقتهم في إشراف الشركة الزِّراعيَّة. وكما أورد أحد مديري الشركة الزِّراعيَّة الجنرال ازكويز (Asquith) في خطاب له للمساهمين في لندن في عام 1926م.

((إنَّ كلَّ الإنجازات الفنيَّة كانت ستصبح عديمة الجدوى، لولا الثِّقة المطلقة التي يبديها المواطنون في شباب كوادرنا منَ المُفتِّشين. كان عليهم تسجيل عقود إيجار لعدد 6،000 مزارعاً جديداً. وإنَّه لَمْ يكن ممكناً توقيع كلِّ تلك العقود، لولا تجارب الشركة الزِّراعيَّة السَّابقة والثِّقة التي اكتسبتها بالمعاملة العادلة الحسنة مع المواطنين بواسطة مُفتِّشينا)).

وكان هناك إنجاز آخر هام للحكومة في عام 1925م. عندما اكتمل بناء الخزان، وتمَّ أخيراً تدشين المشروع، فقد وصف حاكم عام السُّودان أرشر ((Archer)) الحدث كأحد أهم المنجزات في تقريره موضِّحاً ميزات المشروع. ظلَّت الحكومة، كما برهنت الأحداث، مقتنعة بواجبها بالإشراف والسَّيطرة على التنمية لحماية المواطنين منَ الاستغلال. لقد آمنت الحكومة بأنَّه لا بُدَّ منَ النموِّ والتطوُّر الاقتصادي، ولكن دون فرضه بواسطة أجانب، لا يأبهون بتأثير ذلك على المجتمعات المحليَّة سلباً، ولكن كان لا بُدَّ وأنْ تكون التنمية الاقتصاديَّة عمليَّة تنشأ منَ الداخل، وتتناسب مع النظام الاجتماعي السائد للمواطنين. كان نظام الشراكة المتفرِّد لمشروع الجزيرة بالنسبة للحكومة مثالاً لتحقيق تلك الأهداف. وقد كتب الحاكم العام:

((أعتقد بأنَّ مشروع الجزيرة يشكِّل مفهوماً جديداً، حول تطبيق العلم الغربي على الشئون الاقتصاديَّة للمواطنين السُّودانيين. في مثل تلك الظروف، يجب أنْ تقوم الشراكة بين المواطنين، والحكومة والشركة الزِّراعيَّة، بما يضمن لكلٍّ نصيبه منَ العائدات بنسبة مئويَّة. ولكن هناك جانب آخر للمشروع يجب إبرازه. إذا لَمْ تُتخَذ العناية الخاصَّة، فإنَّ الاعتبارات الاقتصاديَّة وحدها قد تصطدم بالأسس الإداريَّة المتَّبعة، ممَّا يعرض النظام الاجتماعي التنموي السائد للخطر. سياسة النظام الإداري في السُّودان تسعى لترسيخ كلِّ ما هو مفيد في مؤسسات النظام الأهلي. والطريقة التي تمَّ اتِّباعها لتدشين هذا المشروع الاقتصادي تؤكِّد بشكلٍ قاطع سياستنا الإداريَّة. المواطن يزرع أرضاً يملكها والنظام الاجتماعي الذي اعتاد عليه يظلُّ سائداً. في واقع الأمر، وبما أنَّنا نسعى لتطوير المؤسسات الأهليَّة السائدة، بإضافة عناصر منْ بلدان متقدِّمة، نسعى أيضاً في مشروع الجزيرة لتطوير أساليب الزراعة المحليَّة بإدخال الأساليب العلميَّة، دون أنْ نُغيِّر التطوُّر الاجتماعي الطبيعي للمجتمع)).

ليس هناك أدنى شكٍّ، في أنَّ تناسب التنمية والتطوُّر مع طبيعة المجتمع الأهلي، لعبا الدور الأساسي في تحقيق قبول المشروع والحماس له.

ومع ذلك الوصف حول كيفيَّة انسجام المزارع وأرضه في إطار صورة المشروع، اجتازت قصَّة المشروع عقبة ماليَّة أُخرى هددت بوضع حدٍّ لكلّ المشروع. ولا بُدَّ هنا مِنَ الرجوع إلى عام 1921م.

لقد تمَّ توقيع الاتِّفاق، واتِّخاذ القرار فيما يتعلَّق بمعاملة مُلَّاك الأراضي. كان محصول القطن في عام 1920م الأعلى بالنسبة لكلِّ السَّنوات في مشروعي طيبة وبركات. وكانت الأسعار عالية جدَّاً. بلغت عائدات الشركة الزِّراعيَّة ذلك الموسم 220،000 جنيه جنيهاً إسترلينياً، وارتفعت قيمة أسهم المساهمين في الشركة الزِّراعيَّة 25% (والبونص) 10% وتمَّ صرفها.

مع إدراك حجم المشروع، وحسب رؤية الشركة الزِّراعيَّة تمَّت زيادة رأس المال في عام 1920 إلى 500،000 جنيهاً إسترلينياً منها 150 سهماً تمَّ طرحها بقيمة ثلاث جنيهات إسترلينيَّة للسهم، وكانت المرَّة الأولى التي يتمُّ فيها طرح أسهم الشركة في سوق البورصة المفتوح. وقد بدا في مطلع العام 1921م بأنَّ تحقيق الأرباح سوف يكون سهلاً ويسيراً.

ولكن تلك التوقُّعات الطموحة قد تلاشت بصورة مثيرة بسبب أزمة ماليَّة أُخرى. في تقرير عام 1920م للسير ميردوخ ماكدونالد (Mcdonald) مستشار الري لوزارة الأشغال المصريَّة، التي ظلَّت مسئولة حينها عن البناء في السُّودان، أشار بأنَّ تكلفة المواد والعمالة قد تصاعدت بالقدر الذي يجعل التقديرات السَّابقة لمشروع الجزيرة غير كافية بالمرَّة. وأنَّ أعمال الري لا يمكن إنجازها دون الحصول على تمويل إضافي- وكان وفد حكومة السُّودان مُجبراً مرَّة أُخرى ماداً ((قرعته)) لوزارة خزانة بريطانيا العظمى طالباً للعون. ومع ارتفاع أسعار القطن، بدت فرصتهم للحصول على التمويل معقولة، ولكن ولسوء الحظ فإنَّ وصول الوفد في عام 1921م تزامن مع الهبوط العظيم في أسعار القطن مِنْ 45 بنساً للرطل عام 1920م إلى 8،5 بنساً عام 1921م. لقد حلَّ الانهيار الاقتصادي لما بعد الحرب وبدأ قيدس (Geddes) وزير

الخزانة في تحجيم ميزانيات الوزارات في بريطانيا. ولَمْ يكن الظرف مناسباً لطلب المزيد مِنَ التمويل.

بعد نقاش مستفيض تقرَّر بأنْ يتواصل العمل بما توفَّر حينها مِنْ مال لموسم آخر، مع إجراء مراجعة بواسطة خبراء لتحديد حجم التكلفة المتبقِّية لإكمال الأشغال، مع تقديم تقرير بذلك في بداية العام 1922م ونتيجة لذلك التقرير الفني، تمَّ إلغاء العقد مع شركة البناء السُّودانيَّة والتي كانت حَتَّى ذلك الحين مسئولة عن بناء الخزان والقنوات الرَّئيسة، وتواجهت حكومة السُّودان بأحد خيارين إما إيقاف المشروع مرَّة واحدة، أو الحصول على تمويل إضافي. كانت فترة حرجة للغاية، وكان موقف الحكومة البريطانيَّة المتردِّد حينها مفهوماً.

هبطت أرباح الشركة الزِّراعيَّة مِنْ 220،000 جنيهاً إسترلينياً عام 1920م إلى 10،000 جنيهاً إسترلينياً في عام 1921م، ولكن الشركة كانت مصرّة على إظهار ثقتها في المشروع بصرف 15% للسهم. وقاد اسكويز (Asquith) مدير الشركة، الذي سبق وعمل مفتِّشاً إدارياً في السُّودان لمدَّة خمس سنوات، قاد حملة وحججاً مِنْ أجل الدعم المتواصل في اجتماع للشركة في عام 1921م. وحاجج بما أنَّ الحكومة البريطانيَّة قد سبق وضمنت أرباح قرض الستة ملايين جنيهاً إسترلينياً، عليها إذن الالتزام بضمانها على حساب دافع الضرائب. إذا حدث ولَمْ يتمْ قيام المشروع سوف تفقد لانكشير تجارة مستقبليَّة رابحة، وسوف تزداد العطالة فيها. إلى جانب ذلك يجب أنْ لا تساء الثِّقة التي أولانا لها السُّودانيون، والذين سوف يعتمدون على الخزان لتحسين مستوى معيشتهم، درءاً للمجاعة.

وبعد تمحيص دقيق وافقت الحكومة البريطانيَّة على مواصلة العمل، بضمان أصل الدَّين وأرباحه لقرض إضافي بمقدار ½ 3 مليون جنيهاً إسترلينياً. سنحت الفرصة حينها لتحويل الإشراف على البناء مِنْ مصلحة خدمات الري في مصر إلى السُّودان. صدر في أكتوبر عام 1922م إعلان للعطاءات لإكمال الأشغال، وقد رسا العطاء على شركة بيرسون "Pearson"، شريطة انتهاء بناء الخزان والقنوات بحلول يوليو 1925م. في عام 1924م، وحسب تشريع التسهيلات التِّجاريَّة لتلك

السنة، قرَّرت الخزانة البريطانيَّة زيادة القرض لعام 1922م والبالغ ½3 مليون جنيهاً إسترلينياً إلى 7 مليون جنيهاً إسترلينياً.

تلك الموافقة إضافة إلى قرض الستة ملايين جنيه إسترليني عام 1919م، قفزت بحجم القرض الكُلِّي إلى 13 مليون جنيهاً إسترلينياً، خصصت منها 700،000 جنيهاً إسترلينياً لامتداد السِّكك الحديديَّة، و400،000 كقرض للشركة الزِّراعيَّة لإنشاء المحالج. وكان مُقدَّراً بأنْ تبلغ التكلفة الكاملة لبناء الخزان والقنوات لمساحة 300،000 فداناً، بما يعادل ½11 مليون جنيهاً إسترلينياً تقريباً.

وبذلك، وفي النهاية، وبالقرب مِنْ قرية سنار الصغيرة النائمة، حيث توجد بعض بقايا آثار عاصمة مملكة الفونج خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، جرى الآن تطويع النِّيل الأزرق العظيم. وخلال فترة وجيزة عمَّت المنطقة حركة ضخمة نشطة هزَّت أركان المنطقة الهادئة. كان هناك 20،000 عاملاً ينحتون الصخر ويحملون الحجارة لبناء الأساس المتين للخزان. وخلال عمليَّة البناء، عمَّ بعض القلق المفاجئ مرَّة أُخرى ليُصيب تلك المرَّة المقاولين ووكيلهم المسئول المستر جيبسون (Gibson). في موقع العمق الأكبر، برز سطح لصخور هشَّة. وبدأ سباق مع الزمن لإزالتها للوصول للعمق الصلب لوضع الأساس قبل موسم الفيضان مِمَّا قد يجرف سقوف الخزان. ولكن تمَّ التَّغلُّب على المشكلة وترسيخ الأساسات، وبعد انحسار الفيضان، تمَّ تركيب وبناء بقيَّة الخزان، مع اكتمال الخزان في الموعد المحدَّد في يوليو1925م.

الزائر للسُّودان اليوم (أيّ في عام 1959م) سوف يجد أنَّ المنطقة حول سنار مازالت نائمة، لأنَّ المنطقة المرويَّة تبدأ بعد مسافة 30 ميلاً شمال سنار. في اتِّجاه النِّيل سوف يشاهد الزائر الخزان العظيم، وقد يثير ذلك الاندهاش إذ كيف لحاجز رقيق يمتدُّ عبر النِّيل بطول ميلين تقريباً، مكوناً خلفه بحيرة عظيمة تمتدُّ لخمسين ميلاً، أنْ يتمكَّن مِنْ حجز النِّيل الأزرق. مليون طن مِنَ الحجارة، بارتفاع 128 قدماً مِنْ قاع الأساسات وحَتَّى السطح، يخفيها ماء النِّيل. وإذا ما كان الزائر مِنْ هواة صيد السمك فسيختار جانباً أسفل النهر، لنشر خيوطه لأسماك النِّيل ليسمع هدير المياه التي تندفع عبر ثمانين بوابة. ربّما يتساءل عن أصلها. سوف يجد على الخزان

لوحة مثبتة مسجلاً عليها أسماء مصممي ومهندسي البناء وأسماء اللورد كتشنر (Kitchenr)، وسير ريجنالد ونجت (Wingate)، والسير لي ستاك (Stack)، والسير جفري أرشر (Archer) الحاكم العام الذي تمَّ خلال توليه الوظيفة التخطيط لمشروع الجزيرة.

إلّا أنَّ الزائر سوف لن يجد أسماء كلّ مِنْ:

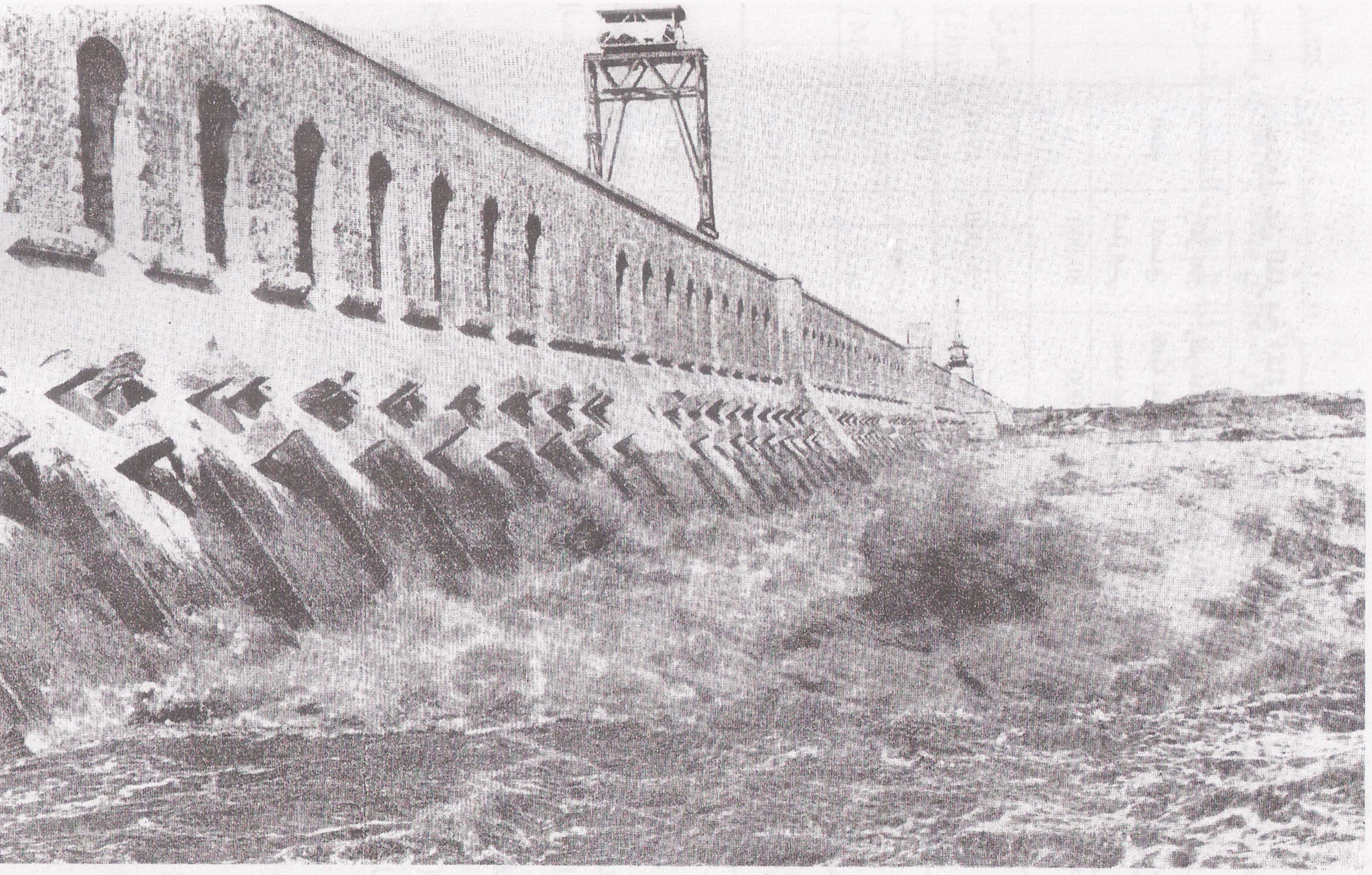
هنت (Hunt)	لوفات (Lovat)	هيوسن (Hewison)	هوتن (Hutton)
ديفي (Davie)	ماكيليفري (Mcgillivary	قارستين (Garstin) Sir	ماكينتير (Mclntyre)
أكستين (Eckstein)	ميثر (Mather)		

ولن يجد أيضاً أيّ لوحة تشير: إلى أنَّ الخزان ((تمَّ بناؤه للسُّودانيين بواسطة الإداريين البريطانيين ورجال الأعمال المغامرين وشركائهم مِنْ رجال الأعمال البريطانيين)).

(ولم يجد للأسف اسم آرثر جيتسكل الذي خدم الجزيرة بتفانٍ قرابة الثلاثين عاماً متواصلة 1923 – 1952م) – المترجم

جدول عن التّاريخ المالي للشركة الزّراعيّة في المراحل الأوّليّة

العام	رأس المال المصدق إسترليني	رأس المال في أسهم عاديّة بقيمة واحد جنيه إسترليني	رأس مال الشركة إسترليني	أرباح إسترليني	عائد السّهم ٪
منْ 1904- إلى 1909	80.000	80.000	(3½) 58.000	0.0	×-0.0
1910	250.000	130.000	،،	8.934	×-0.0
1911	،،	135.000	،،	6.169	×-0.0
1912	،،	،،	،،	16.384	12½
1913	،،	،،	،،	16.608	12½
1914	،،	،،	57.000	4.761	5
1915	،،	،،	،،	1.392	5
1916	،،	،،	،،	2.678	×-0.0
1917	،،	،،	(6%)	14.238	10
1918	،،	،،	،،	58.492	25
1919	،،	،،		57.146	25
1920	750.000	297.700		223.259	35
1921	،،	300.000		8.968	15
1922	،،	،،		126.520	35
1923	،،	450.000		45.082	17½
1924	،،	531.119		112.934	20
1925	،،	600.000		162.885	25



‘With the roar in his ears of the water passing through its eighty sluice gates.’ The Sennar Dam, 1925

خزان سنار 1925م. هدير المياه عبر ثمانين بوابة (صورة رقم 3)



Sir William Garstin

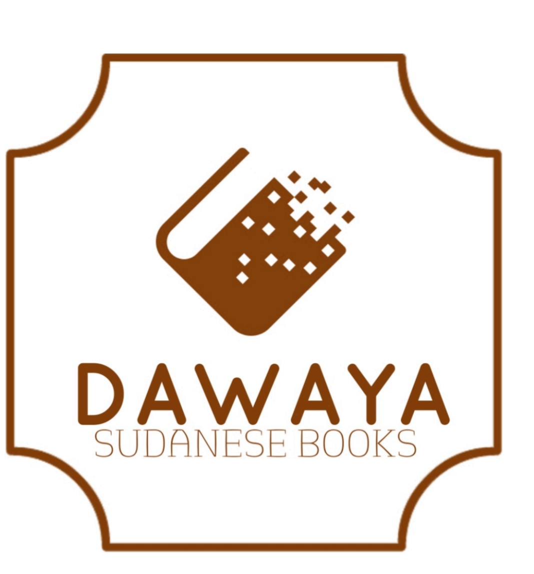
سير وليم قارستين

صورة رقم (4)



(ii) Sir Murdoch Macdonald

سير مردوخ ماكدونالد


DAWAYA
SUDANESE BOOKS

الجزء الثاني

عبر الصَّحراء

1946-1925

المفتاح:

المساحات التجريبية الأولية بالري بالطلمبات.

حدود مساحة 300 ألف فدان عام 1926م.

الامتداد الشمالي الأول عام 1929م.

الامتداد الشمالي الثاني عام 1931م

Areas under pilot pumping schemes

Limit of initial 300,000 feddan area, 1926

First North and West Extensions including Kassala Cotton Co., 1929

Second Northern Extension, 1931

0 10 20 30

Miles

KHARTOUM

Gebel Aulia Dam

Blue Nile

White Nile

Kassala Cotton Co.

Hassa He

Fedass

Talha

Tayiba

DUEIM

WAD MED

Barakat

Gezira Research Institute

Hosh

Wad

Hag Abdu

Gebel Segadi 480'

Gebel Moya

KOSTI

SENNAR

4. *Expansion of the Gezira irrigated area* 1910–31

امتدادات الجزيرة المروية 1910 - 1931

الفصل الثامن

الإعداد والبداية المتفائلة

اكتمل بناء الخزان العظيم. المساحة القصوى لزراعة القطن المروي بالطلمبات في المزارع التجريبيَّة قفزت إلى 21،600 فداناً. في الموسم الأوَّل بعد الري الانسيابي منْ مياه الخزان بلغت المساحة إلى 80،000 فداناً وفي الموسم التَّالي 100،000 فداناً. ممَّا يعني بأنَّ القناة الرَّئيسة منَ الخزان والقنوات الكبرى، والقنوات الصغرى التي لا حصر لها قد انتشرت وتفرَّعت كشبكة ضخمة على مساحة كليَّة تبلغ 300،000 فداناً موفِّرة الماء لأيِّ شبر منْ تلك المساحة. لقد تمَّ تجهيز المشروع للمواطنين. ولكن كيف تعمل منظومة الشركة الزِّراعيَّة وكيف تؤثِّر على المواطنين؟

منْ ناحية إداريَّة قسَّمت الشركة المساحة إلى أقسام. وكانت تلك الأقسام مختلفة المساحات تحدِّدها توافق حدود مساحاتها بشكلٍ يتناسب عمليّاً مع وضع قنوات الري. مساحة القسم في المتوسِّط تعادل 15،000 فداناً يقوم على إدارتها مفتِّش قسم يساعده مفتِّشان للغيط تحت إشرافه، سبق تدريبهما في المزارع التجريبيَّة. وهناك المشرف على المجموعة، وهو مسئول الإشراف على ستة إلى عشرة أقسام، وهو مسئول لدى رئاسة المشروع ببركات. وكان هناك بالطبع مهندسون معماريون وميكانيكيون للمباني والآليَّات ..إلخ... ولكن كان على المُفتِّشين الزراعيين التابعين للشركة الإشراف ومراقبة كفاءة العمليَّات الزِّراعيَّة للمشروع، الذين اندمجوا كما القنوات نفسها في حياة الجزيرة.

تصوّر أيّ قرية داخل مساحة المشروع وتابع بداية العمليَّة. في قرية الطلحة (شجرة الصمغ الأحمر) والتي تقع على بعد عشرة أميال تقريباً غرب مدني عاصمة المديريَّة، وعلى بعد 15 ميلاً منْ بركات. تمتاز بموقع جميل في طرف منحدر تتجمع عنده مياه أمطار الخريف لتسقي أشجار الطلح– وهي منتجع للطيور وهواة صيدها وامتازت بقبتها البيضاويَّة البيضاء ضريح الشيخ أحمد الطريفي، سليل

محلي لقبيلة العركيين والتي تسكن أيضاً منطقة مزرعة طيبة التجريبيَّة، وبذلك فقد أدرك بعضهم، منْ أبناء عمومتهم ما يعنيه مشروع الري.. كانت الطلحة قرية كبيرة، وبنظام حيازة الثلاثين فداناً للحوَّاشة الواحدة، كان للسُكَّان الحقُّ في حيازة 3،000 فداناً بحكم ملكيتهم للأرض لتوزَّع على مائة حوَّاشة. وقفوا يشاهدون منْ على أرضهم كيفه تُرسم عليها خطوط القنوات ويتمُّ تدريجياً حفرها بواسطة قسم الري، ويرون قنوات الري تمتدُّ تحت إشراف مفتِّش القسم التابع للشركة الزِّراعيَّة. وكانوا على معرفة به. سعوا إليه طالبين تحويل قناة بعيداً عنْ مقبرة الحليوه، أو المساعدة بطلب تعويض للمواطن محمد دفع الله، الذي دهست جرَّارات حفر القنوات زراعة الذُّرة خاصته قبل التمكُّن منْ حصادها. وكانوا على مشهد منْ تقدُّم بناء منزله ومكاتب القسم وعلموا بأنَّ مُعظم أراضيهم سوف تُضمُّ لقسم عبد الحكم نمرة 10 (عشرة) لمشروع الجزيرة. وبعض الأراضي سوف تُضمُّ للنمرة 11 في قسم المدينة المجاور.

بدأ مفتِّشو الأقسام في إعطاء المقاولين المحلِّيين أعمالاً كوضع مواسير الطرق، وتسوية طرق حواف القنوات ونظافة الأرض منَ الأعشاب والشجيرات، إلى أنْ حلَّ اليوم المحدَّد لتوزيع الحوَّاشات. قبل سنوات مضت عند زيارة (تيم) مسح الأراضي وتسجيلها، تمَّ تسجيل أرقام الأراضي ومالكيها وتمَّ رسم الحوَّاشات على خرط مع ترقيمها. مع تسجيل الأرقام بقسم الأراضي الحكومي. تمَّ تسجيل حوَّاشة الفرد واسمه ورقمها وتسلَّم كلٌّ منهم صورة منْ كرت التسجيل. وكان لدى مُفتِّشي الشركة الزِّراعيَّة نسخ منْ تلك الخرط مطبوعة فوق خرطة القنوات وقنوات الري الفرعيَّة، بطريقة يمكن معها تحديد أيِّ مساحة ونمرتها حسب وضعها في خرطة القنوات الجديدة، حَتَّى يمكن تحديد الحوَّاشات المُستأجَرة بالقرب منْ موضع مالكها في خريطة الأراضي ما أمكن. جرى توزيع الحوَّاشات في القرية. وبذلك وضعت الشراكة في المحكِّ العملي، بحضور المفوض الحكومي لمشروع الجزيرة المستر كلارك (Clarke) للمراجعة مع العمدة والشيخ بوصفهما كإدارة محليَّة أهليَّة، للتحقُّق منْ صحة الإجراءات والنظر في شكاوى ومطالب المُستأجرين ومطابقتها مع كروت تسجيلهم، بوجود مساعد مدير الشركة الزِّراعيَّة مستر

اركديل (Archdale) للتأكُّد مِنْ أنَّ مفتِّش القسم قد سجَّل الحيازة الأصليَّة بصورة سليمة، ولكي يساعد مفوض الحكومة للجزيرة في حلِّ المسائل المشكوك فيها. بعض المُلَّاك قد يكونوا ضعفاء للغاية، أو نساءً يستحين مِنَ القيام بعمليَّات الزراعة وفي مثل تلك الحالات يتمُّ تسجيل رجل مِنَ الأسرة ليكون مسئولاً عن زراعة الأرض وشئوونها. وهنا أدخل المشروع تعديلاً للمرَّة الأولى، بأنَّ الأرض المُستأجَرة يجب أنْ تتمَّ زراعتها بكفاءة. مع الوضع في الاعتبار حقوق الشباب، عندما يقرُّ الأعمام بأنَّهم سوف يقومون بالزراعة إلى أنْ يتقدَّم بهم العمر. وهناك ((الأعمام الخبثاء))، أيضاً. يتحصَّل المُلَّاك بالطبع على أُجرة الأرض، ولكن الأُجرة كانت بسيطة جدَّاً مقارنة بفوائد زراعة الحوَّاشات المُستأجَرة.

الأراضي الخاصَّة يجري تحديدها وتوزيعها تدريجياً. أكبر مُلَّاك الأراضي في قرية الطلحة هم ورثة الشيخ أحمد الطريفي، ويُشكِّلون ارستقراطيَّة محليَّة تمتلك 780 فداناً. والمساحة الثانية الخاصَّة مِنْ حيث المساحة تبلغ 180 فداناً ملكيَّة خاصَّة، ولكن بشكلٍ عام فإنَّ وحدات المساحات الكبيرة الخاصَّة قليلة جدَّاً، وهناك وحدات تقلُّ مساحتها عن الثلاثين فداناً وتتطلَّب معاملة خاصَّة لتصبح 30 فداناً- وهي المساحة المخصَّصة كحوَّاشة للمستأجر. القليل مِنْ مُلَّاك الأراضي الكبار قد تُخصص لكلٍّ منهم حواشتان للإيجار تحت أسمائهم، لا أكثر مِنْ ذلك إطلاقاً، لأنَّ القانون والذي تمَّ الالتزام الصارم به، يشترط قيام مستأجر الحوَّاشة بزراعتها بنفسه بكفاءة. قد يقوم مالك الأرض للاستفادة مِنْ حقه، بأنْ يخصص حوَّاشات لأبنائه، وأقربائه، ولخَدَمه مِنْ عُمَّال قرويين كانوا يزرعون له أرضه. يحقُّ له أنْ يفعل ذلك، شريطة أنْ تُسَجَّل الحوَّاشات بأسماء زارعيها ويصبح كلٌّ منهم المستأجر المسجل لدى الشركة الزِّراعيَّة، ولا يخضع بالتَّالي لمالك الأرض بل لمفتِّش القسم المقيم المسئول مِنْ وحدته.

بعض كبار مُلَّاك الأراضي قد لا يحوزون على استحقاقهم بتخصيص وحدات لآخرين ضمن أراضيهم، فمثل هذه الأراضي الخاصَّة الفائضة غير المُستأجَرة، إضافة إلى الأراضي الحكوميَّة يمكن أنْ يتقدم أيّ مِنْ سُكَّان القرية لاستئجار حوَّاشة مِنَ الوحدات المتبقِّية.

خلال مرحلة تخصيص وتوزيع الحوَّاشات، حاز أغلب رجال القرية البالغين على حوَّاشات لزراعتها. ولكن فيما بعد، ومع نموِّ الأطفال، إلى جانب عودة الغائبين منَ السُكَّان، مع التغيُّرات الاقتصاديَّة قد تتوفَّر مجالات أخرى للعمالة، فإنَّ أعداد غير المزارعين المُستأجرين سوف تتزايد، وفي خلال عشرين عاماً قد تصبح نسبة المزارعين نصف تعداد سُكَّان المنطقة. في الفترة الأولى لقيام المشروع، كان صعباً الاستعانة بالعمالة المُستأجَرة للزراعة لقلتها آنذاك. لَمْ يشكِّل ذلك الأمر مشكلة حينها. تقليديَّاً كان الكلُّ في الماضي معتاداً على زراعة وحشِّ وحصاد الذُّرة في الزراعة المطريَّة. ولكن الزراعة المرويَّة تتطلَّب أكثر منْ ذلك. تتطلَّب التواجد المستمر، مع سرعة ودقَّة الزراعة وإزالة الحشائش وحصاد القطن خلال الفترة التي كانوا يقضونها في الماضي عطالى خلال مواسم الزراعة المطريَّة. في الماضي كان شائعاً أنْ يدعو المزارع جاره لمساعدته. لَمْ يعد ذلك ممكناً في الزراعة المرويَّة، لأنَّ الكلَّ يجب أنْ يقوم بنفس عمل الآخر في ذات الوقت في أرضه. وبذلك فإنَّ المشروع قد تسبَّب في إفراز مشكلتين جديدتين في حياة المزارعين أحداهما عمليَّة الحاجة إلى إيجاد عمالة في حالة النموِّ الكثيف للحشائش وفي حالة المحصول الوفير لحصاده. أمَّا الثانية فهي مشكلة ذهنيَّة وهي العمليَّات الحسابيَّة للوصول إلى الجدوى الاقتصاديَّة لإيجار عمالة إضافيَّة. الحاجة الفعليَّة لعمالة إضافيَّة والتعامل بمقتضى جدواها شكَّلت سلوكاً نفسياً هامَّاً في علاقة المزارع مع مُفتِّشي الغيط.

للمساعدة في لقيط أقطانهم، يسعى العركيون في الترحيب بأقربائهم منْ قبيلة الحسانيَّة، ممَّن تقع أراضيهم خارج أراضي المشروع المرويَّة، ولكن بالقرب منها. عائلات بأكملها تأتي للقيط القطن لفترة، يسعدون بما يتحصَّلون عليه منْ مال إضافة إلى رعي مواشيهم بحشائش مرويَّة غير متوفِّرة في منطقتهم. ومع اتِّساع شهرة المشروع، تقاطر آخرون للقيط القطن منْ أصقاع بعيدة منهم النيجيريون الساعون في توجُّههم البطئ تجاه مكة، يقيمون (عششهم) في أطراف القرية إلى جانب مجموعات منَ الشباب العازبين منْ غرب السُّودان وإفريقيا الاستوائيَّة الفرنسيَّة، يساعدون في لقيط القطن والأعمال الإضافيَّة، وحضورهم في بعض المواسم غير مؤكد، وأسعار خدماتهم تنافسيَّة غير ثابتة. إنَّ مسئوليَّة توفير عُمَّال (اللقيط)

واستخدامهم، أصبحت تُشكِّل عبئاً جديداً على المزارع. والبديل هو أنْ يبذل كلّ أفراد العائلة المزيد مِنَ الجهد للقيط القطن. هناك الخيار بين المنفعة الواضحة مِن جانب، والعمل الإضافي مِنْ جانب آخر.

واصلت إدارة المشروع الاقتراب أكثر مِنَ المزارع. وفَّرت له المياه ليروي أرضه والفرصة لتحسين مستوى معيشته وعليه القيام بعمليَّات الزراعة، ولكن شركاءه، الحكومة والشركة الزِّراعيَّة لهما مصلحة في زراعته، وعلى الشركة بذلك، لما عليها مِنْ مسئوليَّات إداريَّة، أنْ ترشده وتوجُّهه لتجويد أدائه. بدأ توجُّة السَّيطرة والإشراف مع المساعدة يتحقَّق في الطلحة.

بعد الفراغ مِنْ توزيع الحيازات في الطلحة، تعرّف المستأجرون الجدد كلٌّ على موقع حواشته- 30 فداناً، غالباً ما تكون بالقرب مِنْ أرضه لها حدود ترابيَّة حاجزه، مقسَّمة إلى ثلاثة أقسام، كلٌّ منها 10 فداناً. وكلّ تسعة مِنْ هذه الحوَّاشات، في المتوسِّط، تُشكِّل مجموعة تروى بقناة ري واحدة.

تُعرَّف حوَّاشة المستأجر فيما بعد باسم قناة الري ورقمها. وتفرد للمتسأجر صفحة خاصَّة لحسابه الخاص في سجل بمكتب قسم الشركة. على المزارع أنْ يتحصَّل على أدوات الحراثة لتحضير (سراباته) مِنْ مكتب القسم ليتحصَّل بعدها على سلفيه الزراعة. كلٌّ هذه الترتيبات تُشكِّل علامة في توجّه جديد، بداية عمليَّات روتينيَّة في حياة المزارع الزِّراعيَّة. هناك مرور منتظم لمُفتِّشي الغيط، ويتوقَّع تواجد المزارع لإرشاده في كيفيَّة ري أرضه، وإعطائه ورقة لاستلام البذور المحسَّنة المحضّرة في مزارع خاصَّة مِنَ المخزن، مع إرشاده ببرنامج بذرها، وكيفيَّة تخفيض عدد البادرات، وفترات ريّها، مع التحذير بضرورة الحشّ قبل هطول الأمطار لتفادي صعوبة كثافتها، وصرف سلفيَّة عاجلة لذلك مع المتابعة اللصيقة للمزارع ليقوم بعمليَّاته الزِّراعيَّة بكفاءة تامَّة في مواقيتها.

هذه العلاقة بين مفتِّش الغيط والمزارع قد تخلق نوعاً مِنَ الشدّ بينهما. أحياناً عند قيام مفتِّش الغيط الحاذق بالمرور على الوحدات للتأكُّد بأنَّ كلَّ العمليَّات تتمّ في مواعيدها للحصول على أحسن النتائج، قد يضّطر للبحث عن المزارعين في قراهم حال

غيابهم عن حقولهم. بالرغم منْ حرص المزارعين على زيادة دخلهم إلَّا أنَّ ما كانوا يبذلونه منْ طاقة لَمْ يكن كافياً. وحسب اتِّفاقيَّة الشراكة في حال فشل المزارع وعدم كفاءته للقيام بأعبائه، يمكن إسناد عمله لعمالة مُستأجَرة بواسطة مفتِّش الغيط على حساب المزارع. ونظريّاً أيضاً يمكن طرده منْ حواشته. ولكن مثل تلك العقوبات برغم أنَّها تهديد للعطالى، كانت قليلة الفائدة، عندما يكون البديل أقل كفاءة. مثل تلك العقوبات كان يجب تطبيقها بوتائر أقل لتفادي الشعور بعدم الاطمئنان والأمان لدى المزارعين. إلَّا أنَّه أصبح ضروريّاً دفع وإجبار المزارعين في بعض الأحيان لأداء واجباتهم، الشيء الذي كان يصعب تفاديه. يمكن أنْ يكون لمثل ذلك الأجراء نفع في نتيجته، إذا لَمْ يُحدث أثراً سيئاً في العلاقة مع المزارع.

كان هناك أمل بأنْ يسكن المزارع جوار أرضه. ولكن ذلك لَمْ يحدث. لقد رفضت زوجاتهم العزلة والابتعاد عن طبيعة حياتهن الاجتماعيَّة في قراهن. فيما بعد أصبح ذلك الرفض في مصلحة تطوُّر مجتمع القرية، المحلِّي ولكن كانت هناك بعض المسالب للمزارعين في الطلحة، للذهاب والرجوع منَ الزراعة مرَّة أو مرتين في اليوم راجلين أو على ظهور الدواب، وتختلف المسافات ما بين بضع ياردات وبضع أميال للبعض حسب الموقع.

والوقت الضائع في مثل تلك المشاوير كان يمكن أنْ يكون نزهة في مشاوير الزراعات المطريَّة، ولكنَّه خلاف ذلك لطبيعة عمليَّات الزراعة المرويَّة التي تتطلَّب الكثير منَ الوقت.

منْ تلك الصورة البسيطة حول كيفيَّة دخول المشروع لقرية الطلحة، يمكن الوقوف على نماذج العمليَّات والتنظيم. لَمْ يكن كنظام المزارع الضخمة. لَمْ تكن كمعسكر بورت سنلايت (Port Sunlight) في بريطانيا، حيث كانت الشركة الزِّراعيَّة تقوم وحدها باستغلال العُمَّال مع مسئوليتها الكاملة عنهم)). واصل المزارعون في الجزيرة حياتهم الاجتماعيَّة العاديَّة في قراهم. وواصل مفوَّض الحاكم العام والإدارة الأهليَّة رعاية أمرهم وإدارتهم دون تغيير. ولكن فيما يتعلَّق بحياتهم الاقتصاديَّة المستقبليَّة في الزراعة، كان الأقرب إليهم والمرشد لهم والموجِّه يتمثَّل في مفتِّش

القسم- مندوب الشركة الزِّراعيَّة. وبالرغم مِنْ أنَّه لَمْ يكن المخدِّم المباشر، إلَّا أنَّه كان المدير والمشرف على مزارعهم داخل قسمه، ينظِّم توزيع الماء، والبذور، السماد والحراثة وسلفيَّاتهم وصرف أرباحهم. كان المشرف عليهم ويسكن وسطهم وكان نفوذه أكثر تركيزاً وفاعلية مِنَ المفتِّش الزِّراعي الحكومي- قليل الالتصاق بهم. وكان واجبه أنْ يساعدهم على النجاح.

وفوق كلِّ ذلك، وفي بلد فيه أعداد الإداريين الحكوميين شحيحة وموزَّعة في أصقاع متباعدة، فإنَّ وجود سُلطة غير حكوميَّة، لديها العديد مِنَ الإداريين البريطانيين الملتصقين بالمزارعين في قراهم، يقيمون بينهم، كان يعدُّ أمراً غير عادي. تلك العلاقة اللصيقة المتواصلة كان لها الأثر الأعظم في نجاح المشروع، ولكنَّها في ذات الوقت أفرزت مشاكل إداريَّة جديدة. بالطبع كان المزارعون يناقشون مع مُفتِّشيهم العديد مِنْ قضاياهم، وَانطمست بذلك الحدود بين ما هو اقتصادي بحت وبين الجوانب الأُخرى حول أوضاعهم الجديدة المتطوِّرة المتغيِّرة.

سوف يتمُّ التعرُّض لوصف العمليَّات خلال العام- الموسم الزِّراعي - في الفصل 18، بعد أنْ يكوِّن القارئ نظرة أكثر شمولاً حول كلِّ جوانب المشروع، ولكن مِنَ المناسب هنا الحديث عن مُفتِّشي الشركة الزِّراعيَّة. أيُّ نوع مِنَ الرجال كانوا؟ لقد تمَّ اختيارهم وتوظيفهم مِنْ خلفيَّات بريطانيَّة عِدَّة، بعضهم مِنَ المدارس العامَّة (Public Schools) والجامعات، وبعضهم مِنَ الزراعيين المهرة قليل منهم مِنْ حَمَلَة الشهادات الزِّراعيَّة. أغلبهم انخرط بدافع السفر للخارج للتمتُّع بالحياة في الهواء الطلق لتطوير اهتمامات خلَّاقة. والوظيفة عموماً لَمْ تتطلَّب مقدرات علميَّة عالية، ولكنَّها تتطلَّب الطاقة والحماس والأمانة والمقدرة التنفيذيَّة والروح المرحة، وقوَّة الاحتمال والمرونة، والمقدرة على دفع الآخرين للعمل والانخراط معهم. بعض الحالات النَّادرة جدَّاً تعكس الوظيفة فيها صورة اشراقات تدعو للرضا كما وصفها المستر قارستين (Garstin). في الغالب تكون الحياة روتينيَّة مُملَّة، ويمكن أنْ تشعر بالوحدة، ولكنَّها ليست الوحدة الممتعة في الأقاصي. وبوضعه لوحده وبمفرده ليلتقط اللغة العربيَّة مِنَ المزارعين حوله، فإنَّ المفتِّش مِنْ هؤلاء قد لا يأمل في البقاء، لولا دوافع تحقيق تجويد الأداء وخلق صداقات متبادلة بينه وبين المزارعين مِنْ حوله. ولكن لا بُدَّ

منَ الحيطة، بينهم أناس قد يستغلون أيّ ضعف للمسئول عنهم. أمَّا عن وضعه مع أقرانه منَ المُفتّشين، وبما أنَّهم جميعاً يؤدُّون نفس الوظيفة بنفس الدرجة، فإنَّ الواحد منهم يشعر بانسداد الأفق أمامه، ويمكن التَّغلُّب على ذلك بممارسة البولو أو المشاركة في سباقات الخيل. وقد غادر الكثيرون. وبلغ الإقبال على وظيفة مفتِّش الغيط بمعدل 100% خلال إثني عشر عاماً. ومن بين هؤلاء هناك مَنْ بقوا رغم قسوة الظروف، تدفعهم حماسة المقاتلين ممزوجة بصداقات عديدة مع المزارعين ساعين لمصلحتهم تماماً بنفس روح المساهمين المموِّلين للمشروع الذين اختاروهم لتلك الوظيفة.

وفي القمَّة، كانت إدارة الشركة الزِّراعيَّة ثلاثيَّة، كلُّ واحد منهم، شاء القدر، أنْ يتميّز باسهام وطابع شخصي طاغ، يفتقده الآخران. المدير الإداري العام ماكنيتر (McIntyre)، والذي ورد ذكره، كان منخرطاً في المفاوضات مع الحكومة، ومع سياسات التَّسويق. واعتاد على قضاء خمسة أشهر سنويّاً في السُّودان. لقد انحدر منْ منطقة انفرنس (Inverness)، وله تجاربه السَّابقة في مشروع الزيداب، إضافة إلى تجارب طفولته وتعرُّفه على معارك الزراعيين في اسكتلندا، ممَّا ميَّزه بقوَّة الرأس والعناد والصرامة، إلى جانب تميُّزه بخصال إنسانيَّة عميقة فيما يتعلَّق بالمصلحة الحقيقيَّة والحياة الكريمة للمزارع. كان عنيداً وكان دائماً ما يرفض أيّ منطق آخر سوى الأرقام. وكان لإصراره وحذقه، الأثر الأهمّ والأكبر، خلافاً لأيٍّ عوامل أخرى في بقاء واستمراريَّة المشروع في بعض الظروف الكارثيَّة التي شهدها.

أمَّا المدير بويتز رايت (Wright) فقد سبق ومرَّ بكارثة قبل التحاقه بالشركة الزِّراعيَّة. كان ابناً لطبيب توفى فجأة تاركاً أسرته في وضع مالي صعب. ممَّا حدا بالأسرة قطع دراسته في عامه السادس عشر، للعمل في بناء ((الدوارة)) الكبيرة في معرض الملاهي للمدينة البيضاء بلندن. في شتاء ممطر أصيب بالدرن، ولكي يتعالج التحق بأخيه في مزرعة للرعي في الغرب الأمريكي. كانت حياة قاسية، غالباً ما يقضي ثماني عشرة ساعة ممتطياً حصانه في اليوم. بعد مرور خمس سنوات، مع اقتناعه بأنَّ لا مستقبل له مع تلك الوظيفة، قبل عرضاً منْ صديق له للعمل في مصر. ومن هناك التحق بالشركة الزِّراعيَّة للعمل بمشروع الزيداب، ثُمَّ تحوَّل إلى مشروع طيبة

لبدء العمل في المزرعة التجريبيَّة. كان يدعم والدته وأخته مِنْ راتبه. تلك المصاعب الخاصَّة جعلت منه مديراً متميِّزاً. اتَّصف بالهدوء وبُعد النظر، وبعاملين هامَّين في وظيفته: الدقَّة المتناهيَّة في حسابات الصرف مع حِدَّة ذاكرته. وكان ينصح شباب العاملين معه بمكتبه عندما يستدعيهم لإلقاء تعليماته، قائلاً ((تخلَّصوا مِنْ نوتة المُذكِّرات لكتابة التعليمات – درِّبوا ذاكرتكم)). كانت نصيحة هامَّة، وظلَّ يمارس ما ينصح به معاونيه.

مساعد المدير اركديل (Archdale) كان أبناً للسير إدوارد اركديل، والذي كان لعدَّة سنوات وزيراً للزراعة في أيرلندا الشَّماليَّة. لقد تعلَّم الزراعة بمشقَّة لعمله في شبابه مع رعاة البقر. وفيما بعد عمل أيضاً في مجال الزراعة في مصر وانتقل بعدها إلى مشروع الزيداب. أدخل في الجزيرة بعضاً مِنْ خصال أهله الأيرلنديين الذين امتازوا بروح الجنديَّة الصارمة. كان عظيم النشاط لا يهدأ ويتحدَّى كلَّ الصعاب، كان يتحدَّث العربيَّة، كما لو كان مِنَ المواطنين، ولِد قائداً يقود ويدفع موظفيه والمزارعين بحماس فائق. وكانت له هو الآخر نصائح ثابتة يلقيها عند مواجهة رجاله لمشاكل مُعقَّدة، طالبين منه أرشادهم أيّ السُّبل يسلكون؟ وكان ردُّه دائماً: ((أقدموا على الخيار الأصعب لأنَّه لا بُدَّ وأنْ يكون في الغالب الطريق الأمثل)).

مِنَ السَّهل نسيان الإنجاز الذي تحقَّق بفضل التقاليد التي خطَّها المديرون الأوائل للمشروع. المديرون اللاحقون ساروا على خطى الأوائل كالقطيع. كانت تلك التقاليد خليطاً مِنَ التعاطف دون لين أو هشاشة، حذق ومهارة وبُعد نظر واقتصاد وحماس وطاقة، وهي خصال بذرها الثلاثي مِنَ المديرين الأوائل للشركة ومشروع الجزيرة. لقد أعطت هذه الخصال المشروع حيويته واعتماده على قدراته الذاتيَّة.

كان مِنْ أهداف حكومة السُّودان في تنمية مشروع الجزيرة الحصول على إيرادات كبيرة ومستدامة. أكَّد الموسمان الزراعيان بعد إنشاء الخزان، 25-1926م، و26–1927م، بشكلٍ واضح ومدهش قيمة المشروع الاقتصاديَّة للحكومة. أحدث محصول القطن في المشروع التجريبي للموسم السَّابق 24– 1925، قلقاً، لتدنِّي الإنتاجيَّة لمستوى 2،2 قنطاراً للفدان. ولكن بعد بداية إدخال الري مِنَ الخزان،

ارتفعت الإنتاجيَّة في الموسمين التَّاليين 25–1926 و26 –1927 إلى 4،8 و4،7 قنطاراً للفدان بالتتالي.

تلك الإنتاجيَّة العالية الفائقة للقطن مع الزيادة الواسعة في المساحة قد تمَّ تسويق إنتاجها بسعر متوسِّط يتراوح ما بين 18–16 بنساً للرطل، ممَّا حقَّق عائداً صافياً، للشركاء الثلاثة بما يعادل 2،300،000 جنيهاً مصرياً في موسم 25 / 1926م و3،300،000 جنيهاً مصرياً في موسم 26 / 1927م. تلك الأرقام حقَّقت 29 جنيهاً مصرياً للفدان في الموسم الأوَّل، و33 جنيهاً مصرياً للفدان في الموسم التَّالي. وكان التقدير حسب توقُّعات الميزانيَّة قد رصد 20 جنيهاً للفدان. أصبحت إيرادات الحكومة منَ المشروع كبيرة تفوق التقديرات المتوقَّعة. وبلغت أرباح الشركة الزِّراعيَّة ما يعادل 482،394 جنيهاً إسترلينياً في الموسم الأوَّل و588،382 جنيهاً إسترلينياً في الموسم الذي تلاه (26–1927م). وبلغت أرباح الأسهم بالتوالي 25% و30% على رأس مال المدفوع، الذي تمَّت زيادته ليصل 1،500،000 جنيهاً إسترلينياً. وبلغت أرباح نصيب المزارِع منْ نصيبه الـ 40%، 117 جنيهاً مصرياً في موسم 25–1926، و134 جنيهاً في موسم 26 / 1927 م، ممَّا وفَّر للمزارعين أرباحاً بلغت مليونين منَ الجنيهات، وهي مبالغ غير معهودة بالمرَّة للمزارعين. إلى جانب تلك الفوائد الماليَّة المباشرة منَ القطن، فإنَّ توفير الغذاء (الذُّرة) والعلف (اللوبيا) قد أحدثا انطباعاً عظيماً لدى المواطنين. وكان نجاحاً لَمْ يتوقَّعوه. كانوا في البداية يتخوَّفون منْ أنَّ مشروع الجزيرة، الذي تأسَّس لزراعة القطن في مُعظم أراضيهم، سوف يقلِّل منْ إنتاج الذُّرة، محصولهم الرئيس آنذاك.

وخلافاً للجزيرة لقد كان هذان الموسمان 25–1927م سيئين للغاية في أغلب مناطق السُّودان نسبة لشح الأمطار. وكان السُّكَّان في المناطق المجاورة للمشروع في ضيق ونقص في حاجتهم لغذائهم وماشيتهم، وأمكن إنقاذ الآلاف وماشيتهم منْ مجاعة حقيقة بطلبهم للعمالة في المشروع حيث وجود فائض ووفرة في الغذاء ومرعى لماشيتهم داخل المساحات المرويَّة. ومع فشل الزراعة المطريَّة وإنتاج الحبوب إلى جانب فشل إنتاج القطن بطوكر والقاش، اعتمدت البلاد كليَّاً على مشروع الجزيرة لتوفير المال اللازم، والذي لولاه لعانت البلاد منْ انهيار في ميزانيتها. وفي مثل تلك الأحوال، أصبح

مشروع الجزيرة بحجمه الاقتصادي الضخم وبزراعته القطن، قلعة صمود وقوَّة، وأصبحت سمعته وسط المواطنين عامَّة وفي الجزيرة خاصَّة عالية ومرموقة.

ومع ذلك فإنَّ حكومة السُّودان كانت تعي بأنَّ الخطوة مِنَ الرفاهيَّة إلى الفقر قصيرة. وقد كتب السير جورج سوستر (Schuster) السكرتير المالي إلى السير اوتونيمير(Neimeyer) في وزارة الخزانة البريطانيَّة منبهاً ((بأنَّ مشروع الجزيرة المروي يعدُّ بشكلٍ قاطع العامل الاقتصادي المهيمن في وضع كلِّ السُّودان، وإلى أنْ يعمل المشروع بحجمه الكامل ولعدَّة سنوات، فإنَّه يستحيل الحكم ما إذا كان السُّودان غنياً أم فقيراً)). والكلمات الهامَّة هنا ((الحجم الكامل)).

ظلَّت حكومة السُّودان تسعى لتحقيق وضع يمكن فيه الاعتماد على الجزيرة لتوفير إيرادات مباشرة كافية لموازنة التكاليف الجارية للري وإيجار الأرض وخدمة قروض الجزيرة.

ويمكن للبلاد بعدها تحقيق منافع مِنَ الإيرادات غير المباشرة التي يوفِّرها المشروع في شكل رسوم الترحيل بالسِّكك الحديديَّة، والجمارك والخدمات الأخرى المساعدة والمتعدِّدة، ذلك إلى جانب الاستفادة مِنْ أيِّ عائدات فائضة لإقامة امتدادات جديدة للجزيرة.

ولسوء الحظ، ومنذ أزمة العام 1921م حول التكاليف، أدركت حكومة السُّودان بأنَّه فقط في حالة الإنتاجيَّة الخارقة للعادة، أو الأسعار العالية جدًّا، يمكن تحقيق إيرادات كافية لموازنة التكاليف الجارية للمشروع، بدون زيادة المساحات الحاليَّة للمشروع.

ولتحقيق ذلك، كان لزاماً رفع أمر التوزيع العادل للمياه بين مصر والسُّودان. وعند ذلك المنعطف دخلت قصَّة الجزيرة في تاريخ السِّياسَة المضَّطرب حول قضايا مياه النِّيل، ولا بُدَّ مِنْ دراسات فنيَّة مُتعمِّقة لتوضيح أهميتها.

الفصل التاسع

مياه النِّيل: النِّزاع

للنِّيل موسم منتظم للفيضان، يتبعه موسم انحسار المياه. في المتوسِّط يبلغ تدفُّق مياه النِّيل الرئيس (شمال عطبرة) خلال قمَّة الفيضان ستة عشر ضعفاً مقارناً بأدنى انحسار له. تصريف نصف الكميَّة الكليَّة لمياه الفيضان يتمُّ خلال شهرين ونصف منْ منتصف يوليو وحَتَّى نهاية سبتمبر، بينما ما يقارب أربعة أخماس الكميَّة تنصرف خلال خمسة أشهر ونصف منْ منتصف يوليو وحَتَّى نهاية ديسمبر، والتواريخ تختلف منْ عام لآخر، ولكن بشكلٍ عام هي فترة المياه الفائضة. وما تبقَّى مِنَ العام يعدُّ فترة نقص المياه.

حَتَّى مطلع القرن التاسع عشر ظلَّت عمليَّات الري ممارسة فقط خلال فترة الفيضان، بواسطة السواقي، أو حفر جداول منْ شاطئ النِّيل إلى الحيضان. ومع تقدُّم الزمن خلال القرن التاسع عشر تزايد الاستعمال الدائم للري طيلة العام لزراعة القطن ومحاصيل نقديَّة أخرى، وتدريجياً استغلت احتياجات الري في مصر كلَّ التدفُّق الطبيعي للنِّيل حَتَّى في زمن نقص المياه، وأقامت مصر إدِّعاءً مسبقاً بحقِّها في المياه. لَمْ تكن للأقطار جنوب مصر على حوض النِّيل في ذلك الوقت أيّ مشاريع مرويَّة، وأُعتبِرت بذلك متخلِّفة غير متحضِّرة.

لَمْ يكن ممكناً الاعتماد كليَّاً على الفيضان والانسياب الطبيعي وحده، وعليه بدأت عمليَّات تخزين المياه عند الفيضان لاستعمالها وقت الحاجة عند انحسار النِّيل ونقص المياه. وكانت الخطوة الأولى بناء خزان أسوان في عام 1902م لتخزين مليار متراً مكعباً مِنَ المياه. في عام 1904م نشر قارستين ((Garstin)) دراسته عن إمكانيّات كلّ حوض النِّيل، والذي سبق ذكرها في الفصل الثاني. واستمرَّ البحث حول مقترحاته، واتَّضح حينها بأنَّ مخزون المياه عند خزان أسوان غير كاف. وعليه تمَّت تعلية الخزان في عام 1912م لتخزين 2،4 مليار متراً مكعباً. في ذلك الوقت زادت

المساحات تحت الري الدائم إلى أربعة ملايين فداناً، مع تناقص المساحات تحت ري الحياض إلى 1،3 مليون فداناً.

وما يجب تذكُّره هنا، بأنَّه ما دامت لمصر مصلحة حيويَّة في مياه النِّيل، كرَّس المستشارون البريطانيون في القاهرة سيطرتهم التامَّة على كلِّ ما يتعلَّق بتطوير الري في السُّودان. في البداية اقتصر التصديق للري الدائم في السُّودان على مساحة 2،500 فداناً فقط لمحطَّات التَّجارب الزِّراعيَّة.

بعد تعلية خزان أسوان تمَّ السماح بالري الدائم لـ 10،000 فداناً في عام 1912م. بالإضافة إلى ذلك صدر تصديق مفتوح للري بواسطة الطلمبات فقط خلال الفترة مِنْ منتصف يوليو وحَتَّى نهاية فبراير. وكانت تُعرف بتصديقات الفيضان. وكان مقترح قارستين ((Garstin)) الأولي لري الجزيرة استعمال سدّ لتغيير مسار النِّيل الأزرق لري 100،000 فداناً مِنْ مياه الفيضان، ولكن قبل اتِّخاذ أيّ خطوات عمليَّة، سُجِّل في عام 1913 أدنى انحسار لمياه النهر منذ 180 عاماً خلت. ومع تلك الظروف، وارتفاع التكاليف كان لا بُدَّ مِنْ زيادة المساحة المقترحة للمشروع لتصبح 300،000 فداناً، وعليه تمَّ تغيير مقترح ري الجزيرة الأوَّل، ليستقر الرأي على إقامة خزان – لتخزين مياه الفيضان عند سنار. ومع ذلك التغيير برزت شكوك جديدة.

كان وقتها السير ميردوخ ماكدونالد (Macdonald) مستشار الري لوزارة الأشغال العامَّة المصريَّة. وكان للمشكلة التي جابهته جانبان. المشكلة الأولى ما مقدار المساحة التي يمكن ريّها مِنَ النِّيل الأزرق خلال فترة انحسار النِّيل، إذا ما حدث انحسار مماثل لعام 1913م؟ أجرى ماكدونالد عمليَّة حسابيَّة أوضح فيها بأنَّ خزان سنار. بعد خصم ما يتبخَّر، يمكنه خزن ما مقداره 487 مليون متراً مكعباً مِنْ مياه الفيضان الفائضة، وأنَّ تلك الكميَّة مِنَ المياه، إضافة للانسياب الطبيعي للنِّيل الأزرق في تلك الفترة يمكن أنْ تروي 660،000 فداناً، حَتَّى عند أدنى انحسار للمياه في النِّيل الأزرق، وريّ أكثر مِنْ مليون فداناً عند الانحسار الأسوأ الثاني في الموسم 1907 / 1908.

وتمثَّلت المشكلة الثانية في حجم المساحة التي يمكن ريّها في الجزيرة دون أنْ تُحدِث ضرراً لمصر. أجرى لذلك حساباً اتَّضح منه أنَّه خلال أسوأ موسم لانحسار

النِّيل تمَّ تسجيله بمصر في الفترة مِنْ 18 فبراير وحَتَّى 25 يوليو عند أسوان، بما يقابل الفترة 18 يناير إلى 25 يونيو في سنار، مع اعتبار مدَّة سريان المياه مِنْ سنار إلى أسوان. بعد الخامس عشر مِنْ أبريل تحتاج الجزيرة لكميَّات بسيطة للاستخدامات المنزليَّة فقط لتوقُّف ري القطن في ذلك التَّاريخ، ولكن خلال الفترة 18 يناير وحَتَّى 15 أبريل يتطلَّب ري القطن المياه، وإذا ما استخدمت حالة الانحسار الأسوأ، فإنَّه لا يمكن سحب المياه مِنَ الانسياب الطبيعي بالمرَّة بين التَّاريخين أعلاه دون الأضرار بمصالح مصر. الماء المتوفِّر للجزيرة خلال تلك الفترة يعادل المخزون وهو 487 مليون متراً مكعباً بخزان سنار. واستناداً لحسابات المزارع التجريبيَّة، سوف تحتاج المساحة الكليَّة 300،000 فداناً المقرَّرة إلى خمسمائة (500) مليون متراً مكعباً، وعليه وبنظرة أوَّليَّة يبدو بأنَّ تلك المساحة يجب أنْ تكون أقصى ما يمكن ريّه في الجزيرة.

ولكن كانت (لماكدونالد) خطَّة أوسع. بينما كان السُّودان مهتماً بمشروع الجزيرة، كانت مصر على وشك تنفيذ مشروع آخر اقترحه قارسين (Garstin)، بإقامة خزان جبل الأولياء على النِّيل الأَبْيَض، قريباً مِنَ الخرطوم، لتخزين 4 مليار متراً مكعباً مِنَ المياه لمصر. اقترح (ماكدونالد)، بناءً على حقيقة أنَّ تلك الكميَّة تفوق كثيراً احتياجات مصر آنذاك، اقترح الاحتفاظ بجزء مِنَ الكميَّة لمقابلة الاحتياجات المتزايدة مِنْ مياه النِّيل الأزرق للسُّودان.

وقد تبلورت آراء (ماكدونالد) فيما يلي:

(أ) بما أنَّ النِّيل الأزرق –خزان سنار– يمكن أنْ يوفِّر ري مساحة 660،000 فداناً، في حالة الانحسار الأدنى المسجل للنِّيل الأزرق، وفي الانحسار الثاني الأدنى له يمكن ري مليون فداناً، ويمكن بالتَّالي في حالات الفيضان العادي ري مساحات أكبر. وأنَّ الأعمال الهندسيَّة العاديَّة يمكن أنْ تنجز فوراً لمليون فداناً.

(ب) المساحة المخطَّطة الآن فقط 300،000 فداناً، وقبل أنْ يتمَّ ريّها جميعها، تكون مصر قد فرغت مِنْ إنشاء خزان جبل الأولياء. ممَّا يعني أنَّه بالإمكان زيادة مساحة الجزيرة إلى 660،000 فداناً، ويتمُّ بذلك تخصيص 20% مِنْ مخزون مياه

جبل الأولياء، والتي يمكن أنْ تغطِّي احتياجات الري بالجزيرة حَتَّى خلال أدنى انحسار للنِّيل. في السَّنوات العاديَّة يمكن ري مليون فدان بالجزيرة دون إحداث أيّ ضرر بمصالح مصر، بإقامة خزان جبل أولياء.

(ج) المراحل لتشييد الخزانين يمكن أنْ تتداخل، موفِّرة كميَّات مضمونة ومستمرَّة. وقبل أنْ يَحْرِم السُّودان مصر مِنْ مياه النِّيل الأزرق، يوجّه مُعظم مخزون مياه جبل الأولياء لصالح مصر، بقدر يفوق احتياجاتها لسنوات عديدة قادمة، ممَّا يعدُّ تعويضاً مُؤقَّتاً في حالة انحسار مياه النِّيل الأزرق. كما أنَّه، وقبل أنْ تكون مصر مستعدَّة لتستغلَّ كلِّ المياه المعوَّضة، يمكن إقامة إنشاءات تخزين جديدة على أعالي النِّيل الأزرق أو الأَبْيَض لتوفير المزيد مِنَ المياه، لتكون مصر متحرِّرة تماماً، مِنْ آثار أيّ امتدادات واسعة لمساحات لمشروع الجزيرة ذي المستقبل الباهر.

اقترح ماكدونالد ولحين الفراغ مِنْ إقامة خزان جبل أولياء أنْ يقوم السُّودان بزراعة الـ 300،000 فداناً المقرَّرة كحدٍّ أقصى لمشروع الجزيرة؛ وعلى مصر أنْ توافق بعد إقامة خزان جبل الأولياء، بتخصيص 20% مِنْ مخزون مياهها كتعويض ليتمكَّن النِّيل الأزرق مِنْ توفير ما تحتاجه الجزيرة لفترة عشرين عاماً مثلاً. وبعدها فإنَّ كميَّات التعويض تلك يمكن توفيرها لمصر بواسطة أعمال تخزين أُخرى في أعالي النِّيل الأزرق، أو ببعض الترتيبات الإضافيَّة على أعالي النِّيل الأَبْيَض.

تصبُّ تلك المقترحات جميعها في اتِّجاه تفادي شحِّ المياه عند انحسار النِّيل. ولكن كانت هناك أيضاً صعوبات في موسم الفيضان العالي. إنَّ أيّ سحب للمياه للجزيرة خلال فترة الفيضان يمكن أنْ يؤثِّر على مستوى النِّيل الرئيس في مصر، وبالتَّالي يضرُّ بري المتبقي مِنَ الحيضان. ليس مِنَ الإنصاف إيقاف الري في السُّودان لمثل ذلك السبب، كما أنَّه ليس مقبولاً أنْ يسبِّب ذلك أضراراً جسيمة لمصر. ويمكن تلافي ذلك الخطر وتفاديه بكفاءة عن طريق إقامة سدٍّ عند نجع حمادي في مصر. وعليه كان ذلك سبباً إضافيَّاً لتنفيذ أعمال هندسيَّة على النِّيل بالتتابع كجزء مِنْ برنامج شامل وعام.

نُشرت خلاصة مقترحات (ماكدونالد) في عام 1919م في كتاب بعنوان ((السَّيطرة على النِّيل))، وأثارت جدلاً عميقاً. بعض المهندسين البريطانيين شكَّكوا في دقَّة بعض

حساباته، مشيرين إلى أنَّه بالغ خاصَّة في حجم كميَّات المياه المنسابة مِنَ النِّيل الأزرق في فترة الانحسار الأسوأ، كما قلَّل مِنْ حجم احتياج المياه المطلوبة لري محاصيل الجزيرة خلال فترة انحسار النِّيل، ولَمْ يكن بالضرورة مُصيباً فيما يتعلَّق بتواريخ فائض النِّيل وانحساره في مصر. وانعكست تلك المناقشات في الصَّحافة المصريَّة وأصاب الذعر الرأي العام المصري. إلى جانب الشكوك حول أرقام الكميَّات. تخوَّف بعض المزارعين في مصر مِنْ فقدان الطمي، الذي تحمله لهم مياه النِّيل الأزرق، ممَّا قد يؤثِّر على خصوبة أراضيهم.

ولحلِّ الإشكال، عيَّنت الحكومة المصريَّة في عام 1920م هيئة مشاريع مياه النِّيل، مِنْ ثلاثة خبراء مستقلين لتقديم تقرير عن حساب كميَّات المياه، التي تمَّت على أساسها مقترحات (ماكدونالد) في كتابه «السَّيطرة على النِّيل»، وعن كيفيَّة استغلال فائض المياه وتخصيصها وتوزيعها حسب كلِّ مراحل التنمية بين مصر والسُّودان، مع حساب التكلفة. في ذلك الأثناء أصرَّت الحكومة المصريَّة على إيقاف كلِّ الإنشاءات، وهدَّد إسماعيل سري باشا، وزير الأشغال العامَّة بالاستقالة إذا لَمْ يتوقَّف العمل.

ونذكر بأنَّ الحكومة قد سبق وفرغت في عام 1919م مِنْ مفاوضات الاتِّفاقيَّة مع الشركة الزِّراعيَّة السُّودانيَّة، وتحصَّلت على موافقة الخزانة البريطانيَّة لضمان قرض بـ 6 مليون جنيهاً إسترلينياً. وظلَّت الشركة على استعداد لمواصلة العمل في مشروع الجزيرة، لأنَّ أيّ تأجيل قد يحسب عليها في لانكشير وسوق المال البريطاني. تقدَّم (ماكدونالد) باقتراح كمساومة ووجد القبول، في فبراير 1920م، التزمت الحكومة البريطانيَّة، بعدم زيادة المساحة المقرَّرة وهي 300،000 فداناً في مشروع الجزيرة، دون مشورة الحكومة المصريَّة.

وعليه تواصل العمل في حدود ذلك الشرط. وتوصَّلت هيئة مشاريع مياه النِّيل، بأنَّ الأعمال والإنشاءات الهندسيَّة قد تأسَّست على حسابات سليمة، وأوصت بتنفيذها، بالرغم مِنْ أنَّ الأغلبيَّة شعرت بعدم مقدرتها البت في تخصيص وتوزيع كميَّات المياه مستقبلاً. ولَمْ تجد مقترحات الخبير الأمريكي المستر كوري (Cory)

فيما يتعلَّق بهذا الشأن القبول.

بعدها مباشرة، حدثت الأزمة الماليَّة الثانية، حول التمويل الرأسمالي للجزيرة، ولحلِّها لزم القفز بالإجمالي المطلوب إلى ثلاثة عشر مليوناً إسترلينياً. ولكن عند التفاوض حول ذلك القرض، وُضعت تقديرات جديدة لما ستدفعه الحكومة للسداد الخاص بمشروع الجزيرة وحجمه مقارناً بالعائد المباشر لدخل الحكومة منْ عائدات 300،000 فداناً، التي يمكن أنْ تحقِّق ربحاً إذا ما بلغت الإنتاجيَّة ثلاثة قناطير للفدان، والأسعار بما يعادل 18 بنساً للرطل. وإذا ما ارتفعت المساحة إلى 450،000 فداناً، سيحقِّق المشروع أرباحاً حَتَّى لو انخفض السِّعر إلى 15 بنساً للرطل. وإذا ما قفزت المساحة إلى 600،000 فداناً، فإنَّ الوضع المالي سوف يتحسَّن بالتأكيد.

وبعيداً عن حسابات الجزيرة فإنَّ شوستر (Schuster) وكيل الماليَّة كان يتوقَّع أعباءً ماليَّة إضافيَّة على ميزانيَّة السُّودان، بعضها يعود لأسباب سياسيَّة في مصر، ممَّا يستدعي احتمال تمويل قوَّة دفاع السُّودان، بدلاً عن الجيش المصري في السُّودان، مع احتمال المطالبة بأرباح، وربما سداد أصول مديونيَّة قروض تنمية السُّودان لمصر منْ موارد السُّودان. كان لا بُدَّ منْ سداد 100،000 جنيهاً مصرياً سنويَّاً مستدانة أثناء سنوات بناء الخزان لمشروع الجزيرة، بالإضافة إلى 150،000 جنيهاً مصرياً سنويَّاً لسداد فواتير الجمارك والسِّكك الحديديَّة لمقابلة تكلفة انسحاب الجيش المصري، إضافة إلى ذلك مواجهة التزام إضافي بما يعادل 100،000 جنيهاً مصرياً لمقابلة المعاشات ومنصرفات أخرى مع توسُّع الإدارة. وأشارت خلاصة آراء شوستر (Schuster) إلى وجوب زيادة مساحة مشروع الجزيرة. ولكن الاقتراح بزيادة مساحة مشروع الجزيرة يجب رفعه لمصر. ولسوء الطالع، بينما شرع السُّودان حثيثاً في زراعة مشروع الجزيرة، قرَّرت الحكومة المصريَّة بسبب التكلفة الباهظة المقدَّرة لإنشاء خزان جبل أولياء والأعمال المصاحبة له، قرَّرت إيقاف كلِّ العمليَّات المتعلِّقة بذلك المشروع.

وبدأت العلاقات بين مصر وبريطانيا في التدهور المستمر منذ نهاية الحرب العالميَّة 14-1918م، ومن بين قضايا الاختلاف برز موضوع مستقبل حكم السُّودان.

خلال نوفمبر 1924م وصلت تلك الخلافات حدَّ الأزمة حين جرى اغتيال السير لي (ستاك) حاكم عام السُّودان في القاهرة. حينها وجّه المندوب السامي البريطاني في مصر لورد اللنبي (Allenby) إنذاراً لرئيس وزراء مصر طلب بموجبه، إضافة إلى أمور أخرى، إخطار الجهة المعنيَّة، بأنَّ حكومة السُّودان سوف تزيد مساحة مشروع الجزيرة مِنْ 300،000 فداناً إلى أيِّ قدر تراه، إذا ما تطلَّبت الحاجة ذلك.

في يناير 1925م تمَّ تبادل مذكرات بين رئيس مجلس الوزراء المصري والمندوب السامي البريطاني، عكس فيها رئيس الوزراء المصري قلق مصر، فيما يتعلَّق بنوايا الزيادة غير المحدودة لمساحة مشروع الجزيرة، وأنَّ الحكومة المصريَّة ظلَّت مقتنعة بأنَّ تنمية مشروع الجزيرة يجب أنْ لا تكون مصدر ضرر لري الأراضي المصريَّة، أو الإضرار بالمشروعات اللازمة لمقابلة حلِّ مشكلة الزيادة السُّكَّانيَّة المضَّطردة. وافق المندوب السامي البريطاني على حذف ذلك الجزء مِنْ خطابه، وعيَّن لجنة لتقديم مقترحات يمكن على أساسها تنظيم الري بما يضمن مصالح مصر وحقوقها.

انحصر هدف هيئة مياه النِّيل في وضع خطَّة عمليَّة للترتيبات تراعي احتياجات الري، بما يسمح بالامتدادات، قدر المستطاع في ذلك الوقت والمستقبل القريب، دون المساومة في ذات الوقت، حول احتمالات امتدادات المستقبل البعيد. وافق تقرير اللَّجنة على الجوانب الهامَّة للمشاريع المقترحة في كتاب ((السَّيطرة على النِّيل))، وإمكانيَّة تنفيذها في ذات الوقت في البلدين. أضحت مهمَّة الهيئة أكثر سهولة، لإدراك الهيئة بأنَّ الحكومة المصريَّة قد قرَّرت بالتأكيد تنفيذ خزان جبل الأولياء، وسدِّ نجع حمادي، وأجازت التقرير الأولى عن دراسة قناة منطقة السدود.

الأمر الجديد في تقرير هيئة مياه النِّيل إنَّ ضبط مياه النِّيل وسحبها يمكن تنفيذه بطريقة أجدى عبر مقترح الاعتماد على كميَّات المياه المسحوبة في المواسم وليس على حساب المساحات، وفيما يتعلَّق بالسُّودان في ذلك الصدد، فإنَّ تنفيذ ذلك حينها كان يتطلَّب التركيز على اتِّخاذ كلِّ الإجراءات اللازمة، للاتِّفاق على طريقة تنظيم مخزون مياه الخزان. والإجراء المقترح لذلك التنظيم يعتمد على المنسوب المتوسِّط العام، وليس على المنسوب الأدنى للنِّيل، مع تغطية الحالات غير المألوفة في انحسار النِّيل،

باتِّخاذ بعض التدابير لسريان المياه حسب التواريخ المحدَّدة لارتفاعه، مع ضرورة مراعاة مقدار السحب. تلك القواعد أعطت السُّودان فرصاً أوسع دُون الإضرار بمصر، لأنَّها مكَّنت السُّودان منْ زيادة المساحات المرويَّة حسب الحاجة، باقتصاده في استغلال المياه في حدود الكميَّة المتاحة له في حالتي فيضان وانحسار النِّيل وشح المياه.

وحسب تقديرات سير مردوخ (ماكدونالد) في كتابه «السَّيطرة على النِّيل» فإنَّ أعلى تصريف خلال فترة الفيضان يعادل 84 متراً مكعباً في الثانية في قناة الجزيرة الرَّئيسة، ممَّا يعتبر كافياً للمرحلة الأولى منَ المشروع. في عام 1925م أمَّنت هيئة مياه النِّيل على ذلك، وواصلت بحث حساب الكميَّة الإضافيَّة خلال فترة الفيضان، بما لا يضرُّ بمصالح مصر. اقترحت الهيئة، رغم عدم استغلال كميَّة كبيرة منَ المياه خلال فترة الفيضان، على السُّودان قبول التقدُّم بوتيرة محدودة في تنمية مساحة المشروع، حَتَّى تتمكَّن مصر منْ إنجاز الأعمال التي تُشكِّل جزءاً منَ الخطَّة الشاملة للري في البلدين. وعليه وضعت الهيئة خطَّة ممرحلة لزيادة المياه في قناة الجزيرة منْ 84 متراً مكعباً في الثانية في عام 1926 إلى 96 في عام 1930، وإلى كميَّة قصوى تعادل 168 متراً مكعباً في الثانية في عام –1936 أيّ ضعف الكميَّة التي سبق واقترحها (ماكدونالد).

وفيما يتعلَّق بفترة انحسار النِّيل، أمَّنت هيئة مياه النِّيل عام 1925، على ما توصَّل إليه (ماكدونالد)، بأنَّ كلَّ الانسياب الطبيعي للنِّيل، خلال الفترة منْ 19 يناير وحَتَّى 15 يوليو، يجب تخصيصه لمصر. ذهبت الهيئة أبعد ممَّا قدّره (ماكدونالد)، لتصر على أنَّه وحَتَّى بعد 31 ديسمبر، لا يجب سحب أكثر منْ 117 مليون متراً مكعباً منَ السريان الطبيعي للنِّيل، الكميَّة التي رأى (ماكدونالد) بأنَّه يمكن لمشروع الجزيرة سحبها دون الإضرار بمصر، وهي الكميَّة التي قد تحتاجها الجزيرة في الفترة منْ 1 إلى 18 يناير خلال المرحلة الأولى للمشروع.

يجب التذكير هنا بأنَّه وبجانب الجزيرة، فإنَّ التصديقات لسحب المياه بالطلمبات قد سبق وتمّ منحها لسنوات مضت لري مساحات صغيرة سنويَّاً خلال انحسار

النِّيل مع التصديق للسحب دون حدود خلال فترة الفيضان حَتَّى نهاية فبراير مِنْ كلِّ عام، وهو التَّاريخ الذي كان يُعتقد بأنَّ سحب المياه فيه لا يسبِّب ضرراً لمصر. وبما أنَّ أعضاء الهيئة قد قرَّروا عدم سحب السُّودان مِنْ سريان النِّيل الطبيعي بعد 31 ديسمبر، ممَّا يعني بأنَّه إذا ما مُنحت التصديقات لري الطلمبات والتوسُّع فيها، إضافة لما يجب توفيره للجزيرة، فإنَّ مثل ذلك السحب سوف يؤثِّر على مصر. ومع ذلك إذا ما طُبِّق منع السحب في السُّودان بعد 31 ديسمبر، فإنَّ إنتاج المحاصيل القيِّمة مثل القطن، سوف ينحصر على الجزيرة وحدها.

لتجاوز تلك المشكلة اقترحت لجنة هيئة مياه النِّيل مساومة، مؤمِّنة على التصديقات التي تمَّ استخراجها، مع التصديق ببعض الامتدادات. لَمْ تصدر أيّ أوامر لمنع سحب المياه قبل 31 ديسمبر. بعد ذلك التَّاريخ خُصصت لمصر كلّ مياه النِّيل، فيما عدا التصديقات الصادرة قبلاً للطلمبات، بالتحكُّم في مخزون المياه خلف خزان سنار، والتي يمكن حجزها هناك، دون استعمالها لري الجزيرة، بينما كان ممكناً استغلالها للتوسُّع في مساحات الري بالطلمبات. وحسب خطته الأساسيَّة للعمليَّات، رأى (ماكدونالد) حجز المياه في الخزان خلال كلِّ فترة انحسار النِّيل في المستوى اللازم، للتحكُّم في قناة الجزيرة حَتَّى يمكن توفير المياه في الجزيرة للاستعمال المنزلي فقط. ورأت هيئة مياه النِّيل إنَّ طلمبات المزارع التجريبيَّة يمكن أنْ تفي بذلك الغرض، ممَّا يلغي الحاجة إلى زيادة ارتفاع مستوى مياه الخزان. وعليه فإنَّ الـ 150 مليون متراً مكعباً، التي يتمُّ حجزها بتلك الطريقة، خلف الخزان دون فائدة، كان يمكن استغلالها بواسطة الري بالطلمبات عند انحسار النِّيل.

وقد أشارت تلك التوصيَّات عمليّاً، إلى أنَّه وقبل أنْ يتمَّ إنشاء أيّ أشغال أُخرى للري على النِّيل لاستغلالها، فإنَّ كلَّ المياه المستغلَّة بواسطة السُّودان مِنْ 1 يناير وحَتَّى 15 يوليو، يمكن تسجيلها في حساب الفوائد والدَّيْن. والفوائد هي:

1- مجموع سعة مخزون مياه خزان سنار	781 مليون متراً مكعباً

2- فاقد التبخُّر مِنَ المخزون	-24،، ،،
- السحب للجزيرة مِنْ 1-18 يناير	117،، ،،
- السحب للطلمبات المصدَّقة سابقاً	143،، ،،
الكميَّة الكليَّة الدائنة	1،065 ،، ،،

المسموح به لري الطلمبات يغطي 22،500 فداناً سنويَّاً و38،500 فداناً للري خلال الفيضان حَتَّى نهاية فبراير للطلمبات التي سبق وتمَّ التصديق لها.

الخصومات:

1. الكميَّات المسحوبة عمليّاً للجزيرة.
2. الكميَّات المسحوبة المقدَّرة للطلمبات المصدَّقة على كلِّ مجرى النِّيل.
3. التبخُّر الفعلي للمياه المخزونة خلف الخزان.

وبذلك أمكن للسُّودان استغلال مياهه بما يراه مناسباً مادام فائض مياهه يفوق ما يحتاجه.

بالرغم مِنْ وضوح تقرير هيئة مياه النِّيل لعام 1925م، لَمْ يتمْ اعتماده حينها. جرت عمليَّات خزان سنار، وتخصيص المياه للجزيرة والطلمبات حسب توصيَّات الهيئة مِنْ عام 1926م حَتَّى 1929م. في مايو 1929م، تمَّ تبادل مذكرات بين الحكومة البريطانيَّة والحكومة المصريَّة أفرزت اتِّفاقاً تاريخياً تحت مسمىً اتِّفاقيَّة مياه النِّيل لعام 1929م. أمّنت تلك المُذكرات على نتائج دراسات هيئة مياه النِّيل كجزء قائم بذاته في اتِّفاقيَّة مياه النِّيل.

أهمُّ نتاج لاتِّفاقيَّة تسوية مياه النِّيل هو الإمكانيّات المستقبليَّة للمساحات التي يمكن ريّها في السُّودان. تمَّ التوصُّل إلى أنَّ الكميَّات كافية حسب الدَّورة الزِّراعيَّة وفتراتها وكميَّات المياه التي أصبحت ثابتة ومعلومة قياسياً في الجزيرة، وأصبح ممكناً ري مليون فداناً في الجزيرة، إضافة إلى 500،000 فداناً بالطلمبات في مناطق

أُخرى بالسُّودان. وإذا ما أصبح ممكناً عمليّاً إيقاف ري القطن باكراً في فترة انحسار النِّيل يمكن بالتَّالي زيادة المساحات بامتدادات جديدة. وعليه فقد مكَّنت الاتِّفاقيَّة السُّودان مِنْ زيادة المساحات المرويَّة وأنهت مشكلة كميَّات المياه المطلوبة لري مشروع الجزيرة خلال تلك الفترة مِنْ قصَّة مشروع الجزيرة.

وأضحت مشكلة المياه مستقبلاً أمراً آخر. كان هدف اتِّفاقيَّة مياه النِّيل لعام 1929م طمأنة مصر حول احتياجاتها للمياه، في الوقت الذي لَمْ تكن فيه الاحتياجات المستقبليَّة للمياه ليس فقط للسُّودان بل ليوغندا، وكينيا وتنجانيقا مُضمَّنة بشكلٍ واضح.

تضمَّنت فقرة مِنَ الاتِّفاقيَّة النَّص التَّالي:

((حسب الاتِّفاقيَّة السَّابقة للحكومة المصريَّة، لا يمكن إقامة أيّ مشاريع ري أو طاقة على النِّيل وفُروعه، أو على البحيرات التي تنحدر منها، وبما أنَّ كلّ ذلك يتعلَّق الآن بالسُّودان، أو مستقبلاً بالأقطار تحت الحكم البريطاني، والتي يمكن لها بتلك السُّبل أنْ تؤثِّر سلباً على مصالح مصر، بخفض كميَّات المياه الواردة لمصر أو تعديل فترات وصولها وخفض مستوى ارتفاعها)).

بينما حدَّد ذلك النَّص بشكلٍ قاطع الحقوق التَّاريخيَّة لمصر، إلَّا أنَّه خلال الحقبة الأخيرة، برزت حقوق واحتياجات بعض البلدان المجاورة على النِّيل بما يوجب وضعها في الحسبان.

النجاح الباهر في النهاية لمشروع الجزيرة في السُّودان ولَّد رغبة عارمة في زيادة مساحات الري. تحدَّدت مساحات ضخمة مِنَ الأراضي الصالحة للزراعة، ولكن تنميتها بالري ظلَّت رهينة بانتظار ما سوف يقام مِنْ مشاريع إضافيَّة لتخزين المياه. حسب الرؤية السَّابقة للمهندس قارستن (Garstin)، بالإضافة إلى بعض الاتِّفاقيَّات العالميَّة حول كيفيَّة الشراكة في المتبقي مِنَ المياه بصورة عادلة، علَّقت هيئة مياه النِّيل على الوضع عام 1925م مشيرة إلى أنَّ السوابق المشابهة لذلك الوضع نادرة عالميَّاً.

وأنَّ الهيئة لَمْ يكن لها علم بأيٍّ قوانين أو نظم ثابتة مُتَّبعة يمكن بموجبها تسوية مشكلة المياه المشتركة بين مجموعات متداخلة والاهتداء بها. بالإضافة إلى ذلك، برزت خلال الحالة الراهنة عوامل خاصَّة، تاريخيَّة، سياسيَّة وفنيَّة، ممَّا يستحيل معه التطبيق الصارم لقوانين يتمُّ العمل بها في أماكن أُخرى. توفي كانتر كرمرز (Cremers) الرئيس الألماني المحايد لاتِّفاقيَّة هيئة مياه النِّيل لعام 1925م، خلال مرحلة التحقُّق والبحث، ولذا تمَّت كتابة التقرير عمليّاً بواسطة الفنيين الاثنين مِنْ أعضاء الهيئة، وهما المستر ماكريقر (MacGregor) المنتدب البريطاني، والسَّيِّد عبد الحميد سليمان باشا المنتدب المصري. ولعب استعدادهما للاتِّفاق حول الترتيبات العمليَّة للعمليَّات الدور الأعظم لإنجاز المرحلة الأولى في انتشال السُّودان مِنْ ربقة الاقتصاد المعيشي المتخلِّف، وتركا للآخرين مِنْ بعدهما خيار مواصلة ما أنجزاه، في المرحلة القادمة بإقامة منشآت تخزين المياه، أو البحث عن السُّبل الأساسيَّة الشائكة لحلِّ توزيع المياه مرَّة واحدة.

مذكّرة توضيحيَّة: هيئة مياه النّيل 1925

أعتقد بأنَّ القارئ سيكون في حيرة مِنْ أمره حول السُّبل المختلفة لحساب كميَّات المياه في هذا الفصل.

حجم المياه التي توفَّرت للسُّودان خلال فترة انحسار النِّيل (الأوَّل مِنْ يناير وحَتَّى 15 يوليو) يعادل 1،065 مليون متراً مكعباً، تمَّ تحديد ذلك أساساً، بالسعة التخزينيَّة للخزان. وإنَّ أيَّ كميَّة مياه تُؤخذ مِنْ تلك السعة في زمن انحسار النِّيل، تعني حرمان مصر منها.

في فترة الفيضان (16 يوليو إلى 31 ديسمبر)، لَمْ يكن هناك ما يُحرِم مصر مِنَ المياه، وإنَّما كان هناك أمر الاقتسام العادل لاستغلال الفائض. كان نصيب السُّودان العادل يحسب على أساس كميَّة المياه المطلوبة في اليوم مع توسُّع امتدادات مشروع الجزيرة، وتقاس بمقدار 84 متراً مكعباً في الثانية في عام 1926 لتصل إلى 168 متراً مكعباً في عام 1936.

في تقديمها لتلك المقترحات، أشارت هيئة مياه النِّيل بأنَّها تصمِّم ترتيبات عمليَّة للحاضر والمستقبل القريب، دون إغفال المستقبل البعيد.

كانت الأُسس التي قام عليها حساب 84 متراً مكعباً في الثانية في عام 1926م، مبنيَّة على الآتي:

لَمْ يتمْ حَتَّى عام 1916م تحديد مقدار حجم المياه المطلوبة لري مشروع الجزيرة. وكان ضروريّاً ولازماً (لماكدونالد) التوصُّل إلى رقم تقوم على أساسه الأعمال الهندسيَّة. وكان هناك عاملان يجب معرفتهما:

1. المدَّة بين ريّة وأُخرى.

2. حجم الماء المطلوب لري الفدان في الرّيَّة الواحدة.

في مصر كانت الفترة بين ريّة وأُخرى 18 يوماً، وكميَّة الماء المطلوبة لري الفدان كلَّ مرَّة تعادل 450 متراً مكعباً، أيّ 25 متراً مكعباً للفدان في اليوم. وبما أنَّ طقس السُّودان أكثر حرارة مِنْ مصر، واستناداً إلى تجارب الشركة الزِّراعيَّة في طيبة، كانت المدَّة بين الرّيَّات 10 أيَّام وحجم المياه 600 متراً مكعباً للفدان، أيّ 60 متراً مكعباً للفدان في اليوم.

وكان ذلك مختلفاً عن كلِّ الحسابات المألوفة، وعليه توصَّل (ماكدونالد) إلى مساومة قدَّر بموجبها 50 متراً مكعباً للفدان في اليوم بالنسبة للقطن، وبالنسبة للمحاصيل الأُخرى رأى استعمال نفس الكميَّة مع زيادة الفترة بين كلِّ عمليَّة ري وأُخرى مِنْ 10 أيَّام إلى 20 يوماً، مقدِّراً احتياج المحاصيل الأُخرى للمياه بـ 25 متراً مكعباً للفدان في اليوم.

فيما يتعلَّق بالمساحة الكليَّة المقرَّرة 300،000 فداناً، فقد خُصِّص للقطن حسب الدَّورة 100،000 فداناً، وللمحاصيل الأُخرى 100،000، على أنْ تبقى الـ 100،000 فداناً المتبقِّية بوراً.

وعلى ذلك الأساس تمَّ وضع المعادلة لاحتياجات المياه كما يلي:

(1) **القطن:**

100،000 فداناً × 50 متراً مكعباً 5،000،000 متراً مكعباً في اليوم أيّ ما يعادل 58 متراً مكعباً في الثانية.

(2) **المحاصيل الأُخرى:**

100،000 فداناً × 25 متراً مكعب = 2،500،000 متراً مكعباً في اليوم أيّ ما يعادل 29 متراً مكعباً في الثانية

الجملة = 7،500،000 متراً مكعباً في اليوم أيّ ما يعادل 87 متراً مكعباً في الثانية.

ولعدَّة أسباب، خفَّض ماكدونالد تلك الكميَّة في كتابه «السَّيطرة على النِّيل» مِنْ 87 إلى 84 متراً مكعباً في الثانية.

في ذلك الصدد، وبمرور الزمن والتَّجارب، تمَّ التوصُّل إلى أنَّ متوسِّط المدَّة بين ريّة وأُخرى للقطن لا تحتاج للفترة القصيرة عشرة أيَّام، ولا حاجة أيضاً لكميَّات مياه كبيرة تعادل 500 متراً مكعباً للفدان في الريّة الواحدة. وتمَّ مثل ذلك التعديل للمحاصيل الأُخرى مقارنة بالتقديرات الأوَّليَّة، ممَّا ساعد بالتَّالي في الزيادة الكبيرة للامتدادات، إلى جانب تسوية موضوع كميَّات المِياه بواسطة هيئة مياه النِّيل القائمة على كميَّات المياه، وليس على مساحات الأرض، وكان ذلك عاملاً مفيداً أيضاً.

الفصل العاشر
مياه النِّيل: التركيبة الزِّراعيَّة

التأثير الهام الثاني لتسوية المياه يتعلَّق بنوعيَّة الزراعة والمحاصيل. مع مطلع السَّنوات الأولى مِنَ القرن العشرين، عندما اندفع المضاربون للحصول على الأراضي في السُّودان، كانوا يتوقَّعون الدخول في مصر أُخرى، مع كلِّ الثروة المتدفِّقة مِنْ محصولين في العام مِنْ أراضٍ عالية الخصوبة. لَمْ يكن أيّ منهم مدركاً لطبيعة الطقس، أو التربة أو وفرة المياه. وفَّرت مشاريع الزيداب وطيبة وبركات وبعض محطَّات الأبحاث الزِّراعيَّة القليلة، المعلومات اللازمة والمناسبة للزراعة في السُّودان، لمحاصيل جرت زراعتها وتحديد مساحاتها لتتناسب مع شروط مصر فيما يتعلَّق بريِّها. فيما عدا بعض الأمطار المتفرِّقة العاصفيَّة، التي تهطل في الجزيرة عادة مِنْ يوليو إلى سبتمبر، يظلُّ باقي العام جافَّاً، بارداً نسبياً في الشِّتاء بين نوفمبر وفبراير، وحارّاً للغاية خلال أبريل مايو ويونيو. خلال فصل الخريف تنبت الحشائش والنباتات ويسود الاخضرار، لتذبل في بقيَّة العام لتتحوَّل إلى اللون البني وتموت.

يمكن القول بأنَّ الري يفرض طقسه الخاص، والفصول الطبيعيَّة بذلك يمكن تجاهلها فيما يتعلَّق بأغلب المحاصيل السنويَّة. كان العكس صحيحاً، يظلُّ فصل الأمطار مفيداً لنموِّ المحاصيل. وبالطبع إذا ما توفَّرت المياه قبل فترة قليلة مِنْ هطول الأمطار، يمكن أنْ يكون ذلك عاملاً مساعداً في تحسن إنتاج المحاصيل، ولكن ولاحتياجات مصر للمياه، يحظر أيّ سحب للمياه في السُّودان قبل 15 يوليو، حُرِم السُّودان مِنْ مزيَّة الاستفادة مِنَ الري قبل ذلك التَّاريخ. مِنْ جانب آخر، فإنَّ تأخير الزراعة إلى ما قبل نهاية الخريف، يؤدِّي إلى ضعف إنتاجيَّة المحاصيل، لعدم الاستفادة الكاملة مِنْ موسم الأمطار، مِمَّا يؤدِّي إلى ضعف نموِّ النبات خلال فترة مِنْ موسم الجفاف.

لذلك تبدأ زراعة القطن، بمجرد توفُّر المياه في يوليو ويتواصل النموُّ إلى النضج والحصاد خلال يناير أبريل. تبدأ زراعة الذُّرة واللوبيا مع بداية الأمطار. وزراعة الثلاثة محاصيل في ذات الوقت وحشها كان يجب تعديلها عمليّاً، لأسباب العمالة بحيث يتبع كلٌّ منها الآخر، مع وجوب زراعتها وحشها خلال ستة أسابيع. إنَّ أيّ بطء في الزراعة قد يؤدِّي إلى ضرورة ري اللوبيا والذُّرة في فترة انحسار النِّيل ونقص المياه، ممَّا يعني ضرورة استغلال جزء مِنْ مخزون المياه الثمين لمحاصيل تقل في قيمتها النَقديَّة بكثير عن محصول القطن.

للأسباب أعلاها يبدأ ترتيب زراعة المحاصيل بسرعة بعد زراعة القطن، تليه الذُّرة ثُمَّ اللوبيا، على أنْ يتمَّ الحش داخل حقول المحاصيل الثلاثة خلال فترة وجيزة جدَّاً، ممَّا يفرض ويتطلَّب جهداً عظيماً لطاقة المزارعين غالباً مع ضرورة توفير العمالة. يَتوقَّف ري الذُّرة في نوفمبر حَتَّى يتمَّ الفراغ مِنْ حصادها قبل بداية موسم حصاد القطن في يناير. يتوقَّف ري اللوبيا في ديسمبر، لتصل مرحلة العلف وتكوين اللوبيا خلال فترة حصاد القطن.

فيما يتعلَّق بزراعة القمح كمحصول شتوي مناسب، تتمُّ زراعته مع بداية برودة الطقس في نوفمبر، ويتطلَّب الري بعد الأوَّل مِنْ يناير، ممَّا يُعتبر تعدِّياً على حصة ري القطن خلال فترة انحسار النِّيل، ويُعتبر مِنَ الناحيةَ الاقتصاديَّة غير مجد. تمَّ صرف النظر وحظر الزراعة الموسّعة للخضروات، وأشجار الفاكهة والبرسيم، رغم نموِّها الجيِّد، وذلك لعدم توفُّر الماء لريّها كليَّاً مِنْ 15 أبريل وحَتَّى 15 يوليو، حسب ترتيبات سحب المياه مِنْ خزان سنار.

التركيبة الزِّراعيَّة للمحاصيل التي تمَّ تطويرها في الجزيرة، لَمْ تكن تشابه مطلقاً تركيبة محاصيل مصر. فقط محصول واحد يمكن زراعته في الجزيرة في مساحة واحدة محدَّدة في العام، ممَّا يعني الالتزام بدورة زراعيَّة واسعة، يهيمن عليها بالطبع القطن أكثرها إيراداً. تمَّ التوصُّل بأنَّ إنتاجيه القطن تزداد بعد عام مِنْ تبوير الأرض، وكان ذلك أمراً مرغوباً. ظلَّت الذُّرة محصولاً غذائياً هامَّاً كما اللوبيا والعلف. لَمْ يكن هناك أيّ مجال لمحاصيل أُخرى. بدأت الزراعة في الجزيرة مركِّزة،

ولكنَّها بسيطة تقوم على دورة زراعيَّة ثلاثيَّة: القطن، تليه في الموسم التَّالي الذُّرة واللوبيا يحتل كلٌّ منهما نصف المساحة، والتي تترك بوراً في الموسم التَّالي.

مِنْ موسم لآخر يتمُّ تبادل زراعة المساحات بين الذُّرة واللوبيا، حَتَّى تتحصَّل الأرض على المواد النايتروجينيَّة مِنَ اللوبيا لتعويض ما تحصل عليه محصول الذُّرة مِنْ تلك المواد.

خلال أيّ موسم تكون لدى كلِّ مزارع ثلاث قطع مِنَ الأرض مساحة كلٌّ منها 10 فداناً، وتقع كلٌّ منها بجانب الأُخرى، في وضع متوازٍ، يتمُّ ري كلٍّ منها بصورة منفردة مِنَ التُّرعة المجاورة. القطعة الأولى للقطن والثَّانية نصفها ذرة والنصف الآخر لوبيا وتترك القطعة الثالثة بوراً. وطريقة الري الثابتة والمرقَّمة، كانت تقسم المساحة إلى 9 وحدات ري لكلِّ عشرة أفدنة، ولكلِّ مزارع وحدة – برقم. عند النظر مِنَ الجوِّ إلى هذا التوزيع، تظهر الصورة كما في الرسم، عبارة عن مساحتين متجاورتين كلّ منها تضم تسعة مزارعين.

تمَّ رسم الري بالتفصيل وبشكلٍ واضح، لإبراز التغيير الجذري الذي أحدثه إدخال الري على حياة المواطنين في الجزيرة. ومثالاً لذلك، فإنَّ المزارع محمد أحمد عبد الله، مِنْ قرية أبوسنينة، والذي كان يملك أرضاً خاصَّة غير محدَّدة الأبعاد في مكان ما في سهل الجزيرة، أصبح الآن المزارع رقم واحد في الحقل رقم واحد، الواقع بالقرب مِنْ ترعة الطلحة. لَمْ تعد مجهوداته الزِّراعيَّة متروكة لتقديراته وتصوراته، لأنَّه يجب عليه وزملائه المزارعين بالنمْر 2 و3 و4 التواجد في حقولهم في ذات الوقت لري القطن وعليهم الفراغ مِنَ الري خلال أربعة أيَّام، حَتَّى يتمّ تحويل المياه إلى المزارعين بالنمْر مِنْ 5 إلى 9، حسب دورهم في خطَّة ري الحقول. إلى جانب ذلك على المزارعين في المساحة نمرة 1، الفراغ مِنْ ري أقطانهم خلال ثمانيَّة أيَّام، حَتَّى يتمّ قفل بوابة ترعة الطلحة الفرعيَّة في الميعاد المحدَّد، للتمكّن مِنْ ري المساحة نمرة 4 بطريقة التبادل حسب الجدول الزمني المقرَّر للري. كما أنَّ المواطن مبارك عثمان دفع الله، مِنْ قرية مهلة، قد أصبح المزارع رقم 10، وعليه الانتظار مع زملائه المزارعين 11، 12، و13 لري حقولهم في التَّاريخ المحدَّد، مع قفل بوابات التُّرع الفرعيَّة بطريقة

سليمة مُتَّبعة حَتَّى يتمكَّن المزارعون مِنْ نمرة 14 إلى 17 مِنْ ري حقولهم مِنْ بعدهم. كميَّة الماء المطلوب لري القطن هي نفس الكميَّة للذُّرة واللوبيا، ولكن تتفاوت الوتيرة بين كلّ عمليَّة ري وأخرى – وهي عموماً فترات أطول مقارنة بالقطن. وللحفاظ على التوزيع المتوازن للمياه، كان النظام يتطلَّب فتح بعض البوابات، وقفل الأُخرى لضمان سلامة توزيع المياه مِنْ ترعة قناة الطلحة الفرعيَّة والتي تتغذَّى مِنْ قناة البساتنة الرَّئيسة، بواسطة المنظِّم الرئيس (بوابة) على القناة الرَّئيسة، وأخيراً إلى بوابة الموزِّع الرئيس مِنَ الخزان. بدون الالتزام بذلك الجدول الدقيق المتوازن لنظام الري، فإنَّ الكميَّات الهائلة مِنْ حجم المياه التي يدفعها الخزان إلى القناة الرَّئيسة، والتي قد يصل أقصاها إلى ما يعادل عشرة ملابين طناً في اليوم، كان مستحيلاً توزيعها بصورة متوازنة على كلِّ شبكة القنوات، خاصَّة وإنَّ المحاصيل تطلبها بمقادير محدَّدة.

الجدول الزمني لعمليَّات الري يُحدِّد كلّ العمليَّات الزِّراعيَّة الأُخرى. واتِّساقاً مع عمليَّة الري المنتظرة ترتبط تواريخ عمليَّات بذر البذور، والحشِّ، والرقابة، وحَتَّى الحصاد. وبخاصَّة إذا ما تُركت المياه فائضة، فإنَّ عمليَّات الحشِّ ولقيط القطن ترتفع تكلفة العمالة فيها وتزداد المخاطرة بتدهور الإنتاجيَّة، لأنَّ الأراضي الفاقدة لعنصر النيتروجين بسبب منافسة الحشائش تُسبب أضراراً جسيمة. بينما القطن الذي لَمْ يتمّْ حصاده (لقيطه) قد تتساقط نباتاته على الطين. محمد أحمد عبد الله، ومبارك عثمان دفع الله وزملاؤهم لَمْ يكونوا منحدرين مِنْ طينة الفلاحين المصريين، في اعتمادهم على الري المتوارث مِنَ النِّيل لألفي عام كأسلافهم. السُّودانيون كانوا يعتمدون على زراعة الإعاشة، غير المنتظمة كحياتهم، يبذرون لزراعات مطريَّة، ويرسلون مواشيهم لترعى. بعد تلك الحياة غير المنتظمة، والخاملة، أصبحوا فجأة جزءاً مِنْ نمط العمليَّات الزِّراعيَّة، التي تتطلَّب انتظاماً دقيقاً وحرصاً وبُعد نظر في أغلب فترات العام. ومن ذلك المنطلق فقد أصبح أيّ فعل أو الفشل فيه لأيّ فرد منهم مؤثراً على أقرانه مِنَ المزارعين. وعلى المزارع العمل في تضامن وبصورة دائمة كجزء مِنْ خطَّة لمجموعة واحدة منسجمة.

مهندسو الري في الهند ومصر اعتادوا الحفاظ على استقرار صرف المياه في نظم

قنواتهم بصرف المياه نهاراً وليلاً، وبما أنَّ المزارعين يدركون جيِّداً قيمة الماء والري، كان متوقَّعاً منهم استغلال نصيبهم منها بكفاءة عالية عند الحصول عليها. تمَّ وضع الخطَّة الأولى لري الجزيرة على نفس النهج. ولكن الشركة الزِّراعيَّة في المشروعات التجريبيَّة اكتفت بالري نهاراً، عن طريق إيقاف الطلمبات. وكان واضحاً بأنَّه يستحيل استعمال ذلك الأسلوب في القناة الرَّئيسة، أو مع شبكة واسعة منَ القنوات في مساحات شاسعة، ومع ذلك فإنَّ مزارعي الجزيرة الذين تقبَّلوا الآن تغييرات هائلة في الزراعة نهاراً، ما كان متوقَّعاً حضورهم للعمل ليلاً. وإذا ما تُركت المياه لتجري دون ضوابط ليلاً، كيف كان ممكناً للعمليَّات الزِّراعيَّة أنْ تتمَّ دون اضطراب وخسائر بفائض المياه؟

لعلاج تلك المشكلة السُّلوكيَّة الإنسانيَّة، تقدَّم المهندس بوتشر (Butcher)، أحد مهندسي الري المبرِّزين بمصلحة خدمات الري المصريَّة، بحلٍّ ذكي. استقرار صرف المياه تمَّ الحفاظ عليه في القناة الأساسيَّة والقنوات الرَّئيسة وفي مداخل القنوات الفرعيَّة. عند مدخل كلّ قناة فرعيَّة تمَّ بناء سدٍّ مُنَظِّم أمام كلّ بوابة. خلال النهار يتمُّ تصريف المياه بمواسير التُّرع حَتَّى تفريغ المياه منَ القناة الفرعيَّة مع غروب الشَّمس. وخلال الليل يتمُّ قفل البوابات في التُّرع الفرعيَّة المؤدِّيَّة للحقل، مع تدفُّق المياه منْ بوابة التُّرعة الفرعيَّة لتملأ التُّرعة ببطء، لتصبّ في السدِّ المنظّم لتملأه وتتدفَّق بعدها لتملأ التُّرعة خلال ساعات الليل لتصل إلى المستوى المطلوب مع الفجر، جاهزة لتصريفها على الحقول. هذا النظام الذكي للتخزين الليلي قد تمَّ تصميمه لمساعدة مزارعين لَمْ تكن لديهم تجارب بعمليَّات الري المنظَّمة. ولذلك النظام مسالبه أيضاً. إضافة إلى زيادة التكلفة، فإنَّ النظام يساعد على تراكم الطمي، ممَّا جعل (تطهير) التُّرع الفرعيَّة عالي التكلفة بصورة غير متوقَّعة. ولكن عندما استقر روتين العمليَّات في الجزيرة أصبح مألوفاً لدى المزارعين، كما تمَّ التخلُّص منْ عمليَّة التخزين الليلي للمياه في التُّرع الفرعيَّة، ومع التوسُّع في الزراعة اعتاد المزارعون على تنظيم ري حقولهم بالطرق المتَّبعة ليل نهار.

في مشروع الجزيرة، المحاصيل المختلفة تختلف فترات ريّها خلال العام. الأراضي البور المشقَّقة بفعل حرارة الصيف تحتاج إلى كميَّات إضافيَّة مِنَ المياه لريّها لكي

تتمُّ زراعتها، خلافاً للأراضي معتدلة الحرارة والتي قد تتعرَّض للإمطار الغزيرة خلال فترة الخريف. ونفس المحصول الذي يكون في بدايات نموِّه صغيراً في حجمه في أيَّام سبتمبر الماطرة، يحتاج إلى المزيد منْ مياه الري عند كبر حجمه وتكوينه المزيد مِنَ الأوراق خلال شهر أكتوبر الجافّ. خلال فترة البرودة في الشِّتاء تحتاج المحاصيل لكميَّات أقلّ. وعلى الرغم منْ ضرورة اتِّباع مقادير الكميَّات المطلوبة المثلى نظريّاً بأساليب علمية لكي تُوزَّع المياه على أساسها، إلَّا أنَّه مِنَ الناحية العمليَّة كان صرف المياه أقلّ دقَّة ويتبع نظاماً مُعداً سلفاً. حسب ترتيبات الري المتَّبعة، كان على مفتِّش الغيط التنبؤ باحتياجات المياه مرَّة كلِّ أسبوع في يوم محدَّد، يبدأ فيه سحب المياه لمدَّة سبعة أيَّام متتالية منْ كلِّ ترعة فرعيَّة. ومع خبرته المكتسبة، وحسب ظروف الطقس، وكفاءة المزارعين تحت إدارته وتواجدهم لأداء العمليَّات الزِّراعيَّة في مواعيدها المحدَّدة، يكون المفتِّش قادراً على تقدير الكميَّات المطلوبة بالأمتار المكعبة لمدَّة أربع وعشرين ساعة لكلِّ منْ بوابات الصرف عند فتحها. قد تكون الكميه في بعض الحالات المعنيَّة 3،000 متراً مكعباً وفي بعضها 5،000 متراً مكعباً للبوابة. ذلك الرقم مضروباً في عدد البوابات لفترة أسبوع يعطي كميَّة المياه المطلوبة علي رأس كلِّ القنوات (التُّرعة) الفرعيَّة كلّ أربع وعشرين ساعة، وهذه الكميَّة تظلُّ ثابتة– إلى أنْ يتمَّ تحديد يوم الري التَّالي المطلوب. مجموع الرّيَّات لكلِّ قناة فرعيَّة يُحدِّد الكميَّة الثابتة التي يتمُّ صرفها عند مدخل القناة الرَّئيسة الفرعيَّة التي تغذِّيها، والحجم الكُلِّي في القنوات الرَّئيسة الفرعيَّة بالتَّالي يُحدِّد كميَّة الصرف المطلوبة بالمقابل في مدخل القناة الرَّئيسة عند الخزان. ذلك النظام القائم على توقُّعات المُفتِّشين الزراعيين لكميَّات المياه المطلوبة منْ خدمات الري سهّلت وخدمت وبشكلٍ عالٍي الكفاءة احتياجات مزارعين لَمْ يسبق لهم ممارسة عمليَّات الري المنتظم. وبرغم كلِّ ذلك كان لذلك الأسلوب خطورته على المدى البعيد. لَمْ يكن مزارع الجزيرة مدركاً في أيّ يوم، قيمة المياه الغالية. وحسب طبيعة الشراكة مع المزارعين، والتي ظلَّت مجزية في العديد منْ جوانبها، كانت تفرض على الحكومة توفير المياه دون أيِّ مقابل، وطريقة صرف المياه المطلوبة حددت الكميَّات حسب احتياجات المزارع. ولإحساسهم بحقِّهم في المطالبة بالماء، وبأنَّ كلَّ تلك العمليَّات الزِّراعيَّة تتمُّ لجعل الأمور ميسرة لهم، فإنَّ مزارعي الجزيرة لَمْ يبلوروا الإدراك الذهني بأهمِّيَّة التعامل

مع الماء، مازالوا غير نشطين في طرق استخدام الري، خلافاً للمزارعين الآخرين الأكثر ارتباطاً بعمليَّات الري، وما يتعلَّق منها باستعمال الكميَّات الأقل المثلى ومعرفة عمق الري المطلوب لإنضاج المحاصيل المرويَّة. مثل تلك الجوانب الهامَّة للري قد يدركها المزارعون في السُّودان مستقبلاً مرغمين ليعلموا بأنَّ الماء قد يكون أكبر قيمة مِنَ الأرض.

الفصل الحادي عشر

. الامتدادات واتّفاقيّة جديدة

توقُّعات تسوية النِّزاع حول مياه النِّيل مكَّنت حكومة السُّودان مِنَ النظر في امتدادات لمشروع الجزيرة. لَمْ يضيّع شوستر سكرتير الماليَّة (Schuster) زمناً وشرع مباشرة في بدء المفاوضات مع الشركة الزِّراعيَّة حول اتِّفاقيَّة جديدة. واجهت الحكومة مشكلتين أساستيين: في كيفيَّة الحصول على تمويل آخر، لأيِّ مساحات، وبأيٍّ نسبة مئويَّة مِنَ الأرباح، حَتَّى تتمكَّن منْ مقابلة متطلَّبات الجزيرة. الحصول على رَأس المال أصبح أصعب ممَّا كان عليه منْ قبل. تبقَّى فقط قدر بسيط منْ قرض الـ 13 مليُوناً إسترلينياً مِنَ الحَكومة البريطانيَّة لَمْ يستغل بعد. تمَّ صرف 11،5 مليون جنيهاً إسترلينياً منها على الجزيرة. وقد أوضحت الخزانة البريطانيَّة بأنَّها سوف تعارض أيّ محاولات أُخرى للحصول على قروض بضمانتها، كما لن تسمح لحكومة السُّودان طلب أيّ قروض مِنَ السُّوق البريطاني دون موافقة وزارة الخزانة البريطانيَّة.

بلغت إيرادات حكومة السُّودان في عام 1925م، خمسة ملايين جنيهاً مصرياً تقريباً، مقارنة بـ 1،5 مليون في عام 1913م. وكانت هناك تذبذبات كبيرة. ولذلك كان موقف الخزانة البريطانيَّة مفهوماً، لأنَّها قد ارتكبت مخاطرة كبيرة فيما يتعلَّق بتقديرات مصادر ثروة السُّودان، لأنَّ القرض يعادل ضعف إلى ثلاثة أضعاف مجمل إيرادات حكومة السُّودان لكلِّ القطر.

ظلَّت ميزانيات حكومة السُّودان تقليديَّاً تكفي لتغطية احتياجات المصالح الحكوميَّة، ولكن مع إجراءات تقليل الصرف والاقتصاد فيه، أمكن تحقيق القليل مِنَ الفائض، الذي يضاف إلى المال الاحتياطي العام، وكلِّ المصروفات الرأسماليَّة،

التي تؤخذ مِنَ المدَّخرات الداخليَّة، كانت تُصرف مِنَ الاحتياطي. وبتلك الطريقة تمكَّن السُّودان خلال الفترة منْ 1919 وحَتَّى 1925 أنْ يدَّخر في المتوسِّط ما مقداره في 430،000 جنيهاً مصرياً سنويَّاً، أيّ ما يعادل ثلاثة ملايين جنيهاً مصرياً في جملته، كمساهمة داخليَّة لمال التنمية. ولكن في عام 1925م، لَمْ تتجاوز موازنة المال المتبقي مِنَ الاحتياطي 750،000 جنيهاً مصرياً.

لذلك وبالرغم مِنْ أنَّه كان ضرورياً لحكومة السُّودان التوسُّع في مساحات مشروع الجزيرة مِنْ أجل زيادة الإيرادات، والتقليل بالتَّالي مِنَ التكلفة، إلَّا أنَّه كان صعباً جدَّاً الحصول على تمويل فقط منْ أجل أعمال الري. وعليه كان الإعتماد على الشركة الزِّراعيَّة، لإيجاد مخرج، أمراً مأمولاً ومنطقيّاً.

المشكلة الأُخرى بالنسبة للحكومة تمثَّلت في تقديرات حجم الدخل والعائد مِنْ تلك الامتدادات المطلوبة في المشروع. عندما بلغت مساحة القطن الإجماليَّة 100،000 فداناً بلغ دخل الحكومة 8 جنيهات مصريَّة كرسوم سنويَّة على فدان القطن، إضافة إلى 35% عن شراكة عائدات المحصول، ممَّا يعني بأنَّ العائد مِنَ الشراكة للحكومة يبلغ 23 جنيهاً مصرياً للفدان سنويَّاً لتقابل الحكومة منصرفاتها. شكَّل ذلك الوضع مخاطر عظيمة. بتحقيق إنتاجيَّة 3 قناطير قطناً للفدان بسعر 15 بنساً للرطل تبلغ عائدات الشراكة فقط 18،8 جنيهاً مصرياً للفدان.

بينما في مساحة 150،000 فداناً قطناً، تنخفض التكاليف السنويَّة للحكومة إلى 6،5 جنيهاً مصرياً للفدان، ممَّا يعني بأنَّ الحكومة يمكن أنْ تغطِّي تكاليفها في حال ثبات العائد الصافي البالغ 18،5 جنيهاً مصرياً لفدان القطن، وظلَّ نصيبها 35%. وإذا ما أمكن رفع تلك النسبة إلى 40%، كان يمكن تغطية تكاليفها في حال كان العائد الصافي 16 جنيهاً للفدان.

كلُّ تلك الاعتبارات حدَّدت أهداف الحكومة في مفاوضة الشركة الزِّراعيَّة حول اتِّفاقيَّة جديدة. لَمْ يكن مقبولاً التفكير في زيادة متوسِّط الإنتاجيَّة لأكثر مِنْ 3 قناطير قطناً للفدان، ولا عن سعر متوسِّط يفوق 15 بنساً للرطل. وباعتماد تلك الإنتاجيَّة والسِّعر، لَمْ تأمل الحكومة في تحقيق ربح، إلَّا في حال رفع المساحة إلى 150،000 فداناً

على الأقلِّ لمحصول القطن. وحَتَّى في مثل تلك المساحة فإنَّ نصيب الشراكة 35%، لن يسمح بتحقيق قدر مِنْ هامش الربح المباشر، ولذلك لا بُدَّ مِنْ زيادة النصيب إلى 40% لضمان السلامة.

وكان الطُعْم المقدَّم في المقابل للشركة الزِّراعيَّة، فيما يتَّصل بتلك الخطط، يتمثَّل في احتمالات منحها مُستقبلاً حيازة مساحة أكبر ولفترات أطول. بدأت مفاوضة الشركة مع اكستين (Eickstein) وماكنيتر (MacIntyre) في مايو1926م. كانا متردِّدين للغاية فيما يتعلَّق بخفض نصيب الشركة مِنْ 25% إلى 20%، بالرغم مِنَ الامتيازات المتوقَّعة. وقد تراجع (اكشتين)، فقط عندما أشار سوشتر (Schuster) إلى أنَّ الحكومة سوف تقوم بنفسها بزيادة المساحات إذا ما رفضت الشركة نسبة 20%، واتَّصل باللورد لويد (Lloyd) المندوب السامي البريطاني في مصر، موضِّحاً بأنَّه لن يسمح بالتصديق بامتيازات لفترات حيازة أطول ولمساحات أكبر، إلَّا إذا وافقت الشركة الزِّراعيَّة على نسبة 20% وكحلٍّ وسط وبعد مساومة تمَّت جدولة التدرُّج في زيادة المُساحات. وبحلول يونيو1930م، عندما أصبحت إضافة المساحات تقارب الـ 150،000 فداناً، تقرَّر أنْ يرتفع نصيب الحكومة إلى 40% و20% للشركة الزِّراعيَّة. تمَّ التوقيع على الاتِّفاقيَّة في 9 نوفمبر 1926م. كما تمَّ مدّ فترة الامتياز للشركة إلى عام –1950م أيّ بعد خمسة وعشرين عاماً مِنْ بناء الخزان، خلافاً للأربعة عشر عاماً المقرَّرة في اتِّفاقيَّة 1919م.

ظلَّت الحكومة قلقة مِنْ أنْ تكون نشاطات الشركة الزِّراعيَّة متعارضة مع أهداف الحكومة السِّياسيَّة والاجتماعيَّة، وأصرَّت على بند يضمن لها إمكانيَّة إنهاء العقد مبكراً إما في عام 1939م أو 1944م، مع إنذار مكتوب لمدَّة عام لإنهاء العقد. وجدت الشركة صعوبة في قبول ذلك البند الذي يعدُّ تهديداً وسيفاً مُسلَّطاً عليها. ولحلِّ الأمر، تمَّ وضع برنامج زمني وبالتفصيل يُحدِّد الطريقة المُثلى لتقييم الموجودات، والقيمة التي يتمُّ التوصُّل إليها يجب التزام الحكومة بدفعها للشركة.

في عام 1950م، وكملحق لذلك البند، تمَّ الاتِّفاق بأنَّه في حال عدم إيفاء الحكومة بالتزامها، فإنَّها تكون بذلك ملزمة بتعويض الشركة بما يعادل نصيبها المفقود مِنَ

الأرباح المرتقبة. ويمكن حساب ذلك سنويّاً حَتَّى عام 1950م، مبنياً على متوسِّط الأرباح السنويَّة، حسب نصيبها، مخصوماً منه تكاليف عملها، للخمس سنوات السَّابقة لإنهاء العقد المبكر. في تلك الحالة أيضاً تمَّ وضع جدول زمني وبالتفصيل عن كيفيَّة حساب متوسِّط الأرباح. في الحالتين فإنَّ ربحاً مقداره 6% قد تمَّت الموافقة عليه لمصلحة الشركة على رأس المال والمنقولات، التي يحقُّ لها طلب نسبة أرباح فيها حسب الاتِّفاقيَّة. وأكَّدت النقطة الأخيرة في الاتِّفاقيَّة على ضرورة توقيع اتِّفاقيَّات عادلة وترتيبات معقولة لضمِّ الكادر العامل والموظفين التابعين للشركة، كما كان متوقَّعاً مِنْ حكومة السُّودان.

لَمْ تكن الشركة الزِّراعيَّة راضيَّة بتلك الترتيبات، وضغطت على الحكومة للموافقة على أنَّه إذا ما كانت إدارتها للمشروع مُرضية في جوانبها الأُخرى، ما كان للحكومة اتِّخاذ مثل ذلك الخيار، فقط مِنْ أجل تحقيق المزيد مِنَ الكسب المادي. الرد الذي بعثه شوستر (Suhuster) في التاسع مِنْ نوفمبر 1926م لاكستين(Eckstein) يستحقُّ إيراده كاملاً، لأنَّه يعكس مدى الصعوبة التي واجهها لالتزامه إنابة عن الحكومة، لأنَّ موقفه ربّما يتعارض مع حُرِّيَّة اتِّخاذ الحكومة لقرار في أمر يخصُّ سيادتها:

«بالإشارة إلى البند الثامن مِنَ الاتِّفاقيَّة التي وقَّعناها قبل قليل، لقد طلبتم منِّي أنْ أضع في مضابط الوثيقة، بأَنَّ نيَّة الحكومة في إصرارها على ممارسة حقِّها في الإنهاء المبكر دافعه فقط الكسب المادي لمصلحتها، إذا ما أدَّت إدارتكم واجباتها بطريقة مُرضية على كلِّ الأصعدة.

أنا مستعد تماماً لتأكيد دور إدارتكم، ولكن يجب عليَّ أنْ أكون واضحاً وبشكل تام، بأنَّ ما ورد في الوثيقة مِنْ نيَّة الحكومة، لا يجب اعتباره بأيِّ شكل مِنَ الأشكال تعديلاً في الأثر القانوني للبند الثامن مِنَ الاتِّفاقيَّة كما وردت. إنَّ إمكانيَّة قَصْر محتوى ذلك البند، إلى ما يشير إلى أنَّ للحكومة الحقَّ لإنهاء العقد لأسباب معيَّنة (أسباب سياسيَّة مثلاً)، قد تمَّ تداوله بالتأكيد بواسطة مجلس الحاكم العام، وقد تمَّ رفضه بواسطة المجلس، لأسباب تتعلَّق باستحالة وجود مبررات قانونيَّة يمكن أنْ تؤدِّي إلى نزاعات قانونيَّة، قد تؤثِّر وتعطل حُرِّيَّة اتِّخاذ قرارها. ولذلك كان

إصرارنا على حقٍّ الإنهاء الكامل لدور الشركة، مع سعينا لحماية مصالحكم بتحديد تعويضات مجزية جدّاً. وإذا ما حدث وبرز موضوع إنهاء عقد الشركة مستقبلاً، فإنَّ الحكومة نفسها سوف تكون القاضي الوحيد لتحقيق هدفها، وذلك الخطاب لا يجب أخذ محتواه كتغيير لذلك الموقف. وربما يكون الأجدى لشركتكم في تفهُّم دور المسئولين عنْ إدارة السُّودان لتتمكَّنوا حينها مِنَ التحليل الدقيق لأهدافهم ودوافعهم لمثل ذلك الإجراء، مع التوضيح إذا ما كانَ الاتِّفاق مُطبقاً بشكلٍ مرضٍ في كلِّ أوجهه، وإذا ما كان هدفهم فقط مِنَ التغيير، أنْ يدفعوا لكم الأقلّ، حسب بند التعويضات، دون ما يمكن الحصول عليه إذا ما واصلت إدارتكم. الذين يعتقدون ذلك يتصرَّفون بطريقة تخالف نوايا أناس أمثالنا، قاموا بوضع الاتِّفاقيَّة الحاليَّة إنابة عن السُّودان. ولكن ذلك لا يعني بأنَّه سوف يكون لديكم أيّ حقّ قانوني لعلاج ذلك، إذا ما تمَّ تجاهل تلك الاحتجاجات)).

وكما حدث لاحقاً لَمْ يتمْ تنفيذ خيار إلغاء الاتِّفاق، ولكن كان لا بُدَّ منْ سرد القصَّة، لأنَّ مثل تلك الحجج عادة ما تعترض طريق المفاوضات بين رأس المال الأجنبي والدُّول الفقيرة اليوم. القصَّة توضِّح كيف أنَّ المرونة وممارستها يمكن أنْ تجسِّر تلك الصعوبات عندما تكون لدى الجانبين الرغبة لتحقيق ذلك بالرغم منْ هواجسهما. الفضل في تلك المرونة في تلك الحالة يجب إرجاعه وبشكلٍ كبير لمراجعي الحسابات لدى الشركة والحكومة، شركة ((أخوان كوبر)) (Cooper Brothers) وشركة ديلويت قريفس وشركاه (Deloitte Plender Griffiths) لأنَّه وبمجرد حصولهما على أسس الاتِّفاق تمكَّنا منْ تحليل التفاصيل بشكلٍ واضح، ممَّا أكَّد بأنَّ أسباب النِّزاع حول معانيها وقيمتها الماليَّة لإنهاء العقد مبكراً يمكن أنْ تكون قليلة للغاية، وغير ذات قيمة تُذكر. يرجع الفضل لدراستهما، التي تمَّت الاستفادة منها عند نهاية العقد كما كان متفقّاً عليه عام 1950م، ولذلك كان التحوُّل منْ إدارة الشركة إلى مجلس الإدارة الوطني الجديد لمشروع الجزيرة سلساً وبأقلِّ تنازع بين الطرفين.

في نوفمبر 1926م، أعادت الشركة فتح المفاوضات طالبة الحماية إذا ما أصبح ضروريّاً رفع نسبة المزارعين. لَمْ يتمْ التطرق لذلك في الاتِّفاق الجديد، مع اعتماد الـ 40% كما كانت. ولكن في اتِّفاقيَّة 1919 كان هناك بند ينصُّ على أنَّه إذا ما تقرَّر

رفع نصيب المزارعين يجب أنْ يتمَّ ذلك على حساب الشركة والحكومة بالتساوي. رأت الشركة بأنَّ نسب الشراكة قد تغيَّرت كليَّاً نتيجة خفض نسبتها مِنْ 25 % إلى 20%.

خلافاً عن الحكومة والمزارعين لَمْ تكن للشركة أيّ إيرادات غير مباشرة مُعتبرة، ولَمْ يكن ممكناً لها العمل مِنْ أجل نسبة غير مضمونة مِنْ إنتاج القطن. تخوَّفت الشركة بشكلٍ خاص مِنْ احتمالين، أولهما ارتفاع تكلفة العمالة. وثانيهما أنْ تبدأ الحكومة في القيام بمشاريع أُخرى تقدِّم فيها شروطاً أعلى للمزارعين، ممَّا سيدفع الشركة لرفع نسبة المزارعين في الجزيرة أيضاً، أو باتِّخاذ الحكومة لأيِّ إجراءات أُخرى لا تكون للشركة المقدرة للسيطرة عليها. شعرت الحكومة بأنَّ مطلب المزارعين برفع نسبتهم أمر مبرَّر وعادل، وقرَّرت بأنَّ الـ 2.5% الأولى كزيادة لنسبة المزارعين سوف تلتزم الحكومة بها، وإنَّ أيّ زيادة فيما بعد تلتزم بها الحكومة والشركة مِنْ أنصبتهما مِنَ المحصول.

تغيَّر أمر آخر في الاتِّفاقيَّة الجديدة تعلَّق بطريقة سداد ديون المزارعين. حسب اتِّفاقيَّة 1919م، كان للشركة الحقُّ أخذ نسبة أرباح مِنَ المزارعين على الدِّيون، لتكون كافية لتوفير تمويل لتغطية الدِّيون المتعسِّرة. تمَّ التصديق للشركة في الاتِّفاقيَّة الجديدة أنْ تفرض ضريبة على الدِّيون بما يعادل 6% أيّ ما يعادل 1% فوق نسبة البنوك، أيهما أكثر، على ديون معدَّات العمليَّات الزِّراعيَّة ورأس المال المحدَّد، والذي كان مُصدَّقاً لها به مقابل دفع رسوم أرباح عليها كما في اتِّفاقيَّة 1919م، وكان مطلوباً السماح للشركة بنفس النسبة مِنْ أيِّ أموال حكوميَّة أو خاصَّة بالمزارعين، تحت إدارتها مؤقَّتاً، مِنْ مبيعات القطن. وفي ذات الوقت جرت تعديلات في طريقة سداد ديون المزارعين. يحقُّ بموجبها للشركة مستقبلاً استقطاع ديونها مِنْ أيِّ أموال تُدفع للمزارعين بشكلٍ عام. وما كان يعرف في السَّابق بالدِّيون المتعسِرة، كان المُسترد منها قليلاً جدَّاً.

عندما استقرَّت الأمور جميعها كتب (اكستين) رسالة (لشوستر):

((أودُّ بهذا الاعتراف بدوركم وبروحكم الكريمة والتي عن طريقها أنجزتم تسوية

للصعوبات التي برزت، أودُّ أنْ أؤكِّد لك بأنَّ كلَّ ما هو ممكِّن سيتمُّ تقديمه بواسطة زملائي وشخصي لتبادل هذه الروح الطيِّبة)).

غادر شوستر السُّودان نهاية عام1927م للخدمة في شرق إفريقيا والهند. ولكن الاتِّفاقيَّة الجديدة لامتياز حيازة الشركة لَمْ يتمْ توقيعها إلَّا في 17 أكتوبر 1929م.

لَمْ يكن أحد يتوقَّع في أيَّام الوفرة تلك، كيف أنَّ تلك البنود حول نصيب المزارعين، وديون المزارعين كانت سبباً لأوقات عصيبة، أثارها أشخاص آخرون لتعكير العلاقة بين الشركة والحكومة بعاصفة مِنَ المناكفات.

في ذلك الأثناء فاقت التنمية في المجال العملي ما كان مُخطَّطاً على الورق. توقَّعت تلك الخطَّط بأنَّه إذا ما تمكَّنت الشركة الاقتصاد في استعمال المياه، فإنَّ الحكومة سوف تنظر إيجاباً وبعين الاعتبار لإمكانيَّة الموافقة للشركة لزيادة مساحة امتيازها مرَّة أُخرى. وتمَّ الوصول بأنْ ترتفع المساحة إلى 465،000 فداناً. وفي عام 1927م تمَّ التصديق بإضافة 45،000 فداناً تمَّ تخصيصها لشركة كسلا للأقطان، الشركة الشقيقة للشركة الزِّراعيَّة، والتي تمتلك الشركة الزِّراعيَّة مُعظم أسهمها. بحلول عام 1929م في الجزيرة، قبل عام مِنَ الزمنَ المحدَّد، تمَّ تحضير تلك المساحات الأساسيَّة للزراعة، ومع زيادات طفيفة أصبحت المساحة الكليَّة في ذلك التَّاريخ 527،000 فداناً.

وانسجاماً مع سرعة ذلك التوسُّع المضْطرد، تقرَّر التمدُّد شمالاً لضمِّ 100،000 فداناً إضافيَّة في المنطقة، التي عُرفت بالامتداد الشَّمالي الثاني، خلافاً لامتدادات سابقة غرباً وشمالاً، وأصبحت موضوعاً لاتِّفاقيَّة إضافيَّة خاصَّة، تمَّ بموجبها ونسبة لنوعيَّة تربتها غير الخصبة والضعيفة، رفع نصيب الشركة إلى 22.5%، مع التحفُّظ بخفضها إلى 20% أو رفعها إلى 25% إذا ما كانت العائدات لفدان القطن أكثر بكثير أو أقل مِنَ العائدات المتوقَّعة.

الفراغ مِنْ تحضير الامتداد الشَّمالي الثاني رفع مساحة المشروع الكليَّة مِنْ 300،000 فداناً في عام 1926 إلى 682،000 في يوليو 1931م، مع اعتماد الدَّورة الثلاثيَّة لكلِّ المساحة. مع اعتبار بعض التخفيض مِنْ نصيب الحكومة في الامتداد الشَّمالي

الثاني، فإنَّ تكاليف الحكومة السنويَّة، إذا ما استبعدت الأرباح على رأس المال المسحوب مِنْ مصادر داخليَّة، يمكن أنْ تُغَطَى بعائد صاف يقلُّ عن نسبة الشراكة، يصل إلى 10 جنيهات مصريَّة للفدان.

تحويل امتياز شركة كسلا للأقطان، كان يعني إضافة 200،000 جنيهاً مصرياً لرأسمال الحكومة في الجزيرة. كان مقدَّراً أنْ تبلغ تكلفة تحضير الامتداد الشَّمالي الثاني في عام 1929م، بما يعادل 810،000 جنيهاً مصرياً إضافيَّة.

لمقابلة ذلك الصرف تمَّ تخصيص كلِّ رأسمال الموازنة المتبقي للبلاد والمقدَّر بـ 555،000 جنيهاً مصرياً لذلك الغرض. وما تبقَّى مِنْ تكلفة كان لا بُدَّ سحبه مِنْ احتياطي الجزيرة مِنْ مال التسويات. كانت مخاطرة كبيرة بسحب كامل احتياطي الحكومة إضافة للسحب مِنْ احتياطي الجزيرة، ولكن الأمر كان يستحقُّ المخاطرة لأنَّ التكلفة الماليَّة لكلِّ تلك الامتدادات، كان ممكناً تخفيضها بالقدر الذي يؤكِّد، كما كان يعتقد بدرجة مقبولة، إنه حَتَّى مع التقديرات المنخفضة للإنتاجيَّة والأسعار، فإنَّ المشروع يمكن أنْ يغطِّي تكلفته في المتوسِّط خلال عِدَّة سنوات.

إضافة إلى ذلك، ومقارنة بتلك الأرقام، فإنَّ النتائج الفعليَّة للأربع سنوات، كانت أفضل بكثير، مِنَ التقديرات التي بُنيت على أساسها الميزانيَّة والتي كانت تحقِّق عائداً للحكومة.

الجدول: نتائج عائدات الحكومة للأربعة مواسم

	1926/25	27/26	28/27	29/28
1. مساحة القطن بالفدان	80.031	100.058	100.768 –	131،292 –
2. نصيب الحكومة	35%	37 ½%	37 ½%	38% ½
3. الإنتاجيَّة قنطار/ فدان	4،8	4،7	3،3	3،6
4. سعر الرطل المتوسِّط/ بالبنسات	16	18	20	19

5. العائد / للفدان/ جنيهاً مصرياً	20 ج	20 ج	20	20
6. العائد الفعلي للفدان جنيهاً مصرياً	29	33.5	24.5	25
7. نصيب الحكومة/ جنيهاً مصرياً				
أ. المخصَّصة لتغطية التكلفة بالجزيرة	703.212	721.412	814.009	1.008.038
ب. مال التسويات (محفوظ بالجزيرة	21.227	477.941	142.904	243.134

قدره 20 جنيهاً مصرياً للفدان، والذي تمَّ تخطِّيه كما هو موضَّح في الجدول. لَمْ تتمكَّن الحكومة بذلك منْ تغطية التكاليف المباشرة منَ العائدات المباشرة فقط، بل تمكَّنت في ذات الوقت أَيضاً منْ إضافة مبلغ 900،000 جنيهاً مصرياً لمال تسويات الجزيرة. وكان قرار الحكومة صائباً حول عدم دفع عائدات الحكومة منَ الجزيرة وإضافتها مباشرة إلى إيرادات الدَّولة في تلك المرحلة، بل كان يتمُّ حفظها ضمن مال تسويات الجزيرة. وبعدها تتمُّ التحويلات تدريجياً منْ مال التسويات للميزانيَّة، وتستغلُّ فقط لتغطية المصاريف السنويَّة لمشروع الجزيرة، مع الاحتفاظ بجزء منَ المال كاحتياطي لمقابلة تدنِّي الإنتاجيَّة أو انخفاض الأسعار.

إلى جانب تلك العائدات المباشرة، فإنَّ العائدات غير المباشرة لَمْ تكن قليلة. كانت هناك إيرادات متزايدة منَ السِّكك الحديديَّة- المملوكة للدولة، ومنَ الجمارك، ورسوم الصادر وضرائب الأَرباح. في بداية العام 1927م قدَّر (شوستر) الإيرادات غير المباشرة بما يقارب 200،000 جنيهاً مصرياً في العام. وفي تقرير ثانٍ ارتفع حساب تلك الإيرادات لموسم 29 / 1930م إلى 380،000 جنيهاً مصرياً.

وكان رأي الحاكم العام وقتها في عام 1928م، مُعلِّقاً على ضوء نتائج الأربعة مواسم، ليعطي انطباعاً باهراً عن ما تمَّ تحقيقه منْ منافع. ورد في نص تقريره ((مع التحليل الدقيق لتوزيع المال الذي تمَّ اكتسابه منَ الجزيرة، يمكن التأكيد بأنَّ الجزء الأكبر منْ مناطق السُّودان الأوسط قد تحصَّلت على منافع منْ مشروع الجزيرة

بدرجات متفاوتة، وإنَّ المشروع حرَّك التِّجارة الوطنيَّة في السَّنوات القليلة الماضية، برغم الجفاف، بتوفيره للعمالة والنُّقود في السُّوق المحلِّي)).

وباعتبار قيمة التِّجارة الخارجيَّة كمؤشِّر للنموِّ، فإنَّ السَّنوات السَّبعة السَّابقة شهدت نموَّاً متزايداً ومستمراً، وقاربت قيمة الصادر في عام 1928، ضعف قيمته في عام 1922م. غَطَّى القطن على كلِّ الصادرات الأُخرى، وبلغت قيمته في عام 1928م أربعة ملايين جنيهاً مصرياً، ما يعادل 70% مِنْ إجمالي الصادرات الأُخرى. تزايدت مقدرات البلاد على الصرف بالاستيراد المتزايد للمنسوجات القطنيَّة، الشاي، التبغ، العربات، البترول، والآليَّات، وجميعها يعكس الثراء المتزايد. وزاد الصرف على السكر، ممَّا يُعدُّ مؤشِّراً على رفاهيَّة المواطنين، خاصَّة في مناطق إنتاج القطن. أصبح تناول اللحوم أمراً عادياً جدَّاً، وكان ذلك سبباً لقلَّة صادر الضأن إلى الخارج. بشكلٍ عام، برغم شحِّ الإحصائيَّات لتوضيح ذلك، إلَّا أنَّ مستوى معيشة المواطنين أصبح في ارتفاع مستمر في العديد مِنْ مناطق البلاد.

فيما يتعلَّق بمزارعي الجزيرة تزايدت مساحات القطن والمحاصيل الأُخرى، بشكلٍ مستمر كما في الجدول أدناه:

الموسم	القطن	الذُّرة	اللوبيا	بور	الإجمالي فدان
1926/25	80.031	32.286	8.990	114.693	240.000
27/26	100.058	50.091	49.017	103.092	302.258
28/27	100.768	50.404	53.005	100.845	305.022
28/ 29	131.292	65.334	57.478	143.526	397.640

مؤشِّر الزيادة سجَّل ارتفاعاً ملحوظاً أكبر للموسم 1929 / 1930 كما يلي:

الموسم	القطن	الذُّرة	اللوبيا	بور	جملة الأفدنة
1930/29	174.164	98.838	76.164	178.018	527.184

تدنَّى إنتاج الذُّرة في المشروع لموسم 27 / 1928م إلى 150.000 أردباً. وارتفع في الموسم التَّالي 28 / 1929م إلى 250.000 أردباً. الإنتاج المتواصل للحبوب والعلف مِنَ

المساحات المرويَّة، خلال الأعوام التي شهدت شُحاً في الأمطار وجفافاً عاماً، جعلت مشروع الجزيرة جذَّاباً بشكلٍ كبير للمواطنين المحلِّيين. وقد تمَّ تقديم أعداد ضخمة منَ الطلبات منَ المواطنين حينها للحصول على حوَّاشات في الامتدادات الجديدة.

أصبحت الجزيرة مَغنطيساً جاذباً للعمالة منَ المناطق المجاورة، ومنَ النِّيل الأَبْيَض والأزرق، وبربر ودنقلا خاصَّة للوظائف التي تتطلَّب المقدرة على القراءة والكتابة، ومن غرب السُّودان، وإفريقيا الفرنسيَّة الاستوائيَّة، ومنَ الحُجَّاج النيجيريين في طريق رحلتهم لمكة. وفي قرى الجزيرة بلغ متوسِّط دخل المزارع لمواسم 27 / 1928م، و28 / 1929م، حَتَّى مع هبوط الإنتاجيَّة، مقارنة بالإنتاجيّات العالية عند بداية المشروع، ولكن نسبة لارتفاع الأسعار وجودة القطن، بلغ المتوسِّط 100 جنيهاً مصرياً للحوَّاشة تقريباً.

وأحدث ذلك تغييراً جذرياً مقارنة بالأيَّام الخوالي. ويجدر بي هنا التحوُّل نحو المشهد الإنساني، كما أتذكره. في قرية مدني كواهله، عندما كان الشيخ هو الشخص الوحيد الذي يسكن قطيَّة منَ القش، فإنَّ حفيده الطيب أحمد مدني يسكن في منزل مربع منَ الطوب اللبنة (الأَخضر)، بناه لنفسه وعروسه، كما جرت العادة حينها، ولكنَّه لا يقارب حجم منازل المدينة.

وقريباً منْ هناك في قرية عليم الهدي، تزوَّج بلال محمد صغيراً، أصغر سناً خلافاً للعادة، وهو ما يشير إلى بروز جيل جديد له دخله الخاص المستقل. وكانت زوجة بلال تتحلَّى بملابس غير مألوفة تتغيَّر حسب (الموضة) عن المألوف. لأنَّ والد بلال كان صاحب دكان القرية، ولديهم أقارب في المدينة. وكان فستان زفافها مُزيَّناً مع بلوزة منَ الحرير، وبنطال يربطه (حجل) فضي عند الكاحل، وعلى شعرها رُصّت كميَّة منَ الجنيهات المعدنيَّة منَ الذهب. نظر العجوز أحمد أبو سنينه في دولاب ملابسه الذي يحتوي ستة (غيارات) منَ الملابس، ويتذكَّر الأيَّام التي كان فيها للرجل منهم غياراً واحداً في العام. عبد الرحيم عبد الرحمن شيخ قرية ود العشا، صرف جزءاً منْ دخله للحج وأحضر معه سجَّادات منَ السعوديَّة لفرش منزله. رافقه الشيخ محمد مصطفى مصطحباً والدته ذات المائة عام، ليحقِّق لها أمنية حياتها الغالية، وقد

استأجر أربعة مِنْ (التكارين) المطوِّفين لحملها على سرير للطواف حول الكعبة. توجَّهت أفكار العديد ممَّن تحصَّلوا على الثروة الجديدة نحوَ زعمائهم الروحيين. وخلال أيَّام الصرف يَتَّجه المزارعون آخذين القطار إلى الخرطوم لبذل عطاياهم واحترامهم للشريف يوسف الهندي، الزعيم الروحي لوسط الجزيرة.

تطوَّرت أشكال عديدة مِنَ الاستثمار. نور الإمام مثلاً مِنْ قرية الحليوة، يعدُّ مثالاً للعديد مِنَ المواطنين الذين أصبحوا مقاولين للحراثة بالثيران، وتربية الماشية مِنْ ضأن وأغنام في حقول اللوبيا خاصَّتهم، أو في حقول يستأجرونها مِنْ جيرانهم. والتِّجارة في الذُّرة ظلَّت تقليديَّاً مجالاً معروفاً لمن يملكون رأس المال. ظلَّت قواعد التِّجارة فيها بسيطة. يشتري التاجر منهم كميَّات كبيرة مِنَ الذُّرة، ويخزِّنها ليبيعها وقت النُّدرة. زراعة الذُّرة المرويَّة قد تجعل المكاسب غير مضمونة. برز نشاط تجاري عظيم لكلِّ أنواع المواد الاستهلاكيَّة، ومع ارتفاع القوَّة الشرائيَّة تفتَّحت للتُّجار الأذكياء فرصاً واسعة. والذين كانت لديهم نظرة استثماريَّة بعيدة النظر فقد كانت حيازة الأرض مجالهم. ولكن كان ذلك يحرمهم مِنْ حقِّ حيازة حوَّاشة جديدة. إذا أمكن لأحدهم شراء فدان واحد بواحد جنيه مصري، تدفع له الحكومة لإيجارها عائداً يعادل 10%، ممَّا يعدَّ عائداً قليلاً مقارنة بالاستثمار في مجالات مباشرة أُخرى. ولكن لا أحد يعلم بالتأكيد ما سيحدث مستقبلاً لأرض مرويَّة، وما ستدرُّه لمالكها. بعضهم ظلَّ حريصاً واحتفظ بماله للأيَّام السوداء الماطرة. سخر الجميع مِنْ محمد الخير، لحزنه العميق لاحتراق ثلاثمائة جنيهاً ورقياً عندما اشتعلت النيران في كوخه.

كلُّ العُمَّال مِنَ الغرب كانوا يقبضون على أموالهم بشدَّة يدخرونها. ولكن كيف للرجل إخفاء أَمواله مِنْ زوجته؟ عبد الرحمن طليحة دفن أوراقه الماليَّة في التربة، لتأكلها حشرة الأرضة!!

لَمْ يكن الجميع ناجحين. كانت لبشير شيخ أحمد الطريفي في قرية الطلحه 26 حوَّاشة، باسمه وأسماء أخوانه وأبنائه وخدَمه، لأنَّه كان مِنْ كبار مُلَّاك الأراضي، ولكن لَمْ تكن الزراعة مجاله. مقدراته في المعاملات التِّجاريَّة، ويشاع عنه بأنَّه لو يطأ الأرض يمكن أنْ يسمدها، كان مثالاً للارستقراطي الذي تمثَّلت قيِمه في الضيافة

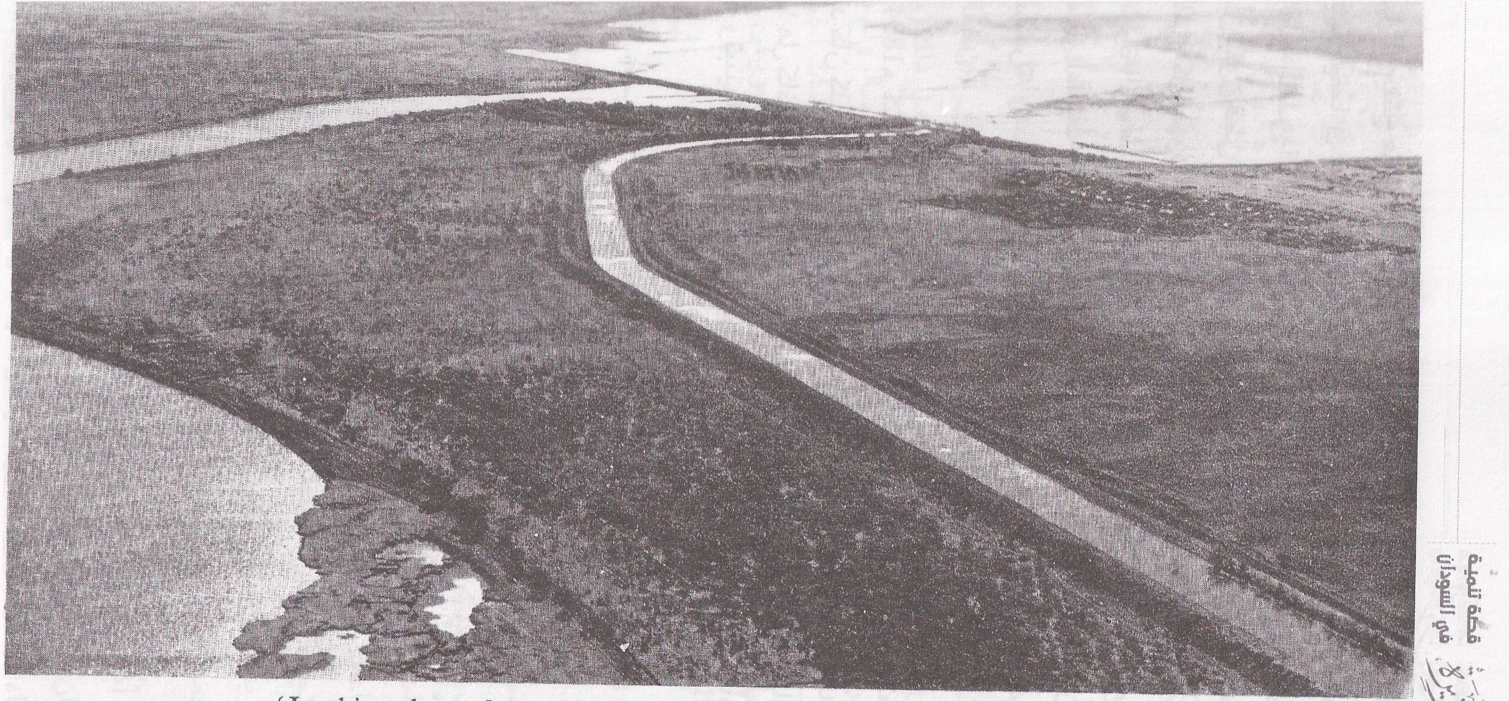
المفتوحة والحياة المنعَّمة للطبقة المترفة. وكغيره، ولمن هم في شاكلته حَتَّى في بريطانيا في ذلك الوقت، أخذ نفوذه في الاضمحلال، في عالم التنافس. دفع ثمناً باهظاً لفقدانه لمعظم حوَّاشاته. والغريب كان هناك العديد منْ أمثاله ولكنَّهم لَمْ يتعرضوا لنفس المصير، لأنَّه حسب المثل السائد الذي شاع بينهم وقتها (مَنْ جدَّ وجد، ومن اختار الراحة فقد). لا أحد بالطبع يمكن أنْ يتفادى سوء الحظ. كان لدفع الله العركي حوَّاشة تقع عند نهاية النمرة، بالقرب منْ مكتب مفتِّش الغيط بدا له محصول قطن عظيم النموِّ، ولإبعاد عيون الحسّاد والسحرة وضع بعض قرون الأبقار على قناة الحوَّاشة درءاً لمن كانوا يمرُّون قبالة حواشته مقارنين إياها بزراعاتهم. يا للكارثة!! تساقطت الأوراق تدريجياً حَتَّى أصبحت سيقان القطن عاريَّة تماماً إلَّا منْ بعض وريقات. وأنتجت بذلك قدراً ضئيلا سيئاً منَ القطن. وسُمِّي ذلك (بالحَرَق)- منْ كلمة حريق، لأنَّه بدا وكأنَّما أحدهم أشعل ناراً في كلِّ الحوَّاشة. ولَمْ يعرف أحد كيفيَّة إيقاف المرض، ولا سببه لاختلافه عما كان يحدث في حوَّاشات أُخرى تتعافى نباتات القطن مُنه. ومع تلك الكارثة، ما زالت هناك فرصة لتعويض خسارته في الموسم التَّالي.

وبعيداً في بريطانيا فقد كان مساهمو الشركة الزِّراعيَّة يحصدون نصيبهم منَ الثروة. ارتفع رأس المال في 1927م إلى 2،250،000 جنيهاً إسترلينياً، بإصدار 750،000 سهماً قيمة كلٍّ منها جنيهاً إسترلينياً، ليدفعوا ما عليهم منَ التزام شراكة الامتدادات الجديدة، لتمويل زراعة القطن في المساحات الشَّاسعة الجديدة. عائدات الأسهم ظلَّت على 25% للعامين 1928 و1929م على أساس ناتج الموسمين. في أحد اجتماعات الشركة الزِّراعيَّة السنويَّة، تقدَّم المستر هتون (Hutton)، رئيس جمعيَّة منتجي الأقطان البريطانيَّة، بكلمة أشار فيها إلى مساهمة جمعيته في ازدهار الشراكة. بدأ بتوضيح ترتيبات تسويق القطن، بترحيله إلى ليفربول للبيع تحت إشراف جمعيَّة منتجي القطن البريطانيَّة.

((وبما أنَّكم تدركون جميعاً أنَّ الجمعيَّة هيئة خيريَّة، تُدار على أُسس تجاريَّة سليمة. كان لأعضائها هدف وحيد حسب رؤيتهم، تحديداً التوسُّع في زراعة القطن في كلِّ أنحاء الإمبراطوريَّة البريطانيَّة، وكانوا مدركين بأنَّه ومن أجل تحقيق ذلك فإنَّ

أنجع السُّبل أنْ ينتج عن زراعته عمل مربح للمنتج- المزارع. ومن أجل ذلك، نشكر لهم تجاربهم أيضاً في علاقتهم الوثيقة مع التُّجار الغزَّالين في لانكشير، ممَّا مكَّن الحصول على أحسن الأسعار لأقطاننا. وأنا سعيد أيضاً لأُقرِّر بفضل مجهودات الجمعيَّة، أنْ يكون قطن السُّودان الآن قد حصل على أحسن سمعة مستحقَّة في سوق القطن العالمي. كلّ جهود الجمعيَّة في ذلك الصدد تقابلها عمولة تعادل1% ، مع جيش منَ السَّماسرة الوسطاء كلٌّ يسعى لتحقيق مكاسب، لهذا فإنَّ تلك النسبة تتلاشى كَليَّاً. يجب أنْ أضيف هنا بأنَّ جمعيَّة منتجي القطن البريطانيَّة تضمن دفع قيمة الأقطان مباشرة، وهذا أمر هام جدَّاً، مع ما يحدث حالياً مِنْ معاملات ذميمة ورديئة في تجارة القطن)).

في عام 1884م كتب الجنرال (غوردون) في تقرير له ((السُّودان مستعمرة عديمة الفائدة، لقد كان كذلك، وسيظل)) ! وقد أيده في ذلك وزير دفاعه الكولونيل استيورات (Stewart) ! هل كانا مُحقّين، أم أنَّ شركة مشروع الجزيرة باتِّباعها لأساليب زراعيَّة غير تقليديَّة وتبنيها لأساليب مبتكرة حديثة للتنمية قد برهنت على خطأهما؟



'Looking down from the air the scene would be something like this.'

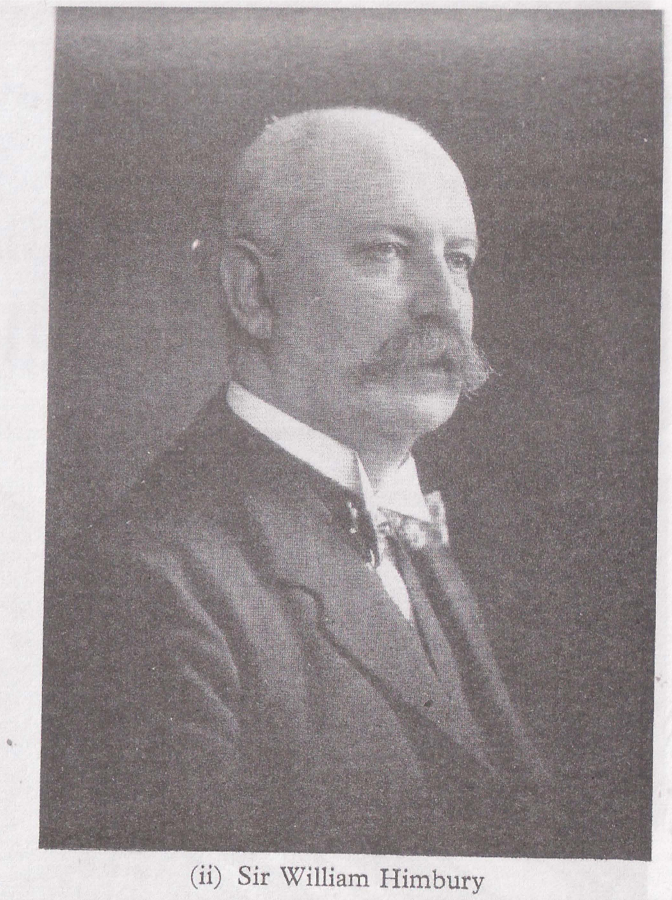
Aerial view of the Sennar Dam showing in right foreground the main canal, in the left foreground the Blue Nile river and in the background the reservoir

PLATE V

خزان سنار من الجو - القناة الرئيسة ومستودع المياه ، صورة رقم 5

منظر الحقول والقنوات من الجو - صورة رقم 6

Aerial view of the layout of fields and canals on the Gezira Plain



(i) Sir Alexander MacIntyre
سير الكسندر ماكنتير

(ii) Sir William Himbury
سير وليام هيمبري

صورة رقم 7



'A Celebration in the Gezira'

احتفال في الجزيرة

الفصل الثاني عشر

الأمراض، الدّيون والكارثة

عندما حدثت الضربة، كانت مُدمِّرة للغاية. أصابت الاقتصاد الناشئ للبلاد الذي بدأ في التمدُّد، كما العدَّاء الذي يستجمع كلٍّ طاقته لتدفع به منطلقاً. وأصابت الضربة المدمِّرة أهم عمليتين حيويتين هما إنتاجيَّة القطن وسعره.

وكان العدو الأوَّل المرض الباكتيري، زانسوموناس ملفسيورم (Xanthomonas malvacearum) المعروف بمرض السَّاق الأسود (Blackarm) – وهو ذلك المرض المجهول حينها الذي دمَّر قطن المزارع دفع الله العركي، وحوله إلى سيقان جرداء. تصيب تلك الباكتيريا الأوراق والسَّاق مؤديَّة لتساقط الأوراق وفي الحالات المتقدِّمة منَ المرض تؤدِّي إلى موات النبات كلّه. وإذا لَمْ تكن للنبات مقاومة ليتعافى، فإنَّ التأثير على الإنتاجيَّة يصبح خطيراً. هذه الظاهرة تمَّت ملاحظتها سابقاً في مشروع طيبة ولكنَّها ظلَّت قليلة متفرِّقة وتحدث منْ حين لآخر. وكان يعتقد حينها بأنَّها ناتجة منْ تغيُّرات الطقس.

في عام 1918م تمَّ إنشاء مزرعة أبحاث الجزيرة بالقرب منْ ود مدني، عاصمة مديريَّة النِّيل الأزرق، لدراسة التربة وتحديد احتياجات المحاصيل لكميَّات المياه، ولأصناف النباتات ودورات المشروع الزِّراعيَّة وأساليب الزراعة وتأثير الأسمدة، والحشرات والأمراض. وبوضع تلك المحطَّة العلميَّة في قلب الجزيرة، نشأ ارتباط وتعاون بين شباب الباحثين في معامل المزرعة البحثيَّة ومُفتِّشي الغيط التابعين للشركة الزِّراعيَّة. لَمْ تكن العلاقة سهلة دائماً ولكنَّها كانت دائماً مفيدة تهدف إلى لعب دور حيوي لسلامة المشروع.

لا يجوز، عند التعرُّض لتاريخ الجزيرة، عدم إبداء الشكر والعرفان للعمل الكثيف المتواصل للعديد منَ العلماء في مزرعة أبحاث الجزيرة التي كانت تموّل وتُرفد بالعلماء والفنيين والموظفين بواسطة حكومة السُّودان، مع مساهمة سنويَّة قليلة منَ الشركة الزِّراعيَّة. تحوَّل اسمها فيما بعد ليصبح «معهد البحوث الزِّراعيَّة» لكلِّ السُّودان. وبأساليب وطرق متعدِّدة لعبت دوراً قيِّماً هامَّاً ومستمراً، خاصَّة في تلك الأوقات الأكثر خطورة، حين يصعب عدم المبالغة في الفائدة التي حقَّقتها المحطَّة.

وجود المحطَّة في وسط المشروع حفَّز ودعم العلاقة المتبادلة. يجري تطبيق النتائج العلميَّة التجريبيَّة للمزرعة البحثيَّة على الغيط. وكانت لمقاومة الحشرات والأمراض في الغيط الأسبقيَّة في معهد البحوث الزِّراعيَّة.

لَمْ يكن معهد البحوث محصوراً محليّاً فقط، بل كانت له صلات مع هيئة زراعة القطن للإمبراطوريَّة البريطانيَّة (Empire Cotton Growing Corporation)، ومع محطَّة روزامستد التجريبيَّة (Rothamsted Experimental Station) في بريطانيا. لَمْ تجذب تلك الصِّلات العلماء والفنيين فقط منْ ذوي المؤهلات العالية إلى معهد البحوث المحلِّي، بل جذبت أيضاً خبراء زراعيين على أعلى المستويات للزيارات الإرشاديَّة.

في عام 1924م تمَّت دعوة سير جون رسل (Russell) ودكتور مارتن ليك (Leake) لزيارة المزرعة البحثيَّة (Research Farm)، لتقديم مقترحات ووضع أسس لعملها التي طورها فيما بعد السير جون فارمر (Farmer) في عام 1930م. في عام 1925م قدم دكتور كروثر (Crowther) منْ محطَّة روزامستد التجريبيَّة في بريطانيا وأقام لعدَّة أشهر مرشداً وموجِّهاً للتَّجارب الحقليَّة في الجزيرة.

ويرجع الفضل له لمبادرته في تنفيذ التخطيط التجريبي الذي تمَّ تطويره في محطَّة روزامستد بواسطة بروفسير فيشر (Fisher) وتمّ اعتماده وتطبيقه بالجزيرة 1926م. وهو نفس العام الذي تمَّ فيه اعتماده بمحطَّة روزامستد. وفي عام 1928م، عمل بروفسير قريقوري (Gregory) منَ الكليَّة الامبرياليَّة للعلوم والتقانة لعدَّة أشهر في الجزيرة مرشداً وموجِّهاً للأبحاث في مجال وظائف النباتات. تكوَّنت تلك الصِّلات مع بعض أعظم العلماء الزراعيين في بريطانيا عبر هيئة دائمة تحت

مسمّى لجنة لندن الاستشاريّة للأبحاث الزِّراعيَّة (London Advisory Committee on Agricultural Research)، لمراجعة العمل في الأبحاث بصورة منتظمة، وللمتابعة بشكلٍ بناء وناقد سنويّاً لبرنامج البحوث.

بينما حضرَ الهديد منَ العلماء بتلك الطريقة لارتباطهم بمشاكل الجزيرة الزِّراعيَّة. تمَّ تعيين مستر ماسي (Massey) في عام 1911م كأوَّل عالم نبات حكومي، والذي دون غيره منَ العلماء، وجد نفسه ملزماً لاكتشاف الأسباب الغامضة حينها لمرض السَّاق الأسود وتقديم إرشاداته لمقاومته.

إنَّ وصف مقاومة أيّ مرض ليس بالأمر السَّهل، نظراً للمعرفة اللاحقة، لاستيعاب اللغز الغامض الداعي للحيرة الذي سببه المرض. تمَّ اكتشاف مرض السَّاق الأسود بواسطة (ماسي) عام 1922م، وتمَّ توثيقه للمرَّة الأولى في تقرير الحاكم العام، كمرض أضرَّ بإنتاجيَّة القطن موسم 23 / 1924م، والذي شهد أسوأ مستوى إنتاج، هابطاً إلى 2،8 قنطاراً للفدان. وفي الموسم التَّالي 24 / 1925م تدنَّى الإنتاج إلى 2،2 قنطاراً للفدان. وكان الأمل معقوداً في أنَّ معالجة بذرة القطن بحامض الكبرتيك، كمقاوم للفطريات قد يقضي على مرض السَّاق الأسود، ولكن ظهوره مرَّة أُخرى، بالرغم منَ المعالجة، كان يشير إلى أنَّ المرض يكمن داخل بذور القطن.

في موسم 25 / 1926م، مع بداية ري 80،000 فدان بواسطة الخزان، تمَّ استيراد بذور جديدة منْ مصر، إضافة إلى بذور منْ طوكر. وبرهنت الإنتاجيَّة الباهرة 4،8 قنطاراً لموسم 25 / 1926م، و4،7 قنطاراً في الموسم الذي يليه 26 / 1927م، برهنت بأنَّ إجراء تغيير مصدر البذور كان فعّالاً.

تدنَّت الإنتاجيَّة إلى 3،3 قنطاراً للفدان، أيّ بنسبة 33% في الموسم 27 / 1928م بسبب مرض السَّاق الأسود. وكان صعباً معرفة أسباب عودة المرض، ولكن مرَّة أُخرى كان سوء الأحوال الجويَّة هو السبب الذي اعتقدوه، بالرغم منْ أنَّ محطَّة الأبحاث قد سجَّلته الآن كمرض عظيم الخطورة على القطن. وفي موسم 1928 / 1929م طرأ تحسُّن طفيف بإنتاجيَّة 3،6 قنطاراً للفدان، التي أُعتُبرت، برغم ظهور المرض، بأنَّها إنتاجيَّة مُرضية إذا ما وضع في الاعتبار حجم التوسُّع في مساحات القطن

ولكن في موسم 29 / 1930م انفجرت العاصفة فعليّاً ومعنويّاً، وكشف موسم الأمطار الغزيرة ما كان متوارياً خلال موسم الأمطار الخفيفة في المواسم السَّابقة مع التوسُّع المتزايد في المساحات. كانت باكتريا المرض تنتقل بصورة متواصلة مِنَ الأراضي القديمة للمساحات الجديدة، حَتَّى عام 1929م وحينها كانت الظروف الجويَّة مواتية تماماً لانتشار المرض واستمراريته لينتشر المرض في كلِّ المساحات وتدنَّت الإنتاجيَّة في موسم 29 / 1930م إلى 2،3 قنطاراً للفدان.

وظهر عدو آخر للإنتاجيَّة الجيِّدة للقطن، وهو مرض تجعُّد الأوراق (Leaf curl) الفيروسي. وبدلاً عن التفرُّع وتكوين الأزهار واللوزات، تصبح النباتات عقيمة وتلتف فروعها حول نفسها وتطول وتتجَّعد الأوراق وتجفّ. تمَّت ملاحظة عدد قليل مِنَ النباتات تحمل تلك الأعراض في مساحات معزولة موسم 1925 / 1926م، وكانت مدعاة للاستغراب حسب الاستطلاع. ولكن ظهرت مساحات محدودة متفرِّقة لنباتات تحمل تلك الأعراض خلال الموسمين التَّاليين. تلاحظ في أواخر موسم 28 / 1929م، بأنَّ مرض تجعُّد الأوراق، لحدوثه متأخراً، لَمْ يسبِّب ضرراً كبيراً، إلَّا أنَّه قد انتشر في كلِّ المساحات. وظهر مرَّة أُخرى خلال موسم 29 / 1930م. تحوَّل المرض إلى خطر حقيقي مثله مثل البكتريا، كان ينتشر ببطء وخفي طيلة الوقت، ليصيب القطن الجديد في ذلك الموسم، في الوقت الذي كانت النباتات تتعافى فيه مِنْ مرض السَّاق الأسود.

أكَّد ماسي (Massey) بأنَّ بكتريا السَّاق الأسود، تكون أكثر نشاطاً لإحداث الإصابة في ظروف الحرارة والأمطار الغزيرة، حين يتحوَّل المرض بسرعة مِنْ نبات لآخر، ومن حقل لآخر بواسطة الرياح خلال الأمطار العاصفة. كما أنَّه تمكَّن مِنْ اكتشاف انتقال المرض مِنْ عام لآخر بواسطة شجيرات القطن المتبقِّية عشوائياً، مِنَ الموسم السَّابق في بعض الحقول. توصَّل عالم الحشرات كيركباتريك (Kirkpatrick)، الذي تمَّ تعيينه لدراسة مرض تجعُّد الأوراق، توصَّل إلى أنَّ حشرة الذبابة البيضاء هي الناقل للفيروس مِنْ نبات لآخر، وتتكاثر في مجموعات كبيرة خاصَّة في نبات اللوبيا. كما توصَّل أيضاً إلى أنَّ الانتقال الأساسي للفيروس مِنْ موسم لآخرِ مصدره بقايا نباتات اللوبيا المصابة مِنَ الموسم السَّابق، والتي تعاود

النموّ عشوائياً في الموسم التَّالي.

أدَّت تلك الاكتشافات إلى المحاولات التَّالية لمكافحة الفيروس. كان مستوى الأمطار عام1929م فوق العادة وضعف المتوسِّط. وكان مأمولاً نجاح المكافحة، إذا لَمْ تكن الأمطار عام 1930م فوق المتوسِّط، وإذا ما بذل المزارعون جهداً مضاعفاً لحشِّ وقلع أيّ بقايا عشوائيَّة منْ نباتات القطن (البروس) واللوبيا، وكان الأمل كبيراً أنْ يحدث كسر حلقات دورة المرضين ومقاومة مقدرتهما على نقل الإصابات للموسم الجديد.

كان ضروريّاً مقاومة تلك الأمراض. سبَّبَ التدنِّي في الإنتاجيَّة صدمة، وتفاقمت الصدمة بالهبوط الكبير في أسعار القطن نتيجة لقلَّة الطلب عالميَّاً. في نهاية عام 1929م، أرسل المستر ماكنتير (McIntyre) مدير المشروع خطاباً للسيِّد هدلستون (Huddleston)، الذي خلف السير (شوستر) (Schuster) سكرتيراً للماليَّة في حكومة السُّودان.

((أعتقد بأنَّنا سوف نواجه عاماً صعباً في الجزيرة، واعتقد بأنَّه منَ الأجدى أنْ تكون على علم بذلك قبل أنْ نضع الميزانيَّة. نسبة للأمطار الغزيرة جدَّاً على غير العادة، تأثَّر محصول القطن، وانتشر مرض السَّاق الأسود في كلِّ المشروع، ممَّا أحدث أضراراً جمَّة في كلِّ المساحات. وبسبب الأمطار تأخرت زراعة أجزاء واسعة، وإنَّ البرودة سوف تؤثِّر سلباً على النموّ، وتكون الإنتاجيَّة بذلك متدنِّيَّة جدَّاً.

ومالِيّاً يبدو أنَّ العالم يمرُّ بمرحلة حرجة، ويصعب بذلك الحصول على أموال جديدة لتغطية الالتزامات، ويبدو أنَّه لا بُدَّ منْ فرض مزيد منَ الضرائب في بريطانيا، والتي سوف تُشكِّل بالتَّالي عبئاً إضافيَّاً على الصناعة التي تعاني منْ أوضاع سيئة وذلك لن يساعد أسعار القطن أو البذرة.

ومع كلّ ما يلوح في الأفق منْ صعوبات، أعتقد بأنَّ التقشف والاقتصاد في كلِّ الاتِّجاهات يجب أنْ يكون شعار المرحلة)).

كانت التوقُّعات محبطة. وبدلاً عن الفائض المعتاد، تمَّ تقدير عجز عائدات

محصول القطن في الجزيرة لموسم 29 / 1930م بالنسبة لحكومة السُّودان بما يعادل 350،000 جنيهاً مصرياً، في الوقت الذي كانت الحكومة تواجه فيه التزامات إضافيَّة لمقابلة المشروعات التنمويَّة الجارية، علماً بأنَّ مال المديونيَّة وجزءاً مِنْ احتياطيها قد خُصِّصَ للامتدادات الجديدة. بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ ضَعف الإنتاجيَّة يسبِّب تراجعاً في الإيرادات غير المباشرة مِنَ الجمارك والنقل، مع هبوط الدخل مِنْ تجارة القطن، وهو عجز يتخطَّى التأثير المَحلِّي.

في منتصف عام 1929م بلغ سعر بيع قطن موسم 28 / 1929م الجيِّد الإنتاجيَّة 21 بنساً للرطل، وبنهاية ذلك العام هبط متوسِّط سعر الرطل إلى 18 بنساً، في ذلك الوقت تمَّ بيع كلِّ القطن. في الوقت الذي كان يجري فيه حصاد قطن موسم 29 / 1930م هبط السِّعر إلى 15 بنساً. للرطل، ولَمْ تكن هناك أيّ مؤشِّرات لوقف هبوط الأسعار.

طرأ مؤشِّر آخر أكثر إزعاجاً أيضاً، تعاظمت الصعوبة لعدم القدرة على بيع القطن بالمرَّة بحلول يوليو1930م، الموعد المعتاد للمزارعين لصرف عائداتهم مِنْ (الصرفة) الأولى لمحصول 29 / 1930م. ولكن بعدها لَمْ يتمْ بيع أيّ كميَّة مِنَ المحصول، ممَّا جعل الأمر في غايَّة الصعوبة لتقدير التوقُّعات المعتادة لمتوسِّط سعر البيع النهائي مسبقاً، والذي على أساسه يتمُّ صرف بقيَّة عائدات المزارعين. أشار (هدلستون) إلى (ماكنتير) بأنَّ سعر ½ 14 بنساً للرطل يمكن أنْ يكون احتمالاً مقبولاً. وحَتَّى ذلك الرقم، مع إنتاجيَّة ذلك الموسم المتدهورة التي بلغت 2،3 قنطاراً للفدان، سوف تحقِّق فقط عائدا يعادل 5 جنيهات مصريَّة / للفدان، مقارنة بهدف الـ 10 جنيهات مصريَّة للفدان، والتي كانت هدفاً لتغطِّي مصروفات الحكومة، متضمِّنة إكمال تحضيرات الامتدادات الجديدة، والتي بدت وكأنَّها الهدف المناسب للسعي لتحقيقه. اقترح (ماكنتير)، سعراً استباقياً يعادل ½ 10 بنساً للرطل، ممَّا يعني عائداً يعادل 3،7 جنيهاً مصرياً للفدان. ولكن وبسرعة مذهلة مرعبة أحدث التدهور في الاقتصاد العالمي في الأسعار المقترحة لرطل القطن، مهزلة. بحلول يناير 1931م، وعندما بدأ حصاد محصول 30 / 1931 م هبط سعر الرطل إلى ½7 بنساً للرطل. وإذا ما حدث وتكرَّر هبوط الإنتاجيَّة أكثر مِنْ ذلك فإنَّ ذلك الأمر سوف يدعو لقلق عميق وخطير.

وقد حدث. إنَّ الأساليب التي اتُّخذت لمكافحة مرض السَّاق الأسود، ومرض تجعُّد الأوراق الفيروسي برهنت على عدم فعاليتها، وهبطت الإنتاجيَّة لموسم 30 / 1931م إلى أدنى مستوى لها 1،4 قنطاراً للفدان. ولكن تحقَّق وقتها الهدف الذي تمَّ انتظاره طويلاً بزيادة الامتدادات إلى 200،000 فداناً.

في مثل تلك المساحة وبإنتاجيَّة تعادل ثلاثة قناطير للفدان وبسعر للرطل يعادل 10½ بنساً، كان يمكن للمشروع أنْ يموِّل نفسه. لقد تمَّ التَّغلُّب على مشاكل المياه والتمويل. ولمضاعفة مساحة الأفدنة للمشروع منذ عام 1925، كان مطلوباً فقط ما مقداره خُمس رأس المال الأساسي للتكلفة. تمَّت زراعة 196،000 فداناً. ولكن إنتاجيَّة محصول القطن هبطت إلى ما يقارب الربع، وهبط السِّعر إلى ما يقارب الثلث، مقارنة بموسم 25 / 1926م.

وحجم الفرق بين الموسمين توضِّحه الأرقام التَّالية:

الموسم	1926/25	27/26	30/29	1931/30
الإنتاجيَّة للفدان	4،79	4،74	2.3	1.4 قنطاراً للفدان
السِّعر المقدر للرطل	16	18	8	6 بنساً للرطل تقدير
صافي العائد للفدان	28.5	33	5	1.7 جنيهاً مصرياً

إنَّه فرق هائل مرعب، يجب اجتيازه.

كتب حاكم عام للسُّودان السير جون مافي (Maffey) في تقريره عام 1930م. «إنَّ ما يحدث حالياً، قد هزَّ الثِّقة مؤقَّتاً في الجدوى والسلامة الماليَّة لمشروع الجزيرة، الذي بنجاحه يرتبط نموّ وتطوُّر البلاد بشكل مباشر. ربّما نكون ملزمين ومجبرين باتِّخاذ موقف لسنوات عديدة قادمة، يقرُّ بأنَّ مشروع الجزيرة بشكل عام قد أصبح عالة، ممَّا يستوجب تصفيته بتعويضات سنويَّة، ليس فقط منَ الإيرادات المباشرة لعائدات المشروع، ولكن أيضاً منَ الإيرادات العاديَّة للحكومة. ومثل تلك الإجراءات تعدُّ مشكلة في حدِّ ذاتها.

التِّجارة الخارجيَّة للسُّودان بلغت في عام 1929م 13،665،000 جنيهاً إسترلينياً، ولكن في عام 1931م هبطت إلى ما يعادل 5،646،000 جنيهاً إسترلينياً وقد سبق وكان أجماليها في عام 1913م يعادل 3،400،000 جنيهاً إسترلينياً. الأرقام تشير بوضوح إلى التدهور الذي حدث. تدنَّت الإيرادات في عام 1931م بما يقارب المليون عما كان مخطّطاً. وتمَّت تغطية العجز بسحب 541،000 جنيهاً إسترلينياً مِنْ احتياطي تسويات الجزيرة و238،000 جنيهاً إسترلينياً مِنْ حساب تجديد السِّكك الحديديَّة، و167،000 جنيهاً إسترلينياً مِنْ حساب الاحتياطي العام للحكومة، ولتكملة باقي العجز فقد تمَّ السحب مِنْ حسابات أُخرى زهيدة.

أصبح واضحاً ضرورة اتِّخاذ إجراءات حاسمة وجريئة للتقشُّف الاقتصادي، لوقف التدهور والتناقص المتسارع للسيولة الماليَّة للحكومة ومدَّخراتها)).

في أغسطس 1931م تمَّ نقل المسئول البريطاني مستر فاس (Fass) ليحلَّ محلَّ (هدلستون)، السكرتير المالي لحكومة السُّودان، وأوصت لجنة مِنْ مجلس الحاكم العام، باتِّخاذ إجراءات تقشُّف. كان متوقَّعاً أنْ تحقِّق وفراً يعادل 720،000 جنيهاً إسترلينياً في العام. تمَّ فرض رسوم أعلى للجمارك، تمَّ رفع سعر السكر. وتأجيل مشاريع حفر آبار جديدة، ومشاريع تخزين المياه، وإيقاف بناء أو إنشاء امتدادات لمستشفيات جديدة. كما تمَّ تخفيض خدمات السِّكك الحديديَّة، والبريد، وتخفيض 20% مِنَ العاملين في الحكومة، منهم 207 مِنَ البريطانيين. بالإضافة إلى ذلك تمَّ تخفيض أعداد الضُّباط البريطانيين في قوَّة دفاع السُّودان مِنْ 152 إلى 91. كلُّ تلك التخفيضات ألقت بأعباء أثقل على الباقين، ومع ذلك فقد تمَّ تخفيض المُرتَّبات ما بين 5 إلى 10% مع إلغاء العلاوات التي كانت تعتبر حقَّاً مكتسباً، مع زيادة رسوم الخدمات الحكوميَّة. الإجراءات التقشفيَّة، وخفض المُرتَّبات، وتقليل الخدمات الحكوميَّة، قابلتها إجراءات مماثلة بواسطة الشركة الزِّراعيَّة حيال موظفيها، بينما خُفِضَ عائد الأسهم للمساهمين إلى 10% في عام 1930م، حُجِبَ مرَّة واحدة في العامين التَّاليين.

ومع كلِّ ذلك لَمْ تكن نهاية الأزمات واضحة. في نهاية عام 1931م، فإنَّ ما مقداره

30% مِنْ محصول القطن لموسم 29 / 1930م، و 60% مِنْ محصول 30 / 1931م، لَمْ يتمْ بيعه. والأسوأ مِنْ ذلك، لَمْ يكن هناك مِنْ يؤكِّد كيفيَّة مكافحة أمراض السَّاق الأسود وتجعُّد الأوراق، أو حَتَّى مَنْ يقرِّر بأنَّ المشكلة أكثر صعوبة وتعقيداً، وإنَّ طرق مكافحتها لا تحقِّق علاجاً، كما أنَّ التربة تدهورت بشكلٍ مضطرد.

ظلَّ بعض علماء التربة يشكِّكون دائماً في تأثير الري على تربة الجزيرة الطينيَّة الثقيلة، لما تحتويه مِنْ 60% مِنَ المادة الطينيَّة، مع قلويَّة عالية ونقص في المواد العضويَّة والنيتروجينيَّة. وكانوا يقلِّلون مِنْ آثار انحباس المياه وتجمعها وتكوين وترسب الأملاح على الطبقات العليا ممَّا يؤدِّي إلى التدهور السريع في خصوبة التربة. وقد أشاروا إلى تجربة بعض البلدان حيث لَمْ تعد الأرض صالحة للزراعة بعد سنوات قليلة مِنَ الري. ذلك المظهر الرديء للجزيرة حول إمكانيّاتها قد فاقم المخاوف. خلال فترة وجيزة جدَّاً، فقط ستة أعوام، صارت تلك الأراضي البكرة، والتي بدأت بإنتاجيّات عالية جدَّاً، تبدو عديمة الفائدة، موبوءة بالحشائش والأمراض الخطيرة. سيقان القطن العاريَّة نتيجة إصابتها بمرض السَّاق الأسود، كشفت الأرض المرويَّة تحتها إلى أشعة الشَّمس التي شجَّعت النموّ التنافسي للحشائش الكثيفة العالية. كانت العادة أنْ يتمَّ الحش في ثلاث عمليَّات مكثَّفة أثناء نموّ القطن، ولكنَّها الآن أصبحت عمليَّة مستمرَّة، مع انخفاض في العائدات، وتخفيض السلفيَّات، تخلَّى المزارعون عن الحشِّ، لأنَّه، ومع صعوبة النظافة، فإنَّ النباتات المريضة الهزيلة لا تستفيد مِنْ عمليَّة الحشِّ.

بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ نوعاً مِنَ الحشائش، سايبرس روتوندس (Cyperus rotundus)، انتشر كما السَّرطان مع الري- ويعرف (بالسِّعدة)، له رايزومات، وأي عمليَّات حشٍّ سطحيَّة لا تقضي عليه. أجزاءه تحت التربة تكون رايزومات وجذوره متداخلة قد تصل إلى 15 بوصة داخل الأرض، وأي محصول يزرع في أرض موبوءة (بالسِّعدة)، يكون نموّه مقزماً وضعيفاً. وانتشار (السِّعدة) قد أخرج بعض المساحات مِنَ الزراعة، والمعالجة الوحيدة الناجعة تعتمد على الحراثة العميقة المكلفة جدَّاً.

يمكن السَّيطرة على والقيام بالعمليَّات الزِّراعيَّة المطلوبة للقطن، إذا ما تحصَّل المزارعون على سلفيَّات خاصَّة للقيام بالعمليَّات المطلوبة. الذُّرة واللوبيا محاصيل خاصَّة بهم، وعليه لا تُقدَّم لهم سلفيَّات محدَّدة لزراعتها. وبالتَّالي فإنَّ مستويات العمل في تلك المحاصيل كانت دائماً أقل جهداً منَ القطن. التدهور آنذاك في عائدات القطن، وفي حجم السلفيَّات، جعل المزارعين أكثر تردُّداً منْ أيِّ وقت مضى، في الصرف منْ جيوبهم لتمويل عمليَّات بمستوى أعلى لمحاصيلهم الخاصَّة. وتعاظُم نموّ الحشائش أدَّى إلى تدهور إنتاجيَّة تلك المحاصيل أيضاً. محصول اللوبيا بشكل خاص، الذي ارتفعت مساحته إلى 98،000 فداناً في موسم 29 / 1930م و111،000 فداناً في 30 / 1931م أصبح عالة أضخم وأعظم منْ مقدرات وإمكانيّات المزارعين رغم اعتباره محصولاً ضمن محاصيلهم الخاصَّة. الحشائش المنتشرة في الأراضي المرويَّة بالماء المجاني، كانت كافية لترعى عليها مواشيهم دون أيِّ تكلفة. ولكن بما أنَّ اللوبيا والذُّرة، كانتا تزرعان في الأرض التي زُرعت قطناً في الموسم السَّابق، حسب الدَّورة الزِّراعيَّة، كان لزاماً على المزارعين في مساحة تبلغ 200،000 فداناً، القضاء على بقايا الحشائش وبادرات القطن (البروس) العشوائيَّة المصابة واقتلاعها – إلى جانب واجباتهم الأخرى خلال فصل الخريف.

لا يمكن للبلاد تحمُّل فشل المحصول الرئيس للمرَّة الثالثة. برز وقتها اختلاف في الرأي بين العلماء ومسئولي الغيط حول موضوع الدَّورة الزِّراعيَّة. كان كلُّ العلماء على اتِّفاق، بأنَّه ولظروف تربة أرض الجزيرة، فإنَّ زراعة اللوبيا– المحصول البقولي لا يمكن التخلِّي عنه في الدَّورة الزِّراعيَّة. في مزرعة الأبحاث، والتي تُدار بالعمالة المباشرة، كان ممكناً اقتلاع البادرات والحشائش مع زراعة محاصيل جيِّدة منَ اللوبيا والذُّرة ولَمْ يكن هنالك أي سبب علمي لدعم النظرة القائلة بأنَّ تغيير الدَّورة يمكن أنْ يساعد في حلِّ الأمور. وكان (ماكنتير) على قناعة بأنَّه لا بُدَّ منْ عمل شيء لكسر العوائق المركبة منْ حشائش وأمراض مع التكلفة المتصاعدة، مقترحاً العمل بنظام دورة واسعة، والتخلُّص في الحاضر منْ محصول اللوبيا غير المرغوب فيه، بإيقاف زراعته، كما يمكن زراعة الذُّرة في مساحات أُخرى بدلاً عن زراعتها في الأرض التي زرعت قطناً في الموسم السَّابق، وبذلك يمكن اصطياد عصفورين بحجر

واحد. وذلك بإيقاف الري عن الأرض التي زُرعت في الموسم السَّابق، وبذلك يمكن منع نموّ البادرات العشوائيَّة والحشائش أو تقليلها مع إمكانيَّة سهولة تحديدها واقتلاعها. أيّ بترك الأرض بوراً لمدَّة عامين قبل زراعتها بالقطن، ممَّا يوفِّر وقتاً أطول للحشائش لتذبل وتندثر، ويقلِّل الحاجة للحرث الآلي، ويمنح الأرض وقتاً لتجفّ منَ الري الزائد.

تمَّ قبول وجهة نظر الشركة الزِّراعيَّة، مع بعض التحفُّظ، وتمَّ تغيير الدَّورة. سبق للشركة الزِّراعيَّة قبل سنوات مضت أنْ غيَّرت دورتها الزِّراعيَّة المتقاربة في مشروع الزيداب، ممَّا قلَّل منَ التكلفة وزاد الإنتاجيَّة. ولأنَّ مشروع الزيداب كان ملكيَّة خاصَّة للشركة كان لها أنْ تفعل ما تريد. ولكن في الجزيرة، فإنَّ إلغاء اللوبيا وزراعة الذُّرة في مربعات قد تكون بعيدة عن حقل قطن المزارع، ربّما تثير معارضة منَ المزارعين والعلماء، لعدم تقدير الأسبقيَّة والأفضليَّة الخاصَّة لمحاصيلهم الخاصَّة، بينما تعطي الأفضليَّة لقطن الشركة، ممَّا يُعدّ مشكلة. أبان تقرير الحاكم العام 1929م، عندما عطَّلت الأزمة الاقتصاديَّة العالميَّة النموّ الاقتصادي، عاكساً التدهور الذي حدث قائلاً ((بأنَّ الأمر محبط للمبادرات القليلة لشعب بسيط وقدري، في وقت بدأت فيه العربات تشقُّ الطرق في المناطق الجديدة، التي يتمدَّدون فيها وبدأ أفقها يتَّسع، مفرزاً احتياجات ومطالب جديدة ودوافع للحياة)). بحلول عام 1931م، كانت القدريَّة، وليست المبادرات العمليَّة ما يُمثِّل الفضيلة والحكمة. بينما ظلَّ الموظفون البريطانيون يبحثون عن الحلول بكلِّ السُّبل، بدأ صبر وهدوء المواطنين يتضاءل، مواجهين الأمر بنوع منَ السخريَّة الهازلة حول التغيُّر الكامل لحظوظهم، ممَّا ساعد في مساهمتهم الصلبة على البقاء.

لَمْ تكن إجراءات إلغاء محصول اللوبيا، وزراعة الذُّرة في مربعات خاصَّة الإجراءات الوحيدة للزراعة في موسم 31 / 1932م. مرَّة أُخرى تمَّ التخلُّص منْ كلِّ البذور القديمة، وتمَّ استيراد بذور جديدة منْ مصر، تمَّت معالجتها بمركب ابابيت بـ (Ababit B)، نوع جديد لتعقيم البذور وهو مركب كبريتي، تمَّ الحصول عليه واختباره في مزرعة البحوث. لاحظ (ماسي) (Massey) بأنَّ كثافة الإصابة بالسَّاق الأسود لها علاقة بعدد العواصف التي يتعرَّض لها النبات. احتفظت الشركة الزِّراعيَّة

بسجل الإنتاجيَّة السنويَّة لكلِّ مزارع ورصدت مستوى هطول الأمطار باستعمال 150 جهازاً لقياس الأمطار موزَّعة على كلِّ المشروع. الملاحظات الحقليَّة، وفحص سجلات الإنتاجيَّة والأمطار، أكَّدت وجهة نظر (ماسي) وأدت بالتَّالي إلى اعتماد خطَّة لتواريخ بدء الزراعة مع وجوب التركيز في اتِّخاذ كلّ التدابير، لأنَّ الزراعة بعد نهاية أغسطس، تعني إنتاجيَّة متدنِّيَّة، مع درجات فرز متدنِّيَّة بسبب النموّ المتأخِّر، حينما تزداد خطورة انتشار مرض تجعُّد الأوراق. في موسم 31 / 1932م لَمْ تتمّ أيّ زراعة للقطن قبل أوَّل أغسطس، زُرعت فقط 23% مِنَ المساحة في 15 أغسطس، ووصلت إلى 88% بنهاية 31 أغسطس. وكان لكلِّ مزارع تاريخ بدء زراعة محدَّد. والمساحات التي كانت مجاورة لأراض موبوءة بالسَّاق الأسود في العام السَّابق تمَّت زراعتها أخيراً. بالإضافة إلى ذلك شُنَّت حملة مركّزة ومكثَّفة لاقتلاع بادرات القطن العشوائيَّة والتي عادة ما تظهر وتنمو بالأمطار في المناطق التي زُرعت قطناً في الموسم السَّابق.

غمر الارتياح الطاغي كلَّ البلاد، لأنَّ تلك الإجراءات أثمرت أخيراً وحقَّقت نجاحاً. المتشائمون بحجَّة التربة اتَّضح خطأ نظرتهم. حقَّقت الإنتاجيَّة الممتازة معدل 4،1 قنطاراً للفدان كمتوسِّط لمساحة 194،000 فداناً. انتشر مرض السَّاق الأسود ولكن كان تأثيره أقلّ مقارنة بالنباتات المعافاة. أثلج الصدور الغياب شبه التام نسبياً لمرض تجعُّد الأوراق، وبمثل تلك الإنتاجيَّة حَتَّى مع سعر 7½ بنساً للرطل، يمكن مِنْ توازن ميزانيَّة 1932، بينما تحقيق أيّ بنس إضافي سوف يضيف 120،000 جنيهاً مصرياً لخزينة الحكومة. وتظلُّ الأسعار ووتيرة البيع خارج إرادة حكومة السُّودان، ولكن هاجس التدهور المتسارع لخصوبة التربة قد تمَّ تجاوزه وتخطِّيه.

حينها كان هناك سبب ضاغط آخر للإشادة بمعافاة المشروع. لقد ظلَّ المزارعون لمواسم مثقلين بالدِّيون بصورة لا أمل فيها، ولكن إذا لَمْ تواصل الشركة حينها تمويلهم بسلفيَّات، لما أمكن توقُّع استمرارهم في العمل، لتنهار الشركة. تلك المشكلة أدَّت إلى خلافات مريرة في الرأي بين الشركة والحكومة، ولتوضيح ذلك لا بُدَّ مِنَ الرجوع للحسابات المتعلِّقة بذلك.

نذكّر بأنَّ الشركة ظلَّت تقدم بعض السلفيَّات البسيطة للمزارعين في كلِّ مرحلة مِنْ مراحل الزراعة. تلك السلفيَّات زائداً تكاليف الحراثة كانت تضم لحسابه المَدين. وكان ذلك يتطلَّب أموالاً ضخمة مِنْ رأسمال الشركة لتصرف لمثل تلك السفليات، وعادة ما يتمُّ سداد تلك السلفيَّات، فيما عدا الدِّيون الهالكة البسيطة، مِنْ عائدات المزارع بعد بيع القطن. أمَّا الدِّيون الهالكة تظلُّ باقيَّة، وحسب اتِّفاقيَّة 1929م، فإنَّها تخصم مِنْ ((الحساب العام لنصيب المزارعين مِنَ القطن)) وهو المبلغ المتجمِّع كضمان وتأمين ويُعتبر مُبرِّراً ومقبولاً لأنَّ مجموع ما يتبقَّى مِنْ ديون هالكة كان متوقَّعاً أنْ يكون قليلاً لدرجة عدم جدواه للمزارعين ويقلُّ كثيراً عن أيِّ بديل آخر لتحمُّل المخاطرة. وحقيقة وحَتَّى عام 1929 كانت الدِّيون الهالكة لا قيمة لها تذكر كما توضِّح الأرقام التَّالية:

26/25	27/26	28/27	1929/28	الدِّيون الهالكة المحفوظة لدى حساب نصيب المزارعين العام في القطن في نهاية الموسم (مازالت قابلة للسداد مِنَ الأفراد مِنْ أرباحهم المستقبليَّة)
132 جنيهاً مصرياً	20	86	277	

ولكن عندما تمَّ التقييم الأولى لصرف أرباح محصول 29 / 1930م، اتَّضح، نتيجة تدنِّي الإنتاجيَّة، بأنَّ الدِّيون الهالكة قد أصبحت غير عاديَّة، ومع هبوط الأسعار والتَّسويق قد يصبح السِّعر التقديري عالياً جدَّاً. وعليه ربّما يصبح نصيب المزارعين مِنَ القطن مطلوباً مَدِيَناً.

وقتها كان ينظر لتلك المشكلة كأمر مؤقَّت في تلك المرحلة الباكرة، عندما وافق (هدلستون) على ما اقترحه (ماكنتير) مِنْ تقديرات أوليَّة مسبقة وكتب ما يلي:

((لمصلحة المشروع في مجمله، اعتبر إنه مِنَ الخطأ تحديد أسعار أقل، لأنَّ ذلك قد يحبط المزارعين إلى مدى غير مرغوب فيه في عام يشهد إنتاجيَّة متدنِّيَّة جدَّاً)). وكان يحفظ وقتها مبلغ يعادل 158،000 جنيهاً مصرياً لمصلحة المزارعين لتُصرف للمزارعين حسب الحساب النهائي لمحصول 28 / 1929م. وبدلاً عن الصرف نقداً،

تمَّ إضافة العائد لحساب كلِّ مزارع ضمن حساب 29 / 1930م، مع ما يتحصَّل عليه مِنَ التقديرات الأوَّليَّة، للتمكُّن مِنْ تخفيض الدِّيون الهالكة.

بذلك تحقَّقت لأغلبيَّة المزارعين عائدات تمكِّنهم مِنْ اجتياز زراعة وحصاد الموسم المقبل، مع التقليل مِنْ مخاطر الاستدانة. تمَّ خفض السلفيَّات النقديَّة الجديدة إلى 5 جنيهات مصريَّة للمزارع. وكان الأمل وراء كلِّ تلك الإجراءات اجتياز العاصفة الاقتصاديَّة.

في واقع الأمر، ما حدث كان ترتيباً للتعامل، مع احتمال التعامل مع موازنة مَدِينة، نتيجة الإنتاجيَّة المتدنِّيَّة، ولتقديرات موازنة دائنة أوَّليَّة باحتمال زيادة بنس للرطل أو ما شابه ذلك. وعليه كان لا بُدَّ مِنْ مواجهة وضع هبط فيه سعر الرطل مِنْ 14½ بنساً عام 1930م وهو السِّعر الذي كان (هدلستون) يعتقد بأنَّه «مقبول» إلى 7½ بنساً في يونيو 1931م، عندما ما حدث ما هو أكثر كارثيَّة، بفشل المحصول مرَّة ثانية.

الحجم الكُلِّي لكارثة وضع الدِّيون بدأ يظهر في يناير 1931م، بتواصل ارتفاع حجم الدَّين على خلفيَّة الأسعار المتوقَّعة لأقطان لَمْ يتمْ بيعها مِنْ محصولي 29 / 1930م والمحصول الجديد لموسم 30 / 1931م مع مزيد مِنْ تدنِّي الأسعار. ومقارنة بالمديونيَّات البسيطة للأعوام السَّابقة، فقد أصبحت المديونيَّات عالية جدَّاً. بلغ نصيب المزارعين مِنْ ذلك الدَّين، بعد اعتماد التقديرات الأوَّليَّة للأسعار، لمحصول 29 / 1930م ما يعادل 56،000 جنيهاً مصرياً، ولكن إضافة إلى ذلك فإنَّ «الحساب العام لنصيب المزارعين في القطن» لذلك العام قد تعدَّى السحب منه 197،000 جنيهاً مصرياً، لأنَّ سعر البيع الفعلي كان يقلُّ كثيراً عن التقديرات الأوَّليَّة. وإضافة لذلك الدَّين الكُلِّي المقدَّر بما يعادل 244،000 جنيهاً مصرياً لمحصول 29 / 1930م، فإنَّ ديناً إضافيَّاً آخر بلغ 326،000 جنيهاً مصرياً قد نتج عن حسابات محصول 30 / 1931م.

وعليه كان على الشركة أنْ تواجه أمر مستقبلها، في وقت تدنَّى فيه دخلها بشكل كبير، ومراجعة أمر استمرارها في دعم المزارعين بالسلفيَّات، والتي بدا بأنَّه لَمْ يعد هناك ضمان لاستردادها نظراً للتدهور العام في الإنتاجيَّة والأسعار. وأصبحت الشركة تشعر بمرارة شديدة نحو ذلك الأمر، خاصَّة لأنَّها سبق وأصرَّت بأنَّ

جزءاً مِنْ مال التسويات الذي تمَّ صرفه للمزارعين، كان يجب تجنيبه ليكون ضمن «حساب مال صندوق تسويات المزارعين» لمقابلة موضوع الدِّيون، ولكن الحكومة وقتها حاجَجت بأنَّه لا يجوز عدلاً أنْ تطلب مِنَ المزارع المساهمة في حساب لتغطية ديون لا تخصُّه شخصيّاً.

أثار (ماكنتير) الأمر مرَّة أُخرى في يناير 1931م، بأنَّه إذا لَمْ يتمْ تطوير نظام عادل فاعل، فإنَّه سوف يُصبح عمليّاً استحالة تمويل المزارعين الذين تراكمت عليهم ديون ضخمة مستحقَّة، مع العلم بأنَّه لَمْ يتمْ بيع محصول القطن لموسمين. مع الاستمرار لتحمُّل المزيد مِنَ الصرف والتكاليف للتحضير لمحصول ثالث. كان لكلٍّ مِنَ الشركة والحكومة مالها الاحتياطي الخاص، ولكن الشرط الوحيد في الاتِّفاقيَّة بالنسبة للمزارعين، كان مضمَّناً في البند 28 ويشير إلى رفع نصيبهم لتتحمل الحكومة 2.5% الأولى، لترفعها إلى ثلثين وتتحمَّل الشركة الثلث. وبدلاً عن رفع نصيب المزارعين لمقابلة الأزمة المؤقَّتة في تدهور الاقتصاد العالمي- مع محصولين سيئين، فقد اقترح (ماكنتير) بأنْ تقوم الشركة والحكومة بالدفع «لحساب صندوق المزارعين للقطن» المبلغ المطلوب لمقابلة ديونهم بحدٍّ أقصى مقداره 450،000 جنيهاً مصرياً. المديونيَّة التي كان يُعتقد حينها بأنَّها كافية. كان على الحكومة والشركة المساهمة لمقابلة الدَّين، بحسب ما ورد في البند 28 مِنَ الاتِّفاقيَّة. ليتمَّ مستقبلاً استرداد الدَّين بآليَّة مناسبة، عندما تتحسَّن أسعار القطن. تمَّ وضع شرط محكم لذلك الغرض في اتِّفاقيَّة الإيجار لعام 1928م.

بعد أخذٍ وردٍّ وافقت الحكومة على الاقتراح، شريطة أنْ تكون المساهمة مناصفة بين الشركة والحكومة. وافق مجلس إدارة الشركة على ذلك الشرط، ومؤقَّتاً تمَّ إسقاط موضوع رفع نصيب المزارعين.

في المحصلة النهائيَّة لَمْ تحل المساومة المشكلة. بطء التَّسويق والتدهور المستمر في الأسعار، كان لا بُدَّ وأنْ يرفع حجم الدَّين بما يفوق الحدِّ الأقصى المتفق عليه. وبحلول أكتوبر 1931م تفاقمت الزيادة للدين بما يعادل 100،000 جنيهاً مصرياً. وافقت الحكومة على رفع المبلغ إلى 550،000 جنيهاً مصرياً. وبحلول يونيو 1932م،

وحسب تقديرات المبيعات ولمَّا لَمْ يتمْ تسويق محاصيل 29 / 1930م و30 / 1931م، زادت الدِّيون الهالكة لتلك السَّنوات بما يفوق 600،000 جنيهاً مصرياً. وأصبح المشروع يعاني مِنْ مشاكل أعمق. حقَّق محصول 31 / 1932م تحسُّناً في الإنتاجيَّة، وكان المزارعون يتوقَّعون أرباحاً منه. كان الوقت مناسباً لتحديد سعر تقديري أولي، ولكن السِّعر قد هبط في ليفربول لـ 6 بنسات للرطل، وإذا ما تمَّ خصم 2.3 بنساً لتكلفة التَّسويق، فإنَّ نصيب المزارعين 40% مِنْ تلك الموازنة سوف يبلغ فقط 1½ بنساً للرطل، أيّ ما يعادل 60 قرشاً للقنطار. والمزارع الذي أنتج 4 قناطيراً للفدان سوف يتحصَّل على 24 جنيهاً مصرياً، لا تكفي لتغطية سلفيَّات العمليَّات الزِّراعيَّة والحصاد (اللقيط). وعليه بذلك توقَّع المزيد مِنَ الدِّيون على محصوله. فقط المتميِّزون جدَّاً مِنْ خيرة وأكفأ المزارعين يمكنهم أنْ يتوقَّعوا أرباحاً.

اتَّصل (ماكنتير) مرَّة أُخرى بالحكومة متسائلاً: إنْ كانت ستوافق على مواصلة اتِّفاق المناصفة؟ ليس فقط لتغطية الحدِّ الأقصى «لحساب الدِّيون»، للعامين السيئين الماضيين، ولكن أيضاً إمكانيَّة حدوث ديون سيئة أُخرى بسبب محاصيل مواسم 31 / 1932م و32 / 1933م، لأنَّه لا بُدَّ مِنْ إقرار سياسة جديدة للمحصول الجديد. إذا لَمْ يتحصَّل المزارعون على أرباح مِنَ الإنتاج الجيِّد لموسم 31 / 1932م، فإنَّ العديد منهم قد يمتنع عن زراعة القطن، وعليه فإنَّ زراعة مساحات أقلّ سوف تجعل التكلفة نسبياً أعلى. وطلب مِنَ الحكومة تخفيض تكلفة الترحيل بالسِّكك الحديديَّة التي بلغت 300،000 جنيهاً مصرياً في الموسم السَّابق بينما كان مجموع نصيب المزارعين 440،000 جنيهاً مصرياً!!

أوضح فاس (Fass) السكرتير المالي الجديد لحكومة السُّودان، (لماكنتير) مدير الشركة بأنَّ حكومة السُّودان تسعى لدى الخزانة البريطانيَّة للمساعدة فيما يتعلَّق بالإرباح على القروض، ويجد بالتَّالي صعوبة لتبرير القرار السَّابق لمراجعة الاتِّفاقيَّة الرَّئيسة، عندما تكون مسئوليَّة الدِّيون وقفاً على الشركة. وافق (فاس) على رفع الحدِّ الأقصى لمال تسويات المزارعين (الذي وافقت الشركة والحكومة للمساهمة فيه بالتساوي) إلى 600،000 جنيهاً مصرياً على أنْ يكون الحدَّ لكلِّ السَّنوات محلّ الاهتمام. تمَّ رفض تخفيض رسوم الترحيل، على أساس أنَّ التغوُّل على عمل آخر لا

يحلُّ المشكلة. وأشار بأنَّه لن يتقدَّم خطوة إلَّا إذا وافقت الشركة على تعديل الاتِّفاقيَّة الأساسيَّة، بتعديل البند 28، بترتيبات جديدة يتمُّ بموجبها دفع الحكومة مساهمتها في ((صندوق التسويات)) مبلغاً لا يتعدَّى التزامها كما ورد في البند 28، شريطة أنْ تدفع الشركة مبلغاً مماثلاً. رفضت الشركة ذلك، على أساس أنَّ ذلك سيجعل التزام الشركة مساوياً لالتزام الحكومة، التي تتحصَّل على ضعف نصيبها مِنَ الإيرادات.

مع تلك النهاية غير المُرضية والتي مازالت عصيّة، تمَّت زراعة موسم 32 / 1933م. لَمْ يتمْ وضع تقدير أولي لحساب محصول 31 / 1932م في التَّاريخ المحدّد، ولَمْ يتمْ صرف أيّ أرباح. واصلت الشركة صرف سلفيَّات الزراعة للمحصول الجديد، آملة أنْ يتمكَّن المزارعون منَ العمل الجاد ليتمُّ استرداد الدِّيون. وكانت مغامرة باحتمال أنْ تكون الإنتاجيَّة جيِّدة.

محاصيل القطن كانت تتمُّ زراعتها مع آمال معهودة منَ النجاح، خلاف ما كان مرجواً مِنْ آمال عِظام لنجاح محصول 32 / 1933م. شجَّع المحصول الجيِّد لموسم 31 / 1932م على التفاؤل حول نجاعة الإجراءات التي اتَّخذت لمقاومة الأمراض. يتطلَّب الأمر مزيداً مِنَ الحرص على مقاومة مرض السَّاق الأسود حَتَّى يتمّ القضاء التام عليه وكسب المعركة. توصَّل ماسي (Massey) إلى سبب آخر ناقل لمرض السَّاق الأسود مِنْ موسم لآخر خلاف البادرات العشوائيَّة، يتمثَّل في بقايا النباتات المصابة، تذروها الرياح مِنْ حقل مصاب إلى حقل آخر تتمُّ زراعته في الموسم التَّالي، إضافة إلى ذلك توصَّل (ماسي) إلى أنَّ الغمر بالمياه لمدَّة 48 ساعة يقتل الباكتريا تماماً. كان منَ الحكمة تطبيق نتائج مثل ذلك البحث. ومرَّة أُخرى تمَّ استيراد بذور جديدة مِنْ مصر وجرت معالجتها وتطهيرها. ومرَّة أُخرى تمَّ تأجيل تاريخ بدء الزراعة. ولأجل خفض أكبر لاحتمالات الإصابة بطرق أُخرى، فقد غُمرت كلُّ المساحات تماماً بالمياه قبل زراعتها.

كانت النتيجة كارثيَّة. غمر الأرض قبل الزراعة في ذلك الموسم حول المشروع إلى مستنقع، وبالتَّالي تمَّ تأخير الزراعة لمدَّة طويلة لَمْ تكن منظورة، فقط 18% مِنَ المساحة تمَّت زراعتها حَتَّى 15 أغسطس، و53% حَتَّى 25 أغسطس، وجملة ما تَمَّ

زراعته حَتَّى 31 أغسطس بلغ 76% فقط، وفي ذلك التَّاريخ لَمْ تتمْ زراعة 41،000 فداناً و2،000 فداناً لَمْ تتمْ زراعتها حَتَّى 20 سبتمبر. ظلَّت الأراضي مغمورة بالمياه، وفشل نموّ النباتات. مُعظم الأمطار هطلت مع بداية 6 أغسطس وبعده ومع الغمر الكثيف للأراضي بالمياه لَمْ تكن هناك فترة جفاف للحشّ. وأصبح نظام الزراعة يقوم على نظام دورة البور الواحدة. تمَّت زراعة القطن في المساحات التي زرعت بالذُّرة واللوبيا في الموسم السَّابق، موبوءة بالحشائش، منذ الموسم السيئ 30 / 1931م، وهي المساحات التي تمَّت زراعتها للمرَّة الخامسة في ثماني سنوات. إنَّ المياه الفائضة والأمطار الغزيرة خلقت بيئة غير صالحة بالمرَّة. لَمْ يكن مرض السَّاق الأسود خطيراً، ولكن ولحيرة الجميع فإنَّ النباتات جميعها كانت مقزَّمة وموبوءة بمرض تجعُّد الأوراق.

أصبح السبب واضحاً مِنْ دراسة البادرات العشوائيَّة. كانت النباتات ضعيفة النموّ في موسم 29 / 1930م يمكن اقتلاعها بسهولة كاشفة عن جذور قليلة. في عام 1931م كان شهرا مايو ويونيو جافين للغاية، لَمْ تتمكَّن الجذور مقاومة الجفاف لتموت. لهذين السببين مع الأمطار الخفيفة في أغسطس وسبتمبر 1931م، ومع إيقاف زراعة اللوبيا، والخلاص مِنْ بقايا الجذور أصبحت الإصابة بتجعُّد الأوراق نادرة جدَّاً في موسم 31 / 1932م.

ولكن الظروف تغيَّرت تماماً لمحصول 32 / 1933م. في الموسم السَّابق 31 / 1932م كونت النباتات نموّاً جيِّداً للجذور والجذور الجانبيَّة المتفرِّعة. إضافة إلى ذلك، بالرغم ظهور تجعُّد الأوراق مبكراً، إلَّا أنَّه لَمْ يكن ضارّاً بمحصول 31 / 1932م، غير أنَّ المرض صار كثيفاً في المراحل الأخيرة لنموِّ النباتات.

كانت الأمطار في مايو ويونيو 1932م غزيرة على غير العادة، ممَّا ساعد على بقاء وحيويَّة بقايا النباتات المصابة، وفاقمت الأمطار الغزيرة جدَّاً في أغسطس وسبتمبر، على غير العادة أيضاً في انتشار مرض تجعُّد الأوراق، بالرغم مِنْ عدم وجود بقايا نباتات اللوبيا لتساعد في انتشار المرض. وبما أنَّ موسم 32 / 1933م كان متوقَّعاً أنْ لا يُصاب القطن فيه بكثافة بمرض تجعُّد الأوراق نتيجة لعدم ريّ النباتات

العشوائيَّة، إلَّا أنَّه حدثت إصابة مُدمِّرة بالمرض صعبت مقاومتها. في ذلك الوقت، استقال (كيركباتريك) (Kirkpatrick)، مكتشف دورة انتقال مرض تجعُّد الأوراق، معلناً بأنَّه الفأر الأوَّل المغادر للسفينة الغارقة!! هبط الإنتاج مرَّة أُخرى إلى 1،9 قنطاراً للفدان.

ولفترة مِنَ الزمن أجريت تجارب لإيجاد وسيلة لاقتلاع نباتات القطن مِنْ جذورها في نهاية الموسم، بدلاً عن قطع السِّيقان. تمَّ تصميم آلة يدويَّة لها أجزاء تمسك قابضة بساق النبات عند مستوى التربة لانتزاع واقتلاع النبات مِنْ جذوره. تمَّ إدخال عمليَّة اقتلاع الجذور للمرَّة الأولى في موسم 32 / 1933م. وقد أخذ ذلك وقتاً طويلاً مِنَ المزارعين لاستيعاب ذلك الواجب الممل الصعب، لاقتلاع عدد 110،000 نباتاً في كلِّ حوَّاشة. لَمْ يتحصَّل المزارعون على أيِّ أرباح لثلاثة مواسم، ولَمْ يتوقَّعوا أيّ عائد مِنَ الموسم الرابع 32 / 1933م مع زيادة عبء اقتلاع الجذور. وحقيقة أنَّ القدريَّة تعدُّ فضيلة. وربَّما كان الوضع أيضاً ينطبق على أحد أمثال المواطنين الشائعة وهو (الكلب ينبح والجمل ماشي).

خلال عام 1932م كانت المداولات مستمرَّة بين الشركة والحكومة لتصميم دورة زراعيَّة جديدة دائمة، لأنَّه أضحى واضحاً بأنَّ الخطوة الاسعافيَّة العاجلة التي تمَّ اتِّخاذها 1931م، لزراعة الذُّرة في مربعات منفصلة ومنع زراعة اللوبيا، كانت مجرد إجراءات وقتيَّة مهدِّئة لمعالجة المشكلة. بالرغم مِنْ أنَّها وفَّرت عامين بور للأرض قبل زراعتها بالقطن، إلَّا أنَّها لَمْ توفِّر أيّ فترة بور للذُّرة مع اختفاء لوبيا المزارع. يمكن زراعة المحصولين الذُّرة واللوبيا ولكن بشكلٍ مجمَّع بقدر الإمكان، مع اتِّخاذ الإجراءات التي تمنع انتشار الأمراض. تلك المشكلة الصعبة اختلفت الآراء حولها بين العلماء الباحثين ومُفتِّشي الغيط التابعين للشركة. وإذا ما تقرَّر العودة لنظام الدَّورة الثلاثيَّة بإعادة اللوبيا، لا بُدَّ مِنْ زراعة اللوبيا والذُّرة في الموسم السَّابق للقطن مباشرة قبل زراعة القطن في نفس المساحة، برغم ما قد يفرز ذلك مِنْ مشاكل للقطن، أو زراعته مباشرة بعد الذُّرة واللوبيا، وحينها يمكن أنْ يساعد ريّهما على نموٍّ بقايا النباتات العشوائيَّة. طريقة تبوير الأرض غير السَّليمة، بري الأرض لموسمين مِنْ ثلاثة، يمكن أنْ تكون ضارة بالأرض مع الحاجة الماسَّة لحرث الحشائش.

صمَّمت الشركة دورة مركبة لثماني سنوات لمقابلة ومعالجة تلك المشاكل. اشتملت الخطَّة إشراك كلِّ مُزارعيْن اثنيْن للعمل سوياً في ثماني نِمْر، بدلاً عن الثلاث نِمر لكلِّ مزارع لوحده. وبذلك يُضحِّي المزارع بخاصيَّة ملكيته داخل حدود حواشته. وتعني الخطَّة أيضاً زيادة المساحة للمزارع منْ 30 إلى 40 فداناً في إجمالها، ولكن المساحات المزروعة تظلُّ كما هي، القطن 10 فداناً والذُّرة واللوبيا 5 فداناً لكلِّ مزارع. وبذلك تتدنَّى مساحة القطن منْ ثلث المساحة إلى ربعها منَ المساحة الكليَّة، ممَّا يعني تقليل عدد المزارعين بما يُقدَّر بألفين وخمسمائة مزارعاً في كلِّ المشروع. ومع الظروف الصعبة، وبالرغم منْ أنَّ أغلب المزارعين ظلَّوا يواصلون عملهم، رغم أنَّ بعضهم هجروا حوَّاشاتهم لسوء الوضع، وبعض القادمين منْ مناطق أُخرى منَ السُّودان عادوا إلى مناطقهم، وحلَّ مكان بعضهم البرقو منْ إفريقيا الاستوائيَّة الفرنسيَّة، الذين غالباً ما كانوا مهاجرين مؤقَّتين. الاستغناء عن البعض أو إبعاد المتردِّدين بشكلٍ عام لَمْ يكن مشكلة.

ولكن برزت المشكلة الماليَّة نتيجة تقليص مساحة القطن بنظام الدَّورة المقترحة، منْ 194،000 فداناً إلى 167،000 فداناً. وإذا كان ممكناً الافتراض بأنَّ المساحة سوف تعطي نفس الإنتاج منَ القطن منْ دورة الثلاث سنوات، والتي تضمَّنت الذُّرة، كما في دورة الثماني سنوات، فإنَّ الحكومة سوف تخسر قطعاً منْ تطبيق دورة الثماني سنوات. ولكن إذا ما تواصلت دورة الثلاث سنوات، كما أمَّنت الشركة، والتي تتضمَّن الذُّرة، سوف تؤدِّي إلى هبوط في إنتاج محصول القطن بمقدار نصف قنطار للفدان على الأقل، وإذا ما كان سعر القطن 8 بنسات للرطل، والإنتاجيَّة 3 قناطير للفدان، فإنَّ الحكومة سوف تكسب منْ دورة الثماني سنوات. كشفت الحسابات الانخفاض الملحوظ في احتمال مديونيَّة المزارعين في دورة الثماني سنوات. بافتراض سعر الرطل 8 بنسات لإنتاجيَّة 3،25 قنطاراً للفدان في مساحة 167،000 فداناً. يمكن أنْ يؤدِّي ذلك إلى دين مقداره 3،000 جنيهاً مصرياً، بينما في حال إنتاجيَّة 2،75 قنطاراً للفدان في مساحة 194،000 يمكن أنْ تؤدِّي إلى دين مقداره 31،000 جنيهاً مصرياً. أمَّا إذا هبط سعر الرطل إلى 7 بنسات سوف تصل المديونيَّات إلى 37،500 و109،000 جنيهاً مصرياً بالتوالي للمساحتين. ذلك التفسير حَّدد الأمر. وساد

شعور بأنَّ تأثير التغيير على المزارع الفرد سوف يكون جيِّداً، وتصبح له فرص أحسن في الربح ويتحصَّل على ذرة أكثر، بسهولة، مع استعادته لمحصول اللوبيا الذي فقده منذ موسم 1931م.

مع بداية موسم 33 / 1934م، تمَّ استيراد، بذور قطن جديدة لكلِّ المساحات مِنْ مصر وتمَّت معاملتها بمركب أبابيت (Ababit). تميَّز محصول ذلك الموسم بأمرين، تمَّت زراعة القطن، وللمرَّة الأولى في تاريخ الجزيرة، بعد تبوير الأرض مرتين قبل الزراعة؛ كما تمَّت الزراعة بعد عمليَّة القلع مِنَ الجذور لبقايا القطن، وذلك مِنْ وجهة النظر الخاصَّة بمكافحة مرض السَّاق الأسود، ومرض تجعُّد الأوراق، فقد مثَّلت تلك الإجراءات رهاناً جيِّداً. أمَّا التغيير الحرج جدَّاً، تمثَّل في تقنيَّة بذر البذور. نتيجة للتَّجارب المحبطة المُرَّة للزراعة المتأخِّرة في الموسم السَّابق، فقد تمَّ إلغاء سياسة تأخير وبرمجة الزراعة. وتمَّت العودة إلى بدء الزراعة مِنْ أوَّل أغسطس. كان العام جافَّاً، وتمَّت الزراعة بسرعة 15% حَتَّى 5 أغسطس و32% حَتَّى 10 أغسطس. تلك الزراعة المبكِّرة أدَّت إلى ظهور ملحوظ لمرض السَّاق الأسود. وساعدت الأمطار الغزيرة في سبتمبر وأكتوبر في انتشار المرض، وبعض المناطق لَمْ تتمكَّن التعافي ومقاومة المرض؛ لقد كان موسماً سيئاً مرَّة أخرى، بإنتاجيَّة بلغت فقط 2،3 قنطاراً للفدان.

ولكن برزت نقطة إيجابيَّة، أصبح مرض تجعُّد الأوراق نادراً يكاد لا يذكر. إنَّ قلع بقايا النباتات مِنَ الجذور أنهى المشكلة، وكانت النتيجة مدهشة. بالبحث الدقيق وسط النباتات قد تظهر بعض الإصابات الطفيفة، ممَّا أكَّد أنَّ للمرض علاقة قويَّة بنموّ بقايا النباتات. ولَمْ يظهر المرض بشكلٍ واضح إلَّا متأخِّراً في نهاية الموسم.

لقد وصل الأمر الآن مفترق الطرق– ولَمْ يدرك أحد ذلك الأمر بعد. لقد انتهت فترة التحمُّل والمقاومة، فشل البحث الصبور للأساليب التي يمكن بها مقاومة المرضين المدمِّرين، مع استعادة الخصوبة للتربة ولَمْ يحقِّق البحث نجاحاً. هناك بعض الآفات الأخرى التي سوف تظهر وتسبب قلقاً في المستقبل ولكنَّها بالقطع لن تقارن بالمرضين الخطيرين. حقَّق محصول 34 / 1935م، الذي تمَّ وضع برنامج لزراعته،

إنتاجيَّة تعادل 4،5 قنطار للفدان. وكان ذلك مؤشِّراً جيِّداً للتعافي بعد المسيرة الطويلة للمواسم الفاشلة، ومبشِّراً بمسيرة مستقبليَّة طويلة للنجاح. بالنظر إلى الماضي. المدهش حقَّاً كيف يمكن في بعض الأحيان أنْ يؤدِّي التغيير في إجراء معيَّن، كان ينظر إليه كأمل للإنقاذ، أنْ يصبح خيبة أمل. نتيجة للتخطيط لكلِّ تلك الأساليب وتجريبها تمَّ التَّغلُّب تدريجياً على المشاكل وبدأ التعافي والازدهار. تجربة محصول 1934 / 1935م أضافت أمرين لنمط الإنتاج في ذلك العام، تمَّت إضافة واجب جديد للمزارع، بعد اقتلاع السِّيقان على المزارع جمعها يدوياً في أكوام وحرقها، كوسيلة إضافيَّة لمقاومة مرض السَّاق الأسود. وكانت عمليَّة شاقَّة إضافيَّة. ولكن الأهم بالنسبة لكلِّ الإجراءات السَّابقة، تمثَّل في تجربة عينة قطن جديدة مقاومة لمرضي السَّاق الأسود وتجعُّد الأوراق، تمَّت زراعتها في مساحة تبلغ 12،800 فداناً موزَّعة في كلِّ أنحاء المشروع. حقَّقت إنتاجيَّة تعادل 5،3 قنطاراً للفدان مقارنة بـ 4،3 لبقيَّة المساحات، ممَّا يشير إلى قدرة مقاومتها مع الإنتاجيَّة العالية خاصَّة في التربة العميقة الغنيَّة في جنوب مشروع الجزيرة. ومن خلال بحوث عالم النبات لامبرت (Lambert) بمزرعة الأبحاث في عام 1930م حول نبات القطن عينة ساكل (Sakel) اختار بعض النباتات المتأخِّرة، والتي تكوِّن أوراقاً أقل عرضة لمرض السَّاق الأسود، ووجد أنَّ تلك النباتات تقاوم أيضاً مرض تجعُّد الأوراق. وحوَّل الأمر للعالم بيلي (Bailey) - لتربية تلك العينة. وأخذت العينة الجديدة اسمها مِنْ رقمها في ترتيبها الوراثي الجيني (X–1530) و(X–1730) - واستعمل بدلاً عن (X) الحرف ل (L) ليُكتب كماركة على بالات قطن الجزيرة، والذي أصبح معروفاً جدَّاً في تسويق القطن السُّوداني، ودالاً على استمراريَّة اسم مكتشفها Lambert.

كما أصبحت الإجراءات اللازمة لمقاومة الأمراض تحت رقابة مشدَّدة بواسطة مُفتِّشي الغيط. أدرك المزارعون أنفسهم ذلك وعبَّروا عنه في أمثالهم:

(الرجل على ضفة شرق النِّيل طليق كما الرعاة. والرجل على ضفة غرب النِّيل (أيِّ في مشروع الجزيرة) كالجندي في المعسكر)). ولكن ما يدعو إلى التعجُّب إنهم لَمْ يكرهوا أو يرفضوا الانضباط. أورد تقرير مدير مديريَّة النِّيل الأزرق لعام 1943م، بعد عِدَّة سنوات مِنَ الأداء السيئ للمشروع ما يلي:

«إنَّ الوضع المالي لبعض المزارعين خاصَّة في الجزء الشَّمالي منَ المشروع قد تحسَّن. وأصبح الطلب على إيجار الحوَّاشات يفوق ما هو متوفِّر منها. وأصحاب الأرض خارج المشروع يسعون جادين لضمِّ أراضيهم ضمن الأراضي المؤجرة للمشروع. لقد حدثت صحوة وسط مواطني المنطقة، وأنَّ بعضاً منَ الذين هجروا حوَّاشاتهم وتولَّاها بعدهم «الغرّابة» الغرباء بشقف، يسعون الآن لإعطائهم فرصة أخرى. مجمل الأرباح والتي تمَّ صرفها للمزارعين خلال ذلك العام بلغت أكثر منْ 85،000 جنيهاً مصرياً. والسلفيَّات لأعمال تمَّ إنجازها بلغ مجموعها أكثر منْ 383،000 جنيهاً مصرياً، وتتضمَّن ما يقارب 16 جنيهاً مصرياً لكلِّ مزارع. تمَّ دفع مبلغ 73،000 جنيهاً مصرياً لإيجار الأرض. وذلك يشكِّل ما يفوق المليون جنيهاً مصرياً، دخلت في التداول المباشر التِّجاري لمواطني المشروع. يجب الاعتراف بأنَّ الربح الفعلي للمزارع المتوسِّط بسيط، ولكن يبدو بأنَّه كان كافٍ بالقدر الذي يشجِّع مثل ذلك المزارع ليأمل في وضع أحسن مستقبلاً».

لقد كان الأمرُ نسبياً في ظروف الكساد العالمي، كان الأجدى البقاء في المشروع، واتِّباع نظامه، بدلاً عن تركه. يُعدُّ مجمل الأرباح 85،000 جنيهاً مصرياً قليلاً مقارنة بالمليون جنيه التي تحقَّقت في سنة منَ السنين الماضية الباكرة. ولكن المزارع أصبح يضمن غذاءه الذي زاد إنتاجه وتحسن حسب الدَّورة الجديدة، مع تحصُّله على السلفيَّات منَ الشركة.

ولكن كيف كانت مواصلة خدمة الدِّيون وماذا حدث في معالجة مشكلتها؟

ظلَّ الوضع مجمَّداً ومؤجَّلاً بين الحكومة والشركة، ولكن شعاعاً منَ الأمل الخارجي أدَّى إلى تلطيف المواقف. تحرَّك سعر القطن إلى الارتفاع ببطء. في أبريل 1933م كان ممكناً تحديد سعر تقديري أولي بالنسبة للقطن الجيِّد لموسم 31 / 1932م بما يعادل 7 بنسات للرطل. تلاشت تقريباً الدِّيون الهالكة ومقدارها 33،000 جنيهاً مصرياً عندما حقَّق ذلك المحصول متوسِّط سعر 8½ بنساً للرطل. وحَتَّى الدِّيون الهالكة لموسم 32 / 1933م السيئ والتي كانت تعادل ما يقرب منْ 144،000، انتهت بذلك إلى ما يعادل 50،000 جنيهاً مصرياً، عندما بيع محصول ذلك الموسم بمتوسِّط

8 بنساً للرطل. تواصلت المفاوضات بين الجانبين. وتمَّ وضع مسودة إضافيَّة للاتِّفاقيَّة في أكتوبر 1933م ورد فيها ((ضرورة التغيير إلى خطَّة أكثر واقعيَّة وعمليَّة، عندما تكون عائدات المزارعين غير كافية، مع تقنين إنشاء مال التسويات ومعاملة المزارعين كجسم موحَّد أصيل)). بحلول يناير 1934م، عندما كان متوقَّعاً مرَّة أُخرى تدهور في الإنتاج، لموسم 33 / 1934م، الشيء الذي جعل حَتَّى (ماكنتير) مدير الشركة محبطاً ويائساً، يُفضل استغلال مال التسويات لأنَّه كان يوفِّر حلاً عملياً أفضل لمشكلة الدِّيون، بدلاً عن رفع نصيب المزارعين. ولكن الآن بدأ مجلس إدارته يتشكَّك في جدوى ذلك. كتب ماكنتير لفاس (Fass) في مايو 1934م.

((إحدى صعوباتي فيما يتعلَّق بالاتِّفاقيَّة الإضافيَّة أنَّ مجلس إدارة الشركة يعتبرها محاولة لجعل المزارعين يدفعون مِنْ نصيبهم في المحصول مبالغ كافية لمال التسويات، في الوقت الذي حدث فيه هبوط في الإنتاجيَّة والأسعار منذ عام 1930م، مِمَّا جعل نصيب المزارعين غير كافٍ للصرف على زراعة المحصول)).

وبالفعل في فبراير 1934م، إنابة عن مجلس إدارة الشركة بلندن، أعد أسكويز (Asquith) ملخَّصاً جيِّداً، شدَّد فيه على ضرورة رفع نصيب المزارعين، وأرسل ذلك للحاكم العام وأورد ((إنَّ مجلس إدارة الشركة ينتابها الشعور بأنَّ حكومة السُّودان لَمْ تحاول تعديل الاتِّفاقيَّة السَّاريَّة، ولكنَّها كانت تسعى إلى تحسين موقفها المساوم الذي طرحته في عام 1926م. الصعوبات التي حدثت في الأعوام الأربعة الماضية كانت نتيجة لهبوط الأسعار، وضعف الإنتاج في بعض تلك السَّنوات. للمشكلة جانبان: أوَّلاً لا بُدَّ مِنْ توفير المال لدفع المقدَّم الكافي لدفع ما على المزارعين مِنْ سلفيَّات مع تحقيق قدر مِنَ الربح، كحافز يدفعهم للعمل بجد وثانياً إقامة صندوق مال التسويات لحماية المزارعين في المواسم السيئة مستقبلاً. ولكي تتحصَّل الحكومة والشركة على مبلغ الـ 600،000 جنيهاً مصرياً الذي دُفَع مقدماً لتمويل مواسم 29 / 1930م و30 / 1931م.

المشكلة الثانية ما كانت لتبرز إذا ما كان هناك مال احتياطي، كما سبق واقترحت الشركة تكوينه. لقد تمَّ رفض الاقتراح على أساس عدم معاملة المزارعين جماعيَّاً. أصبح الآن واضحاً بأنَّه يمكن تجاوز هذه المعضلة بتضمينها في اتِّفاقيَّة إيجار

الحوَّاشة. وحقيقة الأمر كان ممكناً للشركة في اتِّفاقيَّة 1919م أنْ تطالب الشركة المزارع برسوم كافية لتكوين صندوق لسداد الدِّيون الهالكة، وبذلك فإنَّ مسألة معاملة المزارعين كمجموعة، وحماية الشركة منَ الخسارة الناتجة عن الدِّيون الهالكة تكون قد حسمت إذا ما تمَّ العمل وفق ذلك في اتِّفاقيَّة عام 1926م. وبدلاً عما ورد في الاتِّفاقيَّة السَّابقة، فقد أعطيت الشركة الصلاحيَّة للخصم منْ أيِّ أموال تصرف للمزارع لسداد الدِّيون المستحقَّة عليه، والتي كانت تسقط كديون هالكة، حَتَّى يتمَّ السداد.

بدون بعض الزيادة في نصيب المزارع، ومع الأسعار في مستواها الحالي، يبدو مستحيلاً على المزارع سداد ما عليه منْ سلفيَّات، والحصول على ربح عادل مع المساهمة في مال التسويات)). خلصت المذكِّرة باقتراح يرى بأنَّه بداية منَ الموسم 32 / 1933م وما بعده يجب على الشركة والحكومة الاتِّفاق لزيادة نصيب المزارع كما ورد في الاتِّفاقيَّة الأساسيَّة. وبمجرد أنْ يتمَّ الاتِّفاق على ذلك، فإنَّه لن يكون صعباً الاتِّفاق على تطوير الضريبة على أرباح المزارعين حسب الظروف المتغيِّرة، مع تخصيص مال الضريبة لمقابلة الحماية مستقبلاً واسترداد الدِّيون السَّابقة)).

لَمْ يصدر ردّ على الإطلاق على تلك المذكِّرة. ولَمْ يتمْ رفع نصيب المزارع، والبنود الخاصَّة بذلك في الاتِّفاقيَّة لَمْ يتمْ شطبها. في النهاية تمَّ تقنين مال التسويات، باتِّفاقيَّة إضافيَّة عام 1937م. في ذلك الوقت بدأت إنتاجيَّة المشروع في التحسُّن ممَّا زاد الثِّقة. والقصَّة حول ما حدث لـ 600،000 جنيهاً مصرياً منَ الدِّيون، إضافة إلى 50،000 جنيهاً مصرياً منْ موسم 32 / 1933م، وما تبعها منْ دين آخر 50،000 جنيهاً مصرياً منْ موسم 33 / 1934م، تحوَّلت جميعها تجاه قصَّة سنوات تعافي المشروع لمعالجتها. ولكن المداولات التي لَمْ تحسم أفرزت بروداً في العلاقة بين الشركة والحكومة لفترة طويلة، مع اتهام كلٍّ للآخر بأنَّه لَمْ يكن حاذقاً في أداء ما يليه منَ التزامات وواجبات. ولكن ما كان يعتقده المزارعون لَمْ يتمْ الحديث عنه إلَّا بعد مدَّة طويلة فيما بعد لأنَّهم ظلوا في مرحلة الروضة.

الفصل الثالث عشر

التعافي البطئ

أوضحتُ في مقدِّمة الكتاب بأنَّ تطوُّر مشروع الجزيرة يشابه التطوُّر والتكوين الطبيعي للأنهر خلافاً للنموِّ الميكانيكي لهياكله. وقف القارئ منذ البداية على تداخل وتقاطع الأهداف الاجتماعيَّة والسِّياسيَّة والاقتصاديَّة التي أدَّت إلى قيام وإنشاء مشروع الجزيرة. ظلَّ البحث والسعي منْ أجل الانسجام والتنسيق عبر آليَّات الشركة التي تمَّ اعتمادها، ولكن كان طبيعيّاً في بعض الأحيان ومن خلال قصَّة المشروع أنْ تسود بعض الجوانب المختلفة المتعارضة. خلال المرحلة الأولى (الجزء الأوَّل منَ الكتاب) تمَّ وصف الجوانب المؤثِّرة والنافذة والتي تجمَّعت لتحدِّد الشكل الخاص للمشروع. وخلال المرحلة الثانية (الجزء الثاني منَ الكتاب) بدأ نهر تطوُّر المشروع كمجرى وحيد متدفِّق واثق ليصل بقصَّة المشروع إلى عام 1946م، حين تدفَّقت مياهه هدراً في صحراء الأزمة العالميَّة التي وردت تفاصيلها. وعليه سادت تلك الفترة الحاجة إلى التعافي الاقتصادي وضرورة الخروج منْ الأزمة – وهو ما يتناوله هذا الفصل منْ قصَّة المشروع. هناك ارتباط وثيق بين ذلك الأمر وقضايا البحوث والتَّسويق والتي وجدت العناية والتركيز في تلك الفترة، ليتمّ تناولهما في فصول لاحقة. ولكن الظاهرة الأكثر إثارة وأهمِّيَّة وتأثيراً في النهاية خلال ذلك العقد منَ الزمان ظلَّت كامنة تحت السطح. وتمثَّلت الظاهرة في تاريخ مواطني الجزيرة، وعن رؤياهم المتباينة حول مستقبل مجتمعهم، وعن بلوغهم سن الرشد بعد مغادرة مرحلة الروضة والوصاية.

الفصول 16 و17 منَ القصَّة تناقش تلك الظاهرة. بدأت تندفع تيارات متباينة تحت تأثير التعافي الاقتصادي البطئ لتتفاعل حَتَّى نهاية ذلك العقد منَ الزمان، وفي الجزء التَّالي منَ الكتاب، يستمرُّ اندفاع نهر مشروع الجزيرة ليتخطَّى الشلال نحو الثراء الجديد.

لَمْ يحظ المستقبل الاقتصادي لمشروع الجزيرة خلال فترة الأزمة الاقتصاديَّة العالميَّة بالتقدير اللازم بواسطة منْ عانوا مِنْ تلك الأزمة. ورد في ((الكتاب السَّنوي للقطن المصري)) لعام 1932 / 1933م مقالة بعنوان ((زراعة قطن (السكلاريدس Sakellarides) في السُّودان المصري الإنجليزي)). تنبأت المقالة بأنَّ تلك العينة مِنَ القطن لن تنافس القطن المصري نسبة لارتفاع تكلفة إنتاجها ولعدم الثِّقة في مستقبل إنتاجها بالسُّودان كقطر منتج ذي أهمِّيَّة.

لَمْ تختلف النظرة المحليَّة حينها في الجزيرة عن تلك الرؤية. في تقرير لمدير مديريَّة النِّيل الأزرق أشار إلى أنَّه ((خلال الفترة الأخيرة التي شهدت تدنِّياً في أسعار القطن وتذبذباً في الإنتاجيَّة، بدأ المزارعون يشعرون بأنَّ جهودهم في زراعة القطن أضحت دون فائدة تُذكر، وأنَّ بقاءهم في حوَّاشاتهم مرتبط فقط بسبب ري الذُّرة خاصَّتهم. المناطق خارج الجزيرة شهدت وفرة في الذُّرة واللحوم والألبان، مع الانعدام التام للنقود)).

ورغم ذلك تحقَّقت حسنة واحدة بذلك الوضع. هبطت التكاليف المحليَّة لحدِّها الأدنى، وأصبحت للأرباح البسيطة قيمة. مازالت السلفيَّات الزِّراعيَّة مستمرَّة، وبعض الربح يصرف للمزارع، مع ري محصول الذُّرة، ممَّا وفَّر للمزارع مستوى معيشة أفضل، لا يمكن تحقيقه في مجال آخر. على تلك الأُسس تمَّ تحقيق المعافاة التدريجيَّة. ولكن تمَّ ذلك مؤخَّراً بفضل الحصول على إنتاجيَّة أحسن، مع خفض الدِّيون. الأسعار لَمْ تساهم في تلك المرحلة في المعافاة والازدهار. وفي ذلك الصدد بدأ الشكّ حول جدوى التقديرات المسبقة للأسعار. وللمشروع الذي بني جدواه على سعر 15 بنساً للرطل كحدٍّ أدنى، كان عليه الصمود أمام هبوط الأسعار لـ 7.9 بنساً في موسم 29 / 1930م، ولَمْ يصل السِّعر إلى 15 بنساً إلَّا بعد 15 عاماً. وكان على المشروع أنْ يدبر أمره على سعر 10.6 بنساً حَتَّى بعد عام 1946م. قبيل الحرب العالميَّة الثانية تدهورت الأسعار لمستوى أدنى ممَّا كانت عليه خلال الأزمة الماليَّة العالميَّة لتبلغ في المتوسِّط 5،9 بنساً لموسم 37 / 1938م و6،2 بنساً في موسم 38 / 1939م.

يجدر الوقوف عند عام 1946م، الذي شهد نهاية فترة المعافاة، وكيف تعامل الشركاء قبل الوصول لذلك التَّاريخ. بعد عام 1946م دخل العالم فترة ما بعد الحرب، وما حدث مِنْ تغيير في الأسعار والسِّياسات تجعل مِنَ المناسب اعتبار تلك الفترة مرحلة مختلفة. الجدول في نهاية الفصل (20)، يوضِّح النتائج النهائيَّة للشراكة، عندما انتهت اتِّفاقيَّة الشركة الزِّراعيَّة في عام 1950م. يفصّل الجدول أيضا الوضع عاماً بعد آخر، مع إبراز إجمالي عام 1946م لإيضاح ذلك الفرق في المراحل المختلفة. الجدول (5) في الفصل (20) يوضِّح نصيب الشركتين (K.C.C و S.P.S) في تلك المرحلة، الجدول (6) في الفصل (20) يوضِّح ما يعنيه ذلك مِنْ عائدات للمساهمين في الشركة (S.P.S) وللشركة (K.C.C) وضع مماثل. رأسمال شركة (S.P.S) قد تمَّ رفعه في عام 1926م ومرَّة أُخرى في الأعوام 1928 و1935م. ويلاحظ مِنَ الجداول بلوغ عائدات السَّهم الواحد خلال 21 عاماً 13% ولكن إذا ما خصمت منها الضريبة والتي كان على المساهمين دفعها عند استلام أنصبتهم يصبح نصيبهم في المتوسِّط 8% . مِنْ ذلك العائد وكان عليهم دفع ضريبة الدخل. واعتباراً للازمة الاقتصاديَّة حينها كان ذلك العائد مرضياً، ولكن مع اعتبار الفترة المحدودة للامتياز، لا يمكن النظر إلى ما تحقَّق أمراً زائداً عن المتوقَّع.

وللحكم على متوسِّط الفائدة للحكومة فإنَّ ذلك يتطلَّب اعتبار العائدات المباشرة وغير المباشرة. ليس سهلاً تقدير العائدات غير المباشرة بدقَّة، ولكن الجدول أدناه يعطي فكرة عن المعافاة البطيئة بل المتواصلة لاقتصاد البلاد حَتَّى عام 1946م في بعض مؤشِّراتها.

كشف ماليَّة السُّودان مِنْ عام 1934م وحَتَّى عام 1946م (بملايين الجنيهات المصريَّة)

العام	الدخل	المنصرف	الواردات	الصادرات	المنقولات	إنتاجيَّة الجزيرة بالقنطار/ في الفدان
1934	3.8	3.7	3.9	3.8	3.4	2.3
1935	4.1	4.0	5.4	4.6	4.6	4.5

1936	4.5	4.2	5.4	5.6	6.3	3.7
1937	4.7	4.5	6.3	8.1	8.5	4.5
1938	5.1	4.9	6.3	5.5	9.2	4.6
1939	5.1	4.9	5.9	5.4	5.9	4.5
1940	4.6	4.5	5.6	5.0	6.7	3.8
1941	5.4	5.0	8.1	8.5	8.4	4.0
1942	5.8	5.3	8.1	7.2	8.7	4.0
1943	5.9	5.6	9.2	6.4	9.5	4.8
1944	6.6	6.5	10.0	8.7	10.7	3.1
1945	7.8	7.5	10.0	10.6	12.1	4.9
1946	8.3	8.2	11.5	9.3	12.3	3.4

الدخل غير المباشر مِنْ مشروع الجزيرة يشكِّل العامل الأساسي في التحسُّن المنتظم المتواصل.

لَمْ تكن الجزيرة بالطبع المساهمة الوحيدة في الدخل غير المباشر، ولكنَّها كانت المساهم الأكبر في تُحسين أو تدنِّي اقتصاد البلاد. شكَّل القطن وبذرته 70% مِنْ قيمة الصادرات، 80% منها مِنَ الجزيرة. الإنتاجيَّة العالية كانت هامَّة جدًّاً، لأنَّ ذلك كان يعني المزيد مِنَ النُّقود في دورة الاقتصاد، تمثَّلت في سلفيَّات الترحيل بالسِّكك الحديديَّة وكلّ العمليَّات المساعدة. انعكست قيمة وأهمِّيَّة ذلك في مؤشِّرات الاقتصاد المعروفة وفي تحسُّن معيشة المواطنين: كاستيراد المنسوجات والأقمشة القطنيَّة والشاي والبن والسكر، وفي عدد السفن القادمة لبورتسودان، ومدى النشاط في العقارات والادخار والسفر، وظهرت لها مؤشِّرات قياسيَّة بنهاية الفترة.

ومِنَ الجوانب الهامَّة والتي تعكس معافاة الاقتصاد ما حدث عام 1939م، عندما أمكن سداد قرض الخمس مليون بفائدة 5.5% بسندات ضمان للفترة 1959–29م، والتي تمَّت استدانته في الأعوام 1919 و1929م. تمَّ استلاف قرض جديد بـ2 مليون جنيهاً إسترلينياً بفائدة 3.5%، أدَّت إلى صافي ادخار قدره 202،000 جنيهاً إسترلينياً في العام، مع تخفيض قدره 3 مليون، أو ما يعادل 24% مِنَ الدَّين الإجمالي للسوق الخارجي على السُّودان. وأمكن إجراء تلك الصفقة لأَنَّ قيمة المنقولات المتداولة للحكومة في عام 1938م ارتفعت إلى 9 مليون جنيهاً مصرياً. وبعد سداد 3

ملايين مِنَ الدِّيون تبقَّى لدى الحكومة 6 مليون جنيهاً مصرياً، ارتفع في عام 1941م إلى 8½ مليون جنيهاً مصرياً.

الصورة الأُخرى الملاحظة خلال تلك الفترة، كانت سرعة بيع القطن. شهد عام 1939م رقماً قياسياً للمبيعات، بيعت خلاله 259،000 بالة، وفي عام 1941م بيعت 307،000 بالة وهي المرَّة الأولى خلال 14 عاماً التي بيع فيها كلّ ما تبقَّى مِنْ أقطان بنهاية العام. ومنذ عام 1942م وما تلاه مِنْ أعوام كان القطن يباع وتدفع قيمته في نفس العام، ممَّا عكس اختلافا تامَّاً عن سنوات الأزمة الاقتصاديَّة. العائدات السريعة كانت نتيجة العقد الذي تمَّ التفاوض حوله مع الحكومة البريطانيَّة أثناء الحرب، والذي سوف ترد تفاصيل قصته في باب تسويق القطن لاحقاً. كانت فوائد العقد واضحة في عام 1944م، عندما حدثت هزَّة أُخرى بهبوط الإنتاجيَّة إلى 3،1 قنطار للفدان، في الوقت الذي تصاعدت فيه منصرفات الدَّولة لتصل رقماً قياسياً بلغ 6½ مليون جنيهاً مصرياً. كانت أسوأ إنتاجيَّة خلال العشر سنوات الأخيرة. ولكن ذلك الوضع قد تغيَّر تماماً عام 1945م عندما أنتجت الجزيرة أعلى محصول لها في تاريخها حَتَّى ذلك الحين، ممَّا أعاد رفع صافي العائدات إلى 20 جنيهاً للفدان لأوَّل مرَّة منذ عام 1929م. وبفضل ذلك المحصول الضخم فإنَّ كلّ المؤشِّرات في الجدول تعكس مستواها الأقصى. وخلال كلّ تلك المدَّة لَمْ يرتفع سعر رطل القطن عن 10.6 بنساً للرطل، أيّ منذ عام 1930م.

ليس هناك المثير الذي يمكن استنتاجه مِنْ تحليل الأرقام. ظلَّت نتائج مشروع الجزيرة خلال تلك الفترة تتحسَّن وتضيف إلى تأمين الوضع الاقتصادي، بالقدر الكافي، لتهدئ مِنْ قلق السكرتير المالي لحكومة السُّودان حول موضوع الإنتاجيَّة بالجزيرة. وكان لا بُدَّ أَنْ يكون ذلك مصدر قلقه بالنظر في الجدول رقم (2) في الفصل (20) لأنَّ عائدات الحكومة المباشرة مِنَ المشروع، تتمّ مقارنتها بمنصرفات الحكومة المباشرة. والجدول يوضِّح، إذا ما تغاضينا عن العائدات غير المباشرة، بأنَّ تكاليف الجزيرة لوحدها لا تدلُّ على استثمار ناجح ومُجدٍ، حَتَّى بمؤشِّرات 1946م.

والتحليل لتلك الفترة عن الكيفيَّة التي استفاد منها المزارعون تتضح مِنَ الجدول

(4) في الفصل (20). الجدول يوضِّح دخل مجموع المزارعين منْ كلِّ محصول ومقدار الدخل الذي تحقِّقه الحوَّاشة المتوسِّطة. يُخصم منَ الدخل متوسِّط السلفيَّات، ورسوم مال الاحتياطي، وما يتبقَّى يشكل عائد المزارع في الأعمدة الثلاث الأخيرة. الجدول يوضِّح المبالغ المتدنيَّة التي كانت تحقِّقها الحوَّاشة (العمود 6) خلال فترة الأزمة العالميَّة للأعوام 1930، 1931، 1933 و1934م، وما تبع منْ وضع للديون الهالكة، *فيماعدا حالات تجميد خدمة الدِّيون. وحَتَّى في الموسم الجيِّد عام* 1932م، كان لا بُدَّ منْ خصم جزء منَ الأرباح لخفض المديونيَّة لعام 1933م. وكان واضحاً بأنَّ هامش الربح كان قليلاً للغاية، لا يذكر، بعد استرداد الدِّيون خلال فترة الأزمة الاقتصادية العالميَّة.

أرباح المواسم الأربعة الأولى كانت نسبياً عالية جدَّاً، بالنسبة لمواطنين لَمْ يعتادوا على اقتصاد النُّقود. اكتسب المزارعون عادات جديدة في حياتهم، أصبحت فيما بعد ضروريَّة. وعندما حدثت الأزمة العالميَّة بدأ المزارعون في بيع منقولاتهم المتداولة الثمينة، ليشتروا السكر والشاي والملابس. وبدأ المزارعون الأكثر فقراً بيع أراضيهم لمن هُم أحسن حالاً داخل الجزيرة بمبالغ زهيدة جدَّاً تقارب 6 شلنات للفدان. تدخلت الحكومة عام 1939م لتشتري 42،000 فداناً بواقع 12 شلناً للفدان، واشترت إضافة إلى ذلك 33،000 فداناً عام 1934م. وبدون تدخُّل الحكومة للشراء، كان هناك اعتقاد بأنَّ تجار «الشيل» المضاربين قد يشترون الأراضي بأسعار زهيدة للغاية. وحقيقة كان شراء الحكومة للأراضي قد خفَّض واقعياً الإيجار السنوي، وساعد دافعي الضرائب. ومع تحسن الوضع المالي، تراجع التدافع لبيع الأراضي وتناقص بالتَّالي شراء الحكومة للأراضي إلى 17،859 فداناً في عام 1935م، و15،885 فداناً عام 1936م، 11،607 فداناً عام 1937م، و6،493 فداناً في عام 1938م.

ولأنَّ الجزيرة كانت تقريباً المصدر الوحيد لتوفير النُّقود، ظلَّت التكاليف قليلة، وارتفعت قيمة النُّقود. ولذلك فإنَّ الأرقام حَتَّى عام 1946م كانت مُرضية. وخلافاً لذلك فإنَّ العلاقة اللصيقة بين كميَّة النُّقود المتداولة في الجزيرة وتكلفة العمالة للمزارع كانت متناسبة. عندما تكون السلفيَّات والعائدات عالية، ترتفع تكلفة العمالة. وكما ستوضِّح القصَّة فيما بعد، فإنَّه عندما ترتفع عائدات المزارع بصورة

كبيرة، تتناقص قيمتها الحقيقيَّة كثيراً نتيجة التضخُّم في التكلفة.

الانطباع الحقيقي مِنْ ذلك الجدول (4)، بالتَّالي، لا يعكس أرباحاً مهولة، بل قليلة متواصلة النموّ، معتمدة على الإنتاجيَّة الجيِّدة والكفاءة بنهاية ذلك العقد مِنَ الزمان. بحلول عام 1945م بدأ المزارعون ينعمون بالثراء المادي. ومادامت تكاليف المعيشة معقولة، وسلفيَّات الزراعة تغطِّي تكلفة العمالة الإضافيَّة عند الضرورة، أصبح وضع المزارع عرضة للحسد، وكثيرون ظلَّوا يتنافسون على حيازة الحوَّاشات. وفي ذلك الوقت كانت لدى المزارع ضمانة إضافيَّة بادخار أرباح ما يقارب العام والنصف حُفظت لكلِّ مزارع ضمن احتياطي المزارعين لمقابلة الظروف الطارئة. وبقيَّة قصَّة تكوين صندوق المال الاحتياطي للمزارعين حان سردها.

أخيراً انتهى النِّزاع بين الشركة والحكومة بعد فشلهما وقتها في التوصُّل لحلِّ مشكلتي الدِّيون الهالكة، ورفع نصيب المزارعين بالموافقة على إنشاء صندوق (المال الاحتياطي للمزارعين) وضمِّه لملحق إتفاقيَّة عام 1937م. كانت للصندوق ثلاثة أهداف: رد الدِّيون الهالكة لسنوات الأزمة الماليَّة، وتوفير الضمانات للديون المستقبليَّة وإقامة صندوق مال التسويات لدعم الأرباح للسنوات المتعسِّرة. هدّأت المواسم الجيِّدة بعض الشيء مِنْ قلق الشركة حول زيادة نصيب المزارعين، واتُّخذت بعض الإجراءات البديلة المعيَّنة، لتحسين وضع المزارع حَتَّى يتمكَّن مِنْ دفع بعض الضرائب وإنشاء صندوق المال الاحتياطي. أخيراً وافقت الحكومة على ردِّ ما يعادل جنيه مصري لكلِّ طن قطن تمَّ ترحيله إلى بورتسودان بالسِّكك الحديديَّة بأثر رجعي ابتداءً مِنْ موسم 1935م، شريطة أنْ تقوم الشركة بدفع ما عليها لإعادة صرفه للمزارعين. وافقت الشركة مِنْ جانبها بخفض ضريبة الأرباح على سلفيَّات المزارعين مِنْ 6 إلى 5%. تلك الفوائد رفعت مِنْ نصيب أرباح المزارع مِنْ جملة العائدات.

تمَّ انتهاز الفرصة لبدء صندوق المال الاحتياطي بقرض في عام 1935م، بعد مراجعة الأموال الهالكة للجزيرة. ولما كان مال الإحلال للآليَّات قد تولاه المزارعون ضمن تكلفة الحراثة منذ عام 1926م وضمن تكلفة الحلج، فقد اتَّضح بأنَّ التكلفة قد

زادت عن الحاجة، وعليه تمَّ تحويل نصيب المزارعين منْ ذلك الفائض إلى صندوق المال الاحتياطي للمزارعين. وافقت الشركة أيضاً على تحويل نصيبها منَ الفائض لاحتياطي المزارعين. ووافقت الحكومة أيضاً على ذلك وبلغ الفائض منَ الحليج 88،808 جنيهاً مصرياً، منها 46،632 منَ الشركة والحكومة. وبلغ فائض الحراثة 54،650 جنيهاً مصرياً، وبلغ الإجمالي بذلك 143،458 جنيهاً مصرياً ممَّا يُعدّ بداية عظيمة لصندوق المال الاحتياطي للمزارعين.

وحسب الاتِّفاق السَّابق كان منْ أهداف ذلك المال الاحتياطي استرداد الدِّيون الهالكة على أنْ لا يتمُّ ذلك إلَّا بعد أنْ يتمَّ تحصيل المال الكافي لمقابلة الهدف الثاني، وهو ضمان استرداد السلفيَّات مستقبلاً. تمَّ تثبيت حجم المبلغ المطلوب لذلك الغرض مبدئياً على مبلغ مقداره 10 جنيهات مصريَّة لكلِّ حوَّاشة. كما تمَّ الاتِّفاق بعد نقاش مستفيض، بأنَّ الطريقة الأجدى لتحصيل الضريبة منْ إرباح المزارعين الحاليَّة بفرض نسبة موحَّدة على القنطار. ممَّا يعني بالطبع بأنَّ منْ ينتجون أكثر يدفعون أكثر لمال الاحتياطي. على أنْ لا يتمُّ تسجيل المساهمات بشكلٍ فردي، باعتبار أنَّ مال الاحتياطي ادخار جماعي، وليس أمراً فردياً.

المعضلة الثَّالية تمثَّلت في متى يتمُّ تفعيل المساهمة وما مقدارها. تمَّ تكوين لجنة حكوميَّة عام 1934م باسم ((مجلس الجزيرة الاستشاري)) لتنسيق آراء المصالح الحكوميَّة المختلفة، لتكون للحكومة سياسة موحَّدة حول الجزيرة. لَمْ تكن الشركة الزِّراعيَّة عضواً في تلك اللَّجنة، وواصلت التعامل بصورة مباشرة مع السكرتير المالي للحكومة. ولَمْ يكن المزارعون أيضاً أعضاءً فيها. وما زالت نظرة ((مستوى الروضة)) الأبويَّة سائدة. وحسب عقد الإيجار منذ عام 1933م تمَّ تحصيل مال الاحتياطي بواسطة الحكومة والشركة. كان مدير مديريَّة النِّيل الأزرق هو المتحدِّث والمُمثِّل للمزارعين. وكان ضرورياً الوصول إلى صفقة ومساومة بين مطلب المزارعين بأرباح مناسبة قبل إجراء أي خصم منْ نصيبهم مقابل موقف الشركة الزِّراعيَّة حيال مساهميها لاستعادة الدِّيون قبل نهاية امتيازها عام 1950م. كان على حكومة السُّودان أنْ تفعل الشيء نفسه منْ أجل دافع الضرائب السُّوداني، في الوقت الذي كانت عائداتها منْ مشروع الجزيرة تعاني تراجعاً كبيراً.

بحلول 30 يونيو 1940م تمَّ دفع المساهمات لحساب صندوق مال الاحتياطي مِنْ نصيب المزارعين في القطن حسب الجدول أدناه، بالقرش مقابل القنطار.

الأعوام (محصول)	35/34	36/35	37/36	1938/37
الدخل	77.2	81.7	86.4	76.8
فرق السِّعر	21.00	26.0	27.8	4.0
الضرائب	11.4	16.2	17.0	4.5
جملة مساهمة المزارع	109.6	123.9	131.2	85.3

بلغ متوسِّط المساهمات للأربع سنوات 12،5 قرشاً للقنطار في العام. وقد ساهم خفض الترحيل وضريبة الدخل، ممَّا ورد ذكره أعلاه، في تخفيض 3،6 قرشاً للقنطار في العام، وعليه أصبح المتوسِّط الصافي للمساهمة 8،65 قرشاً للقنطار في العام. ذلك المبلغ لا يبدو كبيراً بالنسبة لجملة نصيب المزارع، ولكن نسبته تبدو عالية بالنسبة لربح المزارع الفعلي بعد خصم سلفيَّات ديونه الأوَّليَّة. حسب وجهة نظر مدير مديريَّة النِّيل الأزرق حينها مستر (مايول) (Mayall) والعديد مِنْ مساعديه السِّياسيين، بأنَّ تلك الإجراءات تبدو وكأن المزارع يعيش فقط كآلة لإنتاج القطن، مع الانتفاء الكامل لنظرة شاملة لأحواله الاجتماعيَّة. عكست مواقفهم النظرة الإنسانيَّة بمقاومة تغليب الأمور الماليَّة البحتة في تشكيل وتكوين المجتمع. ساعدت تلك النظرة إلى حدٍّ كبير في إعادة النظر حول أهداف قيام مشروع الجزيرة وهو ما سأتناوله في الفصلين 16 و17.

في تلك الظروف تعاظمت المقاومة للصندوق نتيجة الشكوك حول عدالة المساهمة الجماعيَّة لمال احتياطي المزارعين، خاصَّة عندما تمَّ تخصيص ما تمَّ جمعه مِنْ ضرائب مِنْ أرباحهم الحاليَّة، لاستغلالها لاسترداد ديون الحكومة والشركة الزِّراعيَّة بمبلغ يعادل 600،000 جنيهاً مصرياً، لتغطية الدِّيون الهالكة للمواسم الخاسرة السَّابقة. وقد تساءل مساعد السكرتير المالي للحكومة المستر ديفس(Davies) في عام 1937م في خطابه إلى (المجلس الاستشاري لمشروع الجزيرة) ((هل مِنَ العدل أنْ تجمع مِنْ بعض المزارعين ديوناً لَمْ يكونوا طرفاً فيها ولا تخصهم كأفراد؟ سياسة جمع

وصرف مال الاحتياطي المتَّبعة حالياً تلزم المزارعين ممَّنْ عليهم ديون مستحقَّة بدفع مساهمتهم للشركة والحكومة لتغطية الدِّيون المطلوبة منْ مزارعين آخرين)). وكان منْ رأى (مايول) مدير المديريَّة، أنْ تتولَّى الشركة والحكومة إعادة تلك المساهمات لأصحابها منَ المزارعين. وأضاف في اجتماع المجلس الاستشاري لمشروع الجزيرة في نوفمبر 1937م، ((أنَّ الشريكين الحكومة والشركة استفادا في النهاية بقدر أكبر منْ سلفيَّات أعوام 1929 / 1932م، ممَّا ناله المزارعون، بينما أعتقد بأنَّ دافع الضرائب في السُّودان عامَّة قد نال وحاز على حصاد أكبر منْ مشروع الجزيرة)).

عكس رأي المجلس الاستشاري للجزيرة كلَّ تلك الانتقادات للشركة الزِّراعيَّة وكانت الإجابة العامَّة لوجهة النظر تلك قد طرحها اللورد لوقارد (Lugard)، مدير مشروع كسلا للأقطان، في خطاب ممتع إلى الجنرال اسكويز(Asquith)، الذي قام بدوره بعرض الأمر على الحكومة، عندما زار السُّودان في بداية عام 1938م وفحواه:

((التَّاريخ 19 يناير 1938م)).

((كما سبق وقلت بأنَّك سوف تشير إلى ما ناقشناه ظهر اليوم، أودُّ أنْ أضع وجهة نظري بصورة مختصرة جدَّاً، وأرجو أنْ تكون واضحة. والسؤال هو ((لماذا يدفع الشخص الحي منافع يتحصَّل عليها الميت؟ وقد أجبت أنا بسؤال مواز ((لماذا يدفع الحي للجيل القادم؟ إذا وجدت الحكومة بأنَّ لديها فائض (تمَّ التحصُّل عليه منْ ضرائب الأحياء) لتقوم بصرفها على بناء السِّكك الحديديَّة، فإنَّ العديد منَ الأحياء الذين يدفعون الآن لذلك، يكونون قد توفوا قبل التمتُّع بفوائد مستقبليَّة قبل اكتمالها. وبطريقة محدَّدة، أرى بالتَّالي أنْ تكون الحكومة أكثر عدلاً بالحصول على قرض يُسدد بعد أنْ تبدأ السِّكك الحديديَّة عملها. لتستفيد الحكومة مستقبلاً ممَّا دُفع سابقاً منَ الفوائد التي تتحصَّل عليها، لكي يُصرف الفائض على الذين أنتجوه.

وإذا ما تحصَّلت الشركة الزِّراعيَّة والحكومة على قرض يعادل 59،000 جنيهاً إسترلينياً وهو الجزء الخاص بـ(K.C.C) منْ قرض 600،000 جنيهاً إسترلينياً، كاستثمار دون مقابل لذلك الغرض، ليبدأ الاسترداد بعد نهاية المجاعة، لن يكون هناك منْ يعتقد بأنَّ ذلك الإجراء غير عادل. وحقيقة الأمر لقد كنتم أكثر كرماً. لأنَّكم

لَمْ تفرضوا أرباحاً على الدِّيون، ولكنَّكم أجلتم استردادها، حَتَّى حلول موسم غزير الإنتاج وعندها لن تكون المساهمة مشكلة.

كُونّت في نيجيريا صناديق مال احتياطي محليَّة أهليَّة كاحتياطي ضد المجاعة، وكان الأحياء والقادمون راضين عن ذلك مدركين بأنَّ لديهم ضمانات ضد المجاعة. إذا لَمْ تحدث مجاعة أثناء حياة مِنْ قاموا بالمساهمة في الدفع لمال الاحتياط، فإنَّ الأحياء بذلك يدفعون لما لن يتحصَّلوا عليه. وحقيقة فإنَّ ذلك المبدأ كان مُعترفاً به باستمرار. ربَّما يكون ذلك منطقيّاً في نظام الشركات التِّجاريَّة أكثر منه للحكومات، ولكنَّهما الضامنان لأموال آخرين الحكومة لدافعي الضرائب والشركة للمساهمين)).

تمَّ قبول حجَّة (لوقارد)، وقبول تلك الأُسس عندما تمَّ التفاوض حول الاتِّفاقيَّة الأساسيَّة بالتصديق على مبدأ المساهمة الجماعيَّة في معالجة الدِّيون الهالكة، بالرغم مِنْ أنَّه لَمْ تكن هناك أيّ تقديرات عن حجمها.

سبق واقترح ميول (Mayall) منذ مدَّة، بأنَّه فيما يتعلَّق بالسِّياسات الحاليَّة أو المستقبليَّة الخاصَّة بمال احتياطي المزارعين، لا بُدَّ مِنْ منشور يُعمَّم لموظفي الجزيرة لمساعدتهم في الرد على التساؤلات حول ذلك الموضوع. صدرت وثيقة توضِّح تاريخ المشروع حوت تفاصيل الدِّيون والضرائب والمساهمات التي تمَّ دفعها بواسطة الشركة والحكومة حَتَّى نهاية عام 1938م. تضمَّنت الوثيقة الملخَّص التَّالي حول مجمل المداولات.

لقد تمَّ تصميم مشروع الجزيرة ليقدم القدر الأكبر مِنَ الفوائد ما أمكن للأفراد، خاضعاً لبعض السِّمات التعاونيَّة المعيَّنة التي اعتبرت ضروريَّة للنجاح. أحد تلك السِّمات المساهمة الجماعيَّة للمزارعين فيما يتعلَّق بالدِّيون. ليس لدى المزارع في مشروع الجزيرة ضمانات كافية لردِّ ما عليه مِنْ سلفيَّات الشركة الزِّراعيَّة، والتي لديها حسب الاتِّفاقيَّة مع الحكومة، حقّ المطالبة بديونها على المزارعين كأفراد مِنَ الحساب الجماعي للمزارعين، بينما كان على المزارعين المعنيين بالأمر دفع ما عليهم لصندوق الحساب الجماعي للمزارعين، عندما يكون في مقدورهم دفع ما عليهم مِنْ عائداتهم المستقبليَّة. بدون مثل ذلك التحوُّط، فإنَّه ليس في مقدور الحكومة

أو الشركة التفكير في تمويل المزارعين إلَّا بعد إزالة وخفض تلك المديونيَّة بزيادة نصيبها منَ العائدات. ذلك الأجراء كان يفرض على المزارعين عمليّاً وبشكلٍ جماعي الدفع مؤقّتاً. لا بُدَّ منَ الإدراك بأنَّ أساس الاسترداد الجماعي للديون لا يُعنى بأرباح المزارع الذي عليه ديون، ولكن يشمل أيضاً المزارعين المتواجدين والذين لَمْ يكونوا في خدمة المشروع خلال فترة تراكم الدِّيون في المواسم السيئة للإنتاج! وعليهم، أيضاً المساهمة في ردِّ تلك الدِّيون والتي، في بعض الحالات، قد يكون سببها منْ توفوا أو هجروا المشروع. في الحالات الخاصَّة للأعوام 30 / 1931م. ومنذ 16 مارس 1937م، فإنَّ أفراداً منَ المزارعين الذين تراكمت عليهم ديون خلال تلك المواسم، لَمْ يتمْ استدعاءهم لدفع ما عليهم منْ ديون.

المزارعون الحاليون والمستقبليون سوف يستفيدون منْ وجود الأموال في مال الاحتياطي، والذي تمَّ تحصيله منْ فوائض الدِّيون الهالكة، ومساهمات المزارعين التي وفَّرت فائضاً- ساهم فيه بعض ممَّن توفوا أو هجروا المشروع حينها. وبالرغم منْ مساهمة المزارعين الجدد في ردِّ الدِّيون المستحقَّة على مزارعي مواسم 30 / 1931م، لا بُدَّ منَ التأكيد بأنَّ المزارعين الجدد، في عام 1945م مثلاً، أو خلال أيّ موسم فاشل مستقبلاً، يمكن أنْ يتحصَّلوا على مكاسب منَ المال الاحتياطي للمزارعين، الذي تمَّ دعمه بمساهمات منَ المزارعين في السَّنوات الماضية، وقد يكون بعضهم قد توفوا أو هجروا المشروع ولَمْ يتحصَّلوا على أيِّ فوائد منْ مساهماتهم لينتفع بها المزارعون الحاليون والقادمون.

ومهما يكن منْ مبادئ وإجراءات حول ذلك الأمر، ظلَّ ما يمكن أنْ يُقال عمليّاً حول دور الحكومة والشركة في مساعدتهما لتخفيف العبء على المزارعين بأريحيَّة. حقيقة كانت هناك نقطتان للمعالجة حول موضوع الدِّيون. كان هناك دَين الـ 600،000 جنيهاً مصرياً على الحكومة والشركة وهو المبلغ الذي خصَّص لمعالجة ديون مواسم 29 / 1930م و30 / 1931م و100،000 جنيهاً مصرياً ديون هالكة لموسمي 32 / 1933م و33 / 1934م. فيما يتعلَّق بالشركة فإنَّ الدَّين الأخير قد تمَّ استرداده منَ الحسابات الجماعيَّة، وكان على أفراد المزارعين الذين تسبَّبوا فيها وجوب ردها. قد اقترح ماكنتير (MacIntyre) مدير المشروع في عام 1937م إلغاء تلك الدِّيون. وكان واضحاً

له بأنَّه مِنْ غير المرغوب فيه ردُّ الدَّين مِنْ عائدات زهيدة للغاية مع المطالبة في ذات الوقت بالمساهمة في مال الاحتياطي بقدر كبير نسبياً. ولكن الاستشارة القانونيَّة أوضحت بأنَّه ليس لدى الحكومة والشركة الصلاحيَّة والشرعيَّة لإلغاء تلك الدِّيون المستحقَّة على المزارعين كوحدة وهيئة متكاملة. ولكن في المقابل لَمْ يكن هناك ما يمنع الحكومة والشركة في دفع الدِّيون، وهو ما فعلاه بإعفاء 100،000 جنيهاً مصرياً مِنْ دين الـ 600،000 جنيهاً مصرياً، واستغلال ذلك المبلغ لإلغاء الدِّيون الفرديَّة المطلوبة في الحساب الجماعي. مِمَّا كان يعني تراجع الدِّيون المطلوبة مِنَ الأفراد إلى أرقام زهيدة.

تبقَّى أمر مبلغ الـ 600،000 جنيهاً مصرياً المستحقّ مِنَ المال الاحتياطي. في عام 1940. فإنَّ الضرائب التي أضيفت لمال الاحتياطي، مع أرباح استثمارها، لَمْ تحقِّق فقط زيادة المال الاحتياطي ليصل إلى 10 جنيهات مصريَّة للحوَّاشة، بل مكَّنت مِنْ ردِّ 260،000 جنيهاً مصرياً في اتِّجاه تصفية كلِّ الدَّين. توالت ثلاثة مواسم جيِّدة متتالية وبدأت النظرة إلى المستقبل أكثر تفاؤلاً. تبقَّى مِنَ الدَّين 240،000 جنيهاً مصرياً وظلَّت الحكومة والشركة حريصتين على إنهاء الدَّين والخروج منه مرَّة واحدة. قرَّرت الحكومة إعفاء ما تبقَّى لها، ولكن الشركة شعرت بأنَّها لا يمكن أنْ تبرِّر الإعفاء لمساهميها. وتمّ التوصُّل إلى صفقة ليتمّ تحصيل ضريبة للحكومة بمقدار نصف ما تبقَّى مِنَ الدَّين، والباقي الآخر، 120،000 جنيهاً مصرياً تمَّ رصدها بواسطة الحكومة كمساهمة منها لصندوق مال الخدمات الاجتماعيَّة للمزارعين. أمَّا بخصوص مساهمة الشركة برز احتمال آخر. وببعُد نظر غريب رأت الشركة بأنَّه كان عليها أنْ تحاسب المزارعين بتكلفة الأرباح على قيمة آليَّات الحراثة الواجبة على المزارع. وفي رجوعها للعمل بموجب ذلك الالتزام خلال السَّنوات العشر الباقيَّة لاتِّفاق إمتياز الشركة، بتحقيق ما مقداره 12،000 جنيهاً مصرياً في العام، والفائض منه يُدفع إلى المال الاحتياطي للمزارعين.

كان الهدف الأوَّل لقيام حساب المال الاحتياطي ردَّ الدِّيون السَّابقة، وتمَّ إنجاز ذلك. ساد شعور للارتقاء بمستوى المال الاحتياطي إلى درجات أعلى، لكي يتمكَّن مِنْ أداء دوره لتحقيق الهدف الثالث كمال للتسويات. تناقص البضائع الاستهلاكيَّة

خلال الحرب، أدَّى إلى نتائج غير تضخُّميَّة ، مِمَّا ساعد في تحصيل المساهمات وزيادتها كما يتَّضح في الجدول أدناه:

إجمالي المال الاحتياطي للمزارعين

في 1938	310/088	جنيهاً مصرياً
في 1939	313/540	جنيهاً مصرياً
في 1940	348/532	جنيهاً مصرياً
في 1941	501/564	جنيهاً مصرياً
في 1942	969/187	جنيهاً مصرياً
في 1943	1/192/150	جنيهاً مصرياً
في 1944	1/120/925	جنيهاً مصرياً
في 1945	1/317/432	جنيهاً مصرياً

مجموع المال الاحتياطي، بأسعار عام 1946م، كان يعادل ما يقارب سنة ونصف منَ الأرباح. مع الاعتبار للتاريخ الطويل للديون، والتعديلات التي تمَّت لمساعدة المزارعين، فإنَّ النتائج تبدو في النهاية مُرضية.

ظلَّ مشروع الجزيرة خلطة فريدة بأُسسه الجماعيَّة والفرديَّة. بينما كان المزارع الفرد يتحصَّل على مكاسب فرديَّة مِنْ أيِّ محاصيل يحسن إنتاجها، لَمْ يكن هناك أيّ اتِّجاه نحو تجميع كلِّ الإنتاج ونتائجه وقسمته، ممَّا يُعتبر هذا حافزاً للمزارع الفرد بقدر ما بذل، ودفعه للمزيد، ومع ذلك كانت هناك سمات الجماعيَّة في الحسابات، إلي جانب الضمانات الجماعيَّة فيما يتعلَّق بالسلفيَّات والدِّيون، والمال الاحتياطي، والذي بموجبه يساهم المزارع النشط الناجح في حلحلة أعباء مِنْ عليهم ديون. والإجراءات لتحصيل تكاليف الحراثة، والسماد تمثِّل الجماعيَّة في حساب التكلفة.

الحراثة الميكانيكيَّة، لنظافة الأرض وتحضيرها للزراعة تقوم بها الشركة الزِّراعيَّة، ولكن كان معلوماً بأنَّها مِنَ التزامات المزارع ويتمُّ رصدها ضمن الحساب الجاري للمزارع. كانت الأُجرة متساوية واحدة للفدان لكلِّ مزارع حسب مساحة القطن. اتَّخذت معالجات مختلفة حسب نوعيَّة التربة. كانت الأراضيَ الضعيفة في الغالب الأصعب في تحضير السَّرابات وزراعتها منفردة. الأراضي الموبوءة بنبات

(السِّعدة) تتطلَّب الحراثة العميقة، بينما الأراضي النظيفة الجيِّدة تحتاج إلى عمليَّة حراثة السَّرابات مرَّة واحدة فقط، وإذا ما كان حساب الحراثة فردياً، فإنَّ التكلفة لأصحاب الأراضي الضعيفة وقليلة الإنتاج نسبياً سوف تكون عبئاً ثقيلاً، ممَّا قد يضاعف ديونهم. في حالة الحساب الجماعي لتكلفة الحراثة، بالرغم مِنْ أنَّها قد تظهر غير عادلة للبعض، إلَّا أنَّها توزِّع التكلفة على الجميع بالتساوي، ساعد ذلك الإجراء الجماعي في معالجة مساحة كبيرة تدهورت خصوبتها خلال أعوام الأزمة الاقتصاديَّة وأمكن بذلك استعادتها إلى مستويات اقتصاديَّة أفضل.

نفس الاعتبار شمل عمليَّات التسميد. في حالات الأسعار المتدنيَّة لأسعار القطن، فإنَّ الاستعمال الواسع للأسمدة، إذا ما تمَّ حسابه فردياً للمزارع قد يكون مخاطرة، ولكن التكلفة كانت تضم لحساب الشركاء الثلاثة الحكومة، الشركة، والمزارعين كجسم واحد، وبنفس القدر معاملة التَّسويق بتكلفتها الجماعيَّة. يمكن استعمال أسمدة أكثر لرفع مستوى إنتاجيَّة الأراضي الأسوأ دون تكلفة أعلى لأصحابها، ودون خصم إضافي مِنْ حساب المزارع للتكلفة الفعليَّة. يتمُّ حساب التسميد لكلِّ المساحات بتكلفة متوسِّطة واحدة. تلك الإجراءات الجماعيَّة لعبت دوراً هامَّاً في المساعدة لرفع المستوى الأدنى للإنتاجيَّة قريباً مِنَ المتوسِّط وبالتَّالي خفض نسبة الدَّين السَّنوي إلى مستويات متواضعة نسبياً. بحلول عام 1946م، وبغضِّ النظر عن الأربعة مواسم الفاشلة، التي تمَّ تصفية ديونها بالأساليب والإجراءات التي سبقِ ذكرها، بلغت جملة الدَّين المتبقي لحساب المزارعين الجماعي، لكلِّ المزارعين ولكلِّ السَّنوات منذ بداية المشروع أقل مِنْ 5،000 جنيهاً مصرياً. مع ارتفاع أسعار القطن بعد ذلك التَّاريخ فإنَّ مشكلة الدِّيون التي كانت كابوساً مزعجاً، تلاشت كما لو كانت حلماً مرعباً.

الفصل الرابع عشر

نظرة في البحوث الزِّراعيَّة

معهد البحوث بمديره المقيم مع مجموعة مِنَ الباحثين مِنْ علماء النبات، وأمراض النبات، كيمياء التربة، ومربيّ النباتات، ومديري المزارع التجريبيَّة، لعبوا بصورة مستمرَّة أدواراً قيِّمة في مختلف نشاطات مشروع الجزيرة. بعض تلك البحوث- كاكتشاف أساليب مكافحة مرض السَّاق الأسود، وتجعُّد الأوراق، وتربية أصناف القطن المقاومة قد سبق عرضها في قصَّة المشروع. أغلب تلك البحوث- ومنها البحث عن محصول نقدي بديل للقطن، وتجارب تحديد احتياجات التربة للمياه والاقتصاد فيها، وتربية قطيع مِنْ أبقار محليَّة. شكَّلت تلك البحوث أمثلة، لا يمكن تخطيها دون الإشادة بمخرجاتها ونتائجها. ولكن نتعرَّض هنا لبعض المشاكل الأكثر أهمِّيَّة، والتي رفعتها الشركة الزِّراعيَّة لمعهد البحوث وبعض القضايا الصعبة التي واجهت الباحثين.

لا شيء ممَّا ذكرناه في الفصل السَّابق عن العمل الجماعي المشترك والمساعدة الداخليَّة الذاتيَّة، ولا مال احتياطي المزارعين الجماعي، وطرق توزيع تكاليف الحراثة والسماد، لا شيء مِنْ كلِّ ذلك كان يمكن أنْ يكون مفيداً وفاعلاً، إذا ما حدث وتدنَّى متوسِّط الإنتاجيَّة لكلِّ المشروع مرَّة أُخرى إلى مستوى أسوأ المواسم إنتاجيَّة. أنصب الاهتمام الأكبر والرئيس لإدارة ومُفتِّشي الغيط، ومعهد البحوث في عملهم في تعاون لصيق وتام لإيقاف ذلك التدنِّي.

الإنتاجيَّة العالية لأصناف X1530 وX1730 ، ومقاومتها لمرض تجعُّد الأوراق، برهنت بأنَّ انتخاب وتربية الأصناف المقاومة تمثِّل الطريقة المثلى لمقاومة الأمراض، ممَّا أدَّى إلى التوسُّع في زراعة عينات وأصناف ساكل (L) لتشمل نصف مساحة

المشروع. في ذلك الوقت برزت اعتبارات السُّوق. بالرغم مِنْ أنَّ صنف ساكل (L) قد تمَّ انتخابه أساساً مِنْ نبات قطن ساكل (Sakel) فقد ظهر بشعيرات أكبر سمكاً وخشونة، ولَمْ يتمْ قبوله في السُّوق، كبديل للساكل الناعم، إلَّا في حالات درجات فرزه العليا، وحقَّق بذلك أسعاراً أدنى. وكان لإنتاجيته العالية، ما يعوِّض عدم أفضليَّة الخشونة، ولكن برز اعتبار آخر. لقد كان لقطن ساكل أفضليَّة النعومة والقوَّة، واحتكر صناعة المنسوجات التي تتطلَّب النعومة. هناك مناطق قليلة في العالم تصلح لإنتاج قطن ساكل. تدهور إنتاج ساكل في مصر، وأصبح مِنْ غير المقبول أو المعقول الإمساك عن زراعة مساحات أوسع بالمشروع لقطن الساكل لتثبيت أقدامنا في سوق ذلك الصنف المرغوب. قويت حجَّة قرار زراعته مباشرة بعد نشوب الحرب وما أفرزته مِنْ احتياجات، عندها حقَّق قطن ساكل الجزيرة طلباً عالياً وإقبالاً بشكلٍ خاص لملابس الطيارين. وحبال الباراشوت والعديد مِنَ الأغراض المرتبطة بقوَّة نسيجه.

امتلك مشروع الجزيرة أفضليَّات تنظيميَّة غير عاديَّة ساعدت أيضاً في الحفاظ على الإنتاجيَّة العالية. التحكُّم في استيراد البذور، ممَّا سبق ذكره، يعدّ واحداً مِنْ حسن الإدارة. ومنها أيضاً مقاومة مرض السَّاق الأسود عبر إرسال البذور المقاومة لقطن الجزيرة مِنْ مزرعة البذور لزراعتها وإكثارها لموسم واحد في دلتا القاش، حيث لا أثر يذكر للمرض هناك، لتتمّ زراعتها في الجزيرة الموسم التَّالي.

ومِنَ المحاسن الإداريَّة الأُخرى اعتماد مقاييس محدَّدة لدرجات الفرز، أمكن تطبيقها عن طريق نظام الحلج المركزي. يجمع القطن الوارد مِنَ الحوَّاشات للحلج في مركزين (لكلِّ محلج أربع ماكينات ضخمة) يسهل الوصول إليهما لتسليم القطن ويقعان على بعد 35 ميلاً عن بعضهما. في هذين المحلجين تقوم مجموعة مِنْ فريزي القطن بفحص كلِّ البالات بطريقة محدَّدة وإعطائها درجة فرز، اعتماداً على طول الشعرة وقوتها، مع تحديد نسبة الشعيرات القصيرة الخشنة والضعيفة، إلى جانب اعتبار اللمعان والشوائب. تُقسم وتُفرز العينتان (S) ساكل أو ساكل (L لامبرت) إلى «إحدى عشرة درجة مختلفة ليتمّ حلج كلّ منها منفصلة» ذلك الإجراء أُعطى الفرصة الكاملة عند البيع للحصول على أعلى الأسعار للدرجات ممتازة النوعيَّة.

كلُّ تلك الإجراءات ساعدت في اتِّخاذ سياسات زراعيَّة لتحقيق هدفين، الأوَّل التوفير للغزَّالين، بقدر المستطاع، منتجاً منتظماً وجيِّداً- يعتدُّ به-، لعمليَّات خلط خيوطهم بانتظام منْ عام لآخر. والثاني أنْ تتمَّ تربية بذور منَ الصنف المقاوم لإمراض السَّاق الأسود وتجعُّد الأوراق، منْ أجل رفع الإنتاجيَّة دون الإضرار بالنوعيَّة. الهدف الثاني تطلَّب ليس فقط وجود علماء أكفاء متميزين والزمنَ الكافي المناسب لتربية مثل تلك الأصناف، والعمل المتأنِّي، المتواصل الجاد لاختبار العينات *في الحقل ومتابعة مردود نتائجها في سوق القطن العالمي. ولتلك الأسباب، مع الإبقاء* على صنف ساكل المعرّض للأمراض، كان لزاماً القيام بالمراقبة الجادَّة المستمرَّة لعمليَّات نظافة الحوَّاشات واقتلاع بقايا النباتات والأوشاب التي قد تكون مصدراً للمرض في الموسم التَّالي. تدنِّي الإنتاجيَّة في الأعوام 1940 و1944 و1946م ، إلى جانب أسباب أخرى، كان مؤشِّراً دائماً لسوء عمليَّات نظافة الحوَّاشات، والأضرار المترتبة عليها.

بعض التَّجارب بدأت تُشكِّل ما يشبه عمليَّات المصانع مقارنة بزراعة الحوَّاشات في الجزيرة، وتتضح قيمة ذلك في الأشراف المستمر، وتطبيق نتائج البحوث العلميَّة وبسرعة على الحوَّاشات. بعد ثلاثة مواسم متتالية منَ الإنتاج الجيِّد، بدأت تظهر في عام 1940م في نباتات القطن في شمال الجزيرة ظاهرة تحوُّل الأوراق إلى ما يشبه الأوراق البنية اللون، تتجَّعد الأوراق منْ أطرافها وتتساقط. لفترة ما كان يُعتقد بأنَّ ذلك سببه العطش، ونوعيَّة التربة غير الغنيَّة والضعيفة التي حامت حولها الشكوك. ولكن بعد الفحص الدقيق للنباتات تبيّن أنَّ السبب حشرة الجاسيد (Jassid) واختلفت الإصابة بتلك الحشرة منْ عام لآخر، ولكن وكما حدث خلال تاريخ مرض السَّاق الأسود وتجعُّد الأوراق، انتشرت حشرة الجاسيد بشكل واسع عندما وجدت الظروف المناسبة في الأعوام 1944 و1946م. أصابت حشرة الجاسيد كلَّ مشروع الجزيرة، وأضحت آفة رئيسة أدَّت إلى تدهور ملحوظ في الإنتاجيَّة. وكان منْ حُسن الطالع أنْ سبق وتمّ اختبار المركّب الكيمائي خليط بوردو (Bordeaux) بنجاح في معهد البحوث. في عام 1946م تمَّ التعاقد مع شركة (مقاومة الآفات المحدودة) (Pest Control Ltd.) لرشِّ 1،000 فدان تجريبياً بمادة د. د. ت (DDT). وكانت النتيجة

زيادة تعادل 40% في الإنتاج. ومنذ ذلك التَّاريخ تصاعد دور الرشِّ، بمعدات أرضيَّة وبالطائرات، وأصبحت عمليَّات الرشِّ (فيما عدا المساحات المستغلَّة كتجارب لتحديد كفاءة الرشّ) عملاً روتينياً يتمُّ خصم تكاليفها مِنَ الحساب المشترك، كمصاريف التَّسويق.

مع انخفاض الإصابة نتيجة عمليَّات المقاومة، بدأ يتَّضح تدريجياً التذبذب الواسع في الإنتاجيَّة مِنْ موسم لآخر- ممَّا يشير بأنَّ هناك سبباً آخر. لاحظت الشركة الزِّراعيَّة العلاقة بين الأمطار الغزيرة السَّابقة للزراعة وما يتبع ذلك مِنْ إنتاجيَّة عالية. وبين الجفاف لعدم هطول الأمطار قبل الزراعة وهبوط الإنتاجيَّة. ولاحظ معهد البحوث العلاقة السلبيَّة بين الإنتاج في موسم معيَّن وبين حجم مياه الأمطار الكُلِّي في الموسم السَّابق.

وضع دكتور كروثر(Crowther) الباحث بمعهد البحوث تلك الأرقام في معادلة، معطياً وزناً معيَّناً كعامل خافض للإنتاج لكلِّ 50 مليمتراً مِنْ أمطار العام السَّابق، ووزناً معيَّناً آخر كعامل في زيادة الإنتاجيَّة لكلِّ 50 مليمتراً لما قبل تاريخ الزراعة. تلك الأرقام الإحصائيَّة لهطول الأمطار كانت معلومة بالطبع عند موعد الزراعة، وتمّ استعمال المعادلة للتنبؤ بالإنتاجيَّة المحتملة قبل بذر البذور. وما يدعو للدهشة دقَّة ذلك التنبؤ بشكل ملحوظ جدَّاً. بنهاية العشر سنوات تلاحظ التوافق الملحوظ بين الإنتاج الفعلي مِنْ 1936م إلى 1946م، مع الإنتاجيّات التي تنبأت بها المعادلة. تلك الظاهرة المثيرة للانتباه تشير إلى أنَّ موضوع الري في الجزيرة لَمْ يكن فقط بديلاً مباشراً لهطول الأمطار، ولكن عاملاً هامَّاً آخر للأمطار، فيما يختصُّ بالإنتاجيَّة، يتعلَّق بتأثيرها على التربة قبل الزراعة، أكثر مِنْ أيِّ عوامل أُخرى قد تؤثِّر على الإنتاجيَّة فيما بعد.

ذلك الاكتشاف المثير المركّب والمعقّد واجه الباحثين بضرورة معرفة الأسباب مِنْ أجل زيادة العوامل المساعدة لرفع الإنتاجيَّة. هل للأمطار دور في حسم أمر الإنتاجيَّة ناتج بتغييرها لتركيبة التربة الفيزيائيَّة ودرجة امتصاصها للمياه قبل الزراعة؟ تجربة حرق الأرض عكست إنتاجيَّة أكبر وبدرجة ملحوظة، مِمَّا يدل بأنَّ

التركيبة الفيزيائيَّة يمكن أنْ تكون عاملاً في زيادة الإنتاجيَّة. منْ جانب آخر، هل توفِّر الأمطار يشكِّل ببساطة احتياطي لرطوبة التربة، أم أنَّها تنشِّط البكتريا المثبتة للنيتروجين في التربة؟ وخلافاً لذلك هل التغيير ناتج دون تأثير التربة، بل عن تغيير في المناخ، ممَّا يؤثِّر على امتصاص النباتات للغذاء. أم أنَّ السبب يتعلَّق بالتأثير العضوي للأمطار في بقاء الحشرات والأمراض على الحشائش، واحتمال القضاء على منافسة الحشائش قبل الزراعة؟ تلك الأسئلة كشفت مدى الجهل الناتج حول الأسباب الأساسيَّة لنجاح أو فشل المحاصيل. البحث عن الإجابات لتلك الأسئلة أوضحت قيمة الباحثين المدربين، وضرورة العلاقة اللصيقة بينهم ومُفتِّشي الغيط. أصبح الاجتماع السَّنوي بين الباحثين ومُفتِّشي الغيط لتقييم الموسم السَّابق ووضع الخطط المستقبليَّة للتَّجارب معلماً هامَّاً وقيِّماً لإدارة المشروع.

إضافة للحيرة حول تذبذب الإنتاج، برزت مشكلة درجات النوعيَّة، والتي تحدِّد بعمليَّة الفرز، عن طول التيلة وقوَّة الشعرة، النعومة واللمعان، ونسبة الأوشاب العالقة، الصفات التي قد تتفاوت منْ عام لآخر بشكل كبير. وإذا ما توصَّل الباحثون إلى أساليب لمعالجة تلك الظاهرة لإنتاج درجات أعلى، ومزيداً منَ الإنتاجيَّة، لكان ممكناً لمثل تلك النتائج أنْ تحقِّق عائدات ماليَّة ضخمة لمصلحة البلاد.

الطبيعة غير مستعدَّة لإظهار أسرارها بسهولة. موضوعان للبحث ظلا يُمثِّلان تحدياً لعلماء أبحاث الجزيرة. تمَّ إجراء تجارب الري قبل الزراعة، لتمثيل الأمطار قبل الزراعة، لإحداث الأثر الذي سبق وحقَّقته الأمطار منْ زيادة في الإنتاجيَّة، ولكن لَمْ يحدث ما كان متوقَّعاً، ولَمْ يتجاوب المحصول بنفس القدر. ورغم ذلك، بعض النتائج حول تأثيرات الأمطار للعام السَّابق، أشارت إلى إمكانيَّة اتِّخاذ إجراء ما، وكما يحدث كثيراً في مجال البحث فإنَّ بعض الاكتشافات قد تنبع منْ غرض مختلف.

وحسب مخطَّط التَّجارب في معهد البحوث، لاختبار تأثير الزراعة في تواريخ مختلفة، خُصِّصت كلُّ المربعات البور، خلافاً للمعاملة العاديَّة حسب الدَّورة، بزراعتها خلال فترة هطول الأمطار السَّابقة، ممَّا أدَّى إلى زيادة ملحوظة في المحصول. تلك التجربة، كانت على بُعد خطوة واحدة لاكتشاف إنْ كان السبب الرئيس للتأثير

السلبي المحبط لأمطار العام السَّابق في المعادلة بسبب ترك الحشائش تنمو خلال موسم الأمطار في الأراضي البور. وما إذا كان ذلك نتيجة امتصاص الحشائش للنيتروجين مِنَ التربة، أو امتصاص الرطوبة؟ أوضحت التَّجارب المتواصلة أنَّه أذا ما تمَّت نظافة الأرض البور مِنَ الحشائش خلال عامين قبل زراعة القطن، فإنَّه في الموسم الذي شهد تدهوراً مريعاً 45 / 1946م، كان يمكن أنْ يكون ذلك الموسم متوسِّط الإنتاج، وفي حالة ما إذا كانت أمطار ما قبل الزراعة غزيرة، كما في الموسم الجيِّد 44 / 1945م، ربّما كانت زيادة الإنتاج عالية جدًّا.

استمرَّ إجراء التَّجارب في ذلك المجال، حول ما إذا كانت زيادة الإنتاج ناتجة عن زيادة الرطوبة في التربة، ولماذا لا يتمُّ ريِ الأرض البور قبل الموسم ومنع نموّ الحشائش فيها؟ تلك التجربة حقَّقت زيادة أخرى في الإنتاج وحدث انعطاف تام حول معرفة الظاهرة. فإنَّ الأراضي البور وتشقُّق تربتها كانت تعتبر السبب الأساسي لخصوبتها وأصبحت بذلك جزءاً أساسياً في الدَّورة الزِّراعيَّة الواسعة. الري خارج الموسم قد أنهى معتقد التبوير الواسع للأرض ودحضه. في ذلك المنحنى تمَّ إدخال بعض الوسائل التقليديَّة في التَّجارب. مع المقاومة الفعَّالة ضد الأمراض، وارتفاع الأسعار أصبحت المخصِّبات النتروجينيَّة، اقتصاديَّة ومرغوبة، وتستجيب لها النباتات بقدر أكبر في المواسم الجيِّدة. استغلال كلِّ تلك النتائج مجتمعة- مِنَ الري قبل الزراعة والرشِّ والمخصِّبات النتروجينيَّة، وبذور القطن X 1730 -، في واحد مِنْ حقول معهد البحوث الذي يتميَّز بتربة ممتازة، حقَّق دكتور كروثر (Crowther). رقماً قياسياً في الإنتاجيَّة في تاريخ الجزيرة بلغت 17 قنطاراً للفدان. بينما فاقت الإنتاجيَّة التِّجاريَّة في تلك المنطقة العشرة قناطير للفدان. لقد أحدثت تجربة (كروثر) ثورة بالنظر لإنتاجيَّة أعلى.

ولكن التَّجارب بدأت ترتطم بحائط المعضلات العمليَّة. الري قبل الموسم يساعد نموّ حشائش (السِّعدة) بصورة كبيرة، والمقاومة الوحيدة تتمثَّل في الحراثة العميقة المكلفة، وللقضاء على (السِّعدة) لا بُدَّ أنْ تكون الأرض جافَّة. إضافة إلى ذلك مِنْ أين تأتي مياه الري؟ إضافة إلى ما تحتاجه المحاصيل بشكلٍ عام؟ إنَّ اكتشاف التأثير الضار لحشائش الأرض البور شكَّلت معضلات عمليَّة واجتماعيَّة. تنموّ الحشائش

طبيعيا في الأراضي البور أغلب العام عندما تكون الأمطار غزيرة، في وقت تكون فيه كلُّ العمالة منهكة مع المزارعين في حشٍّ ونظافة حوَّاشات القطن، ولذلك يصعب عمليّاً حشّ الأراضي البور بالعمالة اليدويَّة، إضافة إلى ذلك عادة ما يكون نموّ الحشائش سريعاً وكثيفاً، ومع مرور الزمن تقلُّ فاعلية الخلاص منها، ولا بُدَّ مِنْ استعمال الآليَّات للحشِّ بصورة مستمرَّة خلال موسم الأمطار في مساحات صغيرة لا تتناسب واستعمال الآلة.

لقد أخذ تصميم الآلة الأمثل للجرار المناسب بقوَّة مناسبة لذلك الغرض، (مع صلاحيَّة مثل ذلك الجرار للقيام بعمليَّات أخري خلال الموسم، لضمان الجدوى الاقتصاديَّة)، أخذ عِدَّة سنوات لتصميمه وتنفيذه.

في تلك الإثناء أدَّت الآثار الاجتماعيَّة إلى عرقلة التطوُّر الزِّراعي. وبالرغم مِنْ أضرار الحشائش لمحصول القطن، إلَّا أنَّها كانت لا تقدَّر بثمن لرعي ماشية المزارعين، التي يحتاجونها لتوفير اللبن واللحوم في القرى.

بالطبع إذا ما أصبح المزارعون فجأة، مثل المزارعين في الدُّول المتقدِّمة، وتمكَّنوا مِنْ حصاد الحشائش خلال موسم الأمطار والاحتفاظ بها لماشيتهم عند الحاجة، لكان ممكناً التخلُّص مِنَ الحشائش في الأرض البور. ولكنَّهم لن يعتادوا على ذلك بدون بذل جهود مضنية جدَّاً مقارنة بالرعي التقليدي. والقضاء على مثل تلك الحشائش يتطلَّب اكتشافاً آلياً آخر، يمكّن مِنْ قطع وحزم وترحيل محصول اللوبيا آلياً.

لقد أصبح واضحاً بأنَّ رشَّ حشرة الجاسيد آلياً، بمشروع الجزيرة قد فتح آفاقاً لعهد الميكنة، المختلف تماماً عن مفهوم المزارع الذي يعمل يدوياً مع أسرته، وتأثير تلك العمليَّات الآليَّة الحديثة، لا بُدَّ مِنْ وضعه في الاعتبار بنفس القدر الذي ينظر له فيما يتعلَّق بالعائد الاقتصادي. لقد أثارت تلك العمليَّات هواجس وتوقُّعات حول أهداف مشروع الجزيرة. إذا افترضنا أنَّ القضاء على حشائش الأراضي البور يتمُّ بواسطة الرشِّ الجوي، وعمليَّات لقيط القطن، واقتلاع النباتات وجمعها تتمُّ بالآليَّات أيضاً، أذن أين يكون موقع المزارع داخل ذلك الإطار؟ وإذا افترضنا أنَّ الهدف الأهم للحكومة تعظيم العائد المادي مِنَ المشروع، هل كان ممكناً تحقيق

ذلك بطريقة أجدى بإنشاء وحدة مركزيَّة للآليَّات، واستغلال المزارع في الأعمال الهامشيَّة؟ أم أنَّ تطوُّر مجتمع المزارعين يُعدّ أعظم أهمِّيَّة مِنَ العائد المادي للدولة؟

ذلك النوع مِنَ الأسئلة كان يدفع مشروع الجزيرة نحو المشاكل التي كانت تواجه مجتمعات المزارعين في روسيا والهند، ونظام مجتمع زراعة- الأقسام في غرب كندا، ومزارع العائلة الصغيرة في الولايات المتَّحدة. هل للآلة، والكفاءة الاقتصاديَّة إمكانيَّة تحديد نوع المجتمع على الأراضي الزِّراعيَّة، كما فعلت في مجال الصناعة؟ وإذا كان الأمر كذلك ما العمل تجاه الإنسان؟ مثل تلك الأفكار، بالرغم مِنْ عدم نضوجها لعدم تطوُّر العمليَّات الآليَّة الكاملة بعد في الجزيرة، إلَّا أنَّها توضِّح حتميَّة الاعتبارات الاجتماعيَّة، والسِّياسيَّة التي بدت تطغى على ما كان مخطَّطاً له بأنْ يكون مشروعاً اقتصاديَّاً بحتاً. وحقيقة فإنَّ السؤال حول ما هو مدى التأثير الاجتماعي على الهدف الاقتصادي قد برز قبلاً حول ما يتعلَّق بالخطَّة السِّياسيَّة للحكم غير المباشر، وأصبحت موضوعاً لنقاش مستفيض ومفاوضات بين الشركة والحكومة. القضايا الأخلاقيَّة والإداريَّة التي أثارتها الميكنة، جرى وضعها داخل ذلك الإطار، وأساس ذلك الأمر يمكن إرجاعه إلى مرحلة باكرة. ولكن قبل الخوض في ذلك الأمر، هناك جانب هام في التَّاريخ الاقتصادي للمشروع لا بُدَّ مِنْ تناوله وهو تسويق الأقطان.

الفصل الخامس عشر

التَّسويق

ما يتعلَّق بالتَّسويق، تظلُّ منتجات المناطق النامية عادة محلَّ اهتمام العامَّة. التَّاريخ المتنوِّع لتسويق قطن الجزيرة خلال ثلاثين عاماً ربّما يوفِّر موضوع دراسة ذات أهمِّيَّة. لسوء الحظ بعض جوانب الموضوع تحتوي على أجزاء فنيَّة، لا يمكن تفاديها بسهولة، لأنَّ القطن يعتبر واحداً مِنْ أهم المنتجات الأوَّليَّة في العالم، وقد قامت وتطوَّرت حوله أكثر نظم التَّسويق تعقيداً في بعض المراكز الرَّئيسة في ليفربول ونيويورك والإسكندريَّة.

إنَّ مشكلات الدِّيون والإنتاج التي شغلت مُعظم الاهتمام في تاريخ الجزيرة منذ عام 1929م وحَتَّى 1946م، كانت تتعلَّق تماماً بالأسعار. كلما كانت الأسعار منخفضة كلما برزت خطُورة ديون المزارعين بصورة أكبر، مع الحاجة الملحّة لمزيد مِنَ الكفاءة لإنتاج أفضل.

الأسعار بالطبع تخضع لطلب السُّوق الخارجي، ولكن الطلب يمكن أنْ يتأثَّر بطريقة تقديم المنتج إلى التُّجار، أيّ عن طريق الكفاءة في التَّسويق. وبالرغم مِنْ أنَّ التَّسويق بطبيعته عمليَّة مستمرَّة منذ بداية الجزيرة، أصبحت الطريقة المثلى لتسويق القطن مثار خلافات في الآراء، وأضحت أكثر حدِّة عندما كانت هوامش الأسعار منخفضة، ولذلك السبب فإنَّ هذا الفصل مِنَ الكتاب مكرَّس لموضوع التَّسويق منذ البداية وحَتَّى عام 1946م. والموضوع سوف يثار مرَّة أخري في الفصلين 20 و21.

مشكلة التَّسويق الأولى التي يواجهها المنتجون الجدد لأوَّل مرَّة هي كيفيَّة جعل منتجهم في المقام الأوَّل مقبولاً في التِّجارة العالميَّة. عليهم، وبطريقة ما إيجاد موطىء قدم في نظام السِّلعة المعروضة السائد. وفي ذلك الصدد كانت الجزيرة

محظوظة. نتذكَّر هنا بأنَّ لانكشير كانت لها رغبة قويَّة في تنمية وتطوير قطن الجزيرة منذ البداية وأنَّ (BCGA) جمعيَّة منتجي الأقطان البريطانيَّة قد أشترت أسهماً في الشركة الزِّراعيَّة وكانت لها عضويَّة في مجلس إدارة الشركة، وكان لتلك الجمعيَّة سياسة مماثلة في تشجيع زراعة القطن في أجزاء أُخرى مِنَ الإمبراطوريَّة البريطانيَّة- نيجيريا، أوغندا، تنجانيقا، نياسلاند وبمستوى أقل في جزر الهند الغربيَّة. إلى جانب توفير الخبراء والاستشارات، والآليَّات، فإنَّ الجمعيَّة آلت على نفسها القيام بدور الوكيل لبيع القطن مقابل عمولة زهيدة. وكان ذلك عملاً قيّماً، لأنَّه يعني بأنَّ قطن السُّودان ومن بلدان أُخرى بعيدة يتمُّ بيعها بواسطة جمعيَّة لها مكانة مرموقة، في سوق ليفربول بمعرفتها. وساعدت في تخطِّي التردُّد الطبيعي للغزَّالين في تغيير علاقات تجاريَّة قائمة، وفي تعديل آليَّات غزلهم لتجرِّب عينات قطن أُخرى. وكان البديل، لمشاريع التَّسويق الجديدة المتعثِّرة، أنْ تعتمد الجزيرة على التُّجار المحلِّيين، الذين قد لا تكون لديهم الرغبة والمعرفة بالمحصول، مِمَّا قد يتطلَّب التعامل مع سماسرة ووسطاء، وقد تكون لدى هؤلاء الوسطاء منافع متبادلة مع المشترين مِمَّا قد يسبب أضراراً ماديَّة للمنتج.

جزء مِنْ تكتيكات الجمعيَّة البريطانيَّة لمنتجي الأقطان (BCGA) تمثَّل في إقناع الغزَّالين لشراء قطن السُّودان مُعداً بكميَّات جاهزة في مخازن بليفربول تحت أشرافهم وبكميَّات كبيرة، تُمكّن الغزَّالين مِنْ اختيار الكميَّات والعينات التي تناسب أنواع منسوجاتهم المختلفة وفي الوقت الذي يودون. اعتماداً على ذلك، فإنَّ أوَّل إجراء اتَّبعته الشركة الزِّراعيَّة لتسويق القطن هو ترحيل كلّ القطن لليفربول لجمعيَّة (BCGA) لتسويقه مقابل عمولة.

وبمجرد بدء مشروع التَّسويق، برزت رغبة أُخرى، لاعتبار إمكانيَّة تطوير البيع بواسطة المزاد المحلِّي. كانت الشركة الزِّراعيَّة الشريك المسئول عن إدارة التَّسويق، بعد استشارة حكومة السُّودان في ذلك. وافق مدير شركة مشروع الجزيرة ماكنتير (MacIntyre) وسير وليام همبري (Himbury) مِنْ جمعيَّة (BCGA) واللذيْن كانت تقع عليهما مسئوليَّة تسويق القطن، وافقا على تجربة المزاد المحلِّي. تمَّ عقد المزاد في بركات في عام 1926م. وكانت تجربة فاشلة. تمَّت أربعة مزادات، ولكن تمَّ سحب كلّ

المجموعات المعدّة للبيع ماعدا اثنتين، لعدم تحقيق السِّعر الأدنى المطلوب، ولذلك تمَّ إلغاء العمل بالمزاد المحلي. وصلت العديد منَ الشكاوي منَ المصدرين في الإسكندريَّة الذين سبق وتمَّت دعوتهم لإرسال ممثِّلين للمزاد. لقد تمَّ انتقاد الشركة لأنَّها لَمْ تحدِّد زمناً كافياً لأخذ العينات، مع الإصرار على بيع كميَّات كبيرة، مع رفض الشركة لإعلان الحدِّ الأدنىْ للأسعار. احتج المشترون على إجراءات المزاد. وعبَّرت شركة كارفر أخوان (Carver Brothers)، أكبر شركات تجارة القطن، عن رأيها في تلغراف إلى المستر شوستر (Schuster) السكرتير المالي لحكومة السُّودان ورد فيه:

((لا يوجد الآن مصدرون للقطن معترف بهم في السُّودان، ممَّنْ لهم قيمة ومكانة، ولا يوجد منْ بينهم مَنْ لهم صلات مع بلدان الغزَّالين. فقط الشركات التي تمتاز بمثل تلك العلاقات يمكن أنْ تُعرِّف الغزَّالين بقطنكم، مع ضمان وفرة البضاعة المتواصل. بعد المعاملة التي تعرَّضنا لها هذا العام، سوف تنتظرون زمناً طويلاً قبل أنْ ترسل أغلب الشركات مشترين للسُّودان مرَّة أخرى)).

هناك قدر منَ الحقيقة في تلك الانتقادات. لَمْ يكن هناك أدنى شكٌ في أنَّ الشركة اتَّخذت إجراءات مماثلة ككلِّ المنتجين في تعاملاتها لشكوكها في دور الوسطاء الذين يديرون تجارة القطن. ولكن فيما يتعلَّق بالموضوع المباشر للأسعار فقد كانت مخيبة للآمال. في بيان عام أوضحت الشركة أنَّ الأسعار كانت السبب وراء إيقاف المزاد. الحدّ الأدنى للأسعار سبق وتمَّ تحديده بالاتِّفاق مع الحكومة، وقد كانت مبرَّراً جيِّداً للمبيعات التي تحقَّقت بعدها في إنجلترا بأسعار فاقت الحدّ الأدنى المقرَّر بكثير. التوقُّعات بتفضيل المزاد المحلِّي لفوائده في تحقيق أسعار أعلى مع سرعة تسوية حسابات القطن لَمْ تتحقَّق.

ساند هيوسن(Hewison)، مدير الزراعة في السُّودان، موقف الشركة في تعليق لشوستر(Schuster) السكرتير المالي، موضِّحاً بأنَّ المشترين الذين حضروا للمزاد كانوا يتوقَّعون هامشاً أكبر بحضورهم للسُّودان. ((ما يجب اعتباره، هو أنَّ ممثِّلي تلك الشركات ليست لهم مقدرات كافية ليمدوا أيديهم بقدر يمكنهم منْ ولوج عالم التِّجارة، فكيف يكون موقفنا حين يتمكَّنوا منْ ذلك على حسابنا ونتحوَّل بعدها بشكلٍ

أو آخر للاعتماد عليهم؟)) كان يركِّز على تلك النقطة الحقيقيَّة حول الموضوع والتي كانت تدور بأذهان (ماكنتير) و(همبري) (Himbury)، حول هل يحقُّ لهما الإضرار بما كان سوقاً ممتازاً يحقِّق أسعاراً جيِّدة بواسطة الجمعيَّة (BCGA) باللجوء والتعامل مع قنوات أخرى بأسعار أقلّ؟ تلك المعضلة والتي تمثَّلت في ضرورة تأمين استمراريَّة إمداد القطن لسوق معروفة، وبين وجوب التوجُّه والتعامل بمخاطرة غير مضمونة الفوائد والعواقب، بمحاولة توسيع السُّوق. وهو تساؤل هيمن على موضوع تسويق القطن في الجزيرة لفترة طويلة.

في ذلك الوقت تمَّ تلخيص الموقف في خطاب (لشوستر) موجَّه للشركات المحتجَّة. وكان واضحاً بأنَّ له وجهتي نظر محاججاً ((مِنَ الطبيعي أنْ تكون مصلحة السُّودان عموماً في جذب التُّجار العالميين مع التضحية ولو بقدر منْ خفض للأسعار. وبالرغم مِنْ أنَّ مثل ذلك الاتِّجاه كان يجد قبولاً عند الحكومة إلَّا أنَّ الشركة الزِّراعيَّة كان عليها واجب الحصول على أعلى الأسعار الممكنة للمزارعين، وبما أنَّها كانت تسعي لتحقيق ذلك، فإنَّه لا يجوز للحكومة الشكوى، أو محاولة التأثير على تقديرات الشركة)). وأنهى الخطاب ((ومع ذلك أؤكِّد لكم بأنَّ الموضوع قد خضع لنقاش مستفيض مع الشركة، ومازلت آمل أنْ يأتي اليوم لنُحدِّد أسساً للتعامل ترضي الجميع)) وهكذا ظلَّ الأمر معلَّقاً حينها.

ولكن لَمْ يكن التَّسويق في إنجلترا دون مشاكل، عندما تتحوَّل الظروف مِنْ سوق البائع إلى سوق المشتري، مع ضرورة مجابهة البدائل بصورة أكثر جديَّة. إنَّ نظام الشحن إلى ليفربول للبيع بواسطة (BCGA) بعمولة، تُكلِّف الشراكة مبالغ ضخمة للتخزين في إنجلترا. هل الأجدى استغلال نظام البيع المباشر للغزَّالين مع مقابلة تكلفة رسوم الترحيل، مع انتظار خيارهم للشراء، أم البيع السريع المباشر للتُّجار المحلِّيين، ولو بأسعار أقلّ، وندعهم يتحمَّلون المخاطر وتكاليف ترحيل القطن؟ وهل ستكون أسعارهم أقل بقدر مِمَّا يجعل البيع المباشر أجدى؟ البيع المحلِّي قد يوسع سوق المشترين ولكنَّه إجراء عالي المخاطرة. هل هناك ضمان للبيع المحلي السريع على إيِّ حال؟ أم الحصول على العائدات الأحسن مِنَ النظامين دون الاعتماد كليَّاً على أيِّ منهما؟

وأصبح السؤال أكثر إلحاحاً. بتوفير خيار واسع في إنجلترا، كانت الكميَّات دائماً أكثر بكثير منَ الطلب المباشر. ممَّا أثر سلباً مهدداً أسعار السُّوق، وقد كان لذلك أثر سالب على الأسعار، والكميَّات التي كان يمكن عرضها لسوق أوسع. أدار السير همبري (Himbury) عمليَّة التَّسويق في إنجلترا وكان يتَّخذ الإجراءات المناسبة لمقابلة حسّاسيَّة السُّوق، بالبيع دائماً بأسعار أعلى قليلاً، ولكنَّها كانت عمليَّات بطيئة في الغالب. وتفاقم موضوع التَّسويق بالأزمة العالميَّة بعد عام 1929. أصبح الطلب لصنف الساكل ضيِّقاً للغاية. وكان المخزون في ليفربول حينها فقط منْ صنف الساكل، والمشترون يدركون موقفه في السُّوق. في ذلك المجال الضيِّق كان بيع كميَّات قليلة منه بالبيع الآجل، مدعاة لهبوط مباشر في سعره، بما يقدَّر في بعض الأحيان بـ ¾ بنساً للرطل، وهو هبوط خطير لقطن سعره فقط 8 بنسات للرطل.

منَ المفيد هنا توضيح أمر فني يتعلَّق بمعني الدفع الآجل (Futures). العقود آجلة الدفع قد نبعت تاريخياً كبيع مستقبلي، مع الالتزام بتسليم عدد معيّن منَ البالات بسعر معيّن في تاريخ معين مستقبلاً. ولكن منَ الناحية العمليَّة كان نادراً ما يعني بيعاً حقيقياً أو شراءً قطن حقيقي. عادة يُستغل البيع الآجل في التِّجارة للحماية والحماية هنا تعني ببساطة نوع منْ نظم التوازن للتأمين، والذي بموجبه يمكن أنْ تكون لمشتري القطن مقدرة الحماية ضد هبوط الأسعار خلال الفترة بين شراء القطن وبيعه. وكان ذلك يتمُّ بوضع التزام في كلِّ عقد، بوضع عقد موازٍ يمكن بموجبه التعامل في الاتِّجاه المعاكس في حالة ما إذا نتجت عن العقد الأصلي خسارة، يمكن التعامل بموجب العقد الموازي الذي سوف يوفِّر ربحاً يعوِّض الخسارة.

وكمثال لذلك، بدون الحماية بالبيع الآجل فإنَّ التاجر الذي اشترى قطناً سوف يخسر إذا ما هبط السُّوق قبل أنْ يجد مشترياً- مع أنَّه يربح إذا ما ارتفع السُّوق- وهو موقف فيه مخاطرة وغير مأمون ولكن، إذا ما حمى نفسه في وقت عقد شرائه الأصلي عن طريق البيع الآجل تحت عقد موازٍ(عقد تسليم القطن بسعر متَّفق عليه في تاريخ مستقبلي محدَّد) فإنَّه يكون قد غطى نفسه وحماها خلال بحثه عن مشترٍ. وعندما يبيع فيما بعد قطنه الحقيقي فعليّاً يكون قد اشترى رجعياً (استرجع) عقده الآجل المستقبلي بالسِّعر الذي تحدَّد سابقاً في ذلك التَّاريخ. وإذا حدث وهبطت

الأسعار منذ شرائه الأساسي دون بيع آجل، فإنَّه لن يتحصَّل على القدر الذي كان يأمل فيه عند بيعه القطن حقيقة، ولكنَّه يكون قادراً على الشراء في عقده للبيع الآجل بسعر أقلّ مِنْ سعر شرائه، لأنَّ ذلك الربح سوف يعوّض خسارته في البيع الحقيقي للقطن. ومن جانب آخر، إذا ما ارتفع السِّعر في تلك الفترة، فإنَّه سيفقد الفرق في عقد البيع الآجل، ولكن ذلك سوف يُعوَّض بالسِّعر الأعلى الذي كان يمكن أنْ يبيع به القطن حقيقة. البيع الحقيقي للقطن كان يعرف بعقد البيع الآني للتفريق بينه وبين عقد البيع الآجل.

ربّما يكون مستغرباً للقارئ العادي أنْ يدرك بأنَّ تجار الأقطان كانوا معنيين ومهتمين بوجود نظام للتأمين، الذي إلى جانب حمايتهم مِنْ أثر هبوط الأسعار، مع حرمانهم مِنْ أيّ مكاسب ناتجة عن ارتفاع الأسعار، إلَّا أنَّهم يظلوا قانعين بتحقيق تغطية تكلفة ترحيل القطن مِنَ المنتج إلى المستهلك مع تحقيق هامش مِنَ الربح. وحقيقة فإنَّ ابتكار واستعمال نظام البيع الآجل يوضِّح ما لذلك النظام مِنْ أهمِّيَّة أكبر في تجارة القطن وما يتعلَّق بجدوى الاستدامة أكثر مِنَ المضاربة. تكمن قيمة عقودات البيع الآجل في إنَّ قدراً أكبر مِنَ التِّجارة أصبح ممكناً بذلك النظام، لأنَّه في مثل تلك العقودات فإنَّ سعر القطن يُحدَّد لعدَّة شهور مقبلة، وباستعمالها فإنَّ التُّجار قد يحصلون على كميَّات أكبر مِنَ القطن دون مضاربات.

بدون تلك التسهيلات فإنَّهم إمَّا أنْ يشتروا للاستعمال المباشر، أو يشتروا ليخزنوا متوقِّعين طلبات دون أيّ غطاء للسعر الذي دفعوه. إنَّ نظام البيع الآجل، حقيقة، تمَّ استعماله فعليّاً أوَّل مرَّة لتمكين تجار ليفربول شراء القطن مِنَ الولايات المتَّحدة لاستيراده إلى لانكشير، لتفادي مخاطر هبوط قيمته في السُّوق خلال ترحيله بحراً، وخلال فترة الانتظار لبيعه في إنجلترا. ومن ذلك المنطلق بدأت تسهيلات الحماية، بعقود البيع الآجل في سوق ليفربول والتي وفَّرتها جمعيَّة ليفربول للقطن وأصبحت متاحة لكلِّ مِنْ يودُّ استغلالها.

فيما يتعلَّق بجانب المستهلكين فإنَّ مُعظم أقسام تجارة القطن استغلت ذلك النظام. المُصنِّعون لحماية منسوجاتهم وزيادة الشراء المستقبلي مِنَ المغزول، والغزَّالون

لحماية غزلهم يشترون القطن الخام بعقود الشراء الآجل. وكانوا يُمثِّلون الجانب الآخر للعقودات الآجلة. وكمثال إذا ما طُلب مِنْ غزّال أنْ يُحدِّد قيمة كميَّة كبيرة مِنَ المغزول ليتمّ تسليمها خلال شهور، فإذا قام بذلك دون معرفة تكلفة القطن الذي سيستعمله فإنَّه بذلك يدخل في مغامرة خطيرة. قد يشتري القطن آنياً أوَّلاً، ولكن قد تواجهه عِدَّة عقبات لمثل ذلك الشراء، كعدم وجود تخزين، أو رأسمال تشغيل، أو العينة المطلوبة والكميَّة في تلك اللحظة. وعلى ذلك كما جرت العادة، سوف يؤسِّس النساج أسعاره على أساس أسعار البيع الآجل للأشهر المختلفة المقبلة، حسب العقد والزمنَ الذي حدد فيه طلبيَّة الغزول، وعليه سوف يعمل بنظام البيع الآجل. وصاحب صناعة الملابس والذي التزم بكميَّة كبيرة مِنْ بضاعته مستقبلاً، سوف يحمي نفسه ويغطيها بنفس طريقة شراء الغزول بعقد آجل. أو قد يعرض على غزَّال كميَّة مِنَ القطن يعتقد بأنَّه يحتاجها خلال الشهور المقبلة، بالرغم مِنْ أنَّه قد لا يتسلَّم طلبات تستدعي الشراء. فإذا ما اشترى القطن وبعدها هبطت أسعاره، فإنَّ زبائنه مِنَ النَّسَّاجين سوف يتوقَّعون الحصول على الغزول بأسعار أقل، ممَّا يعني خسارة الغزَّال. ولكن إذا ما اشترى القطن حقيقة فإنَّه حينها سوف يبيع غزله بنظام البيع الآجل للحماية، وإذا ما هبطت أسعار السُّوق، فإنَّه سوف يكون محمياً مِنَ الخسارة الناتجة عن البيع الفعلي نتيجة الأرباح الناتجة عن البيع الآجل.

وأخيراً فإنَّ المنتجين للقطن يمكنهم استعمال ذلك النظام لتغطية الكميَّات التي لَمْ يتمْ تسويقها مِنَ المحصول. وإذا ما قدَّروا بأنَّ أسعار البيع الآجل سوف تكون عالية نسبياً، فإنَّهم أيضاً سوف يبيعون بالدفع الآجل، وإذا ما صحت نظرتهم، فإنَّه يمكنهم شراء بضاعتهم مرَّة أخرى عند بيعها وبذلك سوف يكسبون الفرق بقدر ما يوفره هبوط الأسعار لتعويض خسارة البيع الفعلي للقطن. مِنْ جانب آخر، إذا ما حدث وارتفعت الأسعار فإنَّه يمكنهم شراء محصولهم واستعادة عقد البيع الآجل بالسِّعر الأعلى ولكن لتعويض ذلك لا بُدَّ مِنْ بيع قطنهم بالسِّعر الأعلى.

الطريقة العادلة للتعامل بذلك النظام، يتوقَّف على وجود نشاط كاف في تجارة السِّلعة لأجراء مثل ذلك البيع، وعلى أنْ تكون هناك صفقات كافية ومستمرَّة في سوق البيع الآجل لتفادي مخاطر ضغوط المضاربين. حاولت الشركة التعامل بعقود البيع

الآجل لتغطية الكميَّات التي لَمْ يتمْ تسويقها مِنْ قطن الجزيرة ولكن عندما هبطت الأسعار في السُّوق الآنيَّة بصورة مرعبة وكان هناك خطر بأنَّ البيع الآجل ربّما يحين أجله دون أنْ تتمكَّن الشركة مِنَ البيع الآني المماثل. وفي مثل تلك الحالات يترك الأمر للبدائل، إمَّا أنْ يباع القطن بنظام عقود البيع الآجل، أو يتمَّ شراءه بالعقد الآجل، وبيع عقد الشراء الآجل مرَّة أُخرى لتاريخ أبعد، مع بقاء الأمل خلال ذلك في التخلُّص مِنَ القطن في السُّوق الآنيَّة المباشرة. في حال السُّوق الضيِّقة، يمكن جس الموقف بسهولة، ممَّا يشكل مخاطرة عظيمة بخسائر فادحة خارج النظام المعمول به والمتَّبع. لأنَّه إذاَ ما تمَّ اكتشاف الحرج بواسطة المضاربين فإنَّهم سوف يبتزُّون ضحيتهم ليدفع أكثر لعقود البيع الآجل ليتمّ استرجاعها بالشراء، مع إحداث هبوط في السِّعر المستقبلي الذي يحاول البيع فيه، ولقد تورَّطت الشركة الزِّراعيَّة بتلك الطريقة في شتاء 33 / 1934م.

لقد وصلت الأمور حداً دفعت ماكنتير (MacIrtyre) في أكتوبر عام 1935م أنْ يقرِّر، بنصيحة مِنْ همبري (Himbury)، الحصول على تغطية خارج السُّوق المصري الضيّق لعقود البيع الآجل، والتحوُّل إلى السُّوق الأمريكي الواسع. تلك الخطوة أزعجت الحكومة السُّودانيَّة، التي كانت تميل نحو عدم التعامل بنظام البيع الآجل بالمرَّة وفي كلِّ الظروف.

علَّق مدير الزراعة على ذلك:

«أفترض أنَّ (ماكنتير) قد اعتبر بأنَّ أيّ تغيير في سياسة الحكومة الأمريكيَّة المؤدِّيَّة إلى هبوط الأسعار سوف تنعكس بقدر مماثل على قطن ساكل وأنَّه إذا ما تمَّ التعامل بالعقد الأمريكي، فإنَّه قد يحمي قطنه مِنْ أيّ هبوط خطير في الأسعار.

وحسب وجهة نظري، وبما أنَّ أمريكا لا ترتبط بالساكل فإنَّ الشركات التي تتعامل مع العقد الأمريكي تخاطر بقطنها، لأنَّه ليس لديها قطن أمريكي لتقديمه وعرضه إذا ما طلب ذلك، وحسب رؤيتي، فإنَّها تعتمد على أخذها لتحقيق مكاسب. إنَّ العمليَّة الآن تحقِّق نجاحاً مادياً. لقد حقَّقت مكاسب في عقود البيع الآجل المعروض في السُّوق الأمريكي، وإذا ما عرضت تلك العقود للساكل في ذات الوقت كان يمكن أنْ تخسر.

انظر إلى تلك الخطوة كصفقة مبرَّرة إذا ما كانت لتاجر فرد مستعد لتكوين نظرته الخاصَّة عن السُّوق، ولكنِّي أشعر بأنَّه لا يلزم أنْ تكون جزءاً مِنْ سياسة البيع لقطن الجزيرة، حين تكون مصالح الآخرين مرتبطة بذلك)).

في يوليو 1936م، تراجعت الشركة بخسارة تقارب 45،000 جنيهاً إسترلينياً. مع بداية السنة التَّالية أوقفت الشركة نظام عقود البيع الآجل مرَّة واحدة. وكان القرار قد فُرض عليها أساساً نتيجة إجراء بواسطة جمعيَّة ليفربول للقطن، التي أعاقت مقدرة الشركة على استعمال المعاملة البديلة، إذا ما كان شراؤها عقود بيعها الآجل قد يؤدِّي إلى خسائر فادحة، باللجوء إلى استعمال البديل بعرض القطن في السُّوق الآني بالعطاءات.

بالرغم منْ أنَّه كان يجوز قانوناً طرح عطاءات لشراء القطن بنظام عقود البيع الآجل، فإنَّ تلك الطريقة للبيع بكميَّات وبشكلٍ أوسع في الأسواق الآنيَّة، يمكن أنْ تؤدِّي إلى انهيار كلّ نظام الحماية. إنَّ عقود البيع الآجل بطبيعتها عقود وصفيَّة، فالقطن المباع غير موجود، أو ربَّما لا يكون القطن قد تمَّ حصاده، ناهيك عن معاينته في سوق البيع الآنيَّة، وعليه فإنَّ العقد يسمح باحتمال واسع لجودة القطن. ومهما كانت الظروف السَّابقة والتي تمَّ فيها البدء بإدخال العقود الآجلة، فإنَّ التطوُّر في تخصُّصات الصناعة قد جعلت متطلَّبات الغزَّالين فيما يختصُّ بدرجة جودة القطن وشعيراته أكثر تحديداً. لا يمكن للغزَّالين تحقيق تلك المتطلَّبات إذا ما قرَّروا استلام القطن بالعقود الآجلة، والتي ربَّما تحتوي على نوعيات ودرجات متفاوتة. وبالتَّالي فضلوا شراء القطن الحقيقي بالمواصفات المحدَّدة، في الوقت المناسب بنظام البيع الآني وبالسِّعر الجاري وقتها حسب الدرجة ونوع التيلة. وفي ذات الوقت يبيعون عقودهم الآجلة، والتي تعتبر في الأساس آليَّة للتفاوض. ولذات الأسباب فإنَّ التُّجار الذين سبق وباعوا بعقود بيع آجلة عندما اشتروا قطنهم، لا يقدمون عادة عطاءات مقابل عقود بيع آجلة، لأنَّهم سوف يتحصَّلون على عائدات أعلى مِنَ النوعيَّة والجودة بالبيع في السُّوق الآنيَّة.

على كلٍّ ظلَّت الشركة في موقف مختلف نوعاً ما. وكان هدفها الأساسي ضرورة

التخلُّص مِنَ المحصول. لَمْ تكن فقط قادرة على طرح العطاءات- لأنَّها خلافاً عن التُّجار العاديين الذين يملكون عقود بيع آجل والذين ليست لديهم نوايا لطرح عطاءات، كانت الشركة وبشكلٍ فريد في وضع احتكاري يمكنّها للقيام بذلك لأنّها كانت تتحكَّم في تسويق كلّ قطنِ الجزيرة. ربّما تختار الشركة البيع بعقود آجلة بكميَّات كبيرة للقطن، والتي قد لا تكون مرغوبة لأحد، وتقوم بعدها بطرحها في عطاءات، تاركة حامل العقد النهائي، والذي لا يمكنه استعمال القطن، أمام مشكلة بيعه بقدرٍ مِنَ الخسارة. بالرغم مِنْ إمكانيَّة منع الشركة مِنْ فعل ذلك نتيجة التدهور الواسع المحتمل في السِّعر، فإنَّ موقعها المهيمن قد يمكّنها مِنَ التعامل في غير مصلحة التُّجار الآخرين الذين سبق واشتروا قطن الجزيرة. وبالرغم مِنْ أنَّه يبدو مستبعداً أنْ تستغلَّ الشركة وضعها وتلجأ لمثل تلك الأساليب، فإنَّها كشركة مالكة لكميَّات كبيرة جدَّاً مِنَ المحصول تحت تصرُّفها (وفي هذا الصدد مثل تلك الاعتبارات تطبَّق بنفس القدرِ بواسطة العديد مِنْ مجالس إدارات تسويق الخيوط) يمكنها بذلك أنْ تدمِّر أيّ آليَّة هشَّة مثل عقود البيع الآجل، ولذلك شعرت جمعيَّة قطن ليفربول بأنَّه مِنَ الأفضل اتِّخاذ الاحتياطات اللازمة لمثل ذلك الاحتمال.

تفاقمت مخاوف الجمعيَّة برفض الشركة الزِّراعيَّة تأسيس أسعار بيعها كليَّة على التذبذبات في سوق عقود البيع الآجل، وفي مثل تلك الظروف الضيِّقة المحفوفة بالمخاطر، سعت الشركة لتثبيت الأسعار التي تطلبها على أساس ثابت غير متذبذب باستمرار ولكنَّه في مستوى أسعار القطن المصري، بدلاً عن السماح لقطنها الحصول على سعر حسب تحرُّكات السُّوق وضغوطه. ولكن حقيقة كانت الشركة البائع الوحيد لقطن الجزيرة، ممَّا جعل الأمر صعباً للذين سبق واشتروا بالنظام الآجل أنْ يكونوا متأكِّدين مِنْ شراء ذلك القطن في معاملة معلومة لديهم، بأنَّ عمليَّة نظام البيع المنفصل لكميَّات متزايدة مِنَ القطن طويل التيلة كان بالطبع مستنكراً بواسطة جمعيَّة ليفربول للقطن لزعزعتها لسوق عقوداتها للبيع الآجل.

بحلول صيف عام 1936م، كان سوق القطن طويل التيلة غير مرضٍ بشكلٍ واضح، ممَّا حدا بجمعيَّة ليفربول لمراجعة عقود البيع الآجل للقطن المصري. ونتيجة لعمليَّة المراجعة تلك احتلت العينة الجديدة جيزة 7 (Giza7) مكانة (الساكل) بصورة سريعة

في دلتا مصر، وأصبحت الأساس. الصنف جيزة -7 كان أقصر وأكثر خشونة منْ (الساكل) وقد تمَّ تسعيره بما يقل بـ $1\frac{3}{4}$ بنساً للرطل عن سعر (الساكل) وقد سُمِح بدفع علاوة تصل إلى 400 نقطة إضافيَّة (النقطة تعادل 1% منَ البنس) في العقودات الجديدة كحافز للجودة، ولكن تمَّ وضع بند في العقد الجديد بأنْ لا يكون هناك حافز أضافي لقطن الجزيرة (ساكل) مقارنة بعينات جيزة 7 القياسيَّة. ممَّا يعني بأنَّ ساكل الجزيرة سوف لن ينال أيّ حافز أضافي أكثر منْ $\frac{1}{2}$ بنس للرطل، في الوقت الذي يمكن فيه لقطن ساكل المصري وهو نفس ساكل الجزيرة الحصول على الـ 4 بنسات للرطل كحافز، أيّ الحافز الكامل للجودة. وبذلك فإنَّ العقد الجديد يعاقب قطن الجزيرة الحاصل على درجات جودة عالية، إذا ما تمَّ طرحه في عطاء تحت ذلك العقد الجديد، بما يعادل $3\frac{1}{2}$ بنساً للرطل. وكان الهدف الواضح عدم تشجيع الشركة عرض قطنها بتلك الطريقة، برفض منحها حافز الجودة، ممَّا جعل شراء قطن السُّودان بواسطة التُّجار أكثر خطورة، منْ شراء القطن المصري بنفس درجة الجودة.

بينما كانت مخاوف جمعيَّة ليفربول حقيقيَّة ومفهومة، فإنَّ طريقة حماية نفسها قد عرَّضت تسويق قطن الجزيرة لعدم أفضليَّة كبيرة ومتعمدة، وكان (ماكنتير) غاضباً للغاية لتلك المعاملة المتحيزّة ضد قطن الجزيرة وكان الحلُّ الأجدى حسب رأيه، ممكناً بإقامة وتأسيس سوق واحد لعقودات البيع الآجل الواسع. وعقد جيزة 7 الجديد لَمْ يُمثِّل شيئاً منْ ذلك ولَمْ يكن مرفوضاً فقط لانحيازه، بل لأنَّه أعاد التضييق السَّابق. وقد أشار (ماكنتير) إلى ذلك في اجتماع المساهمين عام 1937م((إنَّ مجموع أقطان مصر والسُّودان تعتبر كميَّات بسيطة نسبياً والتي لا يمكن على أساسها تأسيس سوق البيع الآجل. وعندما تُقسم الكميَّات إلى عدَّة عقود، فإنَّ السُّوق قد يصبح عرضة للاستغلال بواسطة المضاربين. وذلك يعني بأنَّ المنتجين والمشترين الحقيقيين الذين يودُّون تغطية مبيعاتهم أو مشترواتهم مستقبلاً، يجدون أنفسهم عرضة لضغوط المضاربين لدرجة تستحيل معها المغامرة لتغطية عقودات بيعهم الآجل ونتيجة لذلك فإنَّ سوق ليفربول للبيع الآجل أخذ في الاضمحلال بسرعة. والتِّجارة الجارية فيه الآن أصبحت محدودة ممَّا جعل المعاملات فيه أكثر خضوعاً لاستغلال المضاربين أكثر منْ أيّ وقت مضى. ونحن لن نستعمل ذلك العقد في شكله الراهن)).

وبالرغم مِنْ أنَّ جمعيَّة ليفربول حسّنت مِن عقد جيزة 7، إلَّا أنَّها لَمْ تتقدَّم كثيراً لمقابلة آراء (ماكنتير). في اجتماع المساهمين عام 1938م ردد ماكنتير، ((في الوضع الحالي، فإنَّ الذين يرغبون في توفير غطاء لأيِّ كميَّات مهولة سوف يُجْبَرون لتحقيق ذلك تحت الغطاء الأمريكي حيث السُّوق الحر، ولكن ذلك لَمْ يكن مرضياً لأنَّ أسعار القطن المصري والأمريكي لا تحقِّق دائماً أسعاراً متساوية والخلاصة كشفت وضعاً شبيهاً غير مرضٍ كما حدث عام 1935م)).

الانحياز ضد قطن الجزيرة في عقود البيع الآجل، كان يمكن أنْ يكون غير ذي أهمِّيَّة، إذا كان البيع الآني للغزَّالين بواسطة جمعيَّة منتجي القطن البريطانيَّة (BCGA) يمكن الاعتماد عليه لتصريف كلِّ المحصول لأنَّه في مثل تلك الظروف كان ممكناً الاتِّفاق على أسعار فرديَّة مع الغزَّالين، ويمكن بذلك تجاوز سوق البيع الآجل، ولكن إذا ما كانت هناك رغبة في توسيع دائرة البيع، ودعوة التُّجار لبحث طرق جديدة، فإنَّهم سوف يحتاجون لتغطية مشترواتهم مِنْ قطن الجزيرة مِنْ خلال تلك العمليَّة، وفي تلك الحالة فإنَّ البند المتحيِّز في عقودات البيع الآجل يزيد مِنْ مخاوفهم وبالتَّالي يضعف مِنْ رغبتهم في السِّعر المقدَّم. وعليه فإنَّ شروط عقودات البيع الآجل شكَّلت عقبة إضافيَّة، عندما تمَّ وضع النظام البديل للتَّسويق في الاعتبار. ومع ذلك خلال الثلاثينات عندما أصبحت العادة شحن كلِّ كميَّات قطن الجزيرة إلى ليفربول ممَّا كان يعني وضع كلِّ البيض في سلة واحدة. أصبحت الجزيرة تنتج كميَّات ضخمة مِنَ القطن، بينما كانت مشتريات لانكشير آخذة في التناقص. وعليه كان لا بُدَّ مِنْ مخارج بديلة.

أصبح التحرُّك ضرورة قصوى، خاصَّة مِنْ جانب حكومة السُّودان، نتيجة للبطء في عمليَّات البيع. والشركة الزِّراعيَّة نفسها أيضاً كانت تحتاج إلى عائدات سريعة مِنْ أجل المبالغ الضخمة الواجب صرفها للمزارعين حسب التقييم الأولي لمحصولهم، ولكن احتياجات الشركة كانت أخفُّ ومقدوراً عليها لأنَّ الشركة كانت طيلة الوقت تتحصَّل على أرباح مِنْ سلفيَّاتها. كان الأمر أكثر إلحاحاً للحكومة لأنَّ عائدات نصيبها في الشراكة كانت تُشكِّل الدخل الأساسي لميزانيتها. وكان هناك جانب آخر يسبِّب قلقاً للحكومة وهو طول المدَّة التي يتمُّ فيها تسوية حسابات المزارعين. وكانت

المعاملة السائدة بالنسبة للمزارعين حينها استلام مُقدَّم على محصولهم بعد أكثر مِنْ عام مِنْ حصاد قطنهم. شجَّع ذلك الفارق الزمني بين استلام العائدات وتسليم المحصول انطباعاً لدى المزارعين بأنَّ عائداتهم تُشكِّل لغزاً خارجيًّاً، وتدار بواسطة آخرين لا يعملون لديهم. وشكَّل ذلك الأمر إفرازاً صادماً لبعض الأهداف الاجتماعيَّة التي ظلَّت الحكومة معنيَّة بها بشكلٍ متزايد، والتي سوف يتمُّ تناولها في الفصل التَّالي.

وكانت خلاصة كلِّ ذلك التفكير إعادة النظر في مسألة المزادات المحليَّة. عقدت الحكومة عدَّة مزادات محليَّة لقطن طوكر لعدَّة سنوات في طوكر. ولكن في عام 1935م بدأ العمل بالمزادات في بورتسودان لكلِّ أقطان الحكومة. وأغلب القطن كان مِنَ الصنف الأمريكي الذي يتناسب مع السُّوق العالمي الواسع، إلَّا أنَّ الحكومة سحبت قطنها مِنَ الصنف المصري المنتج في القاش والذي سبق وتمَّ تكليف الشركة الزِّراعيَّة بتسويقه ضمن مزاد بورتسودان. وفي ذات الوقت ضغطت الحكومة على الشركة لتغيير أساليب بيع قطن الجزيرة. كتب روقمان (Rugman) السكرتير المالي لحكومة السُّودان للحاكم العام ((بكلِّ الوضوح أرى أنَّ الشركة فشلت في التزامها بتسويق القطن، وأنَّ وضعهم يتطلَّب إجراءً نشطاً وإصلاحاً وحسماً فورياً)) كان لتلك الوقفة الحاسمة تأثيرها. في فبراير 1936م وافق (ماكنتير) رئيس الشركة على إختبار بيع بعض القطن في بورتسودان، على الأقلِّ أقطان الصنف ل (L) وهي العينة الأكثر خشونة، والتي لا تحظى بإقبال لشرائها في إنجلترا لدى النَّسَّاجين.

في السَّنوات القليلة التَّالية عكست سياسة تسويق القطن اختلافاً خطيراً بين الحكومة والشركة: فقد كان روقمان (Rugman) والحكومة في عجلة عظيمة مِنْ أمرهم للتخلُّص مِنْ نظام البيع القديم، مع القيام ببيع كلِّ المحصول بالمزادات المحليَّة، يساندهم في ذلك التُّجار الأمريكيون، بينما ظلَّ (ماكنتير) مدير الجزيرة أكثر حذراً وخوفاً مِنْ إلحاق الضرر بعلاقتهم وصلاتهم بالغزَّالين في بريطانيا، يساندهم بلندن سير همبري (Himbury) وجمعيَّة (BCGA) في ليفربول. شكَّل ذلك الخلاف مثالاً للمعضلات الحقيقيَّة التي برزت في تعاملات الشراكة، وتعدّ امتحاناً لصبر الشركاء الثلاثة.

في عام 1936م تمَّ تنظيم مزادات بصورة مستعجلة وحسب رؤية الحكومة تمَّت إدارة تلك المزادات بواسطة الشركة الزِّراعيَّة، مع غياب أيِّ مؤشِّرات تدلُّ على أنَّ الشركة قد تعلَّمت شيئاً منْ تجاربها خلال العشر سنوات الماضية. في عام 1937م بدأت المزادات في توقيت أنسب، وكانت ظروف التِّجارة جيِّدة، تمَّ خلالها بيع ما قيمته 1،250،000 جنيهاً مصرياً مِنَ القطن. ووجدت تلك النتيجة استحساناً مِنَ الحاكم العام لتأثيرها السريع والمباشر على عائدات الحكومة.

قام تلفورد (Telford) مندوب الشركة بإجراء المزادات، ولكن كلّ القرارات الهامَّة كانت تصدر منْ لندن. الحدُّ الأدنى للسعر تمَّ تثبيته بالتشاور مع (همبري)، وكان مرتبطاً بأسعار البيع الفعليَّة في إنجلترا، أو حسب تقييم شركة وولستوتنهولم وهولاند (Wolstenholem، Holland)، مجموعة السَّماسرة المرموقين ذوي الاعتبار والذين ظلوا يقيِّمون قطن الجزيرة المرسل إلى لانكشير لعدَّة سنوات. لَمْ تُعلن أسعار الحدِّ الأدنى. عُرض فقط الصنف (L) في المزاد، وكلّ سؤال عن القطن الناعم (S) كان يتمُّ توجيهه للندن. في حالة عدم الحصول على الحدِّ الأدنى للأسعار كان يتمُّ سحب القطن مِنَ المزاد، ويمكن بيعه بعدها فقط باتِّفاقيَّات خاصَّة. كان واضحاً بأنَّ كلَّ العمليَّة كانت محاولة للبحث عن الاحتمالات، مع الحذر بعدم المساس بالعلاقات التي بدأت في إنجلترا، ولَمْ تكن المزادات مجرد حماس كنظام بيع بديل. ومع ذلك تعرَّضت التجربة مرَّة أُخرى لسيل مِنَ الانتقادات مِنَ التُّجار المتعاملين مع المزادات المحليَّة، والتي تمَّ عكسها بواسطة (تلفورد) لرئاسة الشركة مع بعض التعاطف مع الشكاوي.

الشكوى الأولى تمثَّلت في أخذ العينات، كانت نسبتها ضئيلة جدَّاً، والأكثر أهمِّيَّة رفض الشركة إعطاء الزمنَ الكافي لإرسال العينات للخارج للفحص وقد كتب تلفورد في تقريره.

«إذا لَمْ يُوفر للمشتري الزمنَ الكافي للتأكُّد منْ تقييمه الخاص بواسطة ليفربول، أو زبائنه، فإنَّه سوف يعتمد كليَّاً على تقديره الخاص تحت ظروف صعبة مِنَ الضوء والطقس، وتكون نتيجة تقييمه للسعر طبيعيّاً أقل. وحقيقيَّة فإنَّ المندوب عادة لا

يعطي سعره الأعلى إلَّا بعد موافقة مِنَ الخارج)) وخاصَّة فيما يتعلَّق بالدرجات الدنيا فإنَّ الغزَّالين لا يمكن أنْ يشتروا دون فحص العينات. وأدَّى ذلك إلى الشكوى الثانية برفض الشركة إعادة مزاد الأقطان المسحوبة. كتب تلفورد: ((وإلى أنْ يتمَّ تصدير الدرجات الدنيا إلى الهند هذا العام، فإنَّه لن يكون لدينا بيع في ذلك السُّوق. ومباشرة بعد وصول العينات، استلم المندوبون المشترون هنا برقيات مِنْ إنجلترا تنصح بالشراء، ولكن فوجئوا بأنَّ المزادات قد انتهت، وتمَّ سحب القطن)). ولكن الشكوى الأهم تمثَّلت في أنَّ الشركة كانت تحدد السِّعر الأدنى حسب تقييمها ولا تتابع التذبذبات اليوميَّة في أسعار القطن في أسواق البيع الآجل.

كان مدير عمليَّات البيع في بورتسودان سومبسون (Thompson)، مثله مثل تلفورد، الهدف اليومي لانتقادات المشترين المحليِّين، وكان تقريره عن مزادات 1937 أشدها نقداً.

((بعد ضغوط شديدة، وافقت الشركة بعدم إجراء المزاد، إلَّا بعد توفير العينات لفحصها خلال ثلاثة أسابيع. وبعدها تمَّ إلغاء ذلك الإجراء تماماً. وكان ذلك مناسباً لبعض الشركات التي لها خبراء في بورتسودان ولديهم كامل التفويض، ولكن بالنسبة للآخرين فقد تمَّ عزلهم تماماً عن السُّوق.

بدأ تأثير ذلك يظهر حينها، كان لبعض الشركات التي ما زالت ممثلة الرغبة في الشراء، وقد تسلَّمت عدَّة اتِّصالات بصورة مستمرَّة خاصَّة مِنَ الهند، وبالتأكيد كانوا يرغبون شراء كمِّيَّات كبيرة مِنَ التي تمَّ سحبها مِنَ المزادات، إذا ما سبق وتوفَّرت لشركاتهم في الخارج عينات منها عندما تمَّ عرضها. ولكن الشركة كانت تعرض أيّ كميَّة مرَّة واحدة فقط للمزاد، ولَمْ يكن القطن موجوداً للتفاوض عليه بعد أنْ تمَّ قفل المزاد.

ولكن العائق الأكبر لعمليَّات بيع ناجحة تتمثَّل في الوقت الحالي، حسب رؤيتي، في رفض الشركة تعديل سعر الحدِّ الأدنى في اتِّساق مع السُّوق العالمي)).

تمَّ تحويل تقرير سومبسون(Thompson) إلى السكرتير المالي للحكومة (روقمان)

والذي بدوره علّق وأشّر عليه للحاكم العام.

((حسب وجهة نظري فإنَّ التقرير يكشف عن جهل فاضح بأبسط قواعد وأسس التعامل التِّجاري.

في السَّنوات الباكرة للمشروع، كانت لانكشير تستوعب كلّ قطن الجزيرة دون أيّ مشاكل. كان يتمُّ التخلُّص مِنَ الجزء الأكبر مِنَ المحصول في سنة الحصاد، وما تبقَّى في العام التَّالي. ومنذ عام 1930 اتَّسعت مساحات القطن بشكل كبير، كما تدنَّت صناعة لانكشير وتجارتها وبالتَّالي أصبح الفائض غير المباع مِنْ قطن الجزيرة كبيراً. وكانت عمليَّة البيع قد تأسَّست منذ البداية على عمولة 1% لجمعيَّة منتجي الأقطان البريطانيَّة (BCGA) وهي جمعيَّة قليلة التجربة في تسويق القطن، والتي قامت بدورها باستشارة سماسرة محترفين، والذين غالباً، كما علمت، يتمُّ تجاهل نصائحهم وتوصياتهم بواسطة الجمعيَّة.

إنَّ حجز كميَّات ضخمة مِنَ القطن كلفت الحكومة والمزارعين رسوماً باهظة، كأرباح قروض، وتخزين وتأمين.

قامت الحكومة بسحب عمليَّة تسويق قطن دلتا القاش مِنْ أيادي الشركة الزِّراعيَّة، وباشرت مزادات بورتسودان لأقطان الحكومة.

في عام 1936، تحوَّلت الشركة إلى أسلوب تسويقنا، دون تقدير يذكر. بدأوا مزاداتهم متأخرين، ولَمْ يوفِّروا أيّ تسهيلات للمشترين. في عام 1937 بدأوا مزاداتهم باكراً، ولكن كما اتَّضح مِنَ التقرير المرفق، فإنَّ أساليب تسويقهم تظلُّ مثالاً لعدم الكفاءة. وبرغم ذلك وللدهشة فقد باعوا ما يفوق قيمته 1،250،000 جنيهاً إسترلينياً في ثلاثة أشهر وهي نتيجة تشير، بأنَّ المشترين، رغم أنَّهم كانوا كارهين ورافضين لعدم توفُّر التسهيلات ، إلَّا أنَّهم كانوا على استعداد للحضور ودفع أسعار مُرضية لأقطان الجزيرة المعروضة محليّاً)).

أظهرت الصورة التي بدأ عليها (ماكنتير) مِنْ كلِّ تلك الانتقادات عناده الاسكوتلندي رافضاً الاستجابة لاحتياجات زبائنه البديهيَّة ولَمْ تكن لديه أدنى

فكرة عن التعامل التِّجاري المطلوب. ولكن هل كان ذلك نتيجة لعدم الكفاءة أم ذكاءً وبُعد نظر؟ وحقيقة كان ذلك التشدُّد مؤشِّراً لاختلاف حقيقي في السِّياسات. وطريقة تعامل (ماكنتير) باعتماده أكثر على ذكائه الفطري، دون التقصي وتمحيص الحقائق. سادت علاقته مع التُّجار روح انعدام الثِّقة المتبادل.

كان لماكنتير اعْتقاد بأنَّه كلما امتدَّ أمد المزادات لمدَّة متأخرة في الموسم، تزايد احتمال هبوط الأسعار ولَمْ يكن ممكناً بدأ المزادات قبل بداية الحصاد، ثُمَّ حلجه وترحليه إلى بورتسودان، ولكن إذا ما بدأت المزادات متأخرة، فإنَّ القطن المصري للموسم الجديد يكون على وشك النضوج ويمكن أنْ يصبح منافساً لقطن الجزيرة. كان المشترون يدركون بأنَّ حكومة السُّودان ظلَّت قلقة تودُّ الحصول سريعاً على عائدات. في حالة التَّسويق البطيء شعر ماكنتير بأنَّه قد يصبح مكشوفاً وضعيفاً أمام الضغوط، إذا ما أحجم المشترون جميعاً عن الشراء وبالتَّالي فرض أسعار أقل. ولَمْ يكن هناك عدد كاف منَ المشترين للتأكُّد منْ تكوين حلقة ضاغطة، وعليه ومهما كان منْ معقوليَّة أعطاء الزمنَ الكافي لفحص العينات والفرصة للشراء مؤخَّراً عن طريق إعادة المزادات، فإنَّ مثل تلك التسهيلات يمكن أنْ لا تشجِّع على تقديم عروض في بداية الموسم، وتسمح بذلك للمشترين انتهاز فرصة إعادة المزاد لالتقاط واختيار الأجود، تاركين (ماكنتير) لبيع كميَّات كبيرة منَ الأقطان المسحوبة منْ مزادات بداية الموسم بأسعار زهيدة جدَّاً. ومع حظر البيع الآجل، قد يكون هناك توجُّه للبيع بكميَّات بسيطة ممَّا قد يدعو لهبوط مقدَّر في الأسعار. وإذا ما تمكن (ماكنتير) منْ تعديلات حده الأدنى للأسعار في اتِّساق مع أسعار السُّوق، يمكن أنْ يحدث هبوط مستمر للأسعار خلال فترة المزادات.

يمكن أنْ يكون لكلِّ تلك الاعتبارات تأثير سلبي مستدام على العلاقات التِّجاريَّة التي ظلَّت قائمة ومتواصلة مع لانكشير وعلى الأسعار التي كان يتمُّ الحصول عليها منْ هناك. وعليه كان منَ الأجدى، بالتَّالي طرح صنف القطن (L) أوَّلاً للمزاد بدلاً عن الصنف (S) والذي تحقِّق درجاته العليا، أسعاراً عالية جدَّاً خاصَّة في لانكشير حيث الغزَّالون في حالة طلب دائم له. وكان واضحاً ضرورة تخطِّي نظام المزادات، كما برهنت التجربة أهمِّيَّة ذلك بدلاً عن تبنِّي أيِّ سياسة متعجِّلة للبيع الشيء الذي كان محبذاً لدى المشترين.

ورغم الشعور المتشكِّك حيال المشترين الجدد، كانت حكومة السُّودان راغبة في أنْ يتمَّ بيع كلّ قطن السُّودان بنظام المزادات في السُّودان، ممَّا يشير إلى إمكانيَّة فقدان زبائنها في لانكشير لأنَّها تعتقد بأنَّ المزادات المحليَّة سوف تحقِّق أهدافها الخاصَّة الأساسيَّة التي تمثَّلت في بيع كميَّات أكبر في العام ممَّا يحقِّق عائدات أسرع لها وللمزارعين حَتَّى وإنْ تدنَّت الأسعار.

كتب سومبسون(Thompson) في نهاية عام 1937م تقريراً آخر، بأنَّ كلَّ شيء قد يسير بصورة جيِّدة ولا داعي لأنْ تكون الشركة الزِّراعيَّة متشككة ومتردِّدة. وقد تناول ثلاثة عوامل كان يبدو أنَّها تدور في حلقة مفرغة ضارة:

- صعوبة توفير الحماية تحت نظام عقود البيع الآجل.

- عدم وجود التنافس المناسب المرغوب.

- فشل الشركة الزِّراعيَّة في تعديل حدها الأدنى للأسعار في المزادات.

ونتيجة للعامل الأوَّل فإنَّ مبيعات قطن الجزيرة فيما عدا الطلبات المحدَّدة منَ الغزَّالين كان الإقبال عليها يشكِّل مخاطرة مُعتَبرة للمشترين. وقد أثر ذلك بالتَّالي على العامل الثاني، عدم وجود تنافس لأنَّه وبدون وجود نظام سليم للحماية وفي مواجهة الطريقة العشوائيَّة في تثبيت الشركة للحد الأدنى لأسعار المزاد، ظلَّت مُعظم الشركات الراغبة في الشراء قلقة ومتردِّدة في الإقدام على ذلك. وأدَّى العامل الثاني بدوره إلى العامل الثالث لأنَّ الشركة الزِّراعيَّة كانت غير مستعدَّة لتعديل سعر حدِّها الأدنى في توافق مع تذبذبات أسعار السُّوق، وإذا ما كانت هناك خطورة في عدم وجود تنافس. لَمْ تكن جمعيَّة ليفربول(BCGA) مستعدَّة لتغيير عقدها المتحيِّز للبيع الآجل إلَّا في حال غيّرت الشركة سياسة بيعها. واقترح (سومبسون) بأنَّ الطريقة الوحيدة لكسر الحلقة المفرغة هي القيام بخطوة شجاعة في ذلك الاتِّجاه. وإذا ما قامت الشركة بتثبيت أسعار الحدِّ الأدنى متَّسقة مع تذبذب السُّوق فإنَّ عدم ثقة الشركات سوف يزول، وسوف تزداد أعداد المشترين عن العدد القليل المتواجد حينها، وبالتأكيد سوف يكون هناك تنافس عادل. وبتحقيق السُّوق الحر بدلاً عن

نظام الشركة القائم على نظام الأسعار المنفصلة فإنَّه سوف يبدو، ممكناً دون شكٍّ تخطي صعوبة ترتيب عقود البيع الآجل غير المتحيِّزة ضد قطن ساكل السُّوداني. وكمدخل لسياسة بيع بديلة، أوصى (سومبسون) خلال موسم 1938م، بأنْ تكون أسعار الحدِّ الأدنى منخفضة ومعلنة ومرتبطة بتذبذب أسعار عقودات البيع الآجل في سوق ليفربول.

لَمْ يكن (ماكنتير) مستعداً لتقبُّل مثل تلك النظرة المتفائلة للحصول على تنافس عادل ولكنَّه اتَّخذ خطوة حذرة ووافق على اتِّساق سعر الحدِّ الأدنى مع ما حقَّقه قطن جيزة 7 منْ سعر في عقودات البيع الآجل في اليوم السَّابق للمزاد. وحسب (تلفورد) فإنَّ المشترين رحَّبوا بذلك التغيير، الذي مكَّنهم منَ الشراء مع الحماية على نفس الأساس. وجرت مزادات 1938م، على أيِّ حال تحت ظروف بيع سيئة نتيجة لهبوط عام في الأسعار نتيجة لحصول أمريكي ضخم مقابل طلب متدنٍ منَ الغزَّالين. وسادت ظروف مغايرة تماماً لمزادات العام السَّابق. تمَّ بيع فقط 68،000 بالة وسحب 56،000 بالة منَ المزاد. وظلَّ (ماكنتير) يرفض السماح بفترة ثلاثة أسابيع لفحص العينات ولَمْ يسمح أيضاً بإعادة المزادات. قام (تلفورد) بعكس تعليقات وإنتقادات المشترين حول تلك العقبات، وطلب راجياً السماح له بعقد مزاد للقطن صنف (S) ليجعل السُّوق أكثر جاذبيَّة ولكن (ماكنتير) رفض الطلب وتعليقه أدناه على تقرير (تلفورد) يلقي الضوء على الموقف.

((يبدو أنَّ كلَّ ما يهمّ (تلفورد) هو عدد البالات المباعة في المزادات غضَّ النظر عما إذا كانت الأسعار تقابل جهود الشركة والمزارعين. لقد سبق وأخطرناه بأنَّ الوقت لَمْ يحن بعد لنقرِّر بيع قطن الصنف (S) في المزادات. ومنَ المحتمل جدَّاً إذا ما طرحنا قطن العينة (S) لبيعها بسعر أدنى متدن، فإنَّ الكميَّات التي سوف تباع منَ الصنف لـ(L) سوف تكون قليلة وبأسعار أقلّ ممَّا حقَّقته في الموسم السَّابق منْ أسعار زهيدة للغاية. يمكن للزبائن أنْ يشتروا الآن القطن (S) تسليم بورتسودان إذا ما أرادوا ذلك، على أساس أسعار ليفربول ولكنَّهم لن يفعلوا لأنَّهم لن ينالوا أيّ مكاسب منها حسب أسعارنا)).

بالرغم مِنْ تدنِّي الأسعار ظلَّت الحكومة مقتنعة بأنَّ المزادات قد سرّعت المبيعات، وأدت إلى دفع عائدات أسرع للمزارعين وزادت مِنْ نشاط الأسواق في مديريَّة النِّيل الأزرق. تلك النتائج المباشرة وغير المباشرة مِنَ المبيعات كانت مناسبة للحكومة وقد أيَّد موقفها مدير الزراعة دكتور توتهيل (Tothill) في تقرير له في مارس عام 1939م، ناقداً بشدَّة حذر الشركة ومتفائلاً بنتائج سياسة البيع في السُّوق المحلِّي فقط.

((ما زال الحدّ الأدنى لسعر المزادات محجوباً عن المشترين، أمَّا سياسة عدم إعادة المزادات يبدو خضوعها لإعادة النظر، وإذا ما تمَّ ذلك سوف يكون القطن المعروض مُعدَّاً للبيع عن طريق المزاد أو الطلب، وعليه فإنِّي مقتنع بأنَّ ذلك سوف يؤدِّي إلى المزيد مِنَ المبيعات.

إنَّ عمليَّة ترحيل القطن (S) دون عرضه على الجميع للبيع يعني استمرار سياسة الاحتكار القديمة والتي سبق انتقادها بشدَّة والتي تؤثِّر سلباً دون شكٍّ في تجارة ذلك الصنف.

ولكي تكون تلك المبيعات ناجحة لا بُدَّ وأنْ يكون لدى المشترين بعض الاطمئنان بأنَّه عندما يبيعون فإنَّهم لن يدخلوا في تنافس مع ما لدى الشركة مِنْ مخزون. وهذا يعني بيع كلّ القطن في بورتسودان ولا يجب أنْ يكون هناك أيّ تمييز لبضائع تشحن لقدامى الزبائن، لتكون لديهم نفس فرص الشراء كغيرهم للحصول على احتياجاتهم)).

ومرَّة أُخرى خطا (ماكنتير) خطوة نحو نظرة الحكومة ولكنَّه رفض العدول عن سياسة التجربة التدريجيَّة. في مزادات 1939م، تمَّ في النهاية طرح بعض محصول (S) في المزاد، ولكن مِنْ درجاته الدنيا وتمَّ بيعه كاملاً. ولتفادي تقليص المبيعات بواسطة (BCGA) فقد حظر على المشترين بعدم شحن أقطان عينة (S) إلى إنجلترا أو الهند حيث طوَّرت جمعيَّة (BCGA) منفذاً مفيداً لها عبر شركة جيل وشركاه (Gill & Co) في بومباي. وبعدها اتُّخذت خطوات أُخرى. بعد المزاد السادس سمح بإعادة طرح القطن (L) المسحوب وبإيعاز مِنَ الحكومة تمَّ تخفيض الحدِّ الأدنى للأسعار وللمرَّة الأولى تمَّ إعلانها. لَمْ تكن هناك نتائج باهرة. ما زال المشترون يشتكون مِنْ

ارتفاع السِّعر لأنَّ التخفيض المعلن تمَّ اتِّخاذه مؤخَّراً وعليه اشترى الزبائن مِنْ أسواق أُخرى. في عام 1939م تمَّ بيع 20،000 بالة في المزادات و6،000 بالة إضافيَّة في إعادة المزادات ولكن تمَّ سحب 42،000 بالة لعدم بيعها.

ومع ذلك فإنَّ مبيعات قطن 1939م حقَّقت الحدَّ الأقصى للمبيعات بما يعادل 295،000 بالةٍ بيعت في عام واحد. وبالرغم مِنْ أنَّ الطلب العالمي قد ارتفع فإنَّ تلك النتيجة تعكس بقدر ما تبرير موقف الحكومة الضاغط. ولكن ظلَّ ماكنتير متمسكاً بموقفه الحذر كالعادة، عندما كان يخاطب حَمَلة الأسهم في اجتماعهم عام 1939م.

((لَمْ يكن سهلاً القيام ببيع القطن، الأسعار كانت زهيدة ورغم ذلك تمكَّنا مِنَ التخلُّص مِنْ كميَّات ضخمة مقارنة بالعام السَّابق، تقريباً بنفس الأسعار، ونواصل تطوير البيع بالمزاد في بورتسودان. نظام عقود البيع الآجل لقطن جيزة في ليفربول ما زال باقياً في نفس الوضع غير المرضي، مؤدياً إلى سوق محدودة في البيع الآجل. وعندما تظلُّ الأمور سائدة على هذا المنوال سوف يحدث ميل نحو هبوط كبير ومستمر لأسعار قطننا خلال المزادات)).

وبالنظر إلى قصَّة تسويق قطن الجزيرة قبل الحرب، ليس سهلاً الوصول إلى العوامل المؤثِّرة أساساً. السجل يحتوي على اضطراب في الاستشارات. ولكن ذلك في حدِّ ذاته قد يكون ذا أهمِّيَّة لأنَّه يكشف تعقيدات مشكلة تسويق محصول عالمي رئيس. فإنَّ عمليَّة التَّسويق تمسُّ مصالح قائمة تحدُّ مِنْ استقلاليتها في كلِّ الجوانب. أوَّلاً هناك مشكلة كيفيَّة الولوج في تلك التِّجارة. ليس هناك أدنى شكّ بأنَّه لولا أنَّ لانكشير كانت نشطة في طلبها لقطن الجزيرة لكانت المشكلة أكثر صعوبة وأعمق. والشكر لجمعيَّة (BCGA) والفضل يرجع لها في خلق الصِّلة المباشرة بالغزَّالين في المملكة المتَّحدة. ولكن فيما بعد أصبح الأمر أكبر على مروجي قطن الجزيرة. وبدأ سوق القطن الناعم في الانكماش. توصَّل المنتجون بأنَّ نظام البيع السائد في سوق ليفربول كان مدعاة لاستغلالهم لذلك سعوا لإقامة نظام تسعيرة خارج منظومة ليفربول. ولكن ذلك في المقابل أرعب جمعيَّة ليفربول للأقطان. وفي سعيهم لإيجاد منفذ أوسع لبيع أقطانهم في العالم ظلَّت مشكلة المنتجين تتمحور حول الثِّقة في المشترين

الذين تقع تحت سيطرتهم قنوات التِّجارة. ولترويج القطن بأسعار جيِّدة للمنتجين مِنْ خلال منافذ جديدة، دون أنْ يؤثِّر ذلك سلباً على الأسعار أو تقليص العلاقة مع الغزَّالين، الذين تواصل التعامل معهم مِمَّن خبروا قيمة قطن الجزيرة. وحول تلك المشكلة انقسم الشركاء، فقد كانت الحكومة متحمسة لتثق في نظام البيع الجديد، وإلغاء القديم بينما تشكَّكت الشركة في التعامل مع المشترين الجدد والاعتماد عليهم.

والغريب أنَّه في النهاية ظلَّ الأمر الأكثر أهمِّيَّة عدم تمكن أيّ مِنَ الطرفين الضغط إلى النهاية لتنفيذ ما يرى. توسَّع دون شكّ حجم السُّوق خاصَّة في الهند تحت ضغط الحكومة للعمل بموجب المزادات في بورتسودان. ولكن كان لماكنتير موقف حذر ومختلف. ومع اندلاع الحرب فإنَّ الانجذاب نحو قدامى الزبائن، دلالة على حماقة وعناد، وأصبح صلة ذات قيمة كبيرة، لأنَّ نظام أسعار البيع المنفصل ظلَّت على مستوى أعلى مِنَ المزادات المفتوحة وبذلك أصبحت أساس عقد البيع الذي لا يقدر بثمن خلال سنوات الحرب.

وبعد مدَّة تواصلت المزادات. في عام 1940م، تمَّ بيع 53،000 بالة وسحب 90،000 بالة. كانت المبيعات عند بداية المزادات جيِّدة، ولكن بعد غزو هولندا وبلجيكا في أوائل مايو، هبطت المبيعات لدرجة الصفر. شهدت عمليَّات الشحن بالسفن صدمة واضطراباً مع بداية الحرب إلَّا أنَّها تحسنت بعد فترة وجيزة. تقرَّر في مارس حسب مقترح همبري (Himbury) شحن كلّ قطن (S) عالي الدرجات إلى ليفربول لانتهاز الفرصة في مدِّ الغزَّالين الذين كان يتوقَّع حصولهم على عقودات حكوميَّة. وبدخول ايطاليا الحرب في يونيو أصبح الشحن البحري صعباً مرَّة أخرى، وعندها أصبحت المشكلة قائمة للجزيرة وحكومة السُّودان إلى أنْ تمَّ قبول القطن كضرورة حرب.

حاولت الشركة الزِّراعيَّة عقد مزادات مرَّة أُخرى عام 1941م، ولكن المشترين فضلوا الشراء بصورة فرديَّة بعد المزادات. في عام 1941م، تمَّ قفل سوق ليفربول ضمن إجراء عام لأسواق البضائع الأخرى في المملكة المتَّحدة، وتمَّ إخطار حكومة السُّودان بأنَّ كلَّ القطن في بريطانيا سوف يكون تحت تصرُّف الحكومة البريطانيَّة لتطلب ما تريد منه. استمرت الشركة في نشر شروط البيع للزبائن الآخرين خلال

عام 1942م، وكان على المشتري أنْ يتحمَّل مخاطر ومسئوليَّة شحن مشترياته بحراً. لَمْ تكن هناك رغبة في المزادات مع إجراء القليل مِنَ المبيعات باتِّفاقيَّات خاصَّة، وكانت تلك آخر صفقات نظام ما قبل الحرب. وفي 23 أغسطس 1942م أغلقت الشركة الزِّراعيَّة مكاتبها ببورتسودان.

عندما تمَّ إغلاق كلّ أسواق البضائع في المملكة المتَّحدة، كانت إجراءات استيراد كلّ أنواع المواد الخام تحت مسئوليَّة وإمرة مجالس خاصَّة. فيما يتعلَّق بالقطن فقد كان تحت مسئوليَّة ((سُلطة القطن Cotton Control)). كانت أقطان الجزيرة وأقطان الحكومة الأُخرى لموسم 1941م تحت مسئوليَّة تلك السُّلطة ومع غياب مشترين طلبت حكومة السُّودان مِنَ الحكومة البريطانيَّة مساعدتها، لأنَّ التَّسويق في تلك الظروف كان خارج مقدرات الشركة وأصبح الأمر مشكلة بين حكومة وأُخرى. في أبريل عام 1941 استفسرت لجنة ((سُلطة القطن)) حكومة السُّودان عن الحدِّ الأدنى لعدد البالات المطلوب بيعها لتغطية تكاليف إنفاق مشروع الجزيرة. وفي يوليو وافقت تلك السُّلطة على شراء 17،500 بالة، بعد شحن كلِّ القطن الذي تمَّ التصديق لاستيراده للمملكة المتَّحدة.

في أغسطس 1941م تمَّ التفاوض مع ((سُلطة القطن)) بواسطة السير همبري، كممثل للسُّودان لبيع كميَّات أُخرى ومقدارها 48،550 بالة مِنَ الصنف (L) وعدد 11،350 بالة مِنَ العينة (S). تمَّ التفاوض على الأسعار لكلِّ درجة على حدَة مِنْ قطن الجزيرة، وتمَّ الاتِّفاق على أنْ تكون الأسعار وفرق الأسعار بين درجات الفرز في العقد هي الأساس للبيع ((لسُلطة القطن)) خلال فترة الحرب.

في العام التَّالي وافقت ((سُلطة القطن)) على شراء كلّ الكميَّات التي لَمْ يتمْ بيعها مِنْ موسم 1942م، وفي مارس 1943م تمَّ التوقيع على عقد جديد، والذي بموجبه التزمت ((سُلطة القطن)) على شراء كلّ قطن الجزيرة خلال الحرب، ومحصول واحد كامل بعد الحرب. وتمَّ تثبيت الأسعار على 60 نقطة فوق أسعار عقد 1941م، مع إضافة بند عن إمكانيَّة زيادة السِّعر إذا ما كانت تكلفة الإنتاج تبرر ذلك. تمَّ الاتِّفاق على زيادة 40 نقطة لقطن 1944م، وعلى 20 نقطة إضافيَّة لقطن 1945 و1946م، حين

تمَّ وقتها إنهاء العقد مع ((سُلطة القطن)).

تمَّ انتقاد عقد فترة الحرب مع ((سُلطة القطن)) البريطانيَّة في بعض الدوائر السُّودانيَّة بعد سنوات، لأنَّ الأسعار كانت زهيدة دون مبرِّر مقبول، كمساعدة مقصودة لبريطانيا على حساب السُّودان. لَمْ يكن ذلك النقد سليماً. السِّعر الأساسي في عام 1941م كان ذا صلة بأسعار قطن الجزيرة السَّاريَّة في ذلك الوقت بالنسبة للغزَّالين في إنجلترا والتي كانت كما سبق وأوردنا عادة أعلى مِنْ أسعار المزادات. عندما تمَّ التفاوض كان هدف العقد بقدر كبير يسعى لمساعدة السُّودان، والمملكة المتَّحدة. مع خطورة الشحن البحري أثناء الحرب واستحالة الترحيل خارج نطاق سُلطة الحكومة البريطانيَّة لَمْ يعد هناك سوق لقطن الجزيرة بالمرَّة.

ويمكن انتقاد بند زيادة النقاط نسبة لزيادة تكلفة الإنتاج، التي ظلَّت ذات صلة أساساً ببنود الحساب المشترك مِنْ واقع الحسابات لأنَّها لَمْ تكن لتغطِّي بأريحيَّة تكلفة المزارعين خارج تلك الحسابات. وبرز ذلك الشعور الأساسي للنقد في السنة التَّالية لانتهاء الحرب، عندما كان العقد حينها ما زال سارياً ولكن الأسعار خارجيَّاً كانت قد شهدت ارتفاعاً يفوق ما كان معمولاً به في العقد.

ولكن مقابل تلك النقائص فإنَّ العقد حقَّق فوائد جمَّة. أولها تلاشي القلق حول التَّسويق والذي يشكِّل المشكلة الرَّئيسة. التسليم والدفع كان يتمُّ شهرياً على أساس وحدات مِنْ 30،000 بالة، بغضِّ النظر عن مشاكل تأخير الترحيل، مع دفع ((سُلطة القطن)) تكلفة التخزين في بورتسودان، بعد الاستلام وقبولها لكلِّ المخاطر كفقدان البضائع في عرض البحر. مع ضمان بيع كلّ المحصول مع الدفع في نفس العام بأسعار معلومة وكما اتَّضح مؤخَّراً بأنَّها كانت معاملات عادلة، حقَّقت هدف الحكومة المتمثِّل في سرعة البيع واستلام العائدات مع ثبات نظام التَّسويق، وبيع كميَّات كبيرة ممَّا يُعتبر دائماً وضعاً مثالياً لمنتجي المواد الخام. والسؤال حول لماذا لَمْ يعمل ذلك النظام بصورة مثاليَّة في النهاية، يعدّ مِنَ المظاهر المدهشة في تجربة تسويق أقطان الجزيرة، ولكن ذلك يتعلَّق بموضوع الفصل العشرين، والذي يتناول تاريخ المشروع ما بعد عام 1946.

الفصل السادس عشر

المبادرات الأولى نحو التنمية الاجتماعيَّة

قد يعتقد القارئ بأنَّ الهدف الأساسي لحكومة السُّودان- وهو ((نقل الحضارة)) قد تاه نتيجة تشابك التفاصيل الفنيَّة في الفصول السَّابقة. تمَّ تخطيط الشراكة لتحقيق التطوُّر الاجتماعي والاقتصادي أيضاً، ولكن مع بداية قيام المشروع أخذت المشاكل الاقتصاديَّة أسبقيَّة الاهتمام، لأنَّه بدون معالجتها كانت هناك مخاطر بأنَّ المشروع الذي تأسَّس ليحقِّق منافع اجتماعيَّة قد ينهار. الفصول السَّابقة التي عنت بالتفاصيل الفنيَّة أوضحت مدى تنوُّع وأهمِّيَّة المشاكل الاقتصاديَّة التي كان لا بُدَّ منْ حلِّها للاطمئنان بأنَّ المشروع أصبح سليماً ومستقرَّاً.

ارتعاب القارئ منْ حشره في دهاليز التفاصيل الفنيَّة للمشروع تجعله يتساءل مُحتاراً عن مضمون الموضوع الأساسي لقصَّة الجزيرة، وهو الأمر الذي شاركه فيه العديد منْ موظفي الحكومة خلال تلك السَّنوات. كانوا يتساءلون وبإلحاح متزايد عن الهدف منَ المشروع؟ أما كان منَ الأحرى أنْ توجَّه السِّياسات باهتمام أكبر نحو احتياجات المجتمع في الجزيرة وبصورة أقل نحو موجبات الكفاءة الاقتصاديَّة؟ وهي الأسئلة السائدة في ذلك الزمن. وأصبح البحث عن إجابات لتلك الأسئلة الموضوع المهيمن. بعد أنْ تخارجت الجزيرة بصورة تدريجيَّة منَ الهزات الاقتصاديَّة. لَمْ يكن هناك داعٍ للتفلسف حول ذلك الأمر. لماذا لا نواصل واجبنا لزراعة القطن؟ بالطبع كان هدفَ المشروع توفير العائدات. وكان ذلك جوهر الاقتناع. هل كان هدف المشروع المزارع، وتأثيره على حياته الاجتماعيَّة باعطائه المزيد منَ الاهتمام مقارنة بالمسئوليَّة تجاه حَمَلة أسهم الشركة، أو لدعم عائدات خزينة الحكومة؟

هذه الأسئلة ظلَّت كامنة في التخوُّف القديم حول إدارة الشركة للمشروع،

بطريقة قد تختلف عن أهداف الحكومة. رأينا مِمَّا سبق كيف كان موظفو حكومة السُّودان حسَّاسين وحذرين في التعامل مع إدارة الشركة مثلهم مثل أيّ مجموعة مِنَ السِّياسيين الوطنيين. يمكن للمرء أنْ يحاجج بأنَّه لَمْ يكن للشركة أيّ التزام نحو التطوُّر الاجتماعي والسِّياسي للمواطنين، ولكن حَتَّى في الدُّول المتقدِّمة اليوم فإنَّ السعي نحو مجتمع عادل يدعو إلى اعتبار الأوضاع الاجتماعيَّة والسِّياسيَّة كمردود للحياة الاقتصاديَّة. في السُّودان الأقل تطوُّراً كانت لدى الحكومة الأولويَّة ولنفس الهدف، سُلطات أوسع وقوَّة أكبر لكي تتدخل. ولا بُدَّ مِنَ الترحيب بذلك الموقف لأنَّ التركيز والاهتمام بسلطة الحكومة، في العديد مِنَ الدُّول النامية، لا يحمل معان عقائديَّة، ولكنَّها مواقف أبويَّة قائمة على نفس النظرة متأثِّرة بنفس العوامل.

لَمْ تكن مواقف موظفي الحكومة البريطانيين نابعة عن غيرة، ولكنَّهم كانوا بالقطع مدفوعين بتوقُّعات فحواها أنْ تكون كلّ جوانب الحياة متَّسقة مع تفسيرهم للسياسات المرغوبة النافعة. والآن بالرغم مِنْ أنَّ العمل الزِّراعي يعدّ مثالاً واحداً فقط مِنَ الجوانب الأُخرى فإنَّه قد تغلغل في حياة 90% مِنَ المواطنين في الجزيرة وإنَّ القرارات المتَّصلة بحياتهم لَمْ تكن تتَّخذ بواسطة العدد القليل مِنْ مُفتِّشي المراكز بزياراتهم المتباعدة ولكن بواسطة عدد كبير مِنْ مُفتِّشي الغيط التابعين للشركة الزِّراعيَّة المقيمين بصورة دائمة في أقسام المشروع ينفذون قرارات وسياسة الشركة مِنْ رئاستها ببركات.

الملاحظ أنَّ سياسات الحكومة تنبع مِنْ دوافع الثِّقة ومُثلها، ولكن المفاهيم حول الأجدى تتغيّر مع اختلاف أجيال الموظفين الحكوميين. الإداريون الأوائل اتبعوا أسلوب (كتشنر) في الاهتمام الشخصي المباشر بحياة الأفراد وقلقهم حول التأكُّد مِنْ أنَّ ثمار النموّ الاقتصادي قد تمَّ توزيعها بعدالة، والتي انعكست في قانون أراضي الجزيرة، وفي تنظيم وضبط أسس توزيع الحوَّاشات لكبار مُلَّاك الأراضي والآخرين. واتبع إداريو الشركة الزِّراعيَّة في المشروع تلك المُثل التي اتَّسقت أيضاً مع كفاءة الأداء. كانت إدارة مباشرة، تعي ضرورة إشراك المزارعين عن طريق الاستقلال الاقتصادي للفرد منهم في حُرِّيَّة تامَّة عن سيطرة كبارهم وآبائهم، الذين اعتادوا الخضوع لهم. خلال تلك العمليَّة تمَّ الارتقاء بذاتيتهم بالاعتماد على المشروع ومُفتِّشي الغيط.

لَمْ تكن النتيجة مستساغة لجيل منْ إداري الحكومة، الجيل الذي باشر مهامه في العشرينات والثلاثينيات منَ الذين أسسوا للحكم (غير المباشر)، ذلك التوجُّه لإدارة البلاد عبر (الزعماء التقليديين)، وكان منْ أكبر مؤيديه لورد لوقارد (Lugard)، ووجد قبولاً واسعاً ومرغوباً لدى الخدمة الاستعماريَّة البريطانيَّة في ذلك الوقت. وبالرغم منْ أنَّ السُّودان كان تحت سيطرة وزارة الخارجيَّة، كانت الأحوال في العديد منْ جوانبها مشابهة لما يحدث في المناطق المستعمرة التابعة، ولكن الوجود السائد في أغلب أنحاء البلاد والمتنوِّع للقبليَّة والزعامات الأهليَّة دعم ذلك التوجُّه مع تطبيقه بشكلٍ خاص. برز عاملان أثَّرا بشكلٍ كبير على التغيير في الإدارة المباشرة إلى غير المباشرة في السُّودان هما:

1. الظروف الماليَّة القاسية في ذلك الوقت جعلت منْ خفض تكاليف إدارة الحكومة أمراً ضروريّاً.

2. الإبعاد منَ السُّودان، بعد اغتيال الحاكم العام سير لي ستاك (Lee Stack) في القاهرة عام 1924، لكلِّ المصريين في حكومة السُّودان ممَّن كانوا يشغلون أغلب الوظائف المساعدة. إنَّ الإبعاد، وبالرغم منْ أنَّه وعلى المدى الطويل لعب دوراً هامَّاً في تشجيع تدريب المتعلِّمين منَ السُّودانيين للوظائف المدنيَّة والعسكريَّة، ظلَّت نتيجته المباشرة وضع الكثير منَ المسئوليَّات الهامَّة تحت الإدارة القبليَّة الأهليَّة.

إدارة شركة مشروع الجزيرة اتَّخذت توجُّهاً مغايراً ومتحدِّياً لسياسة الحكومة في ذلك الصدد، ولكن المسئولين السِّياسيين لحكومة السُّودان، كانوا يشعرون بأنَّ تفويض السُّلطات إلى الزعماء المحلِّيين في المسائل القضائيَّة والإداريَّة يمكن أنْ يبرهن على عدم جدواه، إذا ما استمرَّت الإدارة في مجالس الزراعة والري تحت السَّيطرة المباشرة والمكثَّفة للشركة الزِّراعيَّة. وباكراً في عام 1926م، كان العديد منْ موظفي الحكومة يعتقدون بضرورة إلزام الشركة لاتِّباع سياسة الحكومة كمقابل لحصولها على امتدادات جديدة للمشروع. وعلّق على ذلك شخص في مقام ماكريقر (MacGregor) مستشار الري المعروف الذي فاوض اتِّفاقيَّة مياه النِّيل، مشيراً:

((هناك مسألة التنظيم المجتمعي للمواطنين، مع ضرورة اتِّخاذ الإجراءات لبناء نظام يمكن أنْ يؤدِّي في النهاية إلى التحلُّل مِنْ أسلوب الشركة الإداري المكثَّف. أشعر بأنَّه لا بُدَّ مِنْ دفع الشركة لتعترف ببعض الالتزامات في ذلك الصدد، إذا ما كان امتيازها سيستمر لمدَّة 25 عاماً. ويبرز مِنْ ذلك سؤال حول ما إذا كانت الحكومة ستحتفظ بحقِّها للإصرار على تخصيص بعض الحوَّاشات الأكبر مساحة لرجال لهم مكانتهم المتميِّزة في المجتمع)).

بعض المسئولين في الحكومة ممَّن كانت لديهم نزعة تجاريَّة كانوا أكثر حذراً. هدلستون (Huddelston)، مدير مديريَّة النِّيل الأزرق، والذي أصبح فيما بعد سكرتيراً للماليَّة قد عاصر تجربة عمليَّة تحويل الإدارة في دنقلا حيث كان يُستعان بالعمد والمشايخ مِنْ حاملي وظائف الإدارة الأهليَّة المحليَّة لمراقبة وضبط توزيع المياه مع الإشراف الزِّراعي. كانت التجربة مخيِّبة للآمال. وبسبب ضرورة اتِّخاذ إجراءات صحيَّة لمكافحة الملاريا، وللمخاطر الماليَّة، رأى (هدلستون) ضرورة قيام الحكومة بتجاربها المستقلَّة لتقييم تفويض السُّلطات للإدارات الأهليَّة قبل أنْ تحاول التأثير على الشركة الزِّراعيَّة. أيَّد (شوستر) (Schuster)، السكرتير المالي للحكومة آراء هدلستون، ورفض المخاطرة، مغمض العينين، بمشروع الجزيرة. كان ذلك رأيه قبل انتهاء المرحلة الأوَّليَّة دعماً لضرورة الإدارة اللصيقة المباشرة بواسطة الشركة. في مذكرته في عام 1927 إلى اكستين (Eckstein)، رئيس إدارة الشركة الزِّراعيَّة بإنجلترا- لخَّص الأمر فيما يلي:

((أعتقد بأنَّه مِنَ المهم جدَّاً الاعتراف بذلك المبدأ مِنَ الجانبين الآن. وإلَّا سوف يحدث احتكاك وخسائر لعدم الكفاءة، نتيجة تجاذب الطرفين في اتِّجاهين متعارضين. الفهم السليم لذلك الأمر يجب أنْ يساعد بشكلٍ عام في تطوير علاقات جيِّدة بين الحكومة والشركة الزِّراعيَّة. مِنْ جانب الحكومة، فإنَّ شكوكها حول أنَّ الشركة ترمي إلى ترسيخ قبضتها على البلاد يجب التخلُّص منها، بينما المأمول مِنْ جانب الشركة الزِّراعيَّة النظر إلى خطَّط الحكومة للامتدادت حسب رؤيتها وتقديرها دون أيّ غيرة)).

وعلَّق الحاكم العام سير مافي (Maffey) على المذكِّرة، في كلمات قليلة وقد ظلَّت الإشارة لذلك التعليق متداولة خلال السَّنوات التَّالية:

((لن تكون للشركة الزِّراعيَّة مستقبلاً قوَّة لتلعب دوراً بين الحكومة والمواطنين. وبالمثل لا مجال للحكومة بأنْ تكون متخصِّصة في القطن. وذلك لا يعني الطلاق، ولكن يجب أنْ تكون هناك علاقة جديدة، والمناقشات الدائرة الآن يمكن أنْ تكون مفيدة مؤديَّة لنتائج جيِّدة، إذا ما تمكَّنت كلّ مِنَ الحكومة والشركة مِنْ تنسيق أهدافهما النهائيَّة)).

وقد عبَّر (هدلستون) عن مشاعر مماثلة وأضاف بأنَّه سوف يكون صعباً على كلٍّ بالنسبة للحكومة لتقرِّر بين المصالح الماليَّة والإداريَّة الخاصَّة بها.

كانت لدى الشركة شكوك معتبرة حول كفاءة سياسة التفويض لإدارة الزراعة في مشروع الجزيرة، وقد أوضح ماكنتير (MacIntyre) تلك الشكوك عندما طلبت منه الحكومة بعد عام المشاركة في تجربة حول سيطرة أقلّ للشركة في امتداد جنوب المشروع. ظلَّت أعظم اهتمامات (ماكنتير) تحقيق العدالة للمزارع الفرد، بمقياس النجاح المادي حَتَّى يتمكَّن مِنَ العيش بأحسن ممَّا كان عليه. وبدون المعاملة النزيهة والتمويل الواضح المباشر بالسلفيَّات وتوزيع الأرباح سوف يترك المزارعون والعمال المشروع. إلى جانب ذلك هناك الجوانب الفنيَّة المختلفة والتي تتطلَّب مراقبة مستمرَّة بمستويات فنيَّة عالية. مع التوزيع الكفء للمياه، للاتِّساق مع صرف المياه اليومي بواسطة قسم الري، وممارسة طرق زراعيَّة سليمة لكلِّ أنواع المحاصيل والحراثة المناسبة، واللقيط النظيف الذي يُحدِّد درجات فرز أجود للقطن، وأخيراً تصريف المياه الفائضة بعد الري لأنَّ الفشل في ذلك يفاقم خطورة الملاريا. وأشار (ماكنتير):

((إنَّ الحفاظ على كلٍّ تلك العوامل يعتمد على التعاون الفردي لمُفتِّشي الغيط التابعين لنا مع أفراد المزارعين، ولا يمكن أنْ أرى إدخال طرف ثالث دون الإضرار بتلك الخدمات الضروريَّة جدّاً لنجاح المشروع.

في مساحة 15،000 فداناً نستخدم ثلاثة مُفتِّشين زراعيين بريطانيين. وباعتبار الإجازات فإنَّ ذلك يعني أنَّه ولنصف الوقت يتواجد فقط مفتِّشان، على كلٍّ منهما الإشراف على 7،500 فداناً، منها 5،000 فداناً مزروعة و2،500 فداناً بوراً، أو تجري حراثتها وتحضيرها للموسم المقبل.

ولا أتخيَّل أنَّه في أيّ وقت خلال الوضع الراهن يمكن أنْ تؤدِّي ما عليك دون أشراف منَ البريطانيين لتفادي المخاطرة بدخل وعائدات المشروع. إنَّ إقحام طرف ثالث بين مُفتِّشي الغيط والمزارع سوف يعني مزيداً منَ الهيمنة لا نقصاً لها، وذلك بمراقبة الطريقة التي سوف يتعامل بها الطرف الثالث مع المزارع وحلحلة الشكاوي العديدة، والتي قد تكون أو لا تكون حقيقيَّة)).

عكس كلارك (Clarke)، المفوض البريطاني وأوَّل منْ أجرى اتِّصالات مع الأهالي المحلِّيين منْ أجل قيام المشروع، عكس ذلك في مذكِّراته عن تلك الأيَّام راسماً صورة لتصرُّفات المفتِّش البريطاني في عام 1929م.

((إنَّ نوع الحجج ضد مشروع الجزيرة، والتي تثار خاصَّة بواسطة كبار السن منَ الزعماء الوطنيين، تمثَّلت في أنَّ ((الشيوخ لن تكون لهم مكانة وسيصبح مفتِّشو الشركة ملوكاً للبلاد))، يقول أحدهم ((أنا الآن أملك تحت سيطرتي مساحات كبيرة منَ الأراضي المطريَّة، ولكن تحت المشروع الجديد، سوف أحصل فقط على 30 فداناً، مثل رقيقي. إننا نكره تلك الخطوط المستقيمة، والأفضل لنا أنْ نجوع مرَّة كلّ عِدَّة أعوام مع حُرِّيَّة رعينا لأبقارنا دون حصرنا منْ أنْ تمتلئ بطوننا ونعاقب إذا خرجنا عن حدود تلك المربعات الصغيرة اللعينة. سوف تكبر وتنتفخ رؤوس أولادنا وعبيدنا ويتمردوا بعدها على طاعتنا وسلطتنا)). أجد نفسي متعاطفاً كليَّاً مع وجهة نظرهم ولكن ما يجب عمله هو عرض حجج الجانب الآخر. وهي الحجج المرتكزة على جاذبيَّة الجوانب الماديَّة الصرفة، واحتمالات تحقيق الثروة التي تفوق أحلامهم، والماء المتدفِّق المنساب، دون عناء انتشاله منَ الآبار والضمانات ضد المجاعة مثلت الأسباب التي تجعل الواحد منَّا مجبراً ليحاجج منْ أجل تحقيق ما هو أكبر قيمة لهم مقارنة بالحُرِّيَّة وممارسة السُّلطات الإداريَّة.

بالرغم مِنْ أنَّ الرغبة للكسب المادي حينها قد تجاوزت كلَّ الاعتراضات، إلَّا أنَّ تلك الاعتراضات ما زالت وجيهة كما كانت في عام 1920م، فقط تمَّ دفنها تحت طبقة مِنَ الذهب.

إنَّ تأثير عمليَّة المساواة في النظام الحالي يجري انتقاده بواسطة كلّ الذين ارتبطوا بمشروع الجزيرة، ولقد سمعنا الكثير مِنَ الوعود عن تحويل امتياز الزراعة للمواطنين الموسرين الكبار في المستقبل، ولكن إلى ذلك الحين لَمْ يتمْ أيّ شيء مِنْ ذلك. وإذا ما أصرَّت الشركة على نظام السَّيطرة المباشرة، فعلينا أنْ نجعل الحوَّاشات أصغر مساحة ما أمكن. وإذا ما تقرَّر إنشاء امتدادات جديدة، دعونا نرفض إعطاءها للشركة إلَّا مقابل اعترافها الكامل والرسمي بالتفويض والتحلُّل مِنْ نظام السَّيطرة المباشرة)).

لَمْ تضغط الحكومة مِنْ أجل ذلك التوجُّه، وتمَّ إسقاط الأمر مؤقَّتاً. وبعدها تجاوزت ظروف الأزمة العالميَّة (1930–1934م) أيّ حديث عن التَّجارب الاجتماعيَّة مِنْ أجل أنْ يظلَّ المشروع باقياً.

ولكن الانهيار الاقتصادي العالمي صعّد الخلاف في وجهات النظر. مع تدنِّي الأسعار، والإنتاجيَّة والعائدات بدأت تتلاشى صورة المزارع، الذي انخرط حديثاً ونال قدراً مِنْ تحسُّن مستوى معيشته. في سنوات الانتعاش الأولى ظلّ الداعمون لمشروع الجزيرة، خلافاً للمنادين مِنْ داعمي السُّلطة غير المباشرة، يرون الجزيرة رمزاً للأفكار الجديدة، في بيئة ظلَّت راكدة منذ العصور المتخلِّفة السحيقة. ولكن في الأعوام الفاشلة للنظام المتشدِّد والعمل الزائد فإنَّ المزارعين لَمْ ينعموا بأيِّ قسط مِنَ الحُرِّيَّة أو الراحة، ولَمْ يجنوا فوائد ماديَّة وبدوا مجرد عُمَّال أجراء في حوَّاشاتهم، أَيّ مجرد تروس في ماكينة إنتاج القطن. فإنَّ الحكمة التي جعلتهم يرتبطون بالاقتصاد العالمي أصبحت محلَّ شكّهم، والإجراءات التي كانت تُتخذ لرفع مستوى معيشتهم بالتَّالي، إنْ لَمْ تكن قد انهارت كليَّاً، كان ينظر إليها بواسطة مسئولي الحكومة بأنَّها أقلّ أهمِّيَّة مقارنة بدعم الإدارة الذاتيَّة تحت إشراف زعمائهم المحلِّيين.

شكَّلت تلك التوجُّهات المتضاربة توتُّراً في العلاقات بين الخدمة السِّياسيَّة

للحكومة والشركة الزِّراعيَّة طيلة فترة الانهيار الاقتصادي، وكما جرت العادة، بدأت التوتُّرات تتضخَّم بشكلٍ كاريكاتيري مبالغ فيه. بشكلٍ عام خشيت الشركة بأنْ تكون الحكومة على وشك التضحية بالنموّ الاقتصاديّ للمشروع وانخراط الضعفاء في منظومة المشروع، مِنْ أجل نظام تخطَّاه الزمن لمصلحة الارستقراطيَّة القبليَّة. ومن منطلق عقائدي صادق وحقيقي اعتبر (ماكنتير)، مدير المشروع الإسكتلندي، موقف الحكومة خيانة لمصالح صغار المزارعين. وإنَّ موظفي الشركة لَمْ تكن لديهم ذرة مِنْ اقتناع بمصداقيَّة الزعماء المحلِّيين والذين نصَّبتهم الحكومة للقيام بمسئوليَّات قضائيَّة وإداريَّة في الجزيرة. في ذلك الأثناء خطت حكومة النِّيل الأَبْيَض خطوة أبعد بدعم بعض الأفراد ومنحهم وابورات سحب مياه، خاصَّة لَمَنْ كانت لديهم مقدرات ماليَّة. تلك خطوة كانت الجزيرة قد تعمَّدت رفضها والعمل بموجبها. وبالنظر إلى واقعيَّة ومنطقيَّة الأمر في النهاية، فإنَّ سياسة الحكومة تلك كان لها ميل وانجذاب تجاه تجربة شيوخ الأرض والبترول في الشَّرق الأوسط، وكانت تحمل داخلها مخاطر إفساد السُّلطات المحليَّة التقليديَّة، بدلاً عن تنشيطها بخلق طبقة باشاوات بدلاً عن مزارعين تقدميين. ومن جانبها كانت الحكومة تميل إلى الشكِّ في أنَّ الشركة ليس لها مطلقاً أيّ تعاطف حيال أيّ محاولات للإقلاع عن السَّيطرة المباشرة.

وكانت هناك حقائق كافية داخل تلك المواقف الكاريكاتيريَّة، لإحداث ربكة في الموضوع لعِدَّة سنوات. العديد مِنْ إداري الحكومة فسَّروا واجبهم كحراس لجنَّات عدن. كانت هناك حاجة للعدول عن محاولات الحفاظ على وضع المجتمع الأبوي الساكن، والاعتراف بأنَّ التغيير الاقتصادي يتطلَّب آليَّات جديدة مِنَ المسئوليَّة يمكن للجميع المشاركة فيها. ومن جانب الشركة الزِّراعيَّة كان عليها ضرورة التمسُّك بالأهمِّيَّة القوميَّة للمشروع، وإنَّ اهتمام الشركة للاعتبارات الماديَّة وحدها لا تكفي. كانت تلك أخطر التداعيات في تطوُّر مواطني مشروعِ الجزيرة، نتيجة إقصائهم كليَّاً عن إدارة مشروع اقتصادي ظلّ يتعلَّق حقيقة بكلِّ جوانب حياتهم. الإدارة غير المباشرة للمشروع قد تكون شيئاً مِنَ الماضي، ولكن ذلك لا يعني تجاوز النقطة الأساسيَّة بأنَّه تحت إدارة الشركة الزِّراعيَّة لَمْ يبدأ قط حينها أيّ توجُّه لإشراك

المواطنين في إدارة المشروع.

التحسُّن التدريجي لاقتصاديَّات المشروع في أواخر الثلاثينات قرّبت وجهات نظر الشريكين. وانتهز (ماكنتير) فرصة تعيين ميول(Mayall) مديراً لمديريَّة النِّيل الأزرق عام 1936م، لمحاولة بلورة أهداف مشتركة معه. وكتب في ذلك:

((أرحب بتمنياتك القلبيَّة للتعاون فيما بيننا. سوف يكون الأمر أسهل بكثير للجميع إذا ما كان الهدف النهائي، والخطوط العريضة لإدارة المشروع بعد انتهاء فترة إمتياز الشركة قد تحدَّدت وأعلنت الآن، حَتَّى يتمكَّن الجميع العمل نحو هدف عام واحد، غضَّ النظر ما إذا كانت الشركة الزِّراعيَّة سوف تشارك بصورة مباشرة بعد انتهاء عقدها في عام 1950م، أم لا)).

إنَّ حقَّ مراجعة اتِّفاقيَّة امتياز الشركة لعام 1939م أعطى الحكومة الفرصة التي كانت تحتاجها مِنْ أجل المراجعة الشاملة لسياسات مشروع الجزيرة. الموقف المالي حينها كان يشير إلى احتمال الترحيب وقبول خدمات الشركة الزِّراعيَّة حَتَّى بعد عام 1950م، شريطة أنْ يتمَّ التوصُّل إلى اتِّفاق حول السِّياسات الاجتماعيَّة. التوقُّعات حول إمكانيَّة دفع ديون الجزيرة، وتحمُّل قيمة حيازة منقولات الشركة الدائمة، كانت بعيدة المنال بالنسبة للحكومة. مجرد أرباح الدِّيون السنويَّة شكَّلت عبئاً ثقيلاً مقارنة بمصادر الحكومة ممَّا يلغي أيّ تفكير للدخول في إجراء تجارب عسيرة. إلى جانب ذلك فإنَّ احتمال مضاعفة مساحة المشروع خلال العشرين عاماً المقبلة جعل الحكمة حول فكِّ الارتباط مع الشركة أمراً مشكوكاً فيه. ولذلك كان هناك سبب وجيه للأخذ بمبادرة (ماكنتير) للوصول إلى هدف مشترك مع الحكومة.

دعا روقمان (Rugman) السكرتير المالي للحكومة، قيادات في إدارة الحكومة لتقديم أوراق عن مستقبل المشروع، الشيء الذي وفَّر مراجعة شاملة وقيّمة. تمَّ إسقاط فكرة تفضيل شيوخ القبائل والزعماء. وكان ميول (Mayall) المحرك الرئيس لخطَّة التعامل الجديدة مع إدارة مشروع الجزيرة ولخص النظرة الجديدة للمستقبل:

((إنَّ الهدف الأمثل للحكومة، إذا ما كانت ملتزمة بمبادئها للتفويض، يفرض عليها قبل إنتهاء فترة الامتياز، القيام بتدريب مجموعات مِنْ صغار المزارعين، والذين يمكنهم مستقبلاً، عند انتهاء فترة امتياز الشركة، الاستعمال الأمثل لنظام الري))

برزت ثلاث معضلات رئيسة حول سياسته لتحقيق ذلك الهدف.

أوَّلاً، التحوُّل المتسارع في المجتمعات القرويَّة (المتمثِّل في مجالس القرى لإدارة حياتهم الاجتماعيَّة والزِّراعيَّة بأنفسهم). تطّلب ذلك عمليَّة مشتركة مِنْ موظفي الحكومة وموظفي الشركة الزِّراعيَّة.

المعضلة الثانية، تمثَّلت في قيام مجلس محلي لإدارة الغيط مِنْ ممثِّلي الحكومة والشركة (مع إشراك المزارعين لاحقاً). ويتبع ذلك عدم العمل بالنظام السَّابق والذي بموجبه يتمُّ رفع كلّ القضايا لمدير المشروع، وبدلاً عن ذلك يتمُّ رفع القضايا للسُّلطة المحليَّة (الحكومة والشركة). أمَّا القضيَّة الثالثة، كان لا بُدَّ مِنْ بذل اهتمام أكبر لتدريب مستأجر الحوَّاشة ليصبح مزارعاً حقَّاً يوفّر قوته وعلف ماشيته، إلى جانب إنتاج القطن.

قد ضمَّن (روقمان) العديد مِنْ آراء (ميول) في خطابه للشركة الزِّراعيَّة في أبريل 1939م:

((بشكلٍ عام أوضحت مراجعتنا حَتَّى الآن، بأنَّ تمديد امتياز الشركة لن يتطلَّب الكثير مِنَ الإجراءات الجذريَّة في إعادة هيكلة الأُسس الماليَّة للمشروع بل مجرد إعادة ترتيب موقف الشركة لها. أعتقد بأنكم تودُّون الإفصاح وبصراحة. لا أعتقد بأنَّ أيّ ناقد مسئول يمكن أنْ ينكر بأنَّ مشروع الجزيرة، كمنتج للقطن ظلّ ناجحاً جدَّاً لأنَّ واجبات وأداء الشركة في إنتاج ومناولة القطن كانت تتمُّ بكفاءة تدعو للإعجاب. ولكن الكفاءة الفنيَّة فقط ليست الهدف الوحيد الذي يجب أنْ تتوقَّعه الحكومة مِنْ ذلك الخيار مع التزامها لمقابلة جزء كبير مِنَ الدَّين العام، إضافة لمصلحة 150،000 فرداً مِنَ السُّكَّان. كما يجب الاعتراف الواضح بأنَّ الحكومة ليست فقط شريكاً رئيساً في المشروع ولكنَّها أيضاً مفوَّضة مِنَ المواطنين المحلِّيين، الاعتراف الذي يجب

أنْ يُترجم إلى تعاون عملي مع الحكومة في تطوير سياستها تجاه المواطنين.

ما ورد أعلاه يبدو توجُّهاً عاماً ولكن في الأداء العملي المحدَّد فإنَّ ذلك يتطلَّب كما أعتقد خلق صلات وتنسيق أوثق يتمُّ تحقيقه بواسطة لجنة محليَّة مشتركة تمثِّل الحكومة والشركات(مع إمكانيَّة تمثيل المزارعين فيها عند الضرورة) مع إجراءات إضافيَّة لتخفيف القبضة المركزيَّة لمثِّلي الشركات في الجزيرة، والتحوُّل التدريجي لإدارة العمليَّات الزِّراعيَّة مِنْ أفراد المزارعين إلى وكلاء وعملاء وطنيين، وإبدال الموظفين غير البريطانيين بموظفين سودانيين، وتوفير معينات التعليم الزِّراعي، مع الاعتراف بالأهمِّيَّة المتساوية للمحاصيل الأخرى خلاف القطن لنشاطات المزارعين. تلك آليَّات ضروريَّة للإدارة أكثر منها اهتماماً بالنُّقود لأنَّها تُشكِّل أهمِّيَّة قصوى مِنْ وجهة نظر الحكومة». تعرَّض (ماكنتير) للإصابة بالسل الرئوي عام 1938م وسقطت مقترحات ومبادرات (روقمان)، ليبدأ التعامل مِنْ جديد مع وودينغ (Wooding)، الذي خلف (ماكنتير) كمدير للمشروع (مع بقاء ماكنتير كرئيس للشركة). لقد سبق (لووديتغ) أنْ زار السُّودان في مرَّات سابقة كأحد المديرين، ولكن خلفيَّته المهنيَّة ارتبطت بإدارة البنوك. لقد أقام (ماكنتير)، بالرغم مِنْ تجربته الطويلة بالجزيرة وعمله سابقاً في الزيداب، أقام كغيره مِنَ الإسكتلنديين إمبراطوريَّة رجل واحد حول ذاته. وكان لعناده وقوَّة إرادته قيمة وأهمِّيَّة قصوى في الأيَّام الصعبة. وكان صعباً أنْ تجد آراء الآخرين طريقها في سياسات المشروع. تتمُّ التغييرات اعتماداً على ميوله الشخصيَّة. والاعتماد على شخص واحد مهيمن أجبر الحكومة لتحرص دائماً على تعديل مقترحاتها. تعيين (وودينغ) أتاح الفرصة لتحقيق ذلك.

كاتب هذه القصَّة آرثر جيتسكل (Gaitskell) أصبح مديراً مكلَّفاً وبدأ القيام بدور شخصي في توجيه السِّياسَة المستقبليَّة للمشروع. كان لديّ ولدى كلّ زملائي، والموظفين المحلِّيين الكبار بالشركة الزِّراعيَّة وعي بثنائيَّة ولاء مواقفنا. كان علينا واجب الحصول على أعلى العائدات التِّجاريَّة لحَمَلة أسهم شركتنا، ولحكومة السُّودان، كما كان علينا بالمثل واجب تطوير المصالح العامَّة للمزارعين وبدا لنا بأنَّ موقف الحكومة بدعوتها السِّياسِيَّة الاجتماعيَّة لإنفاذ السُّلطات غير المباشرة

في إدارة المشروع يهدِّد المصالح بدلاً عن تطويرها. ولكن المقترحات الجديدة البديلة تعدُّ أمراً مختلفاً وقد حقَّقت للمزارعين المشاركة التدريجيَّة في إدارة شئونهم المحليَّة. وكنَّا نعلم بأنَّ السُّودان ظلّ يتقدم ببطء نحو الاستقلال السِّياسِي. وكان ضروريّاً أنْ لا يُترك رجل الريف متخلفاً عن إنسان المدينة خلال تلك المسيرة نحو الاستقلال. لقد تلقَّى منَّا المزارع خلال بضع سنوات توجيهات في مجال عمله الزِّراعي- ولا بُدَّ وأنْ يكون قد استوعبها. وكان علينا حينها أنْ نلعب دور الموجِّهين تجاه مجتمع ديمقراطي محلي، مقلّلين مِنْ دورنا، مع تعليمهم تدريجياً لاتِّخاذ قراراتهم بأنفسهم، وكان ذلك الطريق الأمثل بالنسبة لنا. (التغذية بالملعقة) كانت ضرورة في السَّنوات الباكرة، وخضوعهم للسُّلطة المباشرة كان ضروريّاً خلال فترة الانهيار الاقتصادي وإذا ما كان على المزارعين الوقوف على أقدامهم فإنَّه كان لا بُدَّ مِنْ تغيير عادتهم في انتظار أنْ يتمَّ تنظيم أيّ شيء لهم بواسطتنا.

كنَّا أكثر تخوُّفاً مِنَ السكرتير المالي للحكومة ومن تأثير السِّياسَة الجديدة على العائدات الماديَّة. كنَّا نتوقع التحوُّل التدريجي لمسئوليَّات مُفتِّشينا الزراعيين بمجالس القرى. وفي البداية كان ممكناً التحويل لتلك المجالس واجب تسوية القضايا، التي كانت في الغالب تأخذ وقتاً طويلاً منَّا، وتحدث نتيجة نزاعات بين المزارعين حول الماء والعمالة أو تقييم مقدار الضرر الذي تسببه الحيوانات في الحوَّاشات. وبالتدريج كان ممكناً الارتقاء بمستوى المسئوليَّات لتشمل تخصيص أو إلغاء امتياز إيجار الحوَّاشات، مراقبة الغياب عن العمل، التخطيط للحراثة واستعمال السماد وزراعة البذور وتوزيع السلفيَّات ومراقبة توزيع المياه. مجرد تعداد وذكر تلك العمليَّات يعكس حجم الإشراف المكثف دالاً على كفاءة مشروع الجزيرة. ومِنَ الواضح أنَّ الكفاءة كانت لازمة للشركاء الثلاثة، ومشكلتنا تمثَّلت في المدى الذي قد يحدث خلاله تدهور تلك الكفاءة نتيجة لتفويض المسئوليَّات.

في ذلك الصدد كنَّا قلقين بشكلٍ خاص مِنْ غياب عاملَين مِنْ أقوى عوامل الكفاءة: الصِّلة المباشرة بين مُفتِّشي الغيط والمزارع، والعلاقة بين السلفيَّات وما يجب أنْ يقابلها مِنْ عمل. لَمْ يكن العاملان يرقيان إلى مستوى الإجبار لكنَّهما كانا هامَّين كدافعين لأداء الواجبات في مواقيتها، في بلاد الخمول فيها سلوك يتأثَّر بالطقس

ويدعو للاسترخاء والراحة المحبَّبة.

وكانت تقلقنا أيضاً قوَّة إرادة شخصيَّة المزارع. في البلدان الفقيرة يمكن أنْ يكون لخطر الفساد تأثيره المدمر. وللحدِّ منَ الفساد كان ضرورياً المساواة في صرف السلفيَّات مع عدم ربطها بالأداء. وباختصار فإنَّ الكفاءة يجب أنْ ترتكز في الأساس وفي النهاية على المزارعين أنفسهم، وعلى رغبتهم في التحوُّل إلى نوعٍ جديد منَ الحياة، مع استقلاليَّة أكبر وفرص اجتماعيَّة أحسن. والجزء الأكبر لخطَّة نقل السُّلطات والمسئوليَّات، يجب أنْ يقوم على أساس توسُّع أكبر في التعليم بمفهومه الأشمل. برز اختلافان اقتصاديان، وكان على الشركاء مواجهتهما في السِّياسَة الجديدة، مقارنة بالمبدأ البسيط المتمثِّل في الحصول على الحدِّ الأقصى للأرباح منَ القطن، الذي تضمَّنته الاتِّفاقيَّة الأصليَّة مع الشركات. الاختلاف الأوَّل تمثَّل في الخطورة الزائدة في الاعتماد على الكفاءة، والاختلاف الآخر حول التكلفة الإضافيَّة منْ مُفتِّشين وزمن. في كلِّ الأحوال في البداية لا بُدَّ منْ تدريب المواطنين المحلِّيين للقيام بالواجبات بأنفسهم بدلاً منْ جهود الآخرين.

وجهات نظرنا المحليَّة في المشروع كانت بدرجة ما تلتقي مع آراء سير نيوبولد(Newbold) السكرتير الإداري الجديد لحكومة السُّودان، كما وضح في خطابه إلى (ميول) مشيراً:

((أعتقد أنَّه منَ الضرورة بمكان أنْ يعلم الجانبان بأنَّه وبناءً على الخطَّة الجديدة فإنَّ فقدان بعض الكفاءة وبالتَّالي العائدات شر لا بُدَّ منه. ذلك الفقد في العائدات يمكن للشركة الزِّراعيَّة أنْ تقابله جزئيَّاً أو كليَّاً عبر خفض أعداد الموظفين البريطانيين. قد لا نتمكن منْ حصاد نصف القنطار الأخير لعدم الكفاءة. ذلك الفقد للعائدات يُمثِّل الثمن الذي يجب على الشركة دفعه لتمديد الاتِّفاقيَّة وهو الثمن الذي يجب على الحكومة والمزارع دفعه أيضاً للتقدُّم نحو التنمية الاجتماعيَّة التي حان أوانها. لا أشعر بأنَّ أيّاً منَ الطرفين سوف يكسب أيّ شيء بعرقلة ذلك الموضوع. الفقدان النسبي للكفاءة لا يعني الإفلاس أو التصفية ويتم تعويضه في كسب قناعة وثقة المزارعين، عبر التعليم الزِّراعي وقيام الحكم المحلِّي)).

بدا واضحاً حينها كيف صارت أفكارنا قريبة جدًّاً مِنْ آراء الحكومة. عُقِد اجتماع رسمي في بركات في فبراير 1940م، تمَّ فيه الاتِّفاق الذي ترسّخ عندما وافق مستر (وودينغ) إنابة عن الشركة الزِّراعيَّة على الإعلان عن مسودة اتِّفاق أعدها مستر (ميول)، وعُرفت فيما بعد بالخطَّة اكس(Schedule X) ورد فيها ما يلي:

((السِّياسَة العامَّة للحكومة تتمثَّل في تدريب طبقة صغار المزارعين الذين يمكنهم بنهاية عقد إمتياز الشركة الاستغلال الأمثل لنظام الري الدائم القائم في الجزيرة.

وسياسة الحكومة الإداريَّة تتمثَّل في الآتي:

أ. التطوير المنتظم للجان مجتمعات القرى يترأسها الزعماء الذين يختارونهم بأنفسهم.

ب. تحويل الإشراف والرقابة الزِّراعيَّة والإداريَّة للمزارعين إلى وكلاء مِنْ تلك الجمعيَّات (مثال شيوخ الزراعة) واستغلال القرى ومجالسها، والمحاكم المحليَّة لدعم وفرض سُلطات أولئك الوكلاء.

ج. الإحلال التدريجي للموظفين غير البريطانيين بسودانيين وفي النهاية استخدام الزراعيين السُّودانيين في الغيط رسمياً كمشرفين.

تنطوي سياسة الحكومة الزِّراعيَّة على:

أ- خلق وتربية طبقة متنوعة مِنَ المزارعين لديهم مصلحة مستدامة في الأرض التي يزرعونها. ولهذا الغرض.

ب- زراعة المحاصيل الغذائيَّة، والعلف يجب أنْ تُعطى نفس القدر مِنَ الاهتمام مقارنة بالمحاصيل النقديَّة.

ج- يجب توفير الإمكانيّات للتعليم الزِّراعي للوكلاء المحلِّيين والمختارين مِنَ المزارعين)).

ظلَّت الخطَّة اكس(X) وثيقة عامَّة غير محدَّدة لإيجاد السُّبل التي يمكن بها تطبيق

السِّياسَة الجديدة. وكما حدث في الأيَّام الباكرة فإنَّ مشاريع الطلمبات التجريبيَّة سبق واستعملت الأساليب الزِّراعيَّة المُثلى لمشروع الجزيرة، ولذلك وفيما يتعلَّق بالسِّياسَة الاجتماعيَّة الجديدة فقد تمَّ وضع تجربة لها. وفي كلا الحالتين كان لزاماً اتِّخاذ الحيطة ضد الاندفاع والتسرُّع. مِنْ أجل الإدارة الزِّراعيَّة قسَّمت الشركة المشروع إلى أربعين قسماً أحد تلك الأقسام قسم الحوش الذي تمَّ اختياره لتجربة المشروع الاجتماعي.

حقيقة لَمْ تكن التجربة الأولى مِنْ نوعها. خلال السَّنوات المؤدِّيَّة إلى إقرار تلك السِّياسَة تمَّ إجراء تجارب أوليَّة داخل وخارج محيط عمليَّات الشركة الزِّراعيَّة. عند الفراغ مِنْ إنشاء خزان جبل الأولياء بواسطة المصريين على النِّيل الأَبْيَض غمرت المياه بعض أراضي القبائل هناك. ولتوفير إعاشة بديلة للمتأثرين قامت الحكومة بإضافة قسم جديد إلى الشَّمال الغربي للمشروع عند نهاية قناة الجزيرة الرَّئيسة في منطقة عبد الماجد. بدأت زراعة قسم عبد الماجد في عام 1938م، وكانت إدارته تحت الحكومة بواسطة مجلس خاص، تمَّ فيه تطبيق العديد مِنْ أسس تحويل السُّلطات التي شرع مشروع الجزيرة فيما بعد في تطبيقها. ولكن كانت هناك اختلافات هامَّة، تجعل التَّجارب الأوَّليَّة في الجزيرة مرغوبة. تمَّ إحضار المزارعين لقسم عبد الماجد مِنَ النِّيل الأَبْيَض بواسطة زعماء قبائلهم. وتمَّ تسجيل الأراضي للحكومة، لَمْ تكن هناك قرى دائمة. وبذلك توفَّرت الفرصة المناسبة للإدارة القبليَّة للهيمنة بطريقة لَمْ تعد مطبقة في أراضي الجزيرة الأكثر تقدُّماً. ولكن الأكثر أهمِّيَّة أنَّ قسم عبد الماجد كان في الأساس مشروعاً إعاشياً بديلاً. وخلافاً للجزيرة، فإنَّ الكفاءة فيه لَمْ تكن معياراً هامَّاً، لأنَّ القسم لَمْ يكن كالجزيرة مصدراً هامَّاً لإيرادات الحكومة. وبذلك فإنَّ نتائج تجربة عبد الماجد لها محدوديتها عند التطبيق على الجزيرة.

إلى جانب تجربة قسم عبد الماجد، سبق وحدثت داخل الجزيرة بعض التَّجارب الأوَّليَّة، وعكست تلك التَّجارب درسين هامَّين بشكلٍ خاص. في أحد تلك الحالات، وفي قسم فوار (Fawar) تمَّ تحويل وتفويض السُّلطات لشيوخ القرى في كلِّ قريَّة. وتمَّ اختيار أولئك الشيوخ تقليديَّاً بواسطة زعيم القبيلة الذي تقع أراضي المشروع تحت زعامته. كان أغلب المزارعين مِنْ قبائل أخرى. إنَّ تفويض أولئك الشيوخ بدلاً

عن مُفتِّشي الغيط التابعين للشركة، الذين أصبحت صلتهم مع المزارعين عن طريق الشيوخ، ممَّا جعل المزارعين يشعرون بأنَّ تلك الصِّلة معيقة للأداء. ظلّ الشيوخ منحازين يراعون مصالح أبناء قبيلتهم. ولذلك طالب المزارعون السماح لهم لاختيار رؤسائهم. الأمر الذي أحدث وضعاً حرجاً لمفتِّش المركز. حسب النظام الجديد لإنفاذ السُّلطة غير المباشرة، فإنَّ المفتِّش ملزم بتأييد وضع زعيم القبيلة في مركزه. وخلافاً لذلك فقد سعى المزارعون طالبين دعم وتأييد مُفتِّشي الغيط التابعين للشركة الزِّراعيَّة. أصبح بذلك التعاون حول سياسة مشتركة أمراً صعباً.

وفي المثال الآخر للدرسين، تمَّت دعوة الشركة في عدد منَ الأقسام لاختيار خيرة المزارعين مِنْ بينهم لتفويضهم السُّلطات. وكان الأمل في أنَّ أسلوب تفويض السُّلطات سوف ينتج عنه تفهم أيّ مزارع وبصورة أوضح الحاجة للعمليَّات المتنوعة، لأنَّ سبب الاختيار يمكن أنْ يُوضَّح له بسهولة بواسطة أحد مواطنيه. وانعقد الأمل أيضاً بأنَّ التحُّلل التدريجي مِنَ السُّلطة المباشرة يمكن أنْ يشجِّع إحساساً أكبر بالمسئوليَّة الشخصيَّة. في تلك الحالة كانت النتائج مُرضية أكثر ممَّا كان عليه الحال في قسم فوار (Fawar)، ولكن أصبح واضحاً بأنَّه إذا لَمْ يشعر مَنْ تمَّ اختياره بصدق بأنَّه يُمثِّل المزارعين منْ أهله، فإنَّ تفويض السُّلطات سوف يوفِّر له الفرصة ليتحوَّل إلى شبه مسئول مِنْ أسوأ الأنماط.

كلّ تلك التَّجارب وضِعت في الاعتبار عندما تمَّ التخطيط لتجربة قسم الحوش الاجتماعيَّة، واتُّخذت الإجراءات لتحاشي تكرار الأخطاء. تمَّ انتخاب الرؤساء في كلِّ القرى وإلى جانب كلّ منهم إنتُخب عدد منْ أعضاء مجلس القرية. وأصبح زعماء القرى رؤساءَ للمجالس ومن كلِّ قرية تمَّ اختيار أحد المزارعين بواسطة مفتِّش الغيط وسُكَّان القرية ليصبح ممثِّلاً للقرية ومسئولاً عن الإدارة الزِّراعيَّة في الحوَّاشات. ولذلك الغرض بات ممثِّل القرية الزِّراعي تحت تدريب وتوجيه مفتِّش الغيط. ولقد سُمّي كلّ منهم (بالصمد). وظلَّ مجلس القرية بنفس القدر تحت تدريب وتوجيه مفتِّش الغيط، وكانت مهمته مِنْ جانب دعم (الصمد) في الحفاظ على مستويات مُرضية مِنَ العمل في الحوَّاشات، ومن جانب آخر ليمنعهم منْ أنْ يصبحوا متسلِّطين. تطوير التفويض ونقل السُّلطات على ذلك المنوال أوكِل لمفتِّش القسم التابع للشركة،

يساعده في ذلك مجلس إدارة القسم ويتكوَّن منْ ممثِّل واحد لكلِّ مجلس قريَّة، لمناقشة وتنفيذ المواضيع ذات الأهمِّيَّة العامَّة التي تُركت دون تحديد. الواضح أنَّها غالباً ما تكون زراعيَّة، ولكن مع التوجُّه الجديد نحو الأغراض الاجتماعيَّة، وأصبحت تلك المواضيع تشمل كلّ شيء، ومنها ما لَمْ يكن ضمن اختصاص المصلحة الحكوميَّة أو الحكومة المحليَّة.

كان الغرض منْ تجربة قسم الحوش بدء مرحلة جديدة في تاريخ مشروع الجزيرة، لتحدِّد بدايات سُلطة مجتمع المزارعين على الزراعة عبر مجلس القرية (والصمد). كانت التجربة مقدَّمة منْ أجل الوصول إلى دليل يمكن على أساسه التوصُّل إلى اتِّفاقيَّة جديدة بين الحكومة والشركة لدفع مشروع الجزيرة نحو مرحلة أبعد في مسيرته. ولكن وبمجرد بدء التنفيذ، نزلت الحرب العالميَّة الثانية علينا، وكان لها التأثير الواضح على تلك الخطط.

ومقتطفات منْ مذكِّرة لروقمان (Rugman) تلخِّص تجربة مشروع الجزيرة حَتَّى عام 1938 (بتاريخ 30 مايو –1938م وثائق حكومة السُّودان بالنمرة(763–11–1) SG).

((الدوافع وراء تحريات وتساؤلات (ماكنتير) كانت مفهومة. أنَّ الشركتين SPS،KCC (شركة المزارع السُّودانيَّة وشركة أقطان كسلا) تمثِّلان استثماراً قدره 5،250،000 جنيهاً إسترلينياً منْ رأس المال وتحتاجان لفترة زمنيَّة معقولة لمعرفة مصيرهما. إذا ما قرَّرت حكومة السُّودان إنهاء عقديّ امتيازهما، يجب على الحكومة حينها ردَّ قدر كبير منْ ذلك المبلغ. السُّودان سوف يظلّ يعتمد وبقدر متزايد على رأس المال الأجنبي والشركات الأجنبيَّة إلَّا إذا قرَّر السُّودان تبنِّي حكم شمولي، أو انتهاج اقتصاد اشتراكي خالص. الحكومة السُّودانيَّة لا يمكنها أنْ تستمر إلى ما لا نهاية كمؤسسة تجاريَّة أساسيَّة في البلاد. تلك النظرة لا يمكن أنْ تكون متَّسقة مع مفهوم (بابا نويل) في الإدارة، التي تصف كلّ أنواع التِّجارة الخارجيَّة بالاستغلال. ولكن منَ الصعب رؤية تعلُّم المواطن كيفيَّة إدارة تجارة بلاده، إذا لَمْ يُسمح للاستثمارات الخارجيَّة لدخول البلاد لتقدِّم المثال الذي يتعلَّم منه.

هناك ثلاثة عوامل أساسيَّة يجب وضعها في الاعتبار:

1. يجب أنْ تظلَّ الجزيرة في الأساس مشكلة ماليَّة، ما دامت هناك خدمة ديون تسدِّدها. وعام 1959م هو التَّاريخ الأقرب لتسديد تلك الدِّيون.

2. حسب قوانين أراضي الجزيرة. علينا أنْ ندفع 10 قروش للفدان سنويَّاً ولمدَّة أربعين عاماً مِنْ تاريخ ضمِّ الأراضي للمشروع.

3. الالتزام للشركات بتحويل ملكيَّة منقولاتها للحكومة عند نهاية عقد الامتياز. وحَتَّى إذا تمكَّن السُّودان مِنَ الحصول على عائدات عالية مثل ما حدث خلال المواسم 34-1937م، مِنَ المحتمل أنْ ترغب حكومة السُّودان باستغلال أيِّ فائض مِنَ الاحتياطي بما قد يصل إلى 5 مليون جنيهاً إسترلينياً لسداد ديون مصر.

ما هي قيمة تعاون الشركات؟ أنَّ مشروع الجزيرة كما أعتقد يُمثِّل نوعاً مِنَ الشراكة الفريدة. إلى عام (1938م) لَمْ تحقِّق الشركات أرباحاً فائضة. وإذا ما وضعنا في الحسبان عائدات الأسهم، فإنَّ مساهمي الشركة قد تحصَّلوا في المتوسِّط على عائد يُقدّر بـ 6% تقريباً مِنْ قيمة أسهمهم. أنَّ شركة K.C.C لَمْ تدفع أيّ أرباح لمساهميها طيلة الإثني عشرة سنة الأولي منذ تأسيسها.

لايمكن تقدير عائدات الحكومة بدقَّة. نسبة للعائدات الكبيرة غير المباشرة. وإذا ما اعتبرنا فقط الدخل المباشر، فإنَّ الحكومة، أيّ دافع الضرائب العام، قد خسرت 2 مليون جنيهاً إسترلينياً منذ عام 1924م.

أعتقد بأنَّه مِنَ العدل القول بأنَّ أيّ شخص كان على معرفة بأحوال الجزيرة قبل قيام المشروع، سيوافق بأنَّ المزارع أصبح أحسن حالاً مِمَّا كان عليه قبل قيام المشروع.

ما هو سجل أداء الشركات؟ فيما يتعلَّق بالعمليَّات الميكانيكيَّة، فقد أدَّت الشركات واجبها بصورة اقتصاديَّة وبكفاءة عالية. ولكن مِنْ جانب آخر هناك عدد مِنَ المظاهر

استدعت النقد. سياسة التَّسويق كانت قصيرة النظر. الإدارة العامَّة للمشروع افتقدت المرونة. لَمْ يكن هناك تفويض كافٍ للسُّلطات. كلّ الأمور كانت ترفع لرئاسة الشركة، وإذا ما كانت الحكومة طرفاً، فإنَّ الأمر عادة ما يرفع إلى المدير العام، الذي عادة ما يكون خارج السُّودان. افتقدت تصرُّفات الشركات النظرة الشاملة العريضة لرجالٍ في مستوى عالي المكانة، كان عليهم كشركاء للحكومة أنْ يتحلُّوا بها. بعض انتقادات كادمان (Cadman) للخطوط الجويَّة الإمبرياليَّة يمكن تشبيهها بما كان يحدث مِنَ الشركة.

مِنَ الجانب الآخر، فإنَّ الحكومة أيضاً لا تُعفي مِنَ اللوم. كان أسلوبها متذبذباً غير ثابت وبشكلٍ مؤسف. لقد تركت الحكومة المركزيَّة وسُلطات المديريات المحليَّة كلّ شيء للشركة الزِّراعيَّة. بعدها حلَّت الظروف العصيبة وبرز التناحر حول ديون المزارعين. أحد المُفتِّشين البريطانيين أخبر الشركات بأنَّ «يرفعوا أيديهم عن الشيوخ» التابعين لإدارته. وجاء خلفه لينتقد الشركات لإعاقة تطوُّر الإدارة الوطنيَّة، بفشلهم التعاون مع الشيوخ. أصبحت العلاقات في عام (1938م) بين الحكومة المركزيَّة والشركات عاديَّة، كان مرجُّواً أنْ يتفهَّم مفتِّشو الشركة وموظفو الحكومة المحليَّة كلّ وجهات نظر ومشاكل الطرف الآخر.

الإجابة على تحرِّيات وتساؤلات (ماكنتير)، كما أعتقد كان يجب أنْ تكون بأنَّ الحكومة سوف تكون مستعدَّة لتمديد عقد الامتياز للشركة شريطة أنْ تتمَّ المراجعة المناسبة واللازمة للاتِّفاقيَّات. وأعتقد بأنَّ أهمَّ المسائل تتلخَّص في ضبط الأداء الزِّراعي المتميِّز للمشروع. وأنا مقتنع بأنَّ الطريقة المُثلى للقيام بواجب الإنتاج للشراكة، أنْ يتمَّ عبر مجلس إدارة محلي ممثلٍ للشركاء الثلاثة.

الفصل السابع عشر

التنمية الاجتماعيَّة والحرب

أسرعت الحرب العالميَّة الثانية ببرنامج التنمية الاجتماعيَّة بصورة عظيمة. أهداف الإدارة الذاتيَّة، التي كانت حدثاً جديداً في البداية بالنسبة للمزارعين والموظفين، أصبحت بوعي أوسع هدفاً مثالياً مرغوباً نتيجة لعلاقاتها بأهداف حرب الحلفاء. الضغوط والمطالب التي أيقظتها الحرب في أوساط المتعلِّمين السُّودانيين والمزارعين مِنْ أجل مشاركة أكبر في إدارة أمورهم شُجعت ولَمْ تقاوم، بعد صدور بيان الأطلسي عميق الأثر. ولكن فيما بعد رأت الأجيال التَّالية بأنَّ ذلك البيان كان مجرَّد كلمات رنَّانة، مؤكِّدة في ذات الوقت حقَّ كلّ الشعوب لتقرير مصيرها واختيار حكوماتها، وقد تمسَّك السُّودانيون في الشَّمال بذلك الحقّ كإعلان سياسي، مِمَّا أعطى زخماً مباشراً للتطوُّر والارتقاء بمستوى المسئوليَّة المحليَّة.

برز حافز عملي للدفع بتلك السِّياسَة نتيجة لقلَّة الموظفين، والتي تزامنت مع رحيل العديد مِنَ الموظفين البريطانيين العاملين في المشروع للالتحاق بالجيش. كان الهدف مِنْ تجرِبة قسم الحوش هو التحوُّل التدريجي البطئ للسُّلطات مع التأكُّد مِنْ أنَّ التجربة آخذة في النجاح، بعد أنْ أصبح لازماً إضافة أعداد أكبر مِنْ (الصموده) لمساعدة موظفي الغيط لسدِّ النقص، وارتفع عددهم بذلك في عام 1941م إلى 250 (صمداً). كشف ذلك الإجراء المتسارع خضوعاً مخالفاً للشركة في موقفها الرافض للتحوُّل إلى السُّلطات غير المباشرة، وخلافاً لتعيين (الصمد) مِنَ القرية كما تمَّ في قسم الحوش، فإنَّ (الصموده) الذين تمَّ تعيينهم في سنوات الحرب لَمْ تكن لديهم علاقة بمجالس القرى وظلَّت الشركة تقوم بتعيينهم كمساعدي غيط تابعين للشركة، خلافاً (لصمد) الحوش الذي تولَّت الحكومة دفع راتبه لأنَّ سياسة التحوُّل إلى السُّلطات غير المباشرة حينها لَمْ يكن واجب الشركة. وبرزت مخاوف في أنْ يتحوَّل

(الصموده) إلى كادر مِنْ صغار الموظفين البروقراطيين، ولذلك تمَّ ربطهم بمجالس القرى لتفادي ذلك الخطر.

ظلّ تدريب مجالس القرى و(الصموده) مسئوليَّة مشتركة تعني «الفطام الصبور بعد سنوات مِنَ السُّلطات المباشرة المتَّبعة لتصبح أمراً مختلفاً تماماً بعد خلق وظيفة المُفتِّشين المساعدين ممَّا يستدعي توجُّهاً جديداً نحو العمل. لَمْ تكن لدى العديد مِنْ موظفي الشركة والمزارعين أيّ تعاطف أو حماس لتلك السِّياسَة. وبعدها بقليل اتَّضح بأنَّ تطبيق تلك السِّياسَة يتطلَّب ساعات عمل إضافيَّة وتعيين المزيد مِنَ الموظفين بدلاً عن تخفيضهم. وبالرغم مِنْ تلك العقبات ولإيقاف السير في الطريق الخاطئ تمَّ تكوين مجالس القرى مع تحويل (الصموده) المعينين خلال فترة الحرب بأسرع ما يمكن إلى نظام السُّلطات غير المباشرة، وبحلول عام 1946م انتشر تكوينها في أغلب أرجاء الجزيرة كما في الجدول أدناه:

العام	1941	42	43	44	45	46	1947
1- عدد لجّان القرى	26	33	35	90	172	239	277
2-عدد (صموده) لجان القري	35	25	48	143	316	485	523
3- مساحة القطن المغطاة بلجان %	-	10%	16%	28%	55%	84%	91%
4- عدد (صموده) فترة الحرب	297	352	328	309	202	54	24
5- مساحة القطن% المغطاة	-	64%	59%	54%	38%	10%	5%
6- الإدارة المباشرة	-	26	25	18	7	6	4%

مشكلة أُخرى سادت العلاقة بين لجان القرى والهيئات الحكوميَّة المحليَّة. تكوين لجان القرى كان الخطوة الأولى نحو ربط المزارعين بطريقة أوثق بإدارة المشروع. ولكن أما كان واجباً أنْ يكون للمزارعين أيضاً دور أكبر في الحكم المحلِّي؟ حقيقة أنَّ ذلك الأمر لَمْ ترتأيه الخطَّة اكس(X)، ولكن وكما حدث في تحوُّل السُّلطات في المجال الزِّراعي، كان موضوع الحكم المحلِّي يسير بطريقة بطيئة لا تتسق وما يتطلَّبه مجرى

الأحداث السريعة حينها. في اجتماع عقد في نوفمبر 1940م بين الشركة ومُفتِّشي المديريَّة تمَّ توصيف المشكلة فيما يلي:

((كان معلوماً بأنَّه على صعيد الجوانب الزِّراعيَّة والاقتصاديَّة يمكن أنْ يكون التقدُّم أسرع مِنَ الجانب السِّياسي. وعليه وبالضرورة كان لزاماً اتِّخاذ الخطوات للتأكيد بكلِّ الطرق الممكنة بأنْ لا يَظلّ تكوين الحكومات المحليَّة أمراً ساكناً قائماً على سُلطة شبه الإقطاع الرعوي. وعليه يجب السعي نحو أسس أوسع وأكثر ديمقراطيَّة مع التشديد على تشجيع تعليم موظفي الحكم المحلِّي)).

لماذا الاهتمام بتحديث الحكم المحلِّي؟ جاوب على ذلك التساؤل مستر بردين (Bredin) مدير مديريَّة النِّيل الأزرق، في تقرير رفعه في سبتمبر 1942م. كان مقتنعاً بأنَّ الفوائد الاقتصاديَّة الجمّة للمشروع قد فشلت ترجمتها إلى تطوُّر اجتماعي، وكان ركود الحكومات المحليَّة السبب الرئيس لذلك، وقدم عرضاً محبطاً للظروف الاجتماعيَّة ونوعيَّة الإدارة الأهليَّة جاء فيه:

((إنَّ مستوى المعيشة وحياة مواطني القرى بشكلٍ عام في الجزيرة ظلَّت راكدة مخيِّبة للآمال. ما زال السكن والأكل والظروف الاجتماعيَّة عامَّة راكدة كما كانت مِنْ قبل)). بعض التحسُّن الذي طرأ في خدمات الصَّحة العامَّة قد تمَّ بفضل الجهود المتواصلة لموظفي الحكومة، وليس لأيِّ ضغط محلي لتوفير أساسيات الصَّحة العامَّة. نال التعليم فقط حظه مِنْ اهتمام المواطنين.

حَتَّى أكثر النقاد إنصافاً يعترفون بأنَّ موظفينا المحلِّين غير مؤهَّلين لمعالجة الظروف المعقَّدة التي خلقها مشروع الجزيرة. غالبيَّة الشيوخ برغم مكانتهم المرموقة، ينتمون إلى جيل سابق يصعب عليه التأقلم مع الظروف الحاليَّة)). وفي تقرير لأحد مُفتِّشي المراكز ورد ما يلي:

((في محاولاتنا لدعم النظم القديمة قد خلقنا مجموعة مِنَ الحكام المحلِّين، ممَّن يفتقدون الكفاءة، لأنَّ حكمهم يقوم على نظام الوراثة، ويعاني مِنْ داء المحسوبيَّة ومع ذلك يستمرُّ الشيوخ في حكمهم بينما أصبح واضحاً بأنَّهم غير قادرين على

القيام بواجباتهم)).

واقترِح حينها ضرورة إشراك شباب أقلّ عمراً وأكثر تقدميَّة في مراكز السُّلطة، مع توسيع أسس الإدارة بإقامة مجالس الحكومات المحليَّة لتمثِّل كلّ المصالح المحليَّة في المناطق الريفيَّة المناسبة، على أنْ تتولَّى تلك المجالس تدريجياً السُّلطات التنفيذيَّة. تمَّ قبول التقرير، وفي عام 1943م، جرت إعادة هيكلة شاملة، بإنشاء المجالس المحليَّة للمراكز، مع تعديل حدود المراكز منْ أجل إقامة وحدات ذات جدوى اقتصاديَّة في الميزانيَّة، مع التفويض لها لإصدار قوانين محليَّة، مع تعديل المُرتَّبات.

انتشار تفويض السُّلطات الزِّراعيَّة تحت إدارة موظفي الشركة الزِّراعيَّة مع تلك التحوُّلات في آليَّات الحكم المحلِّي تحت رقابة إداريّ الحكومة، أدَّت إلى تلاقح عظيم في الرؤى منْ أجل الارتقاء بمجمل حيويَّة الحياة المحليَّة. وخلافاً لتخوُّفنا فإنَّ نظام تفويض السُّلطات الزِّراعيَّة إلى الآن لَمْ يؤدِ إلى تراجع في العائدات الاقتصاديَّة، وبدا محتملاً بأنَّ التذبذب في الإنتاجيَّة، ربّما كان ولسنوات يشكِّل الأثر الأكبر على النتائج الماليَّة مقارنة بتأثيرها على نظام تفويض السُّلطات. بدا ضرورياً إحداث توازن بين الحاجة للكفاءة وبين الحاجة للتطوُّر الاجتماعي. ويرجع ذلك بقدر كبير إلى زخم الروتين الزِّراعي الذي أصبح ممارساً ومعلوماً لدى الجميع.

أطلت الأسئلة حول التنمية الاجتماعيَّة لاتِّخاذ قرارات بشأنها، وتركّزت في أمرين:توفير الأموال، وتحديد المسئوليَّات.تبادل الآراء محليّاً نتجت عنه مقترحات أخرى جديدة حول الزراعة والنشاطات الاجتماعيَّة، التي تطرَّقنا لها منْ قبل، ولَمْ تتناولها أيّ مصلحة حكوميَّة أُخرى. كنَّا نرى ضرورة الحاجة لها، ولكن لَمْ يتمّ الاتِّفاق حول كيفيَّة تنسيقها وتمويلها. النجاح بداهة يتوقَّف على تعاون الجميع في الجزيرة منْ أجل هدف عام مع إدراك كلّ لموقعه وحدود مساهمته الخاصَّة. الخطَّة اكس (X) حدَّدت الهدف ولكن ذلك لَمْ يتبلور بشكلٍ كامل في شكل اتِّفاق جديد بين الحكومة والشركة الزِّراعيَّة.

أصبح صعباً علينا مع عدم الوضوح حول تلك القضايا بوصفنا مديرين محلِّيين تابعين للشركة الزِّراعيَّة، أنْ نُحدِّد المدى الذي يجب أنْ نقف عنده في معالجة تلك

القضايا مِنْ أجل الوصول إلى خطَّة أكثر تحديداً، ولذلك وضعنا مذكِّرة عام 1943م برؤية لبرنامج رفعناه لمجلس إدارتنا ليكون أساساً للنقاش والتفاوض مع الحكومة. عكست المذكِّرة الآراء التي تبادلناها محليّاً مع ذكر المشاكل الإداريَّة التي برزت في تلك الفترة.

تمثَّلت فرضيتنا الأساسيَّة لذلك البرنامج في شكل صورة مستقبليَّة لمجتمع تعاوني لمزارعين قادرين على إدارة قضاياهم المحليَّة بواسطة مجالس ووحدات القرى بمساعدة إدارة المشروع التي مِنْ واجبها جعل تلك المجتمعات صحيّة، حاذقة وتقدميَّة مِنْ رجال ونساء. ومن أجل التنمية كمحور رئيس كنَّا نرى أنْ تختار مجالس القرى، ممثِّلين لها للانضمام لمجالس الأقسام، ومن بين أولئك فيما بعد، يتمُّ تكوين مجلس إدارة مصغَّر مِنَ المزارعين داخل مشروع الجزيرة. كانت الفكرة بأنَّه وعبر ذلك المجلس، أنْ يتمَّ التشاور أوَّلاً، وبعدها يتمُّ تحويل السُّلطات، ويمكن بذلك التحوُّل مِنَ النظام الحالي إلى مجلس معين أو منتخب مِنَ المزارعين يُمثِّلون ويديرون جمعيَّة المزارعين التعاونيَّة. وكانت نظرتنا حول برنامج التنمية الاجتماعيَّة كخطوة تضيف للكفاءة الاقتصاديَّة لا تنافسها أو تحدُّ منها.

وفي سعينا لتحقيق ذلك كنَّا نشعر بأنَّ مشروع الجزيرة قدَّم بدرجة ملحوظة فرصة عمليَّة لتحقيق أهداف إعلان الأطلسي. إنَّ وجود مجموعة ضخمة مِنَ المزارعين، في بلد كان متخلِّفاً، يضمُّهم تنظيم يرعى مصالحهم كوحدة تدير مالها الاحتياطي وفق آليَّات لتبادل المنفعة بقدر عظيم مِنَ الحسِّ المجتمعي، وفي ذات الوقت توفِّر مجالاً واسعاً للمبادرات الفرديَّة وتطوُّرها، يمكن أنْ يؤدِّي ذلك، عند تحوُّل المشروع إلى إدارة أكثر ديمقراطيَّة، إلى إثارة الاهتمام خارج السُّودان، ممَّا يشكِّل إعلاناً عن مثال لحلحلة المشاكل السِّياسيَّة والاقتصاديَّة، التي تواجه العديد مِنْ أجزاء العالم. لقد ذهبت تلك النظرة بعيداً عن مجرد أنْ يكون الأمر إنتاج قطن، ولكنَّه كان النتاج المنطقي لمفهوم أهداف الخطَّة اكس (X). يتطلَّب ذلك الهدف التنسيق والتعاون حول برنامج موحد يعالج احتياجات الزراعة، والخدمات الاجتماعيَّة والحكومات المحليَّة.

فيما يتعلَّق بالزراعة رأينا الحاجة إلى توسيع النظرة الزِّراعيَّة للمزارعين. في

الاتِّفاقيَّة السَّاريَّة لمشروع الجزيرة تمَّ التعاقد مع الشركة الزِّراعيَّة لإنتاج القطن. وكانت موضوعات الذُّرة والعلف مجرد إضافات تمَّ السماح بها تفضُّلاً. لَمْ يوفِّر المال ولا وقت الموظفين لتشجيع المزارعين لتطوير الزراعات المختلطة كمحاصيل نقديَّة بجانب القطن– المحصول النقدي الرئيس. بذور الذُّرة غالباً ما كانت ضعيفة، و يباع أغلب المحصول مقدَّماً لتُّجار الشيل بأسعار زهيدة. ولَمْ يعط الاهتمام الكافي للقيمة الكاملة لإنتاج اللوبيا. وما زالت ممارسات أيَّام الرعي العشوائي البدوي سائدة. لَمْ يمارس عمليّاً قطع وحزم وتخزين العلف. ونتيجة لذلك ظلَّ النقص في غذاء الماشية لعدَّة شهور، كان مأمولاً مِنْ مشروع مروي كالجزيرة أَنْ تصبح اللحوم والألبان متوفِّرة، لغذاء السُّكَّان الذين أضحت أعدادهم تتزايد بسرعة، ولذلك ظلَّ النقص غير مقبول منطقيّاً. بالطبع كانت اتِّفاقيَّة مياه النِّيل تتحكَّم في الكميَّات المطلوبة للري، ولكن بإقامة خزَّانات جديدة كان ممكناً أَنْ يتغيَّر ذلك الوضع مستقبلاً. لاحظ زائر أمريكي أيَّام الحرب النموّ الممتاز للبرسيم في الجزيرة ممَّا أوقد بذلك شرارة تفاؤل تنبئ بإمكانيَّة مدّ مشروع الجزيرة جنوب أوروبا باللحوم. ولكن إذا ما أصبح موضوع تسمين الماشية مجالاً ثانياً كمشروع نقدي، فإنَّه مِنَ الضروري إحداث تغيير جذري في النظرة التقليديَّة للماشية. ولتحقيق ذلك لا بُدَّ مِنْ إعادة تنظيم تربية الماشية مع الأهتمام بالنوعيَّة لا الأعداد. وهناك جانب آخر إضافي لمحاصيل نقديَّة بإدخال زراعة الخضروات كجزء مِنَ الدَّورة الزِّراعيَّة، إضافة إلى محاصيل أُخرى كالفول السُّوداني والبقوليَّات، بينما يمكن زراعة أشجار الفاكهة في القرى. وكلُّ ذلك يعدُّ خارج النشاط الزِّراعي الروتيني للجزيرة، ممَّا يتطلَّب قيام قسم زراعي خاصٍّ بالمحاصيل البستانيَّة.

كانت السُّلطة البريطانيَّة المباشرة في البداية أمراً مفيداً ركّزت بحكمة على المحصول النقدي القطن، ولكن ذلك التأثير كما الدواء بدأ أثره في التلاشي. ولكي يكون هناك اهتمام نشط بالزراعة المختلطة وسط المزارعين، كان لا بُدَّ مِنَ القيام بالكثير مِنَ التدريب الزِّراعي العملي الإضافي بدلاً عن إصدار التعليمات والأوامر. لا نودُّ دروساً نظريَّة. المنهج الذي نودّه ونفكِّر فيه بسيط للغاية ومحدَّد يتناسب والجزيرة. إقامة مدرسة لتدريب (الصموده). يبدو الاقتراح عمليّاً ومعقولاً. ولكن

العديد مِنْ (الصموده) يتمُّ اختيارهم بمزايا تأثير شخصيَّاتهم، وليس على أساس مقدرتهم لتعلُّم أفكار جديدة. ويبدو الأمر أكثر حكمة بالتَّالي باختيار الشباب الأذكياء مِنَ المزارعين لذلك النوع الخاص مِنَ التعليم والتدريب ليتمكَّنوا فيما بعد مِنْ شغل وظائف (الصموده) في قراهم.

بالإضافة إلى منهج التعليم والتدريب البسيط كنَّا نرى ضرورة انتهاز الفرصة لتوضيح النظم الماليَّة للمشروع والهدف مِنْ تفويض السُّلطات لمجالس القرى، وأخيراً الحاجة إلى خلق ظروف حياة أفضل بالتخطيط للخدمات الاجتماعيَّة. ما كنَّا نسعى له هو عرض أنموذج عملي حي للكيفيَّة التي عن طريقها يمكن لقرية متطوِّرة متقدِّمة الحصول على الكثير مِنْ مشروع الجزيرة. وكان شعارنا للتدريب ((ما يسمعه الإنسان يمكن أنْ لا يصدقه، وما يراه قد ينساه، ولكن ما يفعله بأيديه يظلُّ عالقاً بذاكرته)). وكان بديهيَّاً بأنَّ ذلك النوع مِنَ التدريب عالي التخصُّص الذي يحتاجه مشروع الجزيرة، لا يمكن الحصول عليه مِنَ المدارس الحكوميَّة التقليديَّة. هناك ضرورة لتنظيم معاهد لذلك النوع الجديد مِنَ التدريس وتوفير المال اللازم له.

الحاجة إلى خدمات اجتماعيَّة خاصَّة فرضت نفسها علينا نتيجة للأحوال المترديَّة في القرى مقارنة بالأموال التي كانت متداولة في المشروع. عملت شركتنا الزِّراعيَّة على الحصول على المال مِنَ القطن، ولكنَّها ظلَّت بمنأى عن مسئوليَّات الظروف الاجتماعيَّة للمزارعين. ولَمْ تبدِ المصالح الحكوميَّة ضمن عملها الروتيني اهتماماً بالأحوال الاجتماعيَّة أيضاً.

كانت قرى الجزيرة متردِّيَة في بيئتها وبدائيَّة فيما يتعلَّق بالأحوال الصِّحيَّة. كانت أمراض الدوسنتاريا والملاريا والبلهارسيا مستوطنة ومتفشِّيَة. وظلَّ الاهتمام بالشئون الصِّحيَّة سلبيَّاً. كانت هناك صيدليَّة في كلِّ قسم في المشروع، وشيَّد مفتِّشو الصَّحة العامَّة (أدبخانات) مِنَ الزنك، ولكن كان أثرها ضئيلاً. تمَّ حديثاً افتتاح مركز صحي في عاصمة مديريَّة النِّيل الأزرق ود مدني، بعيداً عن المستشفى، حيث يمكن للنساء مقابلة الطبيبة البريطانيَّة على انفراد بالقرب مِنْ منازلهنَّ، ممَّا جذب أعداداً كبيرة منهنَّ طلباً للعلاج. وكنَّا نشعر بالحاجة إلى خدمات اجتماعيَّة، مثل ذلك

المركز الصِّحي في ود مدني، لتنتشر لعلاج النساء في القرى أيضاً، حيث يمكن تقديم الإرشادات والعلاج لهنَّ ولأطفالهنَّ، مع توفير خدمات القابلات ومعينات التوليد، ممَّا سيدفع بتوجُّهات جديدة تجاه صحة المجتمع منَ الأساس.

الوضع البيئي في القرى محبط ومخيِّب للآمال. لقد تمَّ استبدال قطاطي القش، بمباني منَ الطين ولكنَّها كانت بائسة متهالكة. أنَّها منطقة خالية منَ الحجارة وبسبب التربة الجيريَّة في سهل الجزيرة، فقد أنشئت (كماين) لحرق الطوب جميعها بالقرب منَ النِّيل، حيث تصلح تربة الطمي لصناعة الطوب. كانت تكلفة ترحيل الطوب عالية جدَّاً ممَّا جعل مباني الطوب مكلفة لغالبيَّة سُكَّان القرى. كانت هناك حاجة لإجراء تجارب لاكتشاف سُبُل لحماية مباني الطين العاديَّة منَ الأمطار. مع بناء المنازل برزت الحاجة لأبواب أفضل وشبابيك وأثاثات. وهنا أيضاً اتَّضح عدم وجود أيّ تعليم فني بسيط حيث يمكن لأبناء القرى تعلُّم مهن كالنجارة، والبناء، وصناعة الأحذيَّة ومهن أخرى يمكنهم ممارستها في قراهم لاحقاً. وبرزت أيضاً الحاجة لتعليم الفتيات طرقاً أفضل للطبخ وكيفيَّة تحسين مواقد الطبخ، باستعمال مصادر طاقة كالفحم بديلاً عن روث الأبقار وسيقان القطن. مع زراعة الأشجار المرويّة لاستعمال خشبها للطاقة والبناء لأنَّ الأخشاب أصبحت قليلة جدَّاً وغالية في الجزيرة. مع ضرورة حفر الآبار منْ أجل مياه شرب نقيَّة بدلاً عن مياه القنوات والتُّرع– كلُّ تلك الأشياء تظلُّ احتياجات عمليَّة وممكنة التحقيق لحياة القرى.

مُعظم المواطنين أمِّيون. كانت المدارس الأوَّليَّة قليلة جدَّاً ومتباعدة تخرّج شباباً يسعون لتحسين أوضاعهم الخاصَّة بابتعادهم عن الأرض. وكان للتعليم دوره وفضله بإضافة أفواج جديدة منَ المتعلِّمين في مسيرة التعليم في البلاد، الذي كان حصراً على المدن وعلى أبناء التُّجار والموظفين. وأصبح هناك إقبال عظيم للتعليم. وكانت النظرة الأساسيَّة للتعليم المستقبلي جعل الغالبيَّة العظمى منَ الأولاد والبنات الذين تعتمد حياتهم على الأرض، بأنْ يصبحوا أكثر كفاءة وذكاءً في استخدام الأرض. التعاون اللصيق مع المدرِّسين كان أمراً طبيعيّاً لتحقيق هدفنا لبناء مجتمع تعاوني ديمقراطي، شريطة المتابعة الحقيقيَّة الجادَّة خلال مرحلة الشباب للمزيد منَ التعليم في مجالات جديدة في المدارس. ولكن لَمْ يكن لدينا حينها عمليّاً أيّ صلة أو

رغبة في التعرُّف على نشاطات كلّ منّا (الشركة والحكومة).

انعدام أساليب الترفيه وأدواته يعدُّ نقصاً في حياة القرية. المناسبات الوحيدة لكسر حالة جفاف الحياة وجمودها هي الولادة، الختان، الأعراس، الوفيات، ولكن مدَّة استمرار تلك المناسبات والتي كانت عادة ما تستمرُّ لفترات طويلة، أصبحت تتناقص مدَّتها نسبة لضغوط ومواعيد عمليَّات الري التي تتطلَّب الكثير مِنَ الوقت. ولكسر الملل يتزايد التردُّد على (الأنادي). وفي الأجواء الأكثر احتراماً، مع التوسُّع الكبير للاتِّصالات مِنْ مواصلات وأخبار، فإنَّ مجالس الحكاوي والأقاصيص والنميمة في حيشان رؤساء وزعماء القبائل بدأت تفقد جاذبيتها. وبدأ زعماء القبيلة أنفسهم يفقدون مكانتهم كمحور لحياة مجتمع القرية، لَمْ يكن هناك أيّ نشاط في القرية ليجذب شباب الجيل الجديد. كانت هناك حاجة لتنظيم كرة القدم وألعاب القوى والكشَّافة والأنديَّة وأحياناً إحضار السينما «المتجوِّلة» لتنويرهم. وكان لا بُدَّ أيضاً مِنْ إنشاء قاعات للقرى، إذا ما صارت مجالس القرى المحور الجديد للمكانة واحترام الذات بالنسبة للمواطنين.

مشكلة ديون المزارعين في القرى كانت تؤثِّر علينا كمديرين للمشروع. حالات الابتزاز للحصول على سلفيَّات كانت معلومة، هل كان ذلك بسبب البذخ أم لاحتياجات عاجلة لمصلحة العمليَّات الزِّراعيَّة للمحاصيل والتي لَمْ تكن السلفيَّات مقرَّرة لها؟ لَمْ يكن سهلاً تقييم ذلك ولكن إذا ما تمكن الدائنون (تجَّار الشيل) في القرى في الوصول إلى أوضاع مهيمنة فإنَّ مفهوم الدِّيموقراطيَّة الاقتصاديَّة سوف لن يكون له أيّ معنى أو مصداقيَّة. السُّلطة والإشراف البريطاني على المشروع كان مخطَّطاً له إنهاء ممارسة (الشيل)، وظلَّ المشروع عملاقاً تعاونياً، ولَمْ تكن هناك مجتمعات تعاونيَّة أُخرى بذلك المعنى. وبدا بأنَّ هناك حاجة لتشجيع الجمعيَّات التعاونيَّة للعديد مِنَ الأغراض خارج إطار العمليَّات الروتينيَّة في المشروع.

إحدى المشاكل التي واجهتنا معرفة الحقائق وصدقيتها. لا يمكن لأيّ شخص مِنْ خارج القرى، يمكن أنْ يُحدِّد حقيقة ومدى صدقيَّة الأمور، والاحتياجات ومدى أَهميتها نسبياً. وبرزت الحاجة إلى استقصاء اجتماعي حاذق وجاد.

يمكن المحاججة بأنَّ تلك الاحتياجات المجتمعيَّة يمكن حلُّها بأحسن ما يكون بواسطة المنظمات الطوعيَّة. وحقيقة كان للنظام الاستعماري الأبوي وحكومته تأثير سلبي بالوجود النادر جدًّاً لمثل تلك المنظمات لتقوم بخدمة المواطنين ذاتيًّاً في القضايا التي تخصُّهم، وكان متوقَّعاً اتِّخاذ مبادرات منْ جانب الحكومة لقيام مثل تلك المنظمات. نعيش الآن ظاهرة سوف تصبح قريباً سمة للعصر، يلزم التعامل معها بعد الحرب، لأنَّ العديد منَ المستعمرات التابعة قد أخذت في تكوين هيئات حكوميَّة لتنمية المجتمع، مع وحدات لها في المراكز.

بالرغم منْ أنَّنا في الشركة الزِّراعيَّة والحكومة كنَّا شركاء إلَّا أنَّنا كنَّا على قناعة بعدم التدخل لأيّ منَّا في شئون الآخر. وكان لذلك آثاره السلبيَّة. المنظومة الإداريَّة منْ موظفي الحكومة في محليَّاتهم لمْ يكونوا وبقدر كبير مهتمين بكفاءة الزراعة في مراكزهم، لأنَّهم في الأساس تابعون لحاكم المديريَّة، وانحصرت مهامهم الأساسيَّة كليَّاً على أمور الإدارة السِّياسيَّة للمواطنين. ومع ذلك فإنَّ نفوذ أولئك الحكوميين المتنفِّذين كان أمراً حيويَّاً جدًّاً. وإذا ما قرَّر مفتِّش المركز في العمل بمعزل، فإنَّ الخطط الجديدة لقيام الحكومات المحليَّة قد تتكوَّن منْ مجالس قرى لا تكون لديها الرغبة في تناول قضايا الزراعة وربما يتمُّ تعيين شيوخ لا يصلحون للقيام بأيِّ دور في تنفيذ خطّط تحويل السُّلطات الزِّراعيَّة المباشرة إلى لجان المزارعين. ولمْ يكن هناك مهرب أو تفاد لذلك الوضع لأنَّه في واقع الأمر مثَّلت القرية مجموع المواطنين، والتي كان واجباً على الشركة والحكومة التعامل معها وإذا لمْ يتمْ التنسيق والتعاون فإنَّ النتيجة في النهاية ربّما تكون الفشل.

منْ جانب آخر فإنَّ الموظفين البريطانيين التابعين للشركة في المشروع بحكم صلاتهم الجيِّدة مع المزارعين كان يمكنهم أنْ يساعدوا كثيراً في التنمية الاجتماعيَّة. وكانت خلاصة ما توصَّلنا إليه بالطبع ضرورة أنْ تعمل الشركة والحكومة حسب خطَّة موحَّدة، ممَّا يتطلَّب قيام مجلس تنسيق للخطَّة وتوفير ميزانيَّة خاصَّة وموظفين لإنجازها.

مثل تلك المقترحات حسب نظرتنا يمكن أنْ توفِّر الفرصة للمتعلِّمين السُّودانيين

للعب دور في التخطيط والتنفيذ ممَّا سيخلق وسطهم شعوراً أعظم بارتباطهم وخدمة قضايا تنمية المجتمع، بدلاً عن شعورهم باستغلالنا لهم خاصَّة في الوظائف الكتابيَّة وهي ما توفَّرت لهم. ولكنَّنا حرصنا على إشراكهم في العمل مِنْ أجل إنفاذ الهدف الجديد في تحويل السُّلطات وضد استمراريَّة النظام القديم بوجوه جديدة مِنْ موظفين جدد.

لَمْ يحضر أيّ مدير مِنْ إدارة الشركة الزِّراعيَّة في إنجلترا لزيارة المشروع خلال السَّنوات الثلاث السَّابقة وقد كان صعباً جدَّاً خلال سنوات الحرب في لندن لمواطنين في خطِّ المواجهة (تمَّ خلالها التدمير الكامل بضربة مباشرة لمبنى الشركة في لندن)، كان صعباً عليهم في ذلك عام 1943م، تَقبُّل حرص بعضنا في السُّودان في الضغط لإحداث تحوُّلات مِنَ النوع المقترح في خطَّتنا. وحسب ظروفهم القاسية للغاية لَمْ يروا حاجة لتغييرات صعبة وواسعة المدى في إدارة مشروع الجزيرة، والتي انحصرت مهمتها الأساسيَّة في ظروف الحرب بالنسبة لهم في مواصلة إنتاج القطن. وفيما يتعلَّق باتِّخاذ أيّ إجراء مباشر حينها حول ما ورد في مذكِّرة مقترحاتنا، توصَّلنا إلى طريق مسدود– إلى لا شيء.

ومِنَ الأسباب التي أدَّت إلى إحساسنا بالحاجة المُلحَّة محليّاً للوصول إلى هدف أكثر تحديداً في الجزيرة كانت درجة تصاعد الحركة السِّياسِيَّة في السُّودان عموماً. وكان ضروريّاً حينها تقييم أهمِّيَّة الحركة السِّياسِيَّة.

كان السُّودان حينها في عام 1942م يُحكم بواسطة الحاكم العام البريطاني مع مجلس مِنْ كبار موظفيه البريطانيين في الخدمة المدنيَّة. ولَمْ تكن هناك ترتيبات رسميَّة لمشورة الزعماء المحلِّيين. ولكن الطبقة الصغيرة مِنَ المتعلِّمين السُّودانيين بدأت تعي ما يدور في العالم حولهم، مع شعورهم بضرورة لعب دور مِنْ أجل مستقبل بلادهم. الحدث الأوَّل الذي أثَّر عليهم عميقاً، كان توقيع الاتِّفاقيَّة المصريَّة البريطانيَّة عام 1936م، والتي تمَّ بموجبها اتِّخاذ قرارات هامَّة عن مستقبل السُّودان بواسطة الحكم الاستعماري الثنائي. وللمرَّة الأولى حينها ارتفعت أصوات تطالب بأنْ يُستشار السُّودانيون لتوضيح موقفهم مِنَ الاتِّفاقيَّة. في عام 1938م، تكوَّن

مؤتمر الخريجين للتعبير عن آرائهم فيما يخصُّ البلاد. وبما أنَّه لَمْ تكن هناك قنوات رسميَّة للتعبير السِّياسي، فقد أُعتُبِرَ مؤتمر الخريجين جمعيَّة ثقافيَّة تمَّ تحذيرها مِنْ ممارسة النشاط السِّياسي بواسطة السكرتير الإداري سير دوقلاس نيوبولد (Newbold). أبدى مؤتمر الخريجين اهتماما خاصّاً بمشروع الجزيرة، لإمكانيّاته في توظيف العديد مِنَ المتعلِّمين السُّودانيين، ومقدرتهم في تعبئة الشعور العام ضد السَّيطرة الخارجيَّة. ويعكس تعليق نيوبولد في عام 1940م الحالة آنذاك:

((لا أدري إذا ما كان مجلس الجزيرة الاستشاري على علم بالاهتمام الزائد الذي يبديه المتعلِّمون السُّودانيون بمشروع الجزيرة. بخلاف التماس واحد أو التماسين حقيقيين، برزت أخيراً عدَّة مقالات في الصُّحف أغلبها ناقد لنا. لا أودُّ رفع الإنذار بتوقُّع الإضرابات المحليَّة أو التأجيج بواسطة مؤتمر الخريجين، ولكن وإلى أنْ يكون للسُّوداني وبسرعة اسهام جاد ومشاركة أكبر في إدارة المشروع مقارناً بالعامل فإنَّنا سوف نواجه المشاكل قطعاً. إضافة إلى ذلك لدينا الآن معاهد فوق المرحلة الثانويَّة مِنَ التعليم الزِّراعي. هل يمكن أنْ يُحرم خريجوها مِنَ المشاركة في أكبر العمليَّات الزِّراعيَّة في السُّودان.؟))

مِنَ المناسب هنا التنبيه إلى الآثار المدمِّرة للظاهرة التي سادت ضمن تاريخ الإمبراطوريَّة البريطانيَّة في المستعمرات والبلدان التابعة لها. كموظفين بريطانيين في الشركة الزِّراعيَّة، كنَّا منغمسين في واجباتنا الزِّراعيَّة، ونقضي ساعات فراغنا بعد العمل داخل مجموعتنا الخاصَّة. لَمْ تكن لدينا أيّ علاقات مع المتعلِّمين السُّودانيين، أو معرفة حَتَّى القليل عن آرائهم ومثلهم ومقدراتهم ولَمْ تكن لديهم معرفة بما نقوم به في المشروع. كان يمكن أنْ نكون متعاونين بدلاً عن سوء الفهم المتبادل الناتج عن جهل لبعضنا البعض ممَّا أدَّى إلى تضخُّم الشكوك، والتي ما كان لها مطلقاً أنْ تبرز لو كانت هناك صداقات شخصيَّة مِنْ خلال العمل المشترك.

ولما كانت تحدِّيات الحرب، وإعلان الأطلسي قد جعلت البريطانيين أكثر تقبُّلاً للتغيير إلَّا أنَّها جعلت السُّودانيين في ذات الوقت أكثر شراسة في طلب التغيير. رفع مؤتمر الخريجين في أبريل عام 1942م مذكِّرة للحكومة تحتوي على قائمة مِنَ المطالب

وكان على رأسها حقُّ تقرير المصير بعد الحرب. ومطلب آخر بإلغاء إمتياز الشركة الزِّراعيَّة، ومطلب ثالث زيادة سودنه الوظائف. تمَّ رفض المذكِّرة مباشرة وتصادف أنْ حدث بعد أيَّام قليلة مِنْ ذلك أنْ مرَّ سير كريبس (Cripps) زعيم مجلس العموم البريطاني عبر السُّودان في طريقه مِنْ مأموريَّة بالهند راجعاً إلى إنجلترا. وقد نصح (نيوبولد) بضرورة التكوين المباشر لمجلس استشاري، وتحدث للصحافة المحليَّة قائلاً:

((كلُّنا ننظر إلى المستقبل. السُّودان يلعب دوره في الحرب العالميَّة بطريقة جيِّدة جدَّاً، ممَّا يؤهِّله إلى مكانة في العهد الجديد، والذي نأمل رؤيته في العالم عندما نقضي على القوى الشريرة. هناك العديد مِنَ الأمور الواجب إنجازها: وربما يجب علينا القيام بها بأسرع ممَّا كنَّا عليه في الماضي.))

في سبتمبر مِنْ ذلك العام قدَّم (نيوبولد) مذكِّرة للمجلس حول استطلاعه وتقصِّيه لنموّ وتطوُّر الآراء السِّياسيَّة في السُّودان، وعن التوجُّهات الجديدة في الفكر الاستعماري في التحوُّل مِنَ السُّلطة المسيطرة الكاملة إلى الشراكة وقدَّم خلاصة بوجوب الإسراع بالسُّودان للحاق بتلك القوى والتوجُّهات. واقترح التوسُّع في تفويض الحكومات المحليَّة والتسريع بالسَّودنة مع النظر في تكوين المجلس الاستشاري لشمال السُّودان. وصدر أمر بتكوين المجلس الجديد تمَّ توقيعه في سبتمبر 1943م. وعقد جلسته الأولى في مايو1944م.

بينما كان مجلس إدارة الشركة الزِّراعيَّة في لندن بعيداً عن مسار الأحداث في السُّودان، كانت الحكومة مهتمَّة وبشكلٍ متزايد بأنْ تكون إدارة مشروع الجزيرة أكثر قرباً والتصاقاً بقدر الإمكان للاهتمام بمستقبل البلاد. وللحدِّ والتقليل مِنْ شكوك المواطنين حول الموضوع، ولتوفير الحدِّ الأقصى لحُرِّيَّة العمل، قرَّرت الحكومة في 1944م (التَّاريخ الثاني لإمكانيَّة إنهاء امتياز الشركة السُّودانيَّة حسب اتِّفاقيَّة 1929م)، إخطار الشركات بأنَّ الحكومة لا ترغب في تجديد إمتيازاتها بعد عام 1950م.

لَمْ يكن هنالك شكّ حول الترحيب السِّياسِي بتلك الخطوة في السُّودان. وعبّرت

الشركة عن أسفها لإنهاء الشراكة مع الحكومة والتي كان العديد ينظر لها كمثال يحتذى لتنمية البلاد، ولكنَّها تفهَّمت الاعتبارات الاجتماعيَّة والسِّياسيَّة التي حددت قرار الحكومة وأبدت الشركات استعدادها للتعاون مع الحكومة، بقدر ما يتوافق ذلك مع مصالح المساهمين، في تطوُّر ومسار السِّياسات خلال الفترة المتبقِّية مِنْ سنوات الامتياز.

وللمفارقة، فإنَّه في الوقت الذي كانت فيه الشركة تنهي أعمالها في عام 1950م. تباطأت خطوات مستقبل التغيير السريع نحو التطوير. فيما يتعلَّق بمقترحاتنا في مذكرتنا لعام 1943م، والتي كانت تعبِّر عن الآراء المتبادلة فيما بيننا ومسئولي الحكومة المحلِّيين، فإنَّه أصبح مِنَ الممكن تطبيق محتوياتها بقدر ما كإصدار قرار حول تفويض السُّلطات بصورة مشتركة في عام 1945م بواسطة (بردين) (Bredin) بوصفه مديراً لمديريَّة النِّيل الأزرق وبواسطتي وقد عُيِّنت حينها مديراً للشركة الزِّراعيَّة، وكان ذلك تعبيراً عن تعاوننا المستمر مِنْ أجل ذلك الهدف. ولكن برغم ذلك القرار الذي يُلقي على مسئولي وموظفي الحكومة والشركة الزِّراعيَّة العمل المشترك لتطوير مجالس القرى مع الاهتمام المشترك للحفاظ على الكفاءة الزِّراعيَّة في ذات الوقت، ورغم عِظم وأهمِّيَّة تلك السِّياسَة الجديدة إلَّا أنَّ تمويلها بقي خارج نطاق إرادتنا.

حاول (بردين) الحفاظ على المبادرة ولكن رجع إلى مناقشات جرت قبيل الحرب رأت تكوين مجلس إدارة محلي وإقامته ليخلف إدارة المشروع الحاليَّة فوراً بعد عام 1950م. ولكن الاقتراح تناقض مع المجلس الاستشاري لمشروع الجزيرة بالخرطوم، بوصفه المسئول الأوَّل عن صياغة سياسة الحكومة مع مجلس مديري الشركة الزِّراعيَّة بلندن. وكان صعباً التوقُّع مِنَ الحكومة المركزيَّة، وخاصَّة السكرتير المالي للوصول لأيِّ قرار حول شكل الإدارة بعد عام 1950م، وكلّ ما تحصَّل عليه (بردين) السماح له بتكوين مجلس مساعد باسم لجنة الجزيرة المحليَّة بصلاحيَّات رفع مقترحاتها إلى مجلس مشروع الجزيرة الاستشاري، آخذة في الاعتبار الخطوط العريضة للسِّياسة التي وُضعت بواسطة مجلس الإدارة مع عدم اختصاصها لمناقشة أيّ أمر يؤثِّر على الاتِّفاقيَّة مع الشركة الزِّراعيَّة بدون التفويض المسبق

مِنْ مجلس الجزيرة الاستشاري. كان كلُّ ذلك منطقيّاً، وصحيحاً وسليماً، لكنَّه كان وبحذق يهدف إلى إفشال وقتل السِّياسَة التقدُّميَّة المتسارعة.

ولا تفوت القارئ الملاحظة بأنَّ السعي للتخطيط الاجتماعي ظلَّ مستمرَّاً لمصلحة المزارعين، ولكن ليس بواسطة المزارعين أنفسهم. كان موظفو الشركة في لحظات مِنْ خبثهم وانتقادهم للمزارعين يتحدَّثون عن أنَّ المزارعين مجرد شركاء لفراشهم. وفي عام 1938م كتب روقمان (Rugman) عن مشروع الجزيرة ((شريك واحد(الشركة) كان نشطاً والشريك الثاني(الحكومة) كان خامداً جدَّاً، أمَّا الشريك الثالث (المزارعون) فإنَّه نشط ولكنَّه في الوقت الحالي متبلِّد)). وحقيقة هَدَفَ نظام مجالس القرى لمنحهم دوراً أعظم مسئوليَّة في إدارة محليَّاتهم، ولكن عند تكوين جمعيَّة الجزيرة المحليَّة كان يتمُّ تعيين اثنين كممثِّلين للمزارعين بواسطة (بريدن) كخطوة أولى نحو الالتزام بسياسة الحكومة في المركز. وكان الاثنان المعينان مِنَ الأعضاء المحترمين في الحكومة المحليَّة. وحَتَّى ذلك الحين لَمْ يحدث ما يدحض افتراضاتنا بأنَّ الحكومة والشركة سوف يُحدِّدان مجرى التطوُّر وما زلنا ندرك جيِّداً ما فيه منفعة المزارعين.

عام 1946م سوف يُذكر دائماً في الجزيرة بأنَّه عام صحوة المزارعين، حين تجاهلوا مُتَحدّين الخطط المعدَّة للتنمية الاجتماعيَّة مع رفضهم المطلق لأيِّ حديث حول تمثيلهم عبر الحكومات المحليَّة. فقد أوضحوا بصرامة وإصرار بأنَّ مصلحتهم الأساسيَّة تتمثَّل في المزيد مِنْ قسمة العائدات وبرزت العديد مِنَ الأحداث التي دفعت بذلك الانفجار في قصَّة تاريخ مشروع الجزيرة.

كان أهمُّ تلك الأحداث التغيير الذي أحدثه مشروع الجزيرة نفسه. خلال الجيل السَّابق كانت المجتمعات المحليَّة بسيطة ومعزولة. المواصلات بالدواب والزيارات لَمْ تتعدَّ القرى المجاورة، وانحصر التعليم في حفظ القرآن، مع الجلد في حالة عدم الانتباه. وللعلاج مِنَ الأمراض لجأ الأهالي إلى علماء الدِّين. وكلّ الاحتياجات كان مصدرها المنتجات المحليَّة تتحكَّم فيها العادات التي كانت نتاجاً لحياة قاسية. كانت النُّقود نادرة. مُعظم القرى كانت تتكوَّن مِنْ أحفاد زعماء مِنْ أسرة واحدة وما

يزال بعض أولئك الجدود أحياء يُرزقون. الاحترام كان مغروساً في تعاملات أفراد الأسر، وفيما عدا العواطف الطبيعيَّة والفخر بالشرف فإنَّ حياة الفرد الخاصَّة لا يمكن تحقيقها بسهولة خارج نظام الأسرة. الطاعة كانت متوقَّعة ومقبولة ولا أحد يتردَّد في جلد وعقاب المخالفين.

ولكن كلَّ شيء قد تغيَّر. وكان ذلك يشبه التغيير الذي حدث في المجتمع الانجليزي في القرن التاسع عشر، ولكنَّه حدث هنا بوتيرة أسرع. تمَّ قبول سُلطتنا المباشرة بشكلٍ طبيعي في سنوات المشروع الباكرة، وكنَّا بطيئين في إدراك الكيفيَّة التي تضاءلت فيه النظرة الأبويَّة لتصبح متخلِّفة ورجعيَّة. وخلافاً للماضي لَمْ تعد القرى معزولة، وصارت العربات و(اللواري) تجوب كلَّ الأصقاع وأصبح النَّاس يقومون بزيارة الأسواق المتنامية في المدن بشكلٍ منتظم، وأخذت التِّجارة في الازدهار محفِّزةً لإحتياجات جديدة، دافعةً بمفاهيم لمستويات أعلى وممكنةً للمعيشة. ودخل تطوُّر المدن المرحلة الأكثر ازدهاراً وتعقيداً. أصبح التعليم مطلباً عاماً، ليتحصَّل الأبناء على وظائف هامَّة وبمُرتَّبات أعلى، لَمْ يعد التعليم منحصراً في حفظ القرآن، ولكنَّه أصبح باباً مفتوحاً للتعرُّف على العالم، مشجِّعاً التحدِّي للمعتقدات السائدة بادئاً بتطوير نظرة الفرد الناقدة في الحكم على الأشياء. وظهرت الصُّحف لتخلق الرغبة في متابعة الأخبار في عوالم أخرى. وفَّرت الصُّحف وللمرَّة الأولى مجالاً للنقد في القضايا العامَّة بدلاً عن اهتمامات الماضي الفرديَّة. وكان لمثل تلك المؤثِّرات دورها في التساؤل حول فضيلة الطاعة. لقد أصبح مجتمع نصف المعرفة أقلَّ ترابطاً وأكثر قلقاً ممَّا كان، رافضاً بصورة متزايدة أوامر سنوات (الروضة) مع عدم الفهم للخلفيَّة المعقَّدة لمثل تلك الأوامر، وعدم وجود أيِّ مسئوليَّة في العلاقة بالقرارات. والأمر الهام أساساً كان يتعلَّق بشخصيَّة المزارعين أنفسهم. كانوا أناساً أشداء وحميمين، وعندما يتعلَّق الأمر بحماية عزتهم وأخلاقهم الطيِّبة وتدفعهم عواطفهم لحمايتها فإنَّهم قابلون إلى الاندفاع نحو التعصُّب والعنف. أنَّهم أذكياء ولكنَّهم يتشكَّكون في الدوافع ويتقبَّلون الشائعات. يضعون ثقتهم في الأشخاص أكثر منَ الأفكار.

كانوا فخورين وكانت ردود أفعالهم الأحسن في مواجهة التحدِّيات، التي تتطلَّب أحسن ما لديهم، ولكن سرعان ما يخمد ذلك فجأة. لَمْ يكونوا متأقلمين طبيعيّاً للروتين

المتواصل. يجنحون لحبِّ الظهور ويحتقرون البخيل لا يتحمَّلون النقاشات الطويلة ويفضِّلون الحسم. وفي النهاية كانوا كسالى كما هو متوقَّع في مثل ذلك الطقس. لَمْ يكن ازدهار الرق في أحرّ بلدان العالم مجرد صدفة، ففي شمال السُّودان ولعدَّة أجيال ظلَّ العمل مرتبطاً بالرقيق. ومهما يكن تخطيط الآخرين لخلق مجتمع يتكوَّن مستقبلاً مِنْ مزارعين جادِّين في عملهم بأنفسهم، إلَّا أنَّ بعض المزارعين كانوا يرون مِنَ الأفضل أنْ يصبحوا كبار مزارعين محترمين يستغلون الفائض مِنْ أموالهم مِمَّا يوفِّره لهم المشروع لإيجار آخرين للقيام بكلِّ عمليَّات زراعتهم.

واللافت الهام للنظر أيضاً التغيير الذي كان يحدث في حياتهم. نزلت عليهم كارثة الأزمة العالميَّة، قبل أنْ يتلاشى الطعم التقليدي لمجتمعهم السَّابق كليَّاً. حالات حُسن الحظِّ كانت غالباً ما تتبدَّل في الماضي، ولَمْ يكن جديداً ربط الأحزمة على البطون حَتَّى تتحسَّن الأمور. ولكن على كلٍّ كان الأمر محبطاً بمرارة. الاستثمار مِنْ أرباح القطن في السَّنوات الأربع الأولى شمل الماشية، ومشغولات الذهب والفضة للنساء أو في شراء الأراضي، ولكن بدأ بيعها تدريجياً. وبالرغم مِنْ أنَّ المحاصيل الغذائيَّة المرويَّة والسلفيَّات المنتظمة كانت تبدو لمنْ هم خارج المشروع منافع وفوائد لسعدوا بها لو كانت مِنْ حظهم. الالتزام بالنظام المتزايد في عمليَّات المشروع مع التواجد المستمر، مع الحاجة للحصول على عمالة، أو القيام بالعمل ذاتيَّاً مع صعوبة الابتعاد لمدَّة عن الحوَّاشة، رغم كلِّ تلك المعاناة والصعوبات ولا أرباح تجنى ممَّا جعل فترة الأزمة الاقتصاديَّة العالميَّة تاريخاً لا يُنسى بسهولة. ربّما كانت تلك الأموال مقبولة حينها فلسفيّاً ولكن الذاكرة اختزنتها كواجب نحو المجتمع، وبالتأكيد كردِّ جميل للحكومة والشركة الزِّراعيَّة لمواقفهما الصلبة التي استحقَّت الاعتراف بها.

في العديد مِنَ الحالات التَّاريخيَّة المشابهة، لَمْ يكن تدهور حظوظ مزارعي الجزيرة للحضيض سبباً للصوت العالي، ولكن عندما يحدث تغيير نحو الأفضل يجعل قبول ما حدث في الماضي مِنْ تصرُّفات يبدو غير ذي معنى، خاصَّة عندما يكون التدقيق في ذلك التحسُّن المتوقَّع مدعاة للإحباط.

كان التدقيق بسبب الحرب. ولَمْ يكن في تلك المرَّة متعلِّقاً بتدهور الإنتاجيَّة

والأسعار. على النقيض، كانت الأرباح حسب السِّجلات متزايدة، الشيء الذي كان يشكِّل في جانب منه أمراً مزعجاً للمزارعين، لأنَّهم كانوا يفترضون بأنَّهم مادياً أحسن حالاً، بينما في واقع الأمر أصبحت كلُّ المتطلَّبات غالية جدَّاً. المواد الاستهلاكيَّة أصبحت قليلة جدَّاً، ممَّا أفرز السُّوق السوداء وارتفاع الأسعار. وأصبحت العمالة تبحث عن مخارج أُخرى بديلة خلقتها ظروف الحرب، وكلُّ الأموال الفائضة في أيدي المزارعين كانت تطارد بضائع يندر الحصول عليها مع قلَّة العمالة، ممَّا أدَّى إلى ارتفاع التضخُّم.

شكاوي المقاهي عمَّت مجتمع المزارعين. كان جميلاً جدَّاً أنْ تتحدَّث الحكومة والشركة حول الاستغناء عن الاستهلاك مع الإدخار والعمل بمجهودات أكبر كحلٍّ لمشكلة التضخُّم، ولكن كان كلُّ ذلك مريراً وقاسياً في الوقت الذي تُنتظر فيه فرصاً لحياة أفضل وأوقات راحة أوسع. هل نسي أيّ فرد ما عاناه المزارعون خلال سنوات الأزمة الاقتصاديَّة العالميَّة؟ كانت الأوضاع جيِّدة للتُّجار ورؤساء المصالح الحكوميَّة. كانت مجموعة منهم تعدّ قوائم التموين والمجموعة الأُخرى تقوم بتوزيعها ولَمْ يحدث نقص لأيٍّ منهما. هل كان المزارعون ينالون حقوقهم؟ بعضهم كان يقول بأنَّ أسعار بيع القطن عمليَّة مفبركة وكان هناك الكثير مِنَ الشائعات بأنَّ أموالاً ضخمة محفوظة في مكان ما ضمن مال احتياطي، أو كانت محفوظة منْ أجل تنمية اجتماعيَّة. وإنْ كانت هناك أيّ أعمال مِنْ أجل التنمية الاجتماعيَّة مِنَ الأحسن البدء محليّاً. يمكن للمزارع الذهاب إلى المكتب المحلِّي للمشروع لمراجعة حساباته إذا ما كان مفتِّش القسم التابع له في حالة رائقة. ولكن المكتب الفرعي لن يوضِّح أو يناقش مع المزارع الحساب المشترك وأسعار بيع القطن، وفي مثل تلك الحالات يوجِّهون المزارع للذهاب لمكتب رئاسة الشركة ببركات، الذي لا ينشر مطلقاً أيّ شيء خلاف حسابات شركتهم، ومع منْ يتعامل معهم المكتب، لأنَّه لَمْ يكن هناك أيّ تنظيم يُمثِّل المزارعين.

ذلك النوع مِنَ الاحتجاجات أثَّر على قسم آخر مِنَ المجتمع. بعد رفض الحكومة لمطالب مؤتمر الخريجين في عام 1942م، انقسم المؤتمر إلى فريقين. كانوا جميعاً محبطين ولكن بينما قرَّر فريق منهم (والذي كوَّن فيما بعد حزب الأمَّة) كان أغلبهم

في وظائف عليا في الحكومة. قرَّر حزب الأمَّة التعاون مع الحكومة نحو التطوُّر السِّياسي. أمَّا الفريق الآخر (والذي كوَّن فيما بعد حزب الأشقاء) أظهر عدم ثقته، بأنَّ البريطانيين لن يسلموا السُّلطة السِّياسيَّة. وشكَّل ذلك الفريق معارضة للحكومة، التي كانت تدَّعي بأنَّهم يُمثِّلون فقط مجموعة صغيرة منْ سُكَّان المدن، ولا يُمثِّلون القبائل وسُكَّان الريف. وكان المشهد بالنسبة للمواطنين في القلب الاقتصادي للسُّودان في الجزيرة، والذين لَمْ يكونوا راضين عن أحوالهم وعن تمثيلهم القبلي، وفي ذات الوقت كانوا يسعون كطبقة للمزارعين لخلق وجود ونفوذ يحقِّق دوراً أكبر في تحديد أمور حياتهم، ممَّا أثار مباشرة تعاطفاً طبيعيّاً ومدخلاً لإبراز قوتهم. ولَمْ يمرّ وقت طويل عندما بدأ حزب الأشقاء مساعدة بعض المزارعين لتكوين تنظيم خاصٍّ بهم، قبل وقوع حادثة منحتهم الفرصة المناسبة لاستغلالها.

نذكر، ممَّا سبق، بأنَّ الحكومة سبق وتكرَّمت بإعفاء المزارعين منْ ردِّ المديونيَّات المستحقَّة للحكومة منَ المزارعين لحسابات موسم 30–1931م، واعتبرته رأسمالاً لحساب مال رعاية المزارعين. تراكمت أرباح ذلك الحساب، وشعر (بردين) بضرورة أنْ تتمَّ مشورة المزارعين أنفسهم حول صرفها. ولكن الآليَّة الوحيدة للمشورة تمثَّلت في الحكومة المحليَّة وكان المسئولون الرئيسون فيها منَ المزارعين. دعا ممثِّل جنوب الجزيرة، وكان أحد اثنين يُمثِّلان المزارعين في لجنة الجزيرة المحليَّة الحديثة التكوين وبصفته تلك دعا لاجتماع لممثِّلي المجالس المحليَّة، وحدث أنْ تجمَّعت أعداد غفيرة منْ جماهير المزارعين. وبينما كان أعضاء المجلس يتجادلون حول توزيع مال الرعاية الاجتماعيَّة، لبناء المساجد والمدارس في قراهم، وأثناء جدالهم سرت أصوات وسط الجماهير خارج الاجتماع متَّهمة أعضاء الاجتماع بنهب وتوزيع مال الرعاية بينهم. وسادت موجة منَ الهرج ووصلت الرسالة بقوَّة للسُّلطات حول كم كان الجهل حليفاً ماكراً.

شعرت أنا كمدير للمشروع ومستر (بردين) حاكم مديريَّة النِّيل الأزرق بضرورة طمأنة المزارعين وكان علينا أنْ نكشف لهم بأنَّ مبلغاً مقداره 1،300،000جنيهاً مصرياً قد تمَّ حفظه بدقَّة وبنظرة أبويَّة لمصلحتهم في صندوق مال الاحتياطي، وما زال المبلغ في الحفظ والصون. كانت النتيجة مثيرة للغاية. خلال أسبوع ومع بداية

موسم الزراعة، أقسم 90% منَ المزارعين على التوقُّف عن زراعة القطن إلَّا بعد استلام وتوزيع كلِّ ذلك المبلغ. وكان ذلك أوَّل إضراب في الجزيرة. قليل منَ المُنظمين للإضراب لَمْ يُعرف لهم أيّ دور سابق أو أهمِّيَّة في المشروع.

تمَّ رفع الإضراب بعد توسُّط جمعيَّة سودانيَّة تابعة للمجلس الاستشاري لشمال السُّودان الذي تكوَّن حديثاً، أوصت الجمعيَّة بصرف 400،000 جنيهاً مصرياً منْ مال الاحتياطي ليضاف إلى أرباح ذلك العام. وكان هناك تبرير لسداد بعض الدِّيون، مع الوضع في الاعتبار المبالغ الكبيرة التي تمَّ تحويلها إلى المال الاحتياطي خلال سنوات الحرب. منْ ناحية اقتصاديَّة كان صعباً الابتهاج بالصرفيَّات، لأنَّ التضخُّم حينها كان يلتهم جلّ قيمة تلك المبالغ. ولكن الأتوقراطيَّة الاقتصاديَّة المتحكّمة اتَّخذت موقفاً يخالف طبيعتها. إنَّ فكرة تكوين مجلس استشاري تنطوي على الرغبة في إشراك المواطنين لاتِّخاذ القرارات السِّياسيَّة، وإذا ما كان التصرُّف الأوَّل رفض توصية المجلس فكيف لهم تعلُّم المسئوليَّة؟ حقيقة كيف؟ ليس فقط تجاه المجلس الاستشاري، لأنَّه أصبح واضحاً بأنَّ تنظيماً مركزيًّاً للمزارعين يجري تكوينه والاعتراف به.

وبينما كان عَام 1946م يطوي أيَّامه الأخيرة وضح جليًّاً بأنَّ مرحلة (الروضة) قد انطوت. مع الإنهاء المرتقب لامتياز الشركة الزِّراعيَّة، ومشكلة تركيبة وهيكلة المجتمع المستقبلية.كما برزت العديد منَ المشاكل التي تدعو لاتِّخاذ قرارات بشأنها. والقرارات منذ ذلك الحين وصاعداً سوف تشارك في اتِّخاذها قوتان جديدتان، السِّياسيون والمزارعون. وبدأ نهر الجزيرة سريانه منَ السَّهل المنبسط نحو الشلال. أمَّا بالنسبة لنا نحن الإداريين والذين ظلّلنا نفخر بالنجاح الفني والمادي، كنَّا نرى بأنَّ المشكلة الكبرى المقبلة، كما يحدث في الصناعة البريطانيَّة، تتمثَّل في مشكلة العلاقات الإنسانيَّة.

الفصل الثامن عشر

واقع الحال

الاختلاف في الآراء بين المُمثِّلين الأساسيين قد توسَّط خشبة المسرح في الجزء الأكبر مِنْ هذه القصَّة. ولا بُدَّ مِنْ ملء المجال، الآن بتفاصيل أوفى عن الجمهور وبالمناظر الخلفيَّة للمسرح. لقد تمَّ عرض بعض تلك التفاصيل خاصَّة في الفصل الثامن، ولكن يستحسن تجسيدها لتعكس الشعور بأهمِّيَّة الوعي المستمر للعلاقات على مستوى المزارع.

على أساس تلك العلاقات، برغم ضغوطات المستويات العليا، اعْتُمِدت رسالة المشروع الأخلاقيَّة.

ولمّا كان على قدامى الإداريين بالمشروع تحديد جوهر تلك العلاقة لتنوير الإداريين الجدد، ظلّوا يركِّزون على الموجِّهات التَّالية:

1. المزارع مستأجر الحوَّاشة، وليس عاملاً فيها.
2. الصبر مفيد. لا تفقد أعصابك لا تسئ إلى المزارع أو العُمَّال. لا تضرب أحداً بالمرَّة.
3. أنْ تكون دائم الإصرار على مستويات عالية مِنَ الأداء، وأثبت على موقفك.
4. يجب أنْ تقفَ بنفسك على الأداء، ولا تأخذ الأمور على أنَّها مؤكَّدة دون الوقوف عليها.
5. حاول إبداء الاهتمام بالأفراد.

6. تحقَّق وتحري الدقَّة في أيِّ شكوى.

7. إلى جانب أداء واجباتك، طوِّر ما يمكن مِنَ الاهتمامات العديدة بمشروع الجزيرة.

الناقد للأبويَّة يمكن أنْ يبتسم لتلك التعليمات البديهيَّة المُتضمِنة توجيهات لتهدئة الأعصاب. ولكن لا يمكن لذلك الناقد ازدراءها. ما دامت هناك ضرورة لوجود الأب الموجِّه. تظلُّ تلك الموجِّهات مبعثاً للثِّقة. والعمل بتلك الموجِّهات، تعتمد عليه بقدر كبير، أسرار النجاح. أحد مخاطر تفويض السُّلطات تمثّل في اختفاء تلك الموجِّهات.

القادمون الجدد مِنْ مُفتِّشي الغيط في السَّنوات الأخيرة والمزارعون مِنْ مُستأجري الحوَّاشات الجدد، يدخلون بذلك بيئة وظروف عمل مختلفة عن أيَّام الريادة الباكرة للمشروع. لقد فقدنا بعض الألق الذي كان جاذباً للمجموعات البسيطة، خلافاً لما أحدثه التطوُّر مِنْ ضغوط ولكن تمَّ اكتساب بعض الحيويَّة، نتيجة اللقاءات الأسبوعيَّة بين مُفتِّشي الغيط والمزارعين لمعالجة مشاكل الإنتاج العمليَّة.

شهر يونيو يعدُّ الشهر الوحيد للراحة في الغيط. بينما يعمل موظفو الحسابات في مكاتب المشروع ساعات إضافيَّة لرصد نتائج الموسم المنصرم، تبقى الأرض الكالحة البور في انتظار الأمطار. لتبدأ الدَّورة الزِّراعيَّة في يوليو وهو شهر التحضيرات النهائيَّة وما يتبع ذلك مِنْ حركة دائبة استعداداً لوصول مياه الري للحوَّاشات خلال الأيَّام العشرة الأخيرة مِنَ الشهر مع بعض فترات توقُّف قصيرة، إلى أنْ تنتهي عمليَّات الري في نهاية مارس. وفترة الخريف مِنْ يوليو وحَتَّى سبتمبر تمثِّل الفترة الأكثر جهداً وتركيزاً.

أوَّلاً: لا بُدَّ مِنْ حفر التُّرع بطريقة سليمة تضمن عدم تصدُّعها لتروي وحدة مِنْ تسعين فداناً للقطن والذُّرة. وداخل تلك الوحدة فإنَّ كلَّ عشرة أفدنة مِنَ الحوَّاشة تتطلَّب تحضيرات إضافيَّة: بين كلِّ ثلاثين ياردة يتمُّ تحضير قنوات (سرابات) صغيرة لكلِّ المساحة المزروعة وبمحازاة تلك القنوات يتمُّ رفع أكوام كحاجز مِنَ التربة بين مساحات متساوية في زاوية قائمة وترفع مرَّة أخرى بعد كلِّ 15 سرابة

ويتم تأمينها وتوصيلها. وبذلك يكون قد تمَّ تحويل الحوَّاشة وتقسيمها إلى مربعات صغيرة منتظمة عددها 192 مربعاً، والتي يمكن ريّها بالتساوي. وبالنظر مِنَ الجو يبدو كلُّ الغيط كقطعة ضخمة مِنْ أوراق المربعات.

تتدفَّق مياه الري أوَّلاً على أرض الذُّرة، فقط لفترة عشرة أيَّام لري وزراعة الذُّرة، وبعدها يجب على المزارع الإسراع لري وزراعة مساحة قطنه قبل العاشر مِنْ أغسطس، لتفادي مرض السَّاق الأسود، ويجب الفراغ مِنْ ذلك بنهاية الشهر، لتفادي تدنِّي الإنتاجيَّة، وخاصَّة درجة الفرز. وبالنظر لنظام الزراعة حسب التنظيم المركزي، فإنَّ مواعيد موسم الزراعة وتواريخها تعني وجوب زراعة 100،000 فداناً ذرة وريّها خلال الفترة مِنْ 25 يوليو إلى 10 أغسطس، وزراعة 200،000 فداناً قطناً في الفترة مِنْ 10 أغسطس وحَتَّى 31 أغسطس. ولكي يتمَّ ذلك في كلِّ حوَّاشة لا بُدَّ مِنْ تنظيم الزراعة والري حسب برنامج وجدول زمني لكلِّ وحدة، وفي كلِّ وحدة لعدد محدّد مِنَ الحوَّاشات لأنَّ القنوات والتُّرع غير مصمَّمة للري دفعة واحدة. توزيع القنوات بتلك الطريقة ليس لتفادي المستويات الفائضة للمياه، ولكن لضمان استمراريَّة التدفُّق ممَّا يعني دورة ري منتظمة.

كانت زراعة البذور يدويَّة. كان الكبار يفتحون حفراً صغيرة (بالسلوكة) في التربة المرويَّة المبلَّلة وتبعد كلُّ حفرة عن الأُخرى بمقدار 2 قدم بين السَّرابات، ويتبع الأطفال كبارهم ليضعوا حفنة مِنْ بذور القطن في تلك الحفر، ويهيلون عليها التربة بأرجلهم. وبمجرد الانتهاء مِنْ عمليَّة زراعة البذور، تبدأ عمليَّة عزق الحشائش غالباً بواسطة منجل (هولندي) طويل. الحشائش المتنامية في التربة المبلَّلة يجب إزالتها بأسرع ما يمكن. على المزارع حشّ ونظافة مساحة خمسة أفدنة ذرة، وعشرة أفدنة قطناً. وهنا يبلغ الطلب على العمالة ذروته. وبعد ثلاثة أسابيع مِنْ بذر القطن تتمُّ عمليَّة فرد وتقليل البادرات باقتلاع كلِّ ما زاد عن ثلاث بادرات قطن في كلِّ حفرة، ويتبع ذلك إعادة رفع وتأمين السَّرابات. ومرَّة أُخرى العمليَّات تسابق الزمن، لأنَّه قد حلَّ ميعاد الرّيَّة الثانية للقطن، تنمو الحشائش خلال تلك الفترة، ليتمّ حشها مرَّة ثانية، وتستمر عمليَّة الحشّ ثالثاً ورابعاً بعد مواعيد الري، ويستمرُّ الحال إلى أنْ تكبر نباتات القطن وتغطِّي ظلالها الأرض تحتها. وتستمرُّ نفس عمليَّات الحشّ مع

مساحات الذُّرة إلى أنْ يكتمل نموّها.

ووسط كلِّ ذلك الكم مِنْ زحمة العمل، كان لا بُدَّ مِنْ تحديد بعض الأيَّام لمراجعة الأراضي التي كانت مزروعة قطناً في الموسم السَّابق، لاقتلاع بقايا القطن والبادرات (البروس) التي قد تخضّر وتنمو عشوائياً بالأمطار، ممَّا قد يؤدِّي إلى انتشار الإصابة بأمراض السَّاق الأسود وتجعُّد الأوراق. وتظلُّ زراعة اللوبيا متأخِّرة لحين الفراغ مِنْ عمليَّات القطن والذُّرة ولانغماس المزارعين فيهما، ومع ذلك فإنَّ اللوبيا أيضاً تتطلَّب الإسراع بزراعتها. وإذا لَمْ يكتمل نموّها بنهاية سبتمبر، فإنَّ إنتاجها سوف يكون ضئيلاً لأنَّها لن تحصل على ري بعد نهاية ديسمبر عندما تُخصَّص المياه العزيزة المخزونة للقطن فقط.

يُعدُّ فصل الخريف فترة نشاط وجهود مكثَّفة، وإذا ما تمَّت العمليَّات على ما يرام، يبدو الارتياح والغبطة بمشهد اخضرار ونموّ نباتات المحاصيل مغطِّية التربة الكاكاويَّة اللون بصفوف مِنْ نباتات منتظمة سليمة وقويَّة. تلك هي الأيَّام التي يتغنى ويترنم فيها المزارعون أثناء عملهم يحدوهم الأمل وهم يرقبون تجمُّع السحب تغطِّي السماء وتهب النسائم الباردة.

ولكن هناك أيَّام آخر، حين تكون الطبيعة والإنسان فيها أقلّ مواءمة. وهي الأيَّام التي تختبر فيها شخصيَّات مُفتِّشي الغيط والمزارعين. الأمطار الغزيرة مفيدة عندما تهطل باكراً ومضرَّة عندما تهطل متأخِّرة، ممَّا يسبب ربكة في سير برامج العمليَّات الزِّراعيَّة. عادة ما يكون الصباح صحواً، وتحدث العواصف والأمطار ليلاً، ويظلُّ مشهد النباتات جميلاً ويمرُّ مفتِّش الغيط فوق حافة التُّرع في عربته (الموريس) 8 (بدلاً عن جولات الحصان الماضية) بين الحقول ليراقب الموقف والنباتات وقد علاها رذاذ الطين الأسود، أو تجمُّع المياه الفائضة في أركان الحوَّاشات لتغمرها. حينها لا بُدَّ مِنْ اتِّخاذ قرارات سريعة لتعديل برنامج الواجبات. ما هو مقدار المياه التي يجب إيقاف صرفها مِنْ قنوات الري؟ في أيّ اتِّجاه يمكن تصريف الفائض مِنَ المياه، لأنَّ القنوات قد تنهار إذا لَمْ يتمْ توجيهها إلى بعض الحوَّاشات؟ ومنْ مِنَ المزارعين يجب عليه رقاعة وإعادة زراعته؟ ومنْ هم المزارعون الذين يمكنهم



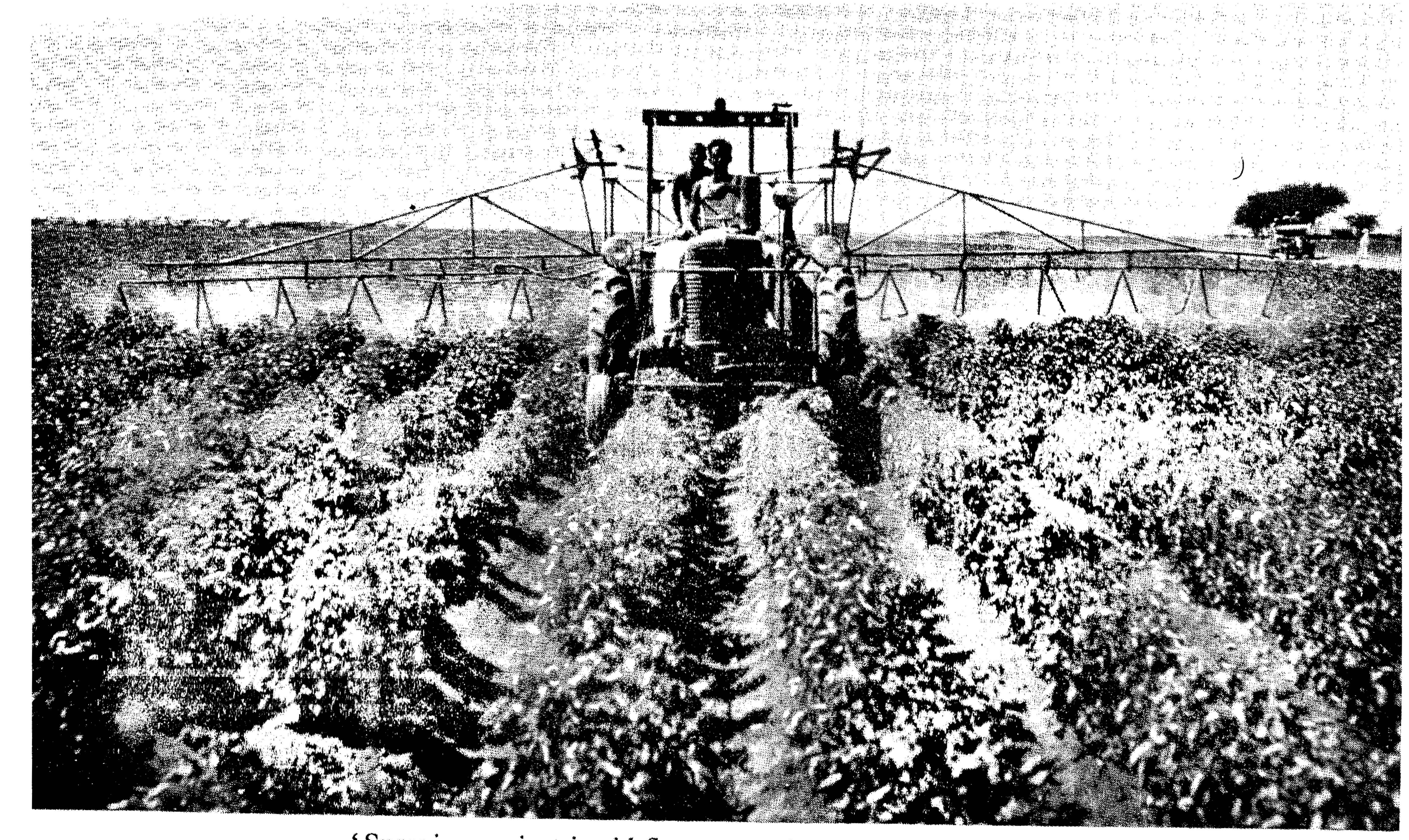
‘Planting was done by hand with the traditional sowing stick’

PLATE IX

الزراعة بالسلوكة ، صورة رقم 9

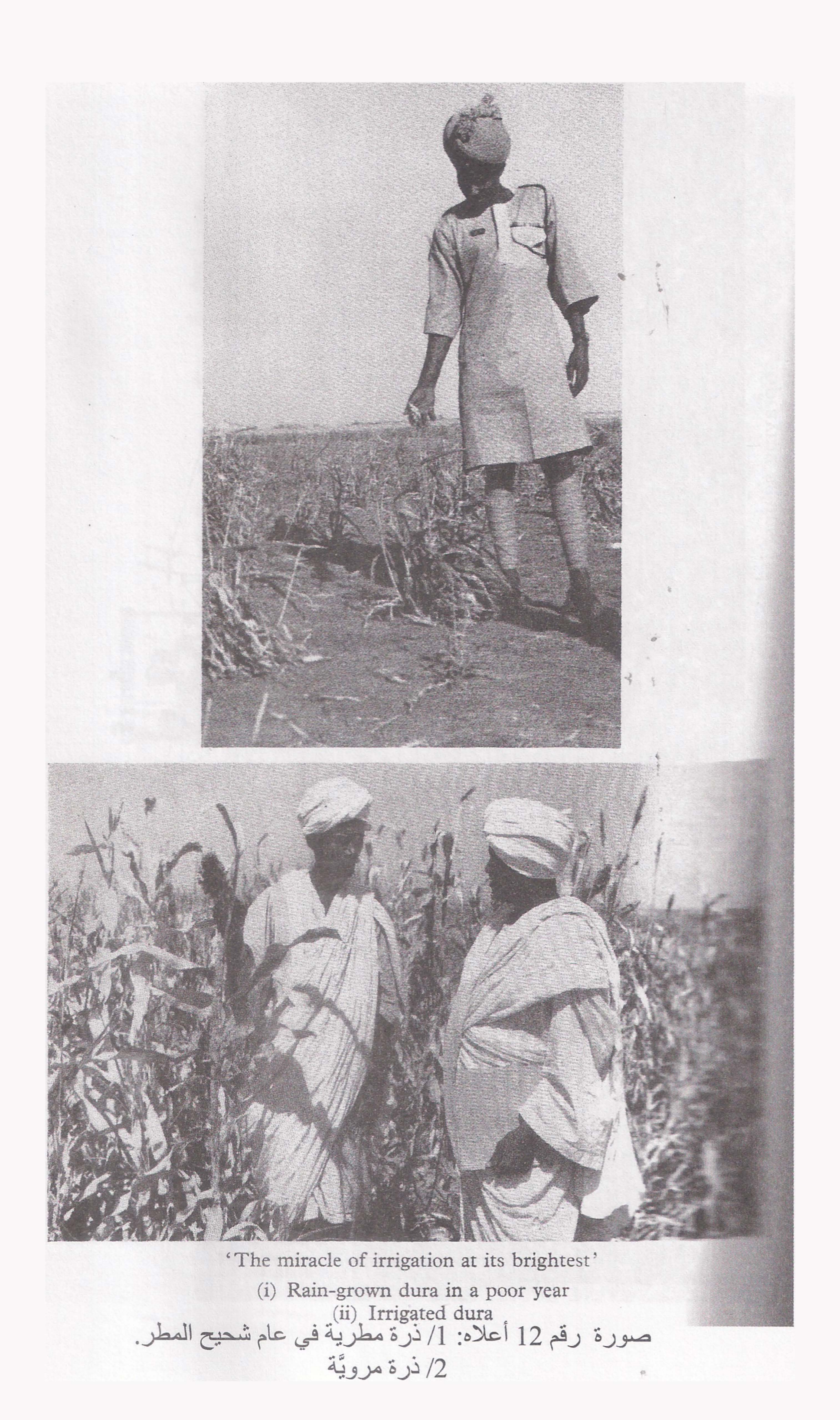


الحش اليدوي، صورة رقم 10



‘Spraying against jassid fly came to be a routine operation’

رش حشرة الجاسيد، أصبحت عملية روتينية ، صورة رقم 11



‘The miracle of irrigation at its brightest’

(i) Rain-grown dura in a poor year

(ii) Irrigated dura

صورة رقم 12 أعلاه: 1/ ذرة مطرية في عام شحيح المطر.

2/ ذرة مرويَّة

الاستفادة مِنْ مياه الأمطار لزراعة بذورهم قبل حلول مواعيد البرنامج المعدّ لذلك؟ على جميع المزارعين الحضور الفوري لسحب وتصريف المياه. مثل ذلك الحدث الذي يسبب ربكة في البرنامج عادة ما يتضرَّر منه كسالى المزارعين المتخلِّفين عن أداء واجبهم بالحشِّ في مواعيده خلال فترة الجفاف قبل هطول الأمطار، وإذا لَمْ يتحرَّكوا بسرعة للعزق فإنَّ الحشائش قد تطغى وتقضي على محاصيلهم، وترفع أجور العمالة- وتؤثِّر سلباً وبشكلٍ كبير على إنتاجيتهم.

على مفتِّش الغيط الاتِّصال بالقرى للقيام السريع بتنفيذ الإجراءات والتعديلات في برامج الري، كما عليه الاتِّصال بقسم الري للعمل على تخفيض كميَّات المياه في التُّرع التابعة له بأسرع ما يكون. وقد يحدث أنْ يخطره أحد المزارعين بأنَّ إحدى التُّرع قد تهدَّمت، وعليه حينها سرعة إيجاد العمالة لإصلاحها. وفي تلك الأثناء قد تكون القرى نفسها قد غُمرت بمياه المطر، ممَّا قد يتسبَّب في أضرار لمنازلهم ومواشيهم، مِمَّا يصرفهم عن التفكير في الحوَّاشات.

وعادة ما تكون للكسالى أعذارهم. المزارع (قبالة) لَمْ يستلم البذور في الوقت المحدَّد، وأجّل الأمر إلى اليوم التَّالي- هطلت الأمطار بغزارة ليلة ذلك اليوم، كيف يمكنه الذهاب لاستلام البذور والأرض مغمورة بالمياه والطين؟ لَمْ يتبق لمحمد أيّ مال لإيجار العمالة للحشِّ الضروري العاجل لأنَّه صرف أرباحه لسداد ديونه. ولذلك فإنَّ السلفيَّات الجديدة القليلة والمتقطعة تحدّ مِنْ كفاءة الحشّ.

عبد الباقي تزوج مِنْ فتاة مِنْ خارج المشروع، ولَمْ يعد منذ ذلك الوقت، معتمداً على أخيه ليقوم بالعمل إنابة عنه دون أنْ يوفِّر له المال اللازم لذلك. ولا بُدَّ مِنْ مقابلة شيخ القرية للتفاكر حول حواشته. وإذا لَمْ يكن لديه عم ليقوم بمتابعة العمليَّات الزِّراعيَّة كما ينبغي، فعلى مجلس القرية إرسال مِنْ يخطر العريس لإنذاره بأنَّ مجلس القرية قد يقضي بتحويل إيجار الحوَّاشة لشخص آخر. وأخيراً هناك وضع عائشة المُسنّة العجوز التي توفي زوجها العام الفائت وليس لديها أبناء، ولكن مجلس القرية قد أقنع مفتِّش الغيط الإبقاء عليها مُستأجَرة للحوَّاشة. ولكن بالطبع ليست لديها القدرة للقيام بالعمليَّات الزِّراعيَّة، وعلى المفتِّش أنْ يجد العامل الذي يمكن أنْ

يقوم بذلك خصماً على حساب الحوَّاشة. وعندما تكون الحوَّاشة ملكاً لها قد يعيّن مجلس القرية أحد سُكّانها مديراً لأعمالها.

لقد أوشك مفتِّش الغيط أنْ ينسى وضع عبد العزيز لقد أخبروه بأنَّه مريض. لقد تمَّ ري حواشته وحينما أتى وقت زراعتها، لَمْ يحضر أحد ولَمْ تتمْ الزراعة. ونشفت الأرض لدرجة يصْعب معها بذر البذور. والآن مع هطول الأمطار سنحت الفرصة لزراعتها. ولكن هل كان عبد العزيز حقيقة مريضاً؟ أم ماذا حدث؟ تذكَّر مفتِّش الغيط حادثة في أيَّام سابقة في قسم (تبوب) (Teboob) كان هناك مزارع شاب مريضاً في مثل تلك الظروف تماماً، وعند إخطاره بذلك ذهب إلى القرية ليعوده وظلَّ المفتِّش يذكر المنظر إلى اليوم، لقد كان الشاب في غيبوبة وعند سؤال المفتِّش عمَّا أصابه، أخبروه بأنَّ رجلاً منْ ود شامة (Wadshama) قد (سحره) بعين شريرة ويخشون موته. ألا يمكن فعل شيء؟ ربّما يمكن لمفتّش الغيط إنْ ضغط على المزارع الشاب فيما يتعلّق بإهمال حواشته قد يبعد ذلك عنه أثر العين الشريرة. وقد فعل مفتّش الغيط ذلك، وزالت العين الشريرة وتعافى الشاب. كانت قصَّة غريبة. النَّاس الآن لا يمرضون بالعين الشريرة. ربّما تكون حالة عبد العزيز الحاضرة ملاريا. ولحسن الحظ تمَّت أخيراً العمليَّات الحديثة لرشِّ كلَّ بيوت القرى في المنطقة مرتين في العام لمكافحة الملاريا. وكانت واحدة منَ المهام الصائبة والمفيدة التي تمَّ تمويلها منْ مال تنمية المجتمع. وبما أنَّ عبد العزيز مصاب بالملاريا فعلى مفتِّش الغيط في تلك الحالة إيجاد منْ يقوم بزراعة حواشته.

بالرغم منْ مواجهة تلك الظروف الطارئة والمعقَّدة، يتواصل زخم الأداء مع فجر اليوم التَّالي منَ الصبح وحَتَّى المغيب وتدريجياً عندما يصبح الجوُّ جافَّاً في أكتوبر، فإنَّ زحمة العمل تقلُّ لحين. وفي ذلك الوقت فإنَّ زراعة البذور بإهمال، والتقصير في إتقان عمليَّة تقليص عدد البادرات والتأخير في الحشِّ، تظهر نتائج عدم الكفاءة جليَّاً في نموِّ النباتات، ويصبح منَ الصعوبة تصحيح مثل تلك الأخطاء الزِّراعيَّة في تلك المرحلة. تبدأ حينها فترة ما يمكن إسعافه وتصحيحه مع تقليل وتيرة الرّيَّات وعددها– لتصبح عشرة أيَّاماً للقطن وعشرين يوماً للذُّرة مع إجراء توازن في الري لإعطاء المزارعين الوقت لإزالة الحشائش منَ التُّرع والقنوات والطرق المجاورة ومن

قنوات الصرف، واتِّخاذ الإجراءات الأخيرة للنظافة وللتخلُّص مِنْ بادرات القطن العشوائيَّة في الأرض البور. مع إسعاد وتحفيز المزارعين وحثِّهم بصرف جزء مِنْ أرباحهم.

المهمَّة التَّالية الرشّ، ومرَّة أُخرى تتمُّ عمليَّاته في سباق مع الزمن. تعداد حشرة الجاسيد لتقييم درجة الإصابة يتمُّ أسبوعياً منذ منتصف سبتمبر، ولكي يكون الرشّ عالي الكفاءة كان ضرورياً أنْ يتمَّ رشّ كلّ المشروع خلال شهر، عند أعلى مستوى للإصابة بالجاسيد. أصبحت العمليَّة سهلة بالرشِّ الجوي، ولكن عند مراجعة كفاءة الرشّ عادت أغلب عمليَّات الرشّ الأرضيَّة بالجرَّارات. كان الرشُّ يجري ليل نهار، مع وضع برنامج محدَّد لكلِّ جرار، حَتَّى لا يتوقَّف عن العمل أيّ منها. المزارعون الغائبون والذين يغمرون حوَّاشاتهم بالمياه، أو يتركون المياه تتدفَّق في حوَّاشاتهم خارج المقرَّر، كان لا بُدَّ مِنْ اتِّخاذ إجراءات ضدهم لخرقهم وتعطيلهم للبرنامج الواجب اتِّباعه للرشِّ بدقَّة. وكان لا بُدَّ مِنْ مراقبة كفاءة فتحات معدات الرشّ، بعدم انسدادها ومراقبة خلط مبيد الـ DDT في (التنوكة)، مع ضبط أداء السائقين لكي لا يتفادوا أو يهملوا رشّ أطراف الحوَّاشات. وكان سائقو جرَّارات الرشّ ينالون حوافز حسب المساحات التي يتمُّ رشّها. كما كانت تتمُّ عمليَّة دقيقة معقَّدة بمحراث الثيران لفتح مسارات للجرَّارات بين السَّرابات حَتَّى يسهل سير عجلات الجرَّارات بين السَّرابات دون إحداث أضرار.

تبدأ مهمَّة أُخرى مع نهاية الأمطار تتمثَّل في برنامج الحراثة لمحاصيل الموسم التَّالي. لا بُدَّ مِنْ تفتيش كلّ الحوَّاشات. الأراضي الموبوءة (بالسِّعْدة) يجب حرثها عميقاً بالجرَّارات (D7). والأراضي الثقيلة التي تحدَّد لها عمليَّات زراعيَّة منفصلة خاصَّة تحضّر لها سرابات قويَّة متماسكة. وفي الأراضي الخفيفة النظيفة تتمّ عمليَّة رفع السَّرابات مرَّة واحدة. ومباشرة بعد الفراغ مِنْ عمليَّات الحراثة يتمُّ تسميد أراضي الموسم التَّالي. إنَّ فترة الجفاف في الجزيرة بعد الأمطار توفِّر ظروفاً أفضل لتكون الأسمدة فعّالة باستعمالها قبل مدَّة طويلة مِنَ الزراعة، ويتم التسميد في فترة يقلُّ فيها العمل في الحوَّاشات. يتمُّ (تشتيت) السماد يدوياً بواسطة المزارعين بين السَّرابات. لضمان التوزيع المتساوي، فإنَّ جوَّالات السماد توضع في مسافات

محدَّدة مِنْ بعضها البعض حَتَّى يتمّ استعمال كلّ منها لعدد محدَّد مِنَ السَّرابات.

وخلافاً عن العمليَّات اليوميَّة لحثِّ المزارعين والتي كانت تشغل مُفتِّشي الغيط كثيراً خلال فترة الأمطار، فإنَّ عمليَّات الرشّ والحراثة والتسميد كانت أموراً قابلة للنقاش والتفاكر بين مُفتِّشي الغيط ومجالس القرى (والصموده). ظلَّت أغلب العمليَّات في المشروع تخضع لنتائج التَّجارب، لأنَّ فعاليتها كانت تختلف مِنْ عام لآخر بدرجة مدهشة وكان لا بُدَّ مِنْ تقييمها والتفاكر حولها للحصول على مقارنة عادلة مع نتائج حقول المقارنة (كنترول) غير المعاملة مثلاً، والتي كان يجب اختيارها بعناية. كان لا بُدَّ وأنْ تكون تربة الأرض بنفس الخواص وأنْ يكون مزارعوها بنفس القدرات في الكفاءة. وأن لا تكون هناك أراضٍ موبوءة (بالسِّعْدة) تؤثِّر سلباً على الإنتاجيَّة. على أنْ تكون حوَّاشات التَّجارب سهلة الريِ لا تتعرَّض للغمر بفيضان المياه. ذلك النوع مِنْ برامج التَّجارب يمكن أنْ يتمَّ أيضاً بواسطة مُفتِّشي الغيط مع مجالس القرى، خاصَّة في ذلك الوقت.

نوفمبر وديسمبر يُعدّان الوقت المناسب للقيام بالمشاورات والتفاكر. مع بداية نوفمبر يبدأ موسم الشِّتاء مع رياح شماليَّة باردة لتهدئ الأمزجة التي أضناها تعب وجهود فصل الخريف ومشاكله، والليالي الحارَّة في أكتوبر، ليتغير الطقس والمزاج حين تكون السماء صافيَّة زرقاء دون سحب والليالي هادئة باردة. ويصبح عامل الزمن غير ذي أهمِّيَّة. عمليَّات الري يتمُّ تخفيضها لتصبح مرَّة كلّ ستة عشر يوماً. وليس أمام المزارعين الكثير ليفعلونه سوى حصاد الذُّرة بتأنٍ وسهولة مع متسع مِنَ الوقت يراقبون تحوُّل زهرات قطنهم الصفراء إلى لوزات خضراء.

للشهرين نوفمبر وديسمبر أيضاً فضل توفُّر الوقت للمرور على القرى ومجالس الأقسام للتفاكر الصبور حول أهداف وتنفيذ برامج التنمية الاجتماعيَّة. يكون الوقت كافياً للحديث مع المواطنين والاستماع لهم كمقدِّمة لتضمين العديد مِنَ الأفكار الجديدة. أُسس الانتخاب نفسها تتعارض مع السُّلطات الأبويَّة، التي سادت وتمَّ قبولها بواسطة المواطنين. ولكن كان هناك العديد ممَّن استقلُّوا عن الأسر الثريَّة ذات النفوذ التي كانت تسعى للمحافظة على مكانتها السَّابقة بتخطيطها لإقصاء

كلَّ منْ يعتبرونه دون مكانة رفيعة. كان لا بُدَّ أيضاً مِنْ شرح القوانين الرسميَّة، والسِّجلات الرسميَّة وشرح الطرق والأساليب المتَّبعة إدارياً لمجالس القرى بواسطة مُفتِّشي الغيط. كما كان على المفتِّش تعريف وتقديم مُعلِّمي محو الأميَّة للكبار، كمساعدين له لشرح أُسس الدِّيموقراطيَّة. تبدأ حملة محو الأميَّة في الأمسيات، ويباشر نادي القرية نشاطه. كما يتمُّ تعيين ضابط تعاون لتنظيم وقيادة المجتمعات النشطة الجديدة، ومراقبة محلات المواد الاستهلاكيَّة. ويجري نقاش حول توفير سكن للنساء العاملات في حقل الرعاية الاجتماعيَّة، مع توضيح أهداف عملهنَّ. ويتمُّ اختيار صبيان القرية لتدريبهم في المزرعة التجريبيَّة الجديدة، وتبدأ زراعة أشجار الفاكهة في مشتل البساتين الجديد، مع توفير مساحات لزراعة الخضروات بالقرب مِنْ مساحات اللوبيا في الدَّورة الزِّراعيَّة.

منْ بين تلك الأهداف الاجتماعيَّة ظلَّ الهدف الأسمى والأصعب متمثِّلاً في تحويل السُّلطات والمسئوليَّات الزِّراعيَّة للقرى. كان على مفتِّش الغيط أنْ يوضِّح بشكلٍ مقبول تجربة فترة الأمطار القريبة السَّابقة، وتأثُّر بعض الحوَّاشات بإضرارٍ جسيمة،بارتفاع تكلفة العمالة مع تدنِّي إنتاجيَّة ودرجات فرز المحاصيل. وبدون تدخُّله المباشر، فإنَّ عدم مكافحة الآفات وسوء إدارة مقاومتها ربّما أدَّى إلى تدنِّي وهبوط إنتاج كلِّ القرية. ولكن برغم ذلك فإنَّ مفتِّش الغيط يواصل العمل مِنْ أجل تفويض المسئوليَّات ليتحوَّل دوره إلى مجرد مرشد خلف المسئولين الجدد، الذين عليهم كمجلس قرية (وصموده) تحمُّل المسئوليَّات والإرشاد، مِنْ أجل بناء الإدارة الذاتيَّة. ولكن ذلك لا يعني مجرد تحرُّر أجوف، دون اهتمام بالواجبات التي يجب أنْ يلتزم بها مجلس القرية والمزارعون تجاه الأمَّة السُّودانيَّة بكفاءة في الإنتاج.

ولسوء الحظ فإنَّ النقاش اليومي حول عمل المزارعين وأدائهم كان الموضوع الذي تحاشت أغلب لجان القرى مناقشته. وعادة عندما يُسأل (الصمد) عن أداء المزارعين في الحوَّاشات، أنْ تكون إجابته بأنَّ كلَّ الأمور تسير على ما يرام، وعندما لا يتدخَّل مفتِّشو الغيط، يتنفسون الصُّعداء، ويتحوَّلون بسرعة لمناقشة المواضيع الهامَّة بالنسبة لهم كطلبات زيادة السماد، والبساتين والرشّ وصرفيَّات الأرباح. بالنسبة لأعضاء مجلس القرية، يُعتبر عمل المزارع في حواشته أمراً يخصُّه، وليس

مكان اهتمام عام، لمجتمع القرية. واتِّخاذ قرارات ضد المهملين لواجباتهم الزِّراعيَّة كان يعدُّ أمراً محرجاً بالنسبة لأعضاء مجلس القرية، ويفضِّلون ترك ذلك لمفتِّش الغيط. ذلك الوضع يشابه ما كان يحدث في بريطانيا واللجان الزِّراعيَّة فيها والتي كانت تتردَّد في اتِّخاذ قرارات ضد المزارعين المهملين، بالرغم مِنَ الدعم الحكومي لإبقائهم في مجال الزراعة. كان على مفتِّش الغيط واجب التذكير المستمرِّ لمجلس القرية بضرورة القيام بواجبه للمحافظة على كفاءة تقديراته لمجابهة العديد مِنْ إجراءات المحاسبة الصارمة للحفاظ على كفاءة مشروع الجزيرة.

أرجو أنْ تكون الصورة قد وضحت للقارئ على مشهد الإنتاج بشكلٍ متكامل، وعن الطريقة التي انغمس بها حوالي مائة مفتِّش غيط بريطاني منتشرين في كلِّ أرجاء الجزيرة، في صلات يوميَّة تتعلق بحياة عشرين ألف مزارع وأسرهم، وعن طريقهم بالتَّالي يتمُّ التأثير على أغلب المواطنين في المنطقة. وبذلك لَمْ يبق لهم وقت فراغ يذكر سوى حلّ بعض المشاكل التنفيذيَّة المباشرة في حينها.

ظلَّت العلاقة حافلة بالتواصل المستمرِّ ممزوجة بالخصائص الإنسانيَّة والعاطفيَّة. علاقات البساطة والحذق والصبر والحزن والضحك تتفاعل يومياً بين الجانبين، ما الذي جعل الأمور تسير؟ المسئوليَّة واحترام الذات، كانت صفات هامَّة وكان التزمُّت مُدعاة للنفور. كان هامَّاً أنْ تكون هناك مقدرات في اتِّخاذ القرارات المناسبة، وغالباً ما يمكن الوصول إليها أحياناً بالحديث والسُّلوك الهادئ وأحياناً كأوامر وبصوت الطوابير العسكريَّة العالي. الاحترام المتبادل ضروري أيضاً، ولكن المدهش أنَّه وبنفس القدر السماح المتبادل والعطف نحو ضعف الآخرين. بالنسبة لنابليون يُعدُّ «الدافع الحيوي» أهمِّ الفضائل لحبِّ الحياة النشطة والاستمتاع بها، وشكَّلت بذلك أهمّ ذخيرة لمفتِّش الغيط والمزارع أيضاً. وتبعاً لذلك تأتي المقدرة على التنظيم والسَّيطرة على التفاصيل. ولكي تُطوَّع الخصلتان حيال حماقات الآخرين، فإنَّ بثَّ روح الدعابة يعدُّ عاملاً مساعداً. ولَمْ يكن كلَّ الهدف محصوراً في العمل فقط.

حلول فصل الشِّتاء يعطي كلَّ فرد حياة جديدة للشعور بالراحة المستحقَّة، والتي لا يمكن الحصول عليها أيَّام جهود العمل المتواصل التي انقضت. تُعلِنْ حلول

الشِّتاء الطيور المهاجرة (Blue Cranes) تصل مع الرياح الشَّماليَّة الباردة، تطير في تشكيلات V كما سرب قاذفات حربيَّة مع أصوات عالية خشنة (أهو..أهو) تقلق مضاجع النائمين مع شروق الشَّمس، لتحط في حقول الذُّرة تلتقط ما تبقَّى مِنْ آثار حصادها.

ولكن تلك الأصوات كانت بالنسبة لبعض الموظفين البريطانيين فرصة لإخراج بنادقهم وإعدادها مِنْ أجل رحلات الصيد أيَّام الأحد. ويعدُّ بعض منهم بنادقهم للصيد جنوباً نحو جبال (سقدي) بحثاً عن الغزلان وربما الفهود. والبعض منهم قد يكتفي بيوم على شاطئ النِّيل لصيد السمك بعيداً عن الآخرين. وبعضهم قد يتَّجه إلى الخزان وجنوبه ببنادق لصيد التماسيح ولكنَّهم بشكلٍ عام يبحثون عن الهدوء الذي يعكسه النِّيل. والبعض قد يشكِّل فريقاً للعب البولو والتنافس في مباريات موسميَّة. والسَّيِّدات عادة ما يبحثن عن مضارب التنس، وتُفتح الأنديَّة لهنَّ يومي الإثنين والجمعة ليتمّ الاستمتاع بعطلة حقيقيَّة. حفلات العشاء ولعبة البريدج، والاحتفال بالأبناء القادمين مِنْ بريطانيا لزيارة ذويهم وبعض حفلات الرقص تكمِّل جميعها المشهد البريطاني للاستمتاع بالجو البارد. كان فصل الشِّتاء بالنسبة لسُكَّان القرى أيضاً فرصة للاسترخاء والابتهاج الجماعي مع إيقاعات (الدلوكة) حَتَّى ساعات متأخِّرة مِنَ الليل في مناسبات الزواج والختان. إنَّها فترة الراحة المستحقَّة قبل بدء زحمة العمل القادمة المتمثِّلة في لقيط القطن، والذي عادة ما يبدأ في يناير.

وكان الشِّتاء أيضاً الوقت المناسب لزوّار المشروع والمرور معهم بالعربات خلال النهار لمشاهدة لقيط القطن، ممَّا يعطي انطباعاً عن الحياة في الجزيرة في ذلك الوقت مِنَ العام. يتكوَّن لدى أيّ زائر قادم للجزيرة في يناير مِنَ الخارج انطباع جيِّد عن أهمِّيَّة المشروع بالنسبة للسُّودان. والزائر في مشواره مِنَ الخرطوم للجزيرة يعبر طريقاً ترابياً ليمرَّ جنوب الخرطوم عبر الشجيرات المغبَّرة المتباعدة وبعض الحشائش وبعض خيام الرعاة والأغنام، ولكنَّه فجأة وبعد حوالي ثلاثين ميلاً يواجه مشهداً مغايراً تماماً يرى حائطاً على مدِّ البصر مِنَ الخضرة يغطي الأفق، كاشفاً عن نباتات القطن والذُّرة واللوبيا تاركاً خلفه خلاءً قاحلاً ولكن أمامه ولمدى 120 ميلاً جنوباً، وعشرين ميلاً عرضاً تتراص ميلاً بعد آخر حقول منتظمة تعجُّ بالنَّاس

والنشاط والماشية. إنَّها معجزة الري في أبهى صورها. الشعور العاطفي تجاه أحلام الماضي – نوستالجيا– تتوارى لتكشف عن البرهان الأعظم للتنمية والتقدُّم.

بعض الذكريات سوف تعلق بذهن الزائر عن ذلك الموسم في المشروع أثناء مروره عبر المشروع لتشكِّل لديه رؤية متداخلة عن الترتيبات مع اهتمام دقيق بالتفاصيل:

المواطنون يلقطون القطن في صفوف منتظمة، أماكن تعبئة القطن في البالات تحتوي على أكوام مِنَ القطن الأبْيَض، يقومون بهزه ثُمَّ وزنه بميزان الياي(Spring balance)، ثُمَّ يكبس في بالات خيش بطول قامة الرجل، والجمال تسير محمَّلة ببالتين واحدة على كلِّ جانب إلى محطَّة التجميع، والوزّان ينادي على النمرة والرقم، والاسم والوزن لمساعده لتسجيل البيانات في وصل استلام المزارع، ومن ورائهم مجموعة مِنَ العُمَّال تشحن قطار القطن المحلِّي وهي تردِّد أغانٍ بإيقاع منتظم.

ربّما يقف الزائر عند مكتب أحد الأقسام ليرى المزارعين في ثيابهم البيضاء يربطون حميرهم ليتحصَّلوا على سلفيَّة اللقيط، مقابل ايصالات الاستلام بعد تسليم البالات ليدفعوا بدورهم لعمال (اللقيط) أجورهم متحاشين الدائنين، ليتَّجهوا بعدها نحو مخزن القسم لاستلام بالات جديدة، مختوماً عليها علاماتهم الخاص بواسطة المخزنجي، ليكونوا على استعداد لمواصلة (اللقيط) في الأسبوع التَّالي.

وعلى مقربة أميال بسيطة فإنَّ الزائر يرى قرى المزارعين، تفيض بالمساكن الجديدة التي برزت منذ بداية المشروع. وقد تحوَّلت بعض القرى وتوسَّعت لتصبح مدناً تجاريَّة صغيرة تحتوي على ساحة تحيطها المتاجر والمدرسة الجديدة. بعض المنازل مِنَ الطوب الأحمر تعلو على المنازل الأُخرى، وهي منازل للأثرياء ومسجد أنيق تعلوه مئذنة تُرى مِنْ على البعد، تعكس أيضاً الثراء الحديث ممَّا يذكِّر بالكنائس التي بنيت في بريطانيا عندما بدأ الثراء حديثاً آنذاك في تصديرنا للمنسوجات، والصوف، ممَّا جعل أسلافنا يعبِّرون عن شكرهم للإله ببناء الكنائس.

ومشهد آخر أثناء رحلة الإياب هو مشهد اشتعال النيران الصغيرة بجانب الطريق، بواسطة مجموعات عُمَّال الحراثة ومن خلفهم جرَّاراتهم، يعدّون عشاءهم

على نيران مواقد جاز (البارفين)، قبل بدء العمل عند شروق الشَّمس وحَتَّى مغيبها. إنَّها آخر المشاهد التي سوف تعلق بذهن الزائر، قبل أنْ يستلقي على فراشه على سطح سقف المنزل تحت سماء تزينها نجوم متلالئه.

شهر أبريل يُمثِّل فترة الانتقال. تتوقَّف المياه. يتمُّ التهام اللوبيا وسيقان الذُّرة. وينتهي موسم المرعى خارج المشروع، وحول كلِّ أطراف المشروع، تتجمَّع قطعان كبيرة مِنَ الماشية ضان وأغنام في انتظار السماح بدخولها 200،000 فداناً مِنْ بقايا القطن بعد حصاده وبقايا نباتاته ممَّا يوفِّر مصدراً هامَّاً لغذاء وحياة تلك القطعان- حَتَّى حلول الخريف القادم. تتحوَّل الرياح لتأتي مِنَ الجنوب محدثة ارتفاعاً في الحرارة، وجفافاً. ينتهي الشِّتاء ويوشك لقيط القطن على الانتهاء ليس في كلِّ الحوَّاشات. يصارع المزارعون لكبس آخر كميَّات منه في سباق مع زحمة العمل وخوفاً مِنْ إتلاف الماشية له. يبدأ موسم الإجازات وما تبقَّى مِنْ موظفي الغيط عليهم خوض معارك مع قطعان الماشية. أصحاب الماشية يتوجَّهون بها خلسة نحو نباتات القطن أثناء ساعات الليل، وخلال النهار تتمُّ عمليَّة التلاعب بسحبها لإظهار حرصهم على إبعاد الماشية عن حقول القطن قبل مرور مفتِّش الغيط. معارك ممتعة ولكنَّها أيضاً حادَّة. ويظلُّ أصحاب الماشية على استعداد لدفع غرامات إذا ما تمَّ قبضهم متلبِّسين. وفي نهاية المطاف تحلُّ نقطة الصفر في تاريخ محدَّد ليتمّ فتح كلِّ أراضي المشروع للماشية- مجاناً للجميع والمنفعة متبادلة، لأنَّ المواشي تقضي على بقايا النباتات والحشائش، ممَّا يجعل العمليَّة التَّالية لاقتلاع جذور النباتات أسهل.

مايو فترة اقتلاع بقايا نباتات القطن مِنْ جذورها، وهي المهمَّة التي يبغضها الجميع. عند الثامنة صباحاً يكون الجوُّ حارَّاً، وعند منتصف النهار قد تصل درجة الحرارة إلى 116 درجة فهرنهايت في الظلِّ. والإعصار اللولبي الحامل للأتربة يشكِّل مظهراً عاماً، وفي المساء يصعب النوم بسبب جيوش الذبابة الرمليَّة نتيجة اقتلاع سيقان القطن. نظريّاً يمكن للمزارع وبكلِّ سهولة قلع السِّيقان وجمعها وحرقها في ستة مِنْ مربعاته الصغيرة في اليوم الواحد، ويمكنه بذلك قلع وجمع وحرق الأفدنة العشرة خلال شهر. ولكن بالنظر لقلع 110،000 نباتاً يدوياً في مثل تلك الحرارة كان أمراً مزعجاً وغالباً ما تُفقد أيَّام نتيجة محاولات البحث عن عمالة للقيام بتلك

العمليَّة. ومرَّة أخرى لا بُدَّ وأنْ تكون المراقبة مشدَّدة. فالسِّيقان التي تكسر ولا تقلع منَ الجذور قد تصبح مصدر الإصابة بمرض تجعُّد الأوراق عن طريق بقايا القطن في الموسم التَّالي، بينما يشكِّل الإهمال في العمليَّات الصعبة منْ جمع وحرق سيقان القطن وبقاياه مصدراً خطراً لمرض السَّاق الأسود في الموسم التَّالي.

عندما يقترب مايو منْ نهايته وينتهي الموسم بذلك، نعيش متعة خاصَّة بارتشاف الويسكي بالصودا على أسطح سقوف منازلنا عند المغيب، نراقب كلَّ السَّهل الذي حولنا مرصع بنيران مشتعلة في أكوام متباعدة. ومع حلول الظلام تحوم أشباح أشخاص ليؤججوا النيران اشتعالاً ممَّا يذكِّر بنيران (دانتي) ولهيبها. وفي مثل تلك اللحظات يمكن للمرء منَّا أنْ يتعجَّب منَ الدافع الذي يجعله يحبس حياته في محيط ضيِّق وغريب كهذا. وكان المرء منَّا في بعض الأحيان ينوي إنهاء تلك المهمَّة والبحث عن مجال آخر. ما هو السبب الذي يجعل المرء يعود إلى الجزيرة؟ وللمزارعين مقولة فحواها ((مَنْ شرب ماء النِّيل الأزرق لا بُدَّ وأنْ يعود إليه)). كانت الحياة صعبة لزوجاتنا والأطفال، ولكن بالنسبة للرجل منَّا كان لها سحر غريب. هل هي الحياة والهواء الطلق؟ لا يمكن لأيِّ شخص أنْ يجد مكاناً أكثر براحاً وسعة منَ الجزيرة. هل يكمنَ السبب في العلاقة مع المواطنين؟ العمل اليومي الشاق سوياً قد يجعل الإنسان ينسحب ويغادر أو أنْ يشارك النَّاس احتراماً وصداقة متبادلة. أم كان السبب الارتباط بالموظفين البريطانيين؟ كان هناك العديد منهم منْ غريبي الأطوار. ولكن كان يجمعهم الإحساس المشترك بنفس الاحباطات والإنجازات. ربَّما كانت هناك بعض منْ تلك المظاهر التي لفتهم جميعاً حول الشعور والفخر بالإنجاز، ربَّما تكون الجزيرة ركناً صغيراً قصياً في بلاد بعيدة، ولكن منْ بين كلِّ مشروعات التنمية المتطوِّرة في العالم برزت الجزيرة عالياً كمثال للنجاح العملي، مفعمة بشعور الرضا الأصيل لإنتاج نباتات في التربة وأفكار تنامت في العقول.

الجزء الثالث

الشلال

1950-1946



الفصل التاسع عشر

وضع خطَّة جديدة

منذ أنْ تقرَّر في عام 1944م إنهاء خدمات الشركة الزِّراعيَّة كمدير شريك، بعد انتهاء امتيازها في عام 1950م، بدأت المناقشات حول أحسن السُّبل لإدارة المشروع مستقبلاً. شرعت إدارة الشركة الزِّراعيَّة في لندن، بما لها مِنْ نفوذ مهيمن في وضع خطَّة مستقبليَّة ليدير موظفوها المحلِّيون المشروع، مواصلة للأداء. وكان بيننا كإداريين تجاريين للمشروع وبين المُفتِّشين المحليين في الخدمة السِّياسيَّة للحكومة قدر كبير مِنَ الاتِّفاق حول السِّياسَة المستقبليَّة للمشروع. وكما سلف وأوردنا فقد كنَّا حريصين أنْ نضيف للكفاءة الاقتصاديَّة للمشروع سياسة اجتماعيَّة تشجِّع التطوُّر الديمقراطي بديلاً عن التحكُّم المتسلِّط، الذي كان ضروريّاً في البداية.

في ذلك الوقت وجدنا تشجيعاً عظيماً بعد الإطلاع على كتاب (سُلطة وادي تينسي) (Tennessee Valley Authority) في الولايات المتَّحدة. وكنَّا نرى في ذلك الكتاب مقارنات شبيهة لما كنَّا نخطِّط له حسب الأُسس التي وصفها ليلينثال (Lilienthal) لسُلطة (وادي تينسي) (TVA). العديد مِنْ تلك الأُسس قد سبق وتمَّت الإشارة إليه كأسباب للنجاح في الجزيرة. وقد بدت لنا تلك الأُسس مناسبة لمستقبل مشروع الجزيرة. إنَّ الاستثمار المالي الحكومي لا يكون فقط مِنْ أجل الكسب المادي. ايدولوجيا، عند الالتزام المحدّد، تُستغل العائدات والأرباح خاصَّة مِنْ أجل الارتقاء بحياة كلِّ المجتمع والمنطقة، الشيء الذي دفعنا تجاه إمكانيَّة تطبيقه في الجزيرة. تشجيع التوسُّع في تحويل وتفويض السُّلطات والمسئوليَّات وتشجيع الأساليب الدِّيموقراطيَّة بدلاً عن البيروقراطيَّة في الإدارة مع المشورة والتعاون مع المجالس المحليَّة والهيئات في تنفيذ تلك السِّياسات بدت لنا أهدافاً سليمة للمستقبل.

وإذا ما تمَّ التخطيط على تلك الأُسس فإنَّ السِّياسَة والخطَّط المستقبليَّة في الجزيرة يمكن أنْ تساهم في خلق نظرة جديدة للاستعمار وعلاقته بالبلدان المتخلِّفة زراعياً. كانت الأساليب الأبويَّة قوَّة دافعة عظيمة للتنمية، ولكن أيَّامها أضحت معدودة، وكان علينا أنْ نجد مخرجاً جديداً بديلاً لها.

إنَّ الصِّلة المستقهليَّة بالسُّودان لا يمكن بالتأكيد أنْ تكون إمبرياليَّة أو حَتَّى تحت نظام الوصاية لأنَّ أيّاً منهما يحتوي على عناصر رعاية لا تخلو منْ مصلحة، ممَّا يثير غضب منْ يرزحون تحت السَّيطرة والوصاية. وكنَّا نشعر بأنْ لا مناص منْ أنْ يحلَّ محلهما التوجُّه نحو العمل المشترك لتوضيح كيف يمكن لمواطني البلدان المستعمَرة التقدُّم نحو الاستقلال مؤهَّلين لبذل مساهماتهم الخاصَّة للحضارة الحديثة الحُرَّة.

عملاً بذلك المفهوم حول تنمية وتطوير المناطق فضّلنا مستقبلاً قيام السُّلطة الوطنيَّة للجزيرة (Gezira Aulhority) للإدارة بينما نحافظ على مسئوليَّة كفاءة إنتاج القطن، حَتَّى يمكن استغلال جزء منَ العائدات للقيام ببرنامج تنمية المجتمع والذي نادينا به في عام 1943م. وحسب نظرتنا كنَّا نرى ضرورة أنْ تكون ((سُلطة الجزيرة)) (GA) أكثر اهتماماً بكفاءة الإنتاج وتحقيق الأرباح، لتختلف عن الشركة الزِّراعيَّة، في أنَّها يمكن أنْ تستغلَّ أرباحها ليس لحَمَلة الأسهم في بريطانيا، ولكن منْ أجل الدفع بخدمات جديدة للمواطنين. والفرق لا يقف فقط عند دافع الربحيَّة، بل في استغلال العائدات لسياسات خدميَّة لا يقوم بها القطاع الخاص ولا المصالح الحكوميَّة في بلد فقير كالسُّودان.

ونحن الذين أدرنا عمليَّات مشروع الجزيرة لَمْ نكن الوحيدين المهمومين بوضع خطَّة جديدة للَّجنة الخاصَّة التي تمَّ تكوينها تحت مسمى ((اللَّجنة السُّودانيَّة للمجلس الاستشاري)) والتي قامت بالوساطة أثناء إضراب المزارعين عام 1946م. تمَّ تكوينها أساساً بواسطة الحكومة المركزيَّة لدراسة المشاكل المتعلِّقة بمستقبل مشروع الجزيرة. تقرير تلك اللَّجنة الذي رُفِع في أواخر عام 1946م، وضع الأُسس الأوَّليَّة للنقاش مستقبلاً. لقد تلاقت رؤاها مع ما سبق واقترحناه، حول الحاجة للتنسيق لخطط الزراعة والتعليم وتنمية المجتمع والصَّحة العامَّة، ولكنَّها

اختلفت عنَّا في اعتقادها بأنَّ ذلك التنسيق يمكن تحقيقه بواسطة مجهودات المصالح الحكوميَّة عاكسين في ذلك الصدد توجُّه العديد مِنْ مسئولي المصالح الحكوميَّة في الولايات المتَّحدة عند قيام سُلطة وادي تينسي (TVA). واقترحت اللَّجنة بأنْ تحل مصلحة الزراعة الحكوميَّة داخل مشروع الجزيرة محل الشركة الزِّراعيَّة. على أنْ يكون قسم مصلحة الزراعة تحت سُلطة مجلس إدارة أعلى يضمُّ كلَّ مديري المصلحة إلى جانب أعضاء إضافيين لتمثيل مصالح المجتمع السُّوداني، وممثِّلين لمزارعي الجزيرة.

الاقتراح للتنسيق بين مطالب الحكومة والمزارعين والمواطنين عامَّة في إدارة المشروع ورد مصحوباً بالبيان التَّالي الذي عكس صورة واضحة عن التوجُّه السائد للتنمية لدى الزعماء السُّودانيين:

((نقول الحقيقة فقط عند تأكيدنا بأنَّ الأمَّة جميعها لا تعتبر خطوة الحكومة في انتزاع إدارة مشروع الجزيرة، أمراً يستحقُّ الابتهاج والقبول، الذي تمَّ الاحتفاء به في كلِّ أنحاء السُّودان، إذا لَمْ يتبع ذلك إعادة نظر ومراجعة للسياسات لتحقيق تنظيم وإدارة أفضل. وأن لا يكون الهدف حصراً على العائد المالي فقط، كما كان الحال لدى الشركة التِّجاريَّة الأجنبيَّة. لا بُدَّ مِنْ وضع أساس للرعاية الاجتماعيَّة لكلِّ البلاد وبشكل خاص لمجتمع المواطنين داخل مشروع الجزيرة. مثل تلك الأهداف لا يمكن أنْ تتحقَّق إذا لَمْ نعط المشروع إعتباراً عاماً ليس فقط مِنْ وجهة نظر إنسانيَّة باستغلال جزء مِنْ عائدات المشروع لصالح المجتمع، والذي أسس عليه المشروع، ولكن أيضاً بتحسين أوضاع المواطنين الاجتماعيَّة والتعليميَّة والصِّحيَّة. وعلينا أنْ نتذكر دائماً بأنَّ هذه المتطلَّبات تُشكِّل جزءاً مِنَ الأغراض النهائيَّة والتي على أساسها تتمّ إقامة مثل هذه المشاريع لتنفيذ تلك الأهداف)).

تمَّ رفع تقرير تلك اللَّجنة الخاصَّة التابعة للمجلس الاستشاري إلى الاجتماع الثلاثيني للمجلس الاستشاري لمشروع الجزيرة. عبّر السكرتير المالي للجزيرة سير ميللر (Miller) والذي خلف روقمان (Rugman) في عام 1944م. عبّر عن بعض الانزعاج مخافة أنْ تتخطى سياسة المشروع الحدود الماليَّة المتزنة. بينما وافق على

اعتبار السِّياسَة العامَّة المقدَّمة بواسطة أعضاء المجلس الذين يُمثِّلون جميع ذوي المصلحة، إلَّا أنَّه أصّر بأنْ تكون إدارة المشروع تحت سُلطة لجنة مصغرة يرأسها السكرتير المالي، وتتكوَّن في الأساس مِنْ أعضاء لديهم مصلحة مباشرة مرتبطة بالجوانب الاقتصاديَّة والفنيَّة للمشروع. وفي إصراره على تلك التوصية، أشار إلى أنَّه وإلى حلول العام 1947م على الأقل، حين يتمُّ سداد ديون المشروع الخارجيَّة، فإنَّ الاعتبار الأهم والأساسي يظل الأداء المالي للمشروع.

تأكيد وترداد أهمِّيَّة الوضع المالي للمشروع، كشرط أساسي للتنمية، أدَّى بدوره إلى إثارة القلق بيننا في الجزيرة. ظلّ موظفو الحكومة والشركة الزِّراعيَّة يحاولون العمل بإنتهاج سياسة مشتركة مِنْ أجل التنمية الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة منذ صدور البرنامج اكس (X) قبيل بداية الحرب. بدأ تعاوننا في انتظار وتوقع لعقد اتِّفاقيَّة جديدة بين الشركة الزِّراعيَّة والحكومة. القرار بعدم تجديد امتياز الشركة أدَّى إلى توقُّف سياسة التعاون، التي كانت تترنح بسبب شح المال وعدم اتِّخاذ القرارات. يتَّضح مِنْ ذلك بأنَّه حَتَّى بعد انتهاء إمتياز الشركة عام 1950م لا توجد خطَّة للربط والتزاوج بين الاقتصاد والتنمية الاجتماعيَّة. إنَّ احتمال سيطرة الخزانة التامَّة على المال، لا يدعو إلى التفاؤل.

كان روبرتسون (Robertson) حاكم مديريَّة النِّيل الأزرق إبان الحرب، مهتماً بصفة خاصَّة بالسِّياسَة المستقبليَّة للمشروع. أصبح الآن السكرتير الإداري، ورئيس المكتب السِّياسي في السُّودان. في عام 1947م أرسل روبرتسون مذكِّرة إلى (ميللر) السكرتير المالي للمشروع، حوت مُعظم ما كنَّا ننادي به. ورد فيها:

((لا أتوقع أنْ تجد توصياتك وأفكارك قبولاً مِنْ أحد، ولكنِّي أشعر عميقاً بأنَّ لدينا فرصة عظيمة الآن لإنجاز عمل فريد في الجزيرة، إذا ما تمكنا مِنْ استنهاض خيال وهمة وحماس البريطانيين والسُّودانيين. اعتقد بأنَّ الحاضر يشكل المنعطف الحرج الآن، وإذا ما افتقدناه خلال الستة أشهر القادمة، سوف يستحيل علينا إعادته)).

وقد أشار روبرتسون أيضاً بأنَّ اللَّجنة الموسعة المُمثِّلة لكلِّ ذوي المصلحة، والمقترحة بواسطة لجنة المجلس الاستشاري، لن يكون لها وجود حَتَّى عام 1950م،

وعليه سوف نفقد وقتاً ثميناً بحلول ذلك التَّاريخ. بالإضافة إلى ذلك فإنَّ مقترح سيطرة اللَّجنة المصغّرة، ذات الاهتمام بالجوانب التِّجاريَّة والفنيَّة للمشروع يعني بأنَّ الاحتياجات الاجتماعيَّة سوف تخضع كليَّاً للأهداف الماليَّة. وأضاف روبرتسون ((إنَّ مشروع الجزيرة ليس فقط آلة لإنتاج القطن والنُّقود، ويمكن أنْ تكون الجزيرة مسرحاً لتجربة حقيقيَّة في التعليم الواسع لأعداد ضخمة، وفي تحسين الأوضاع الاجتماعيَّة في المجتمعات التعاونيَّة وفي التطوُّر الديمقراطي للإدارة المحليَّة، إلى جانب أنْ يكون مشروع الجزيرة مشروعاً زراعياً هامَّاً للسُّودان.))

واصل روبرتسون ليركِّز على الأهمِّيَّة السِّياسيَّة المباشرة، لإبراز الجزيرة في صورة جديدة لجذب المزيد مِنْ تعاون السُّودانيين. وكان يشعر، بتوجُّهات متنامية لدى العناصر المناؤئه للإدارة البريطانيَّة الحاليَّة، بجعل الجزيرة هدفاً سياسيّاً، يُصوِّر فيه المزارع بالمواطن البريء البسيط الذي تستغله الشركات البريطانيَّة في تحالف مع الإدارة البريطانيَّة. ويتنامى الهجوم على الموظفين البريطانيين والأجانب لما يتحصَّلون عليه مِنْ أحسن المنازل، وأعلى المُرتَّبات على حساب المزارع الفقير، الذي تقوم على جهوده كلّ هياكل المشروع.

وللرد على تلك الصورة، لَمْ يكن كافياً إعادة سرد الحقيقة حول اتِّفاقيَّة الجزيرة الأساسيَّة، وذكر الفوائد الجمّة والمنافع الماثلة التي تحصَّل عليها المزارعون مِنَ الجزيرة. ولكن كان مطلوباً الاعتراف بالمسالب الناتجة عن إستلاب الحُرِّيَّة، وأَنْ تُجبر بأنْ تكون مزارعاً. بمعنى آخر، كان لا بُدَّ أنْ يكون هناك اهتمام خاص بإنشاء مساكن أفضل، ومصادر مياه نظيفة، وتوفير غذاءات طبيَّة أفضل مع المزيد مِنَ التعليم، الفني والنظري، وتوفير فترات راحة أحسن مع مزيد مِنَ التنوير بتوفير الصُّحف ومحو الأميَّة والمزيد مِنَ التنمية الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، بالتخطيط لنشاط تعاوني أكبر في بقيَّة السُّودان، مع المساعدة النشطة مِنَ المتعلِّمين السُّودانيين لتطوير تلك الأهداف. وأضاف:

((عناصر الدِّيموقراطيَّة تتواجد الآن في مجالس القرى، ولكنَّها سوف تتدهور لتصبح مجالس كلام وطلبات مساعدة، بدلاً مِنْ أنْ تكون أشكالاً للإدارة المشتركة.

وذلك ناتج عن غياب ما يدبرونه الآن، لأنَّ اتِّفاقيَّة الجزيرة كانت مصمَّمة فقط لتقاسم تكلفة إنتاج القطن وأرباحه.

وحسب رؤيتي لا يمكننا تأجيل اعتبار تلك الاحتياجات حَتَّى حلول العام 1950م. لن يكون ممكناً ضم كلّ تلك الأهداف المتنوعة في خطَّة واحدة، إلَّا بخلق سُلطة واحدة لإدارة المشروع كوحدة، مع وجود السند المناسب مِنْ سُلطات قانونيَّة وماليَّة لكي تتخطى حواجز المكاتب الحكوميَّة وعدم تجاوبها. الرجل الذي يتحلى بالمقدرة والمسئوليَّة يمكنه أنْ يقيم تنظيماً في الجزيرة يلهب مشاعر المزارعين، وسُكَّان القرى والمدرسين وصغار الموظفين وبقيَّة سُكَّان الجزيرة في اندفاع وحماس مشترك لخلق ظروف اجتماعيَّة أفضل، وتحقيق نموٍّ وثراءٍ اقتصادي أوسع لَمْ يألفونه مِنْ قبل. ولكن الزمن يمضى الآن وسوف نفتقد الفرصة لتحقيقِ ذلك)).

اجتمعت اللَّجنة الاستشاريَّة لمشروع الجزيرة في أبريل عام 1948م للنظر في مذكِّرة (روبرتسون). وبالرغم مِنْ طلبه لسرعة واستعجال العمل بها، كان صعباً اتِّخاذ قرار متعجل. وبالرغم مِنْ أنَّه كان رئيساً للمكتب السِّياسي للحكومة، فإنَّ المبادرة عادة وتقليديَّاً ما تكون لدى السكرتير المالي للحكومة، ويبدو بأنَّه لَمْ يكن هناك خطأ في ذلك. كانت الشركة حينها تدير المشروع بنجاح مُرض. ومطالبة روبرتسون للاهتمام بالعامل الزمني كان هدفاً سياسيَّاً. وبالرغم مِنْ أنَّ مذكِّرة روبرتسون كانت مدعومة ببرنامج عمل (تمَّ تحضيره بصورة مشتركة بواسطة بردين (Bredin) مدير مديريَّة النِّيل الأزرق وشخصي (Gaitskell) كمدير لمشروع الجزيرة) يُحدِّد بالتفصيل احتياجات التنمية الاجتماعيَّة، مع مقترح مِنْ تجاربنا حول الحاجة إلى قيام سُلطة تنسيق واحدة لتحقيق تلك الأهداف. ولَمْ ترد أيّ استجابة مِنَ الخرطوم لذلك المقترح.

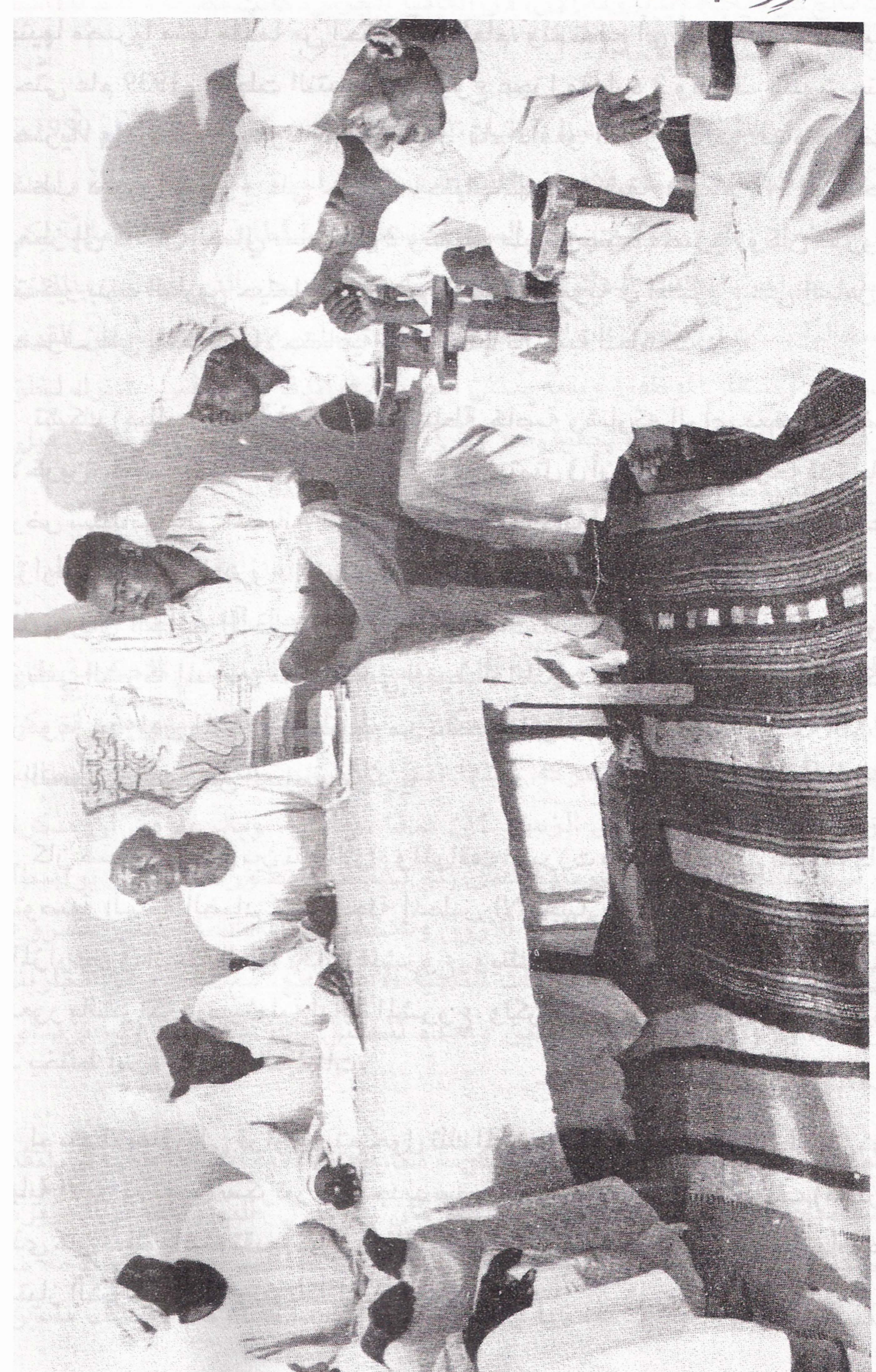
لَمْ يكن (ميللر)، السكرتير المالي للحكومة معارضاً للتنمية الاجتماعيَّة، ولَمْ يفتقد الحساسيَّة حينها للوضع السِّياسي، لكنَّه كان يشكّك في طلب واهتمام الجزيرة بالمتطلَّبات الاجتماعيَّة خاصَّة. وكانت له أسبابه المقنعة. لقد أهدرت الحكومة ما يقارب الـ 14 مليون جنيهاً مصرياً في الجزيرة. وكان ما مقداره 2 ونصف مليون

جنيهاً مصرياً منها مقدَّماً مِنْ احتياطيها العام، ولَمْ تُدفع أيّ أرباح على ذلك المبلغ. وحَتَّى عام 1939م سجلت النتيجة للمشروع عجزاً مقداره 2 ونصف مليون جنيهاً مصرياً، ولَمْ تُدفع أيّ أرباح على المبلغ. قام دافعو الضرائب مِنْ مناطق أُخرى بشطب ديون المشروع على حساب احتياجاتهم. وحقيقة في عام 1947م، تحوَّل العجز إلى فائض إجمالي بما يعادل 2 ونصف مليون جنيهاً مصرياً، وكان ضروريّاً التذكير بذلك التَّاريخ حينما إقترُح رفع التكلفة السنويَّة في المشروع على أساس أنَّ الصرف على الخدمات الاجتماعيَّة كان متدنِّياً بالنسبة للعائدات.

تشكَّك (ميللر) أيضاً في أمر قيام سُلطة خاصَّة وشاركه الرأي بعض الأعضاء الآخرين، خاصَّة مدير الزراعة. وكان تخوُّفهم يتمثَّل في أنَّ السُّلطة المقترحة قد تحاول فرض سُلطاتها على المصالح الحكوميَّة، ولكنَّهما كانا أيضاً مقتنعين بأنَّه يجب على المزارعين وإدارة المشروع الزِّراعي التِّجاري عدم الارتباط بالحكومة المحليَّة. بينما كنَّا نحن في الجانب الآخر نشعر بأنَّ الحكومات المحليَّة ما زالت ضعيفة جدَّاً وأن موظفي الشركة المدربين مِنْ منتسبي الغيط القاطنين داخل المشروع، يحتلون مكانة مرموقة جدَّاً لدى المزارعين تمكنهم مِنْ تشجيع المواطنين للمساهمة الفاعلة النشطة في التحوُّل الحديث عن السُّلطة المركزيَّة.

كان صعباً التوفيق بين تلك الآراء والمواقف، وبرزت مشاكل أُخرى. أحداها كانت التوصية الهامَّة الصادرة مِنْ لجنة المجلس الاستشاري، لضم ممثِّلين للمواطنين والمزارعين في الهيئة العليا لإدارة المشروع. وبتلك الطريقة، يكون لكلِّ ذوي المصالح شعور بالشراكة في مسئوليَّة إدارة المشروع، ولكن مِنْ جانب آخر فإنَّ أداء المشروع قد يختلط أمره بتداخل السُّلطات.

لَمْ يتمْ الاتِّفاق على قرار سريع حول تلك الموضوعات. لا يمكن تخطي الزمن، وفي نهاية الأمر تمَّ تعيين سكرتير مالي جديد سير لويس شيك ((Chick)) ليخلف (ميللر)، الذي كان مطلوباً منه تقديم خطَّة في ذلك الوقت لمواصلة سير المشروع بعد نهاية عقد امتياز الشركة في 30 يونيو1950م.

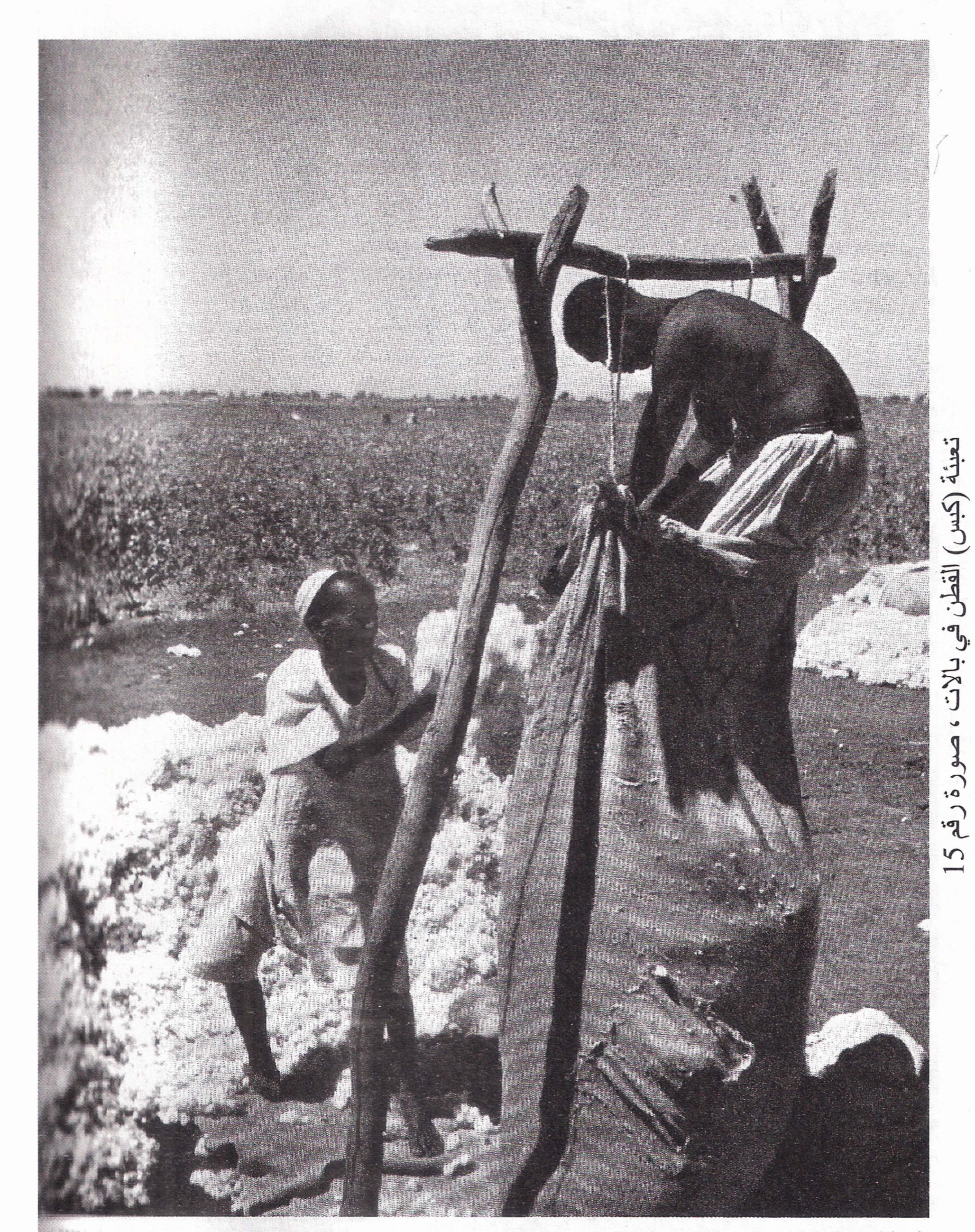


'Passing over patiently in village councils the varied objectives of social development'

مناقشات أهداف التنمية الاجتماعية في مجالس القرى، صورة رقم 13



حصاد (لقيط) القطن، صورة رقم 14



'With great white piles of cotton being stamped down into man-high sacks'

تعبئة (كبس) القطن في بالات ، صورة رقم 15



ترحيل بالات القطن للمحالج ، صورة رقم 16

خلال نقاشاتنا حول الخطَّة الجديدة للجزيرة، كنَّا نجابه العديد مِنْ مشاكل المجتمع والتي تُشكِّل سمة العصر في الوحدات الإداريَّة للمشروعات الضخمة. لقد أصبح مشروع الجزيرة مِنْ أكبر المشاريع الزِّراعيَّة في العالم تحت إدارة واحدة، لمجتمع ضخم مِنَ المزارعين يعتمد عليه. وكما هو الحال في الصناعات الكبيرة، خلافاً للمجتمعات الزِّراعيَّة، فإنَّ تقسيم العمل والروتين المبرمج الدقيق والإدارة المركزيَّة كانت العوامل وراء الكفاءة الإنتاجيَّة للمشروع. ولكن كان لذلك أثره السلبي على العلاقات الإنسانيَّة. وبوصفنا مديرين، كانت مشكلتنا الكبرى تكمن في كيفيَّة جعل العمليَّات أكثر إنسانيَّة دون الإضرار بالكفاءة. كنَّا نحتاج إلى إعطاء كلِّ إنسان يعمل بالمشروع شعوراً أكبر بالمساهمة في إنجاح المشروع واكتساب المنافع الاجتماعيَّة الأوسع منه.

حسب الاتِّفاقيَّة الأساسيَّة بين الحكومة والشركة الزِّراعيَّة لَمْ تكن هناك التزامات تجاه متطلَّبات الاستثمار الاجتماعي. ولذلك فإنَّ المناداة بتأميم المشروع ظلَّت مرتبطة بتلك الحقيقة. إنَّ الإدارة تحت القطاع الخاص، كما يبدو، تعطي الأسبقيَّة لضمان الأرباح، ولا يمكنها فعل أيِّ شيء حيال ذلك. برز الاعتقاد بأنَّ الدَّولة كان عليها أو يجب عليها أنْ تعمل مِنْ أجل تلك الأهداف الاجتماعيَّة الأوسع. إنَّ لجنة المجلس الاستشاري، التي سبق واقتبستُ مِنْ مذكرتها عمداً، كانت تُصر على ذلك التوجُّه لكنها كانت تعيش قدراً مِنَ الأوهام. كان رأي (ميللر) واضحاً بأنَّ الحكومة ليس عليها بالضرورة الالتزام بذلك التوجُّه، وعلى الحكومة اعتبار مطالب الآخرين في جميع البلاد. وإذا ما تمَّ الحصول على المال مِنَ القطاع الخاص أو الدَّولة، لا بُدَّ مِنْ وجود معايير للكفاءة الماليَّة، والاختبار في الحالتين هو توفُّر الربح. الحكومة ليست جسماً منفصلاً ومنعزلاً. إنَّها تعمل في عالم تجارة. ومهما كان قرارها حول توزيع الأرباح بين المجموعات المختلفة في البلاد، لا بُدَّ وأنْ تكون حذرة بأنَّ الصرف الاجتماعي يعدُّ استثماراً منتجاً يوفِّر أرباحاً إضافيَّة، ولا يشكِّل عبئاً يهدد الربح الأساسي. وإذا ما تمَّ اتِّخاذ نظرة جادَّة لمثل تلك المعوقات، فإنَّ مجرد عمليَّة التأميم لا يمكن لها بالكاد أنْ تكون مؤشِّراً لما هو متوقَّع في العهد الجديد.

في النهاية شكَّلت مقترحات شيك (Chick) للمستقبل مساومة حذرة. لَمْ يكن

التركيز على التغيير، ولكن عن غياب التغيير. كان على الشراكة الثلاثيَّة أنْ تستمر، فيما عدا تحوُّل الإدارة مِنَ الشركة الزِّراعيَّة إلى مجلس إدارة مشروع الجزيرة. وكان (شيك)، مهتماً بإقناع المواطنين عامَّة بأنَّ واجب مجلس إدارة مشروع الجزيرة الأساسي يتمثَّل في إدارة مشروع زراعي ضخم بعقليَّة تجاريَّة. ولكنَّه وافق على الاحتياجات الاجتماعيَّة الخاصَّة لمجموعات الجزيرة، وعلى قيام مجلس إدارة المشروع بواجبات خاصَّة، مع تخصيص موارد ماليَّة خاصَّة لذلك الغرض.

في ذلك الوقت حدث تغيير دستوري رئيس في البلاد. وكان آخر اجتماع للمجلس الاستشاري في يوليو1948م. عُقد آخر اجتماع لمجلس الحاكم العام، الذي ظلَّ يحكم السُّودان منذ عام 1910م، في ديسمبر 1948م. وكبديل تمَّ تكوين المجلس التنفيذي، مكوَّناً منْ اثني عشر عضواً، ستة منهم سودانيُّون، مع قيام جمعيَّة تشريعيَّة جديدة مِنْ ممثِّلين سودانيين لكلِّ أنحاء السُّودان.

قدم شيك (Chick) تقريره لذلك المجلس، ووافق عليه المجلس التنفيذي في يوليو1949م. وبعد الموافقة عليه بواسطة الجمعيَّة التشريعيَّة، مع إجراء بعض التعديلات الطفيفة، بواسطة لجنة مختارة، تمَّ قبول التقرير بواسطة المجلس التشريعي وتمَّ تضمين المقترحات في قانون مشروع الجزيرة، والتي أصبحت الأساس للهيئة الجديدة بعد 30 يوليو1950م. توصَّلت كلّ المناقشات حول أهداف المشروع، في نهاية الأمر إلى نقطة تحديد الأهداف التي عكست بالتأكيد تلك الآراء. وكان على مجلس إدارة مشروع الجزيرة الجديد مسئوليَّة القيام بثلاث واجبات رئيسة:

1. **إدارة المشروع.**
2. ترقية التنمية الاجتماعيَّة بكلِّ السُّبل، ليكون الهدف الأساسي منها مصلحة المزارعين والمواطنين المقيمين داخل المشروع.
3. ترقية وتطوير البحوث، مِنْ أجل تحسين الإنتاجيَّة وحفظ توازن وثبات المشروع.

فيما يتعلَّق بالإدارة، فإنَّ مقترح اللَّجنة للمجلس الاستشاري، بتكوين مجلس إدارة عالٍ موسع لتمثيل كلّ المصالح الحكوميَّة، والمواطنين والمزارعين قد تمَّ إسقاطه. كما تمَّ إسقاط مقترح إدارة العمليَّات التنفيذيَّة بواسطة مصلحة الزراعة.

وبديلاً عن ذلك أصبح مجلس إدارة مشروع الجزيرة مكوَّناً مِنْ مجموعة صغيرة فاعلة، تضم سبعة أعضاء هم:

1. مدير عام للإدارة يُعيّن بواسطة الحاكم العام.
2. ممثل للسكرتير المالي للحكومة.
3. مدير مديريَّة النِّيل الأزرق.

بالإضافة إلى أربعة آخرين يعينهم الحاكم العام على أنْ يكون، ثلاثة منهم مِنَ السُّودانيين. ويُعيّن الحاكم العام رئيس مجلس إدارة المشروع مِنْ بين المديرين.

تمَّ ذلك التكوين لضمان اسبقيتين: أوَّلاً، الإدارة المستقلَّة الفاعلة، لديها الحُرِّيَّة التامَّة بعيداً عن أيِّ انحياز سياسي أو أيّ نفوذ آخر. كانت اللَّجنة السُّودانيَّة الخاصَّة بالجزيرة في الجمعيَّة التشريعيَّة مصّرة وبشكلٍ خاص بأنْ يكون مجلس إدارة مشروع الجزيرة مستقلاً تماماً عن الحكومة مِنْ جانب، ومِنَ المزارعين في الجانب الآخر.

فيما يتعلَّق بالتنمية الاجتماعيَّة، حدَّد قانون مشروع الجزيرة تكوين لجنتين، أوَّلاً، لجنة التنمية الاجتماعيَّة، مكّونة مِنْ بين أعضاء مجلس الإدارة نفسها لتنفيذ التنمية الاجتماعيَّة. ثانياً، لجنة الجزيرة المحليَّة مكونة مِنْ ممثِّلين للمزارعين، والحكومات المحليَّة، والمصالح الحكوميَّة، تحت رئاسة مدير مديريَّة النِّيل الأزرق – وكان على تلك اللَّجنة الثانية أنْ ترفع لمجلس إدارة المشروع نتائج مشورة ونصح مواطني الجزيرة في كلِّ القضايا التي تؤثِّر على رعاية المواطنين، وتقدِّم التوصيَّات فيما يختصُّ بتخصيص الأموال المقرَّرة للتنمية الاجتماعيَّة. كما يمكن للَّجنة نفسها أنْ تبتدر مقترحات وأنْ تراجع مقترحات لجنة مجلس الإدارة للتنمية الاجتماعيَّة،

بهدف المساعدة في تنسيق نشاطات كلّ الهيئات العاملة في المشروع، مع تأكيد التفاهم المتبادل وتوحيد الهدف.

تمَّ تقييم الهيكل الإداري المالي بشكلٍ يعطي مجلس الإدارة أيضاً وضعاً مستقلاً ليكون وسيطاً عند المطالب المتضاربة بين الحكومة والمزارعين. وكأساس، تمَّ الحفاظ على قسمة العائدات الأساسيَّة: 40% للحكومة، 40% للمزارع و20% لمجلس إدارة مشروع الجزيرة وتمَّ تحديد أوجه صرف الـ 20% المخصَّصة لمجلس الإدارة فيما يلي:

1. المساهمة بـ 75،000 جنيهاً مصرياً سنويَّاً للحكومة لمقابلة تكلفة مصاريف محطَّة البحوث الزِّراعيَّة.
2. المساهمة بُعشْر منْ نصيب مجلس الإدارة، بمقدار حدِّه الأدنى يعادل 60،000 جنيهاً مصرياً سنَويَّاً، وبحدٍّ أقصى 250،000 جنيهاً مصرياً، لتأسيس ماليَّة صندوق التنمية الاجتماعيَّة.
3. دفع الأرباح الحقيقيَّة على الدِّيون المؤقَّتة.
4. دفع ضريبة الأرباح– تُدفع للحكومة.
5. دفع مبلغٍ يعادل 3½ جنيهاً للفدان منَ القطن لمقابلة كافَّة تكاليف مجلس الإدارة الأخرى. كانت تلك النسبة كافية لمجلس الإدارة للقيام بكلِّ الواجبات التي كانت تقوم بها إدارة الشركة الزِّراعيَّة، بالإضافة إلى دفع ربح للحكومة يعادل 6% سنويَّاً مقابل قيمة ممتلكات البنية التحتيَّة بقيمة 4 مليون جنيهاً مصرياً، استثمرتها الحكومة لمصلحة إدارة المشروع. كما تضمَّنت أيضاً دفعيَّات سنويَّة لاسترداد أموال سابقة تطلبها الحكومة منْ مشروع الجزيرة.

بعد مقابلة كلِّ تلك المنصرفات منَ الـ 20% نصيب مجلس الإدارة، وإذا ما تبقَّى فائض، يُقسَّم بالتساوي، نصف لاحتياطي مجلس الإدارة، والنصف الآخر لاحتياطي مال المزارعين. وفي حالة ما إذا فاق احتياطي مجلس الإدارة واحتياطي

المزارعين على الثلاثة ملايين لكلٍّ في العام، فإنَّ ذلك الفائض يتمُّ تقسيمه مناصفة بين الحكومة وأفراد المزارعين. يتفق ذلك الترتيب مع التوصية الواردة في تقرير اللَّجنة المختارة للجمعيَّة التشريعيَّة- والتي ورد فيها ما يلي:

((فيما يتعلَّق بالحجَّة القائلة بأنَّ دافع الضرائب الذي وفَّر المال للتأميم، يستحقُّ جني المنفعة الماديَّة، وأنَّ لجنتكم قد توصَّلت إلى النتيجة، بأنَّه وبعد تخصيص بناء الاحتياطيَّات، فإنَّ أفراد المزارعين والحكومة يحقُّ لهم الاقتسام بالتساوي للفائض، بوصف الحكومة ممثلة لدافع الضرائب، كما وأنَّ ذلك الفائض يعدُّ نتاجاً لجهود المزارعين الشاقَّة وتعويضاً للصبر وما عانوه، ولولا ذلك الصبر لفشل المشروع، ولما كان هناك مشروع لتأميمه)).

بدت المقترحات الجديدة كمساومة معقولة. ستكون هناك إدارة مستقلة، مع موارد محدَّدة ووفيرة للتنمية الاجتماعيَّة، إلى جانب اقتسام أيِّ فائض للأرباح، بعد خصم تكاليف الإدارة وأموال الاحتياطي، بين الحكومة والمزارعين. ولكن بعض جوانب المقترحات قد تثير مشاكلاً مستقبلاً.

إنَّ تثبيت نسبة محدَّدة لتكلفة الإدارة كان جزئيَّاً لمنع الصرف البذخي بواسطة مجلس الإدارة، وجزئيَّاً لإعطاء المزارعين قدراً أوفر منَ الفائض، إضافة إلى الـ 40% التي كانوا ينالونها قبل التأميم. ولكن في ظروف التضخُّم أصبح الحدُّ منْ صرف الإدارة ضيقاً للغاية. وأيضاً فيما يتعلَّق بـ 3 ملايين للاحتياطي كسقف أَقصى، والتي كانت حينها تبدو مناسبة لقيمة القطن آنذاك، إلَّا أنَّها أصبحت غير مناسبة بالمرَّة عندما ارتفعت أسعار القطن عالياً. إلى جانب ذلك فإنَّ التخصيص المالي المعقَّد أخفى حقيقة أنَّ المزارعين كانوا يتحصَّلون، نتيجة لذلك، على ارتفاع مُقدَّر في نصيبهم. عدم تأكيد وتحديد مقدار تلك الزيادة أضرَّ بالتعاون الذي كان يمكن دعمه بتحديد زيادة نصيب المزارعين.

توقُّعات التعاون منْ جانب المزارعين تأثَّرت أيضاً بالقرارات التي اُتخذت حول المشاركة في الإدارة. ظلَّ الحديث مستمرَّاً عن الشراكة في المشروع. برنامج الخطَّة أكس (X) سبق واقترح الهدف النهائي للإدارة الذاتيَّة للمزارعين، وحسب تقرير

لجنة المجلس الاستشاري، كان مقرَّراً تمثيل المزارعين في اللَّجنة العليا لمجلس الإدارة المقترح. وقد أصبح للمزارعين أنفسهم الرغبة الأكيدة لتكون لهم كلمتهم فيما يخصُّ قضاياهم. وكان موقفهم شبيهاً لموقف طبقة المتعلِّمين منَ الساسة. كانوا يسعون إلى المعاملة المتساوية مع الشريكين كأناس بلغوا سنِّ الرَشد، لهم حقُّ المشاركة في إقرار السِّياسات. القرارات الجديدة صوَّرت الحكومة والمزارعين بأنَّهما يقتسمان الإرباح، ويستأجران مجلساً للإدارة كعميل مدفوع الأجر.

توصَّل شيك (Chick) والمجلس التنفيذي إلى أنَّ الوقت قد أزف، وإنَّ لجنة الإدارة المصغرة، المستقلَّة عن السِّياسِين والمزارعين، أصبحت ضروريَّة للحفاظ على كفاءة الأداء. وأنْ يكون مجلس الإدارة مسئولاً لدى المجلس التنفيذي، أمَّا قضايا السِّياسات بين الحكومة والمزارعين لا يتمُّ اتِّخاذ أيّ قرارات بشأنها بواسطة مجلس إدارة المشروع، بل تُقرَّر على المستوى القومي بواسطة المجلس التنفيذي بالتشاور مع الجمعيَّة التشريعيَّة.

منَ التَّجارب السَّابقة في الجزيرة حول النِّزاعات، رأي بعضنا بأنَّ ذلك غير كاف، وأنَّه لا بُدَّ منْ وجود نوع منَ الآليَّة، التي تحدِّد بأنَّ الحكومة هي المسئولة بانتظام عن توفير الأرض والمياه، وأنْ يكون المستأجرون كزراع، ومجلس المشروع كإدارة، والمواطنون كمستفيدين منْ عائدات الضرائب، منْ داخل تركيبة لجنة الجزيرة الاستشاريَّة. ولكن اللَّجنة المختارة للجمعيَّة التشريعيَّة نصحت بعدم قبول ذلك، لأنَّه يقلِّل منْ سُلطة المجلس التنفيذي وقرَّرت بأنَّ لجنة الجزيرة المحليَّة يمكنها القيام بتلك المهام.

لَمْ يحسن ذلك الإجراء تقدير طبيعة المشاركة. غضُّ النظر عن الرفض العاطفي للمعاملة كمجرد ((مرؤوسين ليداروا))، فإنَّ طبيعة الموضوعات التي أحسَّ بها المزارعون بعمق تمثَّلت في سياسات التَّسويق، والعدالة في تخصيص بنود التكلفة، مواعيد صرف الأرباح وموضوع السحب منْ مال الاحتياطي. تلك الشاكلة منَ القضايا لا يمكن حلّها بواسطة لجنة مشروع الجزيرة المحليَّة. وأنَّها لَمْ تكن قضايا يمكن حلّها بواسطة مجلس إدارة المشروع والمزارعين. أنَّها قضايا تمسُّ الاقتصاد

الوطني (وفي زمنَ التضخُّم حَتَّى تواريخ دفع مبالغ كبيرة قد يكون لها تأثير سلبي خطير). قضايا يرتبط بها الشركاء الثلاثة والموطنون عامَّة رغم تضارب المصالح.

نتيجة لكلِّ تلك الصعوبات، المتعلِّقة بالقضيَّة الأهم، قضيَّة العلاقات الإنسانيَّة، ما زال مجلس الإداوة يتحدث عن (نحن) وعن المزارعين (هم). وأولئك الـ (هم) كانوا يعانون منْ خيبة أملهم فيما يتعلَّق أوَّلاً بنصيبهم في القطن، وثانياً عن مستوى مشاركتهم في اتِّخاذ القرارات.

أضاف قانون إدارة الجزيرة واجباً جديداً لمجلس إدارة المشروع: ((دعم هيئات المزارعين الاستشاريَّة)) واستشارتهم. إنه الواجب الذي سبق وأعطي بردن (Bredin) وقتاً حيويَّاً طيباً عندما كان مديراً لمديريَّة النِّيل الأزرق ولشخصي (Gaitskell) أيضاً كمدير للشركة الزِّراعيَّة. ويمكن لتلك الهيئات أنْ تعطي مجلس إدارة المشروع وقتاً أكثر حيويَّة منَّا. ولكن كان هناك ظرف ملطِّف ساعد كثيراً في تمرير مقترحات الجزيرة. منذ عام 1946م، ظلَّت أسعار القطن في ارتفاع مستمر، مع إنتاجيَّة معتدلة وثابتة، وأرباح عالية جدَّاً أكبر بكثير منْ أيِّ وقت مضي. الشراكة القديمة كانت تخطو نحو نهايتها مع تصاعد لهب الذهب الأبْيَض.

الفصل العشرون

الذهب الأَبْيَض

قصَّة تسويق القطن تمَّ سردها حَتَّى عام 1946م في الفصل 15. بعد نهاية الحرب برزت مشكلة تسويق القطن بكفاءة مرَّة أُخرى، مع تعقيدات إضافيَّة منها الاهتمام المتزايد للمزارعين والمواطنين بالتَّسويق مِمَّا أثَّر على الطريقة التي كان يتمُّ بها تسويق المحصول.

أدَّت الحرب إلى دفع الحكومة بشكلٍ واضح لتجلس مع الشركة الزِّراعيَّة لتحديد سياسة تسويق القطن، لبيع كلّ القطنِ المنتج في السُّودان، بما فيه قطن الجزيرة لسلطة القطن بالمملكة المتَّحدة (United Kingdom Cotton Control). وفي ذلك الإطار، غضّ النظر عن التفاصيل الفنيَّة التي وفَّرها مجلس إدارة الشركة الزِّراعيَّة بلندن، وسير (هيمبري) (Himbury)، كان عقد بيع كلِّ قطن السُّودان اتِّفاقاً تجارياً بين حكومة السُّودان والحكومة البريطانيَّة. وبوصفي، (Gaitskell) كمدير للشركة الزِّراعيَّة في السُّودان منذ (1945) بدأتُ الاقتراب أكثر مِنْ مجلس الإدارة بلندن، حَتَّى أتمكَّن مِنْ توضيح مشاكل التَّسويق للمزارعين، لأنَّ ذلك كان واجبي (المؤلِّف).

انتهى نظام عقد بيع كلِّ القطن (Bulk Contract) لبريطانيا في عام 1946م، وربما أرادت حكومة السُّودان بذلك الرجوع راغبة في البيع بالمزادات المحليَّة في السُّودان. ولكن الوضع تغيّر تماماً. لقد حقَّق اتِّفاق عقد بيع كلِّ قطن السُّودان سرعة وضمان البيع الشيء الذي كانت الجزيرة تسعى له دون فائدة قبل الحرب، وكان يبدو صعباً تبديله كنظام للتَّسويق، إذا ما ظلَّت الأسعار عادلة. إضافة إلى ذلك، وبما

أنَّ لسلطة القطن (Cotton Control)، قدراتها الماليَّة الضخمة، كانت بذلك مؤهَّلة وقادرة للشراء، مثلها مثل جمعيَّة منتجي الأقطان البريطانيَّة (B.C.G.A.) لشراء كميَّات كبيرة، مع احتفاظها بكميَّات كبيرة بدرجات فرز مختلفة منْ أقطان السُّودان لتعرضها على الغزَّالين في إنجلترا للاختيار منها. وقد أقنعت سُلطة القطن (C.C) الغزَّالين، الذين لَمْ يسبق لهم التعامل مع قطن السُّودان، أنْ يتحوُّلوا له. وكانت لتلك السِّياسَة قيمة عالية في الدعاية لقطن السُّودان ممَّا أدَّى إلى اتساع سوقه في بريطانيا.

أقطان موسم 1947م، تمَّ عرضها للتَّسويق الحُرِّ كإجراء أفضل، ولكن برزت صعوبات تصريفه. كانت هناك كميَّات ضخمة متراكمة منَ الموسم السَّابق منَ الأقطان المصريَّة والأمريكيَّة. إضافة إلى أنَّ السُّوق في أوروبا لَمْ تتعاف بعد منْ أثار الحرب. وشرق أوروبا، تحت النفوذ الروسي، تمَّ إبعاده عن التِّجارة العالميَّة. وأسواق التبادل السِّلعي العالمي حينها ظلَّت مغلقة. وفيما يتعلَّق بالسُّوقين التقليديين للقطن السُّوداني، إنجلترا والهند، كانت الحكومتان في كليهما المستورد الوحيد للقطن.

في مثل تلك الظروف استمرَّت عقود بيع (كلّ أقطان السُّودان)، وتمَّ التفاوض حول عقدين منهما في وقت مبكِّر مع المملكة المتَّحدة والهند، بأسعار محدَّدة جديدة لكلِّ محصول 1947م. ولكن لاختبار عدالة الأسعار وللبحث عن أسواق أُخرى بديلة، فقد تمَّ حجز 10،000 بالة لتسويقها بالمزاد. وكانت النتيجة مشجِّعة. بينما كان سعر الرطل 10 بنسات عام 1946م، فقد قفز السِّعر إلى 19 بنساً عام 1947م. والأسعار التي تمَّ التحصُّل عليها في المزاد لعدد 8،500 بالة، كانت أعلى بقليل، ولكنَّها لَمْ تكن بالقدر الكافي الذي يمكن أنْ يشير بأنَّه أفضل، مقارنة بالتضحية لضمان بيع كلِّ المحصول، مع عنصر المقامرة في السُّوق المفتوح.

النتائج الماليَّة مقارنة بعام 1946م كانت كما يلي:

العام	1946	1947
الإنتاجيَّة بالقنطار للفدان	3.4	4.0 قنطاراً
العائد القابل للقسمة للشركاء الثلاثة	2.605.000	6.789.000 جنيهاً مصرياً

صافي عائد الفدان/ جنيهاً مصرياً	13،4	33،5 جنيهاً مصرياً
أرباح المزارعين (بعد خصم الدِّيون)	563،000	1،984،000 جنيهاً مصرياً
أرباح المزارع لكلِّ حوَّاشة	29	96 جنيهاً مصرياً

إنَّ صافي عائد الفدان البالغ قدره 33،5 جنيهاً مصرياً للفدان كان الأعلى حَتَّى عام 1947، ويفوق بذلك عائد 1927م.

إنَّ نتائج تسويق كلِّ القطن كما في عام 1947م، أظهرت جدوى تكرار التجربة في عام 1948م. وكانت لجنة القطن الخام (Raw Cotton Commission) والتي خلفت في عام 1948م سُلطة القطن (Cotton Control) البريطانيَّة، راغبة في شراء كلِّ المحصول، ولكنَّها وافقت على شراء 150،000 بالة، أيِّ ما يعادل 60% وترك 60،000 للهند، مع عرض 20،000 بالة للبيع بالمزاد. لقد باشرت بورصة الإسكندريَّة نشاطها مرَّة أُخرى وطرأ تحسُّن طفيف في الأسعار مقارنة بالعام السَّابق. وتمَّ البيع لـ (لجنة القطن الخام) البريطانيَّة في نوفمبر، كما في الماضي، حسب الأسعار السَّاريَّة في ذلك الوقت، والتي أظهرت ارتفاعاً بمقدار 6 بنسات للرطل، حسب درجة الفرز والجودة، مقارنة بالعام السَّابق. وبالنظر لأسعار التَّسويق خلال العشرين عاماً الماضية، فإنَّ ذلك العقد يُعتبر مرضياً.

بعدها حدثت، واحدة مِنْ أسوأ الأحداث في تاريخ أسواق البضائع العالميَّة، ممَّا أدَّى إلى هزيمة كلِّ مَنْ حاول أنْ يخطِّط نظاماً محكماً وثابتاً لبيع أو شراء محصوله. نسبة للنقص الحاد في الدولار، أصبح صعباً على الدُّول المصنِّعة أنْ تدفع للقطن الأمريكي. وتطوَّر ذلك الوضع، ممَّا وفَّر امتيازاً سريعاً للأقطان الأُخرى. وكان سوق الإسكندريَّة قد فُتح لتسويق عينة القطن المصري. وبعد فترة وجيزة لتوقيع الاتِّفاق مع (لجنة خام القطن) (R.C.C)، بدأت الأسعار في الإسكندريَّة في الارتفاع بشكلٍ واسع ولمستويات لَمْ تحدث منذ عام 1919م. وفي مثل ذلك الوضع رفض مفاوضو الهند توقيع عقد اتِّفاق شراء الجملة مع السُّودان.

بحلول مارس 1948م، أصبح واضحاً بأنَّ عقد بيع كلِّ القطن للَّجنة القطن الخام، والذي سبق وكان مرضياً، سوف يبدو للمزارعين وللسُّودانيين عامَّة بأنَّ أسعار

البيع لـ (C.C.R) تُعدّ زهيدة للغاية ولمصلحة المملكة المتَّحدة. وكانت هناك انتقادات مِنْ قبل تشير إلى أنَّه مهما كان أمر الضمانات للسُّودان، فإنَّ أسعار القطن في عقودات (بيع كلّ المحصول) خلال الحرب لـ (C.C) كانت في مصلحة المملكة المتَّحدة دون مبرِّر لذلك خلال فترات طويلة. وتحقَّقت بذلك منفعة غير مقصودة لبريطانيا. ونتيجة لسوء الفهم، قد يؤدِّي ذلك إلى أضرار بليغة منها عدم الثِّقة، بمحاصيل القطن القادمة مستقبلاً لبريطانيا ومستقبل التَّسويق، بالنسبة للسُّودان. كانت لجنة القطن الخام (C.C.R) ترغب في شراء كلّ قطن السُّودان ولكنَّها وافقت على شراء 60% حَتَّى تتمكَّن مِنْ إمداد السُّوق الهندي والأسواق الأُخرى. رفضت الهند الفرصة. هل كان ممكناً حينها إقناع شركة القطن الخام (R.C.C) في العودة لضمان شراء كلّ المحصول، مع إلغاء عقد نوفمبر وإعادة التفاوض حول سعر كلّ المحصول؟

كان مِنْ واجب شيك (Chick) التفاوض حول ذلك الوضع الحرج، وطار في أبريل 1948م إلى إنجلترا لذلك الأمر. رحَّبت شركة القطن الخام بذلك، ووافقت على عقد صفقة جديدة توصَّلت إلى زيادة سعر شاملة مقدارها 16،3 بنساً للرطل لكلّ الدرجات، وعنى ذلك تحقيق متوسِّط سعر، أقلَّ قليلاً مِنَ السِّعر الساري وقتها، ولكنَّه يعادل 38.5 بنساً للرطل. كانت الإنتاجيَّة لعام 1948 دون المتوسِّط 3،4 قنطاراً للفدان، ولكن عملاً بذلك السِّعر فإنَّ العائد الصافي ارتفع إلى 11 مليون جنيهاً مصرياً، وقارب ضعف عائد الموسم السَّابق، والذي كان يُمثِّل بدوره عام 1947م أعلى عائد حقَّقه المشروع. بعد خصم ديون المزارعين سجلت أرباح المزارعين ما يقلّ قليلاً عن 4 مليون جنيهاً مصرياً، أيّ ما يعادل 189 جنيهاً مصرياً للحوَّاشة المتوسِّطة، مقارنة بـ 96 جنيهاً مصرياً في العام السَّابق.

ما مقدار ما تتحصَّله شركة القطن (R.C.C) في المقابل؟ ما كانت تنظر إليه الشركة أساساً، أكثر مِنْ أيِّ اعتبار آخر في ذلك الوقت، هو استمراريَّة مدِّها بالأقطان. لأنَّ الشركة (R.C.C) كانت تُعتبر كوكيل مشتراوت إنابة عن غزَّالي مصانع لانكشير وليس كتاجر يسعى للربح فقط. وكان مستر اروسميث (Arrowsmith) الذي كان يُمثِّل سُلطة القطن (Cotton Control) ثُمَّ لجنة القطن الخام (R.C.C) في التفاوض مع السُّودان، كان يتمتَّع برؤية واسعة وحكيمة فيما يتعلَّق بالسِّياسَة طويلة المدى

في التعامل. وبتضحيته برطل مِنْ لحمه، بزيادة السِّعر أعلاه، فقد تحصَّل بذلك ليس فقط على الإمداد بكلِّ المحصول لعام 1948م، ولكن تحصَّل أيضاً على 60% مِنْ محصول 1949م.

وافق شيك (Chick) السكرتير المالي على تلك الترتيبات، لأنَّ الاستمراريَّة كانت حاجة مُلحَّة للجانبين، مع استمرار عقد بيع كلّ المحصول المرغوب مِنَ الجانبين. ولكن ذلك الأمر كشف عن ضعف واحد محدَّد. كان صعباً العمل بموجب سعر واحد ثابت. وكان لا بُدَّ مِنَ التوصُّل إلى نظام جديد لتسعير القطن في المستقبل. وبعد نقاش الأمر، كان هناك أمل بتجاوز تلك المعضلة عن طريق مقارنة جودة ودرجات القطن السُّوداني بالقطن المصري المعروض في سوق الإسكندريَّة، والعمل وفق متوسِّط السِّعر للأقطان خلال مدَّة معلومة متفق عليها، وذلك ما تمَّ التوصُّل إليه لعقد بيع محصول 1948م.

أشار المستر وودنغ (Wooding) مدير مشروع الجزيرة حينها، الذي فاوض عقد نوفمبر، مازجاً أفكاره السِّياسيَّة المحافظة مع المُثل الفيكتوريَّة، أشار معلِّقاً عندما أبلغني بنتائج التفاوض ((لَمْ أَكن أرغب المشاركة بالمرَّة في مثل تلك المفاوضات لأنَّنا كنَّا قد اتفقنا بأنَّ العقد يعني الالتزام الصارم بنصوصه، وإذا ما تغيَّر السِّعر، فإنَّه ليس علينا اعتبار قبول ذلك مِنْ جانب الحكومة البريطانيَّة لتطلب منَّا القبول بسعر أقلّ عمَّا تمَّ الاتِّفاق عليه في العقد. لا أودُّ المشاركة في أيِّ مفاوضات قادمة، واعتبر بأنَّ كلَّ ما حصل مشيناً.

لا أدري كيف سيكون أثر تلك الزيادة الضخمة في السِّعر على المزارعين. لقد حان موعد استلامهم مبلغاً كبيراً عن محصول 1947م في يوليو. سوف يستلمون 300،000 جنيهاً إسترلينياً مِنْ مال الاحتياطي في ذات الوقت، وسوف يتحصَّلون أيضاً على أرباح عالية عندما يتمُّ الاتِّفاق على الفاتورة الأوَّليَّة لتثبيت الأسعار. لقد أصبح مستأجرو الحوَّاشات مزارعين معتبرين، ولكن يبدو لي بأنَّهم سوف يصبحون في العام القادم أثرياءَ متسكعين)).

كان مصيباً. ورغم أنَّ ذلك الثراء الجديد كان يعدُّ جاذباً، فقد نتجت عنه مشكلة

خطيرة تمثَّلت في التضخُّم، في بلد تنعدم فيه أبسط فرص المعرفة، عن استثمار رأس المال الخاص، فيما عدا تجارة التجزئة. وأصبح دور القطن مهيمناً على اقتصاد السُّودان وارتفع إلى ما يعادل 80% منْ قيمة الصادرات. ارتفع مؤشِّر تكلفة المعيشة لمحدودي الدخل، باعتبار عام 1938م يعادل 100 نقطة، ارتفع في منتصف عام 1948م إلى 305 نقطة، وكان السبب الأساسي لذلك، الدخل المتزايد لمزارعي القطن. ظلَّت الحكومة المُخدِّم الرئيس للعُمَّال، خارج مشروع الجزيرة، خاصَّة في الإشغال العموميَّة والسِّكك الحديديَّة. وحدثت احتجاجات عماليَّة معتبرة متعلِّقة بالارتفاع المتواصل للأسعار وغلاء المعيشة، وإذا ما استمرَّت تلك الدفعيَّات للمزارعين سوف تشعل الأسعار مرَّة أخرى، خاصَّة أسعار الحبوب، وسوف تعاني البلاد منْ ذلك.

تلك الظروف أكَّدت بشكلٍ خاص ضرورة أنْ تكون العلاقة بين الإدارة والمزارعين متناسقة ومتوافقة. حان الوقت للعودة لذلك الموضوع مرَّة أخرى. بعد إضراب المزارعين عام 1946، أصبح بديهيَّاً ضرورة وجود آليَّة لتمثيل المزارعين في هيئة موحَّدة. تكوَّنتْ في كلِّ أقسام المشروع لجان القرى، ولجان الأقسام، وتطوَّرت الصِّلات الشخصيَّة بين مُفتِّشي الغيط التابعين لنا وأفراد المزارعين. تلك خطوات أسَّست لروح التعاون المحلِّي.

وما كان مفتقداً تمثَّل في غياب قدر منَ الصِّلة مع القمَّة، حيث اتِّخاذ القرارات التي تؤثِّر على المزارعين في مجموعهم. فإنَّ قضايا هامَّة مثل الأسباب التي تدعو لاتِّخاذ سياسات معيَّنة في تسويق القطن، وتسجيل الأموال المستلمة والتكلفة في حساب مشترك معقَّد، والتحويل إلى احتياطي مال المزارعين، لَمْ تكن تناقش مع المزارعين بشكلٍ عام، ولَمْ توضَّح للمواطنين. لَمْ يكن هناك ما نخفيه. ولَمْ تكن هناك أيّ شبهات فساد. ولكن كان ذلك بسبب العقليَّة الأبويَّة. ولكن ونتيجة لذلك لَمْ يكن هناك قدر كبير منَ الجهل فحسب، بل كانت هناك شائعات كثيرة حول تلك المواضيع، والتي لَمْ تكن صادقة بالمرَّة. وبدأ جوٌّ منْ عدم الثِّقة في التنامي بسبب ذلك الوضع.

أمَّا بالنسبة لي (Gaitskell) (الكاتب) كمدير لمشروع الجزيرة ولبردين (Bredin) مدير مديريَّة النِّيل الأزرق، فقد كنَّا نشعر بأهمِّيَّة المضي قدماً بالتنمية الاجتماعيَّة،

كما شرحتها مِنْ قبل، مع الحاجة الماسَّة والمستعجلة لإيصال رسالة للمزارعين وللمواطنين عامَّة للتنوير بسياسات المشروع مِنْ كلِّ جوانبها. وكبداية، ونتيجة لمبادرتنا المشتركة تمَّ تكوين هيئة لتمثيل المزارعين.

انتخب المزارعون في كلِّ (صمديَّة)، الوحدة الزِّراعيَّة للقريَّة، مندوباً مِنْ بينهم لكليَّة انتخابيَّة للقسم، تقوم بدورها بانتخاب ممثِّل واحد مِنْ بينهم ليُمثِّل القسم. الأربعون ممثِّلاً للأقسام شكَّلوا هيئة ممثِّلي المزارعين (Tenants Representative Body). وكانت نتيجة الانتخابات الأولى التي جرت عام 1947م، تعتبر الانتخابات الأولى التي تحقَّقت في منطقة ريفيَّة في السُّودان.

وكجزء مِنْ برنامج تدريب المزارعين لإدارة شئونهم شعرنا بضرورة إعطاء الجسم المُمثِّل للمزارعين، بموجب أمر تكوينه، حق إشراكهم فيما يتعلَّق بقرارات إدارة مال الاحتياطي الخاصّ بهم، وبمواقيت صرفيَّات الأرباح، الأشياء التي كانت تتمّ دون الرجوع إليهم. وكان ذلك بمثابة عاصفة كنَّا نعلم قرب حدوثها.

التكوين المتأخِّر لهيئة ممثِّلي المزارعين، وظروف تكوينها التي أتت بعد المطالبة بصرفيَّة مِنْ مال الاحتياطي، أجَّجت المشاكل وبدأت المواجهة. لقد حذَّرني وودينغ (Wooding)، الذي يخطو نحو السبعين عاماً مِنَ العمر، وكقائد سابق في سلاح البحريَّة خلال فترة الحرب العالميَّة الأولى 1918–1914م، حذَّرني بأنَّنا قد خلقنا وحشاً سيدمِّر الثِّقة بدلاً عن دعمها. واجتماعات تلك الهيئة الأولى تبدو بأنَّها كانت تدعم وجهة نظره. العديد مِنَ الأقسام انتخبت مِنْ كانوا قادة لإضراب 1946م، وقد حضر كلُّ الأعضاء بتفويض مِنْ ناخبيهم للمطالبة بصرف كلِّ مال الاحتياطي وبأعجل ما تيسَّر. في الاجتماع الثاني في يوليو1947م تمَّ إقناع ممثِّلي الهيئة بالحاجة إلى ترك بعض المال لتغطية السلفيَّات ولكن ليس بسبب الطبيعة الجماعيَّة العادلة لمال الاحتياطي، وقد أوصوا بأنْ يتمَّ توزيع المال الاحتياطي للمزارعين الحاليين على أنْ يتمَّ استبدال المال الاحتياطي، بتوفير احتياطي قليل بطريقة فرديَّة لتغطية السلفيَّات. رُفِضَ طلبهم، وظلَّ الأمر مجمَّداً، بسبب النتائج والعائدات الجيِّدة لمحصول 1947م.

كنَّا نتوقَّع استغلالاً سياسيّاً للنزاع المطلبي، ولكن اتَّضح حينها بأنَّ الهيئة

الجديدة كان مرحَّباً بها مِنَ المزارعين، وأصبحت محط أنظارهم لتحقيق مصالحهم. قاوم أعضاء الهيئة محاولات حزب الأشقاء لاستقطاب مجموعة مِنْ بينهم، وبعدها مباشرة أعلنوا مِنْ حيث المبدأ معارضتهم للهيمنة مِنْ أيّ إتجاه سياسي أو طائفي.

كانوا حقيقة مجموعة تمثِّل المزارعين غير منضوين في طائفة أو حزب واحد. بعضهم مثل مبارك هبيد مِنْ قرية الطلحة، الذي استأجر نصف حوَّاشة في أرض ضعيفة، كان ممثِّلاً لجيل الشباب ممَّن كانوا يسعون جادِّين لتحسين مستوى حياتهم. ومع خيبة أملهم نتيجة عائدات دون المتوسِّط، بدأوا يميلون نحو الرفض السِّياسي في المدن. بعض الأقسام انتخبت بعض الزعماء الأكثر تقليديَّة مِنْ عائلات ميسورة معروفة. هؤلاء كانوا ارستقراطيين محافظين مستعدِّين جدًّاً للصفقات والمساومة، دون تعاطف يذكر مع الآراء الغربيَّة الجديدة. وهناك مجموعة أُخرى تُمثِّل بشخص كالشيخ أحمد بابكر الأزيرق مِنْ ود النعيم وودمدني، له منزل في القرية ودكان في المدينة – يمثِّل مجموعة مِنَ الأشخاص الناجحين، الذين استفادوا مِنَ الفرص التي وفَّرها مشروع الجزيرة، حوَّلوا عائداتهم إلى التِّجارة. ذلك النوع مِنَ الأشخاص كانت لهم دراية ومعلومات عن آخر الأسعار المطروحة للبضائع في الأسواق. مقاهيهم أصبحت مجالات التقاء بينهم لتكوين زعامات جديدة تربطها العديد مِنَ المصالح الشخصيَّة المتنوِّعة.

حسب حساباتنا وتقاريرنا كان المزارعون بالنسبة لنا يُمثِّلون مجموعات لا لون لها. وكان ذلك الاعتقاد أبعد ما يكون عن الحقيقة. كانوا أغنياء وفقراء، أذكياء وأغبياء، موهوبين وعاطلين، مثلهم مثل أيّ مجتمع إنساني، ظهروا داخل هيئة تمثيل المزارعين. وما وحَّدهم حقيقة إنهم مزارعون بمشروع الجزيرة، يجتمعون لأوَّل مرَّة ليمارسوا نفوذهم ويعبروا عن آرائهم كمجموعة.

إنَّ تكوين مجموعة رسميَّة منهم للتحدُّث معها لَمْ تكن، برغم تشاؤم وودينغ (Wooding) وتحذيراته، بدون فائدة بالنسبة لإدارة المشروع. وللمرَّة الأولى في تاريخ المشروع، قَدمتُ (Gaitskell) لهيئة المزارعين تفاصيل الحسابات عن الدخل والمنصرف، واتِّجاه التَّسويق، كما حدثت لمحصول العام 1947م. وفي الإجابات على

التساؤلات تكشَّفت بعض النقاط عن الحسابات والإدارة والقضايا التي لَمْ يتمْ فيها الحصول سابقاً على ثقة المواطنين.

توضيحي للحسابات لَمْ يكن مُفصَّلاً بما يكفي. أين مبالغ بيع (الاسكارتو) وهي (بقايا جانبيَّة لحليج القطن)؟ والذي دارت شائعات عن تحويله لمصلحة مدير المحالج؟ وإذا ما تمَّ تسويق كلّ القطن حسب عقد بيع كلّ القطن؟، لماذا لَمْ يتمْ استلام الأموال حسب سعر البيع حَتَّى يتمّ صرف الأرباح كلّها مباشرة؟ ولماذا تمَّ بيع كلّ القطن للملكة المتَّحدة والهند؟ ألم تكن هناك أسواق أحسن؟ كانت تساؤلات أكثر بُعداً، مقارنة بمداولات الاجتماع العام لمساهمي الشركة الزِّراعيَّة بلندن.

مثل تلك الاجتماعات كانت تتمّ مِنْ حين لآخر، لتغطِّي كلَّ جوانب المشروع. لقد برهنت الاجتماعات على جدواها وقيمتها في تبصير المزارعين وتنوير المواطنين لإدراك أفضل بالمشاكل الاقتصاديَّة وعن بعض العقبات التي نواجهها في محاولاتنا لتسويق أقيم منتجات البلاد، لتحقيق أفضل النتائج. وربّما يكون مدهشاً، عدم قيام هيئة مثل تلك مِنْ قبل. لَمْ يكن ذلك بسبب النظرة الأبويَّة فقط. لقد كان هناك تخوُّف مستمرٌّ لدى المسئولين بأنَّه إذا ما كُفل للمواطنين حقُّ التعبير عن أنفسهم برغم جهلهم، فإنَّه لن تصدر عنهم آراء مفيدة، ممَّا قد يعرقل السِّياسات الرشيدة. وعلينا الآن أنْ نتحمَّل تبعات تلك التجربة، فيما يتعلَّق بمال الاحتياطي ومشكلة التضخُّم بشكلٍ عام.

عاد ممثلو المزارعين للهجوم حول موضوع مال الاحتياطي في اجتماعهم الرابع في فبراير 1948م. لقد بات جليّاً بأنَّهم لن يساهموا بشكلٍ طوعي مِنْ نصيبهم السَّنوي لأيِّ مالٍ عام. وتمثَّلت المشكلة في إقناعهم بأنْ لا يسحبوا كلَّ المال الاحتياطي الموجود، كما ظلَّ يطالب بذلك ناخبوهم بإصرار، لأنَّهم ما زالوا يعتبرونه ملكاً خاصَّاً لهم تمَّت سرقته. في النهاية وافق ممثلوهم على مساومة تمَّت بموجبها موافقتنا على سحب 300،000 جنيهاً مصرياً مقابل التزامهم بضرورة حفظ مبلغ بحدٍّ أدنى مقداره 4 جنيهات مصريَّة لكلِّ فدان في احتياطي مال المزارعين كضمانة للديون المتعسِّرة.

السحب مِنْ مال الاحتياط بالإضافة إلى صرف عائدات أفضل محصول للمشروع

عام 1947م يعتبر أمراً غريباً للغاية. إلى جانب ذلك كان مؤكَّداً بأنَّ محصول 1948م سوف يحقِّق أرباحاً أكثر بكثير مِنْ أيِّ وقت مضى، وبذلك أصبحت تواجهنا مشكلة خطورة التضخُّم.

لقد انقضى عهد ضوابط التموين خلال فترة الحرب، وسط ارتياح شعبي عام 1947م، وكان لا بُدَّ مِنْ اتِّخاذ خطوات أُخرى لمعالجة الوضع الاقتصادي. تمَّ رفع رسوم صادر القطن بمقدار 5%، وتخفيض الإنفاق الحكومي- لَمْ يكن ذلك كافياً. وكان لا بُدَّ مِنْ اتِّخاذ إجراء ما لتوزيع صرفيَّات أرباح المزارعين على فترات أطول. ويُعدّ ذلك مِنَ المشاكل التي دفعت بعضنا ليرى ضرورة قيام وإشراك مجلس استشاري أعلى لأهميته يضمُّ ممثِّلين للحكومة والمواطنين والمزارعين، لمعالجة تلك المشاكل وإجراء مساومات بشأنها لتقريب وجهات النظر وإيجاد حلول لها. ولكن لَمْ يكن هناك وجود لمثل ذلك الجسم الاستشاري حينها.

مِنْ ناحية قانونيَّة يستحقُّ المزارعون صرف أرباحهم فوراً. بعد سنوات عديدة مِنْ حصولهم على عائدات متوسِّطة، برزت لدى المزارعين رغبة في الحصول على أعلى العائدات، مستفيدين مِنَ الأسعار العالية مؤخَّراً. أصرَّ ممثلوهم على أنْ لا يتنازلوا عن شيء ولكن الصالح العام للبلاد كان ينحو في اتِّجاه آخر لدرء آثار التضخُّم. ما هو الحلّ الأمثل؟

لذلك قرَّر شيك (Chick) الرجوع مؤقَّتاً لتفعيل جرعة مِنَ الأبويَّة. أمر الشركة الزِّراعيَّة والتي لَمْ يكن في إمكانها القيام بذلك بمفردها، بأَنْ توزِّع صرف الأرباح مباشرة مِنْ 1948م على أربعة أقساط متساوية حَتَّى أبريل 1949م مع تأجيل صرفيَّات الحوافز والتي تعادل ثلث مجمل الصرفيَّات إلى تاريخ يُحدَّد فيما بعد. ومع الثراء الذي كانوا يعيشونه حينها قبلوا بأوامر (شيك)، والذي كان يأمل في إقناع المزارعين عندما يحين أبريل 1949م، بأنْ يقوموا بأنفسهم صرف متأخرات الحوافز لعام 1948م خلال فترات أطول. وهو كمن يطلب مِنْ رعاة الضأن الاستراليين تأجيل استلام عائدات أصوافهم! أصرّ المزارعون على صرف الحوافز فوراً وتمَّ ذلك دون تأجيل.

مباشرة بعد ذلك في يوليو 1949م، كشفت نتائج بيع قطن 1949م عن موسم أعظم نجاحاً ماليّاً. تمَّ الاتِّفاق بتطبيق السِّعر المتوسِّط لبعض درجات القطن في سوق الإسكندريَّة على قطن السُّودان خلال الفترة منْ يناير إلى مايو، ليتمّ بيعه بذلك السِّعر لشركة الأقطان الخام (R.C.C) البريطانيَّة. وقد رغبت (R.C.C) شراء أيّ كميَّات تزيد عن حصة الهند أو أيّ زبون آخر. رغبت الهند في الشراء بعقد إجمالي ولكنَّها مرَّة أُخرى لَمْ تقبل بالسِّعر، فشلت المفاوضات. تمَّ بيع 25،000 بالة بالمزاد، كاختبار مقارنة لسعر (R.C.C)، وبالرغم منْ أنَّ أسعار المزاد كانت أعلى لبعض درجات القطن، إلَّا أنَّه لبعض الدرجات كان أَقَلَّ منْ متوسِّط سعر (R.C.C). ونتيجة لذلك الاختبار خسرنا 150،000 جنيهاً مصرياً. مَرَّة أُخرى برهن عقد البيع بالجملة لـ (R.C.C) البريطانيَّة على عدالته الواضحة. وبالصُّدفة ظلَّ السِّعر المتوسِّط لعام 1949م هو نفس سعر محصول 1948م، 38،5 بنساً للرطل. قفزت الإنتاجيَّة في ذلك الموسم إلى 4،3 قنطاراً للفدان. وكان ناتج العائدات الصافي ما يقارب 14 مليون جنيهاً مصرياً، ووصلت أرباح المزارعين بعد خصم السلفيَّات، لأكثر منْ 4½ مليون جنيهاً مصرياً، أيّ ما يعادل 221 جنيهاً مصرياً للحوَّاشة المتوسِّطة.

عاشت مديريَّة النِّيل الأزرق وضعاً متناقضاً لَمْ يحدث له مثيل. إلى جانب العائدات العالية للمزارعين منْ أرباح القطن، كان محصول الحبوب في الجزيرة أيضاً ممتازاً، بينما في الجانب الآخر منَ النِّيل، كانت الأمطار شحيحة ذلك العام، عانى السُكَّان هناك منَ المجاعة. وبدأت الإجراءات لمجابهة المجاعة. وبدلاً عن بيع مزارعي الجزيرة فائض محصول الذُّرة، بدأوا في شراء الذُّرة منْ مناطق أُخرى وتخزينها استثماراً لأموالهم. وكميَّات النُّقود الضخمة المتداولة تدلُّ عليها ما دفعه بعضهم للحكومة في أغسطس 1949م كرسوم للتصديق لهم بإقامة ثماني طواحين للذُّرة، بما يعادل 135،000 جنيهاً مصرياً. لقد تغيَّرت نظرة عامَّة المواطنين تجاه مزارعي الجزيرة منْ تعاطف سابق مع المزارعين الكادحين، إلى غيرّةعلى الأغنياء منهم.

ما الذي كان يمكن فعله تجاه التضخُّم في ذلك الوضع؟ قام (شيك) السكرتير المالي لحكومة السُّودان برفع ضريبة صادر القطن إلى 10%. ولكن هل كان ممكناً له مرَّة أُخرى أنْ يأمر بتوزيع الأرباح على فترات متباعدة مستعملاً جرعاته

الأبويَّة؟ لقد أقنعناه ليمنحنا الفرصة لكي نحاول أوَّلاً الطريق الديمقراطي لإقناع المزارعين. وذلك ما كنَّا نود دائماً إضافته لسياسة الشركة الزِّراعيَّة. وقع واجب إقناع ممثِّلي المزارعين لاتِّخاذ موقف مِنْ جانبهم طوعاً إحساساً بالمسئوليَّة، على رجلين هما المستر بير (Beer) نائب مدير مديريَّة النِّيل الأزرق والسَّيِّد محمد عوام نمر مِنْ مصلحة الزراعة. لقد سبق تفويضهما بواسطة مدير المديريَّة لمساعدة ممثِّلي المزارعين لتسيير هيئتهم بكفاءة لعدم الخبرة السَّابقة، رحَّب المزارعون بذلك.

تطوعهما كان ناتجاً مِنْ تعاطف للقيام بواجبهما الصعب لإقناع ممثِّلي المزارعين و20،000 مزارعاً مِنْ خلفهم، مِنْ أجل تليين النظرة الأحاديَّة للمزارعين لإدراك احتياجات البلاد عامَّة. كان بير (Beer) متحمساً جدَّاً، مع عاطفة طاغية والتزام بالمساعدة في تطوير مبادرات المزارعين، مع فكر ثاقب للدفع بما هو إيجابي. عمل السَّيِّد / العوام بهدوء. وبوصفه مواطناً مِنَ الريف، كانت لديه نوايا صادقة في خلق مجتمع زراعي أفضل، وتمثّل نفوذه في انتهاج أسلوب الأحاديث الخاصَّة، بعيداً عن المخاطبات الجماهيريَّة.

الوضع آنذاك لَمْ يكن محدَّد المعالم للعديدين. تجمَّع الأربعون ممثِّلاً للمزارعين في عاصمة المديريَّة ود مدني. ولَمْ تكن لديهم وقتها دارهم الخاصَّة. تمَّ الاجتماع في مبنى حكومي في قاعة كبيرة وسعت الجميع. واتَّخذ مكتب مدير المديريَّة موقفاً بعيداً عن الاستغلاليَّة والنفوذ. تواصلت الحجّج والمضادة لها، وتوسَّع مناديب المزارعين، بالرغم مِنْ إدراكهم لحاجة البلاد، في الحديث عن تكاليف معيشتهم وعن التكلفة العالية للعمالة الزِّراعيَّة في مناطقهم. وفي الختام كما سجَّل مستر بير (Beer) ((بعد أنْ تركناهم للحديث الصاخب لمدَّة خمس وعشرين دقيقة)) وافق المزارعون ليس فقط على جدول توزيع الصرفيَّات على فترات منتظمة ومتباعدة خلال السنة القادمة، بل أيضاً على تحديد أرباحهم، ليس على أساس دفع سلفيَّات، ولكن مقابل ما تمَّ فعلاً مِنْ عمل وكميَّة القطن الذي تمَّ جَنْيهُ.

لَمْ تكن الإجابة الشافية التي يرجوها صاحب النظرة الأبويَّة، ولأنَّها كانت تعني الحصول على أموال ضخمة لمال الاحتياطي دون أيّ نقاش. كان الاجتماع بذلك إنجازاً

طيباً، عبَّر عن سلوك طوعي ديمقراطي نال ترحيب السكرتير المالي للحكومة بالتجربة التي حقَّقت سابقة جديدة لنظام جديد لتوزيع العائدات على فترات مع التمويل الذاتي، ممَّا يؤثِّر في بعض التخفيض في حجم الأموال المتداولة ويساعد في الادخار.

تواصلت حظوظ شركاء الشركة الزِّراعيَّة في الازدهار بمحصول جيِّد للسنة الأخيرة للعقد. في عام 1950م ارتفعت الإنتاجيَّة 4،6 قنطاراً للفدان. وكانت الدرجات ممتازة، ومع تحديد الأسعار حسب الطريقة التي اتبعت مِنْ قبل، ليصل السِّعر 41،3 بنساً للرطل. وارتفع العائد الصافي إلى أكثر مِنْ 16 مليون جنيهاً مصرياً أيّ ما يعادل 78 جنيهاً مصرياً للفدان الواحد. وارتفع نصيب المزارعين مِنَ الأرباح بما ينقص قليلاً عن 6 مليون جنيهاً مصرياً، أيّ ما مقداره 281 جنيهاً مصرياً للحوَّاشة المتوسِّطة.

بالنظر إلى السَّنوات العشرين الماضية، عندما اتَّخذ السكرتير المالي شوستر (Schuster) المخاطرة الكبرى بزيادة رقعة المشروع لكي يتحقَّق التوازن بين التكلفة والعائدات، بالحصول على عائد مجزٍ وقدره 10 جنيهات مصريَّة للفدان، فإنَّ الأربع سنوات الماضية للشراكة عندما ينظر إليها في مجملها تؤدِّي إلى زهو وفخر مشجِّع في النهاية. ارتفعت قيمة المنقولات السائلة مِنْ أعلى رقم لها في عام 1945 وهو 12 مليون جنيهاً مصرياً إلى ما يزيد عن 30 مليون جنيهاً مصرياً في عام 1950م. الجدول أدناه، والجداول الأخرى في نهاية هذا الفصل، توضِّح نتائج فترة الشراكة مِنْ عام 1926م إلى عام 1950م مقارنة بالوضع في نهاية الإحدى والعشرين سنة الأولى، والتي سبق عرضها في الفصل الثالث عشر. يمكن رؤية ما تحقَّق في الأربع سنوات الأخيرة:

1– بالنظر إلى مُجمل ما حقَّقته الشراكة مِنْ أرباح خلال الأربع سنوات يعادل ما تحقَّق مِنْ عائدات في الإحدى والعشرين عاماً السَّابقة لها. وتُشكل العائدات أقل قليلاً مِنْ 100 مليون جنيهاً مصرياً (الجدول 1).

2– ارتفع فائض الحكومة المباشر مِنَ المشروع مِنْ أقلٍ مِنْ واحد مليون جنيهاً مصرياً إلى ما يزيد عن 16 مليوناً (الجدول 2).

3- ارتفع متوسِّط أرباح الحوَّاشة السنويَّة ممَّا يقارب 30 جنيهاً مصرياً إلى ما يقارب 300 جنيهاً مصرياً (الجداول 3 و4).

4- ارتفعت أرباح الشركة الزِّراعيَّة (S.P.S and KCC) منْ جملة أرباح أوليَّة تعادل 7½ مليون جنيهاً مصرياً إلى ما يزيد عن 16 مليوناً (الجدول 5)- وحقَّقت أسهم المساهمين في الشركة في المتوسِّط (قبل الضريبة) على رأس المال الاسمي 15%، زائداً فوائد الأسهم بما يعادل 9 % (جدول 6). ويمكن الملاحظة بأنَّ فوائد الأسهم المئويَّة المذكورة ليست عالية جدَّاً مقارنة بنهاية الإحدى والعشرين سنة الأولى، وذلك لأنَّ عائدات الأسهم قد تحدَّدت في الأربع سنوات الأخيرة لتكون 25%. ولكن احتياطي الشركة الزِّراعيَّة قد ارتفع بشكلٍ واسع خلال تلك الفترة، وعند التصفية تمَّ توزيع الاحتياطي، وتحصَّل المساهمون، إضافة إلى المال المُسترجع والحوافز، أرباحاً تعادل 25 شلناً لكلِّ 20 شلناً منْ رأس مال الشركة.

يمكن أنْ يثار نقاش حول مَنْ هو الأكثر استفادة منَ الشراكة. التقييم العام يمكن أنْ يشير إلى ارتفاع أرقام أرباح المزارعين. فيما عدا السَّنوات الأخيرة، كان وضعهم مخيباً للآمال، خاصَّة السَّنوات الخمس العجاف خلال الأزمة العالميَّة (30-1934م). ومن جانب آخر كانت الحكومة في وضع مزر منَ الإفلاس مع عجز في الميزانيَّة خلال تلك الفترة. ومن بين الشركاء الثلاثة، كانت الشركة الزِّراعيَّة أخفُّ تضرُّراً خلال تلك الفترة. الجدول 5، يوضِّح بأنَّ عائد ضريبة الأرباح والذي يتمُّ حسابها منْ أرباح على رأس المال المدفوع (بما يعادل 6%)، قد كان هديَّة سماويَّة بالنسبة للشركة خلال سنوات الأزمة الماليَّة، الشيء الذي لَمْ يتمتَّع به الشريكان الآخران. والرصيد 16 مليوناً إسترلينياً في الجدول 5، يبدو للوهلة الأولى مبلغاً ضخماً يدفع للشركات الخاصَّة لمساهمتها في الشراكة.

في الجانب الآخر عندما يتمُّ تحليل ذلك الرقم إلى متوسِّط عائد المساهم في الجدول6، لا يمكن القطع بأنَّها زائدة عن المعقول. إلى جانب ذلك تحقَّقت للحكومة والمزارعين أفضليتان اثنتان لَمْ تنلهما الشركة الزِّراعيَّة، ولَمْ تدرجا في الجداول -أوَّلاً تمتَّع كلٌّ منَ الحكومة والمزارعين بمنافع ثانويَّة جانبيَّة- تحصَّلت الحكومة على الضرائب

غير المباشرة الضخمة، وتحصَّل المزارعون على المحاصيل المرويَّة مِنْ ذرة وعلف. ثانياً، لقد أصبحا (الحكومة والمزارعون) الورثة الدائمين للمشروع، بينما كان للشركة إمتياز محدَّد الفترة. وذلك على الأقلِّ أبسط ما يقال عن الشراكة الثلاثيَّة. بدون رأس مال الشركة الزِّراعيَّة، والدوافع والميزات الشخصيَّة للعمل الجادِّ ربّما لَمْ يكن للمشروع أيّ وجود. عندما غادرت الشركة الزِّراعيَّة، تركت شريكيها أكثر ثراءً وتحقَّق للبلاد عظم ظهر قوي يدعم اقتصادها لتخطو به نحو استقلالها السِّياسِي. وإذا أمكن الحكم بنفس المعيار عن الاستثمارِ الأجنبي فإنَّ واحدة مِنْ أكثر القضايا العالميَّة تنازعاً ربّما تكون في طريقها إلى الحلّ.

لا جدوى مِنَ الاستمرار لمواصلة الحجَّة أبعد مِنْ ذلك؛ لأنَّه كان طبيعيّاً عند وضع النسب المئويَّة الأساسيَّة لتوزيع الأرباح، والاتِّفاق عليها، كان ذلك خاضعاً لمساومات حول تقدير عائد الثروات المستقبليَّة، وبالنظر لما تحقَّق، يمكن القول بأنَّه لَمْ يتضرَّر أيّ مِنَ الشركاء. وحقيقة عندما مرَّ يوم 30 يونيو1950، ساد الجميع شعور عام بالرضا. لقد حقَّق المشروع في النهاية، رغم كلِّ الصعوبات الآمال المرجوة منه بواسطة مؤسِّسيه. وإنَّ المشروع دون أيِّ تساؤل يعدُّ نجاحاً اقتصاديّاً معتبراً.

حول ما هي الجوانب في المشروع التي مكنتنا مِنْ اجتياز الصعوبات، وما قيمة تاريخه كمثال للتنمية بالنسبة للآخرين وما تمكَّنا القيام به وما لَمْ نتمكَّن، يستحقُّ التحليل، وأنا سوف أبدي بعض المحاولات للقيام بذلك في الفصل التَّالي.

في عام 1946م، زارنا السَّيِّد محمد أفظال (Afzal) مِنْ باكستان، والذي صار فيما بعد مديراً لمركز البحوث في اللَّجنة المركزيَّة الباكستانيَّة– وسجَّل التعليق التَّالي:

((يُعتبر مشروع الجزيرة مِنَ الأمثلة البارزة للتَّجارب في القضايا الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة في القرن العشرين. وإنَّ نجاحه عظيم بالقدر الذي يدخل به التَّاريخ كقصَّة رومانسيَّة عظيمة للإنجازات الخلَّاقة. الحقول الغنيَّة والوجوه الباسمة للعاملين في الحقل، والذين ظلُّوا حَتَّى التَّاريخ القريب مجرد رعاة بدويين يجوبون البوادي يعيشون حياة تعيسة في طبيعة قاسية، أصبحوا الآن مصدر تعليقات رفيعة مستمرَّة مِنْ خلال التجربة العظيمة. أيّ زائر للمشروع لا بُدَّ أنْ يكون منبهراً وبشدَّة

بنجاحه- انتهز السانحة للأشادة بالمشروع آملاً أنْ يكون ذلك مفيداً لمواطني شبة القارة الهنديَّة الباكستانيَّة)).

كان الزائر مبالغاً-. لَمْ يكن الماضي بذلك السوء، والحاضر لا يعدُّ نجاحاً باهراً كما صوَّرهما الزائر. ولكن تعليقه المبالغ فيه شجَّع اعتقادنا بأنَّ قصَّة الجزيرة لا بُدَّ أنْ تجد الاهتمام مِنْ بقيَّة العالم، كما في السُّودان.

في ذلك الأثناء، وبينما الشركة الزِّراعيَّة تغادر الشراكة، نالت مجهوداتها ودورها تقريظاً عظيماً وكريماً في مساهمتها لنجاح المشروع. صدر ذلك مِنَ العديد مِنَ السُّودانيين في مخاطباتهم العامَّة وفي الجمعيَّة التشريعيَّة. ولكن ربَّما أكثر النهايات إسعاداً للعديد منَّا ممَّنْ عملوا لأعوام عديدة في الجزيرة كان القرار بتكوين اتِّحاد المزارعين.

في اجتماع الاتِّحاد الأوَّل بعد 30 يونيو 1950م، تمَّ التصويت لتسجيل صوت شكر للشركة السُّودانيَّة الزِّراعيَّة (SPC) ولشركة قطن كسلا (KCC)، لعملهما المتميِّز خلال فترة حيازتهما للمشروع، ولخدماتهما القيِّمة للمزارعين والبلاد، والتي كانت نتاجاً للكفاءة والمستويات العالية للإدارة الزِّراعيَّة. وصدور ذلك الثناء ممَّنْ كان يوماً طفلاً في روضة الأجنبي، منحنا قدراً وطعماً خاصَّاً مِنْ رضا النفس.

الجدول رقم (1)

النتائج الاقتصاديَّة للشراكة منْ 1926 إلى 1950

محصول العام (الموسم)	مساحة القطن بالفدان	الإنتاجيَّة قنطار للفدان	السِّعر بالبنسات للرطل	صافي العائدات بعد خصم تكاليف التَّسويق بالجنيه المصري	صافي العائد للفدان
26-1925	80.031	4،7	18،0	2.340،616	29
1927	100.058	4،7	18.0	3.356،629	33
1928	100.768	3.3	19.7	2.563.402	25
1929	131،292	3.6	18.4	3.269،162	25
1930	174،164	2.3	7.9	0.885.905	5
1931	196.799	1،4	6.4	0.393.940	2
1932	194.935	4،1	8.5	2.270.088	12
1933	195.941	1.9	8،1	0.875.347	4
1934	175.834	2.3	8.6	1.025.324	6
1935	176.150	4.5	8.2	2،187،920	11
1936	185.758	3.7	7.9	2.077.858	15
1937	199.770	4.5	8.6	2.908.401	10
1938	207.242	4.6	5.9	2.091.913	11
1939	207.274	4.5	6،2	2،252،945	13
1940	206.880	3.8	9.6	2.722.407	14
1941	207.594	4.0	8.9	2.952.244	14
1942	207،121	4.0	9،1	2.922.591	18
1943	206،486	4.8	9.3	3.697.480	13
1944	206.571	3.1	10.6	2.614،936	21
1945	206.578	4.9	10.6	4،280،156	13
1946	196.541	3.4	10.3	2.605.760	
				(I) *50،295،924	
1947	206.176	4.0	19.2	6.789.675	33
1948	206.346	3.4	38.5	11.753.038	57
1949	206.778	4.3	38.5	13.819.832	68
1950	206.737	4.6	41.3	16.118.155	78
				(II)*98،776،624	

* إجمالي عائدات 21 موسماً (I)*، مقارنة بعائدات المواسم الأربعة الأخيرة للشراكة الثلاثيَّة. (II)*

الجدول رقم (2)
النتائج الاقتصادية لحكومة السودان من 1926 إلى 1950
الدخل المباشر مقارنة بالصرف المباشر

محصول موسم	نصيب الحكومة من العائدات بالجنيه المصري	الصرف المباشر بالجنيه المصري	الفائض بالجنيه المصري	العجز بالجنيه المصري	المجموع	
					الفائض بالجنيه المصري	العجز بالجنيه المصري
26-1925	713.347	718.925		5.578		5.578
1927	1.150.191	721.421	428.779		423.201	
1928	0.958.835	814.009	144.826		567.027	
1929	1.256.076	970.504	285.572		853.599	
1930	337.785	1.027.245		689.460	164.139	
1931	150.016	1.023.103		873.87		708.948
1932	863.066	992.539		129.473		838.421
1933	330.267	896.219		565.952		1.404.373
1934	385.850	892.907		507.057		1.911.430
1935	836.444	952.483		116.039		2.027.469
1936	790.104	930.526		140.422		2.167.891
1937	1.120.093	956.217	163.876			2.004.015
1938	800.350	1.027.844		227.494		2.231.509
1939	862.314	1.032.313		169.999		2.401.508
1940	1.045.236	714.654	330.582			2.070.926
1941	1.147.076	696.740	450.336			1.620.590
1942	1.133.933	698.365	435.568			1.185.022
1943	1.434.824	716.792	718.032			466.990
1944	965.002	737.323	227.679			239.311
1945	1.559.636	752.519	807.117		567.806	
1946	939.481	773.543	165.938		733.744	
	18.779.926	18.046.182	4.158.305	3.424.561		
1947	2.696.510	855.843	1.840.667		2.574.411	
1948	4.703.604	918.832	3.784.772		6.359.183	
1949	5.523.844	966.628	4.557.216		10.916.499	
1950	6.455.609	1.134.693	5.320.916			
	38.159.493	21.922.178	19.661.876	3.424.561		

الجدول رقم (3)
النتائج الاقتصاديَّة لمجموع المزارعين منْ 1926 إلى 1950

محصول موسم	صافي نصيب المزارعين بالجنيه المصري	موزَّعة على			تحويلات إضافيَّة منْ مال احتياطي المزارعين بالجنيه المصري	جملة الأرباح المدفوعة بالجنيه المصري
		السلفيَّات، الزراعة البذور وأُخرى بالجنيه المصري	تحويل مال الاحتياطي/ المزارعين بالجنيه المصري	الأرباح والحوافز بالجنيه المصري		
26-1925	936.246	400.045	-	536.201	-	536.201
1927	1.342.652	502.148	-	840.504	-	840.504
1928	1.025.361	440.895	-	584.466	-	584.466
1929	1.307.665	582.585	-	725.080	-	725.080
1930	354.362	592.144	-	صفر	-	صفر
1931	157.575	531.360	-	صفر	-	صفر
1932	908.395	604.283	8.064	243.366	-	243.366
1933	350.139	431.068	-	صفر	-	صفر
1934	410.130	404.409	5.689	84.825	-	84.825
1935	875.167	506.995	96.258	271.914	-	271.914
1936	831.143	441.782	116.597	272.764		272.764
1937	1.163.364	529.098	134.165	500.101	-	500.101
1938	836.765	558.784	38.937	239.044	-	239.044
1939	901.178	534.053	138.639	228.486	-	228.486
1940	1.088.963	487.161	243.217	358.585	-	358.585
1941	1.180.897	509.374	231.135	440.388	-	440.388
1942	1.169.037	506.495	173.835	488.707	-	488.707
1943	1.478.992	651.305	134.463	693.244	-	693.224
1944	1.114.915	525.144	43497	546.274	32.426	578.700
1945	1.876.536	721.593	43.252	1.111.691	-	1.111.9691
1946	1.148.658	529.293	55.946	563.419	400.263	963.682
	20.458.140	10.990.014	1.463.694	8.729.039	432.689	9.161.728
1947	2.715.870	717.005	23.813	1.975.052	8.961	1.984.013
1948	4.700.999	717.204	79.769	3.904.026	309.519	4.213.545
1949	5.527.933	932.470	18.947	4.576.516	-	4.576.516
1950	6.447.262	626.632	-	5.820.630	-	5.820.630
	39.850.204	13.983.325	1.586.223	25.005.263	751.169	25.756.432

الجدول رقم (4)

النتائج الاقتصاديّة للمزارعين للحوّاشة الواحدة منْ 1926 إلى 1950

محصول الموسم	الإنتاجيّة	السّعر بنسات	مجمل نصيب المزارعين بالجنيه المصري	معادل متوسّط استحقاق الحوّاشة بالجنيه المصري	النتائج للحوّاشة القياسيّة: خصم متوسّط السلفيّات بالجنيه المصري	خصم تحويل للمال الاحتياطي بالجنيه المصري	متوسّط الأرباح المدفوعة بالجنيه المصري	تحويل إضافي مال الاحتياطي بالجنيه المصري	صافي متوسّط الربح للحوّاشة بالجنيه المصري
1925-1926	4.8	18	936.246	117	50	-	67	-	67
1927	4.7	18	1.342.652	134	50	-	84	-	84
1928	3.3	19.7	1.025.361	101	43	-	58	-	58
1929	3.6	18.4	1.307.665	100	45	-	55	-	55
1930	2.3	7.9	354.362	20	34	-	صفر	-	صفر
1931	1.4	6.4	157.575	8	27	-	صفر	-	صفر
1932	4.1	8.5	908.395	46	31	-	12	-	12
1933	1.9	8.1	350.139	18	22	-	صفر	-	صفر
1934	2.3	8.6	410.130	23	23	-	5	-	5
1935	4.5	8.2	875.167	50	28	5	17	-	17
1936	3.7	7.9	831.143	49	27	6	16	-	16
1937	4.5	8.6	1.163.364	58	27	6	24	-	24
1938	4.6	5.9	836.765	40	27	2	11	-	11
1939	4.5	6.2	901.178	44	27	6	11	-	11
1940	3.8	9.6	1.088.963	53	24	12	17	-	17
1941	4.0	8.9	1.180.897	57	25	11	21	-	21
1942	4.0	9.1	1.169.037	57	25	9	23	-	23
1943	4.8	9.3	1.478.992	71	32	6	33	-	33
1944	3.1	10.6	1.114.915	54	26	2	26	2+	28
1945	4.9	10.6	1.876.536	90	34	2	54	-	54
1946	3.4	10.3	1.148.658	58	26	3	29	20+	49
			20.458.140						
1947	4.0	19.2	2.715.870	132	35	1	96	-	96
1948	3.4	38.5	4.700.999	228	36	3	189	15+	204
1949	4.3	38.5	5.527.933	267	45	1	221	-	221
1950	4.6	41.3	6.447262	312	32	-	281	-	281
			39.850.204						

جدول رقم (5)
النتائج الاقتصاديّة لشركة المزارع السّودانيّة منْ 1926 إلى 1950

محصول موسم	جملة نصيب الشركات بالجنيه المصري	نصيب الشركات مضمناً أرباح الحساب المشترك والمزارعين بالجنيه المصري	منصرفات الشركات بالجنيه المصري	صافي العائدات بالجنيه المصري
26-1925	582.281	622.008	215.763	406.245
1927	759.319	821.487	278.888	542.599
1928	573.954	632.979	223.557	409.422
1929	699.630	771.666	237.226	534.440
1930	192.702	293.779	188.060	105.719
1931	85.552	211.653	226.237	-14.584 (خسارة)
1932	495.807	647.178	190.348	456.830
1933	193.299	309.867	214.867	95.579
1934	226.841	329.317	220.407	108.910
1935	470.425	574.742	280.355	324.387
1936	451.386	556.506	280.524	275.982
1937	618.832	715.201	311.647	403.554
1938	451.104	527.148	290.667	236.481
1939	485.285	568.195	274.878	293.317
1940	581.958	659.806	240.528	419.278
1941	621.993	709.871	217.809	492.062
1942	616.261	693.687	214.870	478.817
1943	776.878	847.266	221.545	625.721
1944	533.584	608.303	237.131	371.172
1945	837.611	912.602	260.047	652.555
1946	516.938	584.692	270.189	314.503
	10.771.640	12.597.953	5.064.964	7.532.989
1947	1.372.042	1.465.512	301.716	1.163.796
1948	2.339.120	2.447.716	336.423	2.111.293
1949	2.741.206	2.861.206	401.243	2.459.963
1950	3.189.374	3.319.374	541.108	2.778.266
	20.413.382	22.691.761	6.645.454	16.046.307

الجدول رقم (6)

النتائج الاقتصاديّة لحملة أسهم شركة مَزارع السُّودان مِنْ 1926 إلى 1950

نهاية 6/30 مِنْ كلِّ عام	رأس المال الاسمي المساهم بالإسترليني	العلاوات المستلمة وقتها بالإسترليني	جملة رأس المال المساهم زائداً العلاوات بالإسترليني	مقدار عائد السَّهم الإسمي %	مقدار عائد السَّهم في شركة رأس المالَ والعلاوات %	جملة العائدات للأسهم قبل خصم ضرائب السُّودان والمملكة المتَّحدة بالإسترليني
1926	1.500.000	565.047	2.065.047	25	18	375.000
1927	"	"	"	30	22	450.000
1928	2.250.000	1.690.262	3.940.262	25	14	562.500
1929	"	"	"	25	14	562.500
1930	"	"	"	10	16	225.000
1931	"	"	"	صفر	صفر	صفر
1932	"	"	"	صفر	صفر	صفر
1933	"	"	"	4	2	90.000
1934	"	"	"	6	3	135.000
1935	2.475.000	1.703.968	4.178.968	8	5	198.000
1936	"	"	"	10	6	247.500
1937	"	"	"	12½	7	309.375
1938	"	"	"	10	6	247.500
1939	"	"	"	8	5	198.000
1940	"	"	"	8	5	198.000
1941	"	"	"	8	5	198.000
1942	"	"	"	10	6	247.500
1943	"	"	"	12	7	297.000
1944	"	"	"	20	12	495.000
1945	"	"	"	22	13	544.500
1946	"	"	"	25	15	618.750
	متوسّط الأرباح للأسهم	13.24%	8.12%	6.199.125		
1947	"	"	"	25	15	618.750
1948	"	"	"	25	15	618.750
1949	"	"	"	25	15	618.750
1950	"	"	"	25	15	618.750
	متوسّط الأرباح للأسهم	15%	9%	8.674.125		

جدول رقم (7)

خلاصة المال الاحتياطي للمزارعين في 30 يونيو 1950

ما تمَّ دفعه للمال الاحتياطي (بالجنيه المصري)

– تحويل منْ حسابات المزارعين الجماعيَّة (بالجنيه المصري)	1.586،223
إضافات بعد مراجعة تناقص قيمة الأموال	0،157.827
أرباح علي الاستثمار	0.372،404
موازنات لمْ تتم المطالبة بها	0.007.388
مختلفة	0.003.957
جملة– (بالجنيه المصري)	2.127.799

ما تمَّ صرفه منَ المال الاحتياطي (بالجنيه المصري)

استرداد جزء منْ سلفيَّة 600.000	384،170
تحويل لدعم الأرباح	751.169
جملة ما تمَّ دفعه منْ مال الاحتياطي	1،135.339

جملة ما تبقَّى بصندوق المال الاحتياطي (في 30 يونيو 1950) 992،460 جنيهاً مصرياً.

الفصل الحادي والعشرون

التقييم

قبل تقييم قصَّة مشروع الجزيرة ومقارنتها بأجزاء أُخرى مِنَ العالم، يبدو مِنَ الحكمة أنْ نتذكَّر عدداً مِنَ العوامل الطبيعة المساعدة التي لعبت دوراً كبيراً في النجاح الفني والعملي للمشروع. أوَّل تلك العوامل المساعدة موقع الري. لقد وفَّر النِّيل الأزرق كميَّات هائلة مِنَ المياه إلى جانب الأراضي الشَّاسعة القابلة للري والزراعة. انحدار النِّيل الأزرق عند سنار مكَّن الخزان مِنْ أنْ يكون سدَّاً وخازناً للمياه، في نقطة يمكن أنْ تتحكَّم في أغلب مساحات الجزيرة بالانسياب الطبيعي. الانحدار التدريجي البسيط للأرض مِنْ تلك النقطة في اتِّجاه الشَّمال كان له الأثر الأكبر على التكلفة، لأنَّ التكلفة الباهظة لإقامة خزان واحد، يمكن أنْ يغطيها توزيع رخيص للمياه لري مساحات شاسعة واعدة بسداد ما يفوق تلك التكلفة. وبفضل ذلك الموقع تمَّ تخفيض رأس المال المستثمر لتوفير المياه للري ليكلف فقط 15 جنيهاً مصرياً للفدان، مِمَّا يعدُّ مبلغاً زهيداً للغاية.

العامل التفضيلي الآخر الذي أثَّر على تكلفة الري تمثَّل في علاقة النِّيل الأزرق بالتربة. بينما كان الخزان يتحكَّم مِنْ موقع أعلى للنِّيل لتنساب المياه للأراضي في سهل الجزيرة، إلَّا أنَّ الأرض المرويَّة كانت أعلى بكثير مِنْ مستوى مجرى النِّيل حَتَّى خلال أشهر الفيضان. تلك العلاقة بين مستوى الأرض المرويَّة ومجرى النِّيل مكنَّت مشروع الجزيرة مِنْ تفادي خطر ركود المياه، حَتَّى عند ارتفاع مستويات المياه داخل المشروع، وهي مشكلة تعاني منها العديد مِنْ مشاريع الري الأُخرى. وعليه

فقد تمَّ تحاشي التكاليف الباهظة لسحب المياه الراكدة والفائضة منَ الحوَّاشات، واقتصرت الحاجة فقط لشقِّ مجاري تصريف ضحلة للتخلُّص منْ مياه الأمطار الفائضة. لعبت النسبة الطينيَّة العالية للتربة وعمقها الزائد دوراً في خفض نسبة ترسُّب الأملاح على السطح نتيجة للجاذبيَّة الشعريَّة منْ داخل التربة. كانت التربة الطينيَّة اقتصاديَّة أيضاً. بفضل طبيعتها الطينيَّة تماسكت القنوات والتُّرع بسرعة في تركيبتها لتمنع تسرُّب المياه منها، ولَمْ تكن تحتاج إلى دعامات طوب أو خرصانة مسلَّحة.

إلى جانب خصائص التربة المساعدة، كان الطقس أيضاً عاملاً مساعداً. ونبدأ منْ حيث يبدأ موسم هطول الأمطار، قريباً منْ حدود الإقليم الجافّ الواسع للصحراء، فإنَّ سهل الجزيرة لَمْ يُواجه بمشكلة التكاليف الباهظة لإزالة الغابات. فقط في بعض الأجزاء الجنوبيَّة منَ المشروع كانت هناك أشجار كثيفة. ولكن الجانب الأهم منْ تنمية المشروع لَمْ يكن في قلَّة تكاليف تحضيره، وإنَّما في حقيقة ري سهل الجزيرة ومدى ما سيحقِّقه ذلك اقتصاديَّاً مقارنة بالإنتاج المطري المتدنِّي سابقاً. لأنَّ الأمطار في ذلك الإقليم متباعدة ومتقطّعة الهطول. حقَّق الري منفعة ثنائيَّة، مكَّن أوَّلاً منْ زراعة محصول نقدي جديد كليَّاً، وساعد في زيادة الإنتاجيَّة، مع التَّغلُّب على مشاكل إنتاجيَّة الحبوب الغذائيَّة والتقليديَّة وضاعف منْ أهمِّيَّة الحبوب الغذائيَّة عن طريق ريِّها بإدخال زراعة العلف، ممَّا كان له أهمِّيَّة قصوى، لأنَّه حَتَّى إذا لَمْ يحقِّق القطن أرباحاً تُذكر للمزارعين في المشروع، إلَّا أنَّ هناك ضماناً أكبر تحقَّق لهم بتوفير الغذاء لهم ولحيواناتهم مقارنة بالمواطنين غير المنتمين للمشروع.

إمكانيَّة زراعة محصول القطن النقدي خاصَّة يعدُّ أمراً مفضلاً ومفيداً. العديد منْ بلدان العالم لا يناسب طقسها زراعة القطن طويل التيلة. وحقيقة أنَّ الاعتماد على محصول نقدي واحد ما زال يُمثِّل قلقاً في السُّودان وبلدان أُخرى. وكاحتراز ضدَّ الاعتماد على محصول نقدي واحد، تمَّ إجراء تجارب في محطَّة البحوث الزِّراعيَّة أشارت إلى نجاح الحبوب والمحاصيل اللِّيفيَّة، ومحاصيل الحبوب الزيتيَّة، التي يمكن زراعتها في الجزيرة إذا ما دعت الحاجة لذلك. ولكن أفضليَّة القطن طويل التيلة، تمثَّلت في جودته العالية، إلى جانب بذرته الزيتيَّة العالية القيمة، ممَّا جعله

أفضل اقتصاديًّا بكثير مقارنة ببقيَّة المحاصيل النقديَّة البديلة للتصدير، إذا ما كانت إنتاجيته مُرضية، والطلب العالمي عليه متواصلاً. هناك فائدة عمليَّة عظيمة في التخصُّص لإنتاج محصول محدَّد بمزايا غير عاديَّة، لاستغلال عائداته لتنويع الاقتصاد في بقيَّة أنحاء البلاد.

حَتَّى جفاف الطقس نفسه مثَّل أفضليَّة أُخرى. شهور الصيف الجافَّة الحارَّة، تؤدِّي إلى ذبول وموات الحشائش غير المرويَّة، ممَّا يعدُّ فترة حجر زراعي طبيعي يقضي على الحشرات والأمراض المنقولة بواسطة الحشرات، والباكتيريا والفيروسات، المنقولة عنها منَ الموسم السَّابق عبر النباتات والحشائش العشوائيَّة (بروس)، ممَّا يقلِّل منْ تكلفة عمليَّات الرشِّ الباهظة، وعمليَّات النظافة والقلع المكلفة أيضاً. والجفاف أيضاً ولمدَّة تسعة أشهر في العام ساعد في تقليل تكلفة الاستعمال الكامل للآليَّات الزِّراعيَّة. وكانت تلك الخطوة الأولى للانعتاق منْ اقتصاد إعاشي متخلِّف باستعمال الآليَّات الزِّراعيَّة لحراثة وتحضير مساحات أوسع منَ الأراضي لكلِّ أسرة خلاف ما كانت تواجهه منْ صعوبات تحضير الأرض في بعض الأحيان لضيق الوقت خلال القيام بعمليَّات الزراعة الأُخرى في الموسم. والتي غالباً ما تحتاج لأعداد كبيرة منَ الآليَّات، لاستغلالها فقط لفترات قصيرة، ممَّا يزيد منْ تكلفة الإنتاج. وبذلك ساعد طقس الجزيرة في استعمال عدد أقل منَ الآليَّات، خلال فترات طويلة جافَّة خلال العام.

أخيراً، أمكن إيصال ري الجزيرة إلى المواطنين. لا حاجة للترحال الذي عادة ما يكون مُكلفاً مع صعوبة العدول عنه لأسباب ذاتيَّة راسخة منَ المحافظة. المزارعون المستهدفون مازالوا هناك، في منازلهم الخاصَّة في مجموعاتهم الاجتماعيَّة، لديهم علاقة وطيدة بالأرض والمنطقة. وكان ذلك عاملاً حيويّاً مفيداً، يشجِّع الحفاظ على تواجدهم حَتَّى خلال المواسم المخيِّبة للآمال، مع تقبُّلهم وتحمُّلهم الجديد منْ أساليب الزراعة المنظَّمة.

الأفضليَّات المتعدِّدة التي يوفِّرها طقس الجزيرة، ربَّما لا تكون ضروريَّة لمحاصيل أُخرى في المنطقة أو في مناطق أُخرى، ولكن منَ الأفيد مراعاتها في حالة

أيّ محاكاة لمشروع الجزيرة. ومِنَ الأحسن نقل التجربة، لأنَّ للجزيرة قيمة متفرِّدة في بلد نام. يصعب تحقيق مستوى أعلى للمعيشة، في شكل عائد نقدي بالإضافة إلى الإنتاجِ الإعاشي البدائي، في مجتمع متخلِّف بدائي، إلَّا في حالة النزوح والعمل خارج المنطقة.. وهنا تبرز مشاكل اجتماعيَّة سالبة، لأنَّ الرجال يذهبون بعيداً للعمل للكسب تاركين أسرهم في مناطقهم حيث الاقتصاد الإعاشي في مساحات صغيرة. إذا ما اصطحبوا أسرهم فإنَّ دخولهم نادراً ما تكفيهم، ويواجهون بمشاكل العوز والجوع إذا ما فقدوا وظائفهم. نادراً ما توفِّر البلدان النامية مُرتَّباً للأسرة، أو ضماناً للعطالة، لذلك يميل الرجال بوضع قدم في أرضهم والأُخرى في وظيفة خارج منطقتهم. والنتيجة غالباً ما تكون بروز طبقة متأرجحة قلقة مِنَ الأجرَاء في مصانع ضخمة، أو الزراعة البدائيَّة المفتقرة للأيادي العاملة، وللخروج مِنْ ذلك الوضع التعيس، لا بُدَّ مِنْ قيام مشاريع زراعيَّة منتظمة مربحة، تدرُّ عائدات نقديَّة، وتكون مكمِّلة للإنتاج الصناعي. في العديد مِنَ البلدان تترسَّخ عميقاً فكرة الحاجة لنظام إنتاجي زراعي منظَّم، لتصدير المحصول أوَّلاً لعدَّة سنوات ليصبح العامل الأساسي لتوفير العملات الصعبة، والتي بدورها، في المرحلة الثانية، يكون الهدف منها رفع مستوى المعيشة، عبر استيراد بضائع مِنْ دول أُخرى. وفي مثل ذلك الوضع يعدُّ مشروع الجزيرة أكثر مِنْ مجرد منفعة عابرة، لأنَّه حقَّق ارتفاعاً في مستوى المعيشة، وأضحى ضمانة أكبر في توفير المحاصيل الغذائيَّة للسُكَّان في مناطقهم. كما أنَّ المشروع يعدُّ المساهم الأكبر في توفير العملات الصعبة للبلاد.

وإلى جانب ميزات الموقع والطقس، ما هي أفضليَّات مشروع الجزيرة الأُخرى التي جعلت منه نجاحاً اقتصاديّاً؟

أوَّلاً، وقبل أيّ شيء آخر، اتَّضح بأنَّ تركيز الموارد نحو تنمية منطقة واحدة شاسعة وواعدة، كان اتِّجاهاً حكيماً. وكانت هناك أوقات، خاصَّة خلال فترة الأزمة الماليَّة العالميَّة، برزت فيها انتقادات لذلك التوجُّه، عندما بدا كأنَّما الأمر كان مخاطرة عظمى، على حساب تطوير المشاريع الأصغر حجماً والجاري حينها في مناطق أُخرى مِنَ البلاد. ولكن في نهاية عام 1950م، مع تحقيق مساحة مشروع الجزيرة الضخمة لعائدات مهولة تضخُّها في قلب الاقتصاد السُّوداني، وأصبح بديهيّاً، بأنَّه ما كان

مجدياً، لو تمَّ توزيع تلك الموارد على عدد كبير مِنَ المشاريع المحليَّة الصغيرة، نظراً للعائدات الضخمة التي حقَّقتها الجزيرة. تلك النقطة هامَّة، لأنَّ مكانة المديريَّة وزهوها باستقلالها المالي الذاتي قد يؤدِّي في بعض الأحيان إلى الوقوف ضد مشروع أو إقليم أكثر مقدرة عن غيره، إذا ما وضعت في الاعتبار الأسبقيَّة لرفع مستوى المعيشة عامَّة.

التركيز على المشروع نفسه كهدف اقتصادي محدّد، كان عاملاً آخرَ للنجاح. تمَّ تكوين الشراكة مِنْ أجل المال. والمطالبة مِنْ قِبل أيٍّ مِنَ الشركاء الثلاثة برفع نصيبه مِنَ الأرباح يتوقَّف على زيادة الإنتاج، ممَّا خلق دافعاً موحّداً ومحفِّزاً لزيادة الإنتاج. ساعدت مساهمة رأس المال الخاص في الشراكة على دعم النظرة التِّجاريَّة للمشروع، التي قد تكون غائبة عن المصالح الحكوميَّة، حيث قضايا الربح أو الخسارة أقل أهمِّيَّة، وقد تكون بعض الجوانب الأخرى غير التِّجاريَّة بالنسبة للحكومة مرغوبة أكثر. الشراكة التِّجاريَّة الخاصَّة، التي أوكلت لها المهام الإداريَّة للمشروع، شجَّعتْ وخلقت قدراً مِنَ الدوافع وحقَّقت كفاءة عالية في الإنتاج. بُذلت بواسطة موظفيها والمزارعين مستويات عالية مِنَ الجهود. ربّما تأجل موضوع التنمية الاجتماعيَّة لفترة طويلة، الأمر الذي سوف يعاد بحثه لاحقاً، ولكن لا يمكن نكران إعطاء الأسبقيَّة للكفاءة الاقتصاديَّة، التوجُّه الذي كان حكيماً. في بعض الأحيان قد يضع البعض عربة الرعاية الاجتماعيَّة أمام حصان الاقتصاد!!

كان لإجراء التَّجارب في المشاريع التجريبيَّة دور قيِّم. التَّجارب الطويلة في مشروع الزيداب، وبعدها في مشروعي طيبة وبركات ساعدت في التقييم ليس فقط لأنواع المحاصيل والمعاملات، بل ساعدت أيضاً في تفهُّم كلِّ الترتيبات اللازمة للتعامل مع المزارعين.

وكانت لتلك المشاريع الباكرة وفيما بعد مشاريع الطلمبات، أهمِّيَّة تعليميَّة للعاملين بها تدريباً للمزارعين وتعاملاً مع مسئولي الحكومة في العلاقات مع المواطنين، كما ساعدت في قبول التغييرات الواسعة التي أحدثتها تلك المشروعات. والفضيلة الأخرى للتنمية التدريجيَّة تمثَّلت في تعوُّد المتعاملين في السُّوق العالمي على

الثِّقة في محصول جديد منافس.

ومن ثراء تلك التوجُّهات، حقَّق المشروع جلَّ نجاحه مِنَ العمل بالزراعة المنتظمة المخطَّطة، مع سياسات الرقابة وضبط الإشراف وبذل المساعدات المرتبطة بذلك. الإدارة بشكلٍ عام، وهي نوع مِنَ التعاون المفروض، أزاحت ضعف المزارع الفرد الذي يكدح لوحده. لقد وفَّرت له الإدارة الإمدادات المنتظمة والخدمات الزِّراعيَّة، مِنْ بذور محسَّنة سليمة، وأسمدة، وخيش واحتياجات أُخرى، إلى جانب الآليَّات للحراثة والرشّ. وحقَّقت له أفضليَّات عظيمة كالفرز والحلج، والتَّسويق مقابل تكلفة زهيدة.. ولَمْ يصبح المزارع تحت رحمة السَّماسرة والوسطاء. كما عقدت له صلات لصيقة مع محطَّة البحوث الزِّراعيَّة ذات المقدرات العالية..

كان ذلك هو الإطار والهيكل الشامل. وكان موضوع تخطيط وتوزيع الحوَّاشات للأسر أمراً هامَّاً، بحيث لا تكون هناك مركزيَّة، لكي يقوم المزارع الفرد بإدارة حواشته جيِّداً لمصلحته الذاتيَّة برفع عائداتها، وهي السِّمة الأساسيَّة، التي تمحورت حولها سياسات المشروع. كان على المزارع اتِّباع الدَّورة الزِّراعيَّة المقرَّرة، والعمل بأوامر المفتِّش الزِّراعي. ليصبح مسئولاً شخصيَّاً عن الإنتاج. لَمْ يُسمح له، بتحويل حواشته لآخرين، أو رهنها أو تقسيمها لوحدات خارج الدَّورة. وطَّدت تلك الضوابط أساساً مستقرَّاً للاستغلال الأمثل للأرض للإنتاج، ممَّا يعدُّ العنصر الأساسي الأكبر للنجاح مقارناً بالنظام التعاوني. لَمْ تكن تلك الضوابط مِنْ أجل الضغط والقهر، بل مثَّلت دعماً للمزارع. الضوابط شكَّلت جانباً مِنَ المعادلة، وساعدت كحماية جماعيَّة ضدّ التصرُّفات غير الاجتماعيَّة. ومن جانب آخر بُذلت المساعدات ليتحصَّل المزارع على أكبر قدر مِنَ العائدات مِنْ إنتاجه الخاص.

تلك الأُسس، أعطت المشروع دون شكٍّ قوَّته العظيمة، وميَّزت الجزيرة عن النظام التعاوني الصرف، حيث يتمُّ تجميع كلِّ العائدات لتوزَّع على الجميع بالتساوي.

هناك خطورة الرجوع إلى الاتكاليَّة والمجهود الأقلّ فائدة جماعيَّاً، الذي يتمثَّل في ((لن أعمل ما لَمْ يقم جاري بالعمل أيضاً)). ذلك النوع مِنَ السُّلوك قد خبرناه وأوقفنا العمل به في الجزيرة بعد تجربة تنظيمنا لحملة جماعيَّة لسحب المياه الفائضة مِنْ

قنوات الحوَّاشات كإجراء لمكافحة النَّاموس والملاريا، كواجب جماعي للمزارعين في أقسام المشروع. برزت سلوكيَّات التهرُّب، إلى أنْ تمَّ تغيير ذلك، ليكون واجب الفرد ومسئوليته الخاصَّة سحب المياه الفائضة مِنْ محيط حواشته.

الطريقة التي كانت تقدَّم بها المساعدات كانت مهمَّة في النجاح مثلما كانت الضوابط. هناك خطورة في بعض الأحيان للاعتقاد بأنَّ النُّقود وحدها تعدّ العامل الرئيس لارتفاع مستوى المعيشة في البلدان المتخلِّفة اقتصاديًّا– كما لو كان إطلاق القطاع الخاص سوف يحقِّق الغرض المطلوب. في واقع الأمر ظلَّت قوَّة الدفع المحافظة الأكثر هيمنة، مقارنة بدوافع المبادرة. أحد أسباب نجاح مشروع الجزيرة هو إدراك تلك الظاهرة الأساسيَّة في المجتمع، وكلّ ما تمَّ مِنْ عمليَّات كان مصمَّماً لمواجهة السُّلوكيات المحافظة. تمَّ توفير السلفيَّات بنسبة أرباح معقولة وارتبطت أيضاً بعمليَّات محدَّدة. تمويل العمليَّات الزِّراعيَّة بتلك الطريقة المحدَّدة، سلفيَّة محدَّدة لكلِّ عمليَّة محدَّدة، كضمان حَتَّى لا يشطح المزارع في التوسُّع بعيداً خارج إمكاناته ومقدراته المحدَّدة، ممَّا جعل الأمر سهلاً للمزارع المتوسِّط الالتزام باتِّباع عمليَّات المشروع الروتينيَّة الجديدة.

مارست الغالبيَّة مِنْ مراقبي ومُفتِّشي الغيط الضغط لتغيير ما كان سائداً مِنَ الأساليب المحافظة. تمَّ تعيين مفتِّش غيط محلي لكلِّ 250 مزارعاً للمراقبة والتوجيه والمشورة، وسهولة الاتِّصال المباشر وحثِّهم على العمل. لَمْ يشكِّل بقاء مُفتِّشي الشركة وموظّفيها للعمل في منطقة واحدة محدَّدة مشكلة، خلافاً لما كان بالنسبة لموظّفي الحكومة الذين كانوا يخضعون للتنقُّلات المستمرَّة لكافَّة أنحاء القطر، ممَّا جعل العلاقة بين المزارعين ومُفتِّشي الشركة متواصلة ولصيقة، ممَّا كان له أعظم الأثر في نجاح المشروع.

في الأوقات الصعبة، أو في حال التعامل مع غير المتعاونين، فإنَّ النظام قد يُختزل إلى بيروقراطيَّة متسلِّطة، ولكن النظام بشكلٍ عام وفَّر أمرين ضروريين لاحتياجات مُعظم المواطنين أوَّلاً: عمل منظَّم مخطَّط وسهل مع وجود شخص مسئول ذي شخصيَّة قويَّة محترمة لديه رغبة صادقة في أداء وظيفته، يمكن الرجوع إليه كما

الأب مِنْ أجل تحقيق تقدم أفضل.

وأخيراً، كانت هناك أفضليَّة وتميُّز النظام الزِّراعي المخطَّط بدقَّة مع تطبيقه على صغار المزارعين، خلافاً للبديل المتمثِّل في المزارع الضخمة التي تدار بواسطة العمالة المباشرة. ولذلك الأمر جانبان. منَ الناحية الاجتماعيَّة والسِّياسيَّة شجَّعت تلك السِّياسيَّة نموّ مجتمع مِنْ آلاف الأفراد لكلٍّ منهم مصلحة خاصَّة في نجاح المشروع. وكان الجانب الاقتصادي هامَّاً بالمثل. لقد وفَّر النظام قدراً أكبر منَ المرونة في مواجهة الصعوبات. مِنْ تجارب الشركة الزِّراعيَّة الباكرة في مشروع الزيداب، اتَّضح أنَّ فرص التنمية المرغوبة تحت نظام العمالة المباشرة كانت هامشيَّة جدَّاً. وإذا ما حدث وتمَّ دفع كلّ ساعة عمل مِنْ وقت المزارع، لما تمكَّن المشروع منَ البقاء بالمرَّة ولما تجاوز مرحلة الأزمة الاقتصاديَّة العالميَّة. وحَتَّى خلال تلك الفترة القاسية، تحصَّل المزارع على محاصيله الغذائيَّة مِنْ أرضه المرويَّة، ممَّا جعله نسبياً أحسن حالاً مِنْ غيره. ربّما كانت الجيوب فارغة، ولكن البطون ممتلئة، تحرَّر المزارعون منَ العطالة والإفلاس. وفي الظروف المجهولة، بغياب اليقين لتذبذب التِّجارة العالميَّة، كان عامل التحمُّل أمراً مفيداً للغاية لبلد نامٍ.

ما هي مكامنَ الضعف؟ مكامنَ الضعف في مُعظم الحالات تعكس الوجه الآخر لنفس العوامل التي أدَّت للنجاح. وإذا ما كان النجاح الاقتصادي ناتجاً عن الزراعة المنظَّمة وطرق ضبطها وتقديم المساعدات لمجموع المزارعين، تمثَّلت الإشكاليَّة الفنيَّة الكبرى في ضمان استعادة تكاليف الإنتاج. الأسلوب المتَّبع- برهن الأرض- قد تمَّ استبعاده عن قصد. لقد تمَّ تصميم سياسة مشروع الجزيرة للقضاء على الآثار التَّاريخيَّة السالبة لذلك الأسلوب بإيقاف تحويل ملكيَّة الأرض، أو الإخلال باستغلال المزارع للأرض بسبب الدَّين. ومع ذلك لَمْ يكن المزارع يملك بجانب الأرض سوى ماشيته وقطيَّة في القرية، ممتلكات لا تفي للضمان، وفي ذات الوقت تعتبر ضروريَّة لدوام معيشته. ولذلك لَمْ يكن هناك سوى مصدر واحد للضمانة الحقيقيَّة؛ تمثَّلت في المحصول النقدي مقابل السلفيَّات والتكاليف التي وجب استردادها. أحد أكبر جوانب ضعف المشروع تمثَّل في عدم وجود اتِّفاق حقيقي حول كيفيَّة الاستغلال الأمثل للمحصول النقدي لتغطية المخاطر.

ومن بين الأساليب، كان على الدائن، الشركة الزِّراعيَّة، لكي تغطِّي وتسترد مديونيَّتها، أنْ تفرض نسبة أرباح أعلى لديونها على المزارعين، أو بحصولها على نسبة أعلى منْ عائدات المحصول – وهو ما تمَّ العمل به خلال السَّنوات الأولى منْ بدء نشاط الشركة. وقد اتَّضح بأنَّ ذلك الأسلوب غير مرضٍ، وفيما بعد تمَّ التوصُّل إلى جدوى وضع عامل المخاطرة على مجموع المستلفين، بخصم سلفيَّات أفراد المزارعين منْ جملة نصيب كلّ المزارعين.

تمثَّلت ميزة ذلك الأسلوب في تغطية كلِّ المبلغ المطلوب تماماً، ولكن كان لذلك الأسلوب جانبان سلبيان خطيران. أوَّلاً، عندما تكون الدِّيون عالية جدَّاً ولَمْ تسجَّل على بعض المزارعين مديونيَّات، ورغم ذلك، كان مطلوباً منهم المساهمة في دفعها، ممَّا يشير إلى عدم عدالة ذلك الأسلوب في حقِّهم. ثانياً، في حالة المواسم الفاشلة فإنَّ ضمانة المحصول وحدها غير كافية وعديمة الفائدة. لذلك كان لا بُدَّ منْ وجود مال احتياطي لمقابلة مثل تلك الحالة. وإذا ما كان ذلك الاحتياطي مالاً فردياً خاصَّاً، كما أيَّد ذلك البعض، كان هناك تخوُّف منَ الضغط المستمر لسحبه بواسطة صاحبه لأغراضه الخاصَّة، وربما يكون هناك مزارعون فقراء، أو جدد بدون رصيد أو ما لديهم غير كافٍ. المال الاحتياطي لمجموع المزارعين يعالج مثل تلك الإشكاليَّات، ويغطي أيضاً الفرق في حالة المبالغة في تقييمٍ نصيب مجموع المزارعين، ولكن بالرغم منْ خطاب لورد لوقارد (Lugard)، المتشكك كان هناك الكثير في عدالة فكرة المال الاحتياطي لمجموع المزارعين.

ونتيجة للنقاشات بين مؤيِّدي ومعارضي المال الاحتياطي للمزارعين ساد جو عام منَ الشكوك أدَّت إلى الارتباك في فهم الهدف الثاني، للمال الاحتياطي وهو تسوية الأرباح. في نهاية المطاف أصبح مستحيلاً إقناع المزارعين بالموافقة الطوعيَّة بتجنيب جزء منْ أرباحهم منَ المواسم الجيِّدة للمساهمة في المال الاحتياطي للجميع، لمقابلة خسائر المواسم الفاشلة.

تعدُّ ضمانة استرداد الدِّيون والتكاليف منَ المسائل الشائكة، إلَّا أنَّها كانت هامَّة فيما يتعلَّق بتمويل تطوُّر الزراعة والمزارعين. وأشارت تجربة الجزيرة بأنَّه منَ

الأجدى العمل بفرض رسوم خاصَّة محدَّدة لكلِّ المزارعين لغرض وحيد هو تأسيس حساب ضمان مالي إلى أنْ يتمَّ تحقيق الهدف، مع الإبقاء على مال تسوية الأرباح منفصلاً تماماً.

في واقع الأمر، كانت نقطة الضعف الفنيَّة الكبيرة الثانية في قصَّة مشروع الجزيرة، تتمثَّل في الفشل لوضع نظام مالي عادل لتسوية أرباح المزارعين، مع الفشل في إقناعهم بضرورة ذلك. وبنفس الطريقة التي تمَّ بها تحديد السلفيَّات الزِّراعيَّة، كان يمكن الالتزام أيضاً بخصم مال للضمان. في مقابل تركيز التنمية في مجال رئيس واحد، كان لا بُدَّ منْ أنْ تكون هناك حماية ضد التذبذب والتضخُّم الزائدين. الجداول في نهاية الفصل السَّابق عكست التذبذبات الواسعة في الإنتاجيَّة والأسعار خلال خمسة وعشرين عاماً وتأثير ذلك على العائدات. فيما يتعلَّق بالمزارعين فإنَّ عدم الوضوح وتذبذب عائداتهم، أثَّر سلبيَّاً على استقرار معيشة أسرهم، التي اعتادت مؤخَّراً على الحياة المستقرَّة والثروة، عندما تتحوَّل كماليَّات ورفاهيَّة موسم، نحو البحث عن الضروريَّات في الموسم التَّالي. وبدلاً عن استدامة الدخل، والتي يمكن أنْ تحقِّق دخلاً ثابتاً لميزانيَّة الأسرة، فإنَّ الانهمار الفجائي الهائل لكميَّات مهولة منَ المال جعل الكل يتنافسون على أيِّ كماليَّات ومنها استئجار أشخاص آخرين للقيام بواجباتهم. ونتيجة لذلك ارتفعت أجور العمالة عندما تمَّ صرف الكثير منَ الأموال، وتضاءلت قيمة العائدات الحقيقيَّة بذلك. والتأثير الجانبي الآخر تمثَّل في الرغبة المُلحَّة لشراء المنازل، وسيل منَ البضائع المستوردة، مع الطلبات المفاجئة خصماً على ميزان المدفوعات السُّودانيَّة الخارجيَّة. ومع اعتماد مصادر السُّودان، المرتكزة بشكل أساسي على مشروع الجزيرة، عمَّت آثار التضخُّم التي شهدتها الجزيرة، كلّ أرجاء السُّودان الشَّمالي. ونفس العمليَّة تمَّت فيما بعد بشكل عكسي، بتلاشي التضخُّم في كلِّ البلاد. التوزيع المتوازن لعائدات القطن كان يمكن أنْ يكون ذا منفعة عامَّة للبلاد.

ولكن كان هناك أمر آخر، مثَّل على المدى البعيد ضعفاً قوميَّاً أكثر أهمِّيَّة لعدم تكوين المال الاحتياطي المعتبر للمزارعين. كان السائد دائماً الصرف للمزارعين مع بداية الموسم الزِّراعي في يوليو، مقدَّماً منْ عائدات قطن الموسم السَّابق استناداً إلى

التقديرات. وظلَّ ذلك الإجراء مريحاً ما دامت التِّجارة تسير في مجراها العادي، مع بيع عدد كافٍ منْ بالات القطن. ولكن الأمر كان أكثر خطورة وصعباً في المواسم الفاشلة. التقديرات الزائدة عن الحدِّ في سنوات الأزمة الاقتصاديَّة أدَّت إلى تراكم الدِّيون. ولذلك كان الصرف العادي لمقدم الأرباح يؤجَّل وفي بعض الأحيان يجمَّد، ممَّا كان يثير شكوكاً كثيفة حول مواصلة المزارعين لزراعة القطن. لو تمَّ تأسيس مال تسوية أرباح المزارعين، كان ممكناً تفادي مثل ذلك الخطر. ولكن كانت هناك مشكلة حول ذلك الأمر. في حال انعدام أموال كافية لدى الشركة الزِّراعيَّة لصرف مقدَّم الأرباح، كان تسويق قطن الجزيرة في أوقات الشدَّة، دائماً ما يتعرَّض لضغط إضافي. يدرك المشترون تماماً حاجة البائعين الماسَّة للمال مع بداية الموسم الزِّراعي لتمويل المزارعين. وعليه إذا ما توقَّفوا عن تقديم عروض الشراء، كان هناك دائماً أمل في أنْ يتمَّ إسقاط احتياطيَّات الأسعار. الوجود القوى لمال تسوية الإرباح، الذي كان ممكناً أنْ يقابل صرفيَّات مقدم الأرباح للمزارعين عند بدء الموسم، ويُضعف بذلك آمال المشترين، ويقوي منْ موقف التَّسويق لمصلحة البلاد.

تحقيق عقودات تسويق الجملة بالسِّعر الثابت للمحصولات الأوَّليَّة يُعتبر حاجة ماسَّة للدول النامية، لكي تحقِّق استمراريَّة التنمية المستدامة. تجارب مشروع الجزيرة في تسويق القطن عكست بعض الصعوبات لعقودات الجملة، وهنا أجد المجال المناسب لبحث أمر تلك العقودات، لأنَّه كما سنرى، كانت لها علاقة بموضوع المال الاحتياطي.

المناقشات التي دارت بين الشركة الزِّراعيَّة والحكومة قبل الحرب كشفت بأنَّ للسُّودان ثلاث احتياجات أساسيَّة لتسويق القطن، الأسعار العالية، سرعة البيع ولأوسع سوق ممكنة، ولَمْ يكن ذلك سهل التحقيق جملة واحدة. كان عقد بيع الجملة لبريطانيا معجزة، لتوافقه مع الاحتياجات المذكورة. لَمْ يكن هناك سعر بديل أحسن، وكان الدفع مباشراً مع بيع كلِّ المحصول.

هل برهن ذلك على أنَّه الحلَّ الجيِّد المستديم؟ الإجابة على السؤال تتطلَّب الرجوع إلى مقدِّمة الكتاب، التي تناولت الأحداث في عام 1950م، رغم أنَّ ذلك قد يعني بالنسبة

للقارئ وصفاً إضافيًّا لموضوع التقييم في هذا الفصل.

برزت الصعوبة الأولى حول الأسعار بمجرَّد مباشرة سوق الإسكندريَّة لنشاطه بعد الحرب حين تمَّ إعتماد سعر بديل للمقارنة. لَمْ يكن لذلك كما يبدو أهمِّيَّة، عندما تمَّت مقارنة سعر عقد الجملة الأوَّل بعد الحرب (قطن موسم 1947م) مع ذلك السِّعر البديل، بدا السِّعر مستقرًّا. ولكن في العام التَّالي، عندما قفزت الأسعار عالياً في سوق الإسكندريَّة، وتمَّ تحديد سعر عقد بيع الجملة الجديد، أصبحت المقارنة غير مقبولة بالمرَّة، ممَّا حدا بالسُّودان أنْ طلب إعادة التفاوض حول العقد، وكان السُّودان محظوظاً للحصول على ذلك. وكان على السُّودان أنْ يردَّ الجميل بالموافقة على عقد جملة جديد. وتغيَّرت الأسعار، منْ أسعار ثابتة إلى متوسِّط أسعار خمسة أشهر في سوق الإسكندريَّة. يبدو أنَّه قد تمَّ تجاوز صعوبة استقرار السِّعر بذلك الإجراء، ولكن أصبح سوق الإسكندريَّة فريسة للمضاربين، وأصبحت الأسعار في بعض الأحيان عالية بشكلٍ خرافي. ولمحاولة أنْ يظلَّ العقد عادلاً فقد تمَّ تخفيض مدَّة متوسِّط الأسعار منْ خمسة إلى ثلاثة أشهر في عام 1951م، وفي عام 1952م تمَّ اللجوء إلى أسعار البيع الحقيقيَّة فقط. ونسبة لتدخُّل الحكومة المصريَّة، فقد اتَّضح في النهاية استحالة اتِّخاذ أسعار سوق الإسكندريَّة كمقياس عادل للعقد بالمرَّة.

في ذلك الأثناء، كان هناك اقتراح منْ جانب ممثِّلي المزارعين أنفسهم بخصوص محصول 1951م، يطالب بالابتعاد عن ترتيبات سعر متوسِّطات الأشهر، والرجوع إلى الأسعار الثابتة المحدَّدة لنصف المحصول، وكان السِّعر الساري مع بدء الحصاد في ذلك العام عالٍ جدًّا. انتهز منتجو القطن في مشاريع النِّيل الأَبْيَض الفرصة وباعوا أقطانهم. هل كانت الجزيرة تحقِّق عائدات أفضل أو أسوأ بانتظارها لسعر متوسِّط الثلاثة أشهر التَّالية؟ لماذا لا يُطلب منْ جمعيَّة القطن الخام (R.C.C) لاعتماد السِّعر الساري حينها لنصف المحصول وترك النصف الآخر لمتوسِّط أسعار الثلاثة أشهر؟ وافقت جمعيَّة القطن الخام (R.C.C) على ذلك. ولكن السكرتير المالي لحكومة السُّودان سير (شيك) (Chick) لَمْ يوافق على ذلك على أساس العمل حسب الاتِّفاق على المتوسِّط لتفادي مخاطر السِّعر الثابت، وأن إلغاء العمل بالعقد يعدُّ أمراً غير مسئول. وافق مجلس إدارة مشروع الجزيرة (نصفه منَ البريطانيين ونصفه الآخر

منَ السُّودانيين) على مقترح المزارعين، نصف المحصول بسعر محدَّد ونصفه الآخر بمتوسِّط السِّعر، وعلى هذا الأساس تمَّ توقيع العقودات. وفي المحصَّلة النهائيَّة كان سير شيك (Chick) أكثر حكمة. كان ممكناً للسُّودان تحقيق عائدات أفضل لو التزم بعقد متوسِّط الأسعار. ولكن لَمْ يكن ذلك موضوعه. كان مهتماً بانتهاج سياسة تسويقيَّة ثابتة، وقِصَّة الجزيرة تكشف مدى صعوبة تحقيق ذلك.

اتَّضحت حقيقة الصعوبة في عام 1951م، ليس فقط ما يختصُّ منها بالأسعار ولكن أيضاً ما يختصُّ بالكميَّات. كانت جمعيَّة القطن الخام (R.C.C) مستعدَّة لعدَّة سنوات لشراء 60% منَ المحصول، مع الشراء منْ سوق البائعين كلّ ما تبقَّى منَ القطن غير المباع أيضاً. ذلك العرض كان متعلِّقاً بكَميَّات المحصول المتوسِّط. في عام 1951م قفزت كميَّة المحصول، خلافاً للكميَّة المتوقَّعة منْ 220،000 بالة، إلى 367،000 بالة. ومُعظم الكميَّة ولعدم وجود منافسة لشرائها، تمَّ بيعها لجمعيَّة القطن الخام حسب العقد المبرم. وكانت تمثِّل كميَّة عامين في دفعة واحدة. عندما وصلت الحرب الكوريَّة إلى طريق مسدود، قلَّ الطلب على شراء القطن. وعليه وفيما يتعلَّق (بكوتة) محصول 1952م، لَمْ تكن جمعيَّة القطن الخام (R.C.C) حريصة على الشراء. وعليه أصبحت إدارة مشروع الجزيرة أكثر حرصاً على التحوُّط مستقبلاً في عقوداتها.

وكان لذلك أيضاً سبب إضافي نتيجة للوضع في الهند، ثاني أكبر أسواق الجزيرة. تدنَّت المبيعات هناك. كشفت التحريات بأنَّ كلَّ تجارة المنسوجات في الهند كانت خاضعة لأسعار الحكومة المفروضة. وكانت منتجات النَّسَّاجين الهنود منَ القطن السُّوداني أقلّ سعراً منَ المنسوجات المصنعة منَ القطن المصري. لَمْ يكن الهنود قادرين في مثل تلك الظروف تقديم عروض منافسة لأسعار جمعيَّة القطن الخام (R.C.C) ، المرتبطة بأسعار القطن المصري. وكانت هناك مصالح خاصَّة لها علاقة بذلك الوضع. في الوقت الذي تمَّ فيه إقناع الحكومة الهنديَّة لتغيير سياسة التسعيرة، تدفَّقت كميَّات هائلة منَ القطن الأمريكي في السُّوق الهنديَّة بموجب اتِّفاق بين الحكومة الهنديَّة والأمريكيَّة، ممَّا أدَّى بالتَّالي إلى تدنِّي طلب الهند للقطن السُّوداني.

أدَّت الصعوبات حول الأسعار والكميَّات إلى وضعين متناقضين في المواقف. مِنْ جانب كانت هناك الرغبة في تأمين وضمان التَّسويق، تلك الرغبة دفعت إدارة مشروع الجزيرة في عام 1952م إلى محاولة التفاوض مع لجنة القطن الخام (R.C.C) حول عقد بيع طويل الأجل لكميَّة محدَّدة مِنَ البالات سنويَّاً. وبتلك الطريقة أمكن تصريف إنتاج 1951م الضخم على عِدَّة سنوات. وكانت لدى (R.C.C)، نفس الرغبة لتأمين موقفها، مستعدَّة للتفاوض. ولكن مِنَ الجانب الآخر، كان موقف الرأي العام في السُّودان، الذي يُمثِّله مندوبو المزارعين، معبِّراً عن شكوك متصاعدة، حول ما إذا كان العقد الضخم مع (R.C.C) متحيِّزاً ومحبِّذاً لزبون واحد، وفيه أيضاً تضييقاً وحصراً للسوق بدلاً عن انفتاحه وتوسعته المطلوبة حينها. تصاعد مطلب بيع كلّ القطن بالمزاد مرَّة أخرى، وفي ذات الوقت كان الرأي العام في بريطانيا في شكٍّ متزايد حول ما إذا كان شراء كلّ المحصول يصبُّ في مصلحة المنتجين الأساسيين للقطن. أمَّا فيما يختصُّ بقصَّة الجزيرة فإنَّ ذلك النِّزاع قد حُلَّ بعودة حزب المحافظين للسُّلطة في المملكة المتَّحدة، بإيقاف لجنة (R.C.C) وإنهاء عقود شراء كلّ المحصول.

الصعوبة الأساسيَّة في نظام عقود شراء كلِّ المحصول كانت أكثر تعقيداً فيما تعلَّق بالأسعار والكميَّات، لأنَّها كانت تمثِّل مشكلة كسب ثقة الرأي العام لفترة مِنَ الزمن. عقود شراء كلِّ المحصول عادة ما تكون أكثر سريَّة، وأكثر اعتماداً على مكانة عدد قليل مِنَ الأفراد في المملكة المتَّحدة والسُّودان. وفي المقابل يُعتبر نظام المزادات العلنيَّة المفتوحة والتَّسويق المفتوح في سوق ليفربول، لدى الرأي العام في البلدين، بأنَّه الأكثر مصداقيَّة، ويُعدُّ انعكاساً للإمكانيّات التِّجاريَّة- إذا ما كانت ممارسة التِّجارة سليمة.

بدت الحقيقة حينها، بالنسبة للمنتجين والمستهلكين، لأنَّهما كانا قلقين وأكثر رغبة في تحقيق ضمانات، قبل أيّ شيء آخر، فقد وافقا على عقد البيع الكُلِّي للأقطان، وما أنْ أخذ ذلك القلق في الانحسار، بدأ النظر والتفكير في الأسعار والأسواق البديلة مع الرغبة في نظام أكثر حُرِّيَّة في التعامل. في عام 1952م، عادت إدارة مشروع الجزيرة، وسط تأييد شعبي، إلى نظام المزادات العلنيَّة. ولكن في عام 1957م، عندما تدنَّت المبيعات في المزادات العلنيَّة، كان يمكن للجزيرة الاتِّجاه مرَّة أُخرى نحو عقود بيع

كلِّ المحصول لبلدان خلف جدار حديدي. الدرس المستفاد يشير بأنَّ عقود البيع لكلِّ محصول القطن لَمْ تكن سيئة ولكنَّها لا تمثِّل بشكل قاطع الحلَّ الدائم لعدم استقرار الأسواق. ولذلك السبب فإنَّ أموال التسويات الداخليَّة المناسبة أصبحت ضرورة وأسبقيَّة لا فكاك منها. وبالتأكيد بدون تدبير أموال التسويات فإنَّه لا يمكن لمحافظ الجزيرة، ووزير الماليَّة أنْ يناما ملء جفنيهما.

الحديث عن ثقة الرأي العام يعدُّ الجانب الأضعف في قصَّة مشروع الجزيرة، فيما يتعلَّق بالعلاقات العامَّة. في المقام الأوَّل يحتاج المشروع للرقابة الحاذقة منْ جانب المسئولين والطاعة منْ جانب المزارعين. وذلك بالطبع لا يشجِّع على المبادرة، أو النضج. أصبح روتين إدارة أناس آخرين يجهلون تقنيات التعامل مع الإجراءات المتعلِّقة بالعمليَّة الزِّراعيَّة، مدعاة للشعور بالتعالي وأصبح موقفنا منَ العلاقات العامَّة خليطاً منَ الانكفاء والحساسيَّة والتمسُّك بالمثل الأخلاقيَّة. لَمْ يكن سهلاً التخلُّص منَ الأبويَّة وتعويضها بعلاقة مشاركة حقيقيَّة. وكان هناك العديد منَ المسئولين الذين اعتادوا على إصدار الأوامر، يتخوَّفون منْ أنَّ أيَّ تغيير قد يؤدِّي إلى نزعات متمرِّدة. وكان هناك العديد منَ المسئولين ممَّن أدمنوا الروتين ويعتبرون أيَّ تغيير ضعفاً. تمثَّلت المشكلة الكبرى في تغيير مثل تلك التوجُّهات حَتَّى يمكن قبول الواجبات، ليس لأنَّها أوامر مسئول أو مؤسسة، ولكن لأنَّها منْ متطلَّبات التقدُّم الاقتصادي والاجتماعي، والتي أمكن إقناع العاملين بها ممَّا حدا بهم اتِّباعها عن قناعة.

ذلك التحوُّل في العلاقات العامَّة لَمْ يكن شيئاً خاصَّاً بنا، ولكنَّه الحال في جميع البلدان حولنا. ويمكن رؤيته كمشكلة مركزيَّة، لهزيمة الاستعمار، تواجه الحكومات الوطنيَّة الوليدة. ويبدو ذلك التحوُّل المؤثِّر والسائد في العلاقات الصناعيَّة في بلادنا ومعضلة أساسيَّة في البلدان الشيوعيَّة، إذا ما كان ممكناً التخلُّص منَ القهر. في كلِّ تلك المجالات نرى انعكاسات لأنماط تجاربنا مدَّاً وجزراً. جزراً في اتِّجاه فرض وتأكيد سلطتنا ومدَّاً في اتِّجاه مشاركة أوسع مع العاملين المرتبطين بالإنتاج.

حاولنا حلَّ المعضلة عن طريق النموِّ والتطوُّر الاجتماعي. وقد سبق وذكرت

المشاعر الصادقة التي دفعتنا للعمل لتحقيق مُثُل وأهداف أكبر مشروع تطوُّر إقليمي شهده زماننا – تمثَّل في ((سُلطة وادي تنيسي)) (T.V.A)، تمَّ عرضه في تقرير عام 1949م، والذي أصبح هدفاً أوليناه جلَّ اهتمامنا.

((وكمدخل نحو تنمية شاملة للموارد، تمَّ اتِّباع توجُّهين اثنين بواسطة (T.V.A). كان الأوَّل تحقيق نجاح دائم عن طريق التعليم مع المساعدة الفنيَّة المتوفِّرة والتدريب لمن كانوا يعملون في المزارع وبأساليب مبسَّطة. وكان ذلك مدخلاً يناقض تماماً أوامر ((أفعل هذا ولا تفعل ذلك)) مِنْ إجراءات. أمَّا التوجُّه الثاني فقد تمثَّل في الاعتراف بأنَّه يمكن للعاملين المحلِّيين في الوادي القيام بواجباتهم كمزارعين أفراداً. وتعاونياً مع حكوماتهم المحليَّة، وجمعيَّات المزارعين التعاونيَّة، وروابطهم التِّجاريَّة)).

كان ذلك بالنسبة لنا التوجُّه الصحيح لتحقيق آمالنا، ولكن كان البون شاسعاً! كلُّ ما حقَّقناه إلى الآن هو بناء اقتصاد عن طريق ((تقديم المساعدة الفنيَّة لمن يقومون بزراعة الأرض بشكل سهل الاستيعاب)). ولكن كلَّ ما تبقَّى كان نقيضاً لذلك وأبويَّاً. ولكن كان لدينا مؤخَّراً برنامج لتشجيع وتحفيز المبادرات الحديثة في أساليب الزراعة وقيام التعاونيات، والمزيد مِنَ المشاركة والتمثيل في الحكومات المحليَّة والمجالس المحليَّة مِنْ خلال مجالس القرى والأقسام، واتِّحاد المزارعين. ولكن هل كانت لدينا علاقات مع المزارعين والمواطنين السُّودانيين عامَّة، خاصَّة مع الأجيال المتعلِّمة الشابة الحديثة ذات النفوذ، والتي تقوم عليها علاقات الثِّقة بيننا، أم مازلنا متمسِّكين ومتعلِّقين بالأبويَّة لردح طويل مِنَ الزمن؟ هذا هو السؤال.

بغضِّ النظر عن إنجازاتها العديدة ومواطن ضعفها، فإنَّ قصَّة الجزيرة تحظى بجوانب خاصَّة أُخرى ذات أهمِّيَّة تتعلَّق بقضايا التنمية في تلك الأيَّام.

وأهمُّ تلك الجوانب أو الخصائص تمثَّلت في المزج المقصود للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي الذي أصبح سمة للمشروع. الذين أسَّسوا مشروع الجزيرة رفضوا فكرة أنْ يكون ارتفاع مستوى المعيشة الهدف الوحيد المرجو غضِّ النظر عن كيفيَّة تحقيق ذلك، أو كيفيَّة توزيع عائداته. وهذا ما دعاهم لاتِّخاذ سياسات متعمدة، خارجيَّاً فيما يتعلَّق برأس المال الأجنبي وداخلياً فيما يتعلَّق بتعاملهم العادل حيال

وبين المواطنين أنفسهم. ومنَ النتائج الأكثر أهمِّيَّة لوجهة النظر تلك، إنَّه وخلافاً تماماً للافتراض السائد حينها، بأنَّ الاعتمادات الضخمة منَ الأموال يُحتاج لها على عجل لمقابلة مشكلة التخلُّف. تركَّز الاهتمام أكثر حول تحقيق أُسس عادلة وعمليَّة للتنمية، بدلاً عن القفزات العجلى. ولكن في عالم يشحُّ فيه التمويل فإنَّ وجهة نظرهم تلك تستحقُّ الاعتبار.

خارجيَّاً، فيما يتعلَّق بموقفهم منَ المستثمرين الأجانب، رفض مؤسِّسو مشروع الجزيرة، فكرة أنْ يكون الهدف والدافع لتحقيق الأرباح فقط هو العامل الأوحد والأمثل للتنمية.

بالنسبة لمؤسِّسي المشروع تمثَّلت الأهمِّيَّة القصوى للمشروع في التطوُّر المتناسق للمواطنين في مجتمعهم. لَمْ يكونوا معارضين لرأس المال منْ حيث هو؛ بل كانوا يدركون تماماً الحاجة الماسَّة له، وصعوبة تحقيق التنمية منْ دونه. ولكنَّهم كانوا مُصرين على عدم هيمنته أو انحرافه بالسِّياسات التي اعتبروها سليمة بوصفهم ضامنين للمنتجين الوطنيين. ذلك التوجُّه دعاهم إلى مقاومة استغلال الاستيطان وشركات رؤوس الأموال الضخمة لرفع مستوى المعيشة، مقدِّرين بأنَّ أهدافهم قد تتناقض مع النموّ الذاتي للمواطنين.

اليوم، حيث مُعظم العداء للحضارة الغربيَّة ينصبُّ حول تضارب المصالح بين الأقليَّات الاستيطانيَّة والشركات المرتبطة بها، مع تصاعد تطلُّعات الشعوب في البلدان النامية، فإنَّ ذلك الإصرار لحماية المواطنين المحلِّيين له علاقة فاعلة مقارنة بما يحدث منْ علاقات في الأزمنة الحديثة. لَمْ يكن ذلك توجُّهاً مجافياً للتنمية. لَمْ ينظروا إلى البدائل حينها، كما يفعل العديد، كخيار بين الاستيطان، ورأس المال الأجنبي ومستوى أعلى منَ المعيشة منْ جانب، مع الحفاظ على ركود المجتمع القائم منْ جانب آخر. لَمْ يعملوا منْ أجل بناء مستقبل لأناس يتعلَّمون فقط منْ أجل تلبية احتياجاتهم الذاتيَّة. خلافاً لذلك لقد سعوا وتوصَّلوا إلى المعبر بين المصلحة المشتركة والمستقبل في التطوُّر الحُرِّ للمواطنين، وبين رأس المال الأجنبي اللازم للتنمية. واقتناعاً بذلك فقد توجَّهوا نحو أصعب مشاكل التنمية. ذلك التوجُّه وما

نتج عنه مِنْ هيكل مالي له جوانب هامَّة في قصَّة مشروع الجزيرة تدعو إلى الاهتمام.

إلى أيّ اتِّجاه قادهم ذلك التوجُّه للعمل فيما يتعلَّق بالهيكلة الماليَّة للمشروع؟ في المقام الأوَّل ومن أجل ممارسة النفوذ الكافي على السِّياسات والحصول على المزيد مِنَ المال للبلاد، طالبوا بنصيب أكبر للدَّولة لتوفير رأس المال مِنَ العائدات. كان السُّودان فقيراً، والحكومة في حاجة ماسَّة لإيرادات أكثر، وظلَّت الجزيرة أكبر مشاريع التنمية في البلاد.

في ذلك الصدد، لا بُدَّ مِنْ ملاحظة نتيجة فنيَّة هامَّة لذلك التوجُّه. قبل أنْ تتمكَّن الجزيرة مِنْ مقابلة حاجتها للمال، كان لا بُدَّ مِنْ إنشاء خط سكك حديديَّة لساحل البحر. إنَّ بناء خطوط السِّكك الحديديَّة في البلدان النامية كان أحياناً يموَّل باعتمادات إستراتيجيَّة، وفي بعض الأحيان بواسطة القطاع الخاص مقابل امتيازات حيازة الأراضي. في تلك الحالة لَمْ تكن الوسيلة الأولى متوفِّرة مِنْ بريطانيا، بينما تعارضت الوسيلة الثانية مع التوجُّه الأساسي للحكومة فيما يتعلَّق بالتنمية. ولكن أمكن الحصول على المال اللازم مِنْ مصر كقرض، بدون أرباح، ليتمّ استرداده في النهاية بعد أربعين عاماً. إنَّه مثال نموذجي للتمويل بدون فائدة، والذي بدونه لَمْ يكن ممكناً ولوج التنمية، والتي لا يمكن لبلدان فقيرة تمويلها بشروط وفوائد البنوك التِّجاريَّة. وبالنظر إلى ذلك التمويل مِنْ وجهة نظر المساعدات العالميَّة اليوم (ومع افتراض أنَّ حكومة السُّودان لا يتوقَّع منها تغيير مواقفها الصارمة برفض منح الأرض للقطاع الخاص مِنْ أجل بناء السِّكك الحديديَّة)- فإنَّه مِنَ المثير للاهتمام معرفة أنَّ مشروع الجزيرة استغل ثلاثة مستويات مِنَ التمويل المالي مِنْ أجل الإنتاج: تمويل استثماري مِنْ وزارة الماليَّة المصريَّة لتمويل السِّكك الحديديَّة، وقروض استثمار بنكيَّة للحكومة لمقابلة التزاماتها كشريك في المشروع إلى جانب رأس مال سندات مِنَ القطاع الخاص الخارجي لتمويل الهيكل العام للمشروع. في أيّ تقييم لوظائف وأغراض رأس المال (والشيوعيَّة بالطبع ترى ذلك ضروريّاً)، فإنَّ ذلك الخليط الثلاثي لتمويل مشروع واحد له أهمِّيَّة وقيمة فنيَّة، لأنَّه يعكس بأنَّ مرونة التوجُّه يمكن أنْ تساهم في التنمية، إذا ما تمَّ السماح بذلك.

ولكن العنصرين الأكثر تكبيلاً لهيكل الجزيرة المالي كانا: أوَّلاً، الشراكة الثلاثيَّة مع المحدوديَّة الزمنيَّة للمساهمة الأجنبيَّة في ملكيَّة المشروع. مرَّة أخرى فإنَّ تلك التوجُّهات نبعت منَ المواقف التي تبنَّاها مؤسِّسو المشروع والقائمة على أسس العدالة وتحقيق ما هو عملي. لقد كان المشروع عمليَّة تجاريَّة، لكنَّها أخضعت لأسس التنمية الواسعة المرنة التي سبق وتمَّ تحديدها. في تلك الشراكة، لكلٍّ منَ الحكومة، ومواطني الإقليم وحَمَلة الأسهم منَ القطاع الخاصّ الخارجي، مصلحة محدَّدة. ليسبحوا أو يغرقوا معاً. عند نهاية فترة الامتياز استرد حَمَلة الأسهم الذين وفَّروا الكوادر المهنيَّة الفنيَّة والإداريَّة، ورأس المال الإضافي والعلاقات التِّجاريَّة والمعرفة، التي افتقدتها البلاد في البداية، استردوا رؤوس أموالهم إضافة للحوافز. عندما تمَّ سداد كلِّ الدِّيون الأجنبيَّة المتبقِّية، آل مشروع الجزيرة الناجح بالكامل للسُّودان.

منَ الصعب جدَّاً أنْ تخطِّط هيكلاً ومشروعاً يحقِّق تطلُّعات المواطنين بنجاح في البلدان النامية كما حدث في مشروع الجزيرة. والمشروع أيضاً حقَّق الزهو والفخار للقطاع الأجنبي الخاصّ في إنجاح تلك الشراكة. كانت الشراكة ممكنة، لأنَّ القطاع الخاصّ الأجنبي لَمْ يتخذ النظرة السائدة حول حتميَّة الملكيَّة الدائمة لمصادر الخام كحقٍّ لا فكاك منه للاستثمار. وكان كافياً بالنسبة لهم بتحفيزهم التوسُّع في إنتاج سلعة كالقطن كان العالم في أمسِّ الحاجة له، ومطلوباً بشكلٍ خاص في بريطانيا. لَمْ يكن وارداً أنْ يكون المشروع أو إنتاجه حصراً عليهم أو محتكراً لهم. إذا ما ساهم دورهم في الشراكة، في ذات الوقت، في مساعدة وتطوُّر دور الحكومة والمواطنين السُّودانيين، بارتفاع مستوى دخولهم وقوتهم الشرائيَّة، فإنَّ تلك المساهمة تعدُّ إنجازاً إيجابياً مقدراً. كانت الشركة الزِّراعيَّة واثقة منْ استرداد أموالها لأنَّ مديريها ظلوا على ثقة بأنَّ حكومة السُّودان كانت عادلة وموثوقاً فيها. يكون تفريطاً إذا ما تظاهرنا بأنَّ الحكومات القادمة والتي لَمْ تُختبر بعد يمكن أنْ يجري عليها ذات الوصف بالتحلي بالعدالة والثِّقة. ولمعالجة تلك المعضلة الحقيقيَّة الصعبة، فإنَّه على العالم أنْ يصمِّم ويضع قواعدَ للضمانات المتبادلة وأسساً متفقاً عليها للاستثمار.

لإقامة جسر مقبول سيكولوجياً بين الدُّول النامية والدُّول المتقدِّمة، فإنَّ التوجُّهات التي تمَّ اتِّباعها في مشروع الجزيرة والهياكل التي قامت عليه تقدم نموذجاً وتصلح

حلاً جديراً بالاهتمام ليس لكلِّ التعاملات ولكن للمشاريع الرَّئيسة. وتشير تلك الإنجازات أيضاً إلى دور التوجُّهات واغتنام الفرص المتاحة في تمكين الشعوب مِنَ التطوُّر، ليس عبر الأجيال والقرون كما يقال دائماً عن التجربة الأوروبيَّة.

وداخلياً وحسب توجُّه المؤسسين لبسط العدل بين المواطنين، فقد حقَّق المؤسِّسون نتائج باهرة. يرى البعض أنَّ كلمة تخطيط تعني التدخُّل التطفلُّي لإطفاء شعاع المبادرة المقدَّس ودعوة لتشجيع عدم الكفاءة والبذخ والفشل. ولكن في مشروع الجزيرة لَمْ يُنْظر للتخطيط بتلك النظرة. ومِنَ التَّجارب القاسية في مصر لعبوديَّة الزُّراع، مع تصاعد أسعار الأرض غير المنضبط، والتفاوت الواسع في توزيع الثروة الذي أعقب تطوير الري في مصر، خطَّط المؤسِّسون للجزيرة لمنع تلك المعاملات والعواقب الاجتماعيَّة الظالمة غير المرغوب فيها في السُّودان. كانوا يدركون مدى ضعف الفرد في المجتمعات البدائيَّة، وكيف يمكن له أنْ يبيع مصدر معيشته دون إدراك لقيمة مصادر عيشه. وعليه تمَّ أوَّلاً إصدار قوانين الأراضي لمنع تحويل ملكيَّة الأراضي مِنَ الفقراء إلى الأغنياء، مِمَّا يؤدِّي لتكوين طبقة مِنَ الفقراء المعدمين في الريف– طبقة البروليتاريا.

يمكن حماية مجتمع المزارعين، ببعث الإحساس بالمساواة الاقتصاديَّة، ولكنَّها قد تكون مساواة في الفقر المدقع، في مساحات صغيرة مِنَ الحيازات المتفرقة، ذات إنتاجيَّة متدنِّيَّة مع شحِّ رأس المال. وتخطيط الجزيرة سعى أيضاً لإنهاء ذلك الوضع المتدنِّي. وباتِّخاذ أسلوب حجم الحيازة الموحّد، والدَّورة الزِّراعيَّة المبرمجة، ومنع تحويل ملكيَّة الحيازات، مع كلِّ أشكال الانضباط والمساعدة تمَّ التخطيط لتحقيق مزايا الإدارة الواسعة النطاق لمجتمع المزارعين. لتحقيق ذلك كان لا بُدَّ مِنْ وضع الأراضي تحت سُلطة الحكومة. وكان نظام الإيجار طويل المدى حلَّاً عبقريَّاً عندما ثارت الاعتراضات والشكوك حول تأميم الأرض. لكن الحقيقة الأهم هي أنَّ مالك الأرض بعد ذلك لا يحقُّ له زيادة إيجار الأرض للمزارع.

إلى جانب إيجاره للأرض بأسعار ما قبل الري، فقد تمَّ إعطاء صاحب الأرض حيازات(حوَّاشات) له ولأبنائه ومُنح حق تزكيَّة أقربائه وأصدقائه لحيازة حوَّاشات،

وبذلك أصبح مالك الأرض شريكاً كاملاً في الفوائد الجديدة، ولكن لَمْ يُسمح له بابتزاز مَنْ نالوا حوَّاشات مِنْ أرضه أو الضغط عليهم. وما حصل عليه قانوناً مِنْ حوَّاشات باسمه، حسب وجهة نظر الحكومة، لا بُدَّ وأنْ تكون له المقدرة شخصيَّاً لإدارتها. وما حصل عليه مِنْ زكَّاهم قانوناً يجب أنْ يكونوا مستقلِّين لا سُلطان له عليهم.

بالنسبة لبلد بَدأ مُتأخِّراً، بمفهوم الحضارة الماديَّة، فقد تحقَّقت قيم ضخمة سياسيَّاً واجتماعيَّاً واقتصاديَّاً بذلك التخطيط الثنائي المبني على الكفاءة والعدالة.

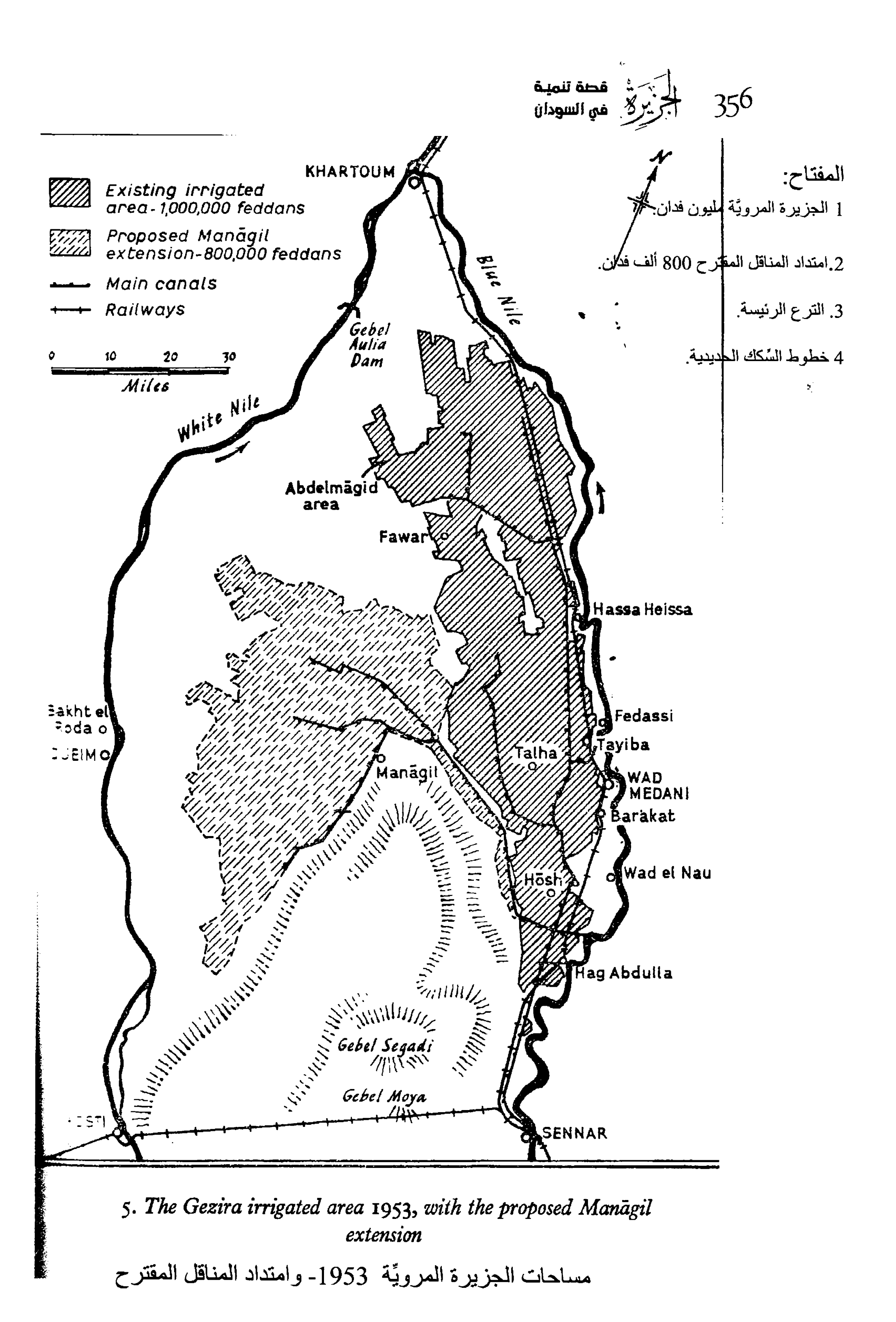
أصبح للسُّودان نتيجة إنجاز المشروع، القلب الاقتصادي حيث الثروة مِنَ الأراضي المرويَّة التي تمَّ توزيعها على 25،000 أسرة مختلفة، القلَّة منهم له أكثر مِنْ حوَّاشة واحدة، وبفضل ذلك التخطيط يُعتبر دخل الفرد مِنَ الحوَّاشة الواحدة عالياً نسبياً. وقد يُشير ذلك إلى التأكيد على الحدِّ الأدنى للاستقرار في عالم اليوم، بصورة مجديَّة، إذا ما بُذل المزيد مِنَ الجهد والاهتمام، كما فعل مؤسِّسو الجزيرة، بتحقيق فوائد التنمية في عدالة اقتصاديَّة إبان الخطو نحو تقرير المصير السِّياسي.

السؤال المناسب هو ما إذا كانت أساليب الانضباط تلك، مصمَّمة لتجعل مِنَ التنمية نشاطاً عادِلاً وعمليّاً ليحظى في النهاية بالقبول مِنَ المواطنين؟ التقييم الوحيد للحكم على ذلك يقوم على رأي المواطنين أنفسهم. في عام 195م تمَّت إضافة 100،000 فداناً في الشَّمال الغربي مِنَ المشروع (ممَّا جعل المساحة الإجماليَّة للمشروع تقارب المليون فدان). تمَّ إنجاز ذلك عن طريق ترشيد توزيع مياه الري. وحسب قرار لجنة سودانيَّة مِنَ المجلس التشريعي فقد تمَّ التوجيه والتوصية للبحث في احتمالات اتِّخاذ بعض الأُسس الجديدة تماماً للتنمية. وكانت تلك نقطة انطلاق هامَّة لمثل ذلك القرار نسبة لاقتراب نهاية، (أيّ بعد خمسة عشر عاماً) تصاديق أراضي مشروع الجزيرة. هل يتمُّ تأميم الأراضي المستصلحة حديثاً في الامتداد الجديد؟ وهل سيتمُّ بيع المياه لمُلَّاك تلك الأراضي لكي يستغلونها حسب احتياجاتهم؟ قامت تلك اللَّجنة بمشاورات واسعة النطاق داخل وخارج مشروع الجزيرة وتوصَّلت إلى توصية مفادها العمل بموجب نفس الأُسس في المشروع وتطبيقها على الامتدادات الجديدة: نفس الخلطة المعهودة.

وكان الردُّ الآخر على الطلبات المتواصلة منَ الذين يقطنون شرق وغرب المشروع لقيام امتدادات مماثلة في أراضيهم بأنْ يتمَّ ذلك بمجرد التمكُّن منْ زيادة مخزون المياه في النِّيل. في عام 1957م بدأت المرحلة الأولى منْ امتداد المناقل عندما تمَّ إنشاء خزان جديد عند الروصيرص على النِّيل الأزرق، لإضافة 800،000 فداناً لمشروع الجزيرة. ومرَّة أُخرى قرَّر السُّودانيون الالتزام بنفس الأُسس مع تعديل وحيد تمثَّل في الرجوع للعمل بالنظام الأساسي للدورة الثلاثيَّة التي تشمل الوحدة منها ثلاثين فداناً، منْ أجل إشراك أعداد أكبر منَ المزارعين حَتَّى يمكن توزيع المنافع بصورة أوسع على العديد منَ المواطنين.

الخوف منْ هيمنة الدَّولة أكثر ما تكون عالقة في فكر ومبادئ العالم الغربي خلافاً للبلدان النامية. وللعديد منَ الغربيين تُعدُّ أسس علاقات الإنتاج في مشروع الجزيرة مرفوضة وغير مرغوبة، لسبب واحد وجيه جدَّاً وهو كما يعتقدون غياب الحُرِّيَّة. ولأسباب تتعلَّق بممارسات البلدان الشيوعيَّة، فإنَّ سيطرة الدَّولة تُعتبر رمزاً للاضطهاد. وخلافاً لذلك فإنَّهم يعتقدون بأنَّ الاقتصاد الرأسمالي الخاصّ يُعدُّ نموذجاً للحُرِّيَّة.

هنا تبرز الخطورة لأنَّ مثل تلك المفاهيم الأيدلوجيَّة يمكن أنْ تشوش وتعرقل مساعينا منْ أجل التنمية الاقتصاديَّة في عالم غير منتم أيدلوجيَّاً، ممَّا قد يقلِّل منْ فرص تفهُّم المواطنين عن قرب. لأنَّ رأس المال الخاصّ لا يعني حُرِّيَّة الفرد ضد القهر السِّياسي ولكنَّه يعني حُرِّيَّة الأجانب، الذين يمتلكون المال والمعرفة لتنمية أصولهم الماديَّة منْ أجل مصلحتهم الخاصَّة. والتنمية في البلدان النامية، لَمْ تعد مسألة ما إذا كان رأس المال والخبرات منَ الخارج يمكن أنْ تحقِّق أرباحاً، بالرغم منْ أنَّ ذلك ما زال مجال مساهمته. ولكن التنمية بالنسبة للسُكَّان المحلِّيين، الذين ما زالوا قليلي الخبرة، تعني تعلُّم وإتقان الزراعة، والصناعة واستيعاب التقنيات الجديدة منْ أجل تطوير اقتصادهم. وبقدر اسهامنا لتحقيق تلك الأهداف يتمُّ تقييم اسهام الحضارة الغربيَّة ورأس المال.



5. *The Gezira irrigated area* 1953, *with the proposed Manāgil extension*

مساحات الجزيرة المرويّة 1953- وامتداد المناقل المقترح

أرجو أنْ تجد قصَّة الجزيرة التقدير الصادق والكافي لاحتياجاتنا المتبادلة. منْ خلال مرآة التَّاريخ تنعكس صورتنا كإداريين ورجال أعمال ينحدرون منْ قطاعات أكثر محافظة في مجتمعنا، لإدارة مشروع بمبادرة منَ الدَّولة. وما قمنا به لَمْ تكن له أيَّة دوافع أيدلوجيَّة. وقد عهدنا بأنَّ الدَّولة غالباً ما تكون لديها الدوافع لتلعب دور الشريك والحامي. كما أنَّنا أيضاً خبرنا بالمثل بأنَّ دور القطاع الخاصّ، مع دوافعه التِّجاريَّة، يمكن أنْ يكون حليفاً وليس عدواً لحُرِّيَّة الفرد أو الوطن.

لقد أقمنا مشروعاً اقتصاديَّاً ضخماً أصبح مملوكاً الآن للمواطنين. وقد حقَّقنا خلال تلك العمليَّة جملة منَ العمل والنشاط المنتظم مع وفرة رأس المال. هل يمكننا الآن واستناداً إلى ذلك أنْ نقيم وضعاً ديمقراطياً سياسيَّاً واقتصاديَّاً؟ فيما يتعلَّق بتلك المشكلة نشعر بأنَّه كان لدينا اسهام عظيم بذلناه منْ خلال تقاليد حريتنا الغربيَّة. اليوم هناك العديد ممَّنْ يتشكَّكون أو يسخرون منَ الدِّيموقراطيَّة وممَّنْ يعتقدون بأنَّه لا يمكن فصلها عن بيئتها في الحضارة الغربيَّة. لقد رأينا في الدِّيموقراطيَّة الاسهام الأخير الذي كان يمكن بذله ليكون بلا حدود البديل الحقيقي للشيوعيَّة.

ولكن، يتَّضح في الجزء الأخير منَ الكتاب بأنَّنا بالغنا في التقدير. لَمْ يكن ما يتعلَّق بأهمِّيَّة الدِّيموقراطيَّة هو ما بالغنا في تقديره. ولكن ظلَّ التقدير طيلة الوقت يتضخَّم وتمثَّل ذلك في إعلاء دورنا. حَتَّى عام 1950م، كنَّا لا نزال نعتقد بأنَّنا القادة وما زلنا نعيش الماضي. وخلال خمس سنوات قادمة فإنَّ أيّ اسهام نقوم به، سوف يتمُّ في وضع مختلف تماماً، حين يصبح السُّودان بلداً مستقلاً.

وما أسأنا تقديره هو أهمِّيَّة القبول الحقيقي بقيادتنا في حقل منَ التَّجارب المتبادلة المشتركة. وكان ذلك مرَّة أُخرى نتاجاً سلبيَّاً منْ مخلَّفات نظرتنا الأبويَّة. منْ ناحية سيكولوجيَّة فإنَّ ذلك الوضع يشابه موقف طفل فقير الأبوين يعيش مع أقرباء أغنياء. في البداية ينظرون إلى ذلك كعطف يحقِّق الاستمتاع برفاهيَّة منزلهم، ولكن ذلك يولِّد شعوراً نفسيَّاً بالنقص لدى الطفل وبعدها يأتي الوقت الذي تتولَّد فيه لدى الصبي الرغبة الجامحة للانعتاق منْ ذلك الوضع والبحث عن تحقيق ذاته ووضع بصمته في مجال آخر. في ذلك الوقت يتولَّد لديه شعور بالرفض لأقربائه الأغنياء،

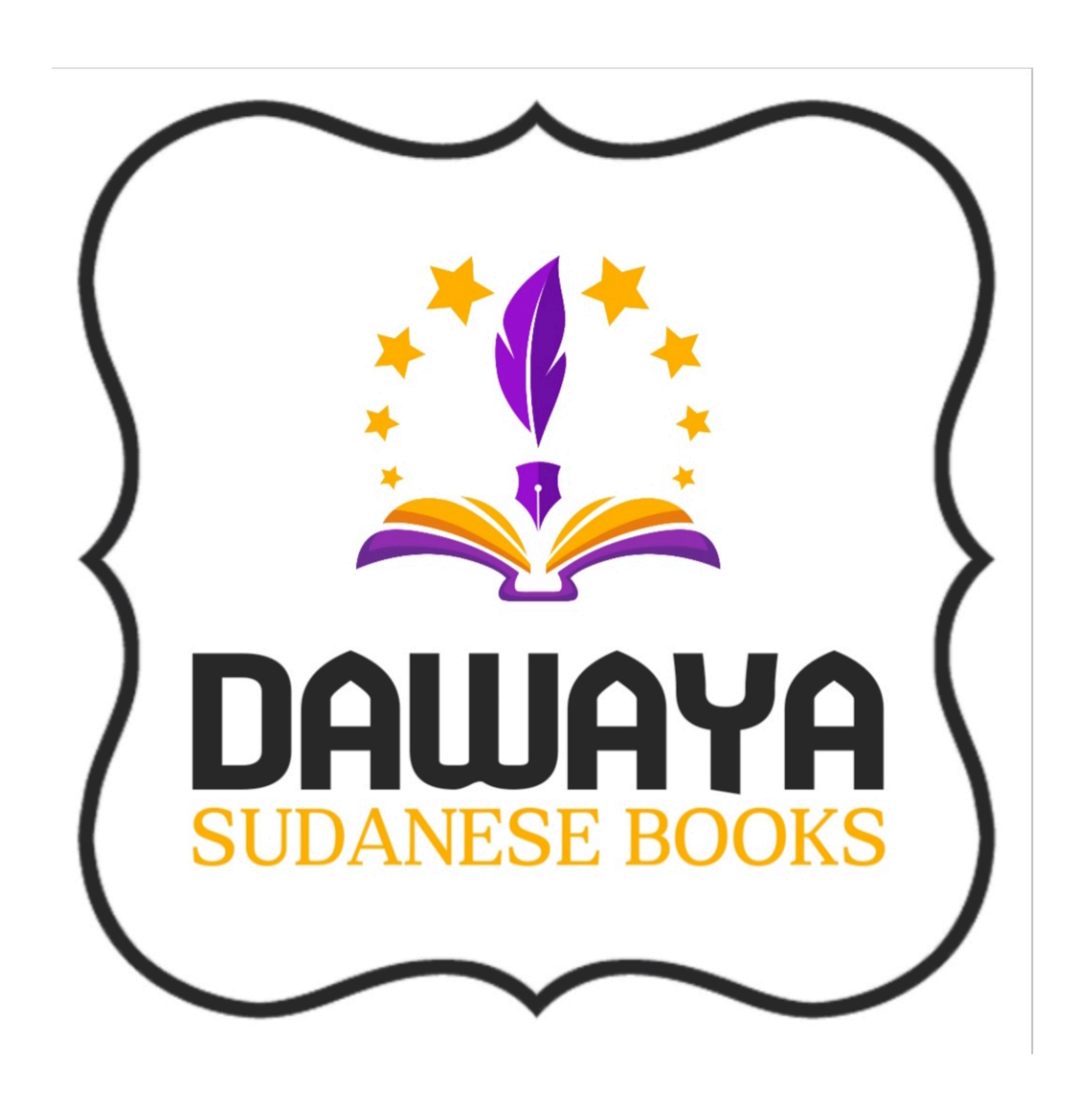
شعور بأنَّه لا ينتمي إلى عالمهم، مع الرغبة في البحث عن صداقة منْ هم في مثل وضعه. وهكذا كان حال السُّودانيين حيال قيادتنا المفترضة لهم. كان لا بُدَّ منْ فراق ولكن منَ الحكمة أنْ تستمرَّ الصِّلات لكي نلتقي في مجال أو منتدى آخر يمكننا الانضمام له بشعور منَ النديَّة والمساواة. ولكنَّنا إلى الآن لَمْ نؤسِّس لذلك المنتدى. أنَّها أكبر القضايا أو المهام التي تواجه رجالات الدَّولة مستقبلاً.

كان يمكن التفكير بأنْ يكون تجمُّع الكمنولث هو ذلك المنتدى ولكنَّه لا يضمُّ بلداً كالسُّودان يشعر بأنَّ لديه ميولاً نحو أماكن أخرى، وليست لديه الرغبة للانضمام للكمنولث. ظلَّت التحالفات الإقليميَّة الهامَّة والطبيعيَّة، تعاني منْ شكوك الانفصال والتي تنبع منْ خارجها. يحدث ذلك الخلل بالمثل مع دول الكمنولث، والجامعة العربيَّة، ومنظمة الدُّول الأسيويَّة الإفريقيَّة، حلف الأطلسي، والسُّوق الأوروبيَّة المشتركة أو الدُّول الشيوعيَّة. يبدو أنَّه منَ الاعتبارات الهامَّة للعالم اليوم، إذا ما أصبح ممكناً بذل المزيد منَ الجهد لاستغلال آليَّات الأمم المتَّحدة منْ أجل خلق الصِّلات والاستثمار منْ أجل التنمية. أصبح ضرورياً إجراء دراسة جادَّة حول الصعوبات العمليَّة التي تقف حائلاً أمام منظَّمة الأمم المتَّحدة لتكون جهازاً فعَّالاً.

الجزء الرابع

نهاية القصَّة

الفيضان الكاسح ما بعد 1950م


DAWAYA
SUDANESE BOOKS

الفصل الثاني والعشرون

الدِّيموقراطيَّة- مخطَّطة وغير مخطَّطة

كان مناسباً بالنسبة لي أنْ يكون عام 1950م التَّاريخ الذي أُنهي فيه هذه القصَّة. عند قيام مجلس إدارة مشروع الجزيرة، تمَّت دعوة كلِّ الخبراء الأجانب العاملين سابقاً في شركات المشروع للبقاء ومواصلة عملهم مع إدارة مشروع الجزيرة الجديدة، وقبل الجميع تقريباً الدعوة، بمَنْ فيهم شخصي كرئيس للإدارة الجديدة وكمدير للمشروع. ولكنِّي غادرت المشروع في بداية عام 1952م، بعد ما يقارب الثلاثين عاماً في إدارة المشروع. ومهمَّة مواصلة تطوُّر قصَّة الجزيرة بعد عام 1950م يجب أنْ يقوم بها آخرون. ولكن وبما أنَّ الوقت قد يمضي قبل أنْ يواصل القصَّة شخص آخر، ولأنَّ الأعوام الخمسة القادمة ستكون حافلة بالأحداث المثيرة المؤدِّيَّة لاستقلال السُّودان، فقد رأيت مِنَ الأفضل إضافة هذه الخلاصة لقصَّة المشروع.

وضعت الخلاصة في أربعة فصول بالرغم مِنْ أنَّ الموضوعات في واقع الأمر متداخلة. هذا الفصل يعكس صورة التعاون المتناسق مِنْ أجل تنمية وتطوُّر ديمقراطي، لهذا أنشأنا إدارة مشروع الجزيرة، ولكنَّها لَمْ تتطوَّر طبقاً لنظرتنا تماماً. التَّاريخ الاقتصادي كان مثيراً كما التَّاريخ السِّياسِي، والفصل التَّالي يصف تأثير التذبذب المفاجئ والخطير في دخل المزارعين على حياتهم. الفصل الثالث يصف الدور الكبير الذي لعبته السِّياسَة في النهاية في قصَّة مشروع الجزيرة، والفصل الأخير يحتوي على خلاصات تجربتي في الجزيرة فيما يتَّصل بعلاقات الدُّول حديثة الاستقلال والعالم الغربي.

كانت مهمتنا تحت مجلس إدارة مشروع الجزيرة الجديد أنْ نعزِّز الثِّقة لنؤكِّد بأنَّ المشروع لن يعاني ويتأثَّر سلباً نتيجة انتهاء الشراكة القديمة، وأنْ نضع

أمامنا في ذات الوقت قيماً جديدة لتنمية المجتمع. الاقتصاد وكفاءة الأداء مازالا يُمثِّلان الهدفين الرئيسين ولكن كان علينا أنْ لا نكون بمثابة سُلطة قابضة نتدخل في الشئون الإداريَّة للاختصاصيين وللسُّلطات الحكوميَّة المحليَّة. كان واجبنا المبادرة لا التنفيذ. رغم أنَّ بعض النشاطات تقع ضمن مسئوليتنا وحدنا، إلَّا أنَّ أغلبها كان يُنجز في تعاون مع الوحدات الفنيَّة والمجالس المحليَّة. وكان علينا أنْ نكون حذرين أيضاً بأنْ لا نصبح أبقاراً حلوبة. ميزانيتنا المخصَّصة للخدمات الاجتماعيَّة كانت منْ أجل إجراء تجارب في مجال تطوير المهارات وعمليَّات الإنتاج. كان علينا أنْ نقرِّر بين حفر البئر الأولى، أو الصرف على تجارب رشِّ القرى لمقاومة الملاريا. وبعدها يتمُّ الصرف والتنفيذ على عاتق آخرين.

إحدى المشاكل التي واجهتنا أنَّ العديد منَ المزارعين كانوا يعتقدون بأنَّ فكرة الخدمات الاجتماعيَّة كانت خطَّة منَ الحكومة (لغشهم) للخصم منْ نصيبهم الذي يعادل 50% منْ أرباح القطن بعد ذهاب الشركات. وكانوا يعتقدون بأنَّ خصم مال التنمية الاجتماعيَّة كان ببساطة يعني تحمُّل المزارعين تكاليف خدماتها القوميَّة المفترض إنفاقها منْ مال الحكومة نفسها. وكان علينا أنْ نبرهن للمزارعين بأنَّ الاستثمار في الخدمات الاجتماعيَّة يعود حقيقة لمصلحتهم، وإنْ لَمْ يقم المشروع بتوفير تلك الاعتمادات فلا أحد سوف يقوم بذلك. سوف يكون هناك قدر منَ التداخل بالطبع في الاختصاصات، بين المصالح الحكوميَّة المركزيَّة والحكومات المحليَّة في تقاسم بعض اعتمادات الخدمات. وكان على اللجان المحليَّة المقترحة، التي يقع عليها عبء المناقشة المنتظمة للاعتمادات المخصَّصة للتنمية الاجتماعيَّة مع ممثِّلي المزارعين، والحكومات المحليَّة والمصالح الحكوميَّة والمواطنين عامَّة ومجلس إدارة المشروع، تضمين ذلك في الخطَّة السنويَّة العامَّة.

خطَّة التنمية الاجتماعيَّة الأولى التي وضعناها أمام اجتماع المجلس المحلِّي حدَّدت الأهداف تحت عناوين منْ شاكلة الإنتاج الحقلي، الاحتياجات الاجتماعيَّة، الصِّحة، الإدارة الذاتيَّة، وكانت في مجموعها، أهداف التنمية الدِّيموقراطيَّة الإقليميَّة.

فيما يتعلَّق بالإنتاج الحقلي، تمَّ القيام بمشروعين، المشروع الأوَّل كان تأسيس

أوَّل مركز لتدريب أبناء المزارعين، وقد شهد ذلك انخراط ستين تلميذاً في حلقة تدريب سنوي، تدرَّبوا على كيفيَّة تحقيق المنفعة القصوى بإنتاج العديد منَ المحاصيل، مع الاهتمام بتربية الحيوان في كلِّ حوَّاشة. تمَّ اختيار التلاميذ في وجود آبائهم وكان الهدف منْ وراء ذلك عودة الأبناء إلى الأرض للعمل في حوَّاشاتهم، وليس لتدريب ذوي الياقات البيضاء منَ الموجِّهين. وتاريخ تلك المدرسة عكس مثالاً لما كان مرجواً منْ تنمية اجتماعيَّة قائمة على التعاون. تمَّ التخطيط لها أساساً بواسطة شركات المشروع. مع اختيار المتدرِّبين بواسطة المزارعين وكان الإشراف عليها بواسطة مصلحة الزراعة، وتمَّ تعيين ناظر المدرسة والأساتذة بواسطة معهد المعلمين، وحقَّقت نجاحاً باهراً مِمَّا حدا بنا للتوصية لإقامة مدرسة أُخرى مثيلة لها كخطوة تالية.

الموضوع الآخر الذي أثار اهتمامنا تعلَّق ببرنامج تطوير الإنتاج الحقلي وتمثَّل في تجربة القرية الواحدة. ولتحقيق ذلك تمَّ تكليف كلِّ مفتِّش غيط بالإشراف التام على تنمية قرية واحدة نموذجيَّة. كان على المفتِّش أنْ يكون ذا نظرة مستقبليَّة بعيدة المدى تشارف آفاق العام 1975م. كان متوقَّعاً منه إنشاء حقول تماثل عمليَّاتها أساليب مزارعي حقول أوروبا وأمريكا مع إدخال الحيوان في الدَّورة الزِّراعيَّة والاستفادة مِمَّا توفِّره الأراضي منْ علف، مع تحقيق الإنتاجيَّة القصوى لكلِّ المحاصيل والمنتجات الجانبيَّة منْ ألبان وخضروات وفواكه ودواجن. كان مفترضاً أنْ يتمَّ إنشاء خزان بحيرة تانا لتوفير المياه لكلِّ الدورات الزِّراعيَّة، مع اتِّخاذ كلّ الأساليب المكنة لتوفير الآليَّات للحدِّ منْ معاناة العمالة اليدويَّة الشاقَّة. وكما في تاريخ الجزيرة السَّابق كان المفهوم قائماً على تجميع الموارد مع حُرِّيَّة الآراء والاختبار في مساحات تجريبيَّة ضيقة، كمقدِّمة للاحتمالات الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة التي واجهت لاحقاً كلَّ المشروع.

وتحت مهام الاحتياجات الاجتماعيَّة، لقد سبق وتمَّ قيام الجمعيَّات النسويَّة للخدمات لتعليم الحياكة (الخياطة) والطبخ مع تعيين الزائرات الصِّحيَّات للإرشاد والاهتمام بالطفولة. كانت السَّيِّدة الباحثة كلويك (Culwick) تقوم بتقييم الأوزان والطول للمواطنين مع تحديد القيمة الغذائيَّة للأطعمة اليوميَّة. كانت تقاريرها هامَّة

جداً، ممَّا دفعنا لنطلب منها مواصلة ذلك البحث الاجتماعي الهام لأحوال القرى، الشيء الذي كنَّا نصبو إليه كمديرين للمشروع. وفي مجال الترفيه تمَّ تكوين فرق كرة القدم في القرى والأقسام وأصبحت تلك الرياضة محبوبة ومنتشرة بشكلٍ واسع بجهد مشكور للاهتمام الذي أبداه العاملون مِنْ موظفي الغيط والموظفون بمكاتب المشروع وبأشراك المدرسين ومعلمي الكبار.

فيما يتعلَّق بالقضايا الصِّحيَّة فقد انخرطنا في تجربتين لمكافحة الملاريا، لتشمل كلُّ تجربة أربعة أقسام وكنَّا نأمل في تعيين طبيب خاصَّة في مجال بحوث البلهارسيا، لأنَّ تواجده ضمن اللَّجنة المحليَّة سوف يكون دافعاً وحافزاً جديداً لقيام الصيدليات المحليَّة. وكان هناك مقترح للتمويل المشترك مع المجلس المحلِّي لتأسيس مدرسة لتدريب القابلات وعيادة بمدينة ود مدني.

فيما يتعلَّق بمهام الإدارة الذاتيَّة، برزت العديد مِنَ النشاطات ذات الصِّلة، لأنَّ الفكرة في النهاية كانت تتمحور حول بناء القدرات لكوادر في المنطقة لتتمكَّن مِنْ إدارة شئونها. وعمليّاً تَمَّ قيام سُلطة حكوميَّة محليَّة جديدة وقيام مجالس الأقسام، ومجالس القرى ومجلس ممثِّلي المزارعين، كلّ تلك الأشكال وفَّرت للمواطنين عامَّة المشاركة الفاعلة في إبداء آرائهم فيما يخصُّ شئونهم وقضاياهم. ولكي تكون آراء المواطنين ناضجة وذات فائدة آثرنا قيام حلقات تعليم الكبار لتقديم محاضرات في القرى حول مسيرة الأحداث في البلاد بمساعدة لجان القرى لتفهم الالتزام بقواعد وأساليب عمل المجالس. وكان هناك إقبال واسع على حملات وحلقات محو الأميَّة. بدأنا في إصدار صحيفة الجزيرة آملين حماس الجميع بالمشاركة فيها وكنَّا نأمل أنْ يكون تأثيرها ملموساً في توسيع أفق المواطنين. وارتباطاً بقضيَّة تفويض المزارعين ظلَّت السِّياسَة العامَّة تعمل على إشراك المزارعين في إدارة المشروع مع تدريب (الصمودة) بواسطة مُفتِّشي الغيط لإدارة زراعة القرى مع المواطنين المنتمين للَّجنة القرية. وكنَّا نشعر بأهمِّيَّة التدريب حَتَّى يرتقي المبرِّزون منهم للقيام والمشاركة الكاملة في المجالس القوميَّة.

لقد بدأنا، متوقِّعين قيام مجلس إدارة مشروع الجزيرة. ولكن تبقَّت الكثير مِنَ

المهام لإنجازها. كانت لدينا جمعيَّات تعاونيَّة قليلة ولَمْ تكن لدينا مكتبات متنقِّلة. وكان علينا زراعة غابات لأشجار حريق للفحم لإعداد الطعام مع تعيين مفتِّش للبساتين. ولَمْ نبدأ بعد برامج تربية وتحسين نسل الماشية بالرغم مِنْ وجود وحدة صغيرة في مركز الأبحاث الزِّراعيَّة. ولَمْ نبتكر طرق إنشاء منازل رخيصة، كما لَمْ نبدأ التدريب المهني للشباب في القرى. ولكن كان هناك الكثير الذي أمكن تقديمه عاكساً ما كنَّا نصبو إليه مِنْ تحسُّن وتطوُّر واضح على الأرض، في عقول وبنية وصحة المزارعين. كما توفَّرت الفرص المتاحة للشباب ذوي الطموح لبناء وطنهم عمليّاً.

ماذا حدث؟

كان توجُّهنا، والذي لا شكَّ بأنَّ القارئ قد ينتقده فكرياً، ظلَّ أبويَّاً. حسب خططنا للتنمية الاجتماعيَّة ما زلنا ننظر لأنفسنا كقياديين، نُحدِّد ما هو الأجدى للمواطنين. ولكن لَمْ تعدُّ الأمور كما كانت في أيَّام أبوتنا الباكرة. سعينا بإصرار في تشجيع المواطنين للتعبير عن آرائهم الخاصَّة عَبر العديد مِنَ اللجان والتشكيلات واكتشفنا حينها بأنَّ آراءهم واحتياجاتهم لَمْ تكن متطابقة تماماً مع ما افترضنا بأنَّه الأجدى لهم. كان ذلك بعضاً مِنْ ردِّة الفعل ضد أبوتنا، مع الرغبة في تحقيق ما يريدونه لأنفسهم. مِنْ جانب آخر فإنَّ أسبقيَّات احتياجاتهم لَمْ تكن تتوافق مع ما كنَّا نريد لهم. بعض مِنْ ذلك قد تمَّت الإشارة إليه في الفصل العشرين، عند تناول العلاقة مع ممثِّلي اتِّحاد المزارعين والتي أضحت الآن أكثر صعوبة.

بشكلٍ عام لَمْ يكن المواطنون مهمومين بالعناصر التعليميَّة في مقترحاتنا وفي قيام الجمعيَّات المحليَّة والتي عقدنا عليها الآمال، ولكنَّهم كانوا أكثر اهتماماً وسعياً وراء قضاياهم الماليَّة الخاصَّة. ولأسباب سيرد ذكرها في الفصل التَّالي فإنَّ المزارعين (والذين هيمنوا على اللجان المحليَّة) أصبحوا أكثر اهتماماً في مساعيهم لتغيير الهيكل المالي للشراكة لتحويل بعض المنصرفات التقليديَّة الواجبة عليهم إلى آخرين. تمويل تعليم الكبار يعدُّ مثالاً لذلك. بعد سنوات قليلة مِنَ الاهتمام والحماس، فقد أضحت اللجان المحليَّة أكثر تردُّداً في التصديق لاعتمادات تعليم الكبار ومُرتَّبات المعلمين. كان واجب معلمي الكبار توضيح المهام دون الدعوة لتغييرها مِمَّا أدَّى إلى

مجرد الحديث الخامل عنها. وخلافاً لذلك كانت اللجان المحليَّة أكثر اهتماماً بدعم تعليم النساء لأنَّ فصول تعليم الطبخ والحياكة كانت بالنسبة لهم أكثر منفعة مِنَ الناحية العمليَّة. وتكمن جدوى ذلك في أنَّ الزوجة أصبحت ترف ملابسها وملابس زوجها وتقدِّم وجبات أفضل وقليلة التكلفة.

وذات السُّلوك كان له الأثر على صحيفة الجزيرة. لَمْ تكن مجلة منزليَّة، كان الغرض منها أنْ تصدر كلَّ أسبوعين لتشجيع تبادل الآراء وبثِّ الاهتمام والوعي وسط المزارعين وتعكس وجهة نظر إدارة المشروع القوميَّة وآراء المزارعين. ولكن موقف الصَّحيفة الوَسَطِي المحافظ في ظروف فورة الحماس الوطني للدَّولة الحديثة، لَمْ يكن مواتياً حينها لتوزيع الصَّحيفة وبدأت في الانحسار. وبالمثل كانت اللجان المحليَّة ترى في اعتمادات النشاطات الترفيهيَّة صرفاً غير ذي جدوى، وفي ذات الوقت قرَّرت تلك اللجان بأنْ تتولَّى وزارة الصَّحة المركزيَّة الصرف على المهام الصِّحيَّة.

مِنَ الجانب الآخر فإنَّ قضايا تطوير الزراعة والحياة الاجتماعيَّة، مثل مَزارِع التدريب وتجارب القرية الواحدة الزِّراعيَّة وخدمات البستنة، نالت اهتماماً أكثر وقبولاً أوفر ووجدت دعماً لمشروعات تحدُّ مِنْ بعض جوانب تخلُّف القرى مثل توفير الغابات للوقود، ودعم وحدات بحوث تطوير بناء المنازل لدراسة إمكانيَّة بناء منازل طينيَّة مقاومة لتسرُّب مياه الأمطار.

تلك التوجُّهات أدَّت إلى تعديل ميزانيَّة التنمية الاجتماعيَّة التي رأيناها مِنْ وجهة نظرنا والمتمثِّلة في المبادرات لتنمية المجتمع التي خطَّطنا لها، ليعبِّر ذلك التعديل عما يرغب فيه المزارعون أنفسهم والمثال الواضح لذلك ما تعلَّق بميزانيَّة التعليم. لقد تعثروا وتردَّدوا حول القضايا التعليميَّة التي ابتدرناها والتي كنَّا نعتقد بأنَّها الأجدى والأكثر نفعاً للمنطقة بشكلٍ عام. ولكن عندما تعلَّق الأمر بنظام التعليم الرسمي ورغبتهم في أنْ ينال الأبناء مراكز مهنيَّة وماليَّة واجتماعيَّة أعلى أصبح ذلك مكان اهتمامهم الخاصّ والمقدَّم. لقد أبعدوا قضايا الصَّحة كأمر يجب أنْ تتولَّاه الحكومة المركزيَّة. ولكن عندما شرعت الحكومة المركزيَّة في بناء المدارس الوسطى والتي قد يعرقل قيامها بطء التنفيذ، وجدوا في ميزانيَّة مال الخدمات الاجتماعيَّة

فرصة مؤاتية لدعم جهود الحكومة المركزيَّة للإسراع ببناء المدارس. والتزم المزارعون بتوفير المعلمين.

أحد أهم واجباتنا كان حفر الآبار في القرى ولكن نجاحها جعلنا نواجه صعوبة أحبطت أحد أهم الأُسس الرَّئيسة للتنمية الاجتماعيَّة بأنْ أصبحت إدارة مشروع الجزيرة فقط المنظِّرة تاركة للمواطنين ومجالسهم المحليَّة أمر مواصلة تمويل كلِّ العمليَّات الجديدة بأنفسهم. إنَّ مشروع شبكات المياه النقيَّة، بديلاً عن استعمال مواعين البترول الفارغة لجلب المياه الراكدة مِنَ القنوات والتي قد تكون بعيدة، كان مشروعاً هامَّاً ومفيداً للخدمات. ولكن التكلفة الأساسيَّة كانت مرتفعة جدَّاً. كانت إدارة المشروع مستعدَّة لتوفير المهندسين والمعدَّات شريطة أنْ تكون التكلفة الأساسيَّة على الحكومة المحليَّة. ولسوء الحظ كانت هناك معوِّقات. كان دخل الحكومات المحليَّة عمليّاً منحصراً في التصديق (للبارات). لأنَّ فرض الضرائب والرسوم على المحاصيل وعائدات المزارعين لَمْ يكن وارداً حسب الوعود التي تحصَّلوا عليها عند قيام المشروع كحافز لضمان قبولهم الشراكة في المشروع. (كما ورد في الفصل السابع). كان منظوراً مشاركة الحكومات المحليَّة في تنمية مشروعات الإقليم التي ابتدرها مجلس إدارة مشروع الجزيرة لتكون الفاعل الرئيس في المجموعة. ولكن في واقع الأمر فإنَّ عدم توفُّر دخل يذكر لدى الحكومات المحليَّة جعلها غير قادرة على الإطلاق للمساهمة في مشاريع التنمية. وظلَّت تلك المعضلة خطيرة لأنَّ مجلس إدارة المشروع قد تخطى وتجاهل المبدأ الأساسي لمفهوم المجهود الذاتي في التنمية الاجتماعيَّة، وعندها اعتقد المواطنون بأنَّ إدارة المشروع وخدماتها الاجتماعيَّة قد أصبحت مصدر تمويل لرغباتهم واتَّجهوا نحوها بمطالبهم كما لو كانت مؤسَّسة خيريَّة عليها واجب الاستجابة لرغباتهم.

برغم كلِّ تلك النتائج السلبيَّة كما رآها المخطِّطون، مِنْ وجهة نظرهم، إلَّا أنَّها لَمْ تكن كارثيَّة. إنَّ مشاكل الحكومات المحليَّة الماليَّة يمكن دائماً حلُّها بواسطة دعم الحكومة المركزيَّة. في ذلك الأثناء تبلورت لجان الجزيرة المحليَّة ونشاطات قسم التنمية الاجتماعيَّة وتطوَّرت مع تطوُّر المشروع، مع نظرة العديد لها مِنَ السُّودانيين الأذكياء الحاذقين الذين رأوا بأنَّ قضيَّة التنمية الاجتماعيَّة تُعدُّ تعبيراً عن توجُّهات

ونشاط أجنبي. ويمكن أنْ أورد هنا فقط بعض الأمثلة التي تعكس قدراً واسعاً مِنَ التأثيرات الحديثة.

كان هناك السَّيِّد محمد عمر منْ مصلحة المعارف، المنظِّم الأوَّل والمبادر في تعليم الكبار. تمَّ ابتعاثه بواسطة الحكومة إلى أكسفورد لمدَّة عام، للعمل مع وتحت إشراف مارجريت بيرهام (Perham). لقد استوعب جيِّداً، مقارنة بالعديد منْ مُفتِّشينا البريطانيين، المُثُل الدِّيموقراطيَّة التي كنَّا نسعى لتطبيقها في الجذور على مستوى القرى. كانت لديه مهمَّة حسَّاسة لأنَّه في ذلك المستوى مِنَ المسئوليَّة قد يُواجه والأتيام العاملة معه ليس فقط بأوجه الركود والجهل المتفشِّي بل بكلِّ أنواع الشكاوى والمطالب التي يثيرها أفراد مِنَ المزارعين ضد رؤساء أقسامهم لتحقيق رغباتهم ومطالبهم الشخصيَّة. كان عليه أنْ يكون متوازناً في تصرُّفاته حيال ما يثار منْ شكوك بواسطة مُفتِّشي الغيط بأنَّ نشاطه يمكن أنْ يقوِّض سُلطاتهم، وبما يعتقده المزارعون بأنَّه غير متعاطف مع مشاكلهم، ممَّا يُشكِّل وضعاً حرجاً لواجبه. وكان عليه أنْ يظهر حماسه لمهامه، وأنْ يعكس الوضع الحسَّاس للعاملين معه مِنَ المعلمين.

وكان هناك سليمان بخيت مِنَ الصَّحافة- كان ضمن محرِّري إحدى أنجح الصُّحف السُّودانيَّة في العاصمة، وبوصفه ذاك ظلَّ أحد نُقَّاد الجزيرة منْ خارج محيطها. لقد سعينا لإقناعه ليكون رئيساً لتحرير صحيفتنا الجزيرة. انخرط معنا بحماس لتبني فكرة تقييم قومي عقلاني للإقليم وكان عليه الإبحار عبر دوامة الآراء المتعارضة أيضاً.

وكان هناك السَّيِّد أحمد يوسف علقم، المزارع والمتحدِّث الرئيس في اللَّجنة المحليَّة. وكان أحد الرجال الذين دفع بهم مشروع الجزيرة. لقد تمكَّن مِنَ الحصول على حوَّاشات إضافيَّة بعد أنْ استقال بعض المزارعين وأصبحت أراضيهم جرداء خلال أعوام الأزمة الماليَّة، وبما لديه منْ عائدات أفضل حينها فقد تمكَّن بذلك منْ حيازة حوَّاشات إضافيَّة. وبالرغم مِنْ أنَّه افتقر إلى الخلفيَّة الاجتماعيَّة للزعماء القبليين وسُلطاتهم، عيَّنته الحكومة رئيساً لمجلس الحكومة المحليَّة في الإقليم الأوسط. وبما لديه مِنْ اعتداد بشخصيته ومقدرات في الإقناع تمكَّن مِنْ دعم موقفه في منطقة منكوبة

بالخلافات القبليَّة ليصبح شخصاً مرموقاً ومتحدِّثاً رسمياً باسم الجزيرة في الجمعيَّة التشريعيَّة الوطنيَّة.

وكان هناك السَّيِّد عمر محمد عبد الله. لفترة طويلة رأينا فيه موظَّفاً قديراً في حفظ وترتيب الملفات. كشف إضراب عُمَّال الورش، وبالصُّدفة، بأنَّ لديه العديد منَ المقدرات كمفاوض حاذق لديه سعة منَ الصبر وتفهُّم القضايا مع سمعة طيِّبة حول استقلاليته في إصدار أحكامه. وبعد بعثة لبريطانيا لدراسة الشئون الصناعيَّة أصبح أوَّل مسئول كضابط للعلاقات العماليَّة بالجزيرة.

وفي مركز ومكانة مختلفة عن كلِّ المذكورين أعلاه، منْ حيث تعليمه وتجاربه عن العالم بشكلٍ عام، برز السَّيِّد مكي عباس مدير التنمية الاجتماعيَّة في إدارة مشروع الجزيرة. كانت له مهنة سابقة قربته منْ مشروع الجزيرة. وتطوَّرت مقدراته بفضل قريفث (Griffiths) المبادر الأوَّل في مجال تعليم التنمية الريفيَّة الحديثة في السُّودان، رجل له بُعد نظر نادر في تفهُّم الحاجة لإيجاد علاقة جديدة لتحلَّ محلَّ السُّلوك الأبوي. لقد استعان به قريفث (Griffiths) كأحد أهم مساعديه عندما أنشأ معهد التعليم الريفي ببخت الرضا في النِّيل الأَبْيَض. ومنذ ذلك الحين أصبح مكي عباس منْ أوائل المبادرين نحو تطوير أفكار تنمية المجتمع وسط المزارعين في مشاريع طلمبات الري الحكوميَّة. وقادته تجاربه في كشف صعوبة تنسيق نشاطه مع المصالح الحكوميَّة، كما قادتنا أيضاً، للاعتقاد بضرورة وجود سُلطة واحدة. دفعته معلوماته المُستقاة منْ تعامله مع مزارعي المشاريع المرويَّة للتعاطف مع المُثُل التي ربطناها بالتنمية الاجتماعيَّة. وقد لفت إليه النظر سريعاً لدى الحكومة المركزيَّة، ليتمّ تعيينه عضواً في المجلس الاستشاري لشمال السُّودان عند إنشائه في عام 1944م. أكمل تعليمه بجامعة اكستر(Exeter) بإنجلترا ولإجادته اللغتين الانجليزيَّة والعربيَّة أصبح الخيار الطبيعي في المجلس الاستشاري كرئيس أو سكرتير للجان المجلس، كما أصبح عضواً في اللَّجنة الخاصَّة بمشروع الجزيرة في عام 1946م، ولكنَّه استقال بعد ذلك بقليل منَ الخدمة الحكوميَّة، نتيجة خلافه حول سياسة الحكومة نحو جنوب السُّودان. وبعد فترة في عمله الخاص كمالك لصحيفته، فشل في محاولته ليجعل منها ما يماثل صحيفة (Manchester Guardian). بعدها قضى عامين بكليَّة نفيلد

(Nuffield) بأكسفورد، في تعاون مع مارغريت بيرهام (Perham) لتأليف الكتاب الشامل حول التَّاريخ السِّياسي بين بريطانيا ومصر والسُّودان منذ بداية الحكم الثنائي. وقد كان على وشك قبول تعيينه لإنشاء معهد جديد للتربية في ليبيا، عندما دعاه حاكم عام السُّودان للعودة إلى السُّودان ليصبح مديراً لإدارة مجلس مشروع الجزيرة، وبالطبع طلبنا منه أنْ يستغل مكانته لدفع التنمية الاجتماعيَّة.

تمَّ تعيين السَّيِّد عبد الحافظ عبد المنعم أيضاً في مجلس إدارة مشروع الجزيرة، وقد مثَّل ذلك علاقة وصلة مفيدة. كان رجل أعمال هادئ الطبع، حاذق في أحكامه وتعاملاته. نقل إلى مجلس إدارة الجزيرة تجارب عائلته الفنيَّة العمليَّة المديدة في العلاقات التِّجاريَّة مع مصر وبلدان أخرى في العديد منْ أنواع البضائع. وفي ذلك المجال التِّجاري الذي كان حصراً علينا في التعامل مع الشركات البريطانيَّة وعملاء الحكومة فقد كان له الفضل في خلق الصِّلات بين إدارة مشروع الجزيرة، ومجتمع رجال الأعمال السُّودانيين الآخذ في النموِّ.

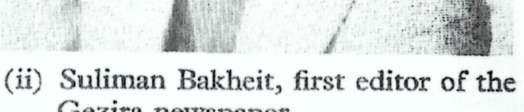
في كلِّ المجتمعات؛ ديمقراطيَّة كانت أم غيرها، ينحصر النموُّ والنشاط في دور المثقفين والصفوة. استعملت كلمة الصفوة ليس نفاقاً ولكن لإبراز دور بعض الرجال المبرِّزين الذين إذاً ما عقدوا العزم على الإنجاز كان لهم الأثر العميق على أقرانهم. وفي مجتمع الجزيرة، الآخذ في التحوُّل منْ عقود الأبويَّة البريطانيَّة، كان لأولئك الرجال دور مُقدّر في الإسراع بذلك. في ذلك الوقت لَمْ تكن أغلبيَّة المواطنين مهتمة بالقضايا السِّياسيَّة. بشكلٍ عام انصبت همومهم في تحسين حياة عائلاتهم وأسرهم وما يتعلَّق بإنتاج محاصيلهم، ومشاكل الرعي وأسعار القطن، وتكلفة العمالة. في مثل تلك الظروف تبرز خطورة تكوين الأحزاب، وحينها لا ترتبط قضايا التنمية والتطوُّر على أساس المبادئ وإنَّما على أساس الولاء للأشخاص. وهو السبب الذي دفعني لذكر الأشخاص أعلاه لأنَّه إذا ما سأل أحدهم ((ما هو المستقبل؟)) فإنَّ الإجابة تكون لحدٍّ كبير مبنيَّة على القدر الذي يكون لهؤلاء الرجال وأمثالهم، المنحدرين منْ خلفيَّات مختلفة، دورهم في تماسك وصلابة الأهداف العامَّة. وقد كان التحاقهم بالمشروع مفيداً منذ 1950م. أسهم هؤلاء الرجال معنا في إدارة مشروع الجزيرة. وقد كان موقفنا معيباً لأنَّنا لَمْ نفطن لهم منْ قبل.



(i) Sayed Mohammed Omar, First Adult Education Officer, later Social Development Officer

السيد محمد عمر أوَّل ضابط لتعليم الكبار، ثم ضابط التنمية الاجتماعية

(ii) Suliman Bakheit, first editor of the Gezira newspaper



السيد سليمان بخيت أوَّل محرِّر لجريدة الجزيرة

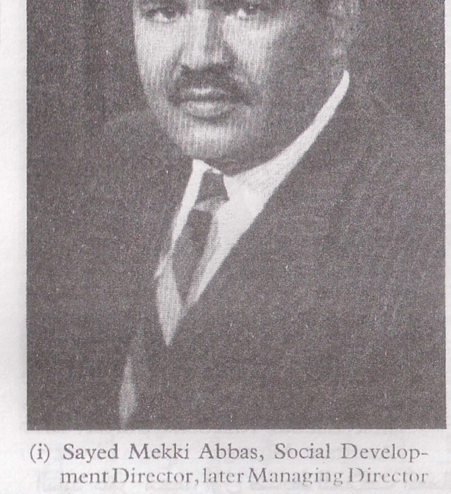


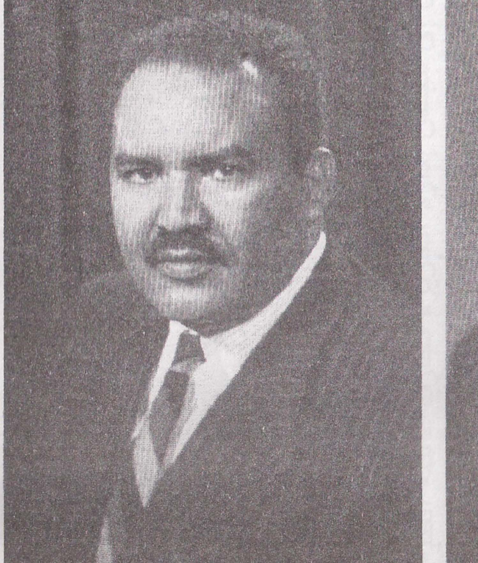
(iii) Sayed Omar Mohammed Abdulla, first Labour Relations Officer, later Assistant Manager

السيد عمر محمد أوَّل ضابط للعلاقت العمالية، ثم مساعد مدير

PLATE XVII

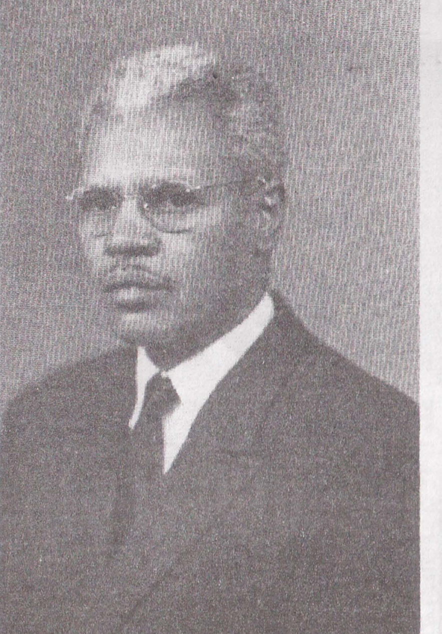
صورة رقم (17)





(i) Sayed Mekki Abbas, Social Development Director, later Managing Director

السيد مكي عباس، مدير التنمية الاجتماعية، ثم مدير المشروع



(ii) Sayed Abd el Hafiz Abd el Mouneim, Director, later Chairman

السيد عبد الحافظ عبد المنعم مدير ثم رئيس

(iii) Sayed Mohammed El Awam Nimr, Tenants' Adviser, later Director

السيد محمد العوام نمر مستشار المزارعين ثم مديراً

PLATE XVIII

صورة رقم (18)

تمثَّلت الخطورة في السعي نحو الشخصنة لا المبادئ- التي انعكس أثرها في أحد أطراف الخدمات الاجتماعيَّة، المتمثِّلة في ممثِّلي اتِّحاد المزارعين. كان واجباً على إدارة مشروع الجزيرة دعم لجان المزارعين الاستشاريَّة حسب قانون المشروع. حاولت إدارة المشروع تفسير ذلك ضمن حساب المصالح، بالرغم مِنْ إدراكها بما قد يسبِّبه ذلك مِنْ خلاف. في تقرير مجلس إدارة المشروع الأوَّل عام 1951م، تمَّ التعبير عن تلك المشكلة بما يلي:

((إنَّ مثل ذلك الوضع يتضمَّن بالطبع خطورة كامنة للنزاع حول مَنْ يكون الحَكم في تقرير السِّياسات. حسب وجهة نظر إدارة مشروع الجزيرة، فإنَّها ترى بأنَّ أهداف قانون الجزيرة توفِّر مناخاً مناسباً للمساومة، مع الإيمان الراسخ بروح التعاون الذي يدعم الآليَّة الحقيقيَّة لحلِّ المشاكل الإداريَّة. تعتقد إدارة مشروع الجزيرة بأنَّ أهداف تلك الآليَّة تمثِّل الضمانة ضد الانحراف نحو المركزيَّة، ممَّا يشكِّل تراجعاً في الجهود الطوعيَّة.وتغييباً للمواطنين عن المشاركة في المسئوليَّة. وإنَّ إدارة المشروع تسعى نحو المزيد مِنَ العمل بالقانون مِنْ أجل تشجيع مشاركة أوسع للمواطنين للعمل مِنْ أجل مصالحهم.

والمثال المثير للمشكلة يتمثَّل في سياسة تسويق الأقطان. لن يكون هناك أيّ تساؤل في نهاية الأمر لأيِّ جهة اتِّخاذ القرار في ذلك الشأن الهامِّ عدا إدارة مشروع الجزيرة. ورغم ذلك فإنَّه مِنَ المناسب حقَّاً أنْ يكون للمزارعين، وبما لديهم مِنْ مصلحة مباشرة في النتائج، الحقُّ في إبداء الرأي في مثل تلك القرارات.))

ربّما يتذكر القارئ أنَّه ومنذ الفترة الأولى للنزاع بين الحكومة وإدارة المشروع مِنْ جانب ضد لجنة المزارعين التي آثرت الرجوع والتعقُّل حينها، استمرَّ التعاون حَتَّى عام 1952م، وجرت مشاورات مشتركة حول سياسات التَّسويق، والاتِّفاق حول التأجيل لمدَّة عام لصرف نسبة مِنْ أرباح المزارعين عن قطن 1951م، وكان قبولهم لذلك مثالاً مشجِّعاً للتعاون في تحديد المصالح والمنافع المفترضة لاحقاً. ولكن وبعد فترة أصبح ذلك النجاح في التعاون بين لجنة المزارعين والإدارة سُبة ونقداً للجنة المزارعين بواسطة المزارعين أنفسهم. كانت تنظيماً جديداً، قوامه أربعين

مندوباً، يُمثِّلون– حسب رؤيتهم– العديد مِنْ مجموعات المزارعين المنتشرين في المشروع والذين تتراوح أعدادهم إلى ما يقارب 20،000 مزارعاً. وأصبح صعباً توضيح أسباب ونتائج المشاورات بين لجنة المزارعين والإدارة. ولمّا لَمْ تكن هناك صلة محليَّة فاعلة، وهي أمر حيوي، ولَمْ يتمْ تنظيمها بشكلٍ جيِّد، فقد ممثلو لجنة المزارعين صلتهم بالمزارعين.

تمَّت إعادة تنظيم المزارعين1952م، وتغير الاسم لجمعيَّة المزارعين، ليتمّ تغييره في عام 1952م إلى اتِّحاد مزارعي الجزيرة. عكست تلك التغييرات التوجُّه لدى المزارعين للانعتاق نهائياً مِنَ الهيمنة الأبويَّة. خلال تلك العمليَّة حدثت تعديلات جوهريَّة في القانون. جمعيَّة المزارعين السَّابقة تمَّ تكوينها حسب توجُّهات الحكومة وإدارة المشروع، وقد توافقت مع سياسة تطوير الدِّيموقراطيَّة في لجان القرى والأقسام تحت إشراف مُفتِّشينا بالغيط، وضُبَّاط الحكومات المحليَّة. وبالرغم مِنْ أنَّ آليَّة التصويت كانت غير مباشرة، فقد كان على كلِّ المزارعين أنْ يكونوا أعضاءً ناخبين.

ألغى الدستور الجديد لتنظيم اتِّحاد المزارعين كلَّ ذلك وجعل العضويَّة طوعيَّة اختياريَّة والتصويت مباشراً وفردياً. وكان ذلك تطوُّراً طبيعيّاً في الفكر، موازياً لإجراءات الأحْزاب السِّياسيَّة الوطنيَّة في البلاد، ولكن في الجزيرة حيث أصبح اتِّحاد المزارعين الجهة المعترف بها للتفاوض مع الإدارة فقد أصبح صعباً معرفة مدى تمثيل مسئولي الاتِّحاد لآراء المزارعين. وعمليّاً كان التغيير يشير إلى التنازع حول السُّلطات، ممَّا أفرز وضعاً صعباً حيال مبادئ وأُسس تعامل إدارة المشروع في سعيها للتعاون مِنْ أجل تحديد وتحقيق المصالح المشتركة. أصبح الوضع واضحاً بعد انتخابات المزارعين عام 1953م، والتي أتت بالشيخ الأمين محمد الأمين رئيساً وهو شخصيَّة لَمْ تكن معروفة يمتلك فقط نصف حوَّاشة. وكان شيوعيَّاً.

وبوصفه ذلك فإنَّه لَمْ يقترح أيّ تغيير رئيس في المجتمع. وقد ركَّز جهوده بأنْ يكون المبادر في طرح الشكاوي والوعود هادفاً إلى تغيير الترتيبات السَّابقة حَتَّى تؤول الأمور لإمرته. العديد مِنَ الشكاوي كان لها بعض المبرِّرات، خاصَّة ما تعلَّق بالجوانب الاقتصاديَّة، والتي سوف يرد وصفها لاحقاً. سلوكه المتشدِّد، وليست

القضايا، جعله غير مقبول لدى إدارة المشروع. وكان موضوع فرض النفوذ أمراً آخر. بعض مطالبه أشارت إلى السير في طريق النِّزاع لا محالة.

قبل تلك الانتخابات، كان واضحاً بأنَّ مجلس جمعيَّة المزارعين، كسابقته جمعيَّة ممثِّلي المزارعين قد فقدا ولاء وثقة المزارعين. وقد أدان شيخ الأمين ومؤيدوه التوافق بين جمعيَّة ممثِّلي المزارعين وإدارة المشروع، وهدَّد بالمقاطعة مع بداية موسم (لقيط) القطن. وقد كان ردُّ فعل الإدارة لذلك التهديد أنْ أمرت الإدارة مُفتِّشي الغيط التبليغ المباشر عن أيِّ مزارع يرفض إطاعة أوامر الإدارة، مع اعتبار طرده منَ الحوَّاشة. تمَّ تكوين لجنة وساطة لوضع خطَّة لانتخاب مجلس جديد لمعرفة منْ يُمثِّل المزارعين، وقد كانت النتيجة انتصاراً كاسحاً لمنتقدي مجلس ممثِّلي المزارعين السَّابق ودفعت بشيخ الأمين إلى الفوز بالرئاسة والنفوذ.

كانت مقترحاته الأولى تركيزاً لنفوذه بتغييره الدستور لينعقد الاجتماع العام لمجلس الأعضاء فقط مرَّة واحدة في العام، بينما تُمثِّل الاتِّحاد لجنة تنفيذيَّة مصغَّرة كانت السُّلطة الحقيقيَّة لاتِّحاد المزارعين. الانتخابات لتلك اللَّجنة تنعقد فقط مرَّة كلِّ عامين. على أنْ تكون اللَّجنة مسئولة عن ميزانيَّة خدمات المزارعين ومسئوله أيضاً عن المال الاحتياطي. وأخيراً اقترح بأنْ لا تكون عضويَّة اتِّحاد المزارعين وقفاً على المزارعين بل مفتوحة للجميع. رفض مجلس الوزراء، الذي أصبح كليَّاً مِنَ السُّودانيين، التصديق على تلك المقترحات.

تمَّ التوصُّل إلى دستور توافقي، يؤكِّد بأنْ تكون عضويَّة الاتِّحاد للمزارعين فقط، مع العمل على إجراء انتخاب اللَّجنة التنفيذيَّة سنويَّاً، مع ترك خدمات المزارعين والمال الاحتياطي لإدارة المشروع، وتمَّ الاتِّفاق على ذلك. ولكن تحوَّل شيخ الأمين إلى تكتيكات أخرى.

أنشأ اتِّحاد المزارعين لجان فرعيَّة لأعضائه وطالب بأنْ تكون تلك اللجان المُمثِّل الوحيد للِّجان المحليَّة، وعلى رؤساء الأقسام التشاور معهم حول كلِّ القضايا. لَمْ يكن معلوماً مدى خضوع تلك اللجان الفرعيَّة لمركزيَّة الاتِّحاد، ومدى تمثيلها للمزارعين. وخلافاً لجمعيَّة ممثِّلي المزارعين السَّابقة، لجأ اتِّحاد المزارعين إلى

السريَّة في معاملاته، وقد مثَّل مقترح اللجان الفرعيَّة توجُّهاً مضادَّاً لكلِّ آليَّات مجالس القرية ومجالس الأقسام التي كانت مكان الاهتمام المحلي.

برز مطلب آخر عكس توجُّهاً ليس مِنْ أجل معالجة الأمر كشريك مؤهَّل بل مِنْ أجل بسط السَّيطرة. لقد طالب الاتِّحاد بتمثيله في لجنة تسويق الأقطان، وطالب بأنْ يتمَّ البيع بعد موافقة ممثِّلي المزارعين. وطالب أيضاً بالمشاركة في فرز وتقرير درجات الأقطان وأوزانها، والوقوف على دفاتر الحسابات، وهو أمر مشروع ما لَمْ يعني تدخُّلاً غير مشروع في الأمر. وأضاف الاتِّحاد مطلباً بالبتِّ في المصروفات الإداريَّة للمشروع، ومطلباً آخر برفع نسبة المزارعين في الشراكة إلى 50% مع مراجعة ما يدفعه المزارعون مِنْ رسوم مِنْ أجل تخفيضها. وبما أنَّ المشروع قد تمَّت سودنته وتأميمه، كما أشاروا فقد أصبح لزاماً أنْ يرتفع دخل المزارع لتحسين ظروف معيشته.

بعض تلك المطالب كانت مِنْ واجبات الحكومة، طلبت لجنة وزاريَّة مِنْ إدارة المشروع الاجتماع بممثِّلين لاتِّحاد المزارعين لمناقشة المطالب في يوليو 1954م. كان صعباً في مثل تلك الظروف التوصُّل إلى توافق، ولَمْ يكن مستغرباً بالنظر في تعليقات الجانبين عن ذلك الاجتماع. وكما أشار المستر ديو (Dew)، مدير المشروع حينها: ((آسف للتأكيد بأنَّني قد وجدت كلّ أعضاء الاتِّحاد غير متعاونين، وحسب رأيي يستحيل مناقشة أيّ أمر معهم في مثل ذلك الوضع لإنعدام التفاهم والثِّقة المتبادلة. وما لَمْ أستسلم عن ضعف بالاستجابة الفوريَّة لمطالبهم فإنَّه سوف يتمُّ اتِّهامي بعدم التعاون والعداء لاتِّحاد المزارعين.)) وقد أكَّد شيخ الأمين ((بأنَّ مواقف السُّلطات المسئولة غير مُرضية. ولن يتنازل الاتِّحاد عن مطالبه مطلقاً وسوف يواصل النضال مِنْ أجل تحقيقها، وإلَّا وجب إقناع الاتِّحاد بأنَّه لا يمكن تحقيق مطالب المزارعين رغم جهودهم. المزارعون يدركون الحقائق وتجارب الاتِّحاد اليوميَّة تعمِّق اقتناعهم بذلك.))

كان التمويل إحدى مشاكل اتِّحاد المزارعين. وكانت تكاليف الصرف على أنشطة اللَّجنة السَّابقة لممثِّلي المزارعين مِنْ مواصلات بعربات الأُجرة، والسكن للأعضاء

الوافدين للاجتماعات.. إلخ، خصماً على الميزانيَّة السنويَّة للخدمات. إضافة إلى العديد منَ المساعدات الرسميَّة المجانيَّة فيما يتعلَّق بالمباني والسكرتاريَّة والمواد الكتابيَّة.. إلخ. ولكن لَمْ يعد كلُّ ذلك متوفِّراً لاتِّحاد المزارعين المستقلِّ. كانت هناك مطالب اجتماعيَّة متضاربة على ميزانيَّة مال الخدمات، وبينما الدخل السَّنوي غير كاف للاحتياجات مثل إيجار سكن الموظفين وبناء قاعة اجتماعات جديدة وفَّرت الإدارة منحة خاصَّة لمقابلة بعض المنصرفات في عام 1952م. ولكن سجَّلت المنصرفات الجارية عجزاً مستمرَّاً في النهاية. قرَّر اتِّحاد المزارعين أنْ تكون شئونه الماليَّة أمراً خاصَّاً بالاتِّحاد، على أنْ تقوم إدارة المشروع بتغطية العجز.

ولَمْ يكن ذلك بالطبع مقبولاً لإدارة المشروع، التي كانت مهتمَّة بأنْ يكون اتِّحاد المزارعين داعماً ومسئولاً عن شئونه ذاتيَّاً. قُدِّرت اشتراكات المزارعين بما يعادل 5،000 جنيهاً مصرياً سنويَّاً. مطلع عام 1954م وافقت إدارة المشروع تقديم منحة للسنوات الثلاث التَّالية تساوي اشتراكات المزارعين السنويَّة لتصل إلى 10،000 جنيهاً مصرياً كحدٍّ أقصى كلِّ عام، وبعدها لن توفِّر الإدارة أيّ دعم إضافي، شريطة أنْ تخضع المنحة للمراجعة الحسابيَّة ويلتزم الاتِّحاد بنشرها في ظرف محدَّد حسب دستور الاتِّحاد. في نوفمبر 1954م، تمَّ اعتقال سكرتير الاتِّحاد لفشله في التوريد لخزينة الاتِّحاد مبلغ 200 جنيهاً مصرياً، تمَّ دفعها له بواسطة إدارة المشروع. وفي عام 1955م قرَّرت الإدارة عدم المساهمة في ميزانيَّة الاتِّحاد لحين استقرار مراجعة الحسابات. وعلى كلٍّ لَمْ تكن الإدارة قادرة على مراجعة ما تمَّ دفعه منْ مساهماتها، لارتباط ذلك بمقدار ما تمَّ جمعه مِنْ مساهمات المزارعين، التي رفض اتِّحاد المزارعين الإفصاح عنها.

في أبريل عام 1955م ردَّ الاتِّحاد بنشره بياناً يوضِّح ويبرهن بأنَّ المزارع المتوسِّط كان يخسر ما يعادل 136 جنيهاً مصرياً سنويَّاً. وكان الغرض منْ نشر ذلك، حسب اتِّحاد المزارعين، تنوير المواطنين بالحالة الاقتصاديَّة السيئة التي يعاني منها المزارعون تحت النظام الاستعماري وحَتَّى الآن في ظلِّ الحكومة الوطنيَّة.

أتبع الاتِّحاد تلك المذكِّرة في يوليو 1955م التهديد بالإضراب غداة بدء الزراعة

وإلى أنْ تتمَّ الاستجابة لمطالبهم. لجأ السَّيِّد مكي عباس المدير الجديد لمشروع الجزيرة لمعالجة الأمر بأنْ يُدفع لكلِّ مزارع 20 جنيهاً مصرياً مِنَ المال الاحتياطي، و10 جنيهات أُخرى بنهاية العام شريطة أنْ يقوم كلُّ مزارع بالتوقيع شخصيًّا على الالتزام بمسئوليَّاته. باتِّخاذه لذلك الأسلوب كان يسعى إلى اعتبار مصالح أعضاء الاتِّحاد، الذين ساهموا بدفع اشتراكاتهم إلَّا أنَّهم لَمْ يوافقوا كليًّا على سياسات زعيمهم، إضافة لمصالح المزارعين غير المنضوين لعضويَّة الاتِّحاد والذين لَمْ تكن لديهم الفرصة للتعبير عن آرائهم بالمرَّة.

كان تكتيكاً ناجحاً. كانت إدارة المشروع مدركة بأنَّ العديد مِنَ المزارعين لا يثقون في الذمة الماليَّة للاتِّحاد ويرفضون سياساته واستغلال النفوذ مِنْ أجل الحفاظ على سُلطة شيخ الأمين ومؤيديه، بالرغم مِنْ قبولهم لمواقف شيخ الأمين فيما يتعلَّق بموضوع نصيب المزارعين ووضعهم الاقتصادي. عندما جرت الانتخابات لتكوين لجنة اتِّحاد المزارعين الجديدة عام 1956م، تمَّت هزيمة شيخ الأمين وأنصاره، وعادت شخصيَّات مألوفة كالشيخ أحمد بابكر الأزيرق لتحمُّل مسئوليَّة اتِّحاد المزارعين، وعادت العلاقات أكثر تنسيقاً وانسجاماً مع إدارة مشروع الجزيرة.

ذلك المناخ الذي اتَّسم بالنِّزاع كان عائقاً لمجهودات تشجيع الدِّيموقراطيَّة على مستوى مجالس القرى. لَمْ يكن سهلاً إقناع الموظفين والمواطنين عامَّة بتغيير قناعتهم بجدوى الإدارة البيروقراطيَّة للمشروع. وكان ردُّ الفعل الأوَّلي لدى القرويين المحليِّين في حثِّهم على تحمُّل المسئوليَّة هي أنْ طلبوا منَّا أنْ نقرِّر نحن لهم «قرِّروا لنا، لأنَّنا نتنازع مع بعضنا البعض» ولكن فيما بعد تحوَّلوا إلى الجانب الأقصى المناقض ورفضوا أيَّ تدخل أو نصح مِنْ مُفتِّشي الغيط. أمَّا المجالس المحليَّة، والتي عُقدت عليها الآمال لتكون حليفاً لإدارة وتطوير وترسيخ الدِّيموقراطيَّة تخلَّفت عن أداء واجبها بعدم حصولها على التمويل اللازم لتوفير الموجِّهين لذلك الهدف. في بعض الأحيان كانت قرارات مجالس القرى ترعى مصالح بعض مراكز القوى، ممَّا أفقدها العدالة والكفاءة وأصبح مفتِّشو الغيط بذلك في دهشة واستياء مِنْ كلِّ العمليَّة وأهدافها.

حاولت الإدارة توضيح سياستها في توجيه صدر في يوليو1952م.

((في الزراعة، كما في الحكم المحلِّي، كان الهدف مِنْ تفويض وتحويل بعض المسئوليَّات إلى (الصموده) ولجان القرى، أنْ يتمكَّن هؤلاء في النهاية مِنَ الإدارة التامَّة لأغلب نشاطاتهم الزِّراعيَّة الخاصَّة وعلى المدى البعيد كان متوقَّعاً تخلِّي مُفتِّشي الغيط تدريجياً عن دورهم كضُبَّاط مباشرين ليصبحوا مستشارين.

ذلك الهدف لن يتحقَّق بتخلِّي مُفتِّشي الغيط عن مسئوليَّاتهم وترك الأمر (للصموده) ولجان القرى لاتِّخاذ أيّ نوع مِنَ القرارات يرونها في العمليَّات الزِّراعيَّة، ولكن بسياسة واعية وإدراك لأهمِّيَّة التدريب، والتوجيه، وإذا لزم الأمر يمكن الاعتراض على قراراتهم. الكلمة النهائيَّة والأخيرة في العمليَّات الزِّراعيَّة يجب أنْ تكون مسئوليَّة موظفي الإدارة الذين يقع عليهم العبء للتأكُّد مِنْ صواب وعدالة قرارات (الصموده) ومجالس القرى.

وبينما تمثِّل ضرورة كفاءة العمليَّات الزِّراعيَّة عقبة أمام تسريع تفويض السُّلطات، فإنَّه بالمثل لا يمكن تحقيق الهدف بالانضباط والسُّلطة المباشرة وحدها والتي ما زالت مصدراً للكفاءة في الوقت الراهن إلَّا أنَّها لا يمكن أنْ تحقِّق الهدف مستقبلاً. على كلِّ الموظفين أنْ يبذلوا جهداً واهتماماً كبيراً بتلك القضيَّة على المدى البعيد كاهتمامهم بالحاجة للكفاءة على المدى القصير. والمقدرة على تنفيذ ذلك الهدف المزدوج يعدُّ تأهيلاً ضروريّاً للخدمة في إدارة مشروع الجزيرة.))

النِّزاع مع اتِّحاد المزارعين في القمَّة، جعلت تلك المُثُل صعبة التنفيذ عند القاعدة. أصبح مفتِّشو الغيط غير قادرين على التهديد بتطبيق الجزاءات على المزارعين مع الدعوة لتفويض المسئوليَّات في ذات الوقت. ونتيجة لذلك تحوَّل نظام لجان الأقسام والقرى و(الصموده) إلى آليَّة مناسبة للمشورة، ولنشر توجيهات ووجهات النظر الرسميَّة للإدارة بدلاً عن دورها المفترض لتكون المبادرة في الإدارة الذاتيَّة. ولا يعني ذلك بأنَّ الهدف قد قُتل. وجد أحد زوار الجزيرة حديثاً لجان القرى نشطة في بعض المجالات. ولكن وإلى أنْ يتمَّ الاعتراف بحقيقة مظالم المزارعين، كما يعبِّر عنها اتِّحاد المزارعين، مع المقدرة على تقييمها والتوصُّل لحلول لها مع ممثِّلين للمزارعين أكثر

تفهمًاً مِنْ شيخ الأمين، فإنَّ التقدُّم في اتِّجاه ترسيخ وإقامة الدِّيموقراطيَّة في القرى سوف يواجه بالعقبات لا محالة.

في بعض الجوانب تشابه قصَّة اتِّحاد مزارعي الجزيرة ما يحدث في العلاقات الصناعيَّة في بريطانيا. كانت هناك صعوبة في وضع الحدِّ الفاصل فيما يتعلَّق بالواجبات الإداريَّة. كان هناك مفهوم المشورة، ترى الإدارة فيه اتِّحاد المزارعين كآليَّة لإعطاء المزارعين قدراً أكبر وإحساساً أكبر حول المشاركة في ضبط الأداء والالتزام بالمسئوليَّات، بينما يرى ممثلو المزارعين في الغالب بأنَّ المشورة آليَّة لترسيخ نفوذهم وفرض مطالبهم على الإدارة. وكانت الصعوبة لدى لجنة ممثِّلي اتِّحاد المزارعين وجمعيتي المزارعين السَّابقتين تتمثَّل في عدم استمراريَّة التواصل والعلاقة بين الإدارة والمزارعين، لأنَّ العناصر المتطرِّفة وسط المزارعين كانت تدين ممثِّليهم، وعليه أصبحوا بالتَّالي في معزل عن جماهير المزارعين. كانت هناك شكوك في قيادة شيخ الأمين ولجنته لاتِّحاد المزارعين لاهتمامهم بترسيخ سلطتهم وإثارة النِّزاعات بدلاً عَن اللجوء للتَّسويات. ولكن وفي كلِّ الأحوال كانت هناك مظالم فتحت مجالاً للنزاع المتطاول داخل غرف المفاوضات، والأسباب يناقشها الفصل التَّالي.

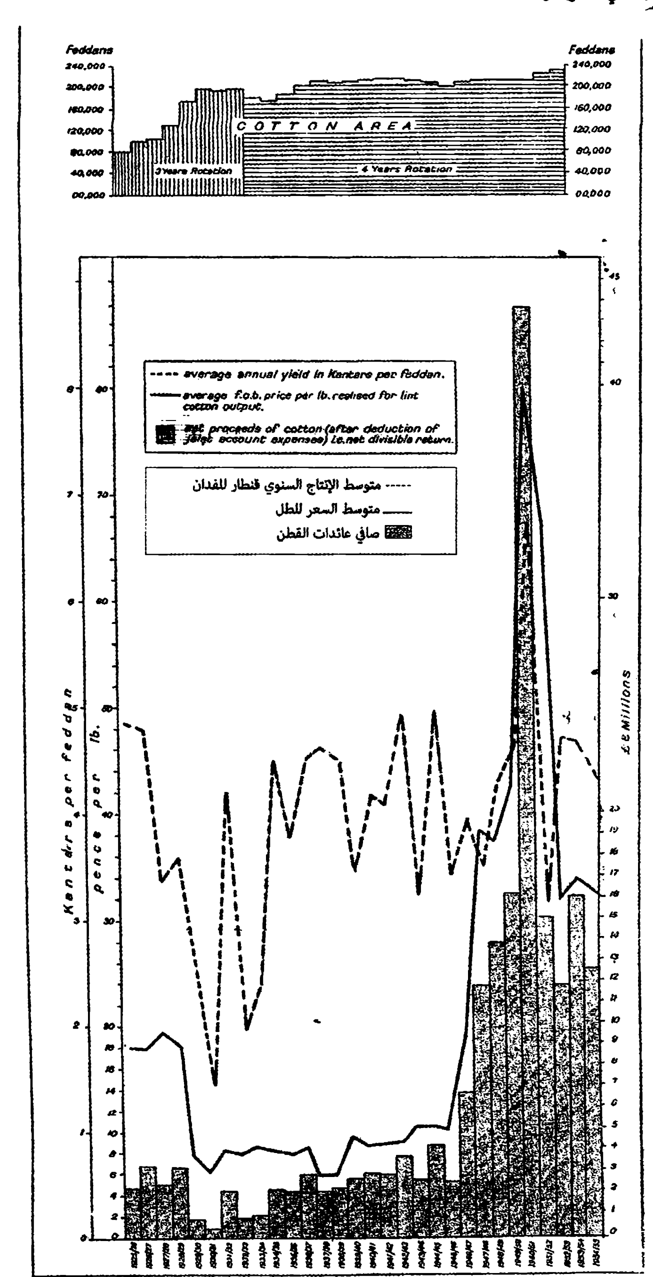
الفصل الثالث والعشرون

مفارقة: الفقر في ظلّ الوفرة

لا بُدَّ مِنَ التوقُّف الآن عند الخلفيَّة الاقتصاديَّة حَتَّى نتمكَّن مِنَ الوصول إلى حقيقة الشعور بالظلم لدى المزارعين. ليس واضحاً للعديد مِنَ المزارعين حسب أرقام حساب العائدات بأنَّهم قد حقَّقوا وضعاً ماليّاً أفضل بكثير مقارنة بفترة ما قبل الحرب، حين حدث التضخُّم، وارتفاع غلاء المعيشة مع سعي المزارعين نحو تحسين مستوى المعيشة برغم الصعوبات. يصعب تقييم دور المزارعين أنفسهم وبأيِّ قدر يمكن تحميلهم مسئوليَّة مشاكلهم.

يُذكر يونيو مِنْ عام 1950م في الجزيرة على أنَّه التَّاريخ الذي تمَّ فيه إنهاء عقد الشراكة مع الشركات. أمَّا بالنسبة للعالم فإنَّه مثّل التَّاريخ الذي اندلعت فيه الحرب الكوريَّة. وكان تأثير ذلك عظيماً على أسعار قطن الجزيرة. ولحسن الصُّدف والظروف المؤاتية كان متوسِّط الإنتاج لمحصول 1951م عالياً جدَّاً وهو العام الأوَّل الذي تولَّت فيه إدارة مشروع الجزيرة الجديدة زمام الأمور، وارتفع متوسِّط الإنتاج إلى6،8 قنطاراً للفدان، بزيادة بلغت 37% مقارنه بأيِّ متوسِّط إنتاج سابق في تاريخ المشروع.

حقَّق ارتفاع الأسعار مع ارتفاع الإنتاج في موسم واحد محصولاً للتصدير بلغت قيمته 54 مليون جنيهاً مصرياً. وكان صافي العائد لكلٍّ مِنَ الشركاء، بعد أنْ تحصَّلت الحكومة على 10 مليون جنيهاً مصرياً كضريبة صادر، 44 مليون جنيهاً مصرياً وبلغ نصيب المزارعين فيها 18 مليون جنيهاً مصرياً حقَّقت في المتوسِّط ربحاً لكلِّ حوَّاشة بما يعادل 800 جنيهاً مصرياً. وقد دارت العجلة حينها دورة كاملة. قبل عشرين عاماً أيّ في عام 1931م، وفي نفس تلك المساحة تقريباً كانت قيمة الصادر لقطن



Graph showing the history of the area, yield, price and net proceeds of the Gezira Scheme from 1926 to 1955

الرسم البياني يوضح تاريخ المساحات والإنتاج والأسعار والعائدات لمشروع الجزيرة من عام 1926 إلى 1955م

الجزيرة فقط 750،000 جنيهاً مصرياً وبلغ العائد الكُلِّي الصافي لقسمة الشركاء 400،000 جنيهاً مصرياً، وهبط صافي أرباح الحوَّاشات إلى الصِّفر.

الزيادة في العائد الموزَّع على الشركاء عام 1951م بلغ مائة ضعف مقارنة بعام 1931م، وهي قفزة مدهشة حقَّاً. ولكن للأسف كانت تلك الطفرة قصيرة العمر. فقد تناقص متوسِّط إنتاج موسم عام 1952م عن المتوسِّط في الإنتاجيَّة ودرجات الفرز إلى جانب تدنِّي الأسعار، ممَّا هبط بصافي أرباح الحوَّاشة إلى 300 جنيهاً مصرياً وهو العائد الذي تحقَّق في عام 1950م. وفي عام 1953م وبرغم الإنتاجيَّة الجيِّدة إلَّا أنَّ انخفاض أسعار القطن عالميَّاً، حقَّق عائداً للحوَّاشة بما يقلُّ عن 200 جنيهاً مصرياً.

الرسم البياني يُعطي القارئ انطباعاً مدهشاً أبلغ تعبيراً عن الكلمات موضِّحاً النتائج الباهرة لمحصول 1951م مقارنة بكلِّ الفترة السَّابقة فيما يتعلَّق بتاريخ الأداء المالي للمشروع بما في ذلك العامين التَّاليين 1952، 1953م. نعيد للذاكرة بأنَّه وحسب قانون مشروع الجزيرة لعام 1950م، تمَّ تحديد سقف الاحتياطي لإدارة المشروع والمزارعين بما مقداره 3 مليون جنيهاً مصرياً لكلٍّ. وأقرَّ القانون أيضاً بأنَّ نصيب إدارة المشروع البالغ 20%، بعد خصم المصروفات، يجب أنْ يخصَّص أوَّلاً للإيفاء بدفع مال الاحتياطي. كانت العائدات الماليَّة لمحصول 1951م عالية للغاية ممَّا مكَّن منْ تحقيق ذلك الالتزام نحو المال الاحتياطي، خلال عام واحد، ونتج عنه أَنْ يتحوَّل كلَّ نصيب المزارعين منَ الأرباح ومقداره 18 مليون جنيهاً مصرياً عائداً صافياً ليصرف للمزارعين، بالرغم منَ الاتِّفاق مع جمعيَّة ممثِّلي المزارعين لصرف تلك الأرباح على دفعات لأكثر منْ عام. قلَّلت المبالغ الضخمة منْ أيِّ مشاكل سابقة تتعلَّق بالتضخُّم. والصرفيَّات البالغة 800 جنيه مصرياً للحوَّاشة 1951م، تدنَّت بقدر كبير في الموسم التَّالي إلى 200 جنيهاً مصرياً للحوَّاشة. ذلك الفرق الهائل شكَّل الخلفيَّة الاقتصاديَّة التي أدَّت إلى شكاوي وتظلُّمات المزارعين التي أشرت إليها في الفصل السَّابق.

ولكي أوضِّح الكيفيَّة التي دفعتني نتيجة للمفارقة أعلاه أنْ أرى بأنَّ ذلك التدنِّي النسبي كان تعبيراً عن شعور بالفقر أكثر منه شعوراً بالوفرة. أتناول مقتطفات منْ

تقرير غير منشور للسيِّدة كلويك(Culwick) بعنوان ((دراسة حول العامل الإنساني في مشروع الجزيرة)). بعد تقديمها لدراستها حول الأطعمة والتغذية في الجزيرة، والتي وردت الإشارة إليها في الفصل السَّابق، وقُدِّمت بطلب، مِنْ إدارة المشروع، كدراسة اجتماعيَّة حول الظروف المعيشيَّة في قرى الجزيرة، وبشكل خاص حول عدد الأشخاص المُعْتمِدين على الحوَّاشة الواحدة في معيشتهم، وكيف يصرف المزارعون أموالهم. أجرت بحثها في ثلاث قرى ممثِّلة للجزيرة خلال الأعوام 1951 – 1955م. عند قراءة تقريرها ينتابك الشعور بأنَّك تنظر بعدسات مُكبِّرة مُقَربة في منطقة محدَّدة، خلافاً عن النظرة البعيدة العابرة للمشهد. كانت النتائج مدهشة وكاشفة عن قُرب للمجتمع المحلِّي المتأثِّر بمكاسب المشروع ومسالبه. في بعض الجوانب يكشف البحث خلفيَّة العلاقات بين الإدارة والمزارع بطريقة تفشل حَتَّى الإحصائيَّات الرسميَّة في توضيحها.

قدر كبير مِمَّا سأسرده يعتمد على وصفها الحي الدقيق للأوضاع.

ما توصَّل إليه بحث السَّيِّدة كلويك (Culwick)، قبل كلِّ شيء، يتمثَّل في التأثير الطاغي للسلوك الاجتماعي على النِّزاع الاقتصادي. فَصلُ ملكيَّة الأرض عن رسوم المشروع، قد حدَّ بالتأكيد مِنْ خلق طبقة قليلة مِنْ مُلَّاك الأراضي الأثرياء، ولكنَّه لَمْ يحقِّق حقيقة المجتمع الخالي مِنَ الفروقات الطبقيَّة وذلك بوجود طبقة مِنَ المزارعين الحاذقين الذين تحصَّلوا على المزيد مِنَ الحوَّاشات، الأمر الذي لَمْ يكن متوقَّعاً عند التوزيع الواسع لملكيَّة الحوَّاشات. وما نتج خلال فترة 25 عاماً مِنْ عمر المشروع، تمثَّل في الإحساس وبالمكانة الاجتماعيَّة المرموقة المرتبطة عادة بملكيَّة الأرض، ولكنَّها الآن أصبحت مرتبطة بملكيَّة الحوَّاشات. أحد اعتراضات أصحاب الحوَّاشات كان حول وصفهم (بالمزارعين) وقدر كبير مِنْ ذلك الاعتراض كان ينبني على ما تعنيه كلمة مُزارع تاريخياً مِنْ تبعيَّة واعتماد على الآخرين. ومن جانب آخر كان مطلبهم معاملتهم (كشركاء) ليرتبط بمعنى الاستقلال والمكانة الاجتماعيَّة، لذلك يعتبرون أنفسهم مخدِّمين (بتشديد وكسر الدال) وليس أجراء مستخدَمين (فتح الدال). ولمجتمع القرية، فإنَّ امتلاك حوَّاشة يُعتبر مِنَ الناحيتين الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة أمراً جذَّاباً ومرغوباً. ومن بين تلك الفوارق الاجتماعيَّة برز شعور قوي ملموس

للفوارق الطبقيَّة بين أصحاب الحوَّاشات والعمَّال الزراعيين. مِنَ الصعب المبالغة في تأثير ذلك السُّلوك الاجتماعي على أهمِّ قضايا المشروع- العمل.

ما يعادل 45% مِنْ سُكَّان القرى، المُمثِّلة للبحث، كانوا أفراداً مِنْ أُسر مالكة للحوَّاشات، أو أنصاف مُلَّاك لحوَّاشة تَمَّ تقسيمها بين الورثة بعد وفاة المالك الحقيقي. وكان مثل ذلك التقسيم مسموحاً به في المشروع. على هرم المكانة الاجتماعيَّة وقمَّته في القرى يتربَّع كبار مُلَّاك المحلَّات التِّجاريَّة والمزارعون الأكثر ثراءً وأنصاف المُلَّاك الذين ينتمون لمُلَّاك المتاجر والمزارعين الأثرياء. توارثت تلك الأُسر المكانة الاجتماعيَّة المرموقة ونالتها لأسباب اجتماعيَّة أُخرى، وإلى هؤلاء يمكن ضم مَنْ نالوا قسطاً مرموقاً مِنَ التعليم.

في الجانب الآخر للمكانة الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة يقبع العُمَّال الموسميُّون والرعاة وما شابههم، والذين يُمثِّلون الجزء الأكبر مِنَ العنصر ذي البشرة الداكنة في القرى. وللمكانة الوسطى اقتصاديَّاً واجتماعيَّاً ينتسب مُعظم أنصاف مُلَّاك الحوَّاشات وصغار التُّجار وأصحاب المهن مِنَ الحرفيين وبعض السُكَّان الآخرين الذين كانوا في حالة انتقال اقتصاديَّاً واجتماعيَّاً. شكَّل الوسط أغلبيَّة سُكَّان القرى. لَمْ يكن سهلاً اجتياز حدود الفوارق الاجتماعيَّة بالرغم مِنْ دعاوي الأخوة الإسلاميَّة ومعاملاتها الاجتماعيَّة، إلَّا أنَّ أوجه النفاق ظلَّت سائدة كما هو الحال لدينا في مجتمعنا البريطاني. أخيراً وخارج نطاق تلك المجموعات يأتي العُمَّال الزراعيُّون الموسميُّون المهاجرون مِنَ الغرب سودانيُّون أو أجانب. بينما ظلَّت مجموعة الوسط الاقتصادي والاجتماعي قريبة مِنْ مكانة المزارع العامل، تُوصف المجموعة الأعلى اجتماعيَّاً بطبقة المزارعين المحترمين، وطبيعيَّاً مثَّلوا الأنموذج الذي يصبو إليه سُكَّان القرى.

وبما أنَّ الحوَّاشات أصبحت مصدراً للمال فقد أصبحت للأُسر المالكة المقدرة للحصول على احتياجاتها بمستوى يميِّزها اجتماعيَّاً بقدر أوسع عن جيرانها. بلغت النسبة المئويَّة للذين تزوَّجوا خلال فترة البحث مِنْ أصحاب الحوَّاشات 91% مقارنة بـ 58% مِنْ غير أصحاب الحوَّاشات وقد تزوَّج 54% مِنْ أصحاب

الحوَّاشات الزوجة الثانية بينما تزوَّج الثانية 20% منْ غير مُلَّاك الحوَّاشات. يوضِّح سجل ملكيَّة المواشي، بالنسبة المئويَّة، في قريتين لأصحاب الحوَّاشات وغيرهم، الأرقام التَّالية:

الأبقار: 225 لأصحاب الحوَّاشات– 6 لغير أصحاب الحوَّاشات

الضأن 136 لأصحاب الحوَّاشات– 2 لغير أصحاب الحوَّاشات.

الأغنام: 458 لأصحاب الحوَّاشات– 87 لغير أصحاب الحوَّاشات

الحمير 141 لأصحاب الحوَّاشات– 33 لغير أصحاب الحوَّاشات.

السكن التقليدي كان عبارة عن قطيَّة واحدة وما زال النمط السائد في القرى خارج المشروع. كانت الخطوة الأولى لتطوير ذلك بناء غرفة منَ الطوب اللبنة مربَّعة سقفها مسطح منَ الطين. حسب إحصائيَّة البحث فقد انخفضت فقط قطاطي القشِّ بنسبة 25% لدى أصحاب الحوَّاشات بينما انخفضت بنسبة 16% فقط لغير مُلَّاك الحوَّاشات وأصبح يُنظر إلى سكن القطاطي بالمتواضع وغير اللائق.

أحد الأوجه الأولى لصرف المال انصبَّ نحو تحسين مستوى الغذاء، وقد تمثَّل ذلك في منازل أصحاب الحوَّاشات بتوفير كميَّات أكبر منَ اللحم في الطبخ وتوفُّر الشاي والقهوة والسكر مقارنة بجيرانهم ممَّنْ لا يملكون الحوَّاشات. وقد تمثَّلت الفوارق أيضاً في تخلُّص نساء أصحاب الحوَّاشات منَ الأعمال الروتينيَّة، ويمكن تمييزهن بعدم استعمال روث الماشية كوقود، يستعملن بدلاً عنه الفحم النباتي، وبدلاً عن طحن الحبوب بأنفسهنَّ بدأن إرسالها للطحانات أو المطاحن. وبدلاً عن جلب الماء منَ الآبار بأنفسهنَّ يقمن بشرائها ويرسلن الملابس للغسالين. وأصبح لديهنَّ مستويات أرقى في اقتناء الملابس مع استعمال أنواعٍ أجود منَ الصابون وأدوات الزينة. وأصبح لديهنَّ مستويات أعلى للعناية بالصِّحة. يستعملن أدوية حديثة وقد يترحلن بعربات الأجرة (التاكسي) للذهاب للأطباء. وبرزت العيادات الخاصَّة لتفادي الانتظار في الصفوف لمقابلة الأطباء في المستشفى. سعى أصحاب الحوَّاشات ليتحصَّل الأبناء وفيما بعد الفتيات على مستوى تعليم أفضل بعيداً عن

خلفيَّة الانخراط في العمل المبكِّر. كلُّ تلك السُّلوكيات لدى كبار مُلَّاك الحوَّاشات أصبحت هدفاً واستحقاقاً لمستوى معيشة مختلف وأفضل.

كشفت إحصائيَّات القرى بأنَّ متوسِّط عدد الأفراد الذين يعتمدون على الحوَّاشة الواحدة في معيشتهم يعادل 6،6 فرداً. ربّما يُعتقد بأنَّ كلَّ دخل الحوَّاشة يتمُّ توزيعه على هؤلاء ولكن كانت لبعضهم مصادر أُخرى لقيامهم بأعمال إضافيَّة أُخرى كقوى عاملة. وذلك بالتحديد ما جعل النظرة الاجتماعيَّة السائدة للعمل خاطئة.

وفيما يتعلَّق بالنساء، اللائي لا يمتلكن حوَّاشات، كان هناك تردُّد نحو العمل في الحوَّاشات. كان ذلك التوجُّه جزئيَّاً درءاً للحرج، لفشلهنَّ في الزواج مِنَ الأثرياء. وقد توصَّلت الباحثة كلويك (Culwick) بأنَّ اللائي اعترفن بالعمل في الحوَّاشات، كنَّ غير راضيات عن أنفسهنَّ، رغم تعاطف الأخريات. ويرى الرجال بأنَّ مكان المرأة منزلها، إلَّا في حالات الضرورة القصوى، وكانوا يفتخرون بأنَّ زوجاتهم لا يعملن في حوَّاشاتهم. ولكنهنَّ يعلمن سماعاً معنى لقيط القطن أو بذره. وكان جميعهم يعتبرون وجود الفتيات داخل الحوَّاشات أمراً مرفوضاً، إلَّا في حالات العوز وظروف الضيق القاهرة. وبدأ الاعتراف بأنَّ ما يحدث في المشروع حينها يختلف تماماً عما كان عليه الوضع قبل قيام المشروع، عندما كان الجميع يخرجون للزراعة، والحشِّ والحصاد. وهو ما كان يحدث في فترات قصيرة متباعدة عندما كان الجميع ينتمون لنفس القرية. وخلافاً لما كان يحدث في الزراعة المطريَّة، فإنَّ طبيعة الزراعة المرويَّة في المشروع تتطلَّب مِنَ النساء فترات عمل طويلة في الحوَّاشات وسط أعداد كبيرة مِنَ العُمَّال الغرباء كما كان الحال في المشروع حينها.

تُعطِّل مثل تلك التوجُّهات نصف قوَّة العمل القابعة في المنازل. تعاظمت مقاومة الرجال ورفضهم انخراط أُسرهم في الأعمال الزِّراعيَّة، حَتَّى داخل حوَّاشاتهم. ارتبط مثل ذلك التوجُّه بالطبع بالطموح بأنْ يصبح رب الأسرة مالكاً لحواشته ليحظى بالاحترام. وقد يجد الآباء صعوبة في إقناع الأبناء للبقاء بالحوَّاشات. أبناء أصحاب الحوَّاشات الذين لا يحصلون على حوَّاشات كانوا يفضِّلون البقاء عاطلين عن العمل، أو النزوح للبحث عن عمل آخر في مكان آخر بعيداً عن حوَّاشات

آبائهم. أحد المزارعين، منَ الشيوخ، طالب بإجراء تعديل في الدَّورة الزِّراعيَّة لخفض المساحات لتتوفَّر حوَّاشات أكثر لمواجهة العطالة في الجزيرة، وقد لقى مقترحه ترحيباً شعبياً واسعاً. فيما يتعلَّق بالجدل حول ما إذا كان المزارعون يستفيدون منْ حوَّاشاتهم أم لا، أشار البحث إلى الشعور الفطري لدى المزارع بأنْ يكون دخله كافياً لتلبية معيشة العديد منْ أفراد أسرته بمستوى أفضل، بينما تصاعدت تكلفة العمالة لخدمة حواشته لكلِّ العمليَّات الزِّراعيَّة. إنَّ زيادة المال المتداول مع تزايد عدم رغبة صاحب الحوَّاشة في العمل، كانت دائماً مدعاة لزيادة أعداد العمالة لمن يقومون بالعمليَّات الزِّراعيَّة. وحلُّ المعضلة يكمن في أنَّه كان على منْ يعتمدون في عيشهم على الحوَّاشة أنْ يعملوا فيها بأنفسهم، ولكن ذلك كان مخالفاً للتوجُّهات الاجتماعيَّة في القرى. وكانت تقديرات إدارة المشروع فيما يتعلَّق بعائدات المزارع مبنيَّة على الافتراض بأنَّ إيجار العمالة محصور في عمليَّات هامشيَّة ولفترات قصيرة عندما لا تتمكَّن أسرة صاحب الحوَّاشة القيام فعلياً بكلِّ العمليَّات الزِّراعيَّة بمجهوداتها. كانت التقديرات مبنيَّة دائماً على ما يحقِّقه المشروع منْ إنتاج وليس على متطلَّبات أصحاب الحوَّاشات المعيشيَّة التي يتوقَّعونها.

تضارب وجهات النظر بين إدارة المشروع وأصحاب الحوَّاشات ظلَّ عاملاً لتوتُّر العلاقات الإنسانيَّة لتصبح أكثر تعقيداً.

بالإضافة لذلك لَمْ يكن متوقَّعاً منْ أصحاب الحوَّاشات حسن تدبير وترشيد أحوالهم الماليَّة نتيجة عدم مساهمة المرأة الأميَّة تماماً وأميَّة الرجل التي تعادل 45% في حلِّ الصعوبات التي تواجه أغلب المزارعين وتتمثَّل في عدم فهمهم وترشيدهم لوضعهم المادي. حساب أيِّ مزارع في مكتب المشروع عادة ما يكون واضحاً وصحيحاً، ولكن بعضهم لا يدركون ما يقومون بصرفه منْ مالهم الخاص للعمالة إضافة إلى ما تمَّ استلافه منْ ماليَّة المشروع للعمليَّات الزِّراعيَّة. في المواسم وفيرة الإنتاج والعائدات، حين تقلُّ السلفيَّات إلى حدِّها الأدنى، عندها يتوقَّع أنْ يصرف المزارع أموالاً أكثر على العمالة المُستأجَرة منْ عائداته خلافاً لسنوات المشروع الأولى، عندما كان لكلِّ عمليَّة زراعيَّة سلفيَّتها التي تدفع مقدَّماً. كان سهلاً على المزارع حينها معرفة موقفه المالي بدقَّة، وكان نظام السلفيَّات بذلك مناسباً جدَّاً

وجاذباً. التحوُّل الذي حدث مِنْ نظام السلفيَّات المستمرّ للمزارع حسب العمليَّات الزِّراعيَّة طوال الموسم، إلى نظام قيام المزارع بإدارة كلّ عمليَّاته ماليّاً بنفسه، ربّما يكون تحوُّلاً سليماً وتطوُّراً حكيماً للبعد عن الأبويَّة وخطوة ضروريَّة ضدّ التضخُّم، ولكن وحسب رؤية الباحثة كلويك(Culwick) فإنَّ ذلك التحوُّل يُعدُّ إنجازاً مرغوباً لدى الإداريين خاصَّة وللاقتصاديِّين وعلماء التنمية الاجتماعيَّة.

تمثَّل الهمّ الأكبر لدى المزارع في الحصول على المال اللازم لإيجار العمالة لعمليَّات الحشّ (واللقيط). وإذا ما كان عليه القيام بذلك مِنْ ماله الخاصّ، كان عليه المطالبة بصرف مستحقَّاته في مواعيد محدَّدة لتوفير المنصرفات لتلك العمليَّات. تمَّ الاتِّفاق بين إدارة المشروع وجمعيَّة ممثِّلي المزارعين بتحديد ستة تواريخ موزَّعة خلال العام لصرف الأرباح والحوافز، ولكن حَتَّى ذلك الاتِّفاق لَمْ يكن عاملاً مساعداً للمزارعين لتدبير حساباتهم جيِّداً كما يفعل أصحاب المُرتَّبات الشهريَّة في السُّودان، أو نظام المُرتَّبات الأسبوعيَّة في إنجلترا. حسب النظام السَّابق ظلَّت السلفيَّات تسهِّل أمور المزارع خلال الموسم. العائدات قد تكون زهيدة لكنَّها تمثِّل العائدات التي يمكن صرفها على احتياجاته الخاصَّة، لا على منصرفات حواشته الجارية. ولكن في المواسم الجيِّدة، مع التمويل الذاتي والتضخُّم، وبالرغم ممَّا يحقِّقه المزارع مِنْ أرباح، كان يبدو بأنَّه كلما سحب أموالاً أكثر كلما صرف أَكثر على حواشته، ممَّا جعل المزارع يشعر بأنَّه قد تمَّ دفعه للقيام بالمزيد مِنَ الصرف عما اعتاد عليه. وعبَّر المزارعون عن ذلك للباحثة كلويك (Culwick) «أنَّ الحوَّاشة تأكل كلَّ العائدات. تأتي العائدات لتذهب وتبقى الجيوب خاويَّة».

كان الوضع الاقتصادي للمزارع في الجزيرة في عام 1951م، عام الثراء الوفير المفاجئ الذي تلاه عام التدنِّي الواضح في الدخل والذي تفاقم بفعل العديد مِنَ العوامل ومنها المنصرفات الحقيقيَّة للحوَّاشة، والاعتماد على العمالة المُستأجَرة أكثر مِنَ الحاجة الحقيقيَّة لها، بفعل القيم الاجتماعيَّة الداعية للتحرُّر مِنَ العمالة اليدويَّة، والتضارب حول ما هو ضروري وما هو مرغوب نتيجة ارتفاع القدرة الماليَّة والصرف، والمبالغة في احتياجات وكماليَّات الأسرة دون أدنى اعتبار أو إدراك حقيقي للوضع، مع الإصرار على مجاراة الآخرين في الجوار ونتيجة لذلك

حدث التضخُّم في الأسعار بسبب المظاهر الاجتماعيَّة ممَّا جعل الدخل يتضاءل ويتبخر سريعاً.

الارتفاع الضخم المفاجئ والثراء العظيم الذي تحقَّق في عام 1951م بمتوسِّط 800 جنيهاً مصرياً للحوَّاشة أدَّى بالطبع إلى تفشِّي تلك المظاهر الاجتماعيَّة، فإنَّ نموذج الرجل (المذّير) المحترم خلافاً للعامل الزِّراعي أصبح فجأة مسلكاً لدى كلِّ صاحب حوَّاشة. وقد وصل كلٌّ منَ الدخل ومستوى الصرف مستويات لَمْ تكن معهودة وانخرط الجميع في هوجة الصرف. بعد توفير الضروريَّات منْ غذاء وكساء فقد أصبحت المناسبات الاجتماعيَّة أكثر أهمِّيَّة في قائمة المنصرفات. وخلال هذا الثراء العام فإنَّ آلاف الجنيهات قد ذهبت لمباهج الحياة الاجتماعيَّة ومظاهرها وآلاف أخرى في التنافس على اغتناء المعدَّات المنزليَّة والخدمات الشحيحة. وأدَّى ذلك التنافس المحموم إلى ارتفاع الأسعار والتبذير الأجوف. كثرت ولائم الأعراس طيلة الليالي لتصاحبها الإيقاعات الصاخبة. واكتظت عربات الأجرة بالمزارعين المتأنقين في ملبسهم يتجوَّلون منْ قرية لأخرى. والعديد منَ المركبات العامَّة تحمل مَنْ هم أقلّ ثراءً إلى حيث المباهج الاجتماعيَّة. واكتظت الأسواق بزبائن يتزاحمون بشغف لشراء مختلف أنواع السِّلع. واكتظت الحانات بمعاقري الخمر. أعداد كبيرة منهم خلافاً للماضي سعوا للحصول على رخص تجاريَّة، مع التنافس على مواقع الطواحين، ومراسي المراكب وما شابه ذلك، ممَّا جعل التنافس على المواقع في المزادات يقفز بالأسعار لمستويات مذهلة. وعند موسم الحج، تتدافع مجموعات عديدة تشدُّ الرحال إلى مكة، والعديد منها بالطائرات. ولدى عودتهم، يُستَقبلون بولائم ضخمة غير معهودة.

اتَّجه العديد منَ المزارعين نحو بناء مساكن أفضل لأسرهم، وفي تلك الحالات تحوَّلوا منَ الطوب الطيني إلى الطوب الأحمر. وقد أدَّى ذلك إلى الطلب الكامل لكلِّ إنتاج كمائن الطوب الأحمر على ضفاف النِّيل الأزرق، وأدَّى إلى ارتفاع أسعار الطوب وترحيله والتنافس عليه، ممَّا أدَّى بالتَّالي إلى التنافس على خدمات مَنْ يتقنون البناء بالطوب الأحمر. وفي المنازل تحسَّنت مستويات الأكل واللبس والنظافة العامَّة. وأدَّى ذلك الثراء إلى الفرص الواسعة إلى بذل العطاء في المناسبات الاجتماعيَّة

التقليديَّة، حيث يثمّن الكرم والعطاء المادي اجتماعيَّاً، ويتمُّ جمع المئات مِنَ الجنيهات في التبرعات العامَّة للمشاريع ذات القبول العام كالمساجد والمدارس.

تَتَبعُ ذلك الثراء ومباهجه ظاهرة قد يُنظر إليها في الوهلة الأولى بأنَّها غير لائقة ومذلَّة، وهي الدَيْنُ (الاستلاف)، عادة ما يُعتبر مظهراً للحاجة، ولكن في الجزيرة كما في البنجاب بالهند، حسب ما أشار إليه سير مالكوم دارلنج (Darling)، فإنَّ اَلَدَيْن أيضاً يُعتبر مظهراً للثراء. عائدات عام 1951م قد أوفت وردَّت كلَّ الدِّيون السَّابقة الناتجة عن الحاجة للمال، ولكنَّها بنفس القدر شجَّعت ووفَّرت المقدرة للاستدانة. ولا غرابة في ذلك. إنه مثال آخر لنظام الشراء بالسلفيَّات المتَّبع في بريطانيا وأمريكا. عندما شرعت السَّيِّدة كلويك (Culwick) في البحث، لَمْ تكن هناك مبالغة في أنْ يُعتبر اَلَدَيْن طُرفة. الرجل الذي يستحقُّ العطف هو الفقير الذي لا يملك مالاً والبائس الذي لَمْ يتمكَّن مِنَ الحصول على سلفيَّة. والسلفيَّة المتوسِّطة والتي تبلغ 50 جنيهاً مصرياً، كانت تعدُّ أمراً مضحكاً، ولا تُشكِّل عبئاً، عندما يبلغ دخل المزارع 800 جنيهاً مصرياً. وكان الأمل أنْ يستمرَّ الحال على ذلك المنوال.

ولكن كان كلُّ ذلك منعطفاً نحو الخطر. هناك فرق شاسع بين حجم المخاطر الاقتصاديَّة في بريطانيا الموزَّعة على العديد مِنَ الأنشطة الاقتصاديَّة والمنتجات- وبين حجم المخاطرة في مجتمع كالسُّودان يعتمد أساساً على محصول واحد يهيمن على اقتصاده.

لَمْ تعد سلفيَّة الـ 50 جنيهاً مصرياً طُرفة أو أمراً مضحكاً بالمرَّة عندما هبط الدخل عام 1952م إلى 300 جنيه وتدهور ليصل إلى 200 عام 1953م. وبالتَّالي حدث تغيُّر في محتوى النقاش. ضحكات التفاؤل حلَّت محلّها صيحات الشكوى. كلُّ معايير القيم، والاحتياجات والمطالب والرغبات قد تمَّ الدفع بها عالياً بواسطة فيضان الأموال والسِّلع الاستهلاكيَّة. لقد كانت الحقيقة المؤلمة جدَّاً أنْ تنجرف الأمور نحو منحدر عميق للتعامل مع مجموعات مِنَ الدائنين الانتهازيين، والحدِّ مِنَ الصرف الأسري المتنامي حينها نحو مستويات أفضل للمعيشة، والنكوص خلفاً، وإجبارهم على الإقلاع عن مباهج الفترة الوجيزة التي عاشوها (كمدراء) محترمين ليعودوا

القهقرى لخدمة حوَّاشاتهم. في مثل تلك الحالات العصيبة، كان طبيعيّاً البحث عن مخارج للمطالبة بنصيب أكبر مِنَ الدخل، بالهجوم على المال الاحتياطي، والاحتجاج على مصروفات إدارة المشروع الخارجة عن اختصاص المزارعين، والتي ربّما كانت باهظة، مع التساؤل حول دخل مبيعات القطن وإذا ما كان الأفضل اتِّباع أساليب البيع البديلة. وكانَ طبيعيّاً بأنْ يكون الأمل منعقداً على أيِّ قائد يَعدُ بتحقيق مكاسب منْ بين تلك البدائل، مع الشعور بأنَّ هناك قدراً مِنَ المصداقيَّة في تأكيده بأنَّ دخل مزارعي الجزيرة يعتبر مِنْ بين أسوأ عائدات العاملين في الزراعة عالميَّاً!!

في مثل تلك الظروف، عندما كانت هناك قلَّة تميل لتقَبُّل الحقيقة، بأنَّ إعادة توزيع الأرباح يمكن أنْ تكون قليلة الأثر مقارنة بتأثير الإنتاجيَّة ودرجة الفرز والسِّعر، برزت بوضوح القيمة العظيمة لمظهرين خاصّيْن بالجزيرة. المظهر الأوَّل، يتعلّق بقبول روتين الزراعة المبرمجة. ومهما كانت الحجج حول تقسيم الكيكة، فإنَّ تقاليد المشروع الراسخة الصلدة، والتي تمَّ وضعها في السَّنوات الباكرة، قد سارت بخطىٍ ثابتة باتِّباع الدَّورة الزِّراعيَّة المعهودة في إطار الحقوق والواجبات. وكان لكلِّ مزارع في حدود معاملاته الشخصيَّة مع الإدارة توفُّر الماء سنويَّاً لري محصولاته الغذائيَّة، والآليَّات لحرث أرضه، كما وفَّرت له الإدارة البذور، والأسمدة والرشّ والإشراف، عاملة دائماً مِنْ أجل عام آخر أكثر حظَّاً. ومِنَ الحقائق المدهشة لتلك الفترة، منذ أنْ تولَّى مجلس إدارة مشروع الجزيرة، إدارة المشروع في عام 1950م، واصل المزارعون عملهم دون التوقيع على عقد شراكة الحوَّاشات السنوي. لقد رفضوا التوقيع على تلك العقود لأنَّ الحكومة رفضت تغيير وضعهم القانوني مِنْ مزارعين إلى شركاء. وعليه مِنَ الناحية القانونيَّة لَمْ تكن لديهم أيَّة ضمانات بالمرَّة. إنَّ الثِّقة، بعد 25 عاماً، لَمْ تكن تتمثَّل في ورقة الوثيقة القانونيَّة، ولكن في المعاملة التي خبروها وتوقعوها مِنَ الإداريين المسئولين.

في مثل تلك الظروف الخطيرة، التي يمكن خلالها أنْ يقع الجميع أسرى للدائنين والماكرين، صمد القانون ليرعى حقوق المزارعين والمتمثِّلة في: عدم السماح برهن الحوَّاشات، كما لَمْ يسمح بسلفيَّات مقابل المحصول أمام أيّ محكمة قانونيَّة، إلَّا في حالة العمليَّات الزِّراعيَّة الخاصَّة بالمحصول.

هذان المظهران أكَّدا على رسوخ أُسس بقاء وثبات الوضع الاجتماعي. لقد كانت خيبة الأمل كبيرة للغاية لأنَّ الثراء العظيم مرَّ على الجزيرة دون مردود منتج ومفيد. كان الوضع الأمثل لو أنَّ تلك الأموال قد تمَّ استثمارها بطريقة عقلانيَّة أفضل، أو تمَّ حفظها ضمن مال التسويات ليتمّ صرفها على فترات طويلة متباعدة. ولكن ولأنَّها لَمْ تكن كارثة، كانت تعتبر نتاجاً للتخطيط الأبوي.

ولكن مازال هناك بُعْد آخر. انتهت هوجة البذخ. انزوت عربات الأُجرة، وتلاشى عهد الاحتفالات، وهدأت الأسواق. المؤشِّرات الباقيَّة تمثَّلت في المنازل الحديثة المشيَّدة بالطوب الأحمر، العديد منها رديئة البناء، وبقيت الراديوهات ومكنات الخياطة، والقليل مِنَ الثلَّاجات، والكثير مِنَ الأثاثات والمفروشات. وداخل تلك المنازل سيِّدات يحتفظن بكنوز مِنَ الذهب. خارج المنازل توجد المواشي والعجلات والعربات. تبقَّى القليل حقيقة، إذا ما قورن بما كان متوفِّراً مِنْ قوَّة شرائيَّة. وبالطبع كان لذلك الوضع الأثر النفسي أيضاً على الجميع. ولكن بقي كمٌّ مِنْ حودايت العطاء الجزيل العديدة التي ظلَّت تتسلَّى بها أسر الجزيرة لعدَّة سنوات، التي يمكن أنْ تكون حافزاً لمستمعيها مِنَ الأطفال للتطلُّع نحو آمال وأحلام بعودة 1951م مرَّة أُخرى خلال سنوات حياتهم؟ لأنَّه بالنسبة لهم لَمْ يَعد ترتيب كلِّ شيء في الحياة يتمُّ بمسطرة حساب الرياضيات. مِنْ هو القادر على التأكيد بأنَّ الرغبة في تحقيق مستوى معيشة أفضل، في مثل تلك البلدان، لا يمكن أنْ تُفَجِّر دوافع عظيمة نتاجاً لتلك التَّجارب والأحلام؟

الشيخ أحمد يوسف علقم، عضو الجمعية التشريعية



(i) Sayed Ahmed Yusif Algam, member of the Legislative Assembly



(ii) Sheikh Ahmed Babikir Izeirig, Chairman of the Gezira Tenants' Association and later the Gezira Tenants' Union



(iii) Sheikh El Amin Mohammed El Amin, first chairman of the Gezira Tenants' Union

الشيخ الأمين محمد الأمين، أوَّل رئيس لاتحاد مزارعي الجزيرة

صورة رقم (19)

صورة رقم (20)



(i) The Tenants' Association discussing marketing policy
جمعية المزارعين تناقش سياسة التسويق



(ii) Typical Gezira crowd at an agricultural show
منظر لجمهور الجزيرة في معرض زراعي

الفصل الرابع والعشرون
انتقال السُّلطة السِّياسيَّة

تتفاعل قضايا السِّياسَة في كلِّ الأحوال مع مجريات الأحداث الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة. كان الإداريون البريطانيون مِنْ ذوي النزعة الأبويَّة فخورين بفضائلهم. لقد أقاموا النظام والعدل، وبعض التطوُّر الاقتصادي، وتأسيس خدمة مدنيَّة أجنبيَّة لها قدر عظيم مِنَ الاستقلاليَّة في بلد لَمْ يتمتَّع أو يعيش تجارب مماثلة مِنْ قبل. عندما طالبت أقليَّة مِنْ طبقة المتعلِّمين السُّودانيين بالاستقلال السِّياسي، كان الشكُّ يخامر البريطانيين جدياً بأنَّ تلك المكاسب، الهامَّة جدَّاً لأغلبيَّة السُّودانيين قد لا تستمرّ. ولذلك رفضوا معبِّرين في صدقيَّة عن مضارّ إدِّعاء أقليَّة متعلِّمة تمثيلها لكلِّ البلاد.

نبع ذلك المسلك عَنْ خليط مِنْ معتقدات وسلوكيَّات عقلانيَّة. كانت هناك، كمثال، تجربة الحكم غير المباشر. لفترة طويلة ظلَّ العديد مِنَ البريطانيين يعتقدون بأنَّ أغلبيَّة السُّودانيين كانوا يرون بأنَّ زعماء القبائل، حقيقة، أكثر تمثيلاً للمواطنين مقارنة بالقلَّة المتعلِّمة، وأنَّ أساليبهم التقليديَّة إلى جانب الولاءات كانت تعكس رغبات مواطنيهم. وظلَّ الاعتقاد السائد لدى حكومة السُّودان خلال فترة الحكم غير المباشر، بأنَّه لا مستقبل في المجال السِّياسي لطبقة المتعلِّمين. وكان على تلك الطبقة أنْ تركِّز جهودها في مجال تخصُّصاتها المهنيَّة.

وبالتوازي مع الحكم غير المباشر، ساد اعتقاد متنام بأنَّه لا بُدَّ مِنْ تغيير تدريجي نحو تمثيل ديمقراطي، مع التحفُّظ، بأنْ يتمَّ ذلك عبر خطوات بطيئة تُنفذ في وقت واحد على مستوى الحكومات المحليَّة والحكومة المركزيَّة، على أنْ لا يتمَّ الاندفاع بها على مستوى القمَّة فقط لمصلحة المتعلِّمين. وساد شعور أيضاً بأنَّه مع إطلاق مفهوم

الدِّيموقراطيَّة، برغم وجاهته في النهاية، كانت الحكومة متقدِّمة عن المواطنين. ولكي تنجح الدِّيموقراطيَّة لا بُدَّ مِنْ أَنْ تكون هناك مستويات سليمة في الأداء مع الإدراك بأهمِّيَّة التركيز على الجانب التنفيذي للعمليَّة والتركيز بنفس القدر على المشورة والتراضي. بالرغم مِنْ أَنَّ الجميع يمكن أَنْ يتحدَّثوا دون تجربة، القليل منهم ينجزون.

حَتَّى في حالات الشورى والدِّيموقراطيَّة لا بُدَّ مِنَ العامل الزمني لاكتساب الخبرة وتطوُّر الأداء، وأَنْ تكون لدى الأعضاء المنتخبين المقدرة على التفكير الذاتي كممثِّلين لغيرهم، وليس فقط كتابعين وممثِّلين لقبائلهم ومناطقهم. وكان لا بُدَّ مِنْ مرور فترة زمنيَّة أيضاً لإدراك قيمة الأساليب السلميَّة لتغيير الحكومة. بدون ذلك الإدراك تكمن خطورة حكم الحزب الذي لا يراعي طموح ومصالح الأقليَّة. وتكمنَ الخطورة أيضاً في التطوُّر السِّياسي، الناتج عن نفوذ ومكانة الزعيم وليس عن سياسة الحزب القائمة على برامج قوميَّة، ممَّا يؤدِّي إلى اضمحلال الدِّيموقراطيَّة وصعود الدكتاتوريَّة. والمخاطر لَمْ تكن خياليَّة، نراها تحدث في مصر. في الجانب التنفيذي تبرز مخاطر المحسوبيَّة والفساد المادي، مع صعوبة وجود موظَّفين مؤهَّلين ذوي قيم عالية، خاصَّة في مجال الخدمات المحليَّة الحكوميَّة. على المدى البعيد لتفادي كلَّ ذلك لا بُدَّ مِنَ التعليم والتدريب لكوادر مِنْ ذوي السُّمعة الطيِّبة. لا شكّ بأنَّ ذلك يتطلَّب زمناً.

إلى جانب تلك الاعتبارات، التي أبطأت بخطى البريطانيين الذين كانوا يعتقدون صادقين في تطوير مستقبل ديمقراطي للبلاد، سرت شائعات بأَنَّ بعض المسئولين البريطانيين كانوا يفضِّلون بديلاً للديمقراطيَّة، يتمثَّل في التطوُّر نحو حكم ارستقراطي مرتبط بشخصيَّة السَّيِّد / السير عبد الرحمنَ المهدي، لما له مِنْ نفوذ في بعض مناطق أواسط وغرب البلاد- وحامت شكوك حول أَنَّ السَّيِّد / السير عبد الرحمنَ المهدي نفسه كان يشجِّع ذلك الاقتراح. ولكن حقيقة لَمْ يكن هناك أيّ أمل في تحقيق ذلك، دون انشطار وانقسام البلاد إلى جزئين، لأنَّ المقترح أحدث شكوكاً وتخوُّفاً عميقاً لدى الزعيم الدِّيني الآخر السَّيِّد / السير علي الميرغني والذي يمتَّع بنفوذ طائفي في شمال وشرق السُّودان وفي بعض المدن أيضاً.

ولكن كلّ تلك العوامل أثارت لدى الطبقات المتعلّمة شكوكاً متعاظمة حول صدق ونوايا السِّياسَة البريطانيَّة، مِمَّا صعّد مِنْ ضغوطهم في المطالبة بالاستقلال السِّياسِي.

وسرعان ما اتَّضح بأنَّه ولمناداتهم بالاستقلال تمكَّنوا وبسهولة مِنْ كسب تأييد المواطنين في الأقاليم بإثارتهم لمواضيع بسيطة حول مُرتَّبات البريطانيين العالية، ومنازلهم الفخمة. بعض كبار السن ربّما كانوا يرون غير ذلك، بذكرياتهم عن المنافع التي حقَّقها الحكم البريطاني، ولكن الأجيال الحديثة والتي لَمْ تكن لديها خبرة وإدراك بما كان هناك مِنْ فقر، ترى أنَّ تلك الفوارق غير عادلة. وعلت المناداة بالعزّة الوطنيَّة.. لماذا يظلُّ السُّودان مستعمراً بواسطة الأجانب والبلدان المجاورة في الشَّرق الأوسط جميعها تدير شئونها بنفسها؟ لَمْ يكن ذلك السؤال مشروعاً فقط (ولكن الإجابة المنطقيَّة عليه يمكن أنْ تكون، ألاّ يمكنكم أنْ تكونوا أفضل حالاً منهم لو تمكنتم مِنَ الانتظار قليلاً؟) ولكنَّه كان ذلك النوع مِنَ الحماس، الذي لا يمكن لأيِّ شخص لديه أيّ قدر مِنَ الإحساس، أو النظرة السَّليمة للمستقبل، أنْ يقف ضد المناداة بالاستقلال.

ووسط تلك الضغوط، يكون مستغرباً إذا ما كان العديد مِنْ موظَّفي الخدمة المدنيَّة، والطبقة النامية مِنَ الأجيال الحديثة، حريصين للتعلُّم لتجويد أدائهم مع الترقِّي الصبور للوظائف العليا، كحرصهم بنفس القدر على التخلُّص مِنَ الأجانب لاحتلال مناصبهم.

كانت سياسة الحكومة الرسميَّة في ذلك الوقت أنموذجاً للسِّياسة البريطانيَّة في المساومة. كان الغرض مِنْ قيام المجلس الاستشاري عام 1944م ثُمَّ الجمعيَّة التشريعيَّة عام 1948م، إعطاء تجارب تدريجيَّة حقيقيَّة حول إدارة الشئون البرلمانيَّة والوزاريَّة في نظم الحكومات الدِّيموقراطيَّة، قبل تقرير المصير، ولَمْ يكن هنالك شكّ بأنَّ الحكومة قدَّمت مساهمات عظيمة لتطوير الشعور بالوحدة الوطنيَّة. وكجزء موازٍ لتلك السِّياسَة، كان يجري تدريب وترقية المتعلِّمين إلى الوظائف ذات المسئوليَّة في كلِّ مجالات الخدمات الحكوميَّة.

ولكن وفي كلِّ الأوقات، ظلَّ الافتراض، بأنَّ على السُّودانيين، مثلهم مثل البريطانيين السَّابقين لهم، أنْ يعملوا للترقِّي مِنَ الوظائف الدنيا إلى العليا، ولذلك ظلَّت كلَّ الوظائف العليا حينها حصراً على البريطانيين.

كان على مشروع الجزيرة أنْ يكون في المقدِّمة فيما يتعلَّق بخطط السَّودنة، ولكن كما بيّنت أعلاه، أنَّه في عام 1944م عندما قرَّرت الحكومة عدم تجديد عقوداتها مع الشركات، تمَّ تأجيل المواضيع العامَّة لحين قيام مجلس إدارة مشروع الجزيرة. قرَّرتُ وبردين (Bredin) مدير مديريَّة النِّيل الأزرق، تعيين أربعة مِنَ السُّودانيين لوظائف مسئولي غيط بعد تقاعدهم كضُبَّاط بقوَّة دفاع السُّودان في عام 1945م، ولكن مجلس الشركة البريطانيَّة في المشروع تخوُّف مِنْ ذلك التعيين بحجَّة أنَّ ذلك قد يثير مخاوف مُفتِّشي الغيط البريطانيين حول مستقبل وظائفهم، وبرزت مخاوف مِنْ أنْ يثير ذلك التعيين المزارعين أيضاً. ظلَّت الجزيرة هامَّة وضروريَّة ومصدراً ماليَّاً للبلاد، ومع مخاوف الفساد المالي، تظلُّ أمانة وكفاءة مُفتِّشي الغيط مِنَ الأمور المقدَّمة الهامَّة الواجب مراعاتها.

وبذلك أصبح الاعتقاد في الحذر والحيطة أكثر سهولة مِنْ بُعد النظر. وأصبح ذلك الاعتقاد أكثر رسوخاً، لأنَّ المتميِّزين مِنَ المتعلِّمين كانوا يفضِّلون البحث عن وظائف في الخدمة الحكوميَّة، وعليه فإنَّ الجزيرة لَمْ يكن يتبقَّى لها سوى الذين لَمْ يحظوا بوظائف حكوميَّة. ولكن ونتيجة لكلِّ ذلك الحذر والحيطة، وفي عام 1949م وعندما تمَّ أخيراً الفراغ مِنْ إقرار تلك السِّياسَة، كان علينا الإسراع بتعيين السُّودانيين كمُفتِّشي غيط، تحت ضغوط سياسيَّة عظيمة.

انعكست تلك الضغوط في تقرير لجنة الاختيار المكوَّنة مِنَ الجمعيَّة التشريعيَّة 1949م حول مستقبل إدارة مشروع الجزيرة، الذي ركَّز على نقطة خاصَّة حول ضرورة الإسراع بالسَّودنة. وإحدى السُّبل لتحقيق ذلك الهدف، كما ورد في التقرير، أنْ يتمَّ تدريب عدد كاف مِنَ السُّودانيين كمديرين يقع عليهم عبء المشاركة في الشئون الإداريَّة، والزِّراعيَّة وتطوير الخدمات الاجتماعيَّة، لاكتساب خبرات زملائهم مِنْ غير السُّودانيين. كان مقترحاً صائباً حينها، كما وضح ذلك في المجلس

التنفيذي للمشروع، حين أزاح العمل معاً، بشكلٍ مستمرّ المشاكل العامَّة، وقدراً كبيراً منَ الجمود والبرود وسوء الفهم الناتج سابقاً عن غياب الصِّلة في المسئوليَّة المشتركة.

صدر مقترح آخر منْ تلك اللَّجنة، حمَّلوني مسئوليته شخصيَّاً وبإصرار، بوجوب اختيار سوداني وتعيينه مساعداً لمدير المشروع ليحصل على الخبرة اللازمة منَ المدير البريطاني للمشروع، ليحلّ محلّه فيما بعد. وكنَّا أقلَّ ترحيباً بذلك القرار. وتمثَّلت خطورة ذلك في إثارة القرار لعدم الاستقرار والقلق وسط كبار الموظفين البريطانيين الذين لَمْ يفرغوا بعد منْ توقيع عقودهم مع مجلس إدارة المشروع الجديد، والذين تُشكِّل خبراتهم احتياجاً ضروريّاً للمشروع. وكانت ردَّة فعلنا الأساسيَّة بأنَّ القرار غير واقعي. أنَّه لَمْ يحدث أنْ قمنا بمثل ذلك التصرُّف حيال الموظَّفين البريطانيين في الماضي. أنَّ المدير، كما كنَّا نشعر، لا يمكن أنْ يتعلَّم وظيفته، بادئاً كمراقب منَ القمَّة. إنَّ اتِّخاذ المدير لقراراته ينبني على خبرات متراكمة عبر السنين خلال ترقياته إلى أعلى وبذلك تتبلور مقدراته كمدير ممَّا يكسبه ثقة موظَّفيه والعاملين معه. كنَّا نشعر بأنَّ مثل تلك الوظيفة لا يمكن الحصول عليها باختصار الطريق.

وعليه فقد ضغطْنا على اللَّجنة لإسقاط ذلك الاقتراح، واستجابت اللَّجنة لرؤيتنا، وصدرت توصيَّتهم في التقرير أدناه:

((لقد أوصت لجنتكم وبإصرار على أنْ تكون للسُّودانيين المشاركة المكنة القصوى في إدارة المشروع... وأمنت على تلك السِّياسَة التي بدأ تنفيذها في تعيين السُّودانيين كمُفتِّشي غيط. وتنفيذ تلك السِّياسَة بأسرع ما يمكن دون أيّ تدنٍ في مستوى الإدارة. وفي ذلك الصدد يصبح ضروريّاً الاعتماد على تقليد سليم وترسيخه منذ البداية.

رأت لجنتكم ضرورة تعيين عدد منَ المتعلِّمين المتميِّزين منَ السُّودانيين في وظائف مُفتِّشي الغيط، مع التوجُّه بأنْ يبرز واحد منْ بينهم، وبعد اكتسابه الخبرة بعد تعيينه والترقِّي في السلم الوظيفي ليصل لدرجة مساعد مدير المشروع، ليواصل التعلُّم مع المدير، وعندما تحين الفرصة يكون قد تأهَّل تماماً للقيادة.. وبعد التفكير

الجادّ رأت لجنتكم، ورغم إصرارها على بذل أقصى الجهود لتدريب السُّودانيين للترقِّي للوظائف التنفيذيَّة العليا بأسرع ما يمكن، أكَّدت على التزام أُسس الترقِّي، لتكون قائمة على الكفاءة، خاصَّة في الجزيرة، حيث الكفاءة والمقدرة المتواصلة شرط حيويٌّ وضروريٌّ لنموٍّ وثراء البلاد)).

وكنَّا جميعاً على استعداد لتأييد ذلك التوجُّه، الذي بدأ حينها حكيماً. ولكن ما تَلا مِنْ أحداث جعلنا أكثر تشكُّكاً حول ما إذا كان حكمنا صائباً، وما إذا كنَّا أكثر حِكمة لقبول مقترحات اللَّجنة الأوَّليَّة التي نادت بتعيين غير المؤهَّلين – مع توسيع أُسسِ التعيين بشكلٍ أوسع وليس فقط ما تعلَّق بوظيفة المدير. سوف تبرز المسألة مرَّة أُخرى للبتِّ فيها لاحقاً في هذا الفصل.

في ذلك الوقت كان لدينا كامل الثِّقة في توجُّهنا، لأنَّ برنامجنا للسَّودنة كان يقوم على الترقِّي مِنَ الوظائف الدنيا، وكنَّا نعتقد بأنَّ ذلك ما سوف يتمُّ العمل بموجبه بالسرعة اللازمة. تكوَّن فريق عملنا البريطاني في الغيط مِنْ حوالي مائة فرد. ولَمْ يتمْ تعيين كثير مِنَ البريطانيين منذ الحرب. وبموجب التغيُّب العادي عن العمل وانتهاء الخدمة بالمعاش بالنسبة للبريطانيين، فإنَّ نصف عدد المُفتِّشين سوف يكون مِنْ بين السُّودانيين بحلول عام 1956م. وأنَّ ذلك لن يوفِّر لهم مزيداً مِنَ الوقت لهضم الخبرات، لأنَّه خلال عشر سنوات، ونتيجة لإحالة البريطانيين للمعاش، سوف يجد السُّودانيون أنفسهم في الوظائف العليا، وتؤول بذلك إدارة المشروع بالكامل للسُّودانيين. وكان الأمل حينها تأهيل امتدادات واسعة جديدة، مِمَّا يستدعي المزيد مِنَ التعيين للسُّودانيين.

إنَّ التعيين المتسارع لمتعلِّمين متميِّزين لا يمكن بالطبع أنْ يكون تحقيقه فجأة مِنْ بين الأعداد الضئيلة المتخرِّجة بشهادات زراعيَّة مِنْ كليَّة الزراعة، حيث علوم الزراعة كانت تمثِّل الخيار الأخير. لَمْ يكن ذلك مثار قلقنا عند تعييننا للمُفتِّشين البريطانيين لَمْ نكن نهتمُّ كثيراً بالمؤهّلات الفنيَّة بقدر اعتبارنا لقوَّة الشخصيَّة ولقد طبقنا نفس السِّياسَة عند تعيين السُّودانيين مع رفع الحدِّ الأدنى لسنِّ التعيين. شمل التعيين أشخاصاً مِنْ جميع أنحاء السُّودان. كانت طلبات التعيين كثيرة جدَّاً، لذلك

كان الاختيار أكبر وأفضل. الفرد ذو الشخصيَّة القويَّة يمكن وضعه في أيّ موقع كان. وبالرغم مِنْ أنَّنا لَمْ نعيِّن مَنْ هم في مواقع مميّزة قابلة للترقّي في مجالاتهم وتخصُّصاتهم الحاليَّة، إلَّا أنَّ ما وفَّرناه مِنْ وظائف جذب العديد مِنَ المتعلِّمين، الذين ولأسباب مختلفة كانوا يشعرون بالغبن مِنْ وظائفهم آنذاك. انخرط العديد مِنْ مصلحة التعليم والبعض مِنَ الجمارك، والسِّكك الحديديَّة، والحكومات المحليَّة، وضُبَّاط الصَّحة العامَّة. وكان مِنْ أحسن خياراتنا ضُبَّاط الصَّحة. لقد راعينا في تكوين لجنة الاختيار بأنْ يكون مُعظم أعضائها مِنَ السُّودانيين. ولَمْ نجد أنَّ ذلك قد يدفعنا للانحياز لأحد، ووجدناهم أكثر حكمة منَّا في تقييم الشخصيَّة السُّودانيَّة وأكثر معرفة بخلفيَّات الأفراد المتقدِّمين للوظائف.

كانت تلك التجربة مثالاً للتطوُّر الطبيعي الذي كنَّا نصبو إليه بكلِّ الثِّقة، إلى أنْ غادرتُ المشروع في أوائل عام 1952م. ولكن الأحداث برهنت فيما بعد بأنَّنا كنَّا أكثر حيطة ممَّا يجب.

لقد ذكرت في الفصل السابع عشر، بأنَّه عندما رفضت الحكومة في عام 1942م، طلب طبقة المتعلِّمين السُّودانيين لإشراكهم بقدر أوسع في قضايا البلاد، حينها انقسم المتعلِّمون السُّودانيون. والصورة العامَّة لذلك الانقسام أفرزت مجموعتين، حزب الأمَّة المتعاون مع الحكومة، ونال بذلك خبرات مِنْ انخراطه في المجلس التشريعي والمجلس التنفيذي، والحزب الوطني الاتِّحادي، الذي كان تحالفاً للأشقاء والبعض مِنْ غير المتعاونين مع الحكومة، والذين افتقدوا تلك الخبرة وغازلوا مصر.

حَتَّى تاريخ سقوط الملك فاروق عن العرش، كان المصريون يعتبرون السُّودان مديريَّة تابعة لهم (وهو ما كان فعلاً قبل الثورة المصريَّة). وربما كان الوضع غير محدَّد ولكن السُّودان كان تحت التاج المصري وكان الموقف المعلن للحكومة البريطانيَّة مِنَ الجانب الآخر العمل لتحقيق تقرير المصير والحكم الذاتي للسُّودانيين، بالرغم مِنْ أنَّ بريطانيا لَمْ تحدِّد تاريخاً أو جدولاً زمنياً لتحقيق ذلك. وفي مثل تلك الظروف، حاول قادة حزب الأمَّة، التملُّص مِنْ وصفهم أذناباً للبريطانيين، ليتَّخذوا موقف المدافع الغيور عن سيادة السُّودان ضدّ التغوُّل المصري، وبالطبع لَمْ يكن هناك

تساؤل حول ذلك الإدِّعاء لأنَّ السَّيِّد / السير عبد الرحمنَ المهدي، كان شخصيَّة لها مكانتها، فهو ابن قائد الثورة الوطنيَّة التي دحرت المصريين عام 1885م.

تغيَّرت تلك الأحداث بشكلٍ متكامل مع قيام الثورة المصريَّة عام 1952م. وبعد مغادرة الملك فاروق وإعتلاء السُّلطة بواسطة الجنرال نجيب، تغيَّر موقف الحكومة المصريَّة نحو تطلُّعات السُّودانيين. وأعلن نجيب بأنَّ مصر مستعدَّة للاستجابة لتقرير مصير السُّودان فوراً، شريطة أنْ يُخْلي البريطانيون في الخدمة المدنيَّة، والبوليس، وقوَّة دفاع السُّودان مناصبهم للسُّودانيين، لتمكين السُّودان منْ تحقيق تقرير مصيره في جوٍّ منَ الحُرِّيَّة والحياد. وتمَّ اقتراح فترة انتقاليَّة لا تتعدَّى الثلاث سنوات لتحقيق تلك العمليَّة، والتي سوف تكون تحت حكم ذاتي كامل للسُّودانيين بعد إجراء الانتخابات وقيام البرلمان. في خريف عام 1952م دعا الجنرال نجيب، الذي انحدر منْ أمٍّ سودانيَّة وتلقَّى بعضاً منْ تعليمه بالخرطوم، دعا ممثِّلين عن كلِّ الأحزاب السُّودانيَّة لمصر وعقد معهم اتِّفاقاً على ضوء المقترحات أعلاه.

وحقيقة، كان عرض نجيب قبولاً للهدف البريطاني ولكنَّه أسرع به نحو مستقبل قريب ومباشر. لقد شكَّلت عمليَّات قيام الجمعيَّة التشريعيَّة والمجلس التنفيذي والتطبيق الواسع لسودنة الوظائف الحكوميَّة، شكَّلت في مجموعها مقدِّمات نحو ذلك الهدف البريطاني، بالرغم منْ أنَّ التخلُّص السَّريع منَ الموظَّفين البريطانيين لَمْ يكن في حسبانها. وافقت بريطانيا على المقترحات لأنَّ أيَّ تأخير كان سيؤدِّي إلى إثارة عداوة كلِّ قوى شمال السُّودان ضد بريطانيا.

عند قيام الانتخابات برز حزب الوطني الاتِّحادي طبيعيّاً كقائد للانتصار على الحكم الأجنبي، بينما كان على حزب الأمَّة الدفاع عن موقفه حول اتِّهامه بالتعاون مع الاستعمار.

انتصر الحزب الوطني الاتِّحادي ووصل إلى السُّلطة عام 1954م، وتكوَّنت حكومة سودانيَّة صرفة منَ السِّياسيين، لَمْ تكن لأغلبهم أيّ تجارب سابقة. وخلال السَّنوات العشرة السَّابقة للاستقلال تخلى البريطانيون عن عزلتهم وكونوا صداقات مع المتعلِّمين السُّودانيين ممَّنْ كانوا يعملون معهم في مواقع المسئوليَّة، بالرغم منْ أنَّ

تلك العلاقات لَمْ تتعمَّق فيما يتعلَّق بالحياة الاجتماعيَّة – وكان لكلِّ أجنبي طريقته لقضاء وقت راحته مع جاليته، مع الصعوبة البالغة في أنْ تجد النساء البريطانيَّات لغة وصلات مشتركة مع السُّودانيَّات– ممَّا قد يكون مكمِّلاً لعلاقات الزمالة. وللأسف لَمْ يتمْ ذلك في ظلِّ الحكومة الجديدة التي وصلت إلى السُّلطة مؤخَّراً. وكانوا يُمثِّلون لدى البريطانيين مجموعة منْ مثيري الكراهيَّة، مع اتِّهامهم برشوة المصريين لهم. لَمْ يكونوا مرموقين وغالباً ما كانوا عديمي الكفاءة. وزعيمهم، وأوَّل رئيس للوزراء، السَّيِّد إسماعيل الأزهري، والذي أصبح بين ليلة وضحاها بطلاً قوميَّاً بالطبع، تمتَّع فيما بعد بسُلطات واسعة كرجل دولة، بينما كان ينظر إليه في وقت ما بواسطة البريطانيين كمعلم ذي مقدرات عاديَّة متواضعة. وكانت لأعضاء الحكومة الجدد منَ الجانب الآخر نظرتهم حيال البريطانيين كمستعمرين إمبرياليين. لقد فقدنا تماماً الصِّلة مع بعضنا البعض، وقد برهن ذلك، مرَّة أُخرى، كعامل مؤثِّر في الوضع. أدَّت تلك الأحداث بالطبع إلى مشاعر جيَّاشة متعاظمة في كلِّ أنحاء البلاد أسرعت بدعوة التخلُّص منَ الأجانب، بينما أضاف صعود الوطني الاتِّحادي نكهة منَ العداء لتلك العمليَّة.

لَمْ يكن مشروع الجزيرة منَ الناحية الفنيَّة قد أدرج ضمن ذلك الاتِّفاق الدستوري، والذي حُدِّد بموجبه ترحيل الموظَّفين البريطانيين خلال ثلاث سنوات. منْ ناحية نظريَّة فإنَّ خطَّة تطبيق السَّودنة بعد الترقِّي منَ القاعدة إلى القمَّة، كما تَمَّ وضعها في عام 1949م، كان يمكن أنْ تستمرّ. ولكن الضغوط التي مُورست منْ جهتين أدَّت عمليّاً إلى استحالة ذلك. وجَّه مجلس وزراء الحكومة الجديدة، تحت الضغط الشعبي، إدارة مشروع الجزيرة لوضع خطَّة زمنيَّة للإسراع بالسَّودنة، بينما تصاعد عدم قبول البريطانيين لذلك المناخ الذي أحسُّوا فيه بأنَّهم غير مرغوب فيهم، بل أكثر منْ ذلك. وأصبحوا أكثر رغبة في المغادرة وعدم البقاء.

التزمنا في عام 1949م للموظَّفين البريطانيين بدفع تعويضات لهم في حالة إبعادهم بسبب السَّودنة، بالرغم منْ أنَّنا اعتقدنا بأنَّ ذلك أمر بعيد الاحتمال، ولن يتأثَّر به سوى القليل منْ شباب الموظفين البريطانيين. بإجراء بعض التعديلات لبعض البنود أمكن مقابلة الوضع الجديد وبحلول عام 1955م، فضَّل كلُّ الموظَّفين البريطانيين

تقريباً الحصول على تعويضاتهم والمغادرة نهائياً.

تمَّ اتِّخاذ نفس الإجراء في معهد البحوث الزِّراعيَّة. وأضحت جميع المسئوليَّات الآن في أيدي السُّودانيين، وكان أوَّل منَ التحق منهم بإدارة المشروع، كما أتذكَّر، في عام 1950م، وكان العدد الأكبر منهم مِمَّن تمَّ تعيينهم كمُفتِّشي غيط في عام 1949م.

خلال العامين 1954 و1955م، حاولت إدارة مشروع الجزيرة، وخاصَّة السَّيِّد مكي عباس، الذي أصبح مديراً للمشروع، والسَّيِّد عبد الحافظ عبد المنعم الذي أصبح رئيساً لمجلس إدارة المشروع، حاولا إقناع بعض المسئولين البريطانيين بالمشروع بالاستمرار في وظائفهم، خاصَّة أولئك الذين لا يمكن الاستغناء عن مقدراتهم المجرَّبة، ممَّنْ كانوا في مواقع هامَّة ورئيسة والتي لَمْ يتأهَّل لها سودانيُّون خلال فترة كافية لاكتساب خبرات فيها. وفي ذلك الصدد حقَّقا قدراً ضئيلاً مِنَ النجاح.

وبنفس القدر الذي تصاعدت فيه إثارة العواطف حول الاستقلال الوطني وبقدر ما وصلت إليه مِنْ درجات الهوس، التي تصاعدت بمتواليات هندسيَّة، تلاشت تلك الموجة بنفس ذلك القدر ممَّا جعل بعض البريطانيين يرغبون في البقاء بالسُّودان. وتأثَّر ذلك جزئيَّاً بالتغيير العام الذي حدث نتيجة التفاعل الشخصي للرجل منَّا، وخاصَّة حيال زوجته وعائلته، والغياب الكُلِّي للحياة الاجتماعيَّة للجالية البريطانيَّة. ولأوَّل مرَّة أصبح مستقبل العيش والحياة ليس في السُّودان، ولكن مع السُّودانيين، أمراً غريباً.

أدَّت تلك الأوضاع في عام 1955م أنْ يصبح مشروع الجزيرة تحت إدارة مسئولين سودانيين صغار بقدر كبير مِنْ عدم الخبرة. ومنْ يزورون المشروع اليوم (1955م) سوف يلمسون لديهم افتخاراً مماثلاً لما كان لدينا وأورثناه لهم. وسوف يجدون فيهم أيضاً العزيمة، التي تفجَّرت نتيجة الشعور بالمسئوليَّة الحقيقيَّة لجعل المشروع إنجازا ضخماً في زمانهم، كما كان دائماً في زماننا. ولكن تأخُرنا في إشراك المتعلِّمين السُّودانيين، والمزارعين أيضاً، في شئون الإدارة والتوجيه، مِمَّا وضع حملاً وعبئاً ثقيلاً للغاية على المدير الجديد للمشروع، السَّيِّد مكي عباس.

أحد الضحايا المؤقّتين الناتج عن ذلك التأخير - وما كنّا نصبو لتحقيقه- تمثّل في ترسيخ مفهوم التنمية الإقليميَّة الدِّيموقراطيَّة. ولكن لظروف ضاغطة، تشكّلت بقدر كبير في عدم خبرة الموظّفين، والنِّزاعات المستمرَّة مع المزارعين، مع ضرورة كفاءة الأداء وبالتّالي إعمال الأساليب البيروقراطيَّة لحلّ مثل تلك المشاكل، جعل لمثل ذلك السُّلوك أسبقيَّة في التعامل. كان ممكناً تفادي ذلك، إذا ما طبقنا السَّودنة في وقت مبكر، وإذا ما تمكنّا حينها منْ اختيار وتدريب الرجال القادرين لاحتلال وظائف متقدِّمة ورئيسة - والاستفادة منهم لتدريب آخرين- أيّ بمعنى آخر العمل بما أشارت له لاحقاً لجنة الجزيرة التابعة للجمعيَّة التشريعيَّة. خلافاً لما ظلّلنا نعمل بموجبه منْ توجّه بريطاني بالترقّي منَ القاعدة، تمثّلت خطورة عدم العمل بموجب ذلك، في أنَّه وبالرغم ممَّا ظهر على السطح بأنَّ العمل الروتيني في المشروع يسير بنجاح، بالإضافة إلى تحقيق امتداد المناقل الضخم، إلَّا أنَّه وتحت السطح، وكما عبّرت عن ذلك مخاوف السُّودانيين أنفسهم، بأنَّ الكفاءة قد تتدهور. وإذا ما سبق وتمَّ اتِّباع سياسة التدريب لمواقع تنفيذيَّة عليا مبكّراً، لكان الأمل في المستقبل أكثر تفاؤلاً. رحيل المسئولين الأجانب في مجالات البحث العلمي، والمراقبة الماليَّة والمحاسبيَّة وضبط الأسعار، وفي المجال الهندسي سوف يحدث أكبر المخاطر. ولاكتساب الكفاءة في تلك المجالات لَمْ يكن هناك الوقت الكافي، ولَمْ تكن هنا فرصاً لذلك.

ربّما يشعر العديد منَ القراء بأنَّه لَمْ تكن هناك حاجة لنا للبقاء بعد المدَّة الطويلة التي قضيناها بعد أنْ نال السُّودان استقلاله، وكان يمكن للسُّودان توظيف خبراء أجانب منْ بلدان أُخرى حسب حاجته منَ الأقطار غير الاستعماريَّة ومن مصادر عالميَّة أُخرى. هناك بعض الحقيقة في ذلك. لا شكَّ بأنَّ العديد منَ السُّودانيين سوف يفضلون خبيراً مستقلاً تحت أمرتهم عن خبير ارتبط بسُلطات النظام السَّابق. وهنا لَمْ تعد الأوضاع كما كان متوقَّعاً لها. صاحبت تعيين الخبراء الأجانب المستقلين منْ غير البريطانيين بواسطة الحكومة السُّودانيَّة خيبة الأمل فيهم في العديد منَ الحالات، وذلك لسبب رئيس تمثّل في العقود قصيرة الأجل والتي لا يتمُّ القبول بها إلَّا منْ خبراء متواضعي الخبرة، خفيفي الوزن، لأنَّ مثل تلك العقود لا توفِّر الوقت

الكافي لمعرفة وإدراك خلفيَّات البلاد واللغة ورغبات وسلوكيَّات المواطنين الحقيقيَّة. والحقيقة هي، مهما كانت الأخطاء، فإنَّ الوضع القديم قد أعطى الفرصة لذلك، وإذا ما كان الموظَّفون البريطانيون ممَّنْ لديهم خلفيَّات عن المشروع والبلاد، والذين إذا ما أمكن لهم البقاء كخبراء بعد الاستقلال مع خلق علاقات وديَّة متبادلة، لكان ذلك أعظم فائدة. القليل مِنَ الخبراء البريطانيين بقوا بالسُّودان، في الشئون الماليَّة والري، والسِّكك الحديديَّة وفي الجزيرة (غالباً في الوظائف المطلوبة لمراقبة السُّودانيين عند اتِّخاذهم القرارات وحكمة اتِّخاذها، بدلاً عن اتِّخاذ القرارات إنابة عنهم كما كان يحدث سابقاً. كان مثل أولئك الخبراء أكثر قيمة ونفعاً للبلاد عن الآخرين في مثل تلك الظروف الحرجة، واعتقد بأنَّ العديد مِنَ السُّودانيين هم أوَّل مِنْ يتَّفق معي على ذلك.

ربّما يشعر قراء آخرون خلافاً لما ورد، بأنَّه كان علينا أنْ نواصل البقاء في السُّلطة في السُّودان إلى أنْ يكتسب السُّودانيون مزيداً مِنَ الخبرات؛ ولكن عندما طالب السُّودانيون بالاستقلال كان علينا اتِّخاذ الخيار، إمَّا بفرض وجودنا بالقوَّة ضد إجماع قومي لمقاومتنا، وهو طريق يؤدِّي إلى القضاء على التعاون المطلوب الذي يكفل الفائدة الزائدة المطلوبة لاكتساب الخبرات، أو الوصول إلى الحقيقة القائلة بأنَّ أهم الأشياء مستقبلاً هو الحفاظ على العلاقات الطيِّبة والمغادرة. أيّ مِنَ الخيارين كان لا بُدَّ وأنْ يكون مساومة مُثلى.

في ذلك الوقت، عندما كان المزيد مِنَ الضرر قد يحدث نتيجة البقاء دون الرحيل، فإنَّ كلَّ ما حقَّقناه بإعطاء السُّودانيين مِنَ الخبرات ما يديرون به الأشياء بأنفسهم كان يُمثِّل ضرباً مِنْ فأل حَسن لمستقبلهم. وكلُّ ما تمَّ جعل الضغط مِنْ أجل الاستقلال أكثر مرونة، بإقناع السُّودانيين بأنَّ الوقت لازم للتدريب واكتساب الخبرات، وكان ذا قيمة حيويَّة. وبالنظر إلى الماضي، حينها، كانت تجربتنا تملي علينا إنه في حال وجوب اتِّخاذ القرارات الخطيرة، مِنَ الأفضل الإقدام على ذلك والبدء فوراً بتقاسم المسئوليَّة مع التأكيد بأنَّ لا شيء سوف يبطل الاعتقاد في مصداقيتنا ونوايانا.

وخلاصة أُخرى يمكن أنْ تكون سالبة مِنْ تجربتنا. لقد مرَّ وقت، وكان مبكراً أكثر

ممَّا كنَّا نتخيَّل، عندما كان ممكناً أنْ نكون أكثر حكمة في النظر للعلاقات المستقبليَّة لنحافظ على الصِّلات، ونعطيها أسبقيَّة قصوى. لَمْ يكن همُّنا أنْ نكون متمسِّكين بالسُّلطة والمكانة العالية، كما كان يعتقد العديد منَ السُّودانيين، ولكنا ظلَّلنا متعلِّقين بالسُّلوكيات الأبويَّة. كان علينا وضع أعداد أكبر منَ السُّودانيين على الصهوة في وقت مبكِّر، مع التقليل منْ مخاوفنا حول العلاقات القديمة المتوقَّع زوالها. وعلى المواطن السُّوداني بعدها تحمُّل مسئوليَّة قراراته وأخطائه.

وهو الطريق الوحيد للتعلُّم. ونقطة التواصل الحيويَّة الأولى لصلات المستقبل كان في اللغة الإنجليزيَّة وكلٌّ ما تعنيه للوصول إلى الأفكار عامَّة. كان علينا توجيه أنظارنا باكراً إلى التعليم، والتدريب المهني والتِّجاري، لأنَّ تلك المحاولات تمثِّل مصالحَ يحتاج لها كلٌّ منَّا بالمشاركة والتوسُّع فيها بعد الاستقلال.

وكنَّا أيضاً بطيئين جدَّاً في التفكير المستقبلي وخلق مناخ يمكن منْ خلاله أنْ يتعاون البريطانيون والسُّودانيون على قدم المساواة. وكان علينا أعطاء أسبقيَّة إلى الحاجة في بناء علاقة وديَّة متناسقة متبادلة. حسب إرثنا الإمبريالي، المرتبط بتدريب القيادات في مدارسنا، التي ارتبط التدريب فيها تقليديَّاً بالخدمة منْ أجل ترقية إنسان البلدان المتخلِّفة. لا يمكن لأيِّ ناقد محايد أنْ ينكر بأنَّ الكثير جدَّاً قد تمَّ إنجازه في السُّودان لتحقيق ذلك. ولكنَّه نظام يدرِّب طبقة منَ المُفتِّشين لمواقع السُّلطة، وليس على أمور الحياة اليوميَّة بين أناس متساوين. وكان لذلك أثره على شكوك السُّودانيين الدائمة فيما إذا كان هدفنا حقيقة تحقيق استقلالهم.

لَمْ تكن تلك أخطاء قاتلة. كان فراقنا مُرضياً، بالرغم منَ الانفعالات الوطنيَّة، التي جعلت منْ فترة تحوُّل السُّلطة مدعاة للتنازع والاتِّهامات. ولكن النتيجة كانت، بإنه وبمجرد ذهاب سُلطتنا، لَمْ تكن لدينا علاقة أخرى لملء الفراغ. وقد كانت تلك نقيصة سالبة في نهاية قصَّة التنمية المليئة بالقيم والفائدة. وكان طبيعيَّاً أنْ يسعى السُّودانيون إلى تدعيم أوثق في صلاتهم مع العالم العربي، كما نفعل نحن في بريطانيا بسعينا نحو منْ يبدون الأقرب إلينا. ومع ذلك، نادراً ما تكون الصِّلات والصداقة بين التحالفات الإقليميَّة أكثر أهمِّيَّة للعالم. هل يمكن للعلاقة بين بريطانيا والشعب

السُّوداني أنْ تكون وطيدة مرَّة أُخرى؟ ولجعلها ممكنة علينا أنْ نتذكَّر معاً أخيراً أحد أمثال الجزيرة والذي تعلَّمناه منها:

تعليم الكبار كالكتابة على الماء.

وتعليم الشباب كالنحت على الحجر.

أحد أخطاء سياستنا في الشَّرق الأوسط تمثَّل في عدم إدراكنا بأنَّ أقوى الصِّلات للمستقبل لا بُدَّ وأنْ تقوم على العلاقات المتبادلة بين الشباب.

الفصل الخامس والعشرون

الأهمِّيَّة الأوسع لقصَّة الجزيرة

ربّما يشعر القارئ بأنَّ أيّ تعليق إضافي يعني البحث عن عمل إضافي كإغلاق باب الإصطبل بعد إحكام قيد الحصان. ولكن لتشريح الجثَّة أهمِّيَّة عمليَّة. ولإنهاء الكتاب أرى بأنَّ هناك علاقة تربط قصَّة مشروع الجزيرة بالمجال الأوسع المتعلِّق بعلاقات العالم الغربي مع القارة الإفريقيَّة. ربّما يساعد ذلك في الوقوف على العناصر التي ربّما تكون عاملاً يؤدِّي في نهاية المطاف إلى تسميم العلاقات بعد انتهاء فترة الحكم الاستعماري، مع كشف العناصر التي يجب ترسيخها مِنْ أجل بناء علاقات أفضل.

الاستعمار ليس مجرد علاقة بين القوى الأوروبيَّة ومستعمراتها، ولكنَّه بالمثل وغالباً ما يكون علاقة بين العناصر الأكثر بدائيَّة والأكثر تقدُّماً داخل القطر نفسه. وحقيقة في السُّودانْ آنذاك كان للعرب في شمال السُّودان نفس العلاقة حيال العناصر الزنجيَّة في جنوب السُّودان، كما كانت للبريطانيين ذات العلاقة تجاه الشَّماليين. ولكن الاستعمار بالنسبة للعديد يعني العلاقة بين العالم الغربي والدُّول الخاضعة له والتي تحيا في ظلِّ مستويات معيشيَّة وماديَّة متدنِّيَّة. وذلك لا ينطبق فقط على العلاقة بين الدَّولة الإمبرياليَّة وبلد متخلِّف آخر تحكمه، وإنَّما ينطبق المفهوم أيضاً على العلاقة بين الأقليَّة الأوروبيَّة المقيمة في البلد المستعْمَر وأغلبيَّة مواطني ذلك البلد. والبلدان الإفريقيَّة تعجُّ بمثل تلك العلاقات. ولذلك السبب فإنَّ قصَّة تاريخ مشروع الجزيرة منَ الناحيتين الاقتصاديَّة والعلاقات الإنسانيَّة يمكن، كما أعتقد، أنْ تكون ذات أهمِّيَّة أوسع مِنْ مجرد سرد أقاصيص الماضي. ولأنَّ القصَّة تُشكِّل أهمِّيَّة خاصَّة ومعبِّرة عن سعينا الاقتصادي والاجتماعي والسِّياسي المرتبط والمعبِّر عن عصرنا، مِمَّا يثير أخيراً السؤال الحيوي:

((ما هي أهداف العالم الغربي؟))

كان هناك دائماً طابعان لتاريخ بريطانيا الإمبريالي، وهو ما ينطبق على بلدان عديدة دون شكٍّ. كان هناك طابع الوصاية، وهو ما حوته مقدِّمة الكتاب عن الهند، والتي تشابه لحدٍّ كبير ما حدث في قصَّة الجزيرة، والوصاية تهدف في نهاية المطاف إلى تقرير المصير. وهناك الطابع الآخر وهو السَّيطرة الاستعماريَّة.

غالباً ما كان أصحاب المصالح الاقتصاديَّة مِنَ الأوروبيين وجاليات المجموعات الأوروبيَّة المستوطنة في المستعمرات تنتقد طابع الوصاية الاستعماري، وتنادي بضرورة وأهمِّيَّة إعمال طابع السَّيطرة الاستعماريَّة للإمبراطوريَّة البريطانيَّة لتساعدهم في الحصول على المواد الخام، مع حماية مصالحهم التِّجاريَّة، وتشجيع ودعم هجرة المستوطنين وحمايتهم. وغالباً ما كان أصحاب المصالح التِّجاريَّة يحظون بدعم خبراء الاقتصاد، ليبرهنوا إحصائياً بأنَّ النهوض بمستوى المعيشة لمجموع السُكَّان يمكن تحقيقه بوتيرة أسرع إذا ما تمَّ تشجيع الهجرة والاستيطان، مع تشجيع الاستثمار الخاص الأجنبي، تحت ظلِّ حكومة ((مُتحضِّرة)). ولكن ذلك الأسلوب كان يُقابل برفض ومعارضة السُكَّان المحلِّيين، عندما ترتفع أصوات المتعلِّمين مِنْ بينهم. أمَّا الافتراض بأنَّ السُكَّان المحلِّيين يُمثِّلون مجرد عناصر خامدة خاملة قد أصبح مجرد سراب وأوهام.

تمَّ تخطيط مشروع الجزيرة تحت مفهوم وروح طابع الوصاية، التي قامت على الاعتقاد بأنَّ استقرار وقوَّة واستدامة الاستثمار الاقتصادي يعتمد في نهاية المطاف على اقتناع ورضا المواطنين، ولا يمكن أنْ يتمَّ ذلك بمجرد فرضه على بلد ما كالطريق الأسرع للارتقاء بمستوى المعيشة بغضِّ النظر عن التداعيات السِّياسيَّة لذلك. لقد كان الحاكم العام للسُّودان الجنرال وينجت (Wingate) مدركاً تماماً لهذين الطابعين للاستعمار عندما أورد في تقريره لعام 1906م، أنَّه ليس مِنَ المبالغة التأكيد بأنَّ كلَّ مستقبل السُّودان يتوقَّف على ما سوف يحظى به موضوع التنمية بواسطة الاستثمار الخاصّ الأجنبي مِنْ معاملة. وكانت قصَّة مشروع الجزيرة مثالاً لذلك ببناء اقتصاد قومي متنامي وديناميكي، مع افتراض الوصاية بمشاركة

المواطنين منْ أجل مستقبلهم ممَّا يشكِّل أهمِّيَّة قصوى غضّ النظر عن بطء تحقيق مستويات أعلى للمعيشة.

منَ الصعب جدَّاً في البلدان النامية عدم الأخذ بالتخطيط المبرمج للقضاء على الفقر. والمشكلة تكمن ليس فقط في الانعتاق منْ مجرد عيش الكفاف، ولكن في السعي منْ أجل أنْ لا تقع الفوائد والمنافع في أيدي مجموعة قليلة منَ النَّاس، بأحداث هوة عظيمة بين الأثرياء والفقراء. ولكن وبمجرد الشروع في التخطيط، تبرز مشكلة درء ومنع الأساليب الدكتاتوريَّة المتسلِّطة، ولذلك تبرز أهمِّيَّة الدِّيموقراطيَّة، لإشعار المواطنين بالمشاركة في كلِّ عمليَّة التنمية. واليوم في الجزيرة، فإنَّ تحقيق قيم التحضُّر كان يعني ضمان الالتزام بالحُرِّيَّة المنضبطة. ممَّا أدَّى طبيعيَّاً إلى الرغبة في أنْ يتمَّ التعامل بحُرِّيَّة ومساواة.

التَّاريخ الأمريكي يكشف عن نظام له سمات شبيهة بقدر ما مع هذين الطابعين، نظام الوصاية والذي يكون مهيمناً في فترة ما، وفي فترة أُخرى يلجأ للسيطرة.

نظام الوصاية في كلٍّ منْ بريطانيا والولايات المتَّحدة، بعد الحرب العالميَّة الأولى، لعب دوراً تحت السطح في قيام عصبة الأمم المتَّحدة ومرَّة أُخرى في قيام الأمم المتَّحدة فيما بعد. تلك المبادرة أثارت ردَّة فعل عظيمة لدى الدُّول التي كانت تابعة لبعض أمبرطوريَّات دون أُخرى.

الصِّلة بين الوصاية، وتقرير المصير والأمم المتَّحدة لَمْ تكن مجرد ضربة حظٍّ عشوائيَّة. ممَّا دعا إلى الاعتقاد بأنَّ انتفاء مفهوم السَّيطرة السَّابق، مع دعم المناداة بتقرير المصير، يقلِّل منَ التهديد بالحروب. وبذلك لن تكون للدول الاستعماريَّة حاجة للاحتفاظ والسَّيطرة على دول أُخرى لحماية نفسها، إذا ما كانت الأمم المتَّحدة ضامنة لذلك وقادرة كوسيط لحلِّ النِّزاعات.

وبالرغم منْ ذلك ظلَّ الطابعان الإمبرياليان للوصاية والسَّيطرة يواصلان العمل جنباً إلى جنب. لَمْ تبرهن الأمم المتَّحدة حَتَّى الآن بأنَّها الوسيط المقبول لحلِّ كلّ النِّزاعات في عالم يمكن أنْ يفجِّر حرباً أُخرى. إنَّ مفهوم تقرير المصير للبلدان

التابعة، يعني بأنَّ لمثل تلك البلدان حُرِّيَّة الانضمام لأحلاف معيَّنة أو عدم الانضمام لها حسب اختيارها. واختيار التحالف قد يتوقَّف على مدى نوع ومزاج العلاقة السائدة قبل تحوُّل السُّلطة. قد يكون الاختيار رغبة مجموعة صغيرة، أو فرد، أو رغبة حكماء على قدر مِنَ المسئوليَّة. يمكن أنْ يكون الخيار نتيجة مظالم سابقة، أو لسيطرة تفرض الدونيَّة، أو لمبادئ مشتركة، أو لتضامن عنصري، أو لظروف مشابهة. واختيار الحلفاء قد يكون نتيجة للتصرُّفات التي اتُّخذت والصِّلات التي تمَّت بعد تحوُّل السُّلطة. وقد تضفي بعض التحالفات تأثيراً عظيماً على العالم، بالرغم مِنْ أنَّها قد تُقرَر نتيجة تعامل أو سلوك مجموعة قليلة مِنَ النَّاس. وحقيقة فإنَّ خيار التحالف قد لا يكون أمراً محليّاً، بل قد يصبح شأناً عالَميَّاً.

تلك الاعتبارات تثير الشكوك في العديد مِنْ أنحاء العالم حول حكمة تقرير المصير في كلِّ الحالات وعن السلامة والأمن عند التخلِّي عن السَّيطرة. مثل تلك الاعتبارات تشجِّع نظرة الشكّ. بينما ترى بعض الدُّول إدانة السَّيطرة الاستعماريَّة، تستغل بلدان أُخرى الفرصة لتوسيع إمبراطورياتها. وتلك الاعتبارات تزيد مِنَ القلق حول موضوع الدفاع، مِمَّا يؤدِّي بالتَّالي إلى صحوة وبعث نزعات الزعامة والسَّيطرة. تجد مثل تلك النزعات دعماً نتيجة المخاوف على المصالح والتي ربّما تتأثَّر سلباً بتقرير المصير- والسَّيطرة على المواد الخام الهامَّة أو المصالح الاقتصاديَّة، أو المساس بامتيازات الأقليَّات الأوروبيَّة. مثل هذه السُّلوكيات والتوجُّهات المركَّبة تشجِّع الاعتقاد بأنَّ للاستعمار مزاياه، مع الحاجة للوقت الكافي المناسب للتحضير لتقرير المصير، وغالباً ما يتمُّ استغلال عامل الوقت، للتأجيل والالتفاف كذريعة حول تنفيذ تقرير المصير نفسه. مثل ذلك التوجُّه المتخلِّف الرجعي يثير ردود الأفعال ويسرّع بالمناداة بالاستقلال وسط المواطنين في البلدان التابعة في كلِّ أرجاء العالم - بغضِّ النظر عن حاجتهم للوقت أو الكفاءات الفنيَّة.

ونتيجة لتلك الثنائيَّة في طابع ونمط التعامل، فإنَّنا نواجه العالم بمواقف وأهداف مرتبكة، في الوقت الذي أصبحت فيه أحاديَّة الهدف أكثر أهمِّيَّة. وخلافاً للاعتقاد المبسط للإداريين الأوائل في السُّودان بأنَّهم يفعلون خيراً بنشرهم، حسب رؤيتهم، للحضارة. وخلافاً عن الشيوعيين فإنَّ سياسات العالم الغربي لا تكشف حَتَّى الآن

وبوضوح ما تقف مِنْ أجله حقيقة.

يجيب العديد بأنَّها «الحُرِّيَّة». في الأشهر القليلة الماضية قدَّم رئيس وزرائنا والسفير البريطاني في الولايات المتَّحدة شرحاً لمعني «الحُرِّيَّة»، في مقارنة مع الشيوعيَّة، بأنَّ المسلك والموقف البريطاني أدَّى لمنح بعض الدُّول المستعمرة حقّ تقرير المصير، وكأنَّما كان ذلك هو الهدف المقدَّم والأساسي. ورئيس الولايات المتَّحدة في اجتماع لرؤساء حكومات دول حلف الناتو الخمسة عشرة في باريس في ديسمبر 1957م، عبَّر عن مشاعر شبيهة عندما قال:

«هذا زمن عظيم. نصلي مِنْ أجل العظمة في تضحياتنا حَتَّى نتمكن مِنَ الترفُّع والتخلِّي عن الأهداف والمصالح الأقلِّ أهمِّيَّة لكي نبذل أنفسنا كليَّة مِنْ أجل سعادتنا جميعاً. لقد حشدنا عزيمتنا لنشر مزايا الحُرِّيَّة. وخلال الخمسة عشر عاماً الماضية، فإنَّ بعض دول حلفنا قد منحت وبحُرِّيَّة الاستقلال السِّياسي لعشرين قطراً يقطنها 800 مليون نسمة».

وواصل رئيس الولايات المتَّحدة ليقول:

«يجب على أعضاء حلفنا أنْ يشعروا بالمسئوليَّة المتعاظمة لمساعدة الشعوب الحُرَّة الأُخرى، حَتَّى نتمكَّن مِنْ تحقيق الخلاص ممَّا كانت تعاني منه الشعوب طوال حياتها مِنْ آثار الفقر المباشر. لقد كنَّا، كما أتذكَّر، ضمن مَنْ منحوا الحُرِّيَّة السِّياسيَّة لمئات الملايين مِنَ البشر. ولكن ذلك العطاء قد يكون هديَّة فارغة، وحقيقة قد ترتدُّ ضدّنا، إذا لَمْ نجد الوسائل لمساعدة الدُّول الأقلِّ نموّاً لتحقيق المزيد مِنَ الحياة الكريمة».

وإذا ما كان ذلك هو الهدف لسياسة الدُّول الغربيَّة كما ورد في ذلك المجال، فإنَّ أهداف مشروع الجزيرة، ظلَّت، كما أعتقد، تتناسب بشكلٍ خاص كأحد هذه الوسائل لتنفيذ تلك السِّياسَة- خاصَّة إذا ما تمَّ الاعتناء لتصحيح بعض الأخطاء التي وقعنا فيها. ويمكن أنْ تكون نمطاً هادياً لنا نحن وحاجة للدَّولة الوليدة. يساعد الاستثمار في شراكته مع الوطنيين، لإعطائهم في النهاية ملكيَّة أصولهم الاقتصاديَّة

الأساسيَّة، مع اعتبار المساواة الاجتماعيَّة في التوزيع العادل لمنافع التنمية، وتوفير الخبرات ذات الكفاءة الإداريَّة والفنيَّة على أسس التعامل التِّجاري، مع التدريب المبكِّر والموجَّه أساساً نحو المواطنين المحلِّيين لملء الوظائف ذات المسئوليَّة بطريقة أسرع وأكثر ممَّا فعلنا، مع خلق صلات وصداقات إنسانيَّة متبادلة بعيداً عن العزلة والسَّيطرة التي كنَّا ندير بها الأمور، ممَّا يعني التواصل مع الموظفين بالقدر الذي يحبذونه لتُقدَّم لهم التقاليد السِّياسيَّة والقانونيَّة والإداريَّة، التي ساعدتنا في دفاعنا عن حرِّيَّاتنا، مع اتِّباع تلك المعاملات ليس فقط في مجالات السِّياسَة والإدارة الحكوميَّة، لتتعدَّاها بنفس القدر إلى المعاملات التِّجاريَّة.

ومثل تلك السِّياسَة يمكن أنْ تكون واقعيَّة ومقبولة في الاستعداد لتحويل السُّلطة في تلك البلدان التي ما زالت تحت السَّيطرة الاستعماريَّة. وتجربة السُّودان تشير إلى أنَّ ذلك ممكن، إذا ما ساعدت المنظَّمات والهيئات الدَّوليَّة في الإعداد لذلك، وواصلت عمليَّة التحوُّل، التي بموجبها يمكن لشباب تلك البلدان أنْ يجدوا التعليم والتدريب مِنْ أجل خدمات خلَّاقة إذا ما توفَّرت القيادة المشجِّعة على ذلك.

هل بإمكان دول العالم الغربي توفير مثل تلك القيادة واضعة أمام كلِّ مستعمرة، ما تزال تحت سيطرة دول أوروبيَّة، الأمل القاطع نحو تقرير المصير، بعد فترة مِنَ السَّيطرة والمساعدة بوضع إمكانيّاتها ومواردها نحو ذلك الهدف؟ هل بإمكانهم متابعة ذلك بالعمل حول طاولة مستديرة وفي مساواة مع البلدان المستقلَّة حديثاً في المجال العالمي، لمناقشة تفاصيل عمليَّات التنمية، وشروط الاستثمار لجذب استثمارات الشركات الخاصَّة، وتوفير الأموال للاستثمار، ومدّ خدمات البنك الدَّولي بنسبة أرباح محدَّدة لقروضه، مع تبادل الفنيين والتدريب، وتوفير الضمانات ضدّ المخاوف الحقيقيَّة للأقليَّات الأوروبيَّة؟

مثل تلك القيادة سوف تكون النتيجة المنطقيَّة لطابع علاقة الوصاية والمشاركة في تاريخ بريطانيا الإمبريالي. الكثير جدَّاً مِنَ المبادرات الغربيَّة منذ نهاية الحرب يشير إلى اتِّباع مثل تلك السِّياسات. تواصلت المساعدات بشكلٍ أو بآخر مِنَ الدُّول الأوروبيَّة لمستعمراتها، ومِنَ الولايات المتَّحدة ومن دول غير استعماريَّة بشكلٍ ثنائي، ومِنَ الأمم

المتَّحدة، ومن منظَّمات اقتصاديَّة إقليميَّة مثل مشروع كولومبو، أو السُّوق الأوروبيَّة المشتركة. الفكرة في المساعدة مازالت قائمة ولكن كثرة المنظَّمات تدعو إلى الربكة، والوكالة الواحدة المنعزلة اليوم غالباً ما يكون عطاؤها غير كاف. والأمر الأكثر أهمِّيَّة، أنَّ لا تكون المساعدات مرتبطة بشكلٍ محدَّد بافتراض تقرير المَصير. في بعض الأحيان ترتبط مثل تلك المساعدات بشروط سياسيَّة، وفي بعضها ما يشير إلى استمرار علاقة السَّيطرة السَّابقة سرّاً.

هذه المسالب تؤكِّد الانطباع بأنَّ العالم الغربي لَمْ يقرِّر بعد ما يهدف إليه. ويتَّضح ذلك بشكلٍ خاص في القارة الإفريقيَّة لأنَّها، أكثر مِنْ أيّ مكان آخر في العالم، مازالت ترزح تحت القوى الأوروبيَّة لما لها مِنْ باع طويل في السَّيطرة والمسئوليَّة. وخلافاً للجزائر وجنوب إفريقيا، تشير التقارير بأنَّ تقرير المصير للمواطنين لَمْ يعد مدرجاً ضمن البرامج الأوروبيَّة آنذاك (الخمسينيات مِنَ القرن الماضي- المترجم)، هناك حالات في كلِّ أنحاء إفريقيا، حيث السِّياسات الأوروبيَّة غير متجانسة أو منسجمة. مِنْ ناحية، فإنَّ دول كالسُّودان، وغانا ونيجيريا تمثِّل المراحل النهائيَّة لطابع الوصاية في السِّياسَة البريطانيَّة. ومن جانب آخر فإنَّ بلداناً مثل كينيا وتنجانيقا، واتِّحاد إفريقيا الوسطي لا تحظى بذلك الوضع لتحقيق ذلك الهدف. وهناك مقترحات لمساومات بشأنها. تمَّ وضع نقاط مبهمة وغير محدَّدة مثل التباين- العِرقي، والمشاركة كبديل للحُرِّيَّة، وتقرير المَصير والدِّيموقراطيَّة. تمَّت تلك التعديلات بسبب تخوُّف الجاليات الأوروبيَّة المستوطنة هناك والتي تهيمِنَ الآن على السُّلطة. تلك الترتيبات أثارت رفض ومخاوف السُكَّان الأصليين حول استمرار سُلطة البيض والخضوع الدائم للأقليَّة البيضاء الأجنبيَّة، ورفضهم أيضاً بسبب سلبهم وحرمانهم الحُرِّيَّة الوطنيَّة. ولأسباب سياسة تُشجِّع مواصلة الهجرة وتوسيع الاستيطان، مع التنمية الاقتصاديَّة وهيمنة رأسمال القطاع الخاص الأوروبي، مع عدم توفُّر الفرص للمواطنين لقبول أو رفض تلك السِّياسيات، التي لا علاقة لها ولا تنسجم مع مفاهيم الوصاية والمشاركة أو أهداف التقدُّم نحو الاستقلال.

ونفس عدم وضوح ذلك الهدف ينطبق على مناطق ما وراء البحار التابعة لبلدان السُّوق الأوروبيَّة المشتركة. اقتصاديَّاً حدث تقدُّم عما كان عليه الحال عندما تولَّت

كلُّ دولة استعماريَّة لوحدها موضوع التنمية في البلدان التابعة لها منْ مواردها الشحيحة أحياناً. أمَّا الآن، على الأقلِّ، تناقش تلك القوى الاستعماريَّة إمكانيَّة تجميع مواردها معاً منْ أجل التنمية. ولكن باتِّخاذ هذه الخطوة الجزئيَّة، هناك خطورة خلق مجموعة مغلقة قابضة تؤثِّر سلباً على بعض الدُّول الإفريقيَّة. إضافة إلى ذلك، صدرت المبادرة منْ أوروبا وبذلك تواجه مخاطر جمَّة في أنْ يفسِّرها المواطنون الأصليُّون على أنَّها إعادة السَّيطرة الاستعماريَّة، اقتصاديَّاً وسياسيَّاً، كما هو الحال في السِّياسات المبهمة غير المحدَّدة لبريطانيا حيال المستعمرات البريطانيَّة في شرق ووسط إفريقيا. أمَّا المستعمرات البرتغالية الواسعة فقد ظلَّت بمنأى عن مفهوم تقرير المصير كليَّاً.

السِّياسات المتأرجحة بين أهداف الخيارين الوصاية والسَّيطرة يمكن أنْ تعصف بكليهما. اليد اليمنى يمكن أنْ تحبط ما تحاول اليسرى القيام به، والعكس صحيح – أنْ تعلِّم أحداً دون أنْ تشاركه وتساعده فأنَّك بالتأكيد تعزله. أنْ تدعو وتنادي وتشجِّع ممارسة الدِّيموقراطيَّة كهدف في البلدان التي لا يسكنها مستوطنون أوروبيون، وفي ذات الوقت ترفض الهدف نفسه في البلدان التي تسكنها أقليَّات أوروبيَّة مستوطنة، يُعدّ ازدواجيَّة معايير تدعو إلى الشكِّ والريبة وليس التعاون.

إذا ما اعطينا الأسبقيَّة للحفاظ على سيطرتنا وهيمنتنا، فإنَّ مثل تلك السِّياسَة إذا ما حدث ومارسناها في السُّودان لكانت خطيرة العواقب، لأنَّ التعليم، حسب توجُّهنا ومُثلنا يعني التعاطف مع المفهوم العام للحُرِّيَّة. ولكن إذا ما كنَّا نهدف إلى نشر تلك المُثُل، فإنَّه لا يمكننا، دون التضحية بعلاقاتنا مع المواطنين، أنْ نطبِّق سياسة لا تنسجم وتتواءم معهم.

منذ القرن الثامن عشر وضع مونتسيكو(Montesquieu) الخيار المثالي، وكان بذلك المبادر والسبَّاق في المناداة بتلك المثل، في الكلمات التَّالية.

((إذا ما عرفتُ شيئاً مفيداً بالنسبة لي شخصيَّاً، ولكنَّه ضار بعائلتي فإنِّي أستبعده عن تفكيري. وإذا ما علمت بشيء مفيدٍ لأسرتي ولكنَّه ضار ببلادي، فإنَّني يجب أنْ أحاول نسيانه، ولكن إذا ما علمت بشيء مفيد لبلادي ولكنَّه ضار بأوروبا والجنس البشري، يجب عليَّ أنْ أعتبر ذلك جريمة)).

الواضح أنَّ العديد منَ البلدان في كلِّ أنحاء العالم مهمومة بالخيار الصعب بين الأهداف الوطنيَّة والعالميَّة. الكلُّ يمجِّد ويناصر المشاعر الوطنيَّة والبلد الذي يظل قابعاً تحت الحكم الاستعماري، يجب أنْ يمرَّ بمرحلة الوطنيَّة حَتَّى يشعر بأنَّه مساوٍ للآخرين على المستوى العالمي.

يتحدَّد موقفنا في المجالات التي مازلنا مسئولين فيها حسب مسلك تلك البلدان المستقلَّة عند الانضمام إلينا، كثوَّار غاضبين، أو كأصدقاء متعاونين. إنَّ برود العلاقات لدى العديد منَ البلدان المستقلَّة حديثاً تجاه الدُّول الغربيَّة ليس نتاجاً لتطبيق قواعد وأُسس الدِّيموقراطيَّة التي نؤمن بها وندافع عنها لأنفسنا ولكن بسبب حجبها عن الآخرين.

رؤساء دول حلف شمال الأطلسي الخمسة عشرة أصدروا المذكِّرة التَّالية في اجتماعهم بباريس في ديسمبر 1957م.

((إننا نعبِّر عن اهتِّمامنا في الحفاظ على السلام وتطوير ظروف الاستقرار وترقية الحياة الاقتصاديَّة والسِّياسيَّة الكريمة في أرجاء القارة الإفريقيَّة ذات الأهمِّيَّة الحيويَّة. ونتمنى منَ الدُّول الإفريقيَّة ومواطنيها، والذين بمقدورهم القيام بذلك أنْ يتعاونوا داخل العالم الحرِّ في الجهود للارتقاء بتلك الأهداف. ونؤكِّد على استعداد أقطارنا للتعاون منْ جانبنا مع بلدان وشعوب إفريقيا منْ أجل تطوير تلك الأهداف)).

هل تلك مجرد مجاملات، أم أنَّها مقدِّمة لسياسات حقيقيَّة يمكن للقوى الواسعة المتمثِّلة في أوروبا ومجموعة الكمنولث والولايات المتَّحدة، أنْ توحِّد جهودها ومواردها منْ أجل بناء وإقامة حُرِّيَّة اقتصاديَّة وسياسيَّة حقيقيَّة لأولئك البشر الذين مازلنا نشعر بمسئوليتنا حيالهم؟

هل يمكن للمستوطن الأوروبي التخلُّص منَ الخوف ليعلب دوره، قانعاً بموقفه كأقليَّة فاعلة؟ هل يمكن للإداري منَّا أنْ يترجَّل عن وظيفته ذات السُّلطة التنفيذيَّة الأبويَّة ليعلب دوره كمستشار متواضع؟ وهل سيساعد رأسمالنا في بناء شركاتهم، وليس فقط شركاتنا الخاصَّة في بلدانهم؟ وأيضاً وبما أنَّ العالم الغربي قد عاش بينهم،

هل يمكنه أنْ يتعامل معهم على قدم المساواة في المجال العالمي؟ تلك هي الأسئلة التي تثيرها إفريقيا. أنَّهم يتحدَّون العالم الغربي ببعض المهام القليلة والصعبة جدّاً، لكنَّها حيويَّة ومشرِّفة جدّاً.

الملاحق

الملحق (1) (أ)

استمارة عقد إيجار– للحوَّاشة

(1) اسم القسم.

(2) اسم مالك الأرض

(3) اسم المزارع

(4) وضع المزارع (مالك، معيّن، مستأجر.. إلخ)

(5) رقم السجلّ

(6) تاريخ الاتِّفاق

(7) الموسم.

لقد تمَّ الاتِّفاق بين الشركة الزِّراعيَّة السُّودانيَّة ليمتد (والتي يشار لها هنا فيما بعد بالشركة) كطرف أوَّل و...... (والذي يشار له هنا فيما بعد بالمزارع) بالطرف الثاني على الآتي:

بما أنَّه لدى المزارع الرغبة في الحصول منَ الشركة على إيجار مزارعة حسب شروط قانون أراضي الجزيرة عام 1927م بما مقداره..... فداناً منَ الأرض في منطقة..... لزراعة القطن ومحاصيل أُخرى، وأنَّ المزارع المذكور قد عاين الأرض المحدَّدة، وعلى علم تامٍّ بحدود هذه الأرض.

وبما أنَّ الجانبين قد اتَّفقا بأنَّ محصول القطن المذكور سوف تتمّ زراعته وتسويقه، وأنَّ العائدات منْ ذلك سوف يتمُّ تقسيمها كما هو متَّفق عليه حسب

شروط الإيجار المتَّفق عليها عام 1936م والتي تمَّ إصدارها بواسطة الشركة وتمَّ عرضها بلوحة إعلانات مكتب قسم الشركة في...........وعليه فقد تمَّ الاتِّفاق الآن بين الطرفين على الآتي:

(1) وافقت الشركة على إيجار الأرض ووافق المزارع على إيجارها حَتَّى اليوم الأوَّل مِنْ يونيو القادم في مساحة............ فداناً في المنطقة المذكورة أعلاه.

(2) إنَّ اتِّفاقيَّة عام 1936م والخاصَّة بشروط الإيجار والصادرة عن الشركة والتي تمَّ عرضها بمكاتب قسم الشركة المذكور في منطقة............ سوف يتمُّ تطبيقها لتحكم عقد الإيجار المتَّفق عليه حول زراعة وتسويق القطن المذكور وقسمة العائدات منه كما سبق وتمَّ تحديدها، وعليه فإنَّ المزارع على علم بذلك وقد أُعطي الفرصة لقراءة، أو القراءة له للشروط الأساسيَّة التي سبق ذكرها.

توقيع......... (المزارع) توقيع الشيخ أو الشخص المسئول الضامن

عن الشركة لشهادة المزارع...............

أشهدُ بهذا وقبل التوقيع على الاتِّفاق بأنْ كانت لديه الفرصة لقراءة أو القراءة له شروط اتِّفاق الإيجار الأساسيَّة عام 1936م والمعلنة بلوحة إعلانات مكتب الشركة قسم ....

توقيع العمدة أو الشيخ ....

مذكِّرة تجديد العقد

لقد تمَّ التجديد لعقد الإيجار للفترة المذكورة أدناه وتحديداً

المدَّة المنتهيَّة في	التوقيع إنابة عن الشركة	توقيع أو ختم المزارع

(ب) الشروط الأساسيَّة لعقد الإيجار عام 1936م

1- لقد أنشئت عقود الإيجارات حسب الشروط الأساسيَّة لقانون أراضي الجزيرة عام 1927م، والذي بمقتضاه، وبدون المساس بتطبيق القانون بشكلٍ عام، إطلاع المزارع بالخطوات التَّالية:

2- على المزارع زراعة الأرض بصورة جيِّدة، حسب الدَّورة الزِّراعيَّة المتَّبعة التي وضعتها الشركة لمقابلة متطلَّباتها وعليه في كلٍّ تلك الأمور اتِّباع الأوامر المعقولة لمُفتِّشي الشركة في كلِّ الأمور ذات الصِّلة بالزراعة، والري وحصاد المحصولات المذكورة. نظام الدَّورة الزِّراعيَّة يسمح بالزراعة المطريَّة، بعد مراعاة الاحتياجات المسبقة لمحصول القطن بواسطة الري، في جزء مِنَ الأرض لمحصول الذُّرة ليكون كافياً وحصراً على احتياجات المزارع الخاصَّة، شريطة أنْ لا يقوم المزارع ببيع أيّ جزء مِنَ المحصول المذكور، وعلى أنْ لا يهمل بأيِّ طريقة مِنَ الطرق زراعة القطن مِنْ أجل زراعة الذُّرة. وأنْ لا يقوم المزارع أو يسمح بإزاحة عيدان وبقايا قصب الذُّرة مِنْ أرضه، وعليه أنْ يؤكِّد بأنَّ القصب سوف يتمُّ استهلاكه بالحوَّاشة خلال فترة مناسبة، وإذا ما فشل المزارع في توفير ماشية إضافيَّة لمدَّة محدَّدة أو فترات محدَّدة حسب رؤية الشركة لاستهلاك كلّ القصب، ودون المساس بالشرط 13 مِنَ الشروط، فإنَّه يجوز للشركة إحضار ماشية لاستهلاك ما تبقّى.

3- على المزارع، وعلى حسابه الخاصِّ تحضير التُّرع الجانبيَّة (أبو ستَّات) وعليه تحمُّل التكلفة التي قامت بها الشركة لحفر ترع (أبو عشرينات) المغذِّية لأرضه بما يعادل 25 قرشاً لعشرين متراً، وعلى المزارع الحفاظ على (أبو عشرين) وصيانته ليكون مانعاً لتسريب المياه.

4- توفِّر الشركة آليَّات الحراثة وأي آليَّات أُخرى ضروريَّة للزراعة وتقوم بحراثة الأرض المذكورة. تكلفة الحراثة وتوفير الآليَّات يتمُّ رصدها لحساب المزارع والمزارعين الآخرين حسب الشروط المذكورة على أساس تكلفة الفدان الواحد.

5- توفِّر الشركة مياه الري اللازمة للدورة الزِّراعيَّة، ولكن إذا حدثت، لأيِّ سبب مِنَ

الأسباب، أعطال في الآليَّات، أو القنوات أو أيّ منْ تجهيزات الري، أو لأيّ ظروف قاهرة أُخرى، ممَّا قد يؤدِّي إلى توقُّف وصول الماء للأَرض المذكورة، سوف لن يكون للمزارع أيّ حقّ لمَطالبة الشركة بالتعويض على أساس أنَّ الماء لَمْ يصل الأرض المزروعة.

6- على المزارع - خلال فترة إيجاره للأرض أنْ يلتزم بالضوابط الصِّحيَّة، السَّاريَّة، وعلى المزارع أنْ يسلِّم الشركة الأرض المذكورة خالية تماماً مِنْ أيِّ زراعات ونظيفة تماماً بحلول الأوَّل مِنْ يونيو مِنْ كلِّ عام.

7- أنْ يقوم المزارع مباشرة بعد حصاد (لقيط) القطن بتسليمه للشركة في محطَّة تجميع......

8- وإذا ما كان المزارع في حاجة ماسَّة لسلفيَّة في أيِّ وقت، ماليَّة كانت أو نوعيَّة لكي يتمكَّن مِنَ القيام بواجباته الزِّراعيَّة، فإنَّ على الشركة مراعاة ذلك إذا ما رأت أنَّ الأمر مقبول، لَتقدِّم السلفيَّة بشروط مقبولة بالقدر الذي ترى فيه الشركة حسب صلاحيَّاتها بأنَّ الأمر يستحقُّ المساعدة فعلاً.

9- تقوم الشركة بالبيع والتخلُّص منْ محصول القطن الذي حصده وسلَّمه المزارع مع بقيَّة المزارعين حسب الشروط، وبالأَسعار التي ترى بأنَّها مناسبة.

جملة العائدات مِنْ محصول القطن تحدِّدها أسعار البيع الفعليَّة مخصوماً منها تكلفة الترحيل، والحليج ومصاريف أُخرى متعلِّقة ببيع المحصول.

يتحصَّل المزارعون جميعهم على عائد يبلغ 40%، بينما تتحصَّل الشركة على 60% وهي جملة عائدات الشركة والحكومة السُّودانيَّة لتغطية إيجار الأرض، والضريبة وتكاليف الري والإدارة.

10- (1) يتمُّ فتح حساب مشترك لمحصول القطن، والذي سوف تضاف إليه نسبة 40% لمصلحة كلّ المزارعين مِنْ جملة العائدات إضافة لمبالغ أُخرى يمكن دفعها مِنْ وقت لآخر مِنْ مال احتياطي المزارعين، أو ما يمكن إضافته للمزارعين بشكلٍ عام عبر الحساب الجماعي المشترك لمحصول القطن.

(2) يُخصم مِنَ الحساب الجماعي المشترك للمزارعين ما يلي:-

(أ) جملة المبالغ التي تمَّ تسليفها مِنْ وقت لآخر لحسابات أفراد المزارعين والتي تحتفظ بها إدارة الشركة مقابل نسبتهم مِنْ صافي الأرباح، إذا ما كانت الدفعيَّات مقرونة بتوقُّعات أو تحقيق أرباح صافيَّة.

(ب) خصم التكاليف العاديَّة والرسوم مِنَ الحساب الجماعي المشترك للمزارعين.

(ج) خصم الموازنات الدائنة الموضَّحة في حسابات بعض أفراد المزارعين والتي تحتفظ الشركة بتفاصيلها حَتَّى 30 يونيو، في العام الذي يغطِّي الحساب الجماعي المشترك. موازنات المديونيَّات للحساب الفردي يتمُّ علاجها مع الحساب الجماعي المشترك.

(د) خصم أيّ مبلغ يمكن أنْ يتمَّ تحويله لحساب مال احتياطي المزارعين، حسب الشرط (12) مِنَ القانون.

11- المبالغ والعائدات للمزارع الفرد مِنْ محصول القطن الذي سلَّمه، يجب تأكيدها بقسمة المبالغ المتوفِّرة في الحساب الجماعي المشترك، بعد خصم التكاليف المذكورة أعلاه، بين المزارعين حسب عدد القناطير المستلمة ودرجة فرزها.

12- يتمُّ الخصم مِنَ الحساب الجماعي المشترك للمزارعين أيّ مبالغ حسب ما تتَّفق عليه الحكومة والشركة ليتمّ وضعها في مال احتياطي المزارعين، لاستخدامها في الزراعة حسب الشروط التي قام عليها مال الاحتياطي والذي تمَّ دعمه مؤقَّتاً بواسطة الحكومة والشركة.

13-إذا ما أهمل المزارع زراعة المحاصيل، يكون للشركة الحق، دون موافقة المزارع، اتِّخاذ الإجراءات التي ترى الشركة بأنَّها مناسبة لحماية المحاصيل، وأيُّ تكاليف ناتجة عن ذلك يتمُّ خصمها مِنْ عائدات المزارع لمصلحة الشركة ويمكن خصمها دون موافقته مِنْ عائدات محصوله. وإذا ما أهمل المزارع زراعة محاصيله، أو تجاهل الالتزام بتنفيذ توجيهات مُفتِّشي الغيط في أيّ مِنَ العمليَّات الزِّراعيَّة، وإذا ما فشل في الالتزام بشروط

الحكومة والشركة، فإنَّ لدى الشركة الحقَّ لإنهاء عقده فوراً دون أيّ تعويض (إلّا لأسباب يرد ذكرها) مع تسليم الأرض لمواصلة زراعتها بواسطة مزارع آخر، لزراعتها حسب المديونيَّات للشركة، ودون أيّ مطالبة بالتعويض للمزارع السَّابق (فيما عدا ما يرد ذكره لاحقاً).

14- وإذا ما أنهت الشركة العقد حسب الشرط 13، على الشركة بمجرد استلامها لعائدات محصول القطن أنْ تقوم بصرفها للمالك الجديد الذي عليه أنْ يدفع للمالك السَّابق تكلفة العمالة والمبالغ التي صرفت على الزراعة بواسطة المزارع السَّابق. هذه التكلفة يجب تقييمها فوراً، بعد إنهاء العقد، بواسطة مجلس مكَّون مِنْ ممثل للمزارع السَّابق، وممثل للمزارع الجديد وممثل للشركة.

15- وإذا ما كان مِنْ رأي الشركة بأنَّ المزارع قد أخلّ بشروط الاتِّفاق ممَّا يستدعي إنهاء التجديد السَّنوي لعقده، فإنَّ على الشركة إعلان المزارع قبل اليوم الأوَّل مِنْ يونيو أيّ قبل بداية سريان الاتِّفاق الجديد.

16- النُّصوص باللغة الإنجليزيَّة لاتِّفاقيَّة إيجار الحوَّاشات وشروطها تمثِّل في مجموعها العقد القانوني الملزم. والترجمة العربيَّة لها تمثِّل فقط المعلومات اللازمة للمزارع.

قانون أراضي الجزيرة عام 1927

الجزء 11 (1) فيما عدا ما ورد في الفقرات (2) و(3)، فإنَّ مُلَّاك أيّ قطعة أرض، تمَّ ضمَّها بواسطة الحكومة حسب الشروط المذكورة في قانون الأراضي، والتي تمَّ ريّها تحت مشروع الري بالجزيرة، لديهم الحقّ في امتلاك حوَّاشات، خلال فترة معقولة، بعد تاريخ توفُّر مياه الري، لزراعتها في مساحات، يكونون قادرين، حسب رؤية الحكومة، على زراعتها بأنفسهم بكفاءة، حسب الشروط والظروف التي على أساسها يتمُّ توزيع الحوَّاشات في المنطقة المرويَّة ويكون لهم الحقّ في تجديد عقوداتهم لكلِّ موسم شريطة الالتزام بأداء واجباتهم واحترام الشروط.

الجزء 13 (1) يعدّ لاغياً وغير قانوني، أيّ بيع، أو تحويل، أو تعيين آخرين للقيام بالزراعة، في أراضٍ ضمن الحوَّاشات المعدّة للزراعة، أو تحقيق أيّ دخل منها، أو رهنها، أو إيجارها لزارعتها، دون موافقة الحكومة كتابة على ذلك.

(2) أيُّ معاملات ماليَّة يكون المزارع طرفاً فيها (يكون لزاماً عليه دفع قدرٍ مِنَ المال محسوباً على قيمة المحاصيل المزروعة أو المتوقَّعة خلال فترة الإيجار)، ويقوم بها المزارع، دون موافقة الحكومة كتابة، يعدّ الاتِّفاق حولها لاغياً تماماً.

13 (3) لن يتَّخذ أيّ إجراء لاسترداد أيّ مبالغ تتمَّ المطالبة بها لأيّ معاملات لاغيَّة حسب شروط الفقرات (1) و(2) إذا ما كان البيع أو التحويل، أو أيّ إجراءات مماثلة تتَّصل كليَّاً أو جزئيَّاً بالمحاصيل أو عائداتها، أو إذا ما تمَّ رهنها أو تمَّ الحصول عليها بحجَّة الضمان أو الضمان الجزئي للمبالغ، أو إذا ما كانت قيمة المحاصيل هي الأساس الوحيد، أو جزئيَّاً، لحساب تلك الأموال.

13 (4) لا يتمُّ تنفيذ، تحت شروط الأمر 15 للقانون 1 منْ قانون القضاء المدني، مصادرة وبيع المحاصيل لأيّ حوَّاشة مزروعة، إلَّا بموافقةَ الحاكم أو المفتِّش المعيَّن

بموجب ذلك القانون. ولا يمكن منح الموافقة لتنفيذ ذلك فيما يتعلَّق بأيٍّ قدر مِنَ المال مطلوب مِنَ المزارع مقابل العائدات أو جزء مِنَ العائدات مِنَ المحاصيل في حواشته فيما عدا الحالات التَّالية (أ) تنفيذ حكم قضائي كحقِّ الأسرة مِنْ محكمة نافذة (ب) تنفيذ حكم لصالح عامل زراعي مقابل أداء واجبات زراعيَّة (ج) تنفيذ حكم لدفع مبلغ لمزارع حسب معاملات واردة في الفقرات (1) و(2) والتي تمَّت الموافقة عليها كتابة مِنَ الحكومة.

الملحق (ب)

مقتطفات مِنْ اتِّفاقيَّة 1929م بين حكومة السُّودان

وشركة المَزارع السُّودانيَّة (SPS)

- احتوى الفصل الأوَّل بعض الجوانب القانونيَّة والتفسيرات.

الفصل الثاني

مساحة

الالتزامات العامَّة للحكومة والشركة.

2- إلغاء الاتِّفاقيَّة الموقّعة بتاريخ 17 أكتوبر 1919م بين حكومة السُّودان وشركة المَزارع والاتِّفاقيَّة المكمِّلة- الملحقة والمُضمَّنة في خطاب مِنَ الحكومة للشركة اعتباراً مِنَ اليوم الأوَّل مِنْ يوليو 1926م فيما عدا الحقوق والالتزامات المستحقَّة للطرفين حَتَّى ذلك التَّاريخ.

3- (أ) و(ب) تتعلَّق بوصف المساحة التي ينطبق عليها الاتِّفاق.

خلال سريان الاتِّفاقيَّة فإنَّ حقوق الخدمات والواجبات المتعلِّقة بتلك المساحة وزراعة المحاصيل فيها وتمويل المزارعين حسب تقدير الشركة تقوم الشركة كليًّاً بتقديمها.

4- تكون الشركة طرفاً في الالتزام المشترك، ولكنَّها تقوم على حسابها الخاص عامَّة بالإدارة والإشراف على إيجار الأراضي المذكورة وزراعتها بواسطة المزارعين وجمع القطن وتخزينه وتسويقه حسب الآتي:

(أ) تؤجِّر الشركة الحوَّاشات بإيجارات لمدَّة عام حسب استمارة اتِّفاق يتمُّ

التصديق عليها بواسطة الحكومة.

(ب) أنْ توفِّر الشركة عدداً مناسباً مِنَ الموظفين- المُفتِّشين ذوي الكفاءة لتوجيه وإرشاد المزارعين والإشراف على الزراعة.

(ج) توفِّر الشركة السلفيَّات للبذور، والمعدَّات والحراثة بالثيران وللعمليَّات الزِّراعيَّة الأُخرى، خاصَّة للمزارعين الذين يحتاجون المساعدة لإنجاز مهامهم، مع احتفاظ الشركة بحقٍّ رفض تقديم سلفيَّات لأيِّ حالة أو حالات تعتبرها الشركة غير مبرَّرة اقتصاديَّاً أو غير مناسبة وللشركة الحقُّ المطلق في تقدير قيمة السلفيَّة المصدَّقة. مثل تلك السلفيَّات يتمُّ التصديق عليها حسب شروط أرباحها وبنودها بما يتَّفق مع النظم العامَّة السَّاريَّة المتَّفق عليها بين الحكومة والشركة، ويكون الهدف الأساسي منها أنْ تكون السلفيَّة المقدَّمة مقابل عمل يجري في الأرض أو للحصول على معينات للعمل تمَّ بالفعل استلامها. وأرباح السلفيَّات تعود كليَّة لمصلحة الشركة.

5- تقوم الشركة بالواجبات التَّالية على حسابها- فيما عدا، ما يرد ذكره، خلافاً لذلك:-

(أ) توفير وصيانة كلّ المساكن والمخازن والمكاتب والمباني الأُخرى والآليَّات الزِّراعيَّة الثقيلة، وتخزين متطلَّبات الزراعة الضروريَّة حَتَّى تتمكَّن مِنَ القيام بالتزاماتها:

(ب) توفير، بالقرب مِنْ أو داخل أراضي المشروع، عمليَّات صيانة وتشغيل ماكنات حليج القطن، وربط وتأمين البالات وضغطها. و(المحالج) في هذه الاتِّفاقيَّة تعني الورش، ومواعين التحميل، مكاتب العاملين، مساكن العاملين والمباني الأُخرى المتعلِّقة بعمليَّة الحليج والتي تمَّت الموافقة عليها بواسطة الحكومة.

(ج) توفير وصيانة كلّ الأعمال المتَّصلة بالقنوات الفرعيَّة المساعدة حسب وصفها في الفقرة (9) (أ) بموجب الشروط في الفصل الرابع، إلى جانب التصريف السطحي، إذا ما دعت الضرورة إلى جانب إنشاء الكباري الضروريَّة على القنوات الفرعيَّة، على أنْ يتمَّ إنشاء القنوات الفرعيَّة حسب الخطَّة المصدَّق عليها بواسطة

مهندس الحكومة. وإقامة طرق حسب الضرورة لتوفير مواصلات معقولة للترحيل كما تمَّ في المنطقة (أ) لتلك الأغراض وللأشخاص الذين يودُّون العبور للأراضي المرويَّة، مِنْ قرية لأخرى حَتَّى الوصول إلى النهر.

(د) نظافة وتسوية كلّ أراضي المشروع المعدَّة للري بواسطة الانسياب الطبيعي، أو الأراضي المقترحة لنظافتها وتسويتها حَتَّى يمكن إعدادها وتحضيرها لريّها وزراعتها.

6- لا يمكن للشركة، إلَّا إذا صدقت الحكومة لها بذلك، القيام بأعمال بنكيَّة تجاريَّة للتسليف الزِّراعي، أو تقديم سلفيَّات زراعيَّة لغير المزارعين التابعين لها داخل الأراضي المؤجَّرة لهم حسب هذه الاتِّفاقيَّة. أو في أراضي أخرى مملوكة للشركة تتمّ إدارتها وريّها بواسطة الشركة.

7 – يتعلَّق البند بسلفيَّة 400،000 جنيهاً إسترلينياً مقدَّمة مِنَ الحكومة للشركة.

8 – تتحصَّل الحكومة على حسابها الخاصّ على التصديق بحيازة الأرض أو التحصّل عليها، لتمنح الشركة بالتَّالي ملكيَّة الحوَّاشات حسب احتياجاتها خلال الفترة لأغراض هذه الاتِّفاقيَّة.

9 (أ)- تقوم الحكومة على حسابها المنفصل بإنشاء أشغال الري الضروريَّة للقيام بتنفيذ المشروع، دون القيام بإنشاء القنوات الفرعيَّة، على أنْ تقوم الحكومة بصيانة القنوات الرَّئيسة خلال فترة الاتِّفاقيَّة.

إنَّ نظام القنوات الذي يتمُّ إنشاؤه داخل أراضي المشروع، يجب أنْ يصمَّم بطريقة بحيث لا تبعد أيّ مساحة مِنَ الحوَّاشات لأكثر مِنْ ألف وثلاثمائة وخمسين متراً (1،350 متراً) عن القنوات الرَّئيسة. كلّ إنشاءات القنوات الأخرى لتوزيع مياه الري داخل أرض الحيازة، والأشغال الأخرى المساعدة، فيما عدا مواسير البوَّابات والمخارج مِنَ القنوات المشيّدة بواسطة الحكومة، تعتبر جزءاً مِنَ القنوات الفرعيَّة. وتقوم الحكومة على حسابها أيضاً بتشغيل آليَّات الري التابعة للمشروع الواردة في الاتِّفاقيَّة، فيما عدا أشغال القنوات الفرعيَّة، المحدَّدة أعلاه.

(ب) على الحكومة والشركة اتِّخاذ كلِّ الإجراءات الصِّحيَّة المناسبة والاحتياطات اللازمة خلال تنفيذ الإنشاءات بواسطتهما داخل أراضي الحيازة والالتزام بالأوامر الصِّحيَّة السَّاريَّة. مع اتِّخاذ الحكومة لكافَّة الإجراءات اللازمة لمنع تسرب المياه مِنْ كلِّ القنوات التي تشيِّدها. وعلى الشركة اتِّخاذ كلِّ الاحتياطات اللازمة لفرض الأوامر المنظِّمة والقوانين على المزارعين.

تستشير الحكومة الشركة قبل إصدار أيِّ قوانين صحيَّة أو تعليمات داخل أرض المشروع، كما للشركة حقّ توضيح آرائها مِنْ حين لآخر.

10- لا تمنح الحكومة خلال سريان تلك الاتِّفاقيَّة لأيِّ شخص أو مجموعة أشخاص أيّ امتيازات كالتي تمَّ منحها للشركة فيما يتعلَّق بزراعة أيّ مِنَ الأراضي المحدَّدة في الخطَّة الملحقة والموسومة بـ (الخطَّة الثانية)، ولكن تحتفظ الحكومة بالحُرِّيَّة والحقّ بالعمل على زراعة مثل تلك الأراضي بالتعامل المباشر مع المزارعين المحلِّيين.

الفصل الثالث

يتناول أساليب وتكلفة الري-خاص بوسائل الري

الفصل الرابع

أساليب وتكلفة التنمية

18- كلُّ القنوات الفرعيَّة- (أبو ستَّات) يجب إنشاؤها وصيانتها بواسطة المزارعين وتعتبر التكلفة ضمن حساب أيّ مزارع.

19- كلُّ القنوات المغذِّية (أبو عشرينات) يتمُّ إنشاؤها وصيانتها بواسطة الشركة ليتمّ تسليمها للمزارع.

20-21- يتعلَّق باسترداد جزء مِنْ تكلفة القنوات المغذِّية (أبوعشرينات) مِنَ المزارعين.

22- تمَّ الاتِّفاق على زراعة الذُّرة والعلف في مساحة 10 أفدنة مِنَ الحوَّاشة على أنْ لا تزيد مساحة الذُّرة على 5 أفدنة، على أنْ يتمَّ استهلاك قصب الذُّرة والعلف داخل الحوَّاشة بواسطة حيواناتها. توفِّر مياه الري لزراعة الذُّرة بعد استيفاء اسبقيَّة ري القطن حسب التوجيهات والشروط الواردة في (النظام الثاني).

23- وبموجب شروط الفقرة (2) توفِّر الشركة على حسابها الخاصّ الحراثة والآليَّات اللازمة للزراعة داخل أراضي الحيازة. وتكلفة الحراثة تعتبر سلفيَّة للمزارع حسب الشروط التَّالية:

تتضمَّن تكلفة الحراثة، تكلفة الصيانة للآليَّات وقطع غيارها ومُرتَّبات وحوافز للمهندسين المشرفين على الحراثة بأرباح تعادل 6% في العام أو 1% مضافاً لتقدير بنك إنجلترا، أيهما الأفضل، على كلِّ المصروفات الجارية السنويَّة (محتويَّة مخزون قطع الغيار) للفترة ما بين الصرف والاسترداد، دون أرباح على رأس المال أو أيّ تكلفة على الخدمات الزِّراعيَّة أو الإشراف العام بواسطة موظفي الشركة.

2- يتمُّ الخصم بواسطة الشركة سنويَّاً مِنْ نصيب المزارعين مِنْ صافي العائدات مع تكلفة الحراثة المطلوبة منهم مقدارها 7.5% مِنْ قيمة الآليَّات التي توفِّرها الشركة للحراثة ورفع التربة والعمليَّات اللازمة في أراضي حيازة المشروع. هذا المبلغ يتمُّ وضعه بواسطة الشركة كمبلغ احتياطي خاصّ إنابة عن المزارعين ليتمّ دفعه للحكومة. والغرض مِنْ هذا الاحتفاظ بالمال كاحتياطي، عندما تفقد الآليَّات صلاحيتها، ولا تنفع معها إجراءات الصيانة، يصبح مِنَ الضروري استبدالها بآليَّات جديدة بعد موافقة الحكومة على ذلك. هذا المال الاحتياطي الخاص يكون مالاً منفصلاً ولكنَّه يظلُّ تحت المراجعة حسب الشروط 33 (4) في ((النظام الرابع)).

وللشركة الحقّ، خلال سريان هذه الاتِّفاقيَّة استغلال فائض الموازنة لأغراضها كسلفيَّة وعليها دفع أرباح على ذلك حسب الشرط 24 (2) حسب شروط (مال الإحلال. صافي الموازنة الدائن لهذا المال في حالة إنهاء هذه الاتِّفاقيَّة يؤول للحكومة إنابة عن المزارعين حسب الفصل الخامس (للنظام (1) أ-) وبمقتضى ذلك تدفع الحكومة للشركة رأس المال الأساسي لتكلفة الآليَّات المذكورة في الشرط (36).

24- فائض الموازنات الدائنة والمقرَّر إضافتها لمال الاحتياطي المذكور في الفقرة (4) مِنَ البند (33) ومال الإحلال المذكور في الفقرة (2) في البند (33) وفي البند (6) مِنَ القسم الثالث، يتمُّ استلامها بواسطة الشركة ليتمّ دفعها للحكومة عند نهاية العقد كما ورد في الفصل السادس القسم (1) (أ)، ولكن للشركة خلال سريان هذا العقد الحق في استغلال فائض الموازنات المذكورة للقيام ببعض واجباتها إذا رأت ذلك.

24 (2) سوف تدفع الشركة لكلٍّ مِنَ الأموال المذكورة في الفقرة (1) لهذا البند (24) سنويًّاً مبلغاً يعادل فوائد بمقدار 5%، على الحساب الدائن لكلٍّ مِنْ هذه الأموال خلال ذلك العامّ، كما يحقُّ للشركة الحصول على فوائد لأيٍّ مِنْ هذه الأموال يتمُّ حسابها بنفس الطريقة 6% لأيّ عام إذا كان ذلك المال مَدِيناً.

25- حقوق أصحاب الأراضي الذين تمَّ ضمُّ أراضيهم للمساحات المرويَّة المزروعة، في الحصول على حوَّاشات، يجب وضع حوَّاشاتهم ضمن قانون أراضي الجزيرة للأعوام 1921 و1923 و1927م.

26- إلحاقاً للبند (25) أعلاه، تمَّ الاتِّفاق بأنَّ لأصحاب الأراضي مِنْ ذوي المساحات الواسعة، والذين يكونون لأيٍّ سبب مِنَ الأسباب غير قادرين على زراعتها بأنفسهم، لديهم الحقّ لتعيين مزارعين مِنْ أقربائهم ممَّنْ يحقّ لهم ورثة الأرض وتسجل الحوَّاشات بأسمائهم.

الملحق (2)

مقتطفات منْ إتفاقيَّة الشراكة عام 1929

بين حكومة السُّودان وشركة المزارع السُّودانيَّة

الفصل الخامس

تأكيد العائدات وتوزيعها:

العائدات الكليَّة لمحصول القطن عن كلِّ موسم لكلِّ حواشه يجب أنْ تُقسَّم بين الحكومة والشركة والمزارع على النحو التَّالي:

(1) 40% للمزارع.

(2) 40% للحكومة.

(3) 20% للشركة.

هذا البند يحتوي على شروط مقادير متدرِّجة ورد ذكرها في الفصل الثاني عام 1926م وحَتَّى نهاية قيام الامتداد الجديد الأوَّل في مساحة 150،000 فدان.

تلك العائدات الكليَّة تمثِّل المبلغ الحقيقي الذي تحصَّلت عليه الشركة منْ بيعها لكميَّة قطن ذلك الموسم ومن بذرة القطن، والقطن المحلوج (مع الوضع في الاعتبار لدرجة الفرز كلما كان ذلك ممكناً عمليّاً) بعد الخصم منَ المبلغ الذي تحصَّلت عليه الشركة التكاليف المذكورة أدناه إضافة إلى الربح المفترض دفعه للشركة بمقدار 6% في العام أو بمقدار يزيد 1% على نسبة أرباح بنك إنجلترا، أيهما الأكبر على رأس المال المستغل بواسطة الشركة في تمويل العمليَّات، على أنْ تكون التكاليف قد تمَّ صرفها خلال الفترة بين استلام المبالغ واستردادها وهي:

(أ) تكلفة الترحيل للقطن مِنْ نقاط تجميع القطن إلى المحالج ومِنَ المحالج للتَّسويق متضمِّنة التخزين.

(ب) تكلفة الحليج.

(ج) التأمين.

(د) المصاريف العاديَّة السَّليمة للتَّسويق والتي تمَّ دفعها بواسطة الشركة ليتمّ خصمها مِنَ المبلغ المتحصَّل عليه بواسطتها لبذرة القطن والقطن المحلوج.

(هـ) أيّ تكاليف أُخرى يتمُّ الاتِّفاق عليها بين الشركة والحكومة خاصَّة بإجراءات التَّسويق.

(و) أيّ تكلفة أُخرى متَّفق عليها بين الشركة والحكومة لمصلحة محصول القطن.

(ز) ضريبة الصادر.

28- وإذا ما حدث في وقت لاحق وتمَّ الاتِّفاق حسب شروط البند (32) بأنْ يتمَّ في كلِّ حوَّاشات المشروع رفع النسبة الكليَّة للمزارعين فوق 40%، لظروف معيَّنة غير مواتية اقتصاديَّاً، فإنَّ 2.5% الأولى للزيادة يجب توفيرها مِنَ النسبة الكليَّة لعائدات الحكومة، ومن موازنة الحكومة والشركة حسب أنصبتهما المقرَّرة مِنْ جملة العائدات.

29- وإذا ما تمَّ الاتِّفاق على أيِّ زيادة نسبة لأيّ مِنَ الأسباب الآتيَّة:

زيادة الحكومة لرسوم الترحيل بالسِّكك الحديديَّة عن الرسوم السَّاريَّة ممَّا يؤثِّر سلباً على المزارع في الجزيرة (وغالباً ما تكون الزيادات بسبب تكلفة التشغيل مِنْ عمالة ومحروقات ومواد).

رفع الحكومة للضرائب المحليَّة أو العامَّة فوق الضرائب السَّاريَّة مِمَّا يؤثِّر سلباً مباشرة على المزارعين في الجزيرة.

(ج) إذا ما منحت الحكومة أيّ امتيازات إضافيَّة للمزارعين في الامتدادات الجديدة حسب الخطَّة الثانية والتي قد تخلق وضعاً أفضل لهؤلاء المزارعين مقارنة بالمزارعين في بقيَّة المشروع.

(د) لأيّ أسباب أُخرى مماثلة تتَّخذها الحكومة، وعلى الحكومة وحدها تحمُّل تبعات مثل هذه الزيادات دون أيِّ مطالبة للشركة للمساهمة في ذلك.

30- وإذا حدثت ضرورة للزيادة بالاتِّفاق أو بقرار نتيجة لتصرُّف غير اقتصادي أو بذخي في عمليَّات الزراعة بواسطة الشركة أو نتيجة إهمال أو عدم كفاءة أو أخطاء في الطريقة التي تعاملت بها الشركة في إدارتها أو تبعات ذلك، فيجب عندئذ التزام الحكومة بتوفير الزيادة اللازمة بالتضامن مع الشركة حسب نصيب كلٍّ منهما مِنْ جملة العائدات.

31- أيّ زيادات قد تطرأ في حال تدهور خصوبة الأرض وتدنِّي نوعيتها أو عدم صلاحيتها بسبب موّقعها- دون تعميم ذلك على كلِّ المزارعين، ولكن دون تخفيض لنسبة الـ 40%، بالنسبة لإجمالي العائدات المقرَّرة للمزارعين.

32- واستناداً إلى ما سبق إذا ما قرَّرت الحكومة والشركة في أيّ وقت بزيادة أو تخفيض نسبة المزارعين مِنَ العائد الكُلِّي المخصَّص للمزارعين، على الحكومة والشركة مناقشة ذلك مع المزارعين للوصول إلى اتِّفاق، ولكن في حالة فشلهما في التوصُّل إلى حلٍّ فإنَّ الأمر يحال إلى مُحكّم أو مُحكِّمين يتمُّ الاتِّفاق عليهم بواسطة الأطراف المتنازعة وفي حالة الفشل نهائياً يُرفع الأمر للمندوب السامي البريطاني لمصر والسُّودان ويكون قراره نهائياً وملزماً، ولكن لا يتمُّ إقرار أيّ زيادة أو تخفيض إلَّا بالاتِّفاق بين الحكومة والشركة. أيّ تخفيض في نصيب المزارعين سوف يضاف إلى الحكومة والشركة حسب نسب أنصبتهما مِنْ مجمل العائدات.

33- تكلفة الحليج يجب أنْ تتضمَّن فقط المبالغ التي تغطِّي الآتي:

التكلفة الحقيقيَّة للحليج وربط وحزم البالات وعمليَّات صيانة المكنات وتجديدها. (فيما عدا الصيانة العامَّة والإحلال الذي يمكن تمويله حسب البند (4)-) وأي

مصاريف أُخرى متضمِّنة المُرتَّبات (والتي تتضمَّن الحوافز السنويَّة التي تدفع للموظَّفين إلى جانب مبالغ تدفع بواسطة الشركة إلى مال رعاية الموظَّفين، ومصاريف أُخرى للأشراف.

(2) توفير قدر مِنَ المال للإحلال لمكنات الحليج بنسبة 1.5% في العام مِنْ قيمتها والتي تدفع لحساب منفصل لمال الاحتياطي لهذا الغرض:–

(3) الأرباح الواجب دفعها للشركة على القيمة المدفوعة للمحلج والماكنات التي وفَّرتها الشركة تكون بنسبة 6% أو بزيادة 1% عن نسبة أرباح بنك إنجلترا، أيّهما أكثر.

(4) تتمّ دفعيَّات منفصلة في مال الاحتياطي لغرض الصيانة والإحلال والمحافظة العامَّة على المكنات والتجديد لآليَّات الحليج بنسبة 7.5% سنويَّاً على القيمة المدفوعة للمحلج والماكنات. ذلك المال يجب مراجعته بحلول الأوَّل مِنْ يوليو 1930م، والأوَّل مِنْ يوليو 1934م والأوَّل مِنْ يوليو بعد كلِّ أربع سنوات فيما بعد، حَتَّى يتمّ تحديد ما إذا كانت نسبة دفع الأَرباح سوف تزداد أو تتناقص. وتحديد ذلك يتمّ وفق الشروط والأسس الموضَّحة في القانون الرابع. أيّ مبالغ فائضة دائنة لذلك المال تكون متوفِّرة للصرف منها للأغراض المذكورة أعلاه في أيّ عام حسب حاجة الشركة.

34– إذا كان لدى الشركة في أيّ وقت مبلغ مِنَ المال كاستحقاق لأيّ مزارع وحسب هذه الاتِّفاقيَّة يجب دفعه للمزارع (على أَنْ يكون مبلغاً مستحقّاً لحسابه العام حيث إنَّ هذا الحساب دائن والمبلغ تحت طلب المزارع ولَمْ يسحبه) فإنَّ الشركة ملزمة بدفع أرباح للمزارع حسب النسبة المذكورة في البند (33) (3) لذلك المبلغ. وإذا كان هناك مبلغ مماثل يجب دفعه للحكومة، فإنَّ أرباحاً مماثلة وبنفس النسبة يجب دفعها للحكومة. يحقُّ للشركة خصم أيّ مبلغ مِنْ تلك الأرباح أو مِنْ أيّ أموال أُخرى مرصودة للمزارعين بالقدر الكافي الذي يتيح لها توفير مقابل عادل لمصروفات متعدِّدة دفعتها الشركة لصرف وتوزيع أموال المزارعين المقرَّرة. كميَّة المبالغ وطريقة الخصم هذه يجب أَنْ تحدَّد على الأُسس الواردة في القانون الخامس المذكور أعلاه.

الفصل السادس

إنهاء الاتِّفاقيَّة

35- هذه الاتِّفاقيَّة إلى جانب اتِّفاقيَّة سكك حديد الجزيرة الخفيفة الموقَّعة في 26 مايو 1923م بين حكومة السُّودان والشركة تظلُّ سارية حَتَّى 30 يونيو 1950م، إلَّا إذا اتَّخذت الحكومة أيّ إجراءات حسب حقوقها الواردة في البند (38)- أو لأيّ مِنَ الأحداث الواردة في البند (41).

36- في حالة إنهاء هذه الاتِّفاقيَّة بانقضاء الزمن، على الشركة أنْ تسلّم الحكومة كلّ المحالج وعمليَّات حزم البالات وفي أيّ وقت تمَّ تركيبها بواسطة الشركة مع الموافقة السَّابقة مِنَ الحكومة حسب منطوق البند الخامس (ب) المذكور ويتضمَّن ذلك الثابت والمنقول مِنَ المحالج أو المعدَّات والآليَّات المشار إليها في البند (23) المذكور أعلاه حسب القيمة الأساسيَّة على الشركة.

37- في حالة إنهاء الاتِّفاقيَّة تسلِّم الشركة الحكومة كلَّ حقوقها في الأراضي المزروعة في الجزيرة وكلَّ القنوات والطرق والكباري المشيّدة بواسطة الشركة في حالة جيِّدة دون تكلفة لذلك، وعلى الشركة أنْ تسلِّم أيضاً في حالة جيِّدة كلَّ المخازن والمنازل والمكاتب والمباني داخل المشروع أو بجواره والتي تمَّت أقامتها بموافقة الحكومة، إلى جانب كلِّ المباني والمعدَّات والمخزونات المطلوبة لأداء المشروع بواسطة الشركة تحت شروط هذه الاتِّفاقيَّة، على أنْ تقوم الحكومة بدفع قيمة المخازن والمنازل والمكاتب والمباني الأخرى والمخزونات بعد تقييمها. وعند إنهاء العقد على الحكومة أنْ تدفع للشركة قيمة المديونيَّات المطلوبة للمزارعين وأرباحها. إذا ما كانت هذه الدِّيون قد تمَّ التعاقد عليها خلال فترة الإثني عشر شهراً قبل إنهاء العقد. وعلى الشركة أنْ تدفع للحكومة أيّ موازنات لَمْ تُصرف مِنَ الأموال الاحتياطيَّة للمحالج والآليَّات المذكورة في البند (23) أعلاه مع قيمة إحلال المحالج.

38- ومع إعطاء فترة لا تقلُّ عن عام لاعلان سابق مكتوب، يحقُّ للحكومة بحلول 30 يونيو 1939م أو 30 يونيو 1944م، حسب خياراتها، إنهاء هذه الاتِّفاقيَّات وحيازة

إدارة المشروع والحصول على البنيات الأساسيَّة والأصول الخاصَّة بالشركة (دون الأصول خارج النطاق و التي لا علاقة لها بمشروع الجزيرة) بما في ذلك سكك خطوط الجزيرة الحديديَّة الخفيفة مع مال تشغيل لا يتعدَّى 700،000 جنيهاً إسترلينياً إذا ما طلبت الحكومة ذلك.

39- إذا ما قامت الحكومة باستلام حقوقها حسب البند (38) المذكور أعلاه، فعلى الحكومة أنْ تدفع للشركة المبالغ التَّالية:

في 30 يونيو 1950م تدفع الحكومة مبلغاً يُمثِّل قيمة أصول الشركة يوم إنهاء الاتِّفاقيَّة على أنْ يتمَّ تأكيدها وتدقيقها حسب الأُسس المذكورة في القانون الأوَّل المذكور أعلاه وفي اتِّفاقيَّة سكك حديد الجزيرة الخفيفة بالتوالي.

أنْ تدفع الحكومة قيمة رأس مال التشغيل الفعلي الذي تمَّ استلامه.

(ج) فيما يتعلَّق بكلِّ عام إنتاج (أيّ الفترة مِنْ 1 يوليو في أيّ عام إلى 30 يونيو مِنَ العام التَّالي) مِنْ تاريخ إنهاء الاتِّفاقيَّة حَتَّى 30 يونيو 1950م، تدفع الحكومة سنويَّاً مبلغاً يعادل جملة المبالغ التَّالية:

أوَّلاً: القيمة المتوسِّطة السنويَّة لعائدات الشركة الصافيَّة حسب الاتِّفاقيَّة أعلاه (عن السَّنوات الكاملة الخمس السَّابقة لإنهاء الاتِّفاقيَّة).

ثانياً: أنْ تدفع الحكومة مبلغاً يعادل 6% سنويَّاً على كلِّ مال التشغيل وأصول الشركة التي تمَّت حيازتها بواسطة الحكومة والتي تستحقُّ الشركة الحصول على أرباح عليها حسب هذه الاتِّفاقيَّة.

المبلغ السَّنوي يتمُّ حسابه بالطريقة الواردة في القانون الأوَّل المذكور في الاتِّفاقيَّة، على أنْ يتمَّ دفع نصفه عند نهاية كلِّ موسم إنتاج أيّ في 30 يونيو، وأنْ يتمَّ دفع المبالغ في التواريخ المحدَّدة، مع إضافة أرباح بمقدار 6% في العام لحين سداد المبالغ.

40- وإذا ما طبَّقت الحكومة الحقوق المكفولة لها في البند (8) أعلاه تقع عليها

التبعات التَّالية:

للحكومة الحقّ (وليس الواجب) في أنْ تمنح الشركة إعلاناً مسبقاً قبل ثلاثة أشهر كتابة حول نيَّتها لإنهاء التزامها بدفع المبلغ السَّنوي أو أيّ جزء منه لحين الفترة المتبقّية، بدفع جملة منَ المبالغ دفعة واحدة تمثِّل القيمة ليوم وتاريخ دفع ذلك المبلغ أو جزء منه بخصم يعادل 6% في العام. مثل هذه الدفعيَّة يمكن إجراؤها في تاريخ يوم انتهاء الاتِّفاقيَّة، أو في 30 يونيو في العام التَّالي أو أيّ عام آخر قادم.

توافق الحكومة إنْ هي مارست حقوقها حسب البند أعلاه في الفقرة (1)، أنْ تدفع للشركة في ذات الوقت مبلغاً كُلِّياً كاملاً يُمثِّل المبالغ المذكورة لرأس المال الذي يجب دفعه في 30 يونيو 1950، حسب شروط هذه الاتِّفاقيَّة وشروط اتِّفاقيَّة سكك حديد الجزيرة الخفيفة، وهذه المبالغ تخضع للخصم بنسبة 6% في العام.

تتعاون الحكومة والشركة للتوصُّل إلى اتِّفاق عادل ومقبول لكلِّ الأطراف، وعلى الحكومة أنْ توظِّف كوادر الشركة وموظَّفيها حسب رغبة الحكومة في ذلك.

الفصل السابع

رأس المال وإدارة الشركة

41- الشركة لا تفوِّض واجباتها وحقوقها حسب هذه الاتِّفاقيَّة، إلَّا في حالة الموافقة كتابة بواسطة الحكومة، وللحكومة الحقّ لإنهاء هذه الاتِّفاقيَّة في حال مثل هذا التفويض دون موافقة كتابيَّة أو إنهاء أعمال الشركة المفوضة إمَّا طوعاً أو غير ذلك. ولكن موافقة الحكومة لن تكون غير معقولة أو عشوائيَّة أو حاجبة للتفويض بواسطة الشركة حسب بنود الاتِّفاقيَّة لشركة جديدة لضمِّها بهدف الاستحواذ عليها شريطة أنْ تكون الإدارة أو الإدارة المقترحة لمثل هذه الشركة الجديدة ضامَّة أغلبيَّة المديرين للشركة الجديدة وأنْ يكون التمويل الرأسمالي لهذه الشركة الجديدة خاضعاً للتصديق المقبول منَ الحكومة.

42- تقوم الشركة بتوفير واستقطاب الأموال الكافية بإصدار أسهم رأس

المال لتكون قادرة على بناء الأشغال اللازمة المفروضة عليها ولتوفير أموال كافية لتمويل دفعيَّات وسلفيَّات للمزارعين ولحراثة الأرض لزراعة القطن وللحليج والتَّسويق لمحصول القطن ولتأديَّة واجباتها عامَّة حسب شروط هذه الاتِّفاقيَّة، وحسب المستويات المطلوبة تجارياً واتِّباع سياسة لإدارة الالتزامات دون التفريط فيها بسبب عدمٍ توفُّر رأس المال المناسب وعليها بشكلٍ خاص توفير 1،875،000 جنيهاً إسترلينياً بإصدار الكافي مِنْ رأس المال المأذون معَ الدفع على أقساط تتوافق مع الاحتياجات.

43- واستناداً على الشروط المذكورة فإنَّ للشركة إذا ما أرادت أنْ تفرض أرباحاً، أنْ تكون نسبة هذه الأرباح (إلَّا في حالة الموافقة على غير ذلك بوضوح) بالمقدار الذي تحدَّد في البند (33) الفقرة (3) المذكورة أعلاه.

44- ولأغراض هذه الاتِّفاقيَّة، يكون لدى الشركة في كلِّ الأوقات مندوب مقيم في السُّودان، وأنْ يُمنح ذلك المسئول، إذا رغبت الشركة في ذلك، مكانة شرفيَّة رسميَّة بواسطة الحكومة.

45- تحتفظ الشركة بمكتب في بركات أو في أيِّ مكان آخر مماثل، حسب الاتِّفاقيَّة، على أنْ يحتفظ المكتب بكلِّ الوثائق والملفَّات اللازمة للحسابات والإيصالات، وأنْ تخضع كلَّ تلك الحسابات والإيصالات الماليَّة للفحص والمراجعة بواسطة الحكومة.

46- على الشركة أنْ ترفع للسكرتير المالي للحكومة تقريراً ماليّاً مفصلاً سنويَّاً لحسابات الشركة توضِّح الموقف المالي بين الشركة والحكومة.

47- على الشركة مع بداية كلِّ عام أو في أيِّ تاريخ آخر متَّفق عليه، أنْ ترفع للسكرتير المالي للحكومة التقديرات التَّالية:

- المساحة الكليَّة المتوقَّع زراعتها بالقطن ذلك العام.

- العائدات الكليَّة المتوقَّعة لذلك العام.

وإذا ما لزم خلال ذلك العام تغيير أيّ مِنْ تلك الأرقام لأسباب معقولة، لا بُدَّ مِنْ إخطار السكرتير المالي الحكومي فوراً.

48- على الشركة التشاور المستمرّ مع الحكومة حول كلِّ القضايا الهامَّة، التي تؤثِّر على أداء المشروع فيما يتعلَّق بالمصالح المشتركة للحكومة والشركة والمزارعين. على أنْ تدرك الشركة، حسب التزامها، القيام بالإدارة العامَّة للمشروع، مع ضرورة القيام بذلك بطريقة سليمة تدعو إلى حسن التعامل والأداء مِنْ أجل إقناع ورضا المزارعين بشكلٍ عامّ.

الفصل الثامن

مزرعة البذور والمساحة الإضافيَّة

يختص بمزرعة البذور

الفصل التاسع

بنود عامَّة متنوعة

53- لن تتحيَّز الحكومة فيما يتعلَّق برسوم الترحيل بالسِّكك الحديديَّة مِنْ مشروع الجزيرة، بما يعني أنَّ ترحيل القطن أو بذرة القطن للتصدير مِنَ الجزيرة أو ترحيل أيّ بضائع واردة لاستعمالها في الجزيرة بواسطة الشركة أو بواسطة المزارعين لن تزيد عن الرسوم السَّاريَّة ، إلَّا إذا حدث وزادت الرسوم عامَّة لنقل كافَّة البضائع في السُّودان عامَّة.

54- بند يختصُّ بسكك حديد الجزيرة الخفيفة.

55- لدى الحكومة الحقّ في أيّ وقت سحب أيّ مساحات مِنَ الأرض داخل المشروع دون أيّ تعويض لأغراض بناء الطرق، أو السِّكك الحديديَّة، أو القنوات أو خطوط التلفونات والتلغراف، أو لأيّ غرض للخدمات العامَّة. في تنفيذها لهذا الحقّ، يكون على الحكومة أنْ تضع الاعتبار الكامل لنظام الري والزراعات في المساحات

المذكورة وعليها أنْ تدفع للشركة تكاليف الصيانة والإصلاحات اللازمة للأضرار. وعلى الحكومة أيضاً إذا رأت الشركة ذلك أنْ يتمَّ تعويض المساحات المنزوعة، بمساحات أُخرى مساوية جيِّدة الخصوبة تصلح لزراعة القطن في مكان آخر.

56– (أ) بما أنَّ الشركة تعتبر بريطانيَّة (آنذاك)، فهي تخضع بذلك لقانون ضريبة الدخل البريطانيَّة، ولتفادي إخضاعها إلى تحمُّل ضريبتي دخل، فقد تمَّ الاتِّفاق بأنْ تقوم الشركة بدفع ضريبة الدخل للحكومة البريطانيَّة على العائدات التي تحقِّقها في السُّودان على أنْ لا تزيد نسبة الضريبة على النسبة المتَّبعة في بريطانيا، على أنْ لا يتمُّ دفع أيّ ضريبة إضافيَّة لحكومة السُّودان مع حصول الشركة على إعفاء ضريبي مِنْ حكومة السُّودان، حسب شروط الاتِّفاقيَّة الموقّعة في 17 أكتوبر 1919م. هذا البند ينطبق أيضاً على ضرائب المبالغ التي تدفع سنويَّاً– فيما يلي:

(3) حسب الاتِّفاق، ليس على الشركة دفع أيّ ضرائب على المياه أو أيّ رسوم أُخرى على الشركة أو على أيِّ مزارع فيما يتعلَّق بالأرض أو الماء لري كلّ أراضي المشروع.

(4) لا تؤخذ ضرائب على القطن في كلِّ أراضي الجزيرة، إلَّا في حالة فرض الحكومة رسوماً عامَّة على كلِّ أقطان السُّودان وغالباً ما تكون ضريبة دائمة في طبيعتها.

(5) إذا ما كانت الشركة ملزمة لدفع أيّ رسوم محليَّة تتعلَّق بإنشاءات المباني، بعد الموافقة المسبقة مِنَ الحكومة حسب منطوق القانون الخامس مِنَ الاتِّفاقيَّة (خلافاً للمحالج)، يجب أنْ تُدفع تلك الرسوم بنسبة الثلثين بواسطة الحكومة وثلثاً بواسطة الشركة.

(6) لا تدفع أيّ رسوم أو ضرائب على الحيوانات المستغلَّة في الحراثة أو التنقُّل المملوكة بواسطة الشركة وموظَّفيها داخل المشروع.

لا تدفع ضريبة على العربات (فيما عدا الضريبة المفروضة بالقانون المنشور في غازيتة حكومة السُّودان رقم 451 بتاريخ 15 مارس 1925م) التابعة للشركة المستغلَّة في خدمة المشروع، إلَّا في حالة إصدار الحكومة أيّ أوامر جديدة أو أساليب جديدة

لخدمة المشروع.

فيما عدا ما تمَّ ذكره أعلاه، فإنَّ الشركة مثلها مثل أيّ شركة تجاريَّة أُخرى أو رجال أعمال، يمكن أنْ تخضع لرسوم مفروضة بواسطة الحكومة لتدفع بالطرق المعلومة.

(57) يختصُّ *البند بحساب العائدات- الأرباح.*

(58) يختصُّ البند بحصانة مُفتِّشي الحكومة مِنَ الالتزامات الشخصيَّة.

(59) يختصُّ البند بالتفسير القانوني للاتِّفاقيَّة.

(60) يختصُّ البند بآليَّات التقييم.

(61) يختصُّ البند بإجراءات التحكيم في حال النِّزاعات.

الخُطط المبرمجة

(أ) طريقة تقييم الأصول في حال إنهاء الاتِّفاقيَّة مبِّكراً.

(ب) طريقة حساب التعويضات في حالة إنهاء الاتِّفاقيَّة مبِّكراً.

(11) طريقة تشغيل خزان سنار.

الملحق الثالث

بعض القوانين الأساسيَّة المرتكزة على تجارب الجزيرة

الهامَّة والضروريَّة لنجاح أيّ مشاريع لتنمية مماثلة

الأُسس الأوَّليَّة:

-1 النموّ الاقتصادي (إلَّا في حال مصادرة الحريات) يدعو إلى الاستثمار المتصف بطبيعة ثنائيَّة، خاصّ وعامّ، محقِّقاً فوائد وعائدات ماديَّة وغير ماديَّة، اقتصاديَّة، واجتماعيَّة.

-2 البلدان النامية تعتمد، بمستويات متفاوتة، على المساعدات الخارجيَّة ورأس المال الأجنبي، وعلى ذوي المهارات والمعدَّات اللازمة، إلى حين تحقيق نموّها الاقتصادي، وتحقيق احتياطيَّات ماليَّة وطنيَّة ومدَّخرات، مع تطوُّر مستوى التعليم والتعليم المهني بالمستوى والقدر الذي يؤهِّل هذه البلدان لتقوم بتنمية بلدانها ذاتيَّاً مستقبلاً.

-3 تخطيط الأُسس العادلة والعمليَّة للتنمية تعدّ أكثر أهمِّيَّة منَ الإسراع بخطى التنمية. الهدف الأساسي والوحيد لتحقيق الربح الخاصّ لا يُمثِّل العامل والدافع الوحيد للتنمية. الارتقاء بالمستوى الاجتماعي، والتطوُّر المتناسق للمواطنين له نفس الأهمِّيَّة في التنمية.

-4 للأسباب المذكورة أعلاه، يبدو منَ الحكمة الافتراض بأنَّ هناك عدم توافق ظاهر في الوضع. منْ جانب، هناك رغبة حكومات تلك البلدان النامية في تولِّي السَّيطرة على اقتصاديَّاتها، وأنْ تحتكر لمواطنيها حقّ استغلال الثروات الطبيعيَّة، ومنَ الجانب الآخر هناك رغبة المستثمرين الأجانب لحماية مصالحهم بواسطة السَّيطرة بالقوَّة والإدارة لتحقيق المعدَّلات الأقصى منَ الأرباح لأنفسهم.

ولكن التنمية تعتمد حقيقة على التعاون بين الجانبين.

-5 يمكن أنْ يكون التعاون سلساً بترتيبات تراعى الأوضاع التَّالية:

(1) الشراكة بين الحكومات ورأس المال الأجنبي، ممَّا يعطي إحساساً بالمشاركة لتحقيق المشروعات.

(2) إعطاء المستثمر الأجنبي حقّ الإدارة في المرحلة الأولى، شريطة وضع آليَّة للتشاور مع الحكومة في كلِّ الأمور الهامَّة.

(3) تحديد فترة زمنيَّة لهذه العلاقة، مع الإدارة بواسطة رأس المال الأجنبي، والاتِّفاق حول شروط التعويضات في حالة إنهاء العلاقة.

(4) قبول العناصر الوطنيَّة (مزارعين محلِّيين أو أيّ شركاء آخرين) كشركاء في عمليَّة التنمية، يتقاسمون العائدات، يشاركون في المسئوليَّات عند تأهيلهم لذلك، على أنْ لا يعاملوا كأجراء لا مصلحة لهم فيما يجري تحقيقه.

(5) الهدف النهائي يتمثَّل في انسحاب شراكة الحكومة ليتحوَّل المشروع إلى تعاونيَّة مع اتِّخاذ التدابير السَّليمة اللازمة لتحقيق ذلك الهدف.

(6) نجاح عمليَّة التنمية تعتمد على الثِّقة المتبادلة. الوضوح في طرح وكشف الخلافات، واتِّباع ذلك بالترتيبات التي ورد ذكرها أعلاه للتغلُّب على الاختلافات ممَّا يدعم الثِّقة بدلاً عن فرض سيطرة الاستثمار الأجنبي دون مشورة (كما هو الحال في إفريقيا) أو الانخراط العشوائي للشراكة مع الاستثمار الأجنبي بواسطة الحكومات الوطنيَّة (كما هو الحال في آسيا).

(7) القبول مِنْ جانب المستثمر يتوقَّف على الثِّقة بأنَّ الاتِّفاقيَّات تتمّ بحُرِّيَّة ويتمُّ احترامها مع الاعتقاد بثبات واستدامة الحكومة، ونزاهة الموظَّفين مع وجود الخدمات العامَّة ذات الكفاءة العالية، والاتِّفاق على الضمانات المتبادلة وآليَّاتها، والاتِّفاق على بنود وشروط الاستثمار، مع تقديم المساعدات الفنيَّة على المستوى الإقليمي أو العالمي ممَّا يساعد في تقليل المخاطر. وعليه كلما زادت المخاطر، كلما زاد الضغط على الربح ممَّا يؤدِّي إلى فقدان الرغبة في الاستثمار.

(8) القبول، مِنْ ناحية البلدان المستقبلة للاستثمار الأجنبي، يمكن تعظيمه مع تقليل المخاطر المذكورة بالترتيبات التَّالية:

(1) التواصل المستمرّ على كافَّة المستويات بين الرأي المحلِّي العام ومجتمع تلك البلدان مع الموظفين الأجانب، والإدارات، خاصَّة بالتزام الشفافيَّة بالتوضيح الكافي واللازم للنتائج والأداء المالي بالنسبة للموظَّفين والعاملين وللعامَّة.

(2) تدريب وترقية الموظَّفين المحلِّيين لوظائف المسئوليَّة.

(3) مشاركة المواطنين المحلِّيين في تحديد التوجُّهات.

أسس الإنتاج

1. بواسطة التَّجارب الأوَّليَّة في حقول تجريبيَّة.
2. وجود طلب خارجي نشط، مع وجود صلات تسويق، إذا ما كان المحصول معدًّاً للتصدير.
3. خطَّة متكاملة لاستغلال الأرض، مبنيَّة على تجارب علميَّة، وتجارب عمليَّة، مدعومة باتِّفاقيَّة زراعيَّة إيجاريَّة.
4. وضع خطَّة وسياسة للأشراف والمساعدة، مع الرقابة للتأكُّد مِنَ الالتزام بخطَّة الإنتاج، والمساعدة لكي تتمّ العمليَّات بسلاسة خلال مراحلها.
5. التنظيم الرأسي، متضمِّناً العمليَّات الأساسيَّة داخل البلاد بالتكلفة، لإنهاء دور الوسطاء.
6. فتح حسابين منفصلين لتمويل المزارع، أحدهما لتغطية أمر السلفيَّات والاحتياط عند الفشل في ردِّ السلفيَّات والحساب الآخر لتوفير الاحتياطي لتسكين العائدات.
7. تأسيس محطَّة أبحاث مقتدرة داخل المشروع- مجال التنمية.

8. الاعتماد على موظَّفين نشطين أكفاء نزيهين للإدارة تكون ظروف وشروط خدمتهم طويلة الأمد ممزوجة بوفائهم وتقديرهم لعملهم ومشروعهم.

الأُسس الاجتماعيَّة:

1- إيجار الأرض لا الاستحواذ عليها بنزعها.

2- الاهتمام بالتوزيع العادل لمنافع التنمية وبخاصَّة في:

(أ)إبعاد كبار المُلَّاك عن أيِّ مشاركة، عدا الإيجار الأولى لأراضيهم، مِنْ قسمة عائدات التنمية.

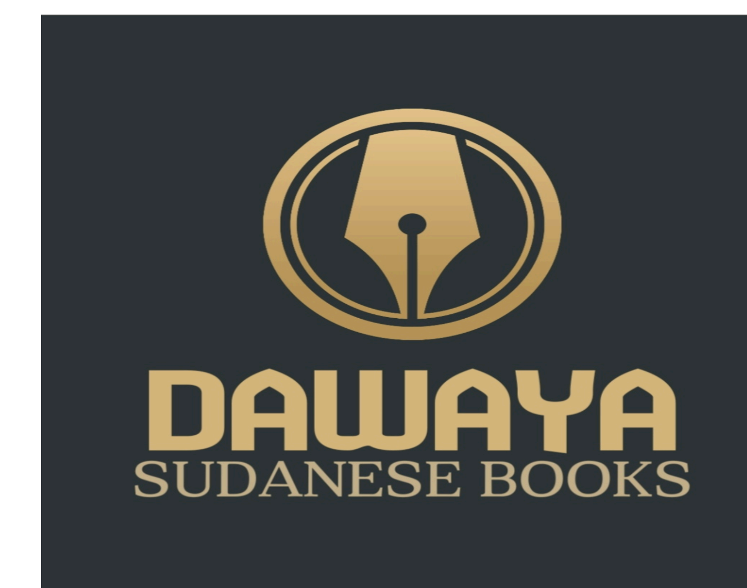
(ب) إشراك كبار مُلَّاك الأراضي وأسرهم مع المستفيدين الآخرين كأفراد مِنَ المزارعين على نفس القدر مِنَ المساواة مع المزارعين الآخرين.

(ج) توزيع الحوَّاشات على أكبر دائرة مِنَ المستفيدين بقدر الإمكان، مع اعتبار الاحتفاظ بحجم المساحات القياسيَّة للحوَّاشات التي يمكن للمزارع المتوسِّط زراعتها بنفسه، والمقدّرة بأنْ توفِّر له ولأسرته دخلاً مناسباً لحياة كريمة.

3- إصدار تشريعات لمنع تفتيت وحدة الحوَّاشات، أو إيجارها مِنَ الباطن، أو رهنها، أو عدم زراعتها، إلَّا بأمر مِنَ الإدارة، بسبب سوء إدارتها أو خرق شروط اتِّفاق إيجارها.

4- إصدار تشريعات لحماية المزارع ضدّ أيِّ مطالبة مِنَ الدائنين على حساب السلفيَّات المقدَّمة لأيّ مزارع مقابل المحصول، فيما عدا الدِّيون المستحقَّة للإدارة لأسباب أُخرى.

5- توفير، مع الاعتبار لأسبقيَّة الكفاءة الاقتصاديَّة، التمويل مِنْ عائدات المشروع، مِنْ أجل ترقية التنمية الاجتماعيَّة للمنطقة، تحت إشراف قيادة موحَّدة، لكنَّها تعمل بالتعاون مع المصالح وممثِّلي الوكالات المعنيَّة بالتنمية الاجتماعيَّة.


DAWAYA
SUDANESE BOOKS

رقم الإيداع: 303 / 2015م